

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

صلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً

يقول العبد الحقير الفقير إلى مولاه، المضطرب إلى رحمته وعفوه ورضاه، محمد الفاضل بن الفاطمي الإدريسي الشيبهبي - غفر الله له وكلاؤه وتولاه -:

حمداً لمن أسدى نعمه وألهم عليها الشكر والحمد، وشكراً لمن فتح ومنح وأوضح وشرح، وأكسب على ذلك الثناء والمجد.

وصلاةً وسلاماً على سيدنا ومولانا محمد قطب دائرة الكون وعلم المملكة الفرد، الذي حباه الله بالمزايا التي لا تدرك بحد ولا عد، وجمع له بين الخلّة والمحبة والتكليم، وخصه بالإسراء، وشهود حضرة القدس، والمقام المحمود، ولواء الحمد.

وعلى آله الذين طهرهم الله واجتباهم وشرفهم بالانتماء لأفضل أب وأكرم جد. وأصحابه الذين قاموا في نصرة الدين وتبليغ أصول الشريعة على ساق الجد.

وعلى علماء أمته المتصدّين لحفظ تلك الأصول وتهذيبها وتدوينها، واستنباط الأحكام منها، وتمييز الصحيح منها من السقيم، والموصوف بالقبول منها والرد، صلاة وسلاماً ننضمّ بهما في سلك من قفا أثرهم، وحدا حدوهم مع الأمن من المقبت والإبعاد والطرود.

أما بعد،

فهذا بحمد الله، تقييداً على "الجامع الصحيح" الحائز قصب السبق في ميدان التقديم والتفضيل والترجيح، تصنيف أمير المؤمنين في الحديث، وقدوة الحفاظ والنقاد في القديم والحديث، المشرق فضله على هذه الأمة إشراق الكواكب الدراري، أبي عبدالله سيدي محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري.

قصدتُ به التعلُّقُ بأذيالِ مَنْ تعلقَ الأوَّلون والآخرون بأذياله، والانخراط في سبيلك مَنْ تصدى لبيان أحوال مولانا رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وأقواله وأفعاله. والتطفُّلُ على علماء أمتِه كي أدخُلَ زمرتهم وأحتمي بحماهم عند شائد الموقف وأهواله⁽¹⁾، وأسكن معهم حظيرة القدس في جوار عروس المملكة -صلى الله عليه وسلم وعلى آله-.

سلكتُ فيه في بيان معنى الحديث، وغامضه ومشكله، وحلَّ ألفاظه، وإعرابه أحسن المسالك، واقتصرتُ فيه من الأقوال والتوجيهات والتوفيقات والأجوبة، وبيان مقصود الترجمة وشاهدها، على ما ترجَّح عندي في ذلك.

وآثرتُ فيه عند بيان الأحكام الشرعية ما وافقَ مذهبَ إمام الأئمة إمامنا مالك. ولم أتعرضُ لأحوال الأسانيد وأسامي الرجال ووصل التعاليق والمُتأبعات لتكفَّلَ "فتح الباري" بجميع ما هنالك. ثم إنني وإن كنتُ مستمداً من تأليف مَنْ تكلم قبلي على هذا الكتاب كالمشارك⁽²⁾، والنكت⁽³⁾، والكواكب⁽⁴⁾، والبهجة⁽⁵⁾، والفصيح⁽⁶⁾، والتنقيح⁽⁷⁾، والفتح⁽⁸⁾،

(1) يقصد الشبهي بالحماية هنا، الشفاعة في يوم القيامة بدليل قوله: "عند شائد الموقف وأهواله".

(2) مشارك الأنوار على صحاح الآثار لأبي الفضل عياض بن موسى (ت544هـ).

(3) النكت على صحيح البخاري المنسوب خطأ لتقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي (ت756هـ)، اعتماداً على النسخة الفريدة بالمسجد الأعظم بمكناس (رقم 154). المصورة في ميكروفيلم رقم 3007 بالخزانة الوطنية بالرباط. قلتُ: وكُتبت لي بالأدلة القوية أن نسخة "النكت" هذه ليست للسبكي قطعاً، وإنما هي لعالم آخر، وقد انتهيتُ من تحقيقها -بتوفيق من الله-.

(4) الكواكب الدراري على صحيح البخاري لمحمد بن يوسف الكرمانى (ت786هـ).

(5) بهجة النفوس وتحليلتها بمعرفة ما لها وعليها لعبد الله ابن أبي جمرة الأندلسي (ت699هـ).

(6) المخبر الفصيح عن فوائد مسند البخاري الصحيح لعبد الواحد بن عمر ابن التين الصفاقي (ت611هـ). توجد قطعة منه بالمكتبة الوطنية بتونس رقم 18474، فيه من كتاب الحج حتى كتاب الغصب.

(7) التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح: لمحمد بن بهادر الزركشي (ت794هـ).

(8) فتح الباري بشرح صحيح البخاري لأحمد بن علي ابن حجر (ت852هـ).

والعمدة⁽¹⁾، والمصابيح⁽²⁾، والتوضيح⁽³⁾، والتحفة⁽⁴⁾، والإرشادين⁽⁵⁾، والمعونة⁽⁶⁾، والتشنيف⁽⁷⁾، والتوشيح⁽⁸⁾، وغير ذلك من التآليف الموضوعة عليه وعلى غيره، المرجوع إليها عند الترجيح والتصحيح.

فقد فتح الله عليّ فيه بنكت غريبة، وأتحفني سبحانه بتنقيحات عجيبة وتوشیحات مصيبة. وأرشدني وله الحمد والمنة لعيون فوائده، وغرر زوائده، تقف دونها (1/1)/ الأفكار، وتبذل في تحصيلها نفائس الأعمار، فجاء بحمد الله مع صغر حجمه، ولطافة جرمه، مشتملاً على علم غزير وتدقيق وتحريير، يسر الناظر ويريح خاطر، ويغني في بابه عن مطولات الدفاتر، وسميته: "الفجر الساطع على الصحيح الجامع".

- (1) عمدة القاري شرح صحيح البخاري لمحمود بن أحمد العيني (ت855هـ).
- (2) المصابيح على الجامع الصحيح لمحمد بن أبي بكر الدماميني (ت827هـ)، حقق الجزء الأول منه زميلي الدكتور إسماعيل حنيوي. وحقق الجزء الثاني والأخير منه الدكتورة أمينة أبو الغيال، بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بنمسك.
- (3) التوضيح لشرح الجامع الصحيح لابن الملتن المتوفى سنة (804هـ).
- (4) تحفة الباري شرح صحيح البخاري لذكرياء الأنصاري (ت926هـ). مطبوع قديماً بهامش شرح النووي على مسلم. ومنه نسخة بالخزانة العامة بالرباط رقم 760ق.
- (5) المراد بالإرشادين:
- (أ) إرشاد اللبيب إلى مقاصد حديث الحبيب لمحمد بن أحمد ابن غازي المكناسي (ت919هـ) من منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية، بتحقيق عبدالله محمد التمساني.
- (ب) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري لأحمد بن محمد القسطلاني (ت923هـ).
- (6) معونة القارئ لصحيح البخاري: لأبي الحسن علي بن محمد الشاذلي المنوفي (ت939هـ) منه نسخ بالخزانة العامة بالرباط (484ق).
- (7) تشنيف المسامع ببعض فرائد الجامع لأبي زيد عبدالرحمن بن محمد، العارف (ت1036هـ). مطبوع على الحجر.
- (8) التوشيح على الجامع الصحيح لعبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت911هـ)، مطبوع.

والله سبحانه أسألُ أن يسلك بي فيه صوب الصواب، وأن يجري على قلبي فيه إظهار الحق وفصل الخطاب، وأن يديم به النفع العام للخاص والعام، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم وأن يتقبله مني -بجاه مولانا رسول الله عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم-⁽¹⁾.

(1) التوسل بدعاء الأنبياء أمر محمود، دلت النصوص الصريحة على جوازه، لكن اختلف العلماء بجواز التوسل بذات الأنبياء، وقد توسل الصحابةُ بدعاء النبي صلى الله عليه وسلم حين قحطوا، فاستسقى لهم فسقوا، فلما كان عام الرمادة زمن عمر بن الخطاب، قدّم عمر العباسَ ليستسقى لهم فقال: "اللهم إنا كنا نتوسل إليك بنبيك فاستسقنا، وإنا نتوسل إليك بعمّ نبينا فاستقنا، فسقوا"، كما رواه البخاري، وهو واضح، والشارح الشبیهي -رحمه الله- يتوسل بجاه النبي صلى الله عليه وسلم في أكثر من موضع من هذا الكتاب المبارك كما ستراه أيضاً في الخاتمة، وقد تركت التعاليق عليه، لأن المسألة خلافية شهيرة كما قدّمتُ، والله أعلم!

مقدمتان:

الأولى في آداب قراءة الحديث الشريف وما يُطلب من قارئه ومستمعه وحاضر مجلسه من التعظيم له والتشريف:

قال القاضي أبو الفضل عياض في "المدارك": "قال مُطَرِّف⁽¹⁾: كان الإمام مالك -رضي الله عنه- إذا أتاه الناس، خرجت إليهم الجارية فتقول لهم: يقول لكم الشيخ: تريدون الحديث أو المسائل؟ فإن قالوا: "المسائل"، خرج إليهم فأفتاهم، وإن قالوا: "الحديث"، قال لهم: اجلسوا، ودخل مغتسله فاغتسل وتطيّب ولبس ثياباً جُوداً ولبس سَاجَةً⁽²⁾ وتعمّم ووضع على رأسه طويلة⁽³⁾، وتلقى له المِنْصَةَ⁽⁴⁾، فيخرج إليهم وقد لبس وتطيّب وعليه الخشوع، ويوضع عود فلا يزال يبخر حتى يفرغ من حديث رسول الله ﷺ".⁽⁵⁾ وقال أبو مصعب⁽⁶⁾: "كان مالك لا يحدث إلا على وُضوءٍ إجلالاً لحديث رسول الله ﷺ".⁽⁷⁾

(1) مُطَرِّف بنُ عبدالله اليساري الهلالي أبو مصعب المدني، ابن أخت مالك، تفقه بمالك، ثقة. ولد سنة (139هـ) وتوفي سنة (220هـ). ترتيب المدارك (133/3) وتقريب التهذيب (253/2).

(2) السَاجُ: ضرب من الملاحف. وهو الطيلسان الأخضر أو الأسود. المعجم الوسيط (460/1) والقاموس المحيط (ص178).

(3) الطويلة: الحبل الذي يُطَوّل للدابة فترعى فيه. مختار الصحاح (ص401) والمتبادر من سياق الخبر أنه يوضع على الرأس.

(4) المِنْصَةُ: -بالكسر- وهي ما ترفع عليه العروس. القاموس المحيط (ص568).

(5) ترتيب المدارك (14/2) وانظر الشفا لعياض (601/2).

(6) أحمد بن أبي بكر بن الحارث، أبو مصعب الزهري المدني، الفقيه، تتلمذ على مالك وروى عنه الموطأ صدوق، مات سنة (242هـ). ترتيب المدارك (347/3) والتقريب (12/1).

(7) ترتيب المدارك (16/2).

وقال ابن أبي أويس⁽¹⁾: "كان مالك إذا جلس للحديث تَوْضاً، وجلس على صدر فراشه، وسرَّح لحيته، فتمكَّن في جلوسه بوقار وهيبة ثم حَدَّث". هـ⁽²⁾. ونحوه له في "الشفاء"⁽³⁾.
وقال العارف بالله سيدي عبدالله ابن أبي جمرة⁽⁴⁾ في "بهجة النفوس": "أتى الخليفة إلى بيت مالك، فأبطأ عليه بالخروج، فلما خرج، قال له الخليفة: يا مالك! ما زلت تُذِلُّ الأمراء. فقال: لا والله. إلا أنني سمعتك، فعلمت أنك لم تأتني إلا لتسألني عن الحديث، وكنتُ على غير طهارة، فكرهتُ أن أتكلَّم فيه وأنا على غير طهارة، فما عملتُ شيئاً إلا أنني تَوَضَّأتُ، وخرجتُ. هـ.

وقال القسطلاني⁽⁵⁾ في "المواهب": "يستحبُّ الغُسل لقراءة حديث رسول الله ﷺ، والتطُّيبُ لذلك، وأن يقرأ على مكان مرتفع". ثم ذكر ما قدَّمناه عن مالكٍ وزاد: "وقد كره قتادة⁽⁶⁾ ومالكُ وجماعةُ التحديث على غير طهارة، حتى كان الأعمش⁽⁷⁾ إذا كان على غيرها تيمم. هـ⁽⁸⁾.

(1) إسماعيل بن عبد الله بن أويس، أبو عبدالله بن أبي أويس المَدَنِي، ابن أخت مالك، جالس مالكا من سنة 158هـ إلى أن مات. صدوق، أخطأ في أحاديث من حفظه. توفي سنة 226هـ. المدارك (153/3) والتقريب (71/1).

(2) ترتيب المدارك (15/2).

(3) الشفاء بتعريف حقوق المصطفى لعمياء (601/2-602).

(4) عبدالله بن سعد بن سعيد، أبو محمد ابن أبي جمرة الأزدي، الأندلسي، الفقيه المالكي. (ت 699هـ) بالقاهرة. الأعلام للزركلي (89/4). معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة (243/2).

(5) أحمد بن محمد بن أبي بكر، أبو العباس شهاب الدين القسطلاني، القتيبي، المصري، الفقيه الشافعي، المحدث، المقرئ. (ت 923هـ/1517م) بالقاهرة. الأعلام (232/1). ومعجم المؤلفين (254/1).

(6) قَتَادَةُ بنُ دَعَامَةَ، أَبُو الْخَطَّابِ السُّدُوسِي، الأعمى، الحافظ المفسر، روى عن أنس. مات كهلا سنة (118هـ). وقيل: (117هـ). روى عنه الستة. الكاشف للذهبي (134/2).

(7) سليمان بن مهران، الأَسَدِي، الكاهلي، أبو محمد الكوفي المعروف بالأعمش، ثقة حافظ، عارف بالقراءة، ورع، مات سنة (148هـ). وكان مولده أول (61هـ). روى له الجماعة. التقريب (331/1).

(8) المواهب اللدنية (5/302-303) مع شرح محمد بن عبد الباقي الزرقاني.

فأخذ من مجموع ما ذكر أن الأولى لقارئ الحديث الاغتسال. فإن لم يغتسل، فلا بد من الوضوء. وقراءته على غير وضوء مكروهة. كما أخذ منه مطلوبة تحسين الهيئة لقراءته، والتطيب، والجلوس على محل مرتفع.

وقال ابن الحاج⁽¹⁾ في "المدخل": كان لمالك -رحمه الله- ثياب كثيرة يُوقرُ بها مجالس الحديث حين كان يقرؤه، على ما نُقل عنه. ولم يُنقل عنه أنه كان في غير مجلس الحديث إلا على العادة. ثم نُقل عنه نحو ما سبق.

وزاد: ولقد حكى عنه ابن وهب⁽²⁾ أنه كان يوماً يحدث ولونه يتغير ويصفر ويتلون إلى أن فرغ المجلس، وانقضى الناس، أخرج الخف من رجله، فإذا فيه عقرب لسعته سبع عشرة مرة، قال: فقلت له: يا إمام! ما منعك أن تخلعه في أول ضربة (2/1) ضربتك؟ قال: استحييت من النبي -عليه السلام- أن يكون حديثه يُقرأ وأقطعهُ لضر أصاب بدني. قال ابن الحاج: فكان تعظيمه للحديث كما ترى. ه⁽³⁾.

ونقل في "المدارك" قضية العقرب عن عبدالله بن المبارك⁽⁴⁾ وقال: إنها لدغت مالكا ست عشرة مرة.

(1) محمد بن محمد بن محمد، أبو عبد الله، المبدري، الفاسي، الشهير بابن الحاج، نزيل مصر، فقيه مالكي، قال ابن حجر في حق كتابه المدخل: "كثير الفوائد، كشف فيه معايب فعلها الناس...". (ت737هـ/1336م).

الأعلام (35/7). معجم المؤلفين (682/3). قلت: يحتاج "المدخل" إلى تحقيق وتنقيح وتعليق.

(2) عبدالله بن وهب بن مسلم، القرشي مولاهم، أبو محمد المصري، الفقيه، ثقة حافظ عابد، تفقه بمالك. مات سنة (197هـ). روى له الجماعة. ترتيب المدارك (228/3) التقريب (460/1). الأعلام (144/4). معجم المؤلفين (304/2).

(3) المدخل (140/1) وانظر الشفا لعمياض (602/2-603).

(4) عبدالله بن المبارك بن واضح، أبو عبد الرحمن الحنظلي مولاهم، المروزي، التركي الأب، الخوارزمي الأم، الإمام، الحافظ، العلامة، شيخ الإسلام، فخر المجاهدين، وقدوة الزاهدين، صاحب التصانيف النافعة والرحلات الشاسعة. ولد (118هـ) وتوفي (181هـ). تذكرة الحفاظ (274/1).

وَنَقَلَ أَيضًا عَنْ يَحْيَى بْنِ يَحْيَى⁽¹⁾ أَنَّ مَالِكًا كَانَ يَقْرَأُ الْحَدِيثَ فَوْقَ عَتَىٰ عَلَىٰ رَأْسِهِ وَزَعَتَانِ⁽²⁾ فَمَرَّتَا عَلَىٰ قَلْنَسُوتِهِ⁽³⁾ ثُمَّ دَنَّتَا، إِلَىٰ عُنُقِهِ حَتَّىٰ دَخَلْتَا مِنْ تَحْتِ طَوْقِهِ⁽⁴⁾ وَخَرَجْتَا مِنْ تَحْتِ ثِيَابِهِ، وَمَا نَفَضَهُمَا وَلَا حَلَّ حَبُوتِهِ. هـ⁽⁵⁾.

وقال في "الشفاء"⁽⁶⁾: "كان مالك -رحمه الله- يكره أن يحدث في الطريق أو وهو قائم حتى أنه سأله جرير بن عبد الحميد القاضي⁽⁷⁾ عن حديث وهو قائم، فأمر بحبسه⁽⁸⁾. وسأله هشام بن الغازي⁽⁹⁾ كذلك، فضربه عشرين سوطاً. هـ"⁽¹⁰⁾.

(1) يحيى بن يحيى بن كثير بن وسلاس، الليثي، من أهل قرطبة، أصله من البربر من مصوذة، سمع من مالك: "الموطأ". يعتبر فقيه الأندلس وعائلها. (ت223هـ). تاريخ العلماء بالأندلس لابن الفرضي (178-176/2).

وترتيب المدارك (379/3) فما بعدها.

(2) الزَوْعَةُ: نُؤَيْبَةُ، تسمى أيضاً: سَامُ أِبْرَص. مختار الصحاح (ص719) والقاموس المحيط (ص710).

(3) القَلْنَسُوتَةُ: لباس للرأس، مختلف الأنواع والأشكال. (ج) قَلْنَسٌ وَقَلْنَيْسٌ وَقَلَّاسٌ. المعجم الوسيط (754/2).

(4) الطَّوْقُ: حلي للعنق، وكل شيء مستدير. المعجم الوسيط (571/2) والقاموس (ص814).

(5) ترتيب المدارك (16/2).

(6) الشفا (602/2) نقلاً عن ابن أبي أويس. وانظر ترتيب المدارك (15/2).

(7) جرير بن عبد الحميد بن قُرْط، الضبي، الكوفي، نزيل الري وقاضيها، ثقة صحيح الكتاب، مات سنة (188هـ) وله إحدى وسبعون سنة. التقريب (127/1).

(8) وتيممة الخبر في الشفا: "قتيل للمالك: إنه قاض. قال: القاضي أحق من أدب". قلت: وفي النفس من هذه القصة شيء.

(9) هشام بن الغاز بن ربيعة الجرشي، الدمشقي، نزيل بغداد، ثقة وكان على بيت المال للخليفة أبي جعفر. مات سنة بضع وخمسين ومائة. التقريب (320/2) وانظر سير أعلام النبلاء (60/7).

(10) الشفا (603-604/2) وتيممة الخبر: "ثم أشفق مالك عليه، فحدثه عشرين حديثاً. فقال هشام: وبدت لو

زادني سياتاً ويزيدني حديثاً". قلت: وأستبعد صحة القصة لأمرين: الأول: لا يعرف لهشام هذا رواية عن مالك. الثاني: هشام أكبر سناً من مالك. وذكر في نسيم الرياض شرح الشفا للخفاجي (452/3) أن القصة

المذكورة وقعت لمالك مع هشام بن عمارة الدمشقي المتوفى سنة 245هـ.

وقال في "المدخل": "يكره لقارئ الحديث أن يقوم لأحدٍ لأنه قلةٌ أدبٍ مع النبي ﷺ - وقلةٌ احترام، وعدمُ مبالاةٍ، أن يقطعَ حديثه لأجل غيره، فكيف لبدعةٍ. وقد كان السلف لا يقطعون حديثه ولا يتحركون وإن أصابهم الضرر في أبدانهم، ويتحملون المشقة التي تنزل بهم إذ ذاك احتراماً لحديث نبيهم - صلى الله عليه وسلم-. وحسبك ما وقع لمالك -رحمه الله- في لسع العقرب له سبع عشرة مرة، وهو لم يتحرك، وتحمله للسعها توقيراً لجَنَابِ الحديث أن يكون يُقرأ وهو يتحرك لِضُرِّ أصابه، مع أنه معذور فيما وقع به، فكيف بالحركة والقيام إذ ذاك لا لضرورة، بل لبدعة، سيما إذا انضاف إلى ذلك ما لا ينبغي من الكلام المعتاد" هـ⁽¹⁾.

وقال القسطلاني في "إرشاد الساري": "وليصلح -أي القارئ- النية في الحديث بحيث يكون مخلصاً لا يريد بذلك عوضاً دنيوياً، بعيداً عن حُبِّ الرياسة ودعواتها، وليقرأ الحديث بصوتٍ حسنٍ فصيحٍ مرتلٍ، ولا يسرده سرداً، لئلاً يلتبس أو يمنع السامع من إدراك بعضه. وقد تسامح بعضُ الناس وصار يعجل استعجالاً لا يمنع السامع من إدراك حروف كثيرة، بل كلماتٍ -والله تعالى بمنه وكرمه يهدينا سواء السبيل- هـ.

وقال النووي في "شرح مسلم": وينبغي للقارئ إذا مرَّ بذكر الله -عزَّ وجلَّ- أن يقول: "عزَّ وجلَّ" أو "سبحانه وتعالى" أو نحو ذلك. وبذكر النبي ﷺ أن يصلي عليه ويسلم، وبذكر الصحابي أن يقول: "رضي الله عنه"، فإذا كان صحابياً ابن صحابي يقول: -رضي الله عنهما-، وكذا يترضى على سائر العلماء والأخيار، وإن لم يكن ذلك مكتوباً في الأصل. ولا يسأم من تكرار ذلك. وَمَنْ أَغفل هذا حَرَمَ خيراً عظيماً. وفوت فضلاً جسيماً. هـ⁽²⁾.

(1) المدخل (160/1).

(2) شرح النووي على مسلم (39/1) بتصرف.

وقال في "الأذكار": "ويستحب لقارئ الحديث وغيره ممن في معناه إذا ذكّر رسول الله ﷺ أن يرفع صوته بالصلاة عليه والتسليم، ولا يبالغ في الرفع مبالغة فاحشة. وممن نصّ على رفع الصوت: الإمام الحافظ أبو بكر الخطيب البغدادي⁽¹⁾ وآخرون. هـ⁽²⁾.

وقال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري": "صرّحوا بأنه يُندب أن يصلّي ويسلم على النبي ﷺ ويترضّى عن الصحابة وإن لم يكن ذلك في الرواية" هـ⁽³⁾.

ثم قال النووي: "فإذا كان في سماعه: "عن رسول الله" فأراد أن يرويّه ويقول: "عن النبي ﷺ" أو عكسه، فالصحيح الذي قاله حماد بن سلمة⁽⁴⁾ وأحمد بن حنبل وأبو بكر الخطيب أن ذلك جائز وهو المختار. هـ⁽⁵⁾.

وقال تاج الدين السبكي⁽⁶⁾ في "الطبقات": "قال الإمام الشافعي -رضي الله عنه-: أكره أن يقول الرّجل: قال الرسول، بل يقول: "قال رسول الله ﷺ ليكون معظماً". رواه البيهقي وغيره. هـ⁽⁷⁾.

(1) أحمد بن علي بن ثابت، أبو بكر الخطيب البغدادي، الحافظ الكبير، الإمام، صاحب التصانيف ولد سنة 392هـ وتوفي سنة 463هـ. تذكرة الحفاظ 3/1135 إلى 1146.

(2) الأذكار للنووي، باب صفة الصلاة على رسول الله ﷺ. (ص99) وانظر الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب (2/103).

(3) الفتح (8/700).

(4) حماد بن سلمة بن دينار، البصري، أبو سلمة الربيعي مولا، التحوي المحدث، شيخ الإسلام. مات سنة 167هـ. تذكرة الحفاظ (1/202-203) والتقريب (1/197).

(5) شرح النووي على مسلم (38/1).

(6) عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي الأنصاري، تاج الدين، أبو نصر السبكي، فقيه شافعي، مؤرخ، أصولي، له: "معجم الشيوخ" حققه الباحث الحسين أيت بلعيد في إطار رسالة ماجستير من دار الحديث الحسنية بالرباط تحت إشراف الدكتور محمد الراوندي. توفي سنة (771هـ/1370م). الأعلام (4/184) ومعجم المؤلفين (2/343).

(7) طبقات الشافعية (2/126).

وقال النووي أيضاً: "ينبغي لقارئ الحديث أن يعرف من النَّحْوِ واللُّغَةِ وأسماء الرجال ما يسلم به (3/1) من قوله ما لم يقل، وإذا صحَّ في الرواية ما يُعْلَمُ أنه خطأ، فالصواب الذي عليه الجماهير من السَّلَفِ والخلف أنه يرويه على الصواب ولا يغيِّره في الكتاب، لكن يكتب في الحاشية: "أنه وقع في الرواية كذا وأن الصواب خلافه وهو كذا" ثم قال: قال العلماء: وينبغي للراوي وقارئ الحديث إذا اشتبه عليه لفظة فقرأها على الشك أن يقول عقبه: "أو كما قال"، والله أعلم.هـ⁽¹⁾.

وقال أبو عبدالله الأُبَيّ⁽²⁾ في "إكمال الإكمال" ما نصّه: "عياض: وأما نقلُ الحديث بالمعنى فقد قدّمنا أنّ مالكاً يمنعه خوف أن يفعلَه مَنْ يجهلُ أنه يجهلُ، ولقوله صلى الله عليه وسلم: «نَضَرَ اللهُ امرءًا سمعَ مقالتي فادّأها كما سمعها»⁽³⁾. وذكرنا أنه كان يتحرّى الواو، والفاء، وأنه كان يرى إصلاح الحرف الذي لا يشك في إسقاطه.هـ⁽⁴⁾. وقال الحافظ زين الدين العراقي⁽⁵⁾ في ألفيته:

(1) شرح النووي على مسلم (71/1-72).

(2) محمد بن خُلْفَة، أبو عبدالله الوشتاتي، المشهور بالأُبَيّ، نسبة إلى "أبنة"، قرية بتونس، الفقيه المالكي، ولي قضاء الجزيرة، له: "شرح المدونة" و"تفسير القرآن". (ت828هـ/1425م). الأعلام (115/6) ومعجم المؤلفين (278/3).

(3) أخرجه الترمذي في كتاب العلم باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع (ح2658).

(4) إكمال الإكمال (145/1).

(5) عبدالرحيم بن الحسين، أبو الفضل العراقي، زين الدين المصري، الحافظ الكبير، توفي سنة 806هـ/1404م. لحظ الألاحظ بذيّل طبقات الحفاظ لابن فهد (5/220 مع تذكرة الحفاظ). والأعلام (344/3). ومعجم المؤلفين (131/2).

وَلِيَحْذِرَ اللَّحَانَ وَالْمُصْحَفَا ❖ عَلَى حَدِيثِهِ بَأَن يُحَرِّفَا
فَيَدْخُلَا فِي قَوْلِهِ مَنْ كَذَبَ ❖ فَحَقُّ النَّحْوِ عَلَى مَنْ طَلَبَ⁽¹⁾

هذا ما يُطَلَبُ مِنْ قَارِيِ الْحَدِيثِ الشَّرِيفِ، وَأَمَّا مَا يَطْلُبُ مِنْ سَامِعِهِ وَحَاضِرِ مَجْلِسِهِ:
فَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو بَكْرٍ بِنِ الْعَرَبِيِّ فِي "أَحْكَامِهِ الْكُبْرَى" مَا نَصَّه: "حُرْمَتُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ حَيًّا كَحُرْمَتِهِ مَيِّتًا، وَكَلَامُهُ الْمَأْثُورُ بَعْدَ مَوْتِهِ فِي الرَّفْعَةِ مِثْلُ كَلَامِهِ الْمَسْمُوعِ مِنْ
لَفْظِهِ الشَّرِيفِ، فَإِذَا قُرِئَ كَلَامُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَجِبَ عَلَى كُلِّ حَاضِرٍ أَلَّا يَرْفَعَ
صَوْتَهُ عَلَيْهِ، وَلَا يُعْرِضَ عَنْهُ، كَمَا كَانَ يَلْزِمُهُ ذَلِكَ فِي مَجْلِسِهِ عِنْدَ تَلْفُظِهِ بِهِ، وَقَدْ نَبَّهَ اللَّهُ
تَعَالَى عَلَى دَوَامِ الْحُرْمَةِ الْمَذْكُورَةِ عَلَى مَرُورِ الْأَزْمَنَةِ بِقَوْلِهِ: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ
فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾ الْآيَةُ⁽²⁾. وَكَلَامُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْوَحْيِ، وَلَهُ مِنَ
الْحُرْمَةِ مَا لِلْقُرْآنِ، إِلَّا مَعَانَ مَسْتَثْنَى بَيَانُهَا فِي كِتَابِ الْفَقْهِ هـ مِنْهَا⁽³⁾. وَنَقَلَهُ السِّيُوطِيُّ فِي
"الْخِصَائِصِ"⁽⁴⁾ مَعْتَمِدًا عَلَيْهِ.

وَقَالَ الْقَاضِي فِي "الشَّفَا": وَاعْلَمْ أَنَّ حُرْمَتَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ مَوْتِهِ وَتَوْقِيرَهُ وَتَعْظِيمَهُ
لَازِمٌ كَمَا كَانَ حَالِ حَيَاتِهِ، وَذَلِكَ عِنْدَ ذِكْرِهِ وَذِكْرِ حَدِيثِهِ وَسُنَنِهِ وَسَمَاعِ اسْمِهِ وَسِيرَتِهِ.
قَالَ أَبُو إِبْرَاهِيمَ التَّجِيبِيُّ: "وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُؤْمِنٍ مَتَى ذَكَرَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ ذُكِرَ
عِنْدَهُ أَنْ يَخْضَعَ وَيَخْشَعَ وَيَتَوَقَّرُ وَيَسْكُنَ مِنْ حَرَكَتِهِ، وَيَأْخُذُ فِي هَيْبَتِهِ وَإِجْلَالِهِ بِمَا كَانَ

(1) أَلْفِيَّةُ الْحَدِيثِ لِلْمَرَاكِبِيِّ (2/174 التَّبَصُّرَةُ وَالتَّذَكُّرَةُ).

(2) آيَةُ 204 مِنْ سُورَةِ الْأَعْرَافِ.

(3) أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِابْنِ الْعَرَبِيِّ (4/1714-1715).

(4) الْخِصَائِصُ الْكُبْرَى (2/445).

يأخذُ به نفسه لو كان بين يديه صلى الله عليه وسلم، ويتأدَّب بما أدبنا الله به، أي من قوله: **﴿لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ﴾** (1) الآية. وقوله: **﴿لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ﴾** (2) الآية. وقال مصعب بن عبد الله (3): "كان مالك إذا ذكر النبي ﷺ تغيَّر لونه وينحني حتى يصعب ذلك على جلسائه، فقليل له في ذلك، فقال: إنه رأى محمد بن المنكدر (4)، وجعفر الصادق (5)، وعبد الرحمن بن القاسم (6)، وعامر بن عبد الله بن الزبير (7)، وصفوان بن سليم (8)، ومحمد بن مسلم الزهري (9)، إذا ذكروا عندهم النبي ﷺ تصفروا وجوههم وتتغيَّر أحوالهم، ومنهم من كان يبكي حتى يرحمه جلساؤه. ورؤي مثل ذلك عن قتادة.

(1) آية 63 من سورة النور.

(2) آية 2 من سورة الحجرات.

(3) مصعب بن عبد الله بن مصعب، أبو عبدالله الزُّبيري، المدني، نزيل بغداد، العالم بالأنساب، له: "تسبُّ قريش" مطبوع. توفي سنة 236هـ. الأعلام (248/7).

(4) محمد بن المُكْدِر بن عبدالله، أبو عبدالله القرشي التيمي المدني، الإمام، شيخ الإسلام، فاضل (ت130هـ) أو بعدها. تذكرة الحفاظ (127/1) والتقريب (210/2).

(5) جعفر بن محمد بن علي بن الشهيد الحسين بن علي بن أبي طالب، الهاشمي، أبو عبد الله العلوي المدني، المعروف بالصادق، أحد السادة الأعلام، الإمام، (ت148هـ). تذكرة الحفاظ (166/1) والتقريب (132/1).

(6) عبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، أبو محمد القرشي التيمي المدني، الفقيه الحجة (ت126هـ) وقيل: بعدها. تذكرة الحفاظ (126/1) والتقريب (495/1).

(7) عامر بن عبد الله بن الزبير بن العوام، الأسدي، أبو الحارث المدني، ثقة عابد. ت121هـ. التقريب (388/1).

(8) صفوان بن سليم، أبو عبد الله الزهري مولا، المدني، الإمام الفقيه المفتي العابد، (ت132هـ) تذكرة الحفاظ (134/1) والتقريب (368/1).

(9) محمد بن مسلم بن عبيد الله، أبو بكر الزهري المدني، أعلم الحفاظ، الإمام، ولد سنة 50هـ وتوفي سنة 124هـ. تذكرة الحفاظ (108/1) والتقريب (207/2).

وكان ابن سيرين⁽¹⁾ إذا ذكر عنده حديثُ النبي ﷺ خضع، وكان عبد الرحمن بن مهدي⁽²⁾ إذا قرأ الحديث يأمرهم بالسكوت ويقول: «لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ». هـ⁽³⁾. وقال في "المدخل": "وليحذر من رفع الصوت في مجلسِ الدرس، فَمَنْ رَفَعَ صَوْتَهُ نِهَاهُ الْعَالِمُ بِرِفْقٍ وَأَخْبَرَهُ بِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْمَكْرُوهِ. وَإِنْ كَانُوا فِي حَدِيثِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ (4/1) وَسَلَّمَ تَذَاكَرُونَهُ، أَوْ أوردوه إِذْ ذَاكَ شَاهِدًا لِمَسْأَلَتِهِمْ، فَهُوَ أَعْظَمُ فِي النَّهْيِ وَأَبْلَغُ فِي الزَّجْرِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ» إِلَى قَوْلِهِ: «وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ» فيقعون بسبب ذلك في حَبِطِ الْعَمَلِ، -والعياذُ بِاللَّهِ- إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَ رَفْعِ الصَّوْتِ عَلَيْهِ فِي حَيَاتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبَيْنَ رَفْعِهِ عَلَى حَدِيثِهِ، كَذَا قَالَ إِمَامُ الْمُحَدِّثِينَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ -رَحِمَهُ اللَّهُ-. هـ⁽⁴⁾. وقال الشيخ عبدالباقي⁽⁵⁾ في شرحه على "المختصر": "يَحْرُمُ رَفْعُ الصَّوْتِ عَلَى حَدِيثِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لِأَنَّ حُرْمَتَهُ مَيْتًا كَحُرْمَتِهِ حَيًّا، فَإِذَا قُرِئَ كَلَامُهُ إِخْمٌ مَا مَرَّ عَنِ ابْنِ الْعَرَبِيِّ. ثُمَّ قَالَ: وَيُكْرَهُ رَفْعُ الصَّوْتِ فِي مَجَالِسِ الْعُلَمَاءِ لِأَنَّهُمْ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ. وَيُكْرَهُ رَفْعُ الصَّوْتِ عِنْدَ قَبْرِهِ الشَّرِيفِ. وَيُكْرَهُ قِيَامُ قَارِئِ حَدِيثِهِ لِأَحَدٍ،

(1) محمد بن سيرين، أبو بكر مولى أنس بن مالك، الإمام الرباني. ولد سنة 33هـ (ت110هـ). تذكرة الحفاظ (77/1) والتقريب (169/2).

(2) عبدالرحمن بن مهدي بن حسان، العنبري مولاهم، أبو سعيد البصري، الحافظ الكبير، والإمام العلم الشهير (ت198هـ). تذكرة الحفاظ (329/1) والتقريب (499/1).

(3) الشفا (595/2 إلى 599).

(4) المدخل (123/1).

(5) عبدالباقي بن يوسف بن أحمد، الزُرْقَانِي، الفقيه المالكي، المصري ولادة ووفاة. (ت1099هـ / 1688م). الأعلام (272/3). ومعجم المؤلفين (45/2).

بل تكتب عليه خطيئة.هـ. وانظر ما كتبناه في: باب الإنصاف للعلماء من آداب من يحضر مجلس العلم،⁽¹⁾ -والله الموفق والهادي بمثته وكرمه-.

الثانية: في التعريف بمؤلف الكتاب، وبيان موضوعه فيه، وصنيعه، وعد ما اشتمل عليه من الأحاديث والكتب والأبواب.

أما المؤلف -رضوان الله عليه- فهو الإمام الأكبر، الحافظ الحجة الأشهر، زين الأمة، وافتخار الأئمة، أبو عبدالله سيدي محمد بن إسماعيل بن إبراهيم ابن المغيرة بن برزبزه⁽²⁾ بن الأحنف⁽³⁾، الجعفي مولاهم، البخاري.

نشأ -رحمه الله- في حجر العلم وغذي بلبانه في صباه، ودعا داعيته في حال طفوليته فأجابه ولباه، واشتغل به طول عمره ولاسيما حديث مولانا رسول الله، حتى امتطى فيه صهوة الكمال، وصار من شوامخ الجبال، ومدت إليه أعناق الرجال، ونال فيه رتبة لم تكن أن تُدرَك لغيره أو تُقال.

ومن ثم قال فيه الإمام ابن خزيمة⁽⁴⁾: "ما تحت أديم السماء أعلم بالحديث منه".

(1) انظر ما كتبه المؤلف، في باب (43) الإنصاف للعلماء، من كتاب العلم.

(2) برزبزه: اسم فارسي، معناه الزراع.

(3) نسب ابن خلكان البخاري فذكر أنه ابن المغيرة بن الأحنف يزبزه. وفيات الأعيان (188/4) فجعل الأحنف هو برزبزه. وأستبعد ثبوت اسم الأحنف، لأنه عربي، والذي أسلم هو المغيرة. وجل المترجمين يقفون عند: برزبزه.

(4) محمد بن إسحاق بن خزيمة، السلمي، أبو بكر، إمام نيسابور في عصره. كان فقيهاً مجتهداً، من حفاظ الحديث. مولده ووفاته بنيسابور، لقبه السبكي بإمام الأئمة. تزيد مصنفاته على المائة وأربعين. (ت311هـ/924م). الأعلام (29/6)

ومعجم المؤلفين (121/3).

وقال فيه رجاء⁽¹⁾ بن مُرَجَّى⁽²⁾: "هو آية من آيات الله، يمشي على الأرض". وقال فيه يعقوب الدورقي⁽³⁾: "محمد بن إسماعيل فقيه هذه الأمة"⁽⁴⁾.

وقال فيه التاج السبكي في طبقاته: "إمام المسلمين وقُدوة الموحِّدين وشيخُ المؤمنين والمُعَوَّل عليه في أحاديث سيِّد المرسلين وحافظُ نظام الدين.

عَلَا عَنِ الْمَدْحِ حَتَّى مَا يُزَانُ بِهِ ❖ كَأَنَّهَا الْمَدْحُ مِنْ مِقْدَارِهِ يَضَع ... الخ⁽⁵⁾.
قال الإمام البخاري -رحمه الله- فيما نَقَلَ عنه تلميذه السِّرْبَرِي كما في "الفتح": "أُلْهِمْتُ حفظَ الحديث وأنا في المَكْتَب⁽⁶⁾ ابنُ عشرِ سنين أو أقلَّ، فلما (ظعننت)⁽⁷⁾ في (سنة عشر سنة)⁽⁸⁾ حفظت كتاب ابن المبارك ووكيع⁽⁹⁾، وعرفتُ كلام أهل الرأي، فلما (ظعننت) في ثمان عشرة صنفتُ: "كتاب قضايا الصحابة والتابعين وأقوابيلهم". وقال: رحلتُ إلى الشام

(1) رجاء بن مُرَجَّى، الغفاري، المَرْوُزِي، نزيل سمرقند، حافظ ثقة. (ت249هـ). التقريب (1/249).

(2) كذا عند المؤلف هنا، وهو موافق لما في تاريخ بغداد (2/25) وإرشاد الساري (1/37). وفي هدي الساري (ص483):

رجاء بن رجاء الحافظ.

(3) يعقوب بن إبراهيم بن كثير، أبو يوسف العبيدي، الحافظ الكبير، المعمر، الإمام، محدث العراق. مات سنة 252هـ وقد

ناطح التسمين. تذكرة الحفاظ (2/505-507).

(4) انظر هدي الساري: ترجمة البخاري: ذكر ثناء الناس عليه. (من صفحة 483 إلى 485). وإرشاد الساري (1/37).

(5) طبقات الشافعية (2/212).

(6) المَكْتَبُ والكَتَابُ واحدٌ، وهو مكان صغير لتعليم الصبيان القراءة والكتابة وتحفيظهم القرآن. المعجم الوسيط

(2/775).

(7) كذا في الأصل والمخطوطة. والصواب: طَعَنْتُ كما في المصادر: تاريخ بغداد (2/7) وسير أعلام النبلاء

(12/400) وهدي الساري (ص478). وهو الموافق للغة العربية يقال: طعن في السنّ. انظر مختار الصحاح

(ص393).

(8) كذا في الأصل والمخطوطة. والصواب: "ست عشرة سنة" وهو الموافق لما في المصادر.

(9) وكيع بن الجراح بن مليح، أبو سفيان الرُّؤَاسِي، الكوفي، الحافظ، أحد الأئمة الأعلام. (ت197هـ). تذكرة

الحفاظ (1/306).

ومصر والجزيرة -مرتين- وإلى البصرة -أربع مرات- وأقمتُ بالحجاز ستة أعوام، ولا أحصي كم دخلتُ الكوفة وبغداد. وكتبتُ عن ألف وثمانين نفساً ليس فيهم إلا صاحب حديث⁽¹⁾. ونقل في "الفتح" أيضاً من سعة حفظه العجب العجاب، ومن اتقاه ذهنه وذكائه ما يحير العقول والألباب. فمن ذلك ما حكاه عن حاشد بن إسماعيل⁽²⁾ أنه قال: "كان البخاري يختلف معنا إلى مشايخ البصرة وهو غلام فلا يكتبُ حتى أتى على ذلك ستة عشر يوماً فلمناه على عدم الكتابة فقال: اعرضوا علي ما كتبتُم فأخرجناه، فزاد علينا خمسة عشر ألف حديثٍ فقرأها كلها عن ظهر قلبٍ حتى جعلنا نُصلح كُتُبنا من حفظه⁽³⁾.

ومن ذلك قصةُ المائةِ حديثٍ التي قلبها أهلُ بغداد ودفعوها لعشرةِ أنفس، لكلِّ واحدٍ عشرةً وأملوها عليه مقلوبةً الأسانيدِ فحفظها لَمَّا أملوها (5/1) مقلوبةً، ثم أصلحها لهم، وقال: قول فلان كذا، الصوابُ فيه كذا. حتَّى أتى على آخرها. فمجبوا من حفظه إياها مقلوبةً أكثر من عجبهم من حفظها على الصواب. إلى غير ذلك مما هو لشهرته غني عن التتبع والتلخيص. ومن ثم أُفردت مناقبُه بالتأليف. ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، والله ذو الفضل العظيم.⁽⁴⁾

ولد -رحمه الله- بعد صلاة الجمعة ثالث عشر شوال سنة أربع وتسعين ومائة.

(1) هدي الساري (ص487).

(2) حاشدُ بنُ إسماعيل بن عيسى، البخاري، الغزال، الحافظ، محدث الشاش. (ت261هـ). تذكرة الحفاظ (564/2).

(3) هدي الساري (ص478).

(4) هدي الساري (ص486).

وتوفي عشاء ليلة السبت وكانت ليلة عيد الفطر سنة ست وخمسين ومائتين، عن اثنين وستين سنة إلا ثلاثة عشر يوماً. ودُفِنَ بعد صلاة الظهر من يوم الفطر بـ: "خَرْتَنُك"، قرية من قرى "سَمَرْقَنْد".

وقال ابن خَلْكَان: وذكر ابنُ يونس في "تاريخ الغرباء": "أنه قدم مصر، وتوفي بها. وهو غلط. والصواب ما ذكرناه ها هنا -رحمة الله عليه- قال: وكان شيخاً نحيف الجسم، لا بالطويل ولا بالقصير. ه⁽¹⁾.

وما أحسن قولَ الكمال ابنِ أبي شريف⁽²⁾ -رحمه الله- في مولده ووفاته: "ولد في صدق ومات في نور". قاله المناوي في "فتح القدير"⁽³⁾.

قلت: قوله: "في صدق" لا ينافي ما قدمناه لأن "الصاد" عند المشاركة كما في "فتح الباري" يُرمز بها لتسعين -بتقديم التاء- لا لستين بتأخيرها كما عند المغاربة. واختلِف في مذهبه في الفروع: "والصحيح أنه كان مجتهداً"، قاله الشُّبْرَخِيَّتِي⁽⁴⁾. ولم يعقب ذكراً -رحمة الله عليه ورضوانه-.

وأما كتابه: "الجامع الصحيح" فهو أجلُّ كُتُبِ الإسلام، وأصحُّ ما أُلِّفَ في حديث نبينا عليه الصلاة والسلام.

(1) وفيات الأعيان (190/4).

(2) محمد بنُ أبي بكر بن علي بن أبي شريف، أبو المعالي، كمال الدين المقدسي مولداً ووفاة، ابن الأمير ناصر الدين عالم بالأصول، من فقهاء الشافعية. (ت 906هـ/ 1501م). الأعلام (53/7).

(3) فيض القدير بشرح الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير (32/1) للمناوي، وهو عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي، زين الدين القاهري، الشافعي، عالم مشارك في أنواع الفنون. الأعلام (204/6) ومعجم المؤلفين (143/2-144).

(4) إبراهيم بنُ مرعي بن عطية، برهانُ الدين، الشُّبْرَخِيَّتِي، من أفاضل فقهاء المالكية بمصر، له: شرح على مختصر خليل، مات غريقاً بالنيل وهو متوجه إلى رشيد سنة (1106هـ/1694م). الأعلام (73/1).

وقولُ أبي علي النيسابوري⁽¹⁾: "ما تحت أديم السماء أصحَّ من كتاب مسلم"⁽²⁾. مردود بإجماع مَنْ قبله. ومَنْ بعده على خلافه. قاله ابن حجر. قال: وتفضيلُ المغاربة لصحيح مسلم على صحيح البخاري إنما هو لحسن صنيعه في جمعه للأحاديث وعدم تفريقها لا لصحته عليه.هـ⁽³⁾.

قلتُ: وَمِنْ ثَمَّ قَالَ الْعَلَمَةُ سَيِّدِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْهَلَالِيِّ -رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ-:

تَنَازَعَ قَوْمٌ فِي الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ ❖ لَدَيْي وَقَالُوا: أَيُّ ذَيْنِ نُقَدِّمُ

فَقُلْتُ: لَقَدْ فَاقَ الْبُخَارِيُّ صِحَّةً ❖ كَمَا فَاقَ فِي حُسْنِ الصَّنَاعَةِ مُسْلِمٌ

ثم قال ابن حجر: قال البخاري -رحمه الله-: "خرَّجْتُ الصحيح من نحو ستمائة ألف حديث، وصنَّفْتُهُ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، وَأَقَمْتُ فِي تَصْنِيفِهِ (سِتَّةَ عَشْرَ سَنَةً)⁽⁴⁾، وَجَعَلْتُهُ حِجَّةً فِيمَا بَيْنِي وَبَيْنَ اللَّهِ، وَمَا كَتَبْتُ فِيهِ حَدِيثًا إِلَّا اغْتَسَلْتُ قَبْلَ ذَلِكَ، وَمَا تَرَكْتُ مِنَ الصَّحِيحِ أَكْثَرَ حَتَّى لَا يَطُولَ."⁽⁵⁾

وقال الفريبري: "سمع الصحيح من مؤلِّفه تسعون ألف رجل"⁽⁶⁾، وسمعه مني أيضاً تسعون ألف رجل".

وقال بعض العارفين: "ما قرئَ الصحيح في شدة إلا فرجت ولا ركب به في مركب ففرق". وكان المؤلفُ مجاب الدعوة، ودعا لقارئه -رحمه الله-.

(1) الحسين بن علي بن يزيد، أبو علي النيسابوري، أحد جهاينة الحديث. مولده سنة 297هـ ووفاته سنة 349هـ. تذكرة الحفاظ (902/3).

(2) المصدر السابق. وانظر ألفية الحديث للعراقي (1/39 التبصرة والتذكرة).

(3) هدي الساري: الفصل الثاني. (ص8).

(4) كذا في الأصل والفرع: والصواب: "ست عشرة سنة".

(5) هدي الساري (ص489) ذكر فضائل الجامع.

(6) المصدر السابق (ص491).

وقال الحافظ ابن كثير⁽¹⁾: "كتاب البخاري يُستَسْقَى بقراءته الغمام، وأجمع على قبوله وصحة ما فيه أهل الإسلام"⁽²⁾.

وقال أبو زيد المروزي⁽³⁾: كنت نائماً بين الرُّكنِ وَالْمَقَامِ، فرأيتُ النبي ﷺ في المنام فقال لي: يا أبا زيد، إلى متى تدرس كتابَ الشافعيِّ، وما تدرس كتابي؟ فقلتُ: يا رسول الله. وما كتابُكَ؟ فقال: "جامع محمد بن إسماعيل"⁽⁴⁾.

وأما بيان موضوعه: فيؤخذ كما قال الحافظ ابن حجر من تسميته، فإنه سمّاه: "الجامع الصحيح المسند المختصر"⁽⁵⁾ من أمور رسول الله ﷺ وسنة وأيامه". فأخذ من قوله: "الجامع"⁽⁶⁾: أنه لم يختص بصنفٍ دون صنفٍ، ومن ثمَّ أورد فيه الأحكام، والفضائل، والأخبار، والآداب، والرقاق، وغير ذلك. وبقوله: "الصحيح" أنه

(1) إسماعيل بن عمر بن كثير، عماد الدين، أبو الغداء القرشي البُصْرِيُّ الدمشقي، محدث، مفسر، فقيه. (ت774هـ/1373م). الأعلام (320/1). ومعجم المؤلفين (373/1).

(2) البداية والنهاية (24/11) ترجمة البخاري.

(3) محمد بن أحمد بن عبدالله، الفقيه الزاهد، أبو زيد المَرْوَزِيُّ، من أحفظ الناس لمذهب الشافعي، قدم نيسابور وحُدث بصحيح البخاري عن الفربري. وتوفي سنة (371هـ). التقييد لمعرفة رولة السنن والمسانيد لابن نقطة (ص51 ترجمة 25).

(4) سير أعلام النبلاء (438/12).

(5) لفظ: "المختصر" غير ثابت عند ابن حجر في هدي الساري (ص8) والصواب إثباته كما في المصادر. انظر: "تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي" للمحدث عبد الفتاح أبي غدة - رحمه الله -.

(6) قال العلامة عبد العزيز الدهلوي في المُجَالَةِ النافعة: "والجامع في اصطلاح المحدثين ما يوجد فيه جميع أقسام الحديث أي ① أحاديث العقائد ② وأحاديث الأحكام ③ وأحاديث الرقاق ④ وأحاديث آداب الأكل والشرب ⑤ وأحاديث السفر والقيام والعمود، ⑥ والأحاديث المتعلقة بالتفسير والتاريخ والسير، ⑦ وأحاديث الفتن ⑧ وأحاديث المناقب والمثالب. مقدمة تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي للمباركفوري الفصل العاشر (ص64).

ليس فيه شيء ضعيف عنده. وبقوله: "المُسْنَدُ" أن قصده الأصلي تخريج الأحاديث التي اتَّصَلَ إسنادها ببعض (6/1) / الصحابة عن النبي ﷺ سواء كانت من قول النبي ﷺ أو فعله أو تقريره. وأن ما وقع في الكتاب مما خالف ذلك إنما وقع فيه تبعاً وعرضاً، لا أصلاً مقصوداً. وأما صنيعه في جمع الأحاديث وتفريقها في الأبواب، فإنه كما أخذ بالاستقراء، يعود إلى الحديث الواحد، ويستنبط منه ما قدرَ عليه من الأحكام، ويجعل لكلِّ حكم ترجمة يضعها في المحلِّ المناسب لها من الكتاب، ثم ينظرُ فيما اجتمع عنده من طرق ذلك الحديث، فإن ساوت الطرق الأحكام، أثبت الحديث في كل ترجمة بطريق من تلك الطرق، وربما تممَّه فيها كلها، وربما اختصره في بعضها لمعنى يظهر له. وإن كانت الطرق أكثر، ذكرَ الحديث في بعض تلك التراجم بطريقتين أو أكثر حتى يأتي على آخرها. وإن كانت الأحكام أكثر، ذكرَ الحديث في بعض التراجم تاماً وفي بعضها مختصراً أو معلقاً أو قال: فيه حديث كذا. حتى لا يبقى عليه من الأحكام شيء ولا من الطرق التي عنده شيء. قال الحافظ ابن حجر: "فعلِمَ أنه لا يكرر إلا لفائدة، وفي التحقيق، لا تكررَ فيه، ولم أره خالف هذا -يعني فذكرَ الحديث بمتنه وإسناده في محلين- إلا في مواضع نادرة" هـ. وقد سرد القسطلاني هذه المواضع نقلاً عن خطِّ الحافظ فأنهاها إلى ثلاث وعشرين⁽¹⁾، ولم يذكُرَ معاً لذلك وجهًا، بل قال الحافظ في "المقدمة": "إن البخاري وقع له ذلك من غير قصد"⁽²⁾.

قلتُ: بل صنعه عن قصدٍ، ونظرُهُ -رحمه الله- أدقُّ وأعلى.

(1) إرشاد الساري، المقدمة (26/25/1) وفيها: 22 حديث التي ذكرها البخاري في موضعين بنفس السند

والمتن، مع أن الحديث الأخير (22) من زيادة القسطلاني.

(2) هدي الساري الفصل الثالث (ص16).

ففي "جامع المعيار": أن السفاقي (1) سئلَ عما وقع للبخاري من ذلك هل له معنى أم لا؟ فأجاب: إن له معنى لأنه قد يكون ذلك الحديث عند غيره بغير ذلك الإسناد فكَرَّرَهُ هو لِيُبَيِّنَ أنه لو صحَّ فيه غيرُ هذا الإسناد لذكره. هـ (2). وهو جَيِّدٌ غاية.

وذكر السُّنْدِي (3) في "حاشيته": أن تَرَاجِمَ البخاري على قسمين: قسمٌ يذكره لأجل الاستدلالِ بحديثِ البابِ عليه. وقسمٌ يذُكُرُهُ لِيَجْعَلَهُ كَالشَّرْحِ لحديثِ الباب. كما إذا كان في الحديثِ إِجْمَالٌ أو إِطْلَاقٌ، عُلِمَ مِنْ أَحَادِيثٍ أُخْرَ بَيَانَهُ أو تَقْيِيدَهُ فَيَأْتِي بَيَانَهُ أو تَقْيِيدَهُ فِي التَّرْجَمَةِ. هـ (4). وهو ظاهر.

وقد قرَّرَ بِهِ ابنُ رُشَيْدٍ (5) قولَ الْمُصَنِّفِ فِي الزَّكَاةِ: "بَابُ مَنْ أَمَرَ خَادِمَهُ بِالصَّدَقَةِ" (6)... الخ.

(1) عبدالواحد بنُ عمر، أبو محمد ابن التين الصفاقي، الفقيه المالكي، المفسر، له: "المُخْبِرُ الفَصِيحُ فِي شَرْحِ الجَامِعِ الصَّحِيحِ". (ت611هـ) شجرة النور الزكية (ترجمة528). وانظر: مدرسة الإمام البخاري في المغرب (572/2).

(2) المعيار (189/12). وفيه: "سئل القابسي".

(3) محمد بنُ عبد الهادي التتوي، أبو الحسن السُّنْدِي، نور الدين. أصله ومولده بالسند. فقيه حنفي، عالم بالحديث والتفسير والعربية، وتَوَطَّنَ بالمدينة إلى أن توفي بها. له حواشٍ على الكتب الستة باستثناء جامع الترمذي. (ت1138هـ/1726م). فهرس الفهارس (148/1) والأعلام (253/6) ومعجم المؤلفين (468/3).

(4) حاشية السندي على البخاري (3/1).

(5) محمد بنُ عمر بن محمد، أبو عبد الله، محب الدين، ابن رُشَيْدٍ، الفهري، السُّبْتِي: رحالة، عالم بالأدب والتفسير والحديث والتاريخ: له: "ترجمان التراجم" على أبواب البخاري، لم يتمه. (ت721هـ/1321م). الأعلام (314/6).

(6) هو الباب 17 وَنَصُّهُ: مَنْ أَمَرَ خَادِمَهُ بِالصَّدَقَةِ ولم يُتَاوَلْ بِنَفْسِهِ، وقال أبو موسى عن النبي ﷺ: «هو أخذ المتصدقين» وقال ابن رشيد: "نُبِّهَ بالترجمة على أن هذا الحديث مُفَسَّرٌ بها. الفتح (293/3-294).

وأشار له ابن حجر في "باب يَهْوِي بالتكبير حين يسجد"⁽¹⁾. وفي غيره من الأبواب. وأوضحه في "باب تشميت العاطس" من كتاب الأدب⁽²⁾، فانظره.

ثم إن البخاري -رحمه الله- رُبَّمَا كتب الترجمة و بِيَض لِمَا يُنَاسِبُهَا مِنَ الْأَحَادِيث فلم يَتَبَسَّر له ذلك. وَرُبَّمَا ذكر فيها آيةً أَوْ أَثْرًا فقط. وربما كَتَبَ لَفْظَةً: "باب" ولم يذكر لها ترجمة، وَبِيَضَ لَهَا وَلِحَدِيثِهَا حَتَّى يَظْهَرَ لَهُ ذَلِكَ. وربما كَتَبَ حَدِيثًا وَبِيَضَ لِتَرْجَمَتِهِ. وَبَقِيَ كِتَابُهُ كَذَلِكَ حَتَّى اخْتَرَمَتْهُ الْمَيِّتَةُ -رحمة الله عليه ورضوانه-.

قال القاضي عياض في "المشارك": "إن البخاري لم يستوفِ غَرَضَهُ مِنْ كِتَابِهِ، أَيْ مِنْ تَهْذِيبِهِ وَتَثْمِيمِهِ حَتَّى تَوَفَّى -رحمه الله- هـ.

وقال الكِرْمَانِي⁽³⁾ في "الكواكب": نَقَلَ الْبَاجِي⁽⁴⁾ عَنْ أَبِي ذَرٍّ الْهَرَوِيِّ⁽⁵⁾ عَنِ الْمَسْتَمَلِيِّ⁽⁶⁾ أَنَّهُ قَالَ: اسْتَنْسَخْتُ كِتَابَ الْبُخَارِيِّ مِنْ أَوَّلِهِ الَّذِي كَانَ عِنْدَ الْفَرَبْرِيِّ فَرَأَيْتُهُ لَمْ يَتِمَّ بَعْدُ، وَقَدْ بَقِيَتْ عَلَيْهِ فِي مَوَاضِعَ بَقِيَّةٍ كَثِيرَةٍ، مِنْهَا تَرَاجِمٌ لَمْ يُتَبَّيْتُ بَعْدَهَا (7/1) شَيْئًا، وَمِنْهَا

(1) هو الباب 128 من كتاب الأذان، وَتَتَبَّعْتُهُ: "وقال نافع: كان ابن عمر يَضَعُ يَدَيْهِ قَبْلَ رُكُوعَيْهِ. قال في الفتح

(291/2): والذي يظهر أن أثير ابن عمر من جملة الترجمة، فهو مترجم به لا مترجم له. والترجمة قد تكون مفسرة

لمجمل الحديث، وهذا منها.

(2) هو الباب 124 من كتاب الأدب.

(3) محمد بن يوسف بن علي، شمس الدين الكِرْمَانِي، أصله من كرمان، البغدادي، فقيه أصولي، مفسر، له: "حاشية على

أنوار التنزيل للبيضاوي. (ت786هـ/1384م). الأعلام (153/7). ومجمع المؤلفين (784/3).

(4) سليمان بن خلف بن سعد، السُّجَيْبِي، أبو الوليد الباجي، القرطبي، أصله من بظليوس، ومولده في باجة، فقيه مالكي

كبير، أصولي، محدث، توفي بالميرية سنة (474هـ/1081م). الأعلام (125/3) ومجمع المؤلفين (788/1).

(5) عبد بن أحمد بن محمد، الأنصاري، أبو زر الهروي، الإمام، الحافظ، المالكي. حدَّث بمكة بصحيح البخاري عن

الأشياخ الثلاثة عن الفربري عن البخاري. وحدَّث عنه ابنه أبو مكتوم عيسى. ولد سنة 355هـ توفي سنة 430هـ. التقييد

لمعرفة رواة السنن (ص 391 ترجمة 510) وتذكرة الحفاظ (1103/3).

(6) إبراهيم بن أحمد بن إبراهيم، أبو إسحاق البخاري الأصل، والمنزل والمدفن، المعروف بالمستملي محدث ثقة، أخذ

من روى صحيح البخاري عن الفربري رواية الصحيح. ت376هـ/986م. التقييد (ص187) وسير أعلام النبلاء

(492/16) والأعلام (28/1) ومجمع المؤلفين (9/1).

أحاديث لم يُترجم عليها، فأضفنا بعض ذلك إلى بعض. قال الباجي: ومما يدلُّ على صحَّة ذلك أن رواية المُستملي والسرّخسي⁽¹⁾ والكُشْمِيهَنِي⁽²⁾ والمروزي مختلفة بالتقديم والتأخير، مع أنهم انتسخوها من أصل واحد، وإنما ذلك بحسب ما قد رأى كلُّ واحدٍ منهم فيما كان في طرِّق أو ورقة مضافةً أنه من موضع، فأضافها إليه. ويبيِّن ذلك أنك تجدُ ترجمتين وأكثرَ متصلة ليسَ بينها أحاديث. هـ.

قال ابنُ حجر: وهذه قاعدة حسنة يُفزع إليها حيث يتعسر الجمع بين الترجمة والحديث، وهي مواضع قليلة.⁽³⁾ هـ.

وقال أيضًا في: "باب خلق آدم عليه السلام" ما نصُّه: "هذا الكتاب وإن كان أصلُ موضوعه إيرادُ الأحاديث الصحيحة، فإن أكثرَ العلماء فهموا من إيراده أقوال الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار أن مقصوده أن يكونَ كتاباً جامعاً للرواية والدراية. ومن جملة الدراية شرحُ غريب الحديث. وجرت عادته أن الحديث إذا وردَ فيه لفظةٌ غريبةٌ وقَعَتْ، أو أصلها أو نظيرها في القرآن، أن يشرح اللفظة القرآنية، فيفيد تفسير القرآن وتفسير الحديث معاً. هـ.⁽⁴⁾

(1) عبدالله بن أحمد بن حمويه، أبو محمد السرخسي اشتهر بالحموي. شيخ ثقة حافظ عدل، صاحب أصول حسان

ولد سنة 293 وتوفي 381هـ. إفاة النصيح (ص 29-35). والتقييد (ص 321).

(2) محمد بن المكي بن محمد، أبو الهيثم الكُشْمِيهَنِي، المروزي، منسوب إلى كُشْمِيهَن، وهي في خراسان، حدَّث

بصحيح البخاري عن الفربري. (ت 389هـ/299م). التقييد (ص 110-112). وإفاة النصيح بالتعريف بسند

الجامع الصحيح (ص 36-38) وانظر معجم المؤلفين (732/3-733).

(3) الفتح (58/11).

(4) الفتح (366/6).

وَأَمَّا عَدُّ مَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ الْكِتَابُ مِنَ الْأَحَادِيثِ وَغَيْرِهَا.

فالذي تَلَخَّصَ مِنْ كَلَامِ الْحَافِظِ ابْنِ حَجْرٍ فِي "الْمَقْدِمَةِ"⁽¹⁾ و"الْفَتْحِ": "أَنْ جَمِيعَ مَا فِيهِ مِنَ الْأَحَادِيثِ بِالْمَكْرُرِ سِوَى التَّعَالِيقِ وَالمَتَابِعَاتِ سَبْعَةَ آفِ وَثَلَاثِمِائَةَ وَسَبْعَةَ وَتَسْعُونَ، وَجَمِيعُ مَا فِيهِ مِنَ التَّعَالِيقِ أَلْفٌ وَثَلَاثِمِائَةٌ وَوَاحِدٌ وَأَرْبَعُونَ، وَجَمِيعُ مَا فِيهِ مِنَ المَتَابِعَاتِ ثَلَاثِمِائَةٌ وَأَرْبَعَةٌ وَأَرْبَعُونَ"⁽²⁾، فَصَارَ جَمِيعَ مَا فِيهِ مِمَّا ذَكَرَ: تِسْعَةَ آفِ وَاثْنَيْنِ وَثَمَانِينَ، الْخَالِصَ مِنْهَا مِنَ التَّكْرَارِ عَلَى مَا لِلْحَافِظِ فِي "بَابِ كَفْرَانِ العَشِيرِ"⁽³⁾، وَفِي آخِرِ "الْفَتْحِ"⁽⁴⁾: أَلْفَا حَدِيثٍ وَخَمْسِمِائَةَ حَدِيثٍ وَثَلَاثَةَ عَشْرٍ حَدِيثًا، المَعْلُوقُ مِنْهَا وَمَا فِي مَعْنَاهُ مِنَ المَتَابِعَةِ مِائَةٌ وَسِتُونَ حَدِيثًا، وَالبَاقِي مَوْصُولٌ. هَذَا الَّذِي عَلَيْهِ المَعْوَلُ فِي الْخَالِصِ مِنَ التَّكْرَارِ دُونَ مَالَهُ فِي "الْمَقْدِمَةِ". وَإِنْ تَبِعَهُ عَلَيْهِ القِسْطَلَانِيُّ فِي "الإِرْشَادِ"⁽⁵⁾. وَفِيهِ مِنَ الأَثَارِ المَوْقُوفَةِ عَلَى الصَّحَابَةِ فَمَنْ بَعْدَهُمْ أَلْفٌ وَسِتْمِائَةٌ وَثَمَانِيَةٌ. وَعَدَدُ كِتَابِهِ: مِائَةٌ وَشِيءٌ. وَعَدَدُ أَبْوَابِهِ: ثَلَاثَةُ آفِ وَأَرْبَعِمِائَةٍ وَخَمْسُونَ بَابًا مَعَ اِخْتِلَافٍ قَلِيلٍ فِي نَسْخِهِ.

وَعَدَدُ مَشَايخِهِ الَّذِينَ ذَكَرَهُمْ فِيهِ مِائَتَانِ وَتِسْعَةٌ وَثَمَانُونَ.

وَعَدَدُ أَحَادِيثِهِ الثَّلَاثِيَّةِ: "ثَلَاثَةٌ وَعِشْرُونَ"، وَهِيَ أَقْصَرُ أَحَادِيثِهِ إِسْنَادًا.

(1) هدي الساري الفصل العاشر (ص 465 إلى 469).

(2) في هدي الساري (ص 469): "ثَلَاثِمِائَةٌ وَاحِدٌ وَأَرْبَعُونَ". وَالمَوَابِ مَا ذَكَرَهُ الشَّيْبَانِيُّ، لِمَوْافَقَةِ العَدَدِ الثَّمَانِيِّ الَّذِي نَصَّ عَلَيْهِ ابْنُ حَجْرٍ.

(3) الفتح (1/83-84): كِتَابُ الإِيمَانِ. بَابُ (21).

(4) الفتح (13/542-543).

(5) إرشاد الساري (1/28).

وأطولُ سَنَدٍ فيه: سَنَدُ إسماعيل بن أبي أويس المذكور في "باب ياجوج وماجوج" (1)، فإنه تُسَاعِي.

وأكثرُ سَنَدٍ ذِكْرًا للصحابة سَنَدُ أَبِي الْيَمَانِ (2) في "بَابُ رِزْقِ الْحُكَّامِ" من كتاب الأحكام (3)، فإن فيه أربعة من الصحابة: السَّائِبُ (4) وَمَنْ ذَكَرَ بعده.

وأطولُ حديثٍ فيه: حديثُ عُمَرَةَ الْحُدَيْبِيَّةِ المذكور في "كتاب الصلح" (5).

وأكثرُ أبوابه أحاديث: "بَابُ ذِكْرِ الْمَلَائِكَةِ" (6).

وأكثرُ مَنْ رَوَى عنه من الصحابة: أبو هريرة - رضي الله عنه - (7).

وأكثرُ أَحَادِيثِهِ تَكَرَّرًا حديثُ بَرِيرَةَ، فإنه كَرَّرَهُ أَكْثَرَ مِنْ عَشْرِينَ مَرَّةً (8).

ومنتهى نصف الكتاب: "مناقب الأنصار" (9). - حشرنا الله في زمرة من بجاه النبي المختار، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه الأطهار -.

(1) صحيح البخاري، كتاب (92) الفتن: باب 28. ح7135. (106/13 فتح).

(2) الحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ، أَبُو الْيَمَانِ الْبَهْرَانِيُّ، الْحَمَصِيُّ، شَيْخُ الْبُخَارِيِّ. وَرَوَى عَنْهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ عَنْ رَجُلٍ عَنْهُ. ثِقَّةٌ ثَبَتَ (ت222هـ). وَهُوَ ابْنُ 83 سَنَةً. الْمَعْجَمُ الْمُشْتَمَلُ لِابْنِ عَسَاكِرَ (ص110) وَالتَّقْرِيبُ (193/1).

(3) صحيح البخاري، كتاب (93) الأحكام: باب 17. ح7163. (150/13 فتح).

(4) السَّائِبُ بْنُ يَزِيدَ بْنِ سَمِيدٍ، يَعْرِفُ بِابْنِ أُخْتِ نَمْرٍ، صَحَابِيُّ صَغِيرٍ، وَلَاهُ عُمَرُ سَوْقِ الْمَدِينَةِ. مَاتَ سَنَةَ (91هـ). وَقِيلَ: قَبْلَهَا. الْاِسْتِيعَابُ (2/576).

(5) بل المذكور في كتاب (54) الشروط باب (15) الشروط في الجهاد. ح2731. انظر صحيح البخاري (329/5 فتح). وقال الكرماني في الكواكب الدراري (54/6) في هذا الباب: "وهذا أطول حديث في الجامع".

(6) صحيح البخاري، كتاب (59) بدء الخلق. الباب السادس وفيه سبعة عشر حديث. (302/6 فتح).

(7) عدَّةٌ مَا رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ مِنَ الْأَحَادِيثِ فِي الصَّحِيحِينَ وَغَيْرَهُمَا مِنْ كِتَابِ الْحَدِيثِ وَغَيْرِهِ، خَمْسَةٌ آلَافٍ حَدِيثٍ وَثَلَاثُمِائَةٍ وَأَرْبَعَةٌ وَسَبْعُونَ حَدِيثًا (5374). انظر: "أسماء الصحابة الرواة وما لكل واحدٍ من العدد" لابن حزم.

(8) أخرج البخاري حديث بريرة أولًا في كتاب (8) الصلاة باب 70. ح456، وكرره في ثلاث وعشرين موضعًا.

(9) هو الكتاب 63.

وَقَدْ آَنَ بِحَمْدِ اللَّهِ الشُّرُوعُ فِي الْمَقْصُودِ، وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ الْمُعِينُ، لَا رَبَّ لَنَا سِوَاهُ وَلَا
 مَقْصُودَ، فَأَقُولُ مَتَبَرِّكاً بِذِكْرِ -سِنْدِي إِلَى الْمُؤَلَّفِ- أَفَاضَ اللَّهُ عَلَيْهِ سِجَالِ الرَّحْمَاتِ،
 وَبِوَأْنَا وَإِيَاهِ جِوَارِ نَبِينَا -عَلَيْهِ السَّلَام- فِي أَعَالِي الدَّرَجَاتِ-:

قرأتُ صحيح البخاري على شيوخي الثلاثة (8/1) / أبي العباس سيدي أحمد بن مُحَمَّد المرنيسي، وأبي عبدالله سيدي محمد بن حمدون بن الحاج السُّلمي، وأبي العباس سيدي أحمد بن أحمد بناني⁽¹⁾ -رحمة الله عليهم ورضوانه- وأجازني به الأخير-.
 فالأول عن أبي العباس سيدي أحمد بن التاودي بن سودة⁽²⁾، والثاني عن والده المذكور⁽³⁾ والثالث عن أبي عبدالله سيدي محمد السنوسي -ثلاثتهم- عن شيخ الجماعة سيدي التاودي بن سودة المرِّي⁽⁴⁾ عن أبي عبدالله محمد بن قاسم جسوس⁽⁵⁾ عن أبي محمد عبدالسلام بن حمدون جسوس⁽⁶⁾ عن الشيخ القدوة سيدي عبدالقادر بن علي الفاسي⁽⁷⁾

-
- (1) انظر تراجم هؤلاء الثلاثة في قسم الدراسة: مبحث شيوخ المؤلف.
 (2) أحمد بن الشيخ التاودي، أبو العباس، فقيه. أخذ عن والده، وعنه أبناؤه: العباس، وعبد الواحد، وأبو حامد العربي. ولد سنة 1153هـ وتوفي سنة 1235هـ. شجرة النور الزكية (ص380). ترجمة 1521.
 (3) حمدون بن عبد الرحمن بن حمدون، أبو الفيض، الشهير بابن الحاج، السلمي المرزاسي، الفقيه الملامة، صاحب التأليف الحسنة. ولد سنة 1174هـ. وتوفي سنة 1232هـ. شجرة النور الزكية (ص379) وإتحاف المطالع (7/2499 موسوعة أعلام المغرب). وتذكر المحسنين (7/2500 موسوعة أعلام المغرب).
 (4) محمد التاودي بن محمد الطالب بن محمد بن علي، ابن سودة، المرِّي، الفاسي، الفقيه المالكي، شيخ الجماعة بفاس. له: حاشية على صحيح البخاري. ت 1209هـ/1795م. شجرة النور الزكية (ص372). والأعلام (6/62). ومعجم المؤلفين (3/363). والروضة المقصودة في مآثر بني سودة لأبي الربيع الحوات وهو مطبوع في جزأين.
 (5) محمد بن قاسم جسوس، أبو عبد الله الفاسي الفقيه المالكي، شيخ الجماعة في وقته. أخذ عن عمه عبد السلام جسوس له شرح على المختصر والرسالة وغير ذلك. مولده سنة 1089هـ. وتوفي سنة 1182هـ. شجرة النور الزكية (ص355). والأعلام (8/7). وإتحاف المطالع (7/2393 موسوعة أعلام المغرب).
 (6) عبدالسلام بن أحمد المدعو حمدون، جسوس، أبو محمد، الفاسي، الفقيه المالكي، له: تأليف في الأدعية النبوية. توفي شهيداً في خبر طويل سنة 1121هـ. نشر المثنائي (5/1941 موسوعة أعلام المغرب). شجرة النور الزكية (ص331).
 (7) عبدالقادر بن علي بن يوسف بن محمد، الفاسي، المالكي، من كبار الشيوخ في عصره. ولد ونشأ في مدينة القصر، وانتقل إلى فاس. لم يشتغل بالتأليف. وإنما له أجوبة على أمور سُئل عنها. (ت 1091هـ/1680م). شجرة النور الزكية (ص315) الأعلام (4/41). ومعجم المؤلفين (2/192).

عن عمّه أبي زيد سيدي عبدالرحمن العارف بالله⁽¹⁾ عن الشيخ القصار⁽²⁾ -
الذي عليه المدار- عن ولي الله أبي نعيم رضوان بن عبدالله الجنوي⁽³⁾ عن سقّين
العاصمي⁽⁴⁾ عن ابن غازي⁽⁵⁾ عن أبي عبد الله محمد⁽⁶⁾ بن (عيسى بن أحمد)⁽⁷⁾ السراج

(1) عبدالرحمن بن محمد، أبو زيد القمري، الفاسي، الإمام، العارف بالله، الفقيه، المحدث، الصوفي، أخذ عن أخيه أبي
المحاسن يوسف وغيره. وعنه الكثير منهم: ابن أخيه علي بن يوسف، وابنه عبد القادر، وميارة. له: "حاشية في
التفسير". و"حاشية على البخاري". وله بفاس زاوية. مولده سنة 972هـ وتوفي سنة 1036هـ شجرة النور الزكية
(ص299).

(2) محمد بن قاسم، أبو عبد الله القيسي، الشهير بالقصار، الفقيه المحدث النظار، شيخ الفتيا بفاس. له مؤلفات مفيدة. ولد
سنة 936هـ وتوفي سنة 1012هـ. شجرة النور الزكية (ص295).

(3) رضوان بن عبد الله، أبو النعيم الجنوي، الفاسي، فقيه مالكي، من الزهاد، له فهرسة. مولده سنة 912هـ وتوفي سنة
991هـ/1583م بفاس. شجرة النور الزكية (ص286) والأعلام (27/3) وانظر: تحفة الإخوان ومواهب الامتنان في
مناقب سيدي رضوان لأحمد بن موسى المرابي.

(4) عبدالرحمن بن علي، سقّين، السفيناني، العاصمي، الفقيه المالكي، له رحلة إلى المشرق، أخذ فيها عن جماعة من
الكبار من الفقهاء والمحدثين. توفي سنة 956هـ جذوة الاقتباس (407/2).

(5) محمد بن أحمد بن محمد، ابن غازي العثماني، المكناسي، من بني عثمان، قبيلة من كتامة. ولد بمكناسة، فقيه مالكي،
مؤرخ، حاسب، مقرر. له: "إرشاد اللبيب وهو حاشية على البخاري". (ت919هـ/1513م). الأعلام (336/5).
ومعجم المؤلفين (107/3).

(6) محمد بن أبي القاسم محمد بن يحيى بن أحمد بن محمد النفزي، الحميري، الشهير بالسراج الشيخ المبارك كانت له
رواية عن أبيه عن جده. ذكر ابن غازي أنه أجازته جميع ما رواه عام 876هـ فهرس ابن غازي (ص89) ونيل الابتهاج
(ص221).

(7) كذا في الأصل والمخطوطة: (عيسى بن أحمد). وعند التاودي في فهرسته (ص74): "محمد بن عيسى بن أحمد". وكلُّ

هذا خطأ. والصواب هو: [محمد بن يحيى]. لأن شيخ ابن غازي هو محمد بن محمد بن يحيى بن أحمد السراج،
الذي يروي عن أبيه محمد عن جده يحيى، كما ذكره ابن غازي في فهرسه. وقد ورد هذا الاسم على الصواب:

- عند عبد القادر الكوهن المتوفى سنة 1254هـ في أبيات له نظم فيها سنده إلى صحيح البخاري إذ قال كما في
مدرسة الإمام البخاري في المغرب (1/294)-

عن ابن غازي الكوكب الوهاج يرويه عن سراج السراج
محمد وهو عن أبيه عن جده يحيى التقي النبويه =

عن أبيه⁽¹⁾ عن جده⁽²⁾ عن أبي البركات البليفيقي⁽³⁾ عن أبي جعفر بن الزبير⁽⁴⁾ عن أبي الخطاب بن خليل⁽⁵⁾ عن أبيه عن أبي عبد الله بن سعادة عن الصدي عن الباجي عن أبي نر الهروي عن شيوخه الثلاثة: السرخسي والمستملي والكشميهني عن الفربري عن أبي عبد الله البخاري -رحم الله الجميع وحشرنا وإياهم في زمرة نبينا الشفيح-.

وأجازني به أيضاً بأعلى سند يوجد في الدنيا الشيخ الفاضل أبو الحسن سيدي علي بن ظاهر الوتري الحسيني المدني عن شيخه عبد الغني العمري المدني عن شيخه الحافظ الشيخ محمد عابد الأنصاري السندي ثم المدني عن الشيخ صالح العمري الفلاني ثم المدني عن شيخه المعمر الشيخ محمد بن سنه العمري الفلاني ثم المدني عن

= - وعند عبد الحفيظ الفاسي المتوفى سنة (1383هـ) في كتابه: "معجم الشيوخ" الذي نُسَ قانلاً: "وقال الشيخ أبو زيد عبد الرحمن سُقِين الفاسي، حدثني به الإمام محمد بن غازي المكناسي الفاسي، حدثني به أبو عبدالله محمد بن الخطيب أبي القاسم محمد بن يحيى السُّرَّاج بمدينة فاس.

- (1) هو أبو القاسم الخطيب محمد بن يحيى بن أحمد السُّرَّاج.
- (2) هو أبو زكرياء يحيى بن أحمد النفزي، الرندي، من أصل أندلسي، المعروف بالسُّرَّاج. نزلت أسرته فاس عالم بالحديث ومسنن فاس ولد بها سنة (740هـ) وتوفي سنة (805هـ). الأعلام (136/8) وانظر: فهارس علماء المغرب للدكتور الترغي (ص308).
- (3) مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، أَبُو الْبَرَكَاتِ ابْنِ الْحَاجِّ الْبَلِيْفِيِّ، السُّلَمِيُّ مِنْ أَهْلِ بَلْفِيْقٍ مِنْ أَعْمَالِ الْمَرْيَةِ، قَاضٍ، مُؤَرِّخٌ، مِنْ أَعْلَامِ الْأَنْدَلُسِ فِي الْحَدِيثِ وَالْأَدَبِ، اسْتَقَرَّ بِسَيْتِهِ، لَهُ كُتُبٌ كَثِيرَةٌ. تُوْفِيَ سَنَةَ (771هـ/1370م). الأعلام (39/7). وانظر: نفع الطيب (5/471 إلى 487).
- (4) أحمد بن إبراهيم، أبو جعفر ابن الزبير الثقفي الغرناطي، محدث مؤرخ، انتقلت إليه الرياسة بالأندلس في العربية ورواية الحديث والتفسير والأصول. مولده سنة 627هـ ووفاته سنة 708هـ/1308م. شجرة النور الزكية (ص212) والأعلام (86/1).
- (5) مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ خَلِيلِ بْنِ أَبِي الْخَطَّابِ السُّكُونِيِّ الْأَنْدَلُسِيِّ. كَاتِبٌ مُتَقَدِّمٌ فِي الْعُلُومِ الْأَدْبِيَةِ مَعَ مَعْرِفَةٍ بِالرِّجَالِ، وَكَانَ مُشَارِكًا فِي الْعُلُومِ، عَالِي الرِّوَايَةِ. مَاتَ عَنْ سِنٍ عَالِيَةٍ سَنَةَ 652هـ الذيل والتكملة (630/5). وسير أعلام النبلاء (299/23).

أبي الوفاء أحمد بن محمد الفحل اليميني عن قطب الدين محمد بن أحمد النهروالي عن نور الدين أبي الفتوح أحمد بن عبد الله بن أبي الفتوح الطاوسي عن المعمر بابا يوسف الهروي عن محمد بن شاذبخت الفارسي الفرغاني عن المعمر أحد الأبدال بسمرقند أبي لقمان يحيى بن عمار بن مقبل بن شاهان الختلاني بسماعه لجميعه على محمد بن يوسف الفربري بسماعه على مؤلفه.

فيكون بيني وبين البخاري اثنا عشر نفساً.

وتقع لي ثلاثياته ستة عشر -والحمد لله على ذلك-. أخذتُ هذا السند المذكور بضريح قطب الأقطاب ونور الأنوار مولانا إدريس بن عبد الله الكامل، حادي عشر قعدة الحرام عام سبعة وتسعين ومائتين وألف -أفاض الله علينا من بحر أنواره، وحشرنا في زمرة محبيه وخدمه وأنصاره-.

وقوله في السند الأول: "عن أبي عبد الله بن سعادة"، كذا وجدته في عدة نسخ، لكن لما نظمه الشيخ التاودي قال: "عن صاحب الكتاب ابن سعادة." وصاحب الكتاب هو أبو عمران موسى بن سعادة لا أبو عبد الله محمد بن سعادة، كما نبهنا عليه فيما يأتي، وبيننا أنه وقع فيه سهو من الشيخ التاودي -رحمه الله- فلعل ما هنا كذلك، والله أعلم.

قال المؤلف -رحمه الله وتفعنا به- بالسند المذكور إليه:

بسم الله الرحمان الرحيم

البسمة ثابتة في أصل البخاري بلا نزاع دون الصلاة على النبي ﷺ عقبها، فإنها غير ثابتة في أصله. ولم يذكرها فيه أحد من رواته فمن بعدهم، وإنما زادها الناس فيه إثر البسمة بعد أربعمئة سنة. وزيادتها حسنة. قاله الشيخ التاودي.

وبدأ بالبسمة اقتداءً بالقرآن العظيم، فإن المصحف مبدوء بكتابتها إجماعاً للتبرك والاستفتاح، سواء قلنا: إنها آية من الفاتحة أو ليست منها. وامتنالاً لقوله صلى الله عليه وسلم كما رواه الخطيب وغيره عن أبي هريرة بسند حسن: «كلُّ أمرٍ نبيِّ بالٍ لا يبدأ فيه بي: بسم الله الرحمن الرحيم، أقطع».⁽¹⁾

واقترع عليها كالإمام مالك في "الموطأ" (9/1) والإمام أحمد في "المسند" وغيرهما دون الحمدلة لقوة حديث البسمة. ولما قيل: إنها ثناء الفضلاء وحمد الأذكىاء. وبأؤها للمصاحبة متعلقة بفعل مضمرة سابق عليها لإفادة الحصر، أي أولف بسم الله الرحمن الرحيم.

قال الشيخ الإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري رحمه الله تعالى أمين:

كتاب بدء الوحي:

كَيْفَ كَانَ بَدْءُ الْوَحْيِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَوْلُ اللَّهِ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [النساء: 163].

(1) بل أورده الخطيب في الجامع لأخلاق الراوي والسامع (69/2) دون سند. والنووي في الأذكار (ص94) وعزاه لعبدالقادر الرهاوي في "الأربعين"، وحسنه. وقال ابن حجر: "الرواية المشهورة بلفظ: «بحمد الله»، وما عدا ذلك من الألفاظ التي ذكرها النووي وردت في بعض طرق الحديث بأسانيد واهية". ورمز السيوطي للحديث بالضعف (فيض القدير شرح الجامع الصغير (18/5)). وقال أحمد ابن الصديق في المداوي لعلل الجامع وشرحي المناوي (43/5): سند الحديث ليس بحسن، بل باطل موضوع. وقال الألباني في إرواء الغليل (29/1): ضعيف جداً.

ح 1 حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ، عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ النَّائِبِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ التَّمِيمِيُّ أَنَّهُ سَمِعَ عَلْقَمَةَ بْنَ وَقَّاصٍ اللَّيْثِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَلَى الْمِنْبَرِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ أَمْرٍ مَا نَوَى؛ فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا، أَوْ إِلَى امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا، فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ».

[الحديث 1 - اطرافه في: 54، 2529، 3898، 5070، 6689، 6953].
[م-ك-23، ب-45، ح-1907، ا-168].

كَيْفَ كَانَ بَدْءَ الْوَحْيِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

هكذا في رواية أبي زر عن مشايخه الثلاثة. قاله ابن حجر. وإياه اعتمد ابن سعادة. و«كَيْفَ»: في محلِّ نصبٍ خبرٌ «كان» على أنها ناقصة، أو حالٌ من فاعلها على أنها تامة. قال العلامة ابن زكري⁽¹⁾: «وهو الأوضح، إذ ليس المُتْرَجِّمُ له بيانُ نسبةِ الكيفية للبدء الذي هو مضمون الجملة في النقصان، بل نفس كيفية البدء الذي هو مضمون القيد في الحالية، فافهم وتدبّر. ه⁽²⁾».

ولأبي الوقت⁽³⁾: «بابُ كيف كان»، ف«بابٌ» خبرٌ لمحذوفٍ، أي هذا بابٌ. وهو إما منونٌ والجملة بعده خبرٌ لمحذوفٍ، أي مضمّنه: كيف... الخ. أو غير منونٍ، فهو مضافٌ لجملة: «كيف» لأنَّ المقصودَ لفظها، فهي في حكم المفرد. وما كان كذلك يضاف له كلُّ

(1) محمد بن عبد الرحمن، أبو عبد الله ابن زكري، من أهل فاس. فقيه مالكي، صوفي. له: «شرح الحكم العطائية».

(ت1144هـ/1731م). الأعلام (6/197) ومعجم المؤلفين (3/393).

(2) حاشية ابن زكري على الجامع الصحيح (مج1/1م/1ص2).

(3) عبد الأول بن عيسى بن شعيب، أبو الوقت السجزي الهروي الصوفي. حدث بصحيح البخاري عن عبد الرحمن بن

محمد الداودي. وسامعه في الصحيح في سنة 465 هـ وهو في السنة السابعة من عمره. وتوفي سنة 553 هـ.

التقييد لمعرفة رواية السنن (ص38). وسير أعلام النبلاء (20/303).

شيء. أي بابُ شرح هذا الكلام، ثم حُذِفَ المضافُ وأُقيِمَ المضافُ إليه مقامه. قاله الدماميني⁽¹⁾.

وقوله: «بَدْءٌ» - بالهمز وفتح الباء - أي ابتداء.

و«الوحي» في اللغة: الإعلام في خفاء. وفي الشرع: «سماع الكلام القديم بواسطة ملكٍ أو بدونه». قاله الأبي⁽²⁾. فَدَخَلَ فِيهِ: الإلقاءُ في الرَّوعِ، والإلهامُ، ورُؤْيَا المَنَامِ وغير ذلك. وقوله: «رسولِ اللَّهِ»: يعني به نبيئنا صلى الله عليه وسلم. والرسول إنسانٌ أُوحِيَ إليه بشرع وأُمر بتبليغه. فهو أخصُّ من النبيِّ لأن النبيَّ إنسانٌ أُوحِيَ إليه بشرع وإن لم يُؤمَر بتبليغه.

وقوله: «صلى الله عليه وسلم»: جملة خبرية أُريدَ بها الإنشاءُ. أي إنشاء الدعاء، كأنه قال: اللهم صل عليه وسلم، أي زده تشريفاً وتعظيماً وتنويهاً لقدره وتفخيماً. وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى. «قَوْلٌ»: مرفوع مبتدأ والخبر محذوف، أي وقول الله كذا مما يتعلّق بهذا الباب أو نحو هذا من التقدير. قاله الدماميني⁽³⁾. **﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ﴾**. قال في «الكواكب»: «ذَكَرَ الآيَةَ الكريمةَ لِأَنَّ عَادَتَهُ أَنَّهُ

(1) المصابيح على الجامع الصحيح (كتاب بدء الوحي باب كيف كان بدء الوحي). وهي محققة مرقونة بكلية الآداب بنمسك. والدماميني هو محمد بن أبي بكر بن عمر، بدر الدين المخزومي القرشي، عالم بالشريعة، وفنون الأدب. ولد في الاسكندرية. وَوَلِيَ فِيهَا القضاة. له: «شرح مغني اللبيب». (ت827هـ/1424). بالهند. الأعلام (57/6) ومعجم المؤلفين (170/3) والدراسة التي أعدها زميلي الدكتور إسماعيل حنيوي لكتاب المصابيح.

(2) إكمال الإكمال (456/1).

(3) المصابيح على الجامع الصحيح كتاب بدء الوحي باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

يستبدل للترجمة بما وقع له من قرآن وسُنَّةٍ⁽¹⁾ مُسُنَّدَةٍ وَغَيْرِهَا، وأراد أن الوحي سنة الله في أنبيائه، وإنما ذكر في الآية: "تُوْحًا" دون "آدم" لأنه أول مُشْرَعٍ عند بعض العلماء. هـ.
وقال في "الفتح": "لَمَّا كَانَ الْكِتَابُ مَوْضُوعًا لَجَمْعِ وَحْيِ السُّنَّةِ، صَدَّرَهُ بِبَدْءِ الْوَحْيِ لِأَنَّهُ يَنْبُوعُ الشَّرِيعَةِ، وَلَمْ يَذْكَرْ فِيهِ لَفْظُ: "كِتَابٌ" لِأَنَّهُ كَالْمَقْدَمَةِ لِمَا عَدَاهُ. وَذَكَرَ الْآيَةَ الْكَرِيمَةَ لِأَنَّ عَادَتَهُ أَنْ يَضُمَّ إِلَى الْحَدِيثِ الَّذِي عَلَى شَرْطِهِ مَا يُنَاسِبُهُ مِنْ قُرْآنٍ أَوْ تَفْسِيرٍ لَهُ أَوْ حَدِيثٍ عَلَى غَيْرِ شَرْطِهِ أَوْ أَثَرٍ عَنِ بَعْضِ الصَّحَابَةِ أَوْ التَّابِعِينَ بِحَسَبِ مَا يَلِيْقُ عِنْدَهُ بِذَلِكَ الْمَقَامِ. وَتَرَاجَمَ أَبُوَابِيهِ غَالِبُهَا أَحَادِيثُ أَوْ آثَارُ أَوْ تَفَاسِيرٌ، وَقَلَّ مَا يَمُرُّ بِهِ فِي الْحَدِيثِ لَفْظٌ يُنَاسِقُ لَفْظَ آيَةٍ إِلَّا وَيُورَدُ تَفْسِيرَ تِلْكَ الْآيَةِ. وَلِأَجْلِ ذَلِكَ أَقُولُ: لَيْسَ فِي الْجَوَامِعِ مَا اخْتَوَى عَلَى عِلْمِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ مِثْلَهُ"⁽²⁾.

ثم إن الموجود في "نسخ المغاربة" إثر الترجمة هو ما نصُّهُ: "أخبرنا الفقيه الحافظ أبو عليّ حسين بن محمد بن فيارة الصّديّ إلى قوله: "حدثنا الحميدي". وذلك بلا ريب ليس هو من كلام البخاري، وإنما هو من كلام الشيخ الحافظ أبي عمران موسى بن سعادة، وحقه أن يكتب بالطرّة أو بظهر الأصل، لكن أدخله بعضُ الشيوخ في الأصل، فتوبع على ذلك. و قولُ الشيخ التّاودي: إنه من كلام أبي عبدالله محمد بن يوسف بن سعادة. هـ. سهو منه -رحمه الله-.

قال الإمام المَقْرِي (10/1) في "نفع الطيب": "أبو عمران موسى بن سعادة من أهل مُرسية، انتسخ صحيحي البخاري ومسلم بيخطه، وَسَمِعَهُمَا عَلَى صَهْرِهِ أَبِي عَلِي الصّديّ نَحْوَ سِتِّينَ مَرَّةً.

(1) في الكواكب الدراري (14/1): "من قرآن أو سنة".

(2) الفتح (11/1).

وكانا أصليين لا يكاد يوجد في الصحة مثلهما، وحدث عنه ابن أخيه القاضي أبو عبدالله محمد بن يوسف بن سعادة هـ⁽¹⁾.

وقال سيدي عبدالرحمن الفاسي: "قوله: "أخبرنا" هو من كلام موسى بن سعادة... الخ. هـ. ولم أرَ من ذكر وفاة أبي عمران المذكور. وقال بعضُ المؤرخين في ترجمته: لم أقف على تاريخ وفاته إلا أنه كان حياً سنة اثنين وعشرين وخمسائة، كما وجد ذلك ببرسُم⁽²⁾ هـ. وَالصَّدْفِيُّ⁽³⁾ هو القاضي الشهير الشهيد، كان عالماً بالحديث وطُرُقِهِ وَعَلَيْهِ وَرِجَالِهِ، قائماً على الصحيحين أحسن قيام. قال القاضي عياض: حدثني الفقيه أبو إسحاق إبراهيم ابن جعفر⁽⁴⁾ أن الصَّدْفِيَّ قال له: خذ الصحيح واذكر أَيَّ مَثْنٍ شِئْتَ مِنْهُ أَذْكَرُ لَكَ سَنَدَهُ، أَوْ أَيُّ سَنَدٍ شِئْتَ أَذْكَرُ لَكَ مَتْنَهُ⁽⁵⁾.

توفي -رحمه الله- شهيداً في ربيع الأول سنة أربع عشرة وخمسائة. والصدفي نسبة لصدفة -بفتحتين- قرية قرب القيروان⁽⁶⁾. "ودانية"⁽⁷⁾ بلدة بالمغرب⁽⁸⁾ منها أبو عمرو الداني وغيره.

(1) نفع الطيب (221/2).

(2) انظر ترجمة أبي عمران الفاسي في: "معجم أصحاب الصدي" الترجمة رقم 167. (ص 188 إلى 190).

(3) انظر ترجمة الصدي، في "الغنية" لعمياد (ص 129). ونفع الطيب (90/2).

(4) إبراهيم بن جعفر، أبو إسحاق اللواتي، يعرف بابن الفاسي، من أهل الفقه والعلم والمعرفة بالوثائق، وكان مشاوراً للأحكام. تتلمذ عليه عياض. توفي سنة 513 هـ. الغنية لعمياد (ص 119).

(5) نفع الطيب (92/2).

(6) في الأنساب للسمعاني (528/3): "الصَّدْفِيُّ: نسبة إلى الصَّدْفِ -بكسر الدال- وهي قبيلة من حمير نزلت مصر". وانظر:

لبّ اللباب في تحرير الأنساب للسيوطي (ص 251).

(7) سَرَدَ المُوَلَّفُ الشَّيْبِيُّ هنا سند المغاربة إلى صحيح البخاري: "الصدي عن الباجي عن أبي زر الهروي عن شيوخه الثلاثة: السرخسي، والمستملي، والكشميهني، عن الفريري عن البخاري". وشرح في تبیین نسبة بعضهم. وَذِكْرُهُ لِـ"دَانِيَّة" لا محل له هنا، بل هو مدرج، لأن هؤلاء جميعاً لا ينسب أحدهم إلى دانية، التي توجد بشرق الأندلس، والله أعلم.

(8) دانية، موجودة بالأندلس. ولعل مراد المؤلف بقوله: "المغرب" المصطلح العام الذي يشمل المغرب والأندلس وغيرها من مناطق الغرب الإسلامي.

والباجي هو الإمام الكبير، وبدر العلوم المنير، الرَّحالة الثَّقَاد المعجب المغرب الذي قال فيه الإمام ابن العربي: "لولا أنا والباجي ما دُكِرَ المغرب". توفي -رحمه الله- بالمدينة المشرفة في تاسع عشر رجب سنة ثلاث أو أربع وسبعين وأربعمائة. و"باجة" المنسوب إليها: بلدة بإفريقية. قاله في القاموس. أي لا "باجة" التي هي بلدة بالأندلس⁽¹⁾.

وأبوذر هو الإمام العالم الزاهد الورع السخي الثقة الحافظ الفقيه الأنصاري المالكي، له: "تخريج على الصحيح" حسن. توفي -رحمه الله- في شوال سنة أربع أو خمس وثلاثين وأربعمائة. و"هراة" المنسوب إليها هي: هراة بني شيمانة لا "هراة" التي من وراء النهر، نظيره "بلخ"، قاله المقرئ⁽²⁾.

والسرخسي -بفتح السين- هو الإمام الأصولي المحدث الثقة، نسبة إلى سرخس مدينة بخراسان، ويقال له: الحموي أيضاً -بفتح الحاء وضم الميم المشددة ثم واو ساكنة، ثم ياء مشددة- نسبة إلى حموية، وهو معدول عن محمد بلسان الفرس- وضبطه غير واحد من الأندلسيين بناءً تأنيث مفتوحة، قاله ابن رشيد⁽³⁾. توفي -رحمه الله- في ذي الحجة سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة. ومولده سنة ثلاث وتسعين ومائتين.

والمستملي هو الإمام الثقة الحافظ. قال ابن حجر، "هو أحفظ الثلاثة، توفي -رحمه الله- سنة تسعين وثلاثمائة-.

(1) أقول: اتفقت كتبُ التاريخ والتراجم على نسبة أبي الوليد الباجي إلى باجة الأندلس قرب إشبيلية. انظر: اللباب (82/1) وصفة جزيرة الأندلس (ص36). وترتيب المدارك (803/4) ومعجم البلدان (314/1) ووفيات الأعيان (409/2). ونفح الطيب (76/2). والذخيرة في محاسن أهل الجزيرة لابن بسام (55/2).

(2) ونفح الطيب (70/2-71).

(3) في كتابه: "إفادة المُصحيح في التعريف برواة الجامع الصحيح". وهو مطبوع بتحقيق الشيخ محمد بلخوجة.

والكشميهني -بضم الكاف- نسبة لقرية من قرى مَرُو، خُرُبَتْ، وخرج منها جماعة. قال التلمساني: ويقال الكشماهني، توفي -رحمه الله- سنة تسع وثمانين وثلاثمائة. و"بلخ" من أمهات مدن خراسان.

والفَرَبْرِي -بكسر الفاء وفتحها- هو أشهر رواة البخاري وأحفظهم وأتقنهم. قال الشهاب: "ثقة ورع زاهد حافظ، ترجمته مشهورة. ولد سنة إحدى وثلاثين ومائتين، وتوفي -رحمه الله- سنة عشرين وثلاثمائة، و"فربر": المنسوب إليها بلدة بـ"بخارى". و"بخارى" من أعظم مدن ما وراء النهر بينها وبين سمرقند ثمانية أيام⁽¹⁾.
قال المؤلف -رحمه الله-:

1 حَدَّثَنَا الْحَمْبِي: بَدَأَ بِهِ لِأَنَّهُ قَرَشِيٌّ مَكِّيٌّ إِشَارَةً إِلَى قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «قَدَمُوا قَرِيشًا وَلَا تَتَقَدَّمُوهَا»⁽²⁾ وَلِأَنَّ مَكَّةَ كَانَ بِهَا بَدَأُ الْوَحْيِ، فَنَاسَبَ الْبَدَأُ فِي بَدءِ الْوَحْيِ بِمَنْ نُسِبَ إِلَيْهَا. عَنِ سَفْيَانَ: هُوَ ابْنُ عِيْنَةَ⁽³⁾.

قال النووي⁽⁴⁾ وغيره: "اجتمع في هذا السند الغرابة، والشهرة. فأعلاه غريب، وأسفله مشهور، لأن حديثه لم يصح عن النبي ﷺ إلا من حديث عمر، ولا عن عمر إلا من رواية علقمة، ولا عن علقمة إلا من رواية الثَّيْمِي، ولا عن الثَّيْمِي إلا من رواية يَحْيَى، وعليه مداره وعنه اشتهر، فرواه عنه سبعمائة نفس. هـ.

(1) وانظر في تراجم رواة الجامع الصحيح: إفادة النصح لابن رُحيد، والتقييد لابن نقطة، وذيل التقييد للتقي الفاسي، والإشراف على أعلى شرف لابن الشاط، وفهرس الفهارس لمبد الحي الكتاني، وصحيح البخاري في الدراسات المغربية لشيخنا محمد المنوني، ومدرسة الامام البخاري في المغرب للدكتور يوسف الكتاني.

(2) أورده الهيثمي في مجمع الزوائد (25/10) (طدار الريان) عن علي وحسنه. وذكره في الفتح (10/1).

(3) سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي، أبو محمد الكوفي، ثم المكي، ثقة، حافظ، فقيه، إمام، حجة. ت198هـ. انظر: التقريب (312/1).

(4) يحيى بن شرف، أبو زكرياء، محيي الدين، الحافظ القدوة، الفقيه الشافعي. صاحب التمانيف النافعة. ولد سنة 631هـ. وتوفي سنة 676هـ. تذكرة الحفاظ (1470/4).

وقال الخطابي⁽¹⁾: "لا يصح مُسنداً عن النبي ﷺ إلا من رواية عمر"⁽²⁾.

وقال الداودي⁽³⁾: "لا يكاد هذا الخبر يأتي من طريقٍ صحيحٍ إلا عن يحيى بن سعيد.ه".

وقولهم: "لم يصح الخ": لا ينافي أن غيرَ عمرَ رواه كما عند الدارقطني⁽⁴⁾ وابن عساكر⁽⁵⁾

وغيرهما لكن بطريق غير (11/1) / صحيحة.

فوائد:

الأولى: قول المحدثين: "حدثنا فلان قال حدثنا فلان أو أخبرنا أو أنبأنا":
وَجْهٌ إِعْرَابِيهِ أَنْ حَدَّثَ وَأَخْبَرَ وَأَنْبَأَ أَفْعَالٌ مُتَعَدِّيَاتٌ لِمَفْعُولَيْنِ إِمَّا بِنَفْسِهَا أَوْ بِحَرْفٍ جَرٌّ
لِلْمَفْعُولِ الثَّانِي، وَالْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ فِيهَا مَذْكُورٌ، وَالثَّانِي مَحْذُوفٌ إِمَّا اخْتِصَاراً دَلٌّ عَلَيْهِ
قَوْلُهُمْ: قَالَ حَدَّثَنَا... الخ أَوْ اقْتِصَاراً لِتَنْزِيلِ "حَدَّثَ وَمَا مَعَهَا" مَنْزِلَةَ اللَّازِمِ بِالنِّسْبَةِ
لِلْمَفْعُولِ الثَّانِي.

ومعناه على الأول في سند البخاري هنا: حَدَّثَنَا الْحَمِيدِيُّ عَنْ سَفِيَانَ حَدِيثَهُ عَنْ يَحْيَى
ثُمَّ فَسَّرَهُ بِقَوْلِهِ: قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى. وعلى الثاني حَصَلَ لَنَا مِنَ الْحَمِيدِيِّ عَنْ سَفِيَانَ
تَحْدِيثٌ ثُمَّ فَسَّرَهُ أَيْضاً بِقَوْلِهِ: "قَالَ: نَا يَحْيَى". "فجملة: "قال: نا" تفسيرية أو بدلية
أو بَيَانِيَّة أَوْ اسْتِثْنَائِيَّة لِلْبَيَانِ.

(1) حَمْدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، أَبُو سُلَيْمَانَ الْبُسْتِي. وُلِدَ مِنْ بُسْتٍ مِنْ بِلَادِ كَابُلِ عَاصِمَةِ أَفْغَانِسْتَانَ. مَحْدَثٌ، فَتِيه، أَدِيبٌ.
له: "غريب الحديث". ت388هـ/998م. الأعلام (273/2). معجم المؤلفين (652/1).

(2) أعلام الحديث للخطابي (110/1).

(3) أحمد بن نصر، أبو جعفر الداودي، الأزدي، سكن طرابلس الغرب، فقيه مالكي، محدث. له: "النميحة في شرح
البخاري" وهو مفقود. و"الثامي في شرح الموطأ". توفي بتلمسان سنة 402هـ/1011م. معجم المؤلفين (319/1).

(4) علي بن عمر بن أحمد، أبو الحسن الدارقطني، البغدادي، أمير المؤمنين في الحديث، فقيه شافعي. (ت385هـ/995م).
الأعلام (314/4). ومعجم المؤلفين (480/2).

(5) علي بن الحسن بن هبة الله، أبو القاسم، ابن عساكر الدمشقي، مؤرخ، حافظ، رحالة. له: "تاريخ دمشق". طبع بدار
الفر في أكثر من 80 مجلد. ت571هـ/1176م. الأعلام (273/4).

وقولهم: "حدثنا فلان، حدثنا فلان بدون قال- كقول البخاري -فيما يأتي قريباً⁽¹⁾:
حدثنا بشر بن محمد "نا" عبدالله: وجه إعرابه أيضاً إما أن تُقَدَّرَ "قال" قبل "حدثنا"
الثانية ويكون إعرابها حينئذ كإعراب السند المذكور فيه "قال" كما سبق. وتقديرُ
"القول" كثيرٌ شائعٌ كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ، أَكْفَرْتُمْ﴾⁽²⁾، ﴿وَأَمَّا
الَّذِينَ كَفَرُوا أَفَلَمْ تَكُنْ ءآيَاتِي﴾⁽³⁾ أي فيقال لهم. ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ
سَلَامٌ عَلَيْهِمْ﴾⁽⁴⁾ أي يقولون: سلام عليكم. حتى قيل: حذف "القول" من حديث البحر.
قل ولا حرج. وإما ألا تُقَدَّرَ وتكون جملة: "حدثنا" الثانية هي المفعول الثاني لِحَدَّثَ
الأولى كما عند الكوفيين، أو سَادَةٌ مَسْدُهُ كما عند البصريين. والتقدير على الأول: «حدثنا
بشراً» هذا اللفظ، وهو: حدثنا عبدالله. وعلى الثاني: "حدثنا بشراً" قوله حدثنا
عبدالله. وعلى كلا الوجهين أعني تقدير "قال" وَعَدَمَ تَقْدِيرِهَا، فَلَا يَتَلَفَّظُ الْقَارِئُ بِ"قال"
قبل حَدَّثَ الثانية، على ما هو الصواب لِأَنَّ الْكَلَامَ بِدُونِهَا صَحِيحٌ تَامٌ.
أما على الوجه الثاني وهو عدم تقديرها فواضح. وأما على الأول وهو تقديرها فإن كل ما
لَمْ يَكْتُبْ وَلَمْ يَرْمَزْ لَهُ لَا يُقْرَأُ. والمُقَدَّرَاتُ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَحَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَكْثَرُ مِنْ
أَنْ تُحْصَرَ، وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِمَّنْ تَقَدَّمَ أَوْ تَأَخَّرَ: لِأَبْدٍ مِنَ النُّطْقِ بِذَلِكَ الْمَقْدَرِ⁽⁵⁾.

(1) انظر حديث رقم 7 من "بدء الوحي".

(2) آية 106 من سورة آل عمران ووقعت هذه الآية سهواً في الأصل: وأما... .

(3) آية 31 من سورة الجاثية.

(4) آية 23 من سورة الرعد.

(5) قال العراقي: وقد كان بعض من لقيته من أئمة العربية ينكر اشتراط المحدثين التلفظ بـ"قال" في أثناء

السند، وهو العلامة شهاب الدين عبد اللطيف ابن المرحل، وما أدري ما وجه إنكاره لذلك لأن الأصل الفصل بين كلامي المتكلمين للتمييز بينهما، وحيث لم يفصل فهو مضمَر، والإضمار خلاف الأصل. أفية العراقي،

النوع 25. (155/2 التبصرة) وتدريب الراوي (114/2).

هذا الذي قاله ابنُ المُرْحَلِّ (1)، وصَوَّبَهُ الشَّيْخُ القَصَّارُ، والشَّيْخُ الطَّيِّبُ بنُ كَيْرَانَ (2) والشَّيْخُ حَمْدُونَ بنُ الحَاجِّ وغيرُهُم، خِلافًا لِقَوْلِ ابنِ الصَّلاحِ (3). وتبعه العِراقِيُّ (4) والنَّوويُّ (5) والكرماني: أَنَّهُ لا بَدَّ مِنَ التَّلَفُّظِ بِ"قال" المَحذُوفَةِ وإنْ عُدِمَ ذِكْرُها خَطَأً وَاللَّهِ أَعْلَمُ.

وقال ابن حجر: "نَبَّهوا على حذف "قال" خطأ. وقال ابن الصلاح: لا بد من النطق به. وفيه بحث". هـ (6). ذكره في علامات النبوة (7).

وقال في الحدود: "ذكر ابن الصلاح أنه لا بد من النطق ب"قال". وفيه بحث". هـ.

الثانية: قول المحدثين أيضا: "سمعت فلانا يقول" كقول البخاري هنا: "سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقول":

(1) عبد اللطيف بن عبد العزيز بن يوسف، أبو الفرج ابنُ المُرْحَلِّ، فاضل في النحو واللغة والمعاني والقراءات. اعتنى بالعربية. أخذ عنه ابنُ هشام وكان يفضُّله على أبي حيان. توفي سنة 744هـ. درة الحجال في أسماء الرجال لابن القاضي (170/3) وانظر: الدرر الكامنة (407/2) وشذرات الذهب (140/6/3).

(2) الطيب بن محمد بن عبدالمجيد بن كيران، أبو عبدالله. أخذ عن الشيخ جسوس، ومحمد البناني... وعنه أخذ جماعة منهم: عبدالقادر الكوهن، ومحمد بن حمدون ابن الحاج. له: تفسير من سورة النساء إلى سورة غافر، وشرح الحكم وشرح ألفية العراقي. توفي سنة (1227هـ). شجرة النور (ص376).

(3) قال ابن الصلاح: "جرت العادة بحذف «قال» ونحوه فيما بين رجال الإسناد خطأ، ولا بد من ذكره حالة القراءة لفظاً". علوم الحديث: النوع 26، التفريع 13. (صفحة 227) بتحقيق الشيخ نور الدين عتر.

(4) انظر: ألفية العراقي، النوع 25. (154/1 التبصرة والتذكرة) والتقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح للعراقي. (ص235).

(5) انظر: تقريب النووي مع شرحه تدريب الراوي للسيوطي (114/2).

(6) قال في الفتح (614/6): "وفيه بحث ذكرته في النكت".

(7) الفتح (614/6).

الصوابُ في إعرابه أن: "سمع" مُتَعَدٌّ بِمَفْعُولٍ وَاحِدٍ عَلَى حَذْفِ مِضَافٍ. أَي سَمِعْتُ قَوْلَ فُلَانٍ. لِأَنَّ السَّمْعَ لَا يَقَعُ عَلَى الذَّوَاتِ، وَ"يَقُولُ" حَالٌ مُبَيِّنَةٌ لِمِضَافٍ مَحذُوفٍ، فَلَا يَجُوزُ حَذْفُهَا. قَالَ الزَّرْكَشِيُّ (1).

وَقَالَ الطَّبِيبِيُّ: "الأصلُ في "سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ": سَمِعْتُ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. فَأَخَذَ الْقَوْلَ وَجُعِلَ حَالًا يَفِيدُ الْإِبْهَامَ وَالتَّبْيِينَ، وَهُوَ وَاقِعٌ فِي النَفْسِ".

الثالثة: قَالَ الكَرْمَانِيُّ: "جرت عادة أهل الحديث بكتابة "نا" مكان "حدثنا"، و"أنا" مكان "أخبرنا":

فَيَنْبَغِي (12/1) / لِلقَائِلِ أَنْ يَتَلَفَّظَ بِحَدَّثْنَا وَأَخْبَرْنَا صَرِيحًا، وَلَوْ تَرَكَ، لَكَانَ مُخْطِئًا. **إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ**: قَالَ النُّووي فِي شرح مسلم: "أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى عِظَمِ مَوْقِعِ هَذَا الْحَدِيثِ وَكَثْرَةِ فَوَائِدِهِ وَصِحَّتِهِ.

وَقَالَ عبد الرحمن بن مهدي وغيره: يَنْبَغِي لِمَنْ صَنَّفَ كِتَابًا أَنْ يَبْدَأَ فِيهِ بِهَذَا الْحَدِيثِ تَنْبِيهًا لِلطَّلِبِ عَلَى تَصْحِيحِ النِّيَّةِ. وَنَقَلَ الْخَطَابِيُّ هَذَا عَنِ الْأَنْمَةِ مُطْلَقًا. وَقَدْ فَعَلَ ذَلِكَ الْبُخَارِيُّ وَغَيْرُهُ، فَابْتَدَأُوا بِهِ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ. هـ مِنْهُ (2).

وَقَالَ فِي الْأَذْكَارِ: "وَكَانَ السَّلْفُ وَتَابِعُوهُمْ مِنَ الْخَلْفِ -رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى-، يَسْتَحْبُونَ اسْتِفْتَاحَ الْمُصَنَّفَاتِ بِهَذَا الْحَدِيثِ". هـ (3).

وَقَالَ الكَرْمَانِيُّ فِي "كَوَاكِبِهِ": "كَانَ السَّلْفُ يَسْتَحْبُونَ افْتِتَاحَ كَلَامِهِمْ بِحَدِيثِ النِّيَّةِ بَيَانًا لِإِخْلَاصِهِمْ فِيهِ". هـ (4).

(1) التَّنْقِيحُ لِأَلْفَاظِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ لِلزَّرْكَشِيِّ (3/1-4).

(2) شرح النووي على مسلم (13/53-54).

(3) الْأَذْكَارُ (ص4).

(4) الْكَوَاكِبُ الدَّرَارِي (20/1) بِمَعْنَاهُ.

قلتُ: وَمِنْ ثَمَّ - والله أعلم - أَطْبَقَ جُلَّ الشُّرَاحِ هُنَا عَلَيَّ أَنَّ الْمُصَنَّفَ - رَحِمَهُ اللهُ - جَعَلَ هَذَا الْحَدِيثَ بَدَلًا مِنَ الْخُطْبَةِ وَمَنْبَأً عَمَّا فِي ضَمِيرِهِ مِنْ خُلُوصِ النِّيَّةِ، وَكَأَنَّهُ يَقُولُ: هَذَا كِتَابٌ إِنْ قَصَدْتُ بِهِ وَجْهَ اللهِ فَسَيُجَازِينِي عَلَيْهِ، وَإِنْ قَصَدْتُ بِهِ غَرَضًا مِنْ أَعْرَاضِ الدُّنْيَا فَسَيُجَازِينِي بِنِيَّتِي. ولأجل ذلك حذف الجملة الأولى الدالة على التركيزية المحضة.

قال الشيخ أبو محمد عبد الواحد بن عمر بن عبد الواحد، ابن التين السفاقي في شرحه: "المخبر الفصيح عن فوائد مُسَنَدِ البخاري الصحيح": ما نَصَّهُ: "قال بعضهم: إِنَّمَا قَدَّمَ البخاريُّ هَذَا الْحَدِيثَ فِي أَوَّلِ كِتَابِهِ لِيُعْلَمَ أَنَّهُ قَصَدَ فِي تَأْلِيْفِهِ وَجْهَ اللهِ تَعَالَى. وفائدةُ هَذَا الْمَعْنَى أَنَّ يَكُونُ تَنْبِيْهُاً لِكُلِّ مَنْ قَرَأَ كِتَابَهُ أَنْ يَقْصِدَ بِهِ وَجْهَ اللهِ تَعَالَى كَمَا قَصَدَهُ هُوَ، وَجَعَلَ هَذَا الْحَدِيثَ فِي أَوَّلِ كِتَابِهِ عَوْضًا مِنَ الْخُطْبَةِ الَّتِي يَبْدَأُ بِهَا الْمُؤَلِّفُونَ. ولقد أحسن العَوْضَ مِنْ عَوْضَ مِنْ كَلَامِهِ كَلَامٌ مَنْ لَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى. هـ منه.

وقال ابن رُشَيْدٍ كَمَا "فِي الْفَتْحِ": لَمْ يَقْصِدِ الْمُصَنَّفُ بِإِبْرَادِهِ سِوَى بَيَانِ حُسْنِ نِيَّتِهِ فِي هَذَا التَّأْلِيْفِ. وَقَدْ تَكَلَّفَ جَمَاعَةٌ مَنَاسِبَتَهُ لِلتَّرْجَمَةِ فَقَالَ كُلُّ بِمَا ظَهَرَ لَهُ. هـ⁽¹⁾.

ابن حجر: "وَإِذَا تَقَرَّرَ أَنَّ الْمُصَنَّفَ أَقَامَهُ بَدَلَ الْخُطْبَةِ. وَمِنْ حَقِّ الْخُطْبَةِ أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا اصْطِلَاحُ الْمُصَنَّفِ. وَكَانَ الْبُخَارِيُّ يَرَى جَوَازَ الرِّوَايَةِ بِالْمَعْنَى وَالِاخْتِصَارَ مِنَ الْحَدِيثِ، وَالِاقْتِصَارَ عَلَى دَلَالَةِ الْإِشَارَةِ غَالِبًا، اسْتَعْمَلَ ذَلِكَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ". هـ⁽²⁾.

وَقَوْلُهُ: «إِنَّمَا» أَدَاةٌ حَصْرٌ. وَ«الْأَعْمَالُ» جَمْعُ عَمَلٍ. وَالْمُرَادُ الْأَعْمَالُ الْمُنْتَقَرِبُ بِهَا الصَّادِرَةُ عَنِ الْجَوَارِحِ دُونَ الْقَلْبِ لِئَلَّا يَلْزِمَ الدُّوْرُ، أَعْمَالًا كَانَتْ أَوْ أَقْوَالًا، صَدَرَتْ مِنْ مُكَلَّفٍ أَوْ غَيْرِهِ، لِأَنَّ عِبَادَةَ الصَّبِيِّ مُتَوَقِّفَةٌ عَلَيْهَا اتِّفَاقًا. قَالَهُ الْمَنَاوِيُّ⁽³⁾، خِلَافًا لِلْقُسْطَلَانِيِّ⁽⁴⁾.

(1) الفتح (10/1).

(2) الفتح (10/1 و15) بتصريف.

(3) فيض القدير (1/40-41) بتصريف.

(4) إرشاد الساري (1/52-53).

و«ال» فيه للجنس أو للعهد كما يأتي. و«النيات» جمع نية. وهي لغة: القصد. وشرعاً: قصد الفعل ابتغاء وجه الله، وامتنالاً لأمره. والمراد هنا المعنى اللغوي ليطابق ما بعده من التقسيم. قاله البيضاوي⁽¹⁾ كما في «الكواكب»⁽²⁾ وغيرها.

و«الباء» فيه للمصاحبة أو السببية، و«ال» بدل من الضمير، أي بنياتها. ثم إننا إن أبقينا الأعمال على عمومها بجعل «ال» فيها لاستغراق الجنس، لأبد من تقرير متعلق الباء خاصاً، أي صحيحة بالنيات. وتقدير «صحيحة» أولى من تقدير «كاملة» أو «مقبولة»، لأن الصّحة أقرب إلى الحقيقة منهما.

وإن قصرنا «الأعمال» على الشرعية بجعل «ال» فيها للعهد الذهني فيصح تقدير المتعلق عاماً، أي «موجودة» بالنيات. فالمعنى على الأول: لا يصح عمل أي عمل كان إلا بالنية. وعلى الثاني: لا يوجد عمل شرعي إلا بالنية. كذا قرره غير واحد. واقتصر الزركشي⁽³⁾ والسيوطي على المعنى الأول. وابن زكري في حاشيته على الثاني قائلاً: «إنه الأوجه لأن المحكوم عليه الأعمال الشرعية لا الصور. والصور إنما تكون من أفراد الحقائق الشرعية بالنية. هـ.⁽⁴⁾»

وعدم افتقار إزالة النجاسة لها لأنها من قبيل التروك، كترك الزنا وشرب الخمر. والتروك تصح بدونها. نعم تفتقر إليها في حصول الثواب على الترك. وأمّا نحو القراءة والدُّبْحِ وَالْأَذَانِ وَالْعِتْقِ وَالصَّدَقَةِ وَالْوَقْفِ وَأَشْبَاهِهَا مِنَ الْأَفْعَالِ الْغَيْرِ الْمَتَوَقَّفَةِ عَلَيْهَا،

(1) عبدالله بن عمر بن محمد، أبو سعيد البيضاوي، المولود في المدينة البيضاء بفارس، قرب شيراز، قاض ومفسر، فقيه شافعي، له: «منهاج الوصول إلى علم الأصول» و«شرح مصابيح السنة للبيهقي». (ت685هـ/1286م).

الأملا م (110/4). ومعجم المؤلفين (266/2).

(2) الكواكب الدراري (18/1) وانظر فيض القدير (40/1).

(3) التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح (4/1).

(4) حاشية ابن زكري على الجامع الصحيح (مج1/1م/1ص6).

فإنها خرجت بدليل خاص، فهي من باب تخصيص العام. قاله المناوي في "فتح القدير" (1). **وَأِنَّمَا لِكُلِّ أَمْرٍ مَا نَوَى**: أي جزاء ما نواه من خير أو شر. أي ليس له إلا جزاء ما نواه من أنواع الخير أو أنواع الشر، دون غيره ممن نوى بفعله الفرض مثلاً أتيب عليه ثواب الفرض، أو النفل كذلك، أو هما معاً حيث يصح ذلك، كدأخل مسجداً أحرم بصلاة ونوى به الفرض والتحية، ومغتسل نوى به الجنابة والجمعة، وصائم نوى به القضاء والتطوع، أجزاءه (13/1) / ذلك عنهما وأتيب عليهما معاً. وكذا من نوى بفعل واحد طاعات كثيرة، أتيب عليها كلها. ومن نوى الطاعة وأظهر غيرها أو العكس جوزي على ما نواه لا على ما أظهره، فإن نواهها معاً، كمن نوى الحج والتجارة أو الهجرة والتزويج بإمرأة مثلاً، أتيب على الطاعة دون ثواب من أخلص. قاله ابن حجر (2). فهذه الجملة مفيدة للحصر كالأولى، وهي غيرها.

قال البيضاوي: "هما قاعدتان عظيمتان، فالأولى تضمنت أن العمل الاختياري لا يحصل بغير نية، والثانية أفادت أنه يعود عليه من نفع عمله أو ضرره بحسب المنوي" (3) هـ. وقال الدماميني في المصابيح: "هذه غير الأولى فإن الأولى تنبيهة على أن العمل لا يصير حاملاً للثواب والعقاب إلا بالنية، والثانية على أن العامل يكون له من العمل على قدر نيته، وبهذا أخرجت الثانية عن الأولى لترتيبها عليها. هـ (4).

وقال السنوسي في "مكمل إكمال الإكمال": "منهم من جعل فائدة هذه الجملة الثانية التنبيه على اختلاف قدر العبادة عند الله بحسب قدر النية، فليس من عبَد الله تعالى

(1) فيض القدير (40/1-41) بتصريف.

(2) الفتح (14/1) بتصريف.

(3) فيض القدير (41/1).

(4) المصابيح على الجامع الصحيح عند حديث 54.

طمعاً في الجنة وخوفاً من النار كَمَنْ عَبْدَهُ لِيَنَالَ رِضَاهُ، أو لكونه أهلاً لأن يُعَبَّدَ، إذ لِكُلِّ امرئٍ ما نوى. هـ⁽¹⁾. **فمن كانت هجرته إلى دنيا...** الخ: حَذَفَ مِنَ الْحَدِيثِ الْجُمْلَةَ الْأُولَى وَهِيَ «فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله». ولم تأت في شيء من الروايات عن البخاري في هذا المحل. وَغَلَطَ مَنْ أُثْبِتَهَا فِيهِ. قاله ابن حجر. قال ابن العربي: «ولا عذر له في حذفها»⁽²⁾ هـ. وجوابه ما تقدم عن ابن حجر وغيره من أنه حذفها لغرض.

وأصلُ الهجرة الانتقالُ مِنْ مَحَلٍّ إِلَى مَحَلٍّ، وكثيراً ما تُستعمل في الأشخاص والأعيان والمعاني. وذلك في حقه تعالى إمَّا على التشبيه البليغ أي كأنه هاجر إليه، أو الاستعارة المكنية، أو هو على حذف مضاف أي إلى محلِّ رضاه وثوابه ورحمته. قاله المناوي⁽³⁾. ثم إنَّ لفظَ الحديثِ مُشْكِلٌ لِمَا فِي ظَاهِرِهِ مِنْ اتِّحَادِ الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ. وَالصَّوَابُ فِي دَفْعِ ذَلِكَ مَا قَالَه تَقِيُّ الدِّينِ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ⁽⁴⁾ وَهُوَ أَنْ يُقَدَّرَ هَكَذَا: فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ نِيَّةً وَقَصْدًا، فَهَجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثَوَابًا وَأَجْرًا. هـ⁽⁵⁾. وبحثُ الزركشي⁽⁶⁾ فِيهِ رَدُّهُ الدَّمَامِينِي كَمَا فِي «المصابيح»⁽⁷⁾، فأنظره.

(1) مكمل إكمال الإكمال (659/6) والسنوسي هو محمد بن يوسف بن عمر، أبو عبد الله الحسني من جهة الأم،

عالم تلمسان، مشارك في بعض العلوم (ت869هـ/1490م). الأعلام (154/7) ومعجم المؤلفين (786/3).

(2) الفتح (15/1) وكلام ابن العربي هذا، ذكَّرَهُ فِي مَشِيخَتِهِ.

(3) فيض القدير (42/1).

(4) محمد بن علي بن وهب، أبو الفتح تقي الدين القشيري، المعروف بابن دقيق العيد، الشافعي، المالكي،

محدث، فقيه، أصولي: له: «الاقتراح في علوم الحديث». وشرح عمدة الأحكام. ت702هـ/1302م. الأعلام

(283/6) ومعجم المؤلفين (553-554).

(5) شرح الأربعين حديثاً النووية لابن دقيق العيد. وفيه: «فهجرته إلى الله ورسوله حكماً وشرعاً».

(6) التنقيح (5/1).

(7) المصابيح على الجامع الصحيح عند حديث 54.

قال المناوي: "وتقديره: فمن كانت نيته في الهجرة التقرب إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، أي مقبولة، فالجزء كناية عن قبول هجرته، وكذا يقال في الجملة الثانية" هـ⁽¹⁾.

ونحوه لابن زكري. ونصه: "معنى الحديث: فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله بنيته فهجرته إلى الله ورسوله في الواقع ونفس الأمر" هـ⁽²⁾.

وقال السنوسي: "فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله، أي بحسب قصده، فهجرته إلى الله ورسوله، أي بحسب الحكم الشرعي" هـ.

و"الدنيا" اسم لجميع المخلوقات الموجودات قبل الآخرة، والمراد هنا متاع من متاعها. وقوله: **يُصِيبُهَا**: أي يحصلها. و«أو» في قوله: «أو امرأة» للتقسيم، كأنه جعل المرأة قسمًا مقابلًا للدنيا إيدانًا بشدة ضررها والافتتان بها.

ولأن المرأة سببُ ورود الحديث⁽³⁾، وهو كما في الطبراني وغيره بسندٍ جيّدٍ «أنَّ رجلاً خطب امرأة تسمى أم قيس، فأبّت حتى يُهاجر، فهاجر لأجلها»⁽⁴⁾. فعرضَ به تنفيراً عن مثل قصده. قاله المناوي⁽⁵⁾. **يَنْكِحُهَا**: يتزوجها، فهجرته إلى ما هاجر إليه: من الدنيا والمرأة أي بحسب الحكم الشرعي. وإن كانت صورتها صورة الهجرة إلى الله ورسوله. وأورد الظاهر في الجملة الأولى موردَ الضمير تبرُّكاً والتدائناً بذكر الله ورسوله، وتعظيمهما لهما، وتركه في الثانية حتّى على الإعراض عن الدنيا والنساء.

(1) فيض القدير (41/1-42).

(2) شرح ابن زكري على البخاري (مج 1/1 م 1/ص 8).

(3) قال في الفتح (10/1): "لكن ليس (في هذا الحديث) أن حديث الأعمال سيق بسبب ذلك، ولم أر في شيء من الطرق ما يقتضي التصريح بذلك". وانظر جامع العلوم والحكم لابن رجب.

(4) قال ابن حجر: وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين.

(5) فيض القدير (41/1).

تنبيهان: الأول: قال العلامة ابن زكري: "من الهجرة إلى الله ورسوله الذهاب إلى حضور مجالس العلم ولا سيما مجالس قراءة حديث النبي صلى الله عليه وسلم وسماع أخباره وتفهمها. فَمِنْ كَمَالِ الْإِيمَانِ أَنْ يَتَلَدَّ الْمُؤْمِنُ بِذَلِكَ وَيَسْتَعِزُّ بِهِ وَيَسْتَحْلِيهِ وَيَعْظُمُ فَرْحَهُ وَسُرُورَهُ بِهِ، وَيَعْتَقِدُ أَنَّهُ غَنِيمَةُ الْعَمْرِ وَرَبْحُ الْعَيْشِ وَيَشْكُرُ اللَّهَ عَلَى إِهَامِهِ لَهُ وَإِقْدَارِهِ عَلَيْهِ (14/1) / «اعْمَلُوا فَكُلُّ مَيْسَرٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ» ويشاهد أنه نعمة وفضيلة ومنة فَخِيَمَةٌ أَمْتَنُّ عَلَيْهِ بِهَا سَيِّدُهُ بِفَضْلِهِ وَكَرَمِهِ. إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَعْرِفَ قَدْرَكَ عِنْدَهُ فَانظُرْ فِي مَاذَا يُقِيمُكَ. من وجد خيراً فليحمد الله تعالى" هـ⁽¹⁾.

الثاني: قال الحافظ ابن حجر: "تَوَاتَرَ النُّقْلُ عَنِ الْأَثْمَةِ فِي تَعْظِيمِ قَدْرِ هَذَا الْحَدِيثِ.

قال أبو عبيد: ليس في أخبار النبي صلى الله عليه وسلم شيء أجمع وأوعى وأكثر فائدة من هذا الحديث. واتفق الشافعي وأحمد وابن المديني وابن مهدي وأبو داود والدارقطني وغيرهم على أنه ثلث العلم. هـ⁽²⁾. وقال السفاقي: قال حمزة الكناني⁽³⁾: قال أهل العلم حديث «إنما الأعمال بالنيات» ثلث العلم، والثلث الآخر «من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه»⁽⁴⁾ والثالث: «الحلال بين والحرام بين»⁽⁵⁾... الخ هـ.

(1) شرح ابن زكري على البخاري (مج1/1/ص8).

(2) فيض القدير (43/1) والفتح (11/1).

(3) حمزة بن محمد بن علي بن العباس، الكناني المصري، أبو القاسم. من حفاظ الحديث، رحل إلى العراق في طلبه، وكان ورعاً كثير العبادة. سمع من النسائي... وعنه الدارقطني وغيره. له "البطاقة" وهي أمالي في الحديث، توفي سنة (357هـ/968م). سير أعلام النبلاء (179/16) والأعلام (280/2).

(4) رواه الترمذي وابن ماجه عن أبي هريرة. وأورده النووي في الأربعين وحسنه. وصححه ابن عبد البر. وذكره في مجمع الزوائد (21/8) عن الحسين بن علي بن أبي طالب وعزاه لأحمد (201/1) والطبراني في الثلاثة وقال عقبه: رجال أحمد، والكبير ثقات. وأخرجه مالك في موطنه في كتاب الجامع باب ما جاء في حسن الخلق مرسلًا عن علي بن الحسين. قال في المداوي لعل المنأوي (25/6): أشهر طرقه وأصحها هو مرسل علي بن الحسين المخرَج في موطن مالك.

(5) رواه البخاري في كتاب الإيمان باب 39. ح 52. (126/1 فتح). ومسلم في كتاب المساقاة (1599) (1219/3).

وقال المناوي: "روى الحافظ العراقي عن الإمام أحمد: أصول الإسلام ثلاثة أحاديث: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» و«مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ»⁽¹⁾ «وَالْحَلَالُ بَيْنٌ»... الخ. ونظمهم الزين العراقي فقال:

أصول الإسلام ثلاث إنما ❖ الأعمال بالنية وهي القصد
كذا الحلال بيّن وكلّ ما ❖ ليس عليه أمرنا فرد

هـ. كلام المناوي.

وقال القاضي عياض في "الإكمال": روى أبو داود قال: كتبتُ عن رسول الله ﷺ خمسمائة ألف حديث، الثابتُ منها أربعة آلاف حديث، وهي ترجع إلى أربعة أحاديث: قوله عليه السلام «إنما الأعمال بالنيات» وقوله عليه السلام «من حَسُنَ إسلام المرء تركه ما لا يعنيه» وقوله عليه السلام «لا يكون المؤمن مؤمناً حتى يرضى لأخيه ما يرضى لنفسه»⁽²⁾. وقوله عليه السلام «الحلال بيّن والحرام بيّن» -الحديث-. وقد روي فيها مَكَانُ الثالث حديث: «ازهد في الدنيا يحبك الله»⁽³⁾. وقد نظم هذا أبو الحسن طاهر بن مفوز⁽⁴⁾ رحمه الله بقوله:

(1) رواه البخاري في كتاب الصلح. باب (5). ح 2697. (5/301فتح). ومسلم في كتاب الأفضية. ح 1718. (1343/3).

(2) لم أجد بهذا اللفظ مسنداً. وأخرجه البخاري في كتاب الإيمان باب (7). ح 13. (1/56-57 فتح). ومسلم في الإيمان. ح 45. (1/67) من حديث أنس بلفظ: «لا يؤمن أحدكم حتى يُحبَّ لأخيه ما يُحبُّ لنفسه».

(3) أخرجه ابن ماجه في كتاب الزهد. باب الزهد في الدنيا ح 4102 والحاكم (313/4) وقال: صحيح الإسناد ورواه الذهبي بقوله: «خالد وضع». قلت: قال الألباني في الصحيحة (رقم 944): «وجملة القول أن الحديث صحيح بهذا الشاهد المرسل، والطرق الموصولة المشار إليها، والله أعلم».

(4) طاهر بن مفوز بن أحمد، أبو الحسن المعافري الشاطبي، تلميذ ابن عبد البر، وخصيصة، أكثر عنه وجود، الحافظ الناقد المجود، ولد سنة 429هـ وتوفي سنة 484هـ تذكرة الحفاظ (4/1222) والصلة (1/235).

عمدة الدين عندنا كلمات ❖ أربع من كلام خير البرية

اتق الشبهات، وازهد، ودع ما ❖ ليس يعينك واعملن بنية

هـ. (1) وَنَسَبَةُ الْبَيْتَيْنِ لِابْنِ مَفُوزٍ هُوَ الَّذِي عَلَيْهِ الْأَبِّيُّ (2) فِي "إِكْمَالِ الْإِكْمَالِ" (3) وَالْفَاكِهَانِي فِي "شرح الأربعة". ونسبهما غيرهما لغيره ولم يصب في ذلك. والله أعلم.

2 باب

ح2 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ الْحَارِثَ بْنَ هِشَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ كَيْفَ يَأْتِيكَ الْوَحْيُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَحْيَانًا يَأْتِينِي مِثْلَ صَلَاطَةِ الْجَرَسِ، وَهُوَ أَشَدُّ عَلَيَّ فَيَقْصِمُ عَلَيَّ وَقَدْ وَعَيْتُ عَنْهُ مَا قَالَ، وَأَحْيَانًا يَتَمَثَّلُ لِي الْمَلِكُ رَجُلًا فَيُكَلِّمُنِي فَأَعْبِي مَا يَقُولُ». قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَلَقَدْ رَأَيْتُهُ يَنْزِلُ عَلَيْهِ الْوَحْيُ فِي الْيَوْمِ الشَّدِيدِ الْبَرْدِ فَيَقْصِمُ عَنْهُ، وَإِنَّ جَبِينَهُ لَيَتَقَصَّدُ عَرَقًا. [الحديث 2 - طرفه في: 3215]. [م-ك-43، ب-23، ح-2333، ا-25307 و 26258].

ح2 أخبرنا مالك: هو الإمام الأكبر والكبرى الأحمري، بل إمام الأئمة على الإطلاق، وعالم الأمة بالاتفاق بشهادة قوله صلى الله عليه وسلم: «يُوشِكُ النَّاسُ أَنْ يَضْرِبُوا أَكْبَادَ الْإِبِلِ يَطْلُبُونَ الْعِلْمَ فَلَا يَجِدُونَ عَالِمًا أَعْلَمَ مِنْ عَالِمِ الْمَدِينَةِ» رواه الترمذي وحسنه، والحاكم وصححه عن أبي هريرة (4).

(1) الإكمال لعياض، والصلة (236/1) وانظر: البداية والنهاية لابن كثير (55/11). وسير أعلام النبلاء (209/13)-

(210) وعمدة القارئ (49/1).

(2) ونسب البيتين لابن مَفُوزٍ أيضا ابن بشكوال في الصلة (236/1).

(3) إكمال الإكمال (500/5).

(4) رواه الحميدي (ح1147) وأحمد (299/2) والترمذي في أبواب العلم. (448/7 تحفة) وقال: حسن صحيح. والحاكم

(91/1) وقال: صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، والبيهقي (386/1) كلهم من طريق ابن عيينة عن ابن جريح عن

أبي الزبير عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً. قال عياض في المدارك (69/1): "وهذا الطريق أشهر طرقه، ورجال

هذا الطريق رجال مشاهير ثقات" قلت: ابن جريح وأبو الزبير مدلسان وقد عنعنا. وَرُوِيَ مَوْقُوفًا، وأعله الإمام أحمد

بالوقف.

وفي رواية: «لَا تَنْقُضِي السَّاعَةَ حَتَّى يَضْرِبَ النَّاسُ أَكْبَادَ الْإِبِلِ مِنْ كُلِّ نَاحِيَةٍ إِلَى عَالِمِ الْمَدِينَةِ يَطْلُبُونَ عِلْمَهُ»⁽¹⁾.

قال الإمام الحافظ أبو عمر ابن عبد البر في "التمهيد" ما نُصِّه: "قال سفيان بن عيينة: «نرى أن هذا العالم هو مالك بن أنس»»⁽²⁾.

وقال ابن فرحون في الديباج: "قال القاضي عبدالوهاب⁽³⁾: "لَا يُنَازِعُنَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَحَدٌ مِنْ أَرْبَابِ الْمَذَاهِبِ فِي قَوْلِنَا: إِنَّهُ مَالِكٌ بِشَهَادَةِ السَّلَفِ لَهُ. وَبِأَنَّهُ إِذَا أُطْلِقَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ: "قَالَ عَالِمُ الْمَدِينَةِ أَوْ إِمَامُ دَارِ الْهَجْرَةِ"، فَالْمُرَادُ بِهِ مَالِكٌ دُونَ غَيْرِهِ.

وقال عبدالرزاق⁽⁴⁾: "لم يعرف بهذا الاسم غيره، ولا ضُرِبَتْ أَكْبَادُ الْإِبِلِ إِلَى أَحَدٍ مِثْلَ مَا ضُرِبَتْ إِلَيْهِ. هـ⁽⁵⁾.

وقال ابن العربي في "القبس": "كان الشافعي يقول: "لولا مالك بن أنس وسفيان بن عيينة لضاع علم الحجاز". وقال أيضاً: "إذا ذكر العلماء فمالك النجم". هـ.

وفي الحلية عن مالك: "ما بيتُ لينةُ إلا رأيتُ فيها رسولَ الله صلى الله عليه وسلم"⁽⁶⁾.

قال الزرقاني: أفرد مناقبه جمع من العلماء كالدينوري وعياض والذهبي وغيرهم. هـ.

(1) انظر المدارك (69/1). قال عياض: "وفيه أبو البخثري وهب بن وهب، ضعيف عندهم".

(2) التمهيد (84/1).

(3) عبدالوهاب بن علي بن نصر، أبو محمد البغدادي، القاضي، من كبار فقهاء مالكية العراق، توجه أخيراً إلى مصر فمات شهرته وتوفي فيها سنة 422هـ/1031م. له مصنفات عديدة. الأعلام (184/4).

(4) عبد الرزاق بن همام بن نافع، أبو بكر الجميري مولاهم، الصنعاني، الحافظ الكبير، صاحب التصانيف. (ت211هـ). تذكرة الحفاظ (364/1).

(5) الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب (14/1) لابن فرحون وهو إبراهيم بن علي بن محمد، برهان الدين اليعمري، مغربي الأصل، ولد ونشأ ومات في المدينة، وتولى القضاء بها، من شيوخ المالكية. له: "تسهيل المهمات في شرح جامع الأمهات لابن الحاجب". ت799هـ/1397م. الأعلام (52/1).

(6) حلية الأولياء لأبي نعيم (317/6).

وهو -رحمه الله- مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث، الأصبحي من ذي أصبح. وأمه العالية بنت شريك الأزديّة.

وأبو عامر المذكور -واسمه أنس- كان صحابياً شهد المشاهد كلها خلا بديراً⁽¹⁾.

وابنه مالك⁽²⁾ من كبار التابعين، روى عن عمر وطلحة وعائشة وأبي هريرة وغيرهم، وهو أحد الأربعة الذين حملوا عثمان بن عفان -رضي الله عنه- إلى قبره ليلاً وغسلوه وكفنوه ودفنوه⁽³⁾.

وأنس من صفار التابعين وكان فقيهاً⁽⁴⁾.

وُلد مالك -رحمه الله- سنة ثلاث وتسعين⁽⁵⁾ ومكث في بطن أمه ثلاث سنين⁽⁶⁾.

وتوفي لاثني عشرة ليلة مضت من ربيع الأول سنة تسع وسبعين ومائة.

(1) أبو عامر بن عمرو بن الحارث بن غيثان، الأصبحي. ذكره الذهبي في التجريد وقال: لم أر من ذكره في الصحابة. وقد كان في زمن النبي صلى الله عليه وسلم. ونقل عياض عن القاضي بكر بن محمد بن العلاء القشيري المتوفى سنة 344هـ أن أبا عامر هذا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وشهد المغازي كلها مع النبي صلى الله عليه وسلم خلا بديراً. الإصابة 298/7 والمدارك (112/1-113).

(2) ذكره ابن سعد في الطبقة الأولى من التابعين من أهل المدينة (63/5-64) وابن حبان في الثقات (383/5) ووثقه النسائي. وأخرج له الستة وكان ممن يكتب المصاحف حين جمع عثمان المصاحف. انظر: تهذيب التهذيب (17/10) والمدارك (113/1).

(3) الطبقات لابن سعد (77/3 و79).

(4) أنس بن مالك أبي أنس بن أبي عامر بن عمرو، الأصبحي التيمي المدني، والد الإمام مالك. قال أبو حاتم: روى عن أبيه وروى عنه الزهري، وابنه الإمام مالك. ووصفه الحافظ أبو القاسم اللالكاني بالفقيه الجرح والتعديل (286/2) والتاريخ الكبير للبخاري (30/2). والمدارك (113/1).

(5) ترتيب المدارك (118/1).

(6) المصدر السابق (120/1).

وقد رمز الإمام المقرئ (15/1)، لوفاته بقوله: "فاز مالك"⁽¹⁾.

قال في التمهيد: "كان مالك -رحمه الله- أشعر شديد البياض، ربعة إلى الطول، كبير الرأس، أصلح، ولم يكن بالطويل"⁽²⁾. خَلَفَ أربعة من البنين: يحيى ومحمد وحمادة وأم ابنها هـ⁽³⁾. عن عائشة: الصديقة ابنة الصديق -رضي الله عنهما-. **أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ**: في الاحترام والإكرام والتوقير والإعظام وتحريم النكاح، لا في جواز الخلوة والمسافرة وتحريم نكاح البنات.

وهل يقال لها أم المؤمنات أيضاً؟ قال ابن حجر: الراجح نعم⁽⁴⁾. وقال ابن كثير: الأصح لا، لما صح عن عائشة أنها قالت: «أنا أم رجالكم لا أم نسائكم»⁽⁵⁾ هـ⁽⁶⁾. الكرماني: وهل يقال للنبي صلى الله عليه وسلم أبو المؤمنين؟ الأصح الجواز. ومعنى قوله تعالى: «مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ»⁽⁷⁾ أي لصلبه⁽⁸⁾ هـ. وعائشة -رضي الله عنها- من المكثرين للحديث. رُوِيَ عنها (ألف)⁽⁹⁾ ومائتا حديث وعشرة أحاديث.

(1) يقصد المقرئ بهذا الرمز تاريخ وفاة الإمام مالك، لأن مجموع عدد هذه الحروف هو 179. فإن الغاء تحمل رقم 80، والألف رقم 1، والزاي رقم 7. والميم رقم 40 والألف رقم 1، واللام رقم 30، والكاف رقم 20. فتكون هكذا (179=20+30+01+40+07+01+80).

(2) التمهيد (91/1).

(3) كذا في التمهيد أيضاً (88و87/1). وفي ترتيب المدارك (116/1): "أم البهاء". فلعنه تصحيف.

(4) الفتح (18/1) بتصريف من المؤلف.

(5) أخرجه البيهقي في سننه الكبرى (70/7).

(6) وانظر: الكواكب الدراري (25/1).

(7) آية 40 من سورة الأحزاب.

(8) الكواكب الدراري (26و25/1).

(9) كذا قال المؤلف تبعاً للكرماني (25/1). والمصواب "ألفاً"، لأن مجموع ما روته 2210 حديث. وانظر أسماء الصحابة الرواة لابن حزم (ص39)، وتلخيص فهوم الأثر لابن الجوزي (ص363) وعمدة القارئ للعيني (72/1).

في صحيح البخاري منها مائتان واثنان وأربعون حديثاً⁽¹⁾. توفيت -رحمة الله عليها- في رمضان سنة خمس أو ست أو سبع أو ثمان وخمسين عن خمس وستين سنة. **أَنَّ الْحَارِثَ بْنَ هِشَامٍ الْمُخْرَمِيَّ**⁽²⁾ -رضي الله عنه- أخا أبي جهل -لعنه الله-. **أَهْيَانًا** : ظرف لـ «يأتيني». **صَلْصَلَةَ الْجَرَسِ** : الصلصلة في الأصل صوت وقوع الحديد بعضه على بعض، ثم أُطلق على كل صوت له طنين. وقيل: هو صوت متدارك لا يُفهم في أول وهلة. والجرس الجُّجُل، أو ناقوس صغير.

قال أبو عبدالله الأبي في إكمال الإكمال ما نصه: "قال بعض الشافعية: إن النبي ﷺ كان معتنياً بالتبليغ، ولديه من العلوم الغيبية ما لديه، ويعطي الأمة من ذلك بقدر الاستعداد، فإذا أراد أن يعلمهم بما لا عهد لهم به من تلك العلوم صاغ لهم مثلاً محسوساً في عالم الشهادة ليعرفوا ممّا شاهدوه ما لم يشاهدوه. فلما سأله الصحابة -رضي الله عنهم- عن كيفية إتيان الوحي، وكان ذلك من المسائل العويصة الغريبة، مثله في الشاهد بالصوت الذي يُسمع ولا يُفهم منه شيء تنبيهاً على هيبة الخطاب الواردة من نسبة الجلال وأبهة الكبرياء. تأخذ بمجامع القلب وتلقي من ثقل القول ما لا علم له بالمقول مع وجود ذلك، فإذا سُرِّي عنه وَجَدَ القولَ المنزَّلَ بيِّنًا ملقى في الرُوع واقعاً موقِع المسموع. وهذا معنى قوله «فَيَقْصِمُ عَنِّي وَقَدْ وَعَيْتُ مَا يَقُولُ».

(1) في سير أعلام النبلاء (139/2) والكواكب الدراري (25/1) وعمدة القارئ (72/1): عدد رواية أم المؤمنين عائشة في صحيح البخاري 228 حديث. اتفق البخاري ومسلم على 174 حديث، وانفرد البخاري بـ 54 حديث.

(2) الحارث بن هشام بن المغيرة، أبو عبد الرحمن المخزومي القرشي كان شريفاً، يضرب به المثل في السؤدد. أسلم يوم فتح مكة، ثم حسن إسلامه. مات في طاعون عمّواس سنة 18هـ وقيل: استشهد يوم اليرموك له اثنان وثلاثون ولداً، منهم: أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث، أحد الفقهاء السبعة. الإصابة (607/1).

وهذا الضرب من الوحي شبيهه بوحي الله تعالى إلى الملائكة -عليهم السلام- الوارد في حديث أبي هريرة «إِذَا قَضَى اللَّهُ أَمْرًا فِي السَّمَاءِ ضَرَبَتْ الْمَلَائِكَةُ بِأَجْنَحَتِهَا خُضْعَانًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى، كَأَنَّهُ سِلْسَلَةٌ عَلَى صَفْوَانٍ ﴿حَتَّىٰ إِذَا فُزِعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقَّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾⁽¹⁾»⁽²⁾. ولذا قال: «وَهُوَ أَشَدُّ عَلَيَّ». وإنما كان أشده لأنه صلى الله عليه وسلم رُدَّ في هذه الحالة من الطباع البشرية إلى الطباع المَلَكِيَّة، فيوحى إليه كما يوحى إلى الملائكة. وفي الأخرى رُدَّ المَلَكُ إلى الشكل البشري. هـ منه بحروفه.

وبعضُ الشافعية الذي نقل عنه لعله الإمام فَضْلُ اللَّهِ التُّورِبِشْتِي⁽³⁾ -بضم التاء المثناة وكسر الراء والباء الموحدة وسكون الشين المعجمة وكسر المثناة الفوقية- فقد نقل القسطلاني عنه مثلَ هذا الكلام. ثم قال القسطلاني: على أن العلم بكيفية الوحي من الأسرار التي لا يدركها العقل، وسماعُ المَلَكِ وغيره من الله تعالى ليس بحرفٍ أو صوتٍ. بل يَخْلُقُ اللَّهُ تَعَالَى لِلسَّمَاعِ علمًا ضروريًا. فكما أن كلامه تعالى ليس من جنس كلام البشر فسماعه الذي يَخْلُقُهُ لعبده ليس من جنس سماع الأصوات. هـ⁽⁴⁾.

وعلى هذا جرى سيدي عبدالرحمن العارف أيضًا في "تشنيف المسامع". ونصُّه: "فالقسم الأول الذي هو أشده عليه أُخِذَ مِنَ الطَّبَعِ البَشَرِيِّ إِلَى المَلَكِيِّ، والثاني تَنَزَّلَ (16/1)/ المَلَكُ فِيهِ مِنَ المَلَكِيَّةِ إِلَى المِثَالِ البَشَرِيِّ فِي عَيْنِ الرَّائِي. والحالة الأولى شبيهة بحال

(1) آية 23 من سورة سبأ.

(2) أخرجه البخاري في كتاب التفسير، تفسير سورة الحجر 4701 (380/8).

(3) فضل الله بن حسن، أبو عيد الله، شهاب الدين التوربشتي، فقيه محدث، من أهل شيراز. له: "الميسر في

شرح مصابيح السنة للبيهقي. سلك فيه مسلك الحديث لا الفقه. ت 661هـ/1263م. كذا في الأعلام (152/5)

ومعجم المؤلفين (625/2) إلا أن وفاته فيه 600هـ. والله أعلم.

(4) إرشاد الساري (58/1 و59).

تَنْزُلِ الْمَلَائِكَةَ وَكَأَنَّهُ سِلْسَلَةٌ عَلَى صَفْوَانٍ هـ⁽¹⁾. ونحوه للعلامة ابن زكري⁽²⁾، والشيخ التاودي. وهو أوضح مما لغيرهم هنا.

وفيه إشارة إلى أنه صلى الله عليه وسلم كان يتلقى الوحي من الله تعالى في هذه الحالة تلقياً روحانياً. والتلقي الروحاني سماعٌ غيرٌ مكيفٍ لكلام الله تعالى حقيقة بغير واسطة. وقد ذكر جماعةٌ أن من أنواع الوحي تكليمُ الله تعالى بغير واسطة. ونقل الحافظ ابن حجر في "التعبير" عن الحليمي⁽³⁾ والقاضي عياض أنه أعلاه⁽⁴⁾. والله أعلم. وَهُوَ أَشَدُّهُ عَلَيَّ: تقدم بيان وجهه. فَيَقْضِيهِمْ عَنِّي: أي ينفصل. وَمَعْبُودٌ: فهِمَّتْ وَحَفِظْتُ. وَجَلًّا: أي مثل رجلٍ كدحية وغيره. فهو منصوب على المصدرية، أي وأحياناً على غير ذلك كما سبق.

وإنما اقتصر في الجواب على صورتين، لأنهما الغالب. وما سواهما نادر. "والملائكة - كما قال المتكلمون-: "أجسام نورانية علوية لطيفة تتشكل أي شكل أرادت"⁽⁵⁾. "وتمثيلُ المَلَكِ رَجُلًا ليس معناه أن ذاته انقلبت رجلاً، بل معناه أنه ظهرَ بتلك الصورة تأنيساً لمن يخاطبه". قاله البدر الزركشي في "التنقيح"⁽⁶⁾.

(1) حاشية العارف الفاسي على البخاري بهامش حاشية ابن زكري (مج 1/2م/2ص).

(2) حاشية ابن زكري على البخاري (مج 1/2م/4ص).

(3) الحسين بن الحسن بن محمد، أبو عبد الله البخاري الجرجاني الحلبي، فقيه شافعي، قاض. كان رئيس أهل الحديث في ما وراء النهر. مولده بجرجان ووفاته في بخارى سنة (403هـ/1012م). له: "المنهاج في شعب الإيمان". مطبوع في ثلاثة أجزاء. الأعلام (235/2).

(4) الفتح (366/11).

(5) الفتح (21/1).

(6) التنقيح (7/1).

وقال الحافظ ابن حجر: "الظاهر أن القدر الزائد على القدر المرثي لا يزول ولا يفنى بل يخفى على الرائي فقط.هـ⁽¹⁾."

وقال ابن حجر الهيثمي: "تشكّلُ جبريل -عليه السلام- مع عِظَم صورته في صورة رجل غير بعيد، لأن الأجسام النورانية تقبل الانضمام حتى تصغر الصورة جدا، كما أن القطن يَقْبَلُ الانكباس فتصيرُ الصورةُ كبيرةً منه صغيرة.هـ. وأصله لِلْبَلْقَيْنِي⁽²⁾."

تنبيهه:

بعد أن ذكر العلامة ابنُ زَكْرِي في "حاشيته" هنا بعض ما قدّمناه قال: "قلتُ: لا بأس بتحقيق القول في هذه المسألة باتّمْ من هذا.

وقد قال علاء الدين القَوْنَوِي⁽³⁾: "قد أثبت الصوفية عالمًا متوسطًا بين عالم الأرواح وعالم الأجساد سَمُوهُ عالم المِثَال. وقالوا: هو أَلْطَفُ من عالم الأجساد، وأكثَفُ من عالم الأرواح. وبنوا على ذلك تجسّد الأرواح وظهورها في صور مختلفة من عَالَمِ المِثَال، فتكون الواحدة كروح جبريل مثلاً في وقتٍ واحدٍ صورةً لِشَبَحِهِ الأَصْلِي وَلِهَذَا الشَّبَحِ المِثَالِي.

قال: ويحلّ بهذا ما استشكلوه من قضية ظهور جبريل -عليه السلام- للنبي ﷺ في صورة رجل.

(1) الفتح (21/1).

(2) عمر بنُ رسلان بن نصير، أبو حفص، سراج الدين، الكناني، العسقلاني الأصل، ثم البلقيني المصري، الشافعي، مجتهد حافظ للحديث، من العلماء بالدين. ولد في بلقينة من غربية مصر. ولي قضاء الشام سنة 769هـ. له: "مناسبات تراجم أبواب البخاري". (ت 805هـ/1403م). الأعلام (46/5).

(3) علي بنُ إسماعيل بن يوسف القَوْنَوِي، أبو الحسن، علاء الدين، فقيه من الشافعية. ولد بقونينة سنة 668هـ ونزل بدمشق سنة 693هـ، وانتقل إلى القاهرة، ثم ولي قضاء الشام. له: "التصرف في التصوف" و"شرح الحاوي الصغير" في الفقه. (ت 729هـ/1329م). الأعلام (264/4).

وقد تَكَلَّفَ الناسُ الجوابَ عنه.

وما ذكره الصوفية أحسن، وهو أن يكون جسمه الأَوَّلُ بحَالِهِ لم يتغيَّر، وقد أقام الله له شبحاً آخر، وروحه تتصرف فيهما. وعلى هذا تتخرَّج مسائل كثيرة، وتنحلُّ به إشكالات عسيرة، منها: رؤية النبي ﷺ للجنة في عرض الحائط وهي عرضها السماوات والأرض⁽¹⁾.

ومنها: ما حُكي شائعاً عن بعض الأولياء من ظهوره في صور مختلفة في ساعة واحدة. وعن بعضهم من وجودهم في أماكن متعددة في آنٍ واحدٍ.

وما ذكروه عن القُطْبِ في كل عصر من أنه يكون جسده في بلده ومثاله في مكة.. الخ ما قال⁽²⁾. قلتُ: ما ذكَّره عن الصوفية من إثباتهم لعالم المِثَالِ مُسَلِّمٌ لا كلام لنا معهم فيه، وعليه يتخرَّج ما حكاه عن بعض الأولياء، وعن القُطْبِ، من ظهورهم في صور مختلفة وفي أماكن متعددة لكافة أجسامهم.

وأما ما ذكَّره من تخريج مسألة ظهور جبريل للنبي ﷺ في صورة رجلٍ على ذلك فلم يَظْهَرِ لنا وجهه، فضلاً عن استحسانه، لأمرين:

أحدهما: ما قدَّمناه في تعريف الملائكة من أنهم أجسامٌ نُورَانِيَّةٌ لَطِيْفَةٌ تَتَشَكَّلُ أَيُّ شَكْلِ أَرَادَتْ، ففيه أن تشكُّلها في صورة رجلٍ أو غيره مأخوذٌ في حقيقتها فلا يحتاج إلى ادعاء تخريج ذلك على عالم المِثَالِ. نعم استشكِلَ تَصُوْرُ ذلك وتعلَّقَ كَيْفِيَّتِهِ فَأَوْضَحَهُ مَنْ قَدَّمَنا ذِكْرَهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ.

(1) أصل الحديث في الصحيحين من حديث أنس بلفظ: «عُرِضَتْ عَلَيَّ الْجَنَّةُ وَالنَّارُ أَنْفَاءً فِي مَرَضٍ هَذَا الْحَائِطِ، فَلَمْ أَرَ كَالْخَيْرِ وَالشَّرِّ...». انظر: صحيح البخاري، كتاب مواقيت الصلاة باب 11 ح 540 (21/2 فتح). ومسلم، كتاب الفضائل (ح 2359).

(2) حاشية ابن زكري على البخاري (مج 1/2/ص 3).

الثاني: ما قرره غير واحد من المحققين كالطَّيْبِي (1) والشيخ زروق (2) وغيرهما أن الأنبياء -عليهم الصلاة والسلام- يُكاشَفُونَ بِحَقَائِقِ الْأُمُورِ فيرون حقيقة المَلَكِ وحقيقة الجنة والنار واللوح والقلم والسماء وغير ذلك، والأولياء يكاشفون بمثلها. ويأتي لنا ذلك في التوحيد (3).

وقد قرر المحققون: القرطبي وغيره: قوله صلى الله عليه وسلم «رأيتُ الجنة في عرض هذا الحائط» على أنه رأى حقيقتها عياناً لا مثالها بأن زُوي ما بينه وبينها حتى رآها حقيقة. ويأتي لنا إيضاح ذلك في محلّه -إن شاء الله-. فتأمل ذلك (4). واللّه أعلم. **يَتَفَصَّدُ عَرَقًا**: أي يسيلُ منه العَرَقُ كما يسيل الدم بالفصد. ف«عرقاً» تمييزاً، والتشبيه في الكثرة.

قال في «التنقيح»: قال الإسماعيلي (5): هذا الحديث لا يصلح لهذه الترجمة. إنما يصلح لـ: «كيف يأتيك الوحي»، وليس ذلك «بدء الوحي». وإنما المناسب لها الحديث الذي بعده (6). هـ. وأجاب عنه الكرمانى والحافظ ابن حجر بما هو مذكور في «الفتح» فانظره (7).

(1) الحسين بن محمد بن عبد الله، شرف الدين الطَّيْبِي، من أهل توزير، من عراق المعجم، من علماء الحديث والتفسير والبيان. كانت له ثروة طائلة من الإرث والتجارة، فأنفقها في وجوه الخير، حتى افتقر في آخر عمره. له: «شرح المصابيح في الحديث». (ت734هـ/1342م). الأعلام (256/2). ومعجم المؤلفين (639/1).

(2) أحمد بن أحمد بن محمد، أبو العباس البرنسي، من أهل فاس، فقيه مالكي، صوفي، يلقب بـ: محتسب الصوفية. له: «شرح الحكم المطائنة». توفي بطرابلس الغرب سنة 899هـ/1493م. الأعلام (91/1). معجم المؤلفين (98/1).

(3) انظر: كتاب التوحيد باب (4).

(4) انظر: الفجر الساطع، كتاب التعبير، باب 10. (ح6993).

(5) أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل، أبو بكر الإسماعيلي، من أهل جرجان، حافظ فقيه، عرف بالمروءة والسخاء. قال أحد مترجميه: «جمع بين الفقه والحديث ورياسة الدين والدنيا». له: «المعجم» و«الصحيح على شرط البخاري». توفي سنة 371هـ/982م. الأعلام (86/1). معجم المؤلفين (87/1).

(6) التنقيح (7/1).

(7) الغتخ (19/1).

وأقول: الأظهرُ في الجواب أن تقديمَ هذا الحديث على الذي بعده من بابِ تقديمِ التَّصوُّرِ على التصديق. لأن الحكمَ على الشيء فرغُ تصوُّره، فأفادنا المصنَّفُ أولاً كيفية الوحي ما هي. ثم ذكر كيفية بدئه. ولا شك أن معرفة الشيء سابقاً على معرفة ما يعرض له من الأحوال. فله ذره! ما أدقَّ نظره. والله أعلم.

3 باب

ح 3 حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عَقِيلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهَا قَالَتْ: أَوَّلُ مَا بُدِيََ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْوَحْيِ الرَّؤْيَا الصَّالِحَةَ فِي النَّوْمِ، فَكَانَ لَا يَرَى رُؤْيَا إِلَّا جَاءَتْ مِثْلَ فَلَقِ الصُّبْحِ، ثُمَّ حُبَّبَ إِلَيْهِ الْخَلَاءُ، وَكَانَ يَخْلُو بِغَارِ حِرَاءٍ فَيَنَحْنُثُ فِيهِ - وَهُوَ التَّعَبُّدُ - اللَّيَالِي ذَوَاتِ الْعَدَدِ، قَبْلَ أَنْ يَنْزِعَ إِلَى أَهْلِهِ وَيَنْزَوُدَ لِذَلِكَ، ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَى خَدِيجَةَ فَيَنْزَوُدُ لِمِثْلِهَا، حَتَّى جَاءَهُ الْحَقُّ وَهُوَ فِي غَارِ حِرَاءٍ، فَجَاءَهُ الْمَلَكُ فَقَالَ: اقْرَأْ، قَالَ: «مَا أَنَا بِقَارِئٍ»، قَالَ: «فَاخْذْنِي فَعَطِّنِي حَتَّى بَلَغَ مِنِّي الْجَهْدَ، ثُمَّ أَرْسَلْنِي فَقَالَ: اقْرَأْ قُلْتُ: مَا أَنَا بِقَارِئٍ. فَاخْذْنِي فَعَطِّنِي الثَّانِيَةَ حَتَّى بَلَغَ مِنِّي الْجَهْدَ ثُمَّ أَرْسَلْنِي فَقَالَ: اقْرَأْ، فَقُلْتُ: مَا أَنَا بِقَارِئٍ، فَاخْذْنِي فَعَطِّنِي الثَّالِثَةَ ثُمَّ أَرْسَلْنِي فَقَالَ: «اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴿١﴾ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ﴿٢﴾ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ﴿٣﴾﴾ [العلق: 1، 2، 3] فَرَجَعَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَرْجِفُ فُوَادُهُ، فَذَخَلَ عَلَى خَدِيجَةَ بِنْتِ خُوَيْلِدٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - فَقَالَ «زَمَلُونِي زَمَلُونِي» فزَمَلُوهُ حَتَّى ذَهَبَ عَنْهُ الرَّوْعُ فَقَالَ لِخَدِيجَةَ وَأَخْبَرَهَا الْخَبَرَ: «لَقَدْ خَشِيتُ عَلَى نَفْسِي». فَقَالَتْ خَدِيجَةُ: كَلَّا وَاللَّهِ مَا يُخْزِيكَ اللَّهُ أَبَدًا إِنَّكَ لَنَصِلُ الرَّحِمَ، وَتَحْمِلُ الْكَلَّ وَتَكْسِبُ الْمَعْدُومَ وَتَقْرِي الضَّيْفَ، وَتُعِينُ عَلَى نَوَائِبِ الْحَقِّ، فَانْطَلَقَتْ بِهِ خَدِيجَةَ حَتَّى أَتَتْ بِهِ وَرَقَةَ بْنَ نَوْفَلٍ بْنِ أَسَدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزْزِيِّ ابْنَ عَمِّ خَدِيجَةَ وَكَانَ امْرَأً قَدْ تَنَصَّرَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَكَانَ يَكْتُبُ الْكِتَابَ الْعِبْرَانِيَّ فَيَكْتُبُ مِنَ الْإِنْجِيلِ بِالْعِبْرَانِيَّةِ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَكْتُبَ، وَكَانَ شَيْخًا كَبِيرًا قَدْ عَمِيَ، فَقَالَتْ لَهُ خَدِيجَةُ: يَا ابْنَ عَمِّ! اسْمَعْ مِنْ ابْنِ أُخِيكَ. فَقَالَ لَهُ وَرَقَةُ: يَا ابْنَ أُخِي مَاذَا تَرَى؟ فَاخْبِرْهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَبْرَ مَا رَأَى فَقَالَ لَهُ وَرَقَةُ: هَذَا النَّامُوسُ الَّذِي نَزَلَ اللَّهُ عَلَى مُوسَى، يَا لَيْتَنِي فِيهَا جَدْعًا، لَيْتَنِي أَكُونُ حَيًّا إِذْ يُخْرَجُكَ قَوْمُكَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَوْمُخْرَجِي هُمْ؟» قَالَ: نَعَمْ، لَمْ يَأْتِ رَجُلٌ قَطُّ بِمِثْلِ مَا جِئْتَ بِهِ إِلَّا عُودِي،

وَأَنَّ يُذْرِكُنِي يَوْمَكَ أَنْصُرَكَ نَصْرًا مُؤَزَّرًا، ثُمَّ لَمْ يَنْشَبْ وَرَقَهُ أَنْ تُؤْفَى، وَقَتَرَ
الْوَحْيُ. [الحديث 3 - اطرافه في: 3392، 4953، 4955، 4956، 4957، 6982].
[م-ك-1، ب-73، ح-160، ا-26018].

ح4 قال ابن شهاب: وأخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن أن جابر بن عبد الله
الأنصاري قال وهو يحدث عن فترة الوحي: فقال في حديثه: «بينا أنا أمشي إذ
سمعت صوتاً من السماء، فرفعت بصري فإذا الملك الذي جاءني بحراء جالس
على كرسي بين السماء والأرض، فرعبت منه فرجعت فقلت: زملوني.
زملوني فأنزل الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ ﴿١﴾ قُمْ فَأَنْذِرْ ﴿٢﴾﴾ [المشر: 1، 2] إلى قوله
﴿وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ﴾ [المشر] فحمي الوحي وتتابع». تابعه عبد الله بن يوسف
وأبو صالح، وتابعه هلال بن رداد عن الزهري. وقال يونس ومعمر: بوايره.
[الحديث اطرافه في: 3238، 4922، 4923، 4924، 4925، 4926، 4954، 6214].
[م-ك-1، ب-73، ح-161، ا-15039].

ح3 عن عقيل: -بضم العين-، ابن خالد بن عقيل -بفتحها-⁽¹⁾. قال الزركشي: "ليس
في هذا الكتاب من تضم عينه سواه، ومن عاده بفتحها ه⁽²⁾. زاد النووي: إلا يحيى بن
عقيل. وبني عقيل فبالضم. ه. عن ابن شهاب: هو أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله
بن عبدالله بن شهاب الزهري. **وَمِنَ الْوَحْيِ: «مَنْ»** للبيان احترازاً عما رآه من دلائل
النبوة من غير وحي كتسليم الحجر كما في "مسلم"⁽³⁾. **الصَّالِحَةُ:** أي الصديقة التي ليس
فيها ضغث. **وَبَدِئُ بِهَا تَمْهِيداً** وتوطئة لليقظة⁽⁴⁾ لئلا يفجأه الملك، ويأتيه صريح
النبوة بغتة. قاله القاضي عياض. وكانت مدتها ستة أشهر. حكاه البيهقي كما في
"الفتح". فيكون ابتداؤها حصل في ربيع الأول. **مِثْلُ:** أي مجيئاً مثل. **فَلَقَّ الصَّبْمَ:** في
الوضوح والظهور والسرعة من غير تراخ ولا مهلة. **الْفَلَاءُ:** أي الخلوة لأن معها فراغ القلب.

(1) الأيلي، أبو خالد الأموي، مولاها، ثقة ثبت، سكن المدينة، ثم الشام، ثم مصر. مات سنة 144هـ على
الصحيح، روى له الستة. التقريب (29/2).

(2) التنقيح (7/1).

(3) رواه مسلم، كتاب الفضائل. عن جابر بن سمرة. (ح 2277).

(4) الفتح (23/1).

ألهمه الله ذلك لِيَجِدَ الْوَحْيَ مِنْهُ مَتَمَكَّنًا. يَخَارِ حِرَاءَ: الغار: نقب في الجبل. وحراء بالمد وكسر أوله- كذا في الرواية. وحكي فيه -جوازاً لا رواية- أَوْجَهَا جُمِعَتْ فِي قَوْلِهِ:

حِرَا وَقَبَا ذَكَرُوا أَنَّهُمَا مَعًا ❖ وَمَدَّ وَقَصَرَ وَاصْرَفَنَ وَامْنَعُ الصَّرْفَ

وهو جبل معروف بمكة، على ثلاثة أميال منها. قال العارف ابن أبي جمرة في "بهجة النفوس": "وإنما اختار صلى الله عليه وسلم غارَ حِرَاءَ لِتَحْنُثِهِ لِأَنَّهُ يَبْصُرُ مِنْهُ بَيْتَ رَبِّهِ، وَالنَّظَرَ إِلَى الْبَيْتِ عِبَادَةً، فَكَانَ اجْتِمَاعُ ثَلَاثِ عِبَادَاتٍ: الْخَلْوَةُ وَالتَّحْنُثُ وَالنَّظَرُ إِلَى الْبَيْتِ. ه(1). وجرى عليه ابنُ حجر(2) والسيوطي والقسطلاني(3) والمنأوي وغيرهم. واعترضه أبو سالم العياشي(4) في "رحلته" قائلاً: "هذا لا يصح لأنَّ بابَ الغارِ متنكَّبٌ إلى ناحية الشمال إلا أن يريدَ المحلَّ الذي هو فيه، فإن البيت قبل أن يكتنِفَهُ البُنْيَانُ الْعَظِيمُ قَدْ يَظْهَرُ مِنْ خَارِجِهِ، وَأَمَّا مِنَ الْغَارِ نَفْسِهِ فَلَا. ه. فَيَبْتَحِقُهُ فِيهِ: أي يتعبد (17/1) وَيَتَجَنَّبُ الْجَنَّةَ أَي الْإِثْمَ، مِثْلَ يَتَحَرَّجُ وَيَتَأْتَمُّ: يتجنب الحرج والإثم. وقيل: معناه يتحنف -بالفاء- أي يتبع الحنيفية وهي دينُ إبراهيم -عليه السلام-، أي في التوحيد فقط. وَالْفَاءُ تُبَدِّلُ تَاءً فِي كَثِيرٍ مِنْ كَلَامِهِمْ. قال الشيخ الإمام تقي الدين السبكي في نُكَّتِهِ: "وَالأولُ الصَّحِيحُ. ه. وَهُوَ: أَي التَّحْنُثُ. التَّعْبُدُ: وهذا مُدْرَجٌ(5) من كلام الزهري.

(1) بهجة النفوس (9/1).

(2) الفتح (355/12).

(3) إرشاد الساري (62/1).

(4) عبدالله بن محمد بن أبي بكر العياشي، أبو سالم، فاضلٌ من أهل فاس. نسبُهُ إلى أيت عياش (قبيلة من البربر تُتَّخَمُ أرضها الصحراء، من أحواز سجلماسة). له: فهرسٌ مطبوع بعنوان: "اقتفاء الأثر بعد زهاب أهل الأثر". ولد سنة (1037هـ). وتوفي سنة (1090هـ/1679م). الأعلام (129/4). وانظر: الدراسة التي قدمتها الأستاذة نفيسة الذهبي عند تحقيقها: "اقتفاء الأثر...".

(5) يقول البيهقي في منظومته في علم المصطلح:

وتعبده صلى الله عليه وسلم إن ذاك إنما هو بالذِّكْرِ وَالْفِكْرِ وَالْخَلْوَةِ، والاعتزال عن الناس، لأنه لم يَتَعَبَّدْ بِشَرَعٍ مِنْ قَبْلِهِ. هذا الذي عليه الجمهور، وَنَصَرَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ. قاله ابن حجر الهيثمي في شرح الهمزية⁽¹⁾. اللَّيَالِي: منصوب على الظرفية لِيَتَحَدَّثَ، أي مع أيامها. ذَوَاتِ الْعَدَدِ: أَبْهَمَهَا بِالنِّسْبَةِ لِمَا تَخَلَّلَهَا مِنْ مُدَّةٍ مَجِيئِهِ لِأَهْلِهِ. وَإِلَّا فَمُدَّةُ الْخَلْوَةِ شَهْرٌ، وهو شهرُ رمضان كما لابن إسحاق. قاله ابن حجر⁽²⁾. قَبْلَ أَنْ يَنْزِعَ: أي يَحِنُّ وَيَشْتَاقُ وَيَرْجِعُ. إِلَى أَوْلَاهِ: خديجة. وَيَتَزَوَّدُ: أي يَتَّخِذُ زَادًا. لِذَلِكَ: الخلاء والتعبد. إِلَى خَدِيجَةَ: أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ، السَّابِقَةَ بِالْإِسْلَامِ جَمِيعِ الْمُسْلِمِينَ، بنتِ خُوَيْلِدِ بْنِ أَسَدِ بْنِ عَبْدِ الْعُزَّى بْنِ قُصَيٍّ. وفيه تجتمع مع النبي -صلى الله عليه وسلم- لِمَثَلِهَا: أي الليالي أو الخلوة، إذا حال الحول، وجاء ذلك الشهر وهو شهر رمضان. جَاءَهُ الْحَقُّ: الأَمْرُ الْحَقُّ، وهو الوحي. فَجَاءَهُ الْمَلَكُ: الفاء سببية لا تعقيبية. والمَلَكُ جبريلُ اتَّفَاقًا. ومجيئه إليه "في رمضان" عند الجمهور، وهو الصحيح المشهور، "يوم الاثنين" نهاراً لسبع عشرة ليلة خلت منه. وقيل: لِسَبْعٍ. وقيل: لأربع وعشرين.

قال الحافظ ابن حجر في "التعبير" بعد أن حكى عن شيخه⁽³⁾ أقوالاً في أوَّلِ البعثة مَا نَصَّهُ: "قلت: ورمضان هو الراجح لأنه الشهر الذي جاءه فيه المَلَكُ في حِراء. وعلى هذا يكون سنُّه حينئذٍ أربعين سنة وستة أشهر"⁽⁴⁾.

(1) شرح الهمزية لابن حجر الهيثمي (ص61) عند قول البوصيري: أَلْفَ السَّنِكِ...

(2) الفتح (23/1).

(3) الظاهر أنه البُلْقَيْنِي.

(4) الفتح (356/12).

وهو الصحيح عند أهل السير والعلم بالأثر". وقول النووي: "هو الصواب المروي في الصحيح". وقول ابن حجر: إنه متفق عليه.هـ. فمعناه جمعاً بين القولين أن ابتداء النبوة وقع بالرؤيا وهو ابن أربعين سنة، وكان ذلك في ربيع الأول، وابتداء وحي اليقظة وقع في رمضان، وهو ابن أربعين سنة وستة أشهر. فانفتى التعارضُ والحمد لله. كذا أشار إلى هذا الجمع الحافظ ابن حجر هنا، وفي أول فضائل القرآن⁽¹⁾. وهو أولى مما له في "سورة اقرأ"⁽²⁾. فتنبه لذلك والله الموفق. **فَقَالَ: مَنْ غَيْرِ أَنْ يُسَلَّمَ عَلَيْهِ، لَأَنَّ الْقَصْدَ تَفْخِيمُ الْأَمْرِ وَتَهْوِيلُهُ. اقْرَأْ: أَمْرٌ لَهُ بِالْقِرَاءَةِ أَيْ أَوْجِدْهَا. مَا أَنَا بِقَارِئٍ: كُرِّرْتُ هَذِهِ الْجُمْلَةَ ثَلَاثًا. وَحَمَلَ الْإِمَامَ أَبُو شَامَةَ⁽³⁾ «مَا» الْأُولَى عَلَى الْاِمْتِنَاعِ أَيْ لَا اقْرَأ. وَالثَّانِيَةَ عَلَى الْإِخْبَارِ بِالنَّفْيِ الْمُحْضِ، أَيْ لَا أَحْسِنُ الْقِرَاءَةَ. وَالثَّلَاثَةَ عَلَى الْاِسْتِفْهَامِ، أَيْ مَاذَا اقْرَأ؟ وَيُؤَيِّدُهُ مَا فِي رِوَايَةِ أَبِي الْأَسْوَدِ⁽⁴⁾ أَنَّهُ قَالَ فِي الثَّلَاثَةِ: «كَيْفَ اقْرَأ؟» وَمَا عِنْدَ ابْنِ إِسْحَاقَ «مَاذَا اقْرَأ؟». قَالَ جَمِيعُهُ ابْنُ حَجْرٍ⁽⁵⁾. **فَغَطَّيْتَنِي: ضَمَّنِي إِلَيْهِ وَعَصَرَنِي هَتَنِي بَلَّغَ: أَيْ الْغَطُّ مَنِّي الْجَهْدَ: بَفَتْحِ الْجِيمِ وَالدَّالِ- أَيْ غَايَةَ وَسَمِي، أَوْ-بِضْمِ الدَّالِ- أَيْ حَتَّى بَلَغَ مَنِّي الْجَهْدُ مَبْلَغَهُ. **«اقْرَأْ يَا سَمِي رَبِّكَ»:** قَالَ الطَّبَّيْبِيُّ: "هَذَا أَمْرٌ بِإِيْجَادِ الْقِرَاءَةِ(18/1)،****

(1) الفتح (4/9).

(2) المصدر نفسه (718/8).

(3) عبدالرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم، المقدسي، الدمشقي، أبو القاسم، شهاب الدين، أبو شامة، مؤرخ، محدث، باحث أصله من القدس، ومولده في دمشق، وبها منشاؤه ووفاته. له مؤلفات كثيرة ومتنوعة. (ت665هـ-1267م). الأعلام (299/3).

(4) محمد بن عبد الرحمن بن نوفل، أبو الأسود القرشي، الأسدي، يتيم عروة، كان أبوه أوصى به إلى عروة وكان جدُّه نوفلاً من مهاجرة الحبشة، حلاًه الذهبي ب: "الإمام". نزل مصر، وحدث بها بكتاب المغازي لعروة عنه، وهو من العلماء الثقات. مات سنة بضع وثلاثين ومائة. سير أعلام النبلاء (150/6).

(5) الفتح (24/1).

مطلقاً، وهو لا يختص بمقروء دون مقروء، فقوله: ﴿باسم ربك﴾ حال، أي اقرأ مفتتحاً باسم ربك، أي قل باسم الله ثم اقرأ" هـ.

وقال الجلال المَحَلِّي⁽¹⁾: ﴿اقرأ باسم ربك﴾: أوجد القراءة مبتدئاً باسم ربك" هـ.
 وَقَالَ النَّوَوِيُّ: "هذا دليل صريح في أَنَّ أَوَّلَ مَا نَزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ «اقرأ» وهذا هو الصواب الذي عليه الجماهير من السلف والخلف. وقيل: أَوَّلُهُ «يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ» وليس بشيء" هـ.⁽²⁾
 وقال السفاقي: "قال أبو الحسن ابن القصار⁽³⁾: "فيه ردُّ على الشافعي في قوله: "إن بسم الله الرحمن الرحيم آية من كل سورة". وهذه أولُ سورةٍ نزلت لم تُذكَرْ فيها بسملة" هـ من "فصيحته". فَوَجَعَ يَهَا: أي بالآيات، بمعنى حَفِظَهَا. يَجُفُّ: يَخْفُقُ وَيَضْطَرِبُ. فَوَادَهُ: قلبه، ممَّا فَجَأَهُ مِنَ الْأَمْرِ الْمُخَالَفِ لِلْعَادَةِ وَالْمَأْلُوفِ، فهاله ذلك. هذا الذي ذكروه هنا.

وقال الشيخ السنوسي في "مكمل إكمال الإكمال" ما نُصِّهُ: "قال بعض الشيوخ: يَحْتَوِلُ عِنْدِي أَنَّ رَجَفَ فُؤَادِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّمَا كَانَ فَرَحًا وَسُرُورًا بِمَا أُوتِيَ مِنَ الْوَحْيِ يَقِظَةً، وَمَا عُلِّمَ مِنَ الْعِلْمِ، وَمَا اسْتَشْعَرَ مِنْ عَطَاءِ اللَّهِ تَعَالَى مَا لَمْ يُعْطِهِ بَشَرًا. وَالْفَرَحُ قَدْ يَرْعُدُ كَمَا يَرْعُدُ الْفَرْعُ. وَلَا يَرُدُّ هَذَا قَوْلُهُ: «لَقَدْ خَشِيتُ عَلَى نَفْسِي»، لِأَنَّهُ قَدْ يُخْشَى عَلَى

(1) محمد بن أحمد محمد، جلال الدين المَحَلِّي الشافعي، أصولي، مفسر. مولده ووفاته بالقاهرة، كان مهيباً صداعاً بالحق. عُرِضَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ الْأَكْبَرُ فَاْمْتَنَعَ. لَهُ مَوْلُفَاتٌ عَدِيدَةٌ. ت 864هـ/1459م. الأعلام (333/5).

(2) شرح النووي على مسلم (207/2 و208).

(3) علي بن عمر بن أحمد، أبو الحسن ابن القَصَّار البغدادي، شيخ المالكية بالعراق في وقته، أصولي، نظار، ولي قضاء بغداد. له: "عيون الأدلة في مسائل الخلاف بين فقهاء الأمصار". توفي سنة (397هـ). وقيل:

(398هـ/1008م). ترتيب المدارك (71 و70/7). وسير أعلام النبلاء (107/17 و 108) ومعجم المؤلفين

(480 و391/2). أغفله صاحب الأعلام، فليستدرك عليه.

النفس أيضاً من شدة الفرح. قلت: وما ذكره هذا الشيخ حسنً ولائقً بالمقام، وقد شاهدنا من تُصيبه الرعدة والبكاء من الفرح.

ومن هذا المعنى قول الطائي⁽¹⁾ يصفُ سحاباً:

دُهُمٌ إِذَا وَكَفَتْ فِي رَوْضَةٍ طَفِقَتْ⁽²⁾ ❖ عيونُ أزهارها تبكي من الفرح

وقال بعضُ المُحدثين:

وردَ الكتابُ من الحبيبِ بأنَّهُ ❖ سيزورني فاستعبرتُ أجفاني

غلبَ السرورُ عليّ حتى إنَّهُ ❖ من فرطِ ما قد سرّني أبكاني⁽³⁾

ويُبدلُ على سروره صلى الله عليه وسلم وابتهاجه بما رأى ما كان يفعلُه بنفسه عند فترة

الوحي وغيبة جبريل عنه من همّه بالتردي من شواهِق الجبال.⁽⁴⁾ هـ منه⁽⁵⁾. زملوني:

لُفوني في ثوب لجريان العادة بسكون الرعدة بالتلفيف به. الروم: الفزع. الخبر:

جميع ما جرى له. لقد خَشِبْتُ عَلَى نَفْسِي: أي الموت أو المرض. كلاً: نفي

وإبعاد، أي لا تقل ذلك، أو لا خوف عليك. ما يُخْزِيكَ اللهُ: بالخاء والزاي- من الخزي،

أي ما يفضحك. الكَلّ: الثقل، وهو كلُّ ما يُتْكَلفُ حملة. وتكسب المَعْدوم:

بفتح التاء وضمّها-، متعدٌّ إلى اثنين فيهما، أي تعطي الناس الشيء المَعْدوم عندهم.

فَحَدِّفِ المفعولُ الأوَّلُ، يقال: كَسَبْتُ الرَّجُلَ مالاً، وأكسبتهُ بمعنى. أو مُتَعَدٌّ إلى واحدٍ

(1) حبيب بن أوس بن الحارث، أبو تَمَام الطائي. الشاعر الأديب، أحد أمراء البيان. اختلف في التفصيل بينه وبين المتنبي

والبحتري. له تمانيف منها: "فحول الشعراء"، و"ديوان الحماسة". توفي سنة (231هـ/846م). الأعلام (2/165).

(2) دُهُمٌ: جمعُ دُهْماء، ومذكرها دُهُم، وهو الأسود. وكَفَّ البَيْتُ: أي قطر. ودمعٌ وإكفٌ. ومِنْخَةٌ وكوفٌ: غزيرة. وطَفِقَ:

يفعل كذا، أي جعل يفعل. انظر: أساس البلاغة للزمخشري، ومختار الصحاح، والقاموس المحيط، والمعجم الوسيط

(3) انظر البيتين في التكملة لابن الأبار (258/4) ونفع الطيب (292/4).

(4) أخرجه البخاري في التعمير عن الزهري بلاغاً. ح. 6982. (352/12) فتح وأحمد (6/233).

(5) مكمل إكمال الإكمال (1/472-473).

فقط فيهما. فعلى -الفتح- معناه: تَكَسَّبَ لنفسك المعدوم عند غيرك (1). وكانت العرب تَتَمَدَّحُ بذلك، أي مع صرفه في وجوه البرِّ. وعلى -الضم- معناه تُصَيِّرُ المعدوم -أي الفقير- ذَا كَسْبٍ. وَتَقْوِي الضَّيْفَ: أي تنزله وتكرمه. فَوَائِبِ الْحَقِّ: حَوَادِثُهُ، وهي كلمة جامعة لِمَا تَقَدَّمَ وَغَيْرُهُ. ابْنُ عَمِّ خَدِيجَةَ: بنصب «ابن» بدلُ من "وَرَقَةَ"، أو صفة له أو بيان. وَيُكْتَبُ بِالْأَلِفِ لِأَنَّهُ لم يقع بين عَمَلَيْنِ. تَنْصَرَّ: أي دخل في دين النَّصْرَانِيَّةِ وَتَرَكَ عِبَادَةَ الْأَوْثَانِ. بِالْعِبْرَانِيَّةِ: أي باللغة العبرانية. وفي التفسير «بالعربية» (2). وكلاهما صحيح، لأنه كان يكتب الكتابتين معاً. يَا ابْنَ عَمِّي (3): هو ابْنُ عَمِّهَا حَقِيقَةً لِأَنَّهَا بِنْتُ خُوَيْلِدِ بْنِ أَسَدٍ. وهو ابْنُ نُوْفَلِ بْنِ أَسَدٍ (4). ابْنُ أَخِيكَ: تعني به النَّبِيُّ ﷺ. وَسَمَّيْتُهُ ابْنَ أَخٍ جَرِيًّا عَلَى عَادَةِ الْعَرَبِ مِنْ تَسْمِيَةِ الْكَبِيرِ عَمًّا، وَالصَّغِيرِ ابْنَ أَخٍ. النَّامُوسُ: أي صاحبُ السَّرِّ كما جزم به المصنِّفُ في "أحاديث الأنبياء" (5). قاله ابن حجر (6). وردَّ العيني عليه مردوداً (7).

والمراد به هنا جبريل -عليه السلام- اتفاقاً. قاله النووي (8). عَلَى مُوسَى: إنما ذكر موسى دون عيسى مع أنه نصراني لأن نزول جبريل على موسى متفق عليه عند أهل الكتابين

(1) معناه أنك تُصَيِّبُ من المال ما يُعْجِزُ غيرَكَ عَن تحصيله، ثم تُجُودُ به وَتُثَقِّقُهُ.

(2) صحيح البخاري كتاب التفسير سورة اقرأ. ح 4953. (715/8 فتح).

(3) في صحيح البخاري (3/1): «يا ابن عمي».

(4) انظر ترجمة ورقة في الإصابة لابن حجر (607/6) القسم الأول.

(5) صحيح البخاري، كتاب الأنبياء. باب 21. ح 3392 وفيه: قال البخاري: "الناموس: صاحبُ السَّرِّ الذي يُظْلِمُهُ بِمَا يَسْتُرُهُ عن غيره. (6/422 فتح).

(6) قال ابن حجر في الفتح (26/1): "والصحيح أن الناموس صاحب السر كما جزم به البخاري".

(7) قال العيني في عمدة القارئ (92/1) راداً على ابن حجر في قوله: "وهو الصحيح": ليس بصحيح، بل الصحيح الفرق بينهما بأن الناموس في اللغة صاحبُ سرِّ الخير، والجاسوس صاحبُ سرِّ الشرِّ.

(8) شرح النووي على مسلم (203/2).

دون عيسى، فأشار إلى تحقيق رسالته. **بِالْيَقِينِ**: قال ابن مالك⁽¹⁾ في "شواهد التوضيح والتصحيح": "«يا» للتبنيه مثل "ألا" في قوله: ألا ليت شعري... الخ. ومثل "ها" في قوله تعالى **(هَاتِئْمُ أَوْلَاءِ تُحِبُّونَهُمْ)**⁽²⁾. وليست للنداء كما يظنونه⁽³⁾. **فِيهَا**: أي في أيام الدعوة للإسلام. وهي خبر "ليت". وقوله: **جَذَعًا**: منصوب على الحال. قاله السبكي والقرطبي⁽⁴⁾. أي شاباً قوياً. والعامل فيه ما تعلق به الخبر من معنى الاستقرار، أي ليتني موجود في زمن ظهور الإسلام والدعاء له حال كوني شاباً قوياً لِأَتَمَكَّنَ من نُصرتك. **أَوْ مُخْرِجِيَّ هُمْ؟**: أصله: مخرجوني، ثم حذفت التون للإضافة وأبدلت الواو ياءً والضمّة كسرةً، وأدغمت الياء في الياء وفتحت للتخفيف. وهو خبرٌ مقدّمٌ و«هُم» مبتدأٌ مؤخّرٌ، ولا يصحّ العكس. والأصل في هذا التركيب وفي أمثاله تقديمُ حرفِ العطفِ على أداة الاستفهام نحو **(فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ)**⁽⁵⁾ **(فَأَنْتَى تُوفَكُونَ)**⁽⁶⁾ **(فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ)**⁽⁷⁾. ولكن خُصَّت الهمزة بتقديمها على العاطف تنبيهاً على أنها أصل أدوات الاستفهام، وهو له الصدارة كقوله **(أَفَتَنْظَمُونَ)**⁽⁸⁾، **(أَوْكَلَّمَا عَاهَدُوا)**⁽⁹⁾، **(أَنْتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ)**⁽¹⁰⁾.

(1) محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي أبو عبد الله، جمال الدين الجبائي المولود بها، أحد الأئمة في علوم

العربية. صاحب الألفية في النحو. (ت672هـ/1274م). الأعلام (233/6) ومعجم المؤلفين (450/3).

(2) آية 119 من سورة آل عمران.

(3) شواهد التوضيح والتصحيح (ص7).

(4) المفهم شرح صحيح مسلم (380/1).

(5) آية 81 سورة الأنعام.

(6) آية 95 سورة الأنعام. وآية 34 سورة يونس. وآية 3 سورة فاطر. وآية 62 سورة غافر.

(7) آية 26 من سورة التكويد.

(8) آية 75 من سورة البقرة.

(9) آية 100 من سورة البقرة.

(10) آية 51 من سورة يونس.

قاله ابن مالك، وَزَيْفَ مَا لِلزَّمْخَشَرِيِّ⁽¹⁾ فِي ذَلِكَ.

استبعد صلى الله عليه وسلم أن يُخْرِجُوهُ لِأَنَّهُ لِمَا اشْتَمَلَ عَلَيْهِ مِنْ مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ لَمْ يَوْجَدْ فِيهِ سَبَبٌ يَقْتَضِي الْإِخْرَاجَ فَبَيَّنَ لَهُ وَرَقَةً سَبَبَهُ بِقَوْلِهِ: لَمْ يَأْتِ أَحَدٌ... الخ. وَمَحْصَلُهُ (19/1) «أَنْ مَجِيئَهُ لَهُمْ بِالْإِنْتِقَالِ عَنْ أَدْيَانِهِمْ وَمَأْلُوفَاتِهِمْ مُوجِبٌ لِعَدَاوَتِهِ وَإِخْرَاجِهِ. وَإِنْ يَدْخُرُ كُنْيَتِي يَوْمَك: أَي يَوْمَ انْتِشَارِ نَبْوَتِكَ. زَادَ فِي التَّفْسِيرِ: «حَيًّا»⁽²⁾. هُوَ زَوْراً: قَوِيًّا بَلِيغًا. يَنْشَبُ: يَلْبَثُ. أَنْ تُنَوَّقِيَ: بِمَكَّةَ وَدُفِنَ بِهَا. وَفَتَرَ الْوَحْيُ: احْتَبَسَ عَنْهُ مَدَّةً لِيُزُولَ عَنْهُ مَا حَصَلَ لَهُ مِنَ الرُّوعِ وَالْفَزَعِ حَتَّى تَشْتَاقَ نَفْسُهُ الْكَرِيمَةَ لِيَمْتَلِ ذَلِكَ. قَالَ ابْنُ أَبِي جَمْرَةَ⁽³⁾.

وَقَالَ السُّهَيْلِيُّ⁽⁴⁾ فِي "الرُّوضِ الْأَنْفِ": "لَمْ يَذْكَرْ ابْنُ إِسْحَاقَ مُدَّةَ الْفَتْرَةِ، وَقَدْ جَاءَ فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ الْمُسْنَدَةِ أَنَّهَا كَانَتْ سِنْتَيْنِ وَنِصْفًا. هـ مِنْهُ⁽⁵⁾. وَمَا نَسَبَهُ ابْنُ حَجْرٍ⁽⁶⁾ وَمَنْ تَبِعَهُ⁽⁷⁾ لِابْنِ إِسْحَاقَ مِنْ أَنَّهُ جَزَمَ بِأَنَّهَا ثَلَاثُ سِنِينَ، قَالَ الشَّامِيُّ⁽⁸⁾: إِنَّهُ وَهْمٌ هـ.

(1) محمود بنُ عمر بنِ محمد، أبو القاسم، جَارُ اللَّهِ الزَّمْخَشَرِيِّ، الْخَوَازِمِيُّ، مَفْسَرٌ، مُتَكَلِّمٌ، نَحْوِيُّ. (ت538هـ/1144م). الْأَعْلَامُ (178/7). مَعْجَمُ الْمُؤَلَّفِينَ (882/3).

(2) صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ، كِتَابُ التَّفْسِيرِ، سُورَةُ اقْرَأْ، ح4953. (8/715 فتح).

(3) بَهْجَةُ النُّفُوسِ (22/1).

(4) عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ، أَبُو الْقَاسِمِ، الْخَثَمِيُّ السُّهَيْلِيُّ الْأَنْدَلِسِيُّ الْمَالِكِيُّ، حَافِظُ عَالَمٍ بِاللُّغَةِ وَالسِّيَرَةِ، ضَرِيرٌ. لَهُ: "التَّعْرِيفُ وَالْإِعْلَامُ فِي مَا أُبْهِمَ فِي الْقُرْآنِ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَعْلَامِ". (ت581هـ/1185م). الْأَعْلَامُ (3/313). مَعْجَمُ الْمُؤَلَّفِينَ (94/2).

(5) الرُّوضُ الْأَنْفُ (1/420).

(6) الْفَتْحُ (1/27).

(7) إِرْشَادُ السَّارِيِّ (1/67).

(8) مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ بْنِ عَلِيٍّ، شَمْسُ الدِّينِ الشَّامِيُّ، مُحَدِّثُ عَالَمٍ بِالتَّارِيخِ، مِنَ الشَّافِعِيَّةِ. لَهُ: "سَبِيلُ الْهُدَى وَالرِّشَادِ فِي سِيَرَةِ خَيْرِ الْعِبَادِ" يُعْرَفُ بِالسِّيَرَةِ الشَّامِيَّةِ - جَمَعَهُ مِنْ أَلْفِ كِتَابٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ. (ت942هـ/1536م). الْأَعْلَامُ (7/155).

والذي احتبس عنه صلى الله عليه وسلم فيها إنما هو الوحيُ فقط دون المَلَك، فكان يأتيه ولم ينقطع عنه. قاله ابن حجر⁽¹⁾.

تنبيه:

اختلف الناس في شأن ورقة، فقال ابنُ أبي جمرة: "الأظهر أنه حصل له الإيمان، لأنه تمنى أن ينصُر النبي ﷺ، ومن جملة نصره أن يكون على طريقته"⁽²⁾. وقال ابن حجر: "حديث الصحيح ظاهر في أنه أقرَّ بيئوتِه، ولكنه مات قبل أن يدعوا النَّاسَ إلى الإسلام فيكون مثلَ بحيرٍ"⁽³⁾، وفي إثبات الصحبة له نظر"⁽⁴⁾.

والذي جزم به ابنُ الصلاح⁽⁵⁾، وتبعه العراقي، والبرماوي⁽⁶⁾، وقطع به البيهقي⁽⁷⁾ معترضاً على شيخه ابن حجر هو أنه صحابي. وذكره ابنُ منده⁽⁸⁾،

(1) الفتح (27/1).

(2) بهجة النفوس (21/1).

(3) لقي بحيراً رسول الله قبل بعثته، أما ورقة فلقية نبياً. وبهذا تتأكد صحبة ورقة.

(4) الإصابة (607/6) القسم الأول.

(5) عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان، أبو عمرو، تقي الدين، الشهرزوري الكردي الشرخاني، المعروف بابن الصلاح، أحد الفضلاء المقدمين في التفسير والحديث والفقه وأسماء الرجال. ولي التدريس في الصلاحية ببيت المقدس ثم بالأشرفية بدمشق. (ت643هـ/1245م). الأعلام (207/4 و208).

(6) محمد بن عبد الدائم بن موسى، العسقلاني الأصل، البرماوي، ثم القاهري، الشافعي، محدث، فقيه نحوي. له: "الأمع الصبيح على الجامع الصحيح". (ت831هـ/1428م). معجم المؤلفين (388/3).

(7) إبراهيم بن عمر بن حسن، الرُّباط، أبو الحسن، برهان الدين، البيهقي، مؤرخ، أديب، له: "نظم الدرر في تناسب الآيات والسور" مطبوع. وله: "بذل النصح والشفقة للتعريف بصحبة ورقة". ت885هـ/1480م. الأعلام (56/1).

(8) محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى ابن منده، أبو عبد الله العبيدي، من كبار حفاظ الحديث الراجلين في طلبه، المكثرين من التصنيف فيه. له: "معرفة الصحابة" و"التوحيد". ت395هـ/1005م. الأعلام (29/6). وانظر: تذكرة الحفاظ (1031/3) وسير أعلام النبلاء (28/17).

والطبراني⁽¹⁾ والبغوي⁽²⁾ وابن قانع⁽³⁾ وابن السكن⁽⁴⁾ وغيرهم في الصحابة. بل قال البقاعي: هو أول الصحابة كما كان شيخنا يعني البليغقي- يُقرُّه. وقال العراقي:

وَهُوَ الَّذِي آمَنَ بَعْدُ ثَانِيًا ❖ وَكَانَ بَرًّا صَادِقًا مُوَاتِيًّا⁽⁵⁾

وهذا مبنيٌّ على أن نُبوَّتُهُ صلى الله عليه وسلم ورسالتَه كانتا متقارنتين وهو الذي اعتمده المناوي في "شرح الشمائل". وقال الزرقاني⁽⁶⁾ في "شرح المواهب" نقلاً عن شيخه: إنه الصحيح⁽⁷⁾.

(1) سليمان بن أحمد بن أيوب، أبو أيوب اللخمي. ولد في طبرية بفلسطين. له: "معجم الشاميين" مطبوع و"ما انتخبه الطبراني لابنه أبي زر. ت360هـ/971م. الأعلام (121/3). معجم المؤلفين (783/1). وانظر: تذكرة الحفاظ (912/3).

(2) عبد الله بن محمد بن عبد العزيز، أبو القاسم البغوي الأصل، ابن بنت أحمد بن منيع. حافظ ثقة كبير، مسند العالم، له: "معجم الصحابة". ولد سنة 214هـ وعمر حتى جاوز المائة وتوفي سنة (929/317هـ). تذكرة الحفاظ (737/2) وانظر الأعلام (119/4).

(3) عبد الباقي بن قانع بن مرزوق، أبو الحسين الأموي مولاهم، البغدادي الحافظ العالم. صاحب معجم الصحابة وهو مطبوع. أفرد ابن فتحون كتاباً لنقده وبيان ما فيه من أوهام في الحديث. ت351هـ/962م. تذكرة الحفاظ (883/3) وانظر: الأعلام (272/3).

(4) سعيد بن عثمان بن سعيد، أبو علي ابن السكن، البغدادي، نزيل مصر، الحافظ الحجة. ولد سنة 294هـ. وقَّع كتابه: "الصحيح المنتقى" إلى أهل الأندلس. جمَّعَ وصنَّفَ وعدلَ وجَرَّحَ وصَحَّحَ وعَسَّلَ. (964/353هـ). تذكرة الحفاظ (937/3). وسير أعلام النبلاء (117/16). والأعلام (98/3).

(5) ألفية السيرة النبوية للعراقي. رقم البيت 90. (ص57) مع شرح المناوي المسمَّى: العجالة السنية.

(6) محمد بن عبد الباقي بن يوسف بن أحمد، أبو عبد الله الزرقاني، المصري، الأزهري، المالكي، نسبته إلى زرقان من قرى منوف مصر، له: "شرح موطأ الإمام مالك". ولد سنة 1055هـ وتوفي سنة (1122هـ/1710م). الأعلام (184/6).

(7) شرح المواهب للزرقاني (243/1). بتصرف.

ح4 فَوَعِبْتُ: بضم الراء-⁽¹⁾ فرعت. «يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ»: المُلْتَفُّ بثيابه. الزركشي: "هذا يدل على أن التدثر والتزمل بمعنى واحد، وهو كذلك"⁽²⁾. «قُمْ»: حِسًّا مِنْ مَضْجَعِكَ، ومعنى، أَي شَمَّرَ وَاجْتَهَدَ «فَأَنْذِرْ»: حذَّر من العذاب مَنْ لم يُؤْمِن بك. «وَوَيْكَ فَكَبِّرْ»: عَظَّمَ. «وَنَبِيَّكَ فَطَهِّرْ»: من النجاسة. «وَالرَّجْزَ»: الأوثان. «فَأَهْجُرْ»: دُمَّ عَلَى هجره. فَحَمِيَّ الوَهْيِي: كثر نزوله. تَابَعَهُ عَبْدُ اللَّهِ⁽³⁾:

المُتَابَعَةُ هي أن يوافق أحدُ الرواة الغير المذكورين في السند بعضَ مَنْ دُكِرَ فيه من الرواة في باقي روايته، وفي لفظ الحديث. وأعلها وأتمها موافقةُ الراوي الأول، ثم الثاني، ثم الثالث، وهكذا. فإن كانت الموافقة في معنى الحديث فقط سميت شاهداً. والبحث في الدواوين عن الراوي الموافق يسمي اعتباراً. قاله النووي⁽⁴⁾.

ثم إن المؤلف -رحمه الله- يذكر المتابع كسراً- ويكتفي عن المتابع -فتحاً- بالضمير، ويحيل على معرفته إما بذكر شيخه في السند الأول كأن يقول: تابعه فلان عن فلان. فيكون الراوي عن فلان في السند الأول هو المتابع -فتحاً- كقوله هنا: «وتابعه هلال⁽⁵⁾ عن الزهري». فإننا إذا نظرنا في السند الأول وجدنا الراوي عن الزهري هو عُقَيْل.

(1) قَيْدُهُ الْأَصْلِيُّ -بفتح الراء وضمّ العين-، وَغَيْرُهُ: -بضمّ الراء وكسر العين- على ما لم يسمّ فاعله. قال القاضي: وهما صحيحان. التنقيح للزركشي (13/1).

(2) التنقيح (13/1) بتصرف.

(3) عبد الله بن يوسف التنيسي، أبو محمد الكلامي، أصله من دمشق، نزل تكليس بمصر، ثقة متقن، من أثبت الناس في الموطأ. ت218هـ التقريب (463/1).

(4) لعنه في شرح النووي على صحيح البخاري. وانظر: تدريب الراوي شرح تقريب النووي للسيوطي، النوع 15. (241/1).

(5) هَلَالُ بْنُ رِزْدَادٍ، الطَّنَائِي، أَوْ الْكِنَانِيُّ الشَّامِيُّ، الْكَاتِبُ، مَقْبُولٌ إِذَا تُوْبِحَ، وَإِلَّا فَهُوَ لَيْنٌ الْحَدِيثِ. وَليْسَ لَهُ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ إِلَّا هَذَا الْمَوْضِعَ تَعْلِيْقًا. التَّقْرِيبُ (323/2). وَانظر: إرشاد الساري (68/1).

فنقول: عُقِيلُ هُوَ الْمُتَابِعُ هُنَا، وَهُوَ الَّذِي كُنِيَ بِالضَّمِيرِ عَنْهُ. وَأَمَّا بِاتِّحَادِ طَبَقَتِهِ مَعَ الْمُتَابِعِ -كَسْرًا- كَأَن يَقُولُ: تَابِعَهُ فُلَانٌ وَلَمْ يَقُلْ: عَنْ فُلَانٍ فَيَكُونُ مَنْ فِي طَبَقَةِ الْمُتَابِعِ -كَسْرًا- مِنْ رِوَاةِ السَّنَدِ الْأَوَّلِ هُوَ الْمُتَابِعُ -فَتْحًا- كَقَوْلِهِ هُنَا: «تَابِعَهُ عَبْدُ اللَّهِ وَأَبُو صَالِحٍ»⁽¹⁾. فَإِنَا إِذَا نَظَرْنَا فِي السَّنَدِ الْأَوَّلِ مَنْ فِي طَبَقَةِ عَبْدِ اللَّهِ وَأَبِي صَالِحٍ وَجَدْنَاهُ هُوَ يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ⁽²⁾، لِأَنَّ الْكُلَّ مِنْ أَشْيَاخِ الْمُؤَلَّفِ، فَنَقُولُ: يَحْيَى هُوَ الْمُتَابِعُ -فَتْحًا- (20/1) / وَالضَّمِيرُ فِي «تَابِعَهُ» يَعُودُ عَلَيْهِ. وَبِمَا ذُكِرَ تَعَلَّمُ أَنَّ الْمُتَابِعَةَ الْأُولَى تَامَةٌ، وَالثَّانِيَةُ دُونَهَا بِمَرْتَبَتَيْنِ. وَفَائِدَةُ الْمُتَابِعَةِ التَّقْوِيَّةُ لِلْحَدِيثِ، وَلِهَذَا قَدْ تَقَعَّ بِرِوَايَةِ مَنْ لَا يَحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ مَنفَرِدًا. وَقَوْلُهُ: وَقَالَ يُونُسُ⁽³⁾: عَبَّرَ بِ«قَالَ» لِأَنَّ هَذَا شَاهِدٌ لَا مُتَابِعَةَ لِأَنَّهُ مُوَافِقٌ فِي الْمَعْنَى لَا فِي اللَّفْظِ. وَمَعْنَاهُ أَنَّ يُونُسَ وَمَعْمَرًا⁽⁴⁾ رَوَى عَنِ الزَّهْرِيِّ: «تَرَجَّفَ بِوَادِيهِ» بِدَلِّ رِوَايَةِ عُقِيلِ «يَرَجُفُ فُؤَادُهُ». وَالبُؤَادُ جَمْعُ بَادِرَةٍ، وَهِيَ اللَّحْمَةُ الَّتِي بَيْنَ الْمَنْكَبِ وَالْعُنُقِ تَضْطَرِبُ عِنْدَ فَرْعِ الْإِنْسَانِ⁽⁵⁾.

(1) عبد الله بن صالح محمد، الجهني، أبو صالح المصري، كاتب الليث، صدوق كثير الغلط، ثبت في كتابه،

وكانت فيه غفلة، مات سنة 222هـ وله 85 سنة. روى عنه البخاري تعليقا. التقريب (423/1).

(2) يحيى بن عبد الله بن بكير، المخزومي مولاهم، المصري، وقد ينسب إلى جدّه، ثقة في الليث، وتكلموا في

سماعه من مالك، من كبار حفاظ المصريين. مات سنة 231هـ التقريب (351/2) والفتح (23/1).

(3) يونس بن يزيد بن أبي النجاد مشكان، الأيلي، أبو يزيد، مولى آل أبي سفيان، ثقة، إلا أن في روايته عن

الزهري وهما قليلا. وفي غير الزهري خطأ. مات سنة 159هـ على الصحيح. التقريب (386/2).

(4) معمر بن راشد، الأزدي مولاهم، أبو عروة البصري، نزيل اليمن، ثقة ثبت فاضل، إلا أن في روايته عن ثابت

والأعمش وهشام بن عروة شيئا، وكذا فيما حدّث به بالبصرة. مات سنة 154هـ وهو ابن 58 سنة. التقريب

(266/2).

(5) الفتح (28/1) وإرشاد الساري (68/1).

4 باب

ح5 حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ أَبِي عَائِشَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿لَا تُحْرِكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ﴾ [القيامة: 16] قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُعَالِجُ مِنَ التَّنْزِيلِ شِدَّةً، وَكَانَ مِمَّا يُحْرِكُ شَفْتَيْهِ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ قَالَنَا أُحْرَكُهُمَا لَكُمْ كَمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُحْرِكُهُمَا. وَقَالَ سَعِيدٌ: أَنَا أُحْرَكُهُمَا كَمَا رَأَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يُحْرِكُهُمَا فَحَرَكَ شَفْتَيْهِ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَا تُحْرِكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾ [القيامة: 16] قَالَ جَمْعُهُ لَكَ فِي صَدْرِكَ وَتَقْرَأُهُ ﴿فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَاسْتَمِعْ﴾ [القيامة: 18] قَالَ فَاسْتَمِعْ لَهُ وَأَنْصِتْ ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾ [القيامة: 19] ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا أَنْ تَقْرَأَهُ. فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ ذَلِكَ إِذَا أَتَاهُ جِبْرِيلُ اسْتَمَعَ، فَإِذَا انْطَلَقَ جِبْرِيلُ قَرَأَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا قَرَأَهُ.

[الحديث - 5 - اطرافه في: 4927، 4928، 4929، 5044، 7524]. [م-ك-4، ب-32، ح-448، أ-3191].

ح5 يُّعَالِجُ: المعالجة: محاولة الشيء بمشقة. وَكَانَ وَمَا يَحْرِكُ شَفْتَيْهِ: أَي رُبَّمَا يَحْرِكُ، وَهِيَ لِلتَّكْثِيرِ، أَي كَانَ كَثِيرًا مَا يَفْعَلُ ذَلِكَ، وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخْبَرَ بِهِ ابْنَ عَبَّاسٍ، لِأَنَّهُ لَمْ يَدْرِكْ ذَلِكَ الْوَقْتَ. وَمِنْ ثَمَّ قَالَ «أُحْرَكُهُمَا كَمَا كَانَ يُحْرِكُهُمَا» وَلَمْ يَقُلْ كَمَا قَالَ سَعِيدٌ⁽¹⁾ «كَمَا رَأَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يُحْرِكُهُمَا». وَتَحْرِيكُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَفْتَيْهِ أَي بَقْرَاءَتِهِ حِينَ أَنْزَلَهُ حَرَصًا مِنْهُ عَلَى حِفْظِهِ. ﴿لَا تُحْرِكْ بِهِ﴾⁽²⁾: أَي بِالْقُرْآنِ، ﴿لِسَانَكَ﴾: قَبْلُ أَنْ يَتِمَّ وَحْيُهُ. وَتَحْرِيكُ الشَّفَتَيْنِ بِالْقِرَاءَةِ يُلْزِمُ مِنْهُ تَحْرِيكَ اللِّسَانِ فَلَا تَنَافِي بَيْنَهُمَا. ﴿وَقُرْآنَهُ﴾ أَي قِرَاءَتِهِ. أَي قِرَاءَتِكَ إِيَّاهُ. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي تَفْسِيرِهِ: ﴿جَمْعُهُ﴾: جَمْعُهُ لَكَ صَدْرُكَ. «جَمَعَهُ»: بِفَتْحِ الْمِيمِ - فِعْلًا، وَصَدْرُكَ فَاعِلٌ.

(1) سعيد بن جبير، الأسدي مولاها، الكوفي، ثقة ثبت فقيه، وروايته عن عائشة وأبي موسى ونحوهما مرسله،

قتل بين يدي الحجاج سنة 95هـ ولم يكمل الخمسين. التقريب (292/1) وانظر: تذكرة الحفاظ (76/1).

(2) آية 16 من سورة القيامة.

والإسناد مجازي كقولهم: أنبت الربيع البقل. أي جمعه الله في صدرك. وللمستملي والكشميهني «جمعه» بسكون الميم، أي جمعه تعالى للقرآن في صدرك. وَتَقْرَأَهُ: هذا تفسير لـ (قُرْآنَه). (فَإِذَا قَرَأْنَاهُ) بلسان جبريل عليك. (ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ): معناه عند ابن عباس: ثُمَّ عَلَيْنَا أَنْ نَقْرَأَهُ. وعند غيره: بيان ما أشكل عليك من معانيه. قال الإمام السبكي في "النكت": "ومعنى الحديث أن النبي ﷺ كان إذا نزل عليه الوحي فأقرأه جبريل، يحرك شفثيه ويبتدي القراءة، فنهاه عن ذلك وقال: اصبر حتى يقرأه عليك جبريل فإنك تحفظه وتقرأه كما قرأه عليك" (1).

5 باب

ح 6 حَدَّثَنَا عَبْدَانُ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنْ الزُّهْرِيِّ (خ). وَحَدَّثَنَا يَشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ وَمَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ نَحْوَهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبِيدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَجْوَدَ النَّاسِ وَكَانَ أَجْوَدَ مَا يَكُونُ فِي رَمَضَانَ حِينَ يَلْقَاهُ جِبْرِيلُ وَكَانَ يَلْقَاهُ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ مِنْ رَمَضَانَ فَيُدَارِسُهُ الْقُرْآنَ فَلَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَجْوَدَ بِالْخَيْرِ مِنَ الرِّيحِ الْمُرْسَلَةِ. [الحديث 6 - لطرافه في: 1902، 3220، 3554، 4997]. [م-ك-43، ب-12، ح: 2308، ا-2616 و3425].

قال المصنف:

ح 6 "م". كذا في النسخ: حاء مهملة مفردة في الخط. قال النووي: "إذا كان للحديث إسنادان أو أكثر كتبوا عند الانتقال من إسناد إلى إسناد "ح" وهي حاء مفردة، والمختار أنها مأخوذة من التحول لتحوله من إسناد إلى إسناد، وأنه يقول القارئ إذا انتهى إليها "ح" أي حاء، ويستمر في قراءة ما بعدها. هـ (2).

(1) النكت المنسوب خطأ للسبكي (ص5).

(2) شرح النووي على مسلم (38/1) وانظر: التقريب للنووي. (88/2 تدریب الراوي)

قلتُ: والذي جرى به العمل في هذه الأقطار المغربية أن القارئ يقول عند الوصول إليها "تحويل"⁽¹⁾ ويستمر في قراءة ما بعدها وهو المأخوذ من أول كلام النووي الذي قدّمناه، ومن كلام ابن حجر ونصّه:

"مأخوذة من التحويل على المختار"⁽²⁾. ومن كلام الشيخ زكرياء⁽³⁾ ونصّه: "مأخوذة من التحويل، لأن البخاري تحوّل من سند إلى سند"⁽⁴⁾. ومن كلام القسطلاني ونصّه: "مذهب الجمهور أنها مأخوذة من التحويل"⁽⁵⁾. وهو أحد أقوال ذكرها العراقي في ألفيته فانظره⁽⁶⁾. ويؤيده ما قدّمناه عن الكرمانى من قوله: "جرت عادة أهل الحديث بكتابة "نا" مكان حدثنا، و"أنا" مكان أخبرنا، فينبغي للقارئ أن يتلفظ بحدثنا وأخبرنا صريحاً ولو ترك لكان مخطئاً.هـ. فكذاك يقال هنا. والله أعلم. وَكَانَ أَجُودَ مَا يَكُونُ فِي رَمَضَانَ: اسم «كان» ضمير يعود على النبي ﷺ. و«أجود» مرفوع على الأكثر الأشهر، مبتدأ مضاف إلى المصدر وهو «ما يكون». و«في رمضان» خبره. أي أجود أكوانه في رمضان. والجملة خبر «كان»، أو منصوب خبر «كان» غير مضاف لما بعده. بل «ما» مصدرية ظرفية متعلّقة بـ«كان»، والتقدير: وكان رسول الله ﷺ مدة كونه في رمضان أجود منه في غيره.

(1) ما ذكره المؤلف هنا غريباً، فإن المعروف والمشهور أن المغاربة يقولون عند الوصول إليها: "الحديث".

انظر: علوم الحديث لابن الصلاح، والتقريب للنووي (88/2) النوع 25 وغيرهما.

(2) الفتح (87/1).

(3) زكرياء بن محمد بن زكرياء، الأنصاري السُنِّيكي، المصري، الشافعي، شيخ الإسلام، ولد سنة 823هـ وتوفي

سنة 926هـ/1520م. الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة لنجم الدين الغزي (196/1-207) وانظر:

الأعلام 46/3 ومعجم المؤلفين 733/1.

(4) تحفة الباري (185/1).

(5) إرشاد الساري (71/1).

(6) ألفية العراقي، النوع 25. (155/2) التبصرة والتذكرة.

والجود في الشرع: "إعطاء ما ينبغي لمن ينبغي". فهو أعمّ من الصدقة. فَبَدَأَ رِسْمَهُ الْقُرْآنَ: بَيَّنَّ يَقْرَأَ مَعًا لَكِي يَتَقَرَّرَ عِنْدَهُ، وَيَرَسُخُ أَتَمَّ رَسُوخًا، فَلَا يَنْسَاهُ. وَخَصَّتْ مَدَارِسُهُ بِرَمَضَانَ لِشَرْفِهِ، وَنَزُولِ الْقُرْآنِ فِيهِ جَمَلَةً إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا. قَالَ فِي الْمَصَابِيحِ (1).

فَلَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَجْوَدُ بِالْخَبْرِ مِنَ الرَّيْحِ الْمُرْسَلَةِ: اللام جواب
(21/1)/ قسم مقدر. قاله الزركشي (2). أو لام الابتداء ولا يقدر شيء. قاله الدماميني (3).

ومعنى «المرسلة» المطلقّة المُخَلَّاةُ عَلَى طَبْعِهَا. وَالرَّيْحُ لَوْ أُرْسِلَتْ عَلَى طَبْعِهَا كَانَتْ فِي غَايَةِ الْهَيُوبِ وَالْإِسْرَاعِ، وَهُوَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْإِسْرَاعِ بِالْجُودِ أَكْثَرَ مِنْهَا وَأَعْظَمَ. قَالَ الدَّمَامِينِي: "كَذَا قِيلَ، وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالرَّيْحِ الْمُرْسَلَةِ هِيَ اللَّيْنَةُ السَّهْلَةُ الْهَيُوبِ، ضِدَّ الْعَاصِفَةِ. وَكَأَنَّهُ مِنْ قَوْلِهِمْ: نَاقَةٌ مُرْسَالٌ أَي سَهْلَةُ السَّيْرِ". هـ (4).

قال النووي: فيه الحثُّ على الجود في كل وقت، والزيادة فيه في رمضان وعند الاجتماع بأهل الصلاح. وفيه زيارة الصلحاء وأهل الفضل وتكرير ذلك إذا كان المزمور لا يكرهه، واستحباب الإكثار من القراءة وأنها أفضل من سائر الأذكار، إذ لو كان غيرها أفضل أو مساويًا لفعلاه. هـ (5) أي لأن الحفظ كان حاصلًا فلا يقال فعلاه لتجديد الحفظ.

وقال ابن حجر: "فيه إشارة إلى أن ابتداء نزول القرآن كان في رمضان، كما أن نزوله إلى السماء الدنيا جملة كان في رمضان، فَمِنْ ثَمَّ كَانَ جَبْرِيلُ يَتَعَاهَدُهُ فِي كُلِّ رَمَضَانَ. وَبِهَذَا يُجَاب مَنْ يَسْأَلُ عَنْ مَنَاسِبَةِ إِبْرَادِ هَذَا الْحَدِيثِ فِي هَذَا الْبَابِ (6).

(1) المصابيح للدماميني عند حديث 6.

(2) التنقيح (14/1).

(3) المصابيح عند حديث 6.

(4) المصدر نفسه.

(5) الفتح (31/1).

(6) المصدر نفسه.

6 باب

ح7 حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَا سَفْيَانَ بْنَ حَرْبٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ هِرْقَلَ أَرْسَلَ إِلَيْهِ فِي رَكْبٍ مِنْ فُرَيْشٍ وَكَانُوا تِجَارًا بِالشَّامِ فِي الْمُدَّةِ الَّتِي كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَادًّا فِيهَا أَبَا سَفْيَانَ وَكَفَّارَ فُرَيْشٍ فَأَتَوْهُ وَهُمْ بِإِيلِيَاءَ، فَدَعَاهُمْ فِي مَجْلِسِهِ وَحَوْلَهُ عُظَمَاءُ الرُّومِ ثُمَّ دَعَاهُمْ وَدَعَا بَنَرَجْمَانِيَةَ فَقَالَ: أَيُّكُمْ أَقْرَبُ نَسَبًا بِهَذَا الرَّجُلِ الَّذِي يَزْعُمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ؟ فَقَالَ أَبُو سَفْيَانَ، فَقُلْتُ: أَنَا أَقْرَبُهُمْ نَسَبًا. فَقَالَ: أَذْنُوهُ مَنِّي وَقَرَّبُوا أَصْحَابِيَةَ فَاجْعَلُوهُمْ عِنْدَ ظَهْرِهِ. ثُمَّ قَالَ لِبَنَرَجْمَانِيَةَ: قُلْ لَهُمْ إِنِّي سَأَلْتُ هَذَا [عَنْ هَذَا الرَّجُلِ] فَإِنْ كَذَّبَنِي فَكَذَّبُوهُ، فَوَاللَّهِ لَوْلَا الْحَيَاءُ مِنْ أَنْ يَأْتِرُوا عَلَيَّ كَذِبًا لَكَذَّبْتُ عَنْهُ. ثُمَّ كَانَ أَوَّلَ مَا سَأَلَنِي عَنْهُ أَنْ قَالَ: كَيْفَ نَسَبُهُ فِيكُمْ؟ قُلْتُ: هُوَ فِيْنَا دُو نَسَبٍ. قَالَ: فَهَلْ قَالَ هَذَا الْقَوْلَ مِنْكُمْ أَحَدٌ قَطُّ قَبْلَهُ؟ قُلْتُ: لَا. قَالَ: فَهَلْ كَانَ مِنْ آبَائِهِ مِنْ مَلِكٍ؟ قُلْتُ: لَا. قَالَ: فَأَشْرَافُ النَّاسِ يَتَّبِعُونَهُ أَمْ ضَعْفَاؤُهُمْ؟ قُلْتُ: بَلْ ضَعْفَاؤُهُمْ. قَالَ: أَيْزِيدُونَ أَمْ يَنْقُصُونَ؟ قُلْتُ: بَلْ يَزِيدُونَ. قَالَ: فَهَلْ يَرْتَدُّ أَحَدٌ مِنْهُمْ سَخَطَةً لِيَدِينَهُ بَعْدَ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ؟ قُلْتُ: لَا، قَالَ: فَهَلْ كُنْتُمْ تَتَّهَمُونَهُ بِالْكَذِبِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ مَا قَالَ؟ قُلْتُ: لَا. قَالَ: فَهَلْ يَغْدُرُ؟ قُلْتُ: لَا، وَنَحْنُ مِنْهُ فِي مُدَّةٍ لَا نَدْرِي مَا هُوَ قَاعِلٌ فِيهَا. قَالَ: وَلَمْ تُمَكِّنِي كَلِمَةً أَدْخُلُ فِيهَا شَيْئًا غَيْرُ هَذِهِ الْكَلِمَةِ قَالَ فَهَلْ قَاتَلْتُمُوهُ قُلْتُ نَعَمْ قَالَ فَكَيْفَ كَانَ قِتَالِكُمْ إِيَّاهُ؟ قُلْتُ: الْحَرْبُ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُ سِجَالٌ يَنَالُ مِنَّا وَتَنَالُ مِنْهُ. قَالَ: مَاذَا يَأْمُرُكُمْ؟ قُلْتُ: يَقُولُ اعْبُدُوا اللَّهَ وَحْدَهُ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَأَتْرَكُوا مَا يَقُولُ آبَاؤُكُمْ، وَيَأْمُرُنَا بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالصَّدَقِ وَالْعَفَافِ وَالصَّلَاةِ. فَقَالَ لِلْبَنَرَجْمَانِ: قُلْ لَهُ: سَأَلْتُكَ عَنْ نَسَبِهِ فَذَكَرْتَ أَنَّهُ فِيكُمْ دُو نَسَبٍ، فَكَذَلِكَ الرَّسُلُ تُبْعَثُ فِي نَسَبِ قَوْمِهَا. وَسَأَلْتُكَ هَلْ قَالَ أَحَدٌ مِنْكُمْ هَذَا الْقَوْلَ؟ فَذَكَرْتَ أَنْ لَا. فَقُلْتُ: لَوْ كَانَ أَحَدٌ قَالَ هَذَا الْقَوْلَ قَبْلَهُ لَقُلْتُ: رَجُلٌ يَأْسِي بِقَوْلِ قَيْلٍ قَبْلَهُ. وَسَأَلْتُكَ: هَلْ كَانَ مِنْ آبَائِهِ مِنْ مَلِكٍ؟ فَذَكَرْتَ أَنْ لَا. قُلْتُ: فَلَوْ كَانَ مِنْ آبَائِهِ مِنْ مَلِكٍ قُلْتُ: رَجُلٌ يَطْلُبُ مَلِكَ أَبِيهِ. وَسَأَلْتُكَ: هَلْ كُنْتُمْ تَتَّهَمُونَهُ بِالْكَذِبِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ مَا قَالَ؟ فَذَكَرْتَ أَنْ لَا، فَقَدْ أَعْرَفَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لِيَذَرَ الْكَذِبَ عَلَى النَّاسِ وَيَكْذِبَ عَلَى اللَّهِ. وَسَأَلْتُكَ: أَشْرَافُ النَّاسِ

الْبَعُوهُ أَمْ ضَعُفَاؤُهُمْ؟ فَذَكَرْتَ أَنْ ضَعُفَاءَهُمْ اتَّبَعُوهُ، وَهُمْ أَتْبَاعُ الرُّسُلِ. وَسَأَلْتُكَ: أَيْرِيدُونَ أَمْ يَنْقُصُونَ؟ فَذَكَرْتَ أَنَّهُمْ يَزِيدُونَ، وَكَذَلِكَ أَمْرُ الْإِيمَانِ حَتَّى يَتِمَّ، وَسَأَلْتُكَ: أَيْرْتَدُّ أَحَدٌ سَخَطَةَ لِدِينِهِ بَعْدَ أَنْ يَدْخَلَ فِيهِ؟ فَذَكَرْتَ أَنْ لَأَ، وَكَذَلِكَ الْإِيمَانُ حِينَ تُخَالِطُ بِشَاسِنَهُ الْقُلُوبَ. وَسَأَلْتُكَ: هَلْ يَغْدِرُ؟ فَذَكَرْتَ أَنْ لَأَ، وَكَذَلِكَ الرُّسُلُ لَأَ تَغْدِرُ، وَسَأَلْتُكَ: بِمَا يَأْمُرُكُمْ؟ فَذَكَرْتَ أَنَّهُ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَيَنْهَأَكُمْ عَنِ عِبَادَةِ الْأَوْثَانِ وَيَأْمُرُكُمْ بِالصَّلَاةِ وَالصَّدَقِ وَالْعَقَابِ؛ فَإِنْ كَانَ مَا نَقُولُ حَقًّا فَسَيَمْلِكُ مَوْضِعَ قَدَمَيَّ هَاتَيْنِ، وَقَدْ كُنْتُ أَعْلَمُ أَنَّهُ خَارِجٌ، لَمْ أَكُنْ أَظُنُّ أَنَّهُ مِنْكُمْ، فَلَوْ أَنِّي أَعْلَمُ أَنِّي أَخْلَصُ إِلَيْهِ لَتَجَشَّمْتُ لِقَاءَهُ. وَلَوْ كُنْتُ عِنْدَهُ لَغَسَلْتُ عَنْ قَدَمَيْهِ. ثُمَّ دَعَا بِكِتَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الَّذِي بَعَثَ بِهِ دِخِيَهُ إِلَى عَظِيمِ بَصْرَى، فَدَفَعَهُ إِلَى هِرْقَلٍ فَقَرَأَهُ فَإِذَا فِيهِ:

«بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مِنْ مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى هِرْقَلِ عَظِيمِ الرُّومِ، سَلَامٌ عَلَى مَنْ اتَّبَعَ الْهُدَى. أَمَّا بَعْدُ. فَإِنِّي أَدْعُوكَ بِدِعَايَةِ الْإِسْلَامِ أَسْلِمٌ تَسْلِمٌ يُؤْتِيكَ اللَّهُ أَجْرَكَ مَرَّتَيْنِ. فَإِنْ تَوَلَّيْتَ فَإِنَّ عَلَيْكَ إِثْمَ الْآرِيْسِيِّينَ، وَ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾﴾ [آل عمران: 64]». قَالَ أَبُو سَفْيَانَ: فَلَمَّا قَالَ مَا قَالَ وَقَرَعَ مِنْ قِرَاءَةِ الْكِتَابِ، كَثُرَ عِنْدَهُ الصَّخْبُ وَارْتَفَعَتِ الْأَصْوَاتُ وَأَخْرَجْنَا، فَقُلْتُ لِأَصْحَابِي حِينَ أَخْرَجْنَا: لَقَدْ أَمَرَ أَمْرُ ابْنِ أَبِي كَبْشَةَ، إِنَّهُ يَخَافُهُ مَلِكُ بَنِي الْأَصْقَرِ، فَمَا زِلْتُ مُوقِنًا أَنَّهُ سَيَظْهَرُ حَتَّى أَدْخَلَ اللَّهُ عَلَيَّ الْإِسْلَامَ. وَكَانَ ابْنُ النَّاطُورِ صَاحِبُ إِبِلِيَاءَ وَهِرْقَلٌ سَفَقًا عَلَى نَصَارَى الشَّامِ، يُحَدِّثُ أَنَّ هِرْقَلًا حِينَ قَدِمَ إِبِلِيَاءَ أَصْبَحَ يَوْمًا خَبِيثَ النَّفْسِ، فَقَالَ بَعْضُ بَطَارِقِيهِ: قَدْ اسْتَنْكَرْنَا هَيْئَتَكَ، قَالَ ابْنُ النَّاطُورِ: وَكَانَ هِرْقَلُ حَزَاءً يَنْظُرُ فِي النُّجُومِ، فَقَالَ لَهُمْ حِينَ سَأَلُوهُ: إِنِّي رَأَيْتُ اللَّيْلَةَ حِينَ نَظَرْتُ فِي النُّجُومِ مَلِكَ الْخِتَانِ قَدْ ظَهَرَ، فَمَنْ يَخْتَنُّ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ؟ قَالُوا: لَيْسَ يَخْتَنُّ إِلَّا الْيَهُودُ، فَلَا يُهْمُّكَ شَأْنُهُمْ، وَآكُتُبُ إِلَى مَدَائِنِ مُلْكِكَ فَيَقْتُلُوا مَنْ فِيهِمْ مِنَ الْيَهُودِ، فَبَيْنَمَا هُمْ عَلَى أَمْرِهِمْ أَتَى هِرْقَلُ بِرَجُلٍ أَرْسَلَ بِهِ مَلِكُ غَسَّانٍ يُخْبِرُ عَنْ خَيْرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. فَلَمَّا اسْتَخْبَرَهُ هِرْقَلُ قَالَ: اذْهَبُوا فَانظُرُوا أَمْخَتَيْنِ هُوَ أَمْ لَأَ؟ فَانظُرُوا إِلَيْهِ فَحَدِّثُوهُ أَنَّهُ مُخْتَنٌّ. وَسَأَلَهُ

عَنْ الْعَرَبِ فَقَالَ: هُمْ يَخْتَنِتُونَ؟! فَقَالَ هِرَقْلُ: هَذَا مُلْكُ هَذِهِ الْأُمَّةِ قَدْ ظَهَرَ. ثُمَّ كَتَبَ هِرَقْلُ إِلَى صَاحِبِ لَهُ بِرُومِيَّةٍ، وَكَانَ نَظِيرَهُ فِي الْعِلْمِ، وَسَارَ هِرَقْلُ إِلَى حِمصَ فَلَمْ يَرَمْ حِمصَ حَتَّى أَتَاهُ كِتَابٌ مِنْ صَاحِبِهِ يُوَافِقُ رَأْيَ هِرَقْلَ عَلَى خُرُوجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَنَّهُ نَبِيٌّ، فَأَذِنَ هِرَقْلُ لِعُظَمَاءِ الرُّومِ فِي دَسَكِرَةِ لَهُ بِحِمصَ، ثُمَّ أَمَرَ بِأَبْوَابِهَا فَعَلَّقَتْ، ثُمَّ أَطْلَعَ فَقَالَ: يَا مَعْشَرَ الرُّومِ! هَلْ لَكُمْ فِي الْفَلَاحِ وَالرُّشْدِ وَأَنْ يَثْبُتَ مُلْكُكُمْ فَنُبَايَعُوا هَذَا النَّبِيَّ؟ فَحَاصُوا حَيْصَةَ حُمُرِ الْوَحْشِ إِلَى الْأَبْوَابِ فَوَجَدُوهَا قَدْ غَلَّقَتْ، فَلَمَّا رَأَى هِرَقْلُ نَفَرَتَهُمْ وَأَيْسَ مِنَ الْإِيمَانِ، قَالَ: رُدُّوهُمْ عَلَيَّ. وَقَالَ: إِنِّي قُلْتُ مَقَالَتِي أَنَا أُخْتَبِرُ بِهَا شِدَّتَكُمْ عَلَى دِينِكُمْ، فَقَدْ رَأَيْتُ. فَسَجَدُوا لَهُ وَرَضُوا عَنْهُ، فَكَانَ ذَلِكَ آخِرَ شَأْنِ هِرَقْلَ رَوَاهُ صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ وَيُونُسُ وَمَعْمَرُ بْنُ الزُّهْرِيِّ. [الحدِيث 7 - اطرافه في: 51، 2681، 2804، 2941، 2978، 3174، 4553، 5980، 6260، 7196، 7541]. [م-ك-الجهاد والسير، ب-26، ح-1773].

ح7 أَنَّ هِرَقْلَ: هُوَ اسْمُ مَلِكِ الرُّومِ، وَقِيصَرُ لِقَبِهِ، كَمَا يَلْقَبُ مَلِكُ الْفَرَسِ كِسْرَى وَنَحْوَهُ. فِيهِ وَكَيْدٌ: أَي حَالُ كَوْنِهِ فِي جَمَلَةِ الرُّكْبِ، وَكَانُوا ثَلَاثِينَ رَجُلًا كَمَا عِنْدَ الْحَاكِمِ فِي "الإِكْلِيل" (1). فِيهِ الْمُدَّةُ: يَعْنِي فِي مُدَّةِ صُلْحِ الْحَدِيثِيَّةِ، وَكَانَتْ الْحَدِيثِيَّةِ فِي ذِي الْقَعْدَةِ سَنَةَ سِتٍّ، وَمُدَّةُ الصُّلْحِ عَشْرَ سِنِينَ لَكِنْ نَقَضَتْ قَرِيشُ الْعَهْدَ فَغَزَاهُمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَزْوَةَ الْفَتْحِ سَنَةَ ثَمَانٍ. وَقَامَ: أَي هِرَقْلُ وَجَمَاعَتُهُ. بِإِبِلِيَاءَ: قِيلَ: مَعْنَاهُ بَيْتُ اللَّهِ، وَالْمُرَادُ بِهِ الْمَقْدِسُ. وَكَانَ تَوَجَّهَ إِلَيْهِ مِنْ حِمصَ دَارَ مَمْلَكَتِهِ شُكْرًا لِلَّهِ عَلَى مَا أَنْعَمَ عَلَيْهِ مِنْ كَشْفِ جُنُودِ فَارِسَ عَنْهُ. فَدَعَا لَهُمْ: أَحْضَرَهُمْ. فِيهِ مَجْلِسُهُ: أَي حَالُ كَوْنِهِ فِي مَجْلِسِ مُلْكِهِ لَا فِي خَلْوَةٍ. عُظَمَاءُ الرُّومِ: أَي الْبَطَارِقَةُ (2)، وَالْقِسْيَسُونَ (3)، وَالرُّهْبَانُ.

(1) الفتح (33/1). و"الإِكْلِيل" كتابُ صُنْفِهِ الْحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ النَّيْسَابُورِيِّ الْمَتَوَفَى سَنَةَ

405 هـ لِأَبِي عَلِيٍّ بْنِ سَيَمَجُورٍ فِي أَيَّامِ النَّبِيِّ وَأَزْوَاجِهِ وَأَحَادِيثِهِ. انظر: سير أعلام النبلاء (167/17).

(2) الْبَيْطَرِيْقِيُّ: الْقَائِدُ مِنَ قَوَادِ الرُّومِ، وَهُوَ مَعْرُوبٌ. مَخْتَارُ الصَّحَاحِ (ص56).

(3) الْقَسِيُّ: رَئِيسٌ مِنَ رُؤَسَاءِ الثُّعَامَرِيِّ فِي الذِّينِ وَالْعِلْمِ. وَكَذَا "الْقِسْيَسُ" وَهُوَ الْآنَ فِي مَرْتَبَةِ بَيْنِ الْأَسْقَفِ

وَالشَّمَّاسِ. مَخْتَارُ الصَّحَاحِ (ص534) وَالْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ (734/2).

والرؤم أولاد عيص بن إسحاق بن إبراهيم على الصحيح. ثُمَّ دَعَاَهُمْ: أي أدناهم منه، فليس تكراراً مع ما قبله. تَوَجَّمَانِهِ: بفتح التاء وضم الجيم- هو المفسر لغة بلغة أخرى. أَيُّكُمْ أَقْرَبُ نَسَبًا: إنما أثر الأقرب ورشحه لسؤاله، لأنه أكثر اطلاعاً على أحوال المسؤول عنه من غيره. بِهَذَا الرَّجُلِ: أي «منه» كما في "مسلم"⁽¹⁾. و يعني بالرجل النبي صلى الله عليه وسلم، أَنَا أَقْرَبُهُمْ نَسَبًا: لأنه ابنُ حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف. وفيه يجتمع مع النبي ﷺ. وليس في ذلك الركب من يجتمع معه فيه غيره. فَأَجْعَلُوهُمْ عِنْدَ ظَهْرِهِ: أي لئلا يستحيوا من تكذيبه إذا كذب، إِنْ كَذَبَنِي: بالتخفيف أي نقل إليّ الكذب. وَ"كَذَبَ"-المخفف- يتعدى إلى مفعولين كَصَدَقَ بخلاف المشدد فيهما، فهو من الغريب. بِأَثْرُوا عَلَيَّ كَذِبًا: أي ينقلوا عني الكذب للغير ف«عَلَيَّ» بمعنى "عن". اسْتَحْيَى مِنْ نَقْلِ الكَذِبِ عنه للغير فيتحدث الناسُ بأنه كذب. وأما تكذيبهم إيّاه عند هرقل فوُثِقَ منهم بعدمه لاشتراكهم معه في عداوة النبي ﷺ، عَفَهُ: أي عليه، هُوَ نَسَيْتِ: أي شريف، فالتنوين فيه للتعظيم، فَأَشْرَافُ النَّاسِ اتَّبَعُوهُ: الشرف علوُ الحسب والمجد والمكان العالي. قُلْتُ: بَلْ ضَعْفًا وَهُمْ: التحقيق كما للعيني أن جواب أبي سفيان جرى على الغالب الأكثر، وإلا فقد كان في أتباع النبي صلى الله عليه وسلم جماعةٌ من أهل الشرف كالعُمَرَيْنِ⁽²⁾ وحمزة وأضرابهم من المهاجرين، وَالسُّعْدَيْنِ⁽³⁾ وغيرهم من أعيان الأنصار.هـ⁽⁴⁾.

(1) صحيح مسلم، كتاب الجهاد والسير. ح1773.

(2) العُمَرَان: أبو بكر، وعمر بن الخطاب -رضي الله عنهما-.

(3) السعدان: سعد بن معاذ الأوسي، وسعد بن عبادة الخزرجي.

(4) عمدة القارئ (1/138 و139).

ونحوه للسفاقي عن الداودي. **سُخْطَة**: بضم السين⁽¹⁾ وفتحها كما في نُسخة ابن سعادة⁽²⁾. وصرح به ابن حجر. فتعقبُ العيني⁽³⁾ عليه ساقط. أي كراهةً لدينه من وقوفه على خلل فيه. وهذا لم يقع أصلاً ولا يقع أبداً، وإنما يقع إن وقع لحظ نفساني. في مَدْخَةٍ: أي صلح أو غيبة وانقطاع أخبار. وَلَمْ تَمَكِّنِي كَلِمَةً أُدْخِلُ فِيهَا شَيْئاً: أَنْتَقَصُهُ بِهِ غَيْرُ هَذِهِ الْكَلِمَةِ: مع أنه متيقن أنه لا يغدر. والتنقص (22/1) أمرٌ نسبي، فإن مَنْ جُوِّزَ وَقُوعُ الْغَدْرِ مِنْهُ فِي الْجُمْلَةِ أَحَطُّ رَتْبَةً مِمَّنْ قُطِعَ بَعْدَمِ غَدْرِهِ. ومع ذلك لم يلتفت إلى هذه المقالة هرقل. قال ابن إسحاق في روايته: "فوالله ما التفت إليها مني"⁽⁴⁾. **سَجَالٌ**: نُوبٌ: نُوبَةٌ لَهُ وَنُوبَةٌ لَنَا. **يَنَالُ مِنَّا**... إلخ: جملة تفسيرية، مَا يَقُولُ آبَاؤُكُمْ: من عبادة الأصنام وغيرها. فهي كلمة جامعة، **بِالصَّلَاةِ**: المعهودة، **وَالصَّدَقِ**: في القول، **وَالْعَقَائِدِ**: عَنِ الْمَحَارِمِ وَالصَّلَاةِ: للأرحام ذُو نَسَبٍ: أي شرفٍ عظيم. **فَكَذَلِكَ الرُّسُلُ تَبَعَتْهُ فِي نَسَبِ قَوْمِهَا**. ابن حجر: "الظاهر أن أخبار هرقل بذلك بالجزم كان عن العلم المقرّر عنده في الكتب السابقة"⁽⁵⁾. القاضي عياض: "فيه دليل على أن أهل الأحساب أولى بالتقديم في أمور المسلمين ومهمات الدنيا والدين ولذلك جعلت الخلافة على قول نهماي المسلمين وصحيح الآثار في قرئش. ولأن نوي الأحساب أحوط على تدنيس أحسابهم بما لا يليق بهم. هـ. من الإكمال". **بِأَنْعَسِي**: يقتدي. **وَلَهُمْ أَتْبَاعُ الرُّسُلِ**: معناه أن أتباع الرسل في الغالب أهل الاستكانة لا أهل

(1) بفتح السين المهملة في اليونانية ليس إلا. ووقع ضم السين في رواية الحموي والمستملي. إرشاد الساري (75/1).

(2) انظر في التعريف بهذه النسخة، قسم الدراسة.

(3) عمدة القارئ (139/1).

(4) تاريخ الأمم والملوك للطبري (129/2) بسنده إلى ابن إسحاق عن الزهري. وانظر: الفتح (36/1).

(5) الفتح (36/1).

الاستكبار الذين أصرُّوا على الشقاق. **وَكَذَلِكَ أَمْرُ الْإِيمَانِ** : لا يزالُ أهلهُ في زيادة. حتى يَبْتِمَّ: بظهوره على دين الكفر وإعلاء كلمته على جميع الأديان. وكذلك وقع -والحمد لله- **هَبْنِ تَخَالِطَ بَشَاشَتِهِ**: بالرفع- فاعل. وضميره للإيمان، **الْقُلُوبَ**: مفعول. وللحمويِّ والمستملي: «يخالطُ بَشَاشَةَ الْقُلُوبِ»⁽¹⁾ بنصب بَشَاشَةَ، وهو أوضح. وأصل البَشَاشَةُ التَّلَطُّفُ والتَّنَاسُتُ عند اللقاء، ومعناها هنا أن القلوبَ المنشرحةَ، إذا سمعتِ الإيمانَ بَشَّتْ له ورَحِبَتْ بِلِقَائِهِ، كما يُفَعَلُ بِالغَائِبِ عند اللقاء، ثم إذا حَلَّ في القلب انكشفتْ له محاسنه، وتوالت عليه أنواره، حتى يَكْرَهُ أن يعودَ في الكفر كما يكره أن يُلْقَى في النار، قاله القرطبي في "المفهم"⁽²⁾. **فَسَبِّحْ لِكُمْ مَوْضِعَ قَدَمَيْهِ**: أي بيت المقدس، أي لأنه نبيُّ حقًّا، وذلك لِمَا قام عنده من أن هذه علامةُ النبيِّ المبعوثِ في ذلك الوقت. وإلاَّ فهذه الأوصاف ليست قاطعةً على النبوة. قاله المازري⁽³⁾، وابن بطال، واستظهره ابن حجر⁽⁴⁾.

وقال القرطبي: هذا منه تحقُّقٌ لِنُبُوتِهِ عليه السلام- وَعَلِمَ بما يفتح الله عليه وبما ينتهي إليه أمرُهُ ومع ذلك ففي البخاري: «أنه استمر على كفره»، فنعود بالله من علم لا ينفخ هـ⁽⁵⁾. **لَتَجِشْمُنَّ لِقَاءَهُ**: تكلَّفَتْهُ على مَشَقَّةٍ، **لَاغَسَلَتْ عَنْ قَدَمَيْهِ**: ما لعله يكون بهما. قاله مبالغةً في الخدمة والإكرام والاحترام. **مَعَ دِهِيَّةٍ**⁽⁶⁾: ابن خليفة الكلبي،

(1) إرشاد الساري (77/1).

(2) المفهم (605/3).

(3) المعلم بفوائد مسلم (22/3).

(4) الفتح (37/1).

(5) المفهم (607/3).

(6) بحية بن خليفة بن فروة، أول مشاهد: الخندق. وقيل: أهد. ولم يشهد بدراً. الإصابة (384/2). وقال السيوطي في ألفيته في الحديث:

الصحابيُّ الجليلُ. وذلك أَنَّ النبي ﷺ، وَجَّهَ بِالْكِتَابِ مَعَ دِحْيَةَ إِلَى عَظِيمِ بُصْرَى وَهُوَ الْحَارِثُ بْنُ أَبِي شَمْرِ الْغَسَّانِي لِيُوجِّهَهُ إِلَى هِرَقْلَ، فَأَوْصَلَ دِحْيَةَ الْكِتَابَ إِلَى الْحَارِثِ، وَوَجَّهَهُ الْحَارِثُ مَعَ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمِ الطَّائِبِيِّ إِلَى هِرَقْلَ. وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: فَدَفَعَهُ: أَي عَظِيمِ بُصْرَى، **إِلَى هِرَقْلَ**. أَي وَجَّهَهُ إِلَيْهِ مَعَ عَدِيِّ وَكَانَ وَصُولُهُ إِلَيْهِ فِي سَنَةِ سَبْعٍ، **فَإِذَا فِيهِ**: أَي فِي أَوَّلِهِ: **يَسْمُ اللَّهُ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ**: النَّوَوِيُّ: "فِيهِ اسْتِحْبَابُ تَصْدِيرِ الْكِتَابِ بِالْبِسْمَلَةِ وَإِنْ كَانَ الْمَبْعُوثُ إِلَيْهِ كَافِرًا" هـ⁽¹⁾.

ابنُ حجرٍ: "وَقَدْ جَمَعْتَ كُتُبَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى الْمُلُوكِ وَغَيْرِهِمْ فَلَمْ يَقَعْ فِي شَيْءٍ مِنْهَا الْبِدَاءُ بِالْحَمْدِ بَلْ بِالْبِسْمَلَةِ" هـ⁽²⁾ **وَبِنِ مَعْمَدٍ**. ابنُ حجرٍ: "فِيهِ أَنَّ السَّنَةَ أَنْ يَبْدَأَ الْكَاتِبُ بِنَفْسِهِ وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ" هـ⁽³⁾. وَيَأْتِي مَزِيدٌ كَلَامَ عَلَيْهِ فِي "الْأَدَبِ"⁽⁴⁾ إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَظِيمِ **الرُّومِ**: لَمْ يَقُلْ مَلِكُ الرُّومِ لِأَنَّهُ مَعزُولٌ بِحُكْمِ الْإِسْلَامِ، وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ يُخْلِهِ مِنْ إِكْرَامِ تَأْلِيْفًا لِلْإِسْلَامِ، **سَلَامٌ عَلَيَّ مِنْ اتَّبَعِ الْهُدَى**: أَي الرَّشَادَ، وَلَيْسَ فِيهِ بَدْءُ الْكَافِرِ بِالسَّلَامِ، وَإِنْ كَانَ اللَّفْظُ يَشْعُرُ بِهِ لَكِنَّهُ لَيْسَ بِمُرَادٍ، لِأَنَّهُ لَيْسَ مِمَّنْ اتَّبَعَ الْهُدَى. **أَمَّا بَعْدُ**: قَالَ الْعَيْنِيُّ: "كَلِمَةُ "أَمَّا" فِيهَا مَعْنَى الشَّرْطِ، فَلِذَلِكَ لَزِمَتْهَا "الْفَاءُ"، وَتَسْتَعْمَلُ فِي الْكَلَامِ عَلَى وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يَسْتَعْمِلَهَا الْمُتَكَلِّمُ لِتَفْصِيلِ مَا أَجْمَلَهُ عَلَى طَرِيقِ الْاسْتِنْفَافِ، كَمَا تَقُولُ: "جَاءَنِي إِخْوَتُكَ، أَمَّا زَيْدٌ فَأَكْرَمْتُهُ، وَأَمَّا خَالِدٌ فَأَهْنَيْتُهُ، وَأَمَّا بِيْشْرٌ، فَأَعْرَضْتُ عَنْهُ. وَالْآخَرُ: أَنْ يَسْتَعْمِلَهَا أَخْذًا فِي كَلَامٍ مُسْتَأْنَفٍ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَقَدَّمَهَا كَلَامٌ. وَ"أَمَّا" هَهُنَا مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ.

(1) شرح النووي على مسلم (107/12 و108).

(2) الفتح (220/8).

(3) الفتح (38/1).

(4) بل ينظر كتاب الاستيذان من "الفجر الساطع". باب 25. أما كتاب الأدب عند حديث رقم 5980، فلم يذكر فيه شيئاً.

وقال الكرمانى: "أَمَا" للتفصيل فلا بد فيها⁽¹⁾ من التكرار فأين قسيمه؟ ثم قال: المذكور قبله قسيمه، وتقديره: أَمَا الابتداء فباسم الله، وَأَمَا المكتوب: فمن محمد، وأما بعد ذلك فكذا.هـ⁽²⁾.

قُلْتُ⁽³⁾: هذا كله تعسف وزهول عن القسمة المذكورة، ولم يقل أحد أن "أَمَا" في مثل هذا الموضع تقتضى التقسيم. والتَّحْقِيقُ ما قلناه.هـ. من عمدة القاري بحروفه⁽⁴⁾.
ويأتى مثل ذلك في "كتاب الغسل"، وهو كلامٌ نفيسٌ تنكشف به تعسفاتٌ وَقَعَتْ مِنْ بعض الشراح في مثل هذا التركيب كقوله صلى الله عليه وسلم: «أَمَا أنا فأقوم وأنا... الخ»⁽⁵⁾.
وقوله: «أَمَا صاحبكم فقد غادر»⁽⁶⁾ وغير ذلك، والله الموفق. بِدَعَايَةِ الْإِسْلَامِ: مصدر بمعنى الدعوة أي بدعوته. وهي كلمة الشهادة التي تُدعى إليها الأمم، و"الباء" بمعنى إلى، أَسْلِمَ: أي ادخل في دين الإسلام، تَسَلَّمَ: في الدنيا من الخزي وفي الآخرة من النار. وفيه غاية الإيجاز والبلاغة مع جناس الاشتقاق. (1/23) // بِؤْتِكَ: جوابُ ثانٍ للأمر. مَوْتَيْنِ: لأنه كتابي آمن بِنَبِيِّهِ وبسَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ ﷺ ولأن إسلامه يكون سبباً لإسلام قومه. فَإِنْ تَوَلَّيْنَا: أَعْرَضَتْ عَنِ الْإِسْلَامِ. الْجَبْرِيَّيْنِ: هذه لفظة أعجمية، وتروى على أوجه، أي "الأكأارين" وهم الفلاحون والزراعون، أي عليك مع إثمك، إثم رعياك: الجهال الذين يتبعونك، وينقادون بانقيادك، إذا لم يُسَلِّمُوا تقليداً لك.

(1) في الكواكب الدراري (601/1) وعمدة القارئ (149/1): «فيه».

(2) الكواكب الدراري (61/1).

(3) القائل: قُلْتُ: هو العيني.

(4) عمدة القارئ (149/1).

(5) رواه البخاري في كتاب النكاح، باب (1). ح 5063. (9/104 فتح).

(6) رواه البخاري في كتاب فضائل الصحابة باب (5) ح 3661. (7/18 فتح).

ولا يعارض هذا قوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾⁽¹⁾ لأن المراد: عليه إثمُه وإثمُ إضلاله للغير. والإضلالُ وزرٌ كالضلال، قال تعالى: ﴿وَلَيَحْمِلُنَّ أَثْقَالَهُمْ وَأَثْقَالًا مَعَ أَثْقَالِهِمْ﴾⁽²⁾. قاله الكرمانى⁽³⁾. و﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ﴾⁽⁴⁾... الخ: الواو عاطفةٌ لِمُقَدَّرٍ على قوله: «بدعاية» أي أدعوك بدعاية الإسلام: ويقول الله: ﴿يا أهل الكتاب﴾... الخ. ﴿سَوَاءٍ﴾: عدلٌ وِصْفٌ. ﴿بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾: لا تختلف فيه الأنبياء والرسل، ﴿أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ﴾: تفسير الكلمة، الصَّخْبُ: الصِّيَاحُ، أَمْرٌ بكسر الميم: عَظْمٌ وَقَوِيٌّ، أَمْرٌ بسكونها: شَأْنٌ وَحَالٌ، ابْنُ أَبِي كَبْشَةَ: يعني به النبي ﷺ، لِأَنَّ أَبَا كَبْشَةَ كُنْيَةُ أَحَدِ أَجْدَادِهِ. قيل: هو جدُّ عبدِ المطلبِ لِأُمِّهِ عمرو بنِ يزيدِ المخزومي. والعربُ إذا تَقَصَّتْ نَسَبَتْ إلى جدِّ غامضٍ. وقيل: كنيةُ أبيه من الرضاعة، الحارثُ بنُ عبدِ العزى، بَنِي الْأَصْفَرِ: هم الروم، لأنَّ جدَّهُم روم بنُ عيص بنِ إسحاق، تزوج بنتَ ملكِ الحبشة فجاء لُونٌ وَلَدِيهِ مِنْهَا بَيْنَ الْبَيَاضِ وَالسَّوَادِ، فقيل له: الأصفر. حتى أُدْخِلَ اللَّهُ... الخ: أي فأظهرت ذلك اليقين. وكان ابن الناطور هذا من كلام الزهري، لا من كلام أبي سفيان. صاحبُ إِبِلِيَاءَ: بيت المقدس. وهرقل: بِنَصْبِ «صاحب» على الاختصاص، أو الحال، أو الخبرية، وعليها اقتصر الدماميني⁽⁵⁾. ورفعهُ على الصفة، لأنه معرفٌ بالإضافة. وما في «التنقيح»⁽⁶⁾ مردودٌ كما في «المصابيح». وهرقل معطوف

(1) آية 164 من سورة الأنعام، وغيرها.

(2) آية 13 من سورة العنكبوت.

(3) الكواكب الدراري (62/1) بتصرف.

(4) آية 65 من سورة آل عمران.

(5) المصابيح على الجامع الصحيح عند حديث 7. وقول الشيبهبي: «عليها اقتصر الدماميني» أي على الخبرية.

(6) التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح (17/1) وفيه قال الزركشي: «وموضعهما -يعني صاحب، وهرقل- خفض

على إيلياء. وصحبته لإيلياء بمعنى أنه أميرها فهو مجازاً. ولهرقل: بمعنى أنه صديقه فهو حقيقة. ففيه استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه، **سَقَّفَ**: بالبناء للمفعول، خبرُ "كان"، أي **جُعِلَ أَسْقُفًا** أي رئيساً للنصارى، قائماً بشريعتهم، **يُحَدِّثُ**: خبرُ ثانٍ، **خَبِيثَ النَّفْسِ**: رَدِينُهَا، مهمومها مما حلَّ به من الهمِّ **بَطَّارِقَتِهِ**: خَوَاصِ دولته، **هَيْئَتِكَ**: **سَمَتِكَ وَحَالَكَ هَذَا**: -بالزاي المشددة- أي كاهناً. **يَنْظُرُ فِي النُّجُومِ**: أي كان كاهناً مُنْجِماً، **ظَهَرَ**: **بَدَأَ** أو **غَلَبَ**. **الْأُمَّةِ**: أي أهل هذا العصر. **إِلَّا الْيَهُودَ**: هذا ما في علمهم، **أَمْرِهِمْ**: مشورتهم، **يَرْجُلِ**: أي من العرب، ملك غسان الحارث بن أبي شمر، عظيم بصرى المتقدم، **هَذَا يَمْلِكُ**: مبتدأ وخبرٌ، أي هذا المذكور يعني به النبي ﷺ **يَمْلِكُ** هذه الأمة. وقوله: **فَدَّ ظَهَرَ**: جملة مستأنفة. قاله السهيلي. ويجوز أن يكون «يملك»: نعتاً لمحذوف، أي هذا رجل يملك هذه الأمة. قاله الزركشي⁽¹⁾. ويجوز أن يكون من حذف الموصول، أي هذا الذي يملك... إلخ. قاله البلقيني⁽²⁾. **صَاحِبِ**: اسمه ضُفَّاطِرُ الأَسْقَفِ، أسلم بعد هذا، وأمر قومه بالإسلام فقتلوه. **يُرُوبِيَّةَ**: -بتخفيف الياء- مدينة رئاسة الروم. **يَسْتَفْهِمُهُ** عما ظهر له من **مَلِكِ الخَتَانِ**، **فَلَمَّ يَوْمَ حَمَصَ**: أي رجع إلى حمص دار ملكه، فلم يبرح من مكانه منها، **حتى أتاه... الخ**. ومقصود البخاري -رضي الله عنه- بقوله: «وكان ابن الناطور»... الخ، أن البشارات بالنبي ﷺ جاءت من كلِّ طريقٍ على لسان كلِّ فريقٍ من كاهنٍ ومنجمٍ، ومُحِقٍّ، ومُبطِلٍ، وإنسيٍّ وجنِّيٍّ، لا تقوية قول المنجمين والاحتجاج بكلامهم، قاله ابن حجر⁽³⁾. **دَسَكَوْقَةَ**: قصر حوله بيوت، أي فأمرهم **بِدُخُولِهِ** فدخلوا. ثم أمر **بِأَبْوَابِهَا** بعد

(1) التنقيح (18/1).

(2) الفتح (42/1).

(3) الفتح (41/1).

دُخُولِهِمْ لَهَا، فَغَلَّقَتْ: لَيْلًا يَفِرُّوْا عَنْهُ وَيَنْبَذُوا طَاعَتَهُ ثُمَّ أَطْلَمَ عَلَيْهِمْ مِنْ مَحَلٍّ عَالٍ خَوْفًا أَنْ يَقْتُلُوهُ كَمَا قَتَلُوا "ضُعَاطِرَ"، فَحَاصُوا حَبِصَةَ حُمُرِ الْوَحْشِ: نَفَرُوا نَفَرْتَهَا (24/1)، وَشَبَّهَهُمْ بِهَا دُونَ غَيْرِهَا لِمُنَاسِبَةِ الْبِلَادَةِ وَعَدَمِ الْفُطْنَةِ، بَلْ هُمْ أَضَلُّ وَلِأَنَّهَا أَشَدُّ نَفَارًا مِنْ سَائِرِ الْحَيَوَانَاتِ، أَيْسَى: مَقْلُوبٌ يَنْسُ مِنَ الْيَأْسِ وَهِيَ بِمَعْنَى فَقْدِ وَأَيْبُتُ: أَي شِدَّتْكُمْ وَرَسُوخَكُمْ فِي دِينِكُمْ. هَذَا آخِرُ شَأْنِ هِرَقْلَ: أَي فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِهَذِهِ الْقِصَّةِ.

وفيه براءة الاختتام وإلا فقد قاتل المسلمين يوم مؤتة وهلك على كفره، قاله البرهان. والقول بإسلامه وإيراد، قاله الشهاب.

واختلف في وجه مناسبة هذا الحديث لبدء الوحي. والذي جرى عليه شيخ الإسلام زكرياء والعلامة القسطلاني أن وجهها هو ما اشتمل عليه من ذكر جمل من أوصاف من يوحى إليه هـ⁽¹⁾. قلت: فيكون تنميماً لبدء الوحي. كما أن حديث الحارث السابق تمهيداً له، والله أعلم.

خاتمة:

قال الإمام السهيلي في "الروض الأنف": "رُويَ أَنَّ هِرَقْلَ وَضَعَ كِتَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي قِصْبَةٍ مِنْ ذَهَبٍ تَعْظِيمًا لَهُ، وَأَنَّهُمْ لَمْ يَزَالُوا يَتَوَارَثُونَهُ كَابِرًا عَنْ كَابِرٍ فِي أَرْفَعِ صَوَانٍ وَأَعَزُّ مَكَانٍ حَتَّى كَانَ عِنْدَ "إِدْفُونِس" الَّذِي تَغَلَّبَ عَلَى طُلَيْطَلَةَ، ثُمَّ عِنْدَ ابْنِ بَنْتَةَ الْمَعْرُوفِ بِالسَّلِيطِينَ. حَدَّثَنِي بَعْضُ أَصْحَابِنَا أَنَّهُ حَدَّثَهُ مَنْ سَأَلَهُ رُؤْيِيَهُ مِنْ قَوَادِ أَجْنَادِ الْمُسْلِمِينَ كَانَ يَعْرِفُ بَعْدَ الْمَلِكِ بْنِ سَعِيدٍ، قَالَ: فَأَخْرَجَهُ إِلَيَّ فَاسْتَعْبَرْتُ وَأَرَدْتُ تَقْبِيلَهُ وَأَخَذَهُ مِنْ يَدِهِ فَمَنْعَنِي مِنْ ذَلِكَ صِيَانَةٌ لَهُ وَضُنًّا بِهِ عَلَيَّ هـ⁽²⁾.

(1) إرشاد الساري (85/1).

(2) الروض الأنف (304/4).

وقال ابن حجر في الفتح: "أنبأني غير واحد عن سيف الدين المنصوري قال: أرسلني الملك المنصور قلاوون إلى ملك المغرب⁽¹⁾ بيهدية فأرسلني ملك المغرب إلى ملك الإفرنج في شفاعة فقبلها وعرض عليّ الإقامة عنده فأبيتُ فقال: لأتحفك بتحفة سنية فأخرج لي صندوقاً مصفحاً بذهب فأخرج منه مقلمة ذهب فأخرج منها كتاباً قد زالت أكثر حروفه، وقد ألصقت عليه خرقة حرير فقال: هذا كتاب نبيكم لجدي قيصر، مازلنا نتوارثه إلى الآن، وأوصانا آباؤنا عن آبائهم إلى قيصر أنه مادام هذا الكتاب عندنا لا يزال المُلْكُ فينا، فنحن نحفظه غاية الحفظ ونعظمه ونكتمه من⁽²⁾ النصارى ليدوم الملك فينا هـ.

قال ابن حجر: ويؤيدُ هذا ما روي أن رسول الله ﷺ لما جاءه جوابُ هرقل قال: «ثَبَّتْ مُلْكُهُ» هـ.⁽³⁾

وقال العارف في "تشنيف المسامع" ما نصّه: ابنُ مرزوق⁽⁴⁾: ذكر بعضُ المؤرخين أن هذا الكتاب الكريم لم يزل عند ملوك النصارى معظماً يتوارثونه، وأنه لما علا عليهم بعضُ ملوكِ المُوَحِّدِينَ ببِرِّ الأندلس تدمموا⁽⁵⁾ له بهذا الكتاب ولم يطلعوه عليه إلا بعد أخذ عهود عليه أن يردّه إليهم، فرآه المسلمون، وفيه: وَيَا أَهْلَ الْكِتَابِ -بالواو- كما في رواية

(1) في الفتح (44/1): "الغرب".

(2) في الفتح: "عن".

(3) الفتح (44/1) وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى (299/9) بسنده إلى الشافعي أنه قال: «حفظنا أن قيصر أكرم كتاب النبي ﷺ ووضعه في مسك، فقال النبي ﷺ: «ثبت ملكه».

(4) محمد بن أحمد بن محمد، أبو عبد الله ابن مرزوق المجيسي، التلمساني، المعروف بالحفيد، عالم بالفقه والأصول والحديث والأدب. ولد ومات في تلمسان، ورحل إلى الحجاز. له مؤلفات عديدة منها: "المتجر الربيع في شرح البخاري". توفي سنة 842هـ/1438م. الأعلام (331/5).

(5) يعني طلبوا مراعاة دمتهم تشفعاً بهذا الكتاب.

البخاري. واختلفَ فقهاؤهم هل يُردُّ للعدو لتمكين النبي ﷺ إياهم منه أو لا؟ لأن ذلك كان للضرورة، وقد زالت الآن وهم أنجاس. وانفصل الحال على رَدِّهِ لأن علةَ المنع الإهانة وَقَدْ أُبْنِتْ هـ⁽¹⁾.

(1) حاشية العارف الفاسي على البخاري (مج2/م39/ص8) بهامش "حاشية ابن زكري".

كِتَابُ الْإِيمَانِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

عادةُ المصنّف -رحمه الله- في تقديم البسمةِ على الكتاب، وتأخيرها عليه مختلفَةٌ؛ فتارةً يقدِّمها على الكتاب وهو ظاهر، وتارةً يؤخِّرها، ووجهُها: تنزيلُ كتاب كذا منزلةً سورة كذا ثم يبسمل. أشار له ابن حجر⁽¹⁾.

و"الكتاب" لغة: الضمُّ والجمع. وعرفاً: اسمٌ لجملةٍ مختصةٍ من العلم، مشتملةٌ غالباً على أبواب وفصول. قاله شيخ الإسلام زكرياء في "تحفة الباري"⁽²⁾.

و"الباب" لغة: ما يُتَّوَصَّلُ منه إلى المقصود. وهو هنا كذلك. قال (ابنُ)⁽³⁾ محمود شارحُ أبي داود: "هذه اللفظة استعملت زمن التابعين هـ. قاله المناوي في "شرح الشمائل".

1 بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ»

وَهُوَ قَوْلٌ وَفِعْلٌ وَيَزِيدٌ وَيَنْقُصُ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى:

﴿لِيَزِدَّادُوا إِيْمَانًا مَعَ إِيْمَانِهِمْ﴾ [الفتح: 4] ﴿وَزِدَّنَاهُمْ هُدًى﴾ [الكهف: 13] ﴿وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى﴾ [مريم: 76] ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَآثَامَهُمْ تَقْوَاهُمْ﴾ وَقَوْلُهُ ﴿وَيَزِدَّادَ الَّذِينَ آمَنُوا إِيْمَانًا﴾ [النسر: 31] وَقَوْلُهُ ﴿إِيْكُم زَادَتْهُ هَذِهِ إِيْمَانًا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فزَادَتْهُمْ إِيْمَانًا﴾ [التوبة: 124] وَقَوْلُهُ جَلَّ ذِكْرُهُ ﴿فَاخْشَوْهُمْ فزَادَهُمْ إِيْمَانًا﴾ [آل عمران: 173] وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَمَا زَادَهُمْ إِلَّا إِيْمَانًا وَتَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: 22].

(1) الفتح (46/1).

(2) تحفة الباري (203/1-204).

(3) كذا بالأصل والمخطوطة: "ابن محمود". وذكره المناوي في فيض القدير في عشرة مواضع "بابن محمود" أيضاً شارح أبي داود.

أما صاحب "عجالة العالم من كتاب المعالم -يعني معالم سنن أبي داود للخطابي- فهو أبو محمود أحمد بن محمد بن إبراهيم المقدسي، الشافعي، المولود سنة (714هـ) بمصر، عني بالحديث. ذكره الذهبي في المعجم المختص. ومات بالقدس سنة (765هـ/1364م). ترجمته في الأعلام (224/1) والدرر الكامنة (257/1). وكشف الظنون (1005/2).

وَالْحُبُّ فِي اللَّهِ وَالْبُغْضُ فِي اللَّهِ مِنَ الْإِيمَانِ. وَكَتَبَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ إِلَى عَدِيِّ بْنِ عَدِيٍّ: إِنَّ لِلْإِيمَانِ فَرَائِضَ وَشَرَائِعَ وَحُدُودًا وَسُنَنًا فَمَنْ اسْتَكْمَلَهَا اسْتَكْمَلَ الْإِيمَانَ وَمَنْ لَمْ يَسْتَكْمِلْهَا لَمْ يَسْتَكْمِلِ الْإِيمَانَ فَإِنْ أُعِشَ فَسَأَبِيئُهَا لَكُمْ حَتَّى تَعْمَلُوا بِهَا وَإِنْ أُمِتَ فَمَا أَنَا عَلَى صُحْبَتِكُمْ بِحَرِيصٍ. وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «وَلَكِنْ لِيَطْمِئِنَّ قُلُوبِي» [البقرة: 260] وَقَالَ مُعَاذُ: اجْلِسْ بِنَا نُؤْمِنُ سَاعَةً، وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: الْيَقِينُ: الْإِيمَانُ كُلُّهُ. وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: لَا يَبْلُغُ الْعَبْدُ حَقِيقَةَ النَّقْوَى حَتَّى يَدَعَ مَا حَاكَ فِي الصَّدْرِ. وَقَالَ مُجَاهِدٌ: «شَرَعَ لَكُمْ» [الشورى: 13] مِنَ الدِّينِ أَوْصِيْنَاكَ يَا مُحَمَّدٌ وَإِيَّاهُ دِينًا وَاجِدًا. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «شِرْعَةٌ وَمِنْهَا جَانَا» [المائدة: 48]: سَبِيلًا وَسُنَّةً.

1 باب قول النبي ﷺ «جَنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خُمْسٍ»:

ذكر في الكتاب لفظ الإيمان وفي الترجمة لفظ الإسلام إشارة إلى مذهبه في ذلك، وهو الترادف بينهما كما عليه جماعة من المحدثين. واعلم أن لكل من الإيمان والإسلام حقيقة لغوية وشرعية.

فالإيمان لغة: التصديق. وشرعاً: تصديق النبي ﷺ فيما علم مجيئه به ضرورة، (1/25)، تفصيلاً فيما علم تفصيلاً، وإجمالاً في غيره، تصديقاً جازماً⁽¹⁾ مطابقاً⁽²⁾.

والإسلام لغة: الانقياد. وشرعاً: انقياد جميع الجوارح لما جاء به الرسول ﷺ. فهما متباينان لغة وشرعاً كما في "المفهم"⁽³⁾. ثم إنه يشترط في صحة الإسلام كل الإيمان، فوجوده بدونه لغو، وفي صحة الإيمان بعض الإسلام وهو النطق بالشهادتين إلا لمانع. وأما بقيته فإنما هو مكمل له لا مصحح. قاله تاج الدين السبكي في "الطبقات"⁽⁴⁾.

(1) تعريف الإيمان الذي ذكره المؤلف هو للمتأخرين ومنهم الأشعرية وأكثر الأئمة كالقاضي، ووافقهم ابن

الراوندي من المعتزلة. انظر: إرشاد الساري (86/1).

(2) في إرشاد الساري: "مطلقاً".

(3) المفهم (140/1).

(4) طبقات الشافعية (127/1).

وقد يطلق أحدهما على الآخر. وعلى إرادتهما معاً مجازاً شائعاً، من إطلاق الشيء على مصححه أو مكمله. وهذا كله باعتبار مفهومهما.

وأما باعتبار صدوقهما فهما متحدان إذ لا يصح في الشرع أن يحكم على ذات بأنها مؤمنة غير مسلمة أو مسلمة إسلاماً حقيقياً غير مؤمنة.

وعلى هذا يحمل قول من أطلق عليهما الترادف كالبخاري وبعض المحدثين. أو يحمل على ترادف المفهومين مجازاً كما سبق. هذا تحرير المقام، وبه يتضح كلام الأعلام، ويجمع بين أحاديث النبي عليه الصلاة والسلام. قال في المراصد⁽¹⁾.

وَبَيِّنَسَاوِي مُؤْمِنٍ وَمُسْلِمٍ ❖ فِي الصَّدَقِ لِلزُّومِ شَرْعاً فَآخِزُكُمْ

وَأَنْ تُرَاعَ فِيهِمَا الْمَفْهُومَا ❖ كَانَ التَّغَايُرُ بِهِ مَحْكَومَا

فقول المصنف: **وَهُوَ قَوْلٌ وَفِعْلٌ**؛ معناه أن الإيمان المبوب له قول أي نطق بالشهادتين. وفعل وهو يشمل عمل القلب، وهو التصديق بالله وبرسوله وبجميع ما جاء به، ويشمل عمل باقي الجوارح وهو سائر الطاعات. فالتصديق أصله، والنطق شرطه، وباقي الطاعات كماله. وهذا معنى قول السلف كمالك وابن عيينة والثوري وابن جريج وغيرهم: "إن الإيمان اعتقاد بالقلب ونطق باللسان وعمل بالأركان".

قال ابن حجر: "أرادوا بذلك أن الأعمال شرط في كماله لا في صحته كما تقوله المعتزلة. ثم قال: "وهذا كله بالنظر إلى ما عند الله، أما بالنظر إلى ما عندنا فالإيمان هو الإقرار فقط، فمن أقر أجريت عليه الأحكام في الدنيا، ولم يحكم عليه بكفر إلا إن اقترن به فعل يدل على كفره كالسجود للصنم، فإن كان الفعل لا يدل على الكفر كالفسق، فمن أطلق عليه الإيمان، فبالنظر إلى إقراره. ومن نفى عنه الإيمان فبالنظر إلى كماله. ومن أطلق عليه

(1) مراصد الاطلاع لابن زكري (مخطوط ع 3287 ك).

الكفر فبالنظر إلى أنه فَعَلَ فَعَلَ الكافر، ومن نفاه عنه فبالنظر إلى حقيقته. وأثبت المعتزلة الوسطة فقالوا: الفاسق لا مؤمن ولا كافر هـ⁽¹⁾. ويزيد وينقص: هذا قول السلف أيضاً.

وزيادة الإيمان ونقصائه إما باعتبار أصله الذي هو التصديق، وهو الذي اختاره النووي كما في "شرح لمسلم"⁽²⁾ واستظهره الفاكهاني كما في "تحقيق المباني"⁽³⁾.

وعليه اقتصر الحافظ ابن حجر ونصه: "قال الشيخ محيي الدين: "الأظهر والمختار أن التصديق يزيد وينقص بكثرة النظر ووضوح الأدلة. ولهذا كان إيمان الصديقين أقوى من إيمان غيرهم"⁽⁴⁾ بحيث لا يعتريه الشبه. ويؤيده أن كل أحد يعلم أن ما في قلبه يتفاضل حتى إنه يكون في بعض الأحيان أعظم يقيناً وإخلاصاً وتوكلاً منه في بعضها، وكذلك في التصديق والمعرفة بحسب ظهور البراهين وكثرتها"⁽⁵⁾.

وإما باعتبار دخول الأعمال فيه على أنها مكملات له كما سبق، وهذا مذهب جماهير السلف والمحدثين وطائفة من المتكلمين. قاله النووي أيضاً.

وعليه اقتصر البدر الدماميني في "المصابيح" قائلاً: "يزيد وينقص باعتبار الأعمال، وأما باعتبار حقيقة التصديق فلا يزيد وينقص. نعم هو قابلٌ للشدة والضعف. ثم قال: وإلى القوة والضعف يرجع قول من أطلق الزيادة والنقص على نفس التصديق هـ⁽⁶⁾.

(1) الفتح (46/1).

(2) شرح النووي على مسلم (148/1).

(3) تحقيق المباني وتحريم المعاني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني لأبي الحسن الشاذلي (مخطوط ع760ك).

(4) في الفتح: "ولهذا كان إيمان الصديق... غيره". وما في الفجر الساطع موافق لما في شرح مسلم للنووي (148/1).

(5) الفتح (46/1).

(6) المصابيح (ل 9 ب).

وكذا القسطلاني (26/1) قائلا: "يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية كما عند المؤلف وغيره". هـ⁽¹⁾.

ثم استدل المصنّف على زيادته بثمان آيات مصرّحة بالزيادة. وكلُّ ما قبيل الزيادة قبيل النقصان فقال: **قال الله عز وجل في سورة الفتح- ﴿لِيَزِدَنَّوْا إِيمَانًا مَّعَ إِيمَانِهِمْ﴾**⁽²⁾ بشرائع الدين، كلُّما نزلت واحدةٌ منها آمنوا بها. **﴿وَزِدْنَاهُمْ هُدًى﴾**⁽³⁾: من قوله تعالى: **﴿إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَاهُمْ هُدًى﴾** أي بالتوفيق والثبات **﴿وَبَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى﴾**⁽⁴⁾ بتوفيقه **﴿زَادَهُمْ هُدًى﴾** بالتوفيق **﴿وَيَزِدَادَ الَّذِينَ آمَنُوا إِيمَانًا﴾**⁽⁵⁾: بتصديقهم بأصحاب النار المذكورين في قوله: **﴿وَمَا جَعَلْنَا أَصْحَابَ النَّارِ إِلَّا مَلَائِكَةً﴾**⁽⁶⁾. **﴿زَادَتْهُ﴾**⁽⁷⁾: هذه السورة **﴿إِيمَانًا﴾**: تصديقاً. **﴿فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾**⁽⁸⁾: تصديقاً. **﴿فَزَادَهُمْ إِيمَانًا﴾**⁽⁹⁾: تصديقاً بالله وبقيناً مشيراً لقوله تعالى: **﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ﴾** الآية. **﴿وَمَا زَادَهُمْ إِلَّا إِيمَانًا وَتَسْلِيمًا﴾**⁽¹⁰⁾: تصديقاً بوعدته وتسليماً لأمره. يشير لقوله تعالى: **﴿وَلَمَّا رَأَى الْمُؤْمِنُونَ الْأَحْزَابَ﴾** الآية. **﴿وَالْحَبُّ فِي اللَّهِ...﴾** الخ: هذا لفظ حديث رواه أبو داود وغيره

(1) إرشاد الساري (86/1).

(2) آية 4 من سورة الفتح.

(3) آية 13 من سورة الكهف.

(4) آية 76 من سورة مريم.

(5) آية 31 من سورة المدثر.

(6) آية 31 من سورة المدثر.

(7) آية 124 من سورة التوبة.

(8) آية 124 من سورة التوبة.

(9) آية 173 من سورة آل عمران.

(10) آية 22 من سورة الأحزاب.

مرفوعاً بلفظ: «أوثقُ عُرَى الإِيْمَانِ أَنْ يُحِبَّ فِي اللَّهِ وَيُبْغِضَ فِي اللَّهِ»⁽¹⁾ و«في» للسببية مثل: «دخلت امرأة النار في هرة»⁽²⁾ قاله الدماميني⁽³⁾.

وقصده منه أن الحب والبغض يتفاوتان، وقد جُعِلَا مِنَ الإِيْمَانِ. أي من مُكْمَلَاتِهِ. فدل ذلك على أنه يقبل الزيادة والنقصان. إلى عَدْوِي⁽⁴⁾: وكان عامله على الجزيرة. إِنَّ لِلإِيْمَانِ: أي الكامل، فَرَائِضَ: أعمالاً مفروضة، وَشَرَائِعَ وعقائد دينية، وَحُدُوداً: منهيات ممنوعة وَسُنَنًا: مندوبة، اسْتَكْمَلَ الإِيْمَانَ: أي كان إيمانه كاملاً. والاستكمال وعدمه يقتضي الزيادة والنقصان، وذلك بحسب الأعمال كما هو ظاهر. فَصَابِغِيْنَهَا: أي أبينُ تفاريعها، لا أصولها، لأنها كانت معلومة عندهم، وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ الخليل -عليه السلام- (وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي)⁽⁵⁾: أي يزداد بصيرة وقال معاذ: "هو ابنُ جبل، لِلأَسْوَدِ بْنِ هِلَالٍ⁽⁶⁾ نَوْمٌ سَاعَةٌ: أي نزداد إيماناً بذكر الله، لأن أصل الإيمان كان حاصلًا لهم. الإِيْمَانُ كُلُّهُ: دلُّ كلامُ ابنِ مسعود على أن الإيمان له أجزاء وأبعاد، إذ التأكيد ب"كل" لا يكون إلا لما هو كذلك، وأن معظمه اليقين، بحيث يصح إطلاق الإيمان عليه، فأخذ من ذلك أنه قولٌ وعملٌ ويزيد وينقص،

(1) لفظ الحديث الذي ساقه المؤلف، لم يخرج أبو داود. وإنما رواه البزار مرفوعاً كما في الفتح (47/1). قلت: روى الحديث أبو داود الطيالسي في مسنده (ص101) وأحمد (286/4) وابن أبي شيبة في مصنفه (170/6) والبيهقي في شعب الإيمان (ح13 و 14). كلهم من طريق ليث بن أبي سليم عن عمرو بن مرة عن معاوية بن سويد بن مقرن عن البراء مرفوعاً. وفيه ليث وهو ضعيف. وله شواهد. انظر: الصحيحة للألباني (734/2) وانظر الفتح (47/1).

(2) أخرجه البخاري في كتاب بدء الخلق باب 16 ج3318. ومسلم في كتاب التوبة ح25.

(3) المصابيح (ل 9 ب) عند الباب الأول من كتاب الإيمان.

(4) عَدْيٌ بَنُ عَدِي ابنِ عَمْرَةَ، الكِنْدِيُّ، التابعي، المتوفى سنة 120هـ.

(5) آية 260 من سورة البقرة.

(6) الأسود بن هلال، المحاربي، أبو سلام الكوفي، مخضرم، ثقة جليل. توفي سنة 84هـ. التقريب (77/1).

لَا يَبْلُغُ الْعَبْدُ حَقِيقَةَ التَّقْوَى: المراد بها وقاية النفس عن الشرك والأعمال السيئة، والمواظبة على الأعمال الصالحة. وبهذا التقدير يصح استدلال المصنّف، مَا حَاكَ فِيهِ الصَّدُورِ: أي اضْطَرَبَ فِيهِ، ولم ينشرح له، وخاف من وقوع الإثم فيه. ففيه إشارة إلى أن بعض المؤمنين بلغ كنه الإيمان وحقيقته، وبعضهم لم يبلغه، فأخذ منه جواز زيادة الإيمان ونقصانه، وَإِبَائَهُ: أي نوح -عليه السلام-، هِبَاءً وَاجِدًا: المراد بالدين التوحيد، وهو تصديق بالقلب وإقرار باللسان وإذعان بالأركان.

والدين عند البخاري مرادف للإيمان، كما يأتي. فيلزم من كون الدين قولاً وعملاً أن يكون مرادفه، وهو الإيمان كذلك. والله أعلم. وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَوَنَهَايَا﴾: سَبِيلًا: تَفْسِيرٌ "مِنَهَايَا" وَسَعْنَةً: تَفْسِيرٌ "شِرْعَةً" فِيهِ لَفٌّ وَنَشْرٌ مَعكُوسٌ (1).

ووجه الدلالة منه أن الآية الأولى (2) دَلَّتْ عَلَى اتِّحَادِ الشَّرَائِعِ فِي أَصُولِ الدِّينِ. والثانية دَلَّتْ عَلَى اخْتِلَافِهَا فِي فُرُوعِهِ، وَالكُلُّ يَسْمَى دِينًا. والاختلاف في الفروع مؤذنٌ بالزيادة والنقص فيها باعتبار الشرائع. هذا ما ظهر لي في مطابقتي (27/1) هاتين الآيتين -والله أعلم-.

2 باب دُعَاؤِكُمْ إِيْمَانَكُمْ لِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ:

﴿قُلْ مَا يَعْبَأُ بِكُمْ رَبِّي لَوْلَا دُعَاؤُكُمْ﴾ [الفرقان: 77] وَمَعْنَى الدُّعَاءِ فِي اللُّغَةِ الإِيْمَانُ.

ح 8 حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى قَالَ: أَخْبَرَنَا حَنْظَلَةُ بْنُ أَبِي سُقْيَانَ عَنْ عِكْرَمَةَ بْنِ خَالِدٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ

(1) اللف والنشر: هو أن تلف شيئين فصاعداً بالذكر. ثم تتبهما بالمتعلقات بها جملة، اعتماداً على السامع

بأنه يرد إلى كل واحد ماله، لقوله تعالى: ﴿وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمْ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ

فِضْلِهِ﴾. التبيين في المعاني والبيان للطبيبي (141/1) مطبوع مع شرح الطيبي على المشكاة.

(2) وهي قوله تعالى كما ذكره البخاري ههنا: ﴿شَرَعَ لَكُمْ...﴾ آية 13 من سورة الشورى.

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ شَهَادَةٍ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ وَالْحَجَّ وَصَوْمَ رَمَضَانَ». [الحديث 8 - طرفه في: 4514]. [م-ك-1، ب-5، ح-16، ا-6022 و6309].

2 باب: قال النووي: "يقع في كثير من النسخ هنا باب، وهو غلط فاحش، والصواب حذفه". هـ⁽¹⁾.

وقال الكرمانى: "عندنا نسخة مسموعة على الفريرى وعليه خطه هكذا: "دَعَاؤُكُمْ إِيمَانُكُمْ" بلا باب وبلا واو". هـ⁽²⁾. قال ابن حجر إثره: "وعليه فقوله: "دَعَاؤُكُمْ إِيمَانُكُمْ" من قول ابن عباس، وَعَظَفَهُ عَلَى مَا قَبْلَهُ كَعَادَتِهِ فِي حَذْفِ أَدَاةِ الْعَاطِفِ"⁽³⁾". هـ⁽⁴⁾. دَعَاؤُكُمْ: أَي مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ مَا يَعْبُؤُا بِكُمْ رَبِّي لَوْلَا دَعَاؤُكُمْ﴾⁽⁵⁾. قال ابن عباس: "إِيمَانُكُمْ": فَسَمِيَ الدَّعَاءَ وَهُوَ عَمَلٌ إِيمَانًا وَهُوَ عَلَى الْمَجَازِ كَمَا سَبَقَ.

ح8 بُنِيَ الْإِسْلَامَ: أَي أُسِّسَ، عَلَى خَمْسٍ: أَي خَمْسِ دَعَائِمٍ، شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ. شهادة: بالجر- بدل، والرفع مبتدأ محذوف الخبر أو العكس، أي منها أو أحدها شهادة... الخ. ودخل فيها تصديق النبي ﷺ في جميع ما جاء به، فيستلزم جميع المعتقدات، وإِقَامَ الصَّلَاةِ: أَي الْمَدَاوِمَةَ عَلَيْهَا أَوْ إِتْقَانَهَا بِالْمَحَافِظَةِ عَلَى شُرُوطِهَا وَأَرْكَانِهَا، وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ: إِعْطَائُهَا لِمَنْ يَسْتَحِقُّهَا. والحج وصوم رمضان: ولم يذكر الجهاد، لأنه فرض كفاية، ولا يتعيّن إلا في بعض الأحوال. واقتصر على هذه الخمس، لأنها مهمّات الإسلام، ومعظمه. وباقي خصاله مُكَمَّلَاتٌ لَهُ.

(1) الفتح (49/1).

(2) الكواكب الدراري (76/1).

(3) في المخطوطة والفتح (49/1) "العطف".

(4) الفتح (49/1).

(5) آية 77 من سورة الفرقان.

قال الأبي: "المبنيُّ على الشيء وغيره، فالإسلام إن أريد به ما في "حديث جبريل" فالتقدير من خمس، وإن أريد به ما هو أعم أي الدين فهو استعارة. مَثَلُ الدِّينِ مع أركانه الخمس ببخْبَاءٍ أقيمت على خمس أعمدة، لأن الخمس هي أساس الدين". هـ⁽¹⁾.

وقال المناوي: "أفاد ببناء الإسلام عليها، أن البيت لا يثبت بدون دعائمه التي قام بناؤه عليها وليست هي إلا هذه الخمس، وما بقي من شعب الإيمان المذكورة في أحاديثها، يجري مجرى تحسين البناء وتكميله". هـ⁽²⁾.

وقال الكرمانى: "فإن قلت الأربعة الأخيرة مبنية على الشهادة، إن لا يصح شيء منها إلا بعد وجودها، فكيف يدخل الجميع في سلك واحد؟. قلت: لا محذور في أن يبني أمر على أمر، ثم الأمر أن يكون مبنياً عليهما شيء آخر. هـ⁽³⁾.

تنبيهان:

الأول: قال الشيخ التاودي في "شرح الأربعين النووية": "اعلم أنه لا يشترط في صحة الإيمان التلفظ بالشهادتين، ولا النفي ولا الإثبات، بل يكفي الله واحد ومحمد رسوله" هـ. ونحوه للأبي في "إكمال الإكمال"⁽⁴⁾. واعتراض السنوسي عليه غير ظاهر⁽⁵⁾.
ثم قال الشيخ التاودي: "والجمهور على أنه لا يشترط الترتيب، أي تقدم الإقرار بالتوحيد على الرسالة".

(1) إكمال الإكمال (143/1).

(2) فيض التقدير (272/3) بتصرف.

(3) الكواكب الدراري (79/1) بتصرف.

(4) إكمال الإكمال (194/1).

(5) مكمل إكمال الإكمال (194/1).

وزهب القاضي أبو الطيب⁽¹⁾ من الشافعية والقاضي ابن الطيب الباقلاني⁽²⁾ من المالكية إلى اشتراطه. قال ابن أبي شريف: "ولم يتابعا عليه مع أنه متجه. وظاهر ما في "الهداية"⁽³⁾ أنه يشترط الفور، وهل يكفي لا إله إلا الرحمن مثلا "أو أحمد رسول الله؟ ظاهرُ الأبِّي⁽⁴⁾ والمحلِّي في "شرح جمع الجوامع" الاكتفاء بذلك. وهل الأفضل في "لا" النافية المَدُّ لاستغراق النفي معه، أو القصرُ لئلا تخترمه المنية قبل الإثبات، أو يفرِّق بين أوَّلِ الكلام، فيقصر أو لا فيمدُّ وهو مختار الرازي"⁽⁵⁾ هـ.

الثاني: قال القسطلاني: "لا" في قوله: لا إله إلا الله هي النافية للجنس، و"إله" اسمها، مركب معها تركيب مزج كأحد عشر، وفتحته فتحة بناء، وخبرها محذوف اتفاقاً، تقديره موجودٌ. و"إلا" حرف استثناء. والاسم الكريم مرفوعٌ على البدلية من الضمير المستتر في الخبر، وقيل: مرفوع على الخبرية لقوله "لا"، وعليه جماعةٌ⁽⁶⁾ هـ.

3 بَابُ أُمُورِ الْإِيْمَانِ

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ

(1) طاهر بن عبد الله بن طاهر، أبو الطيب الطبري، الشافعي، فقيه بغداد، قاضٍ، صنّف في الخلاف والجدل والأصول كتباً كثيرة. ت. 450هـ/ 1058م. سير أعلام النبلاء (668/17) وانظر الأعلام (222/4).

(2) محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر، أبو بكر الباقلاني، قاضٍ، من كبار علماء الكلام، انتهت إليه الرياسة في مذهب الأشاعرة له: "الانصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به". (ت. 403هـ/ 1013م). الأعلام (176/6). وممعج المؤلفين (373/3).

(3) أغلب الظن أنه: "هداية المسترشدين" في علم الكلام. للباقلاني.

(4) إكمال الإكمال (194/1).

(5) محمد بن عمر بن الحسن، أبو عبد الله التيمي، البكري القرشي النسب، الفخر الرازي، الإمام المفسر، أصله من طبرستان. ومولده الري وإليها نسبته. ت. 606هـ/ 1210م. الأعلام (313/6). وممعج المؤلفين (558/3).

(6) إرشاد الساري (90/1) وراجع: "مشرب العام والخاص من كلمة الإخلاص". للحسن اليوسي. المطبوع بتحقيق زميلنا الأستاذ الدكتور حميد حماني.

وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ﴿١٧٧﴾ [البقرة: 177] وَقَوْلِهِ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ الْآيَةَ.

ح 9 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا سَلِيمَانُ بْنُ يَلَالٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «الْإِيمَانُ يَضَعُ وَسَيُؤْنِ شُعْبَةً وَالْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ». [م-ك-1، ب-12، ح-35، ا-9372].

3 بابُ أُمُورِ الْإِيمَانِ: أي بيان الأمور التي هي الإيمان، لأن الأعمال عنده والأقوال هي نفس الإيمان، فالإضافة بيانية، قاله الكرمانى (1).

وقال السفاقي: "فقه هذا الباب مثلُ فقه الذي قبله أن كمال الإيمان بأعمال الجوارح وهو قول وعمل. ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا﴾ (2) ... الخ.

البيضاوي: أي ليس البرُّ مقصوداً على أمر القبلة. ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ﴾ ... الخ. وقال السفاقي: ليس غاية البر أن تولوا وجوهكم... الخ، ولكن غاية البرُّ وكماله برُّ ﴿مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ﴾ الآية إلى قوله: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾: أي للشرك وغيره من الأعمال السيئة. فإذا فعلوا وتركوا فهم المؤمنون (28/1)، الكاملون.

﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾: هذه آية معطوفة على ما قبلها بحذف حرف العطف. ومناسبتها معاً للترجمة لاثثة، لاشتغال كل منهما على جملة من أمور الإيمان الآية: بالنصب- أي أقرأ الآية-الرفع- مبتدأ محذوف الخبر.

(1) الكواكب الدراري (80/1).

(2) آية 177 من سورة البقرة.

ح 9 عن أبي هريرة: عبدالرحمان بن صخر الدوسي. هذا أصح ما قيل في اسمه. وقد اختلف فيه على أكثر من ثلاثين قولاً. وسبب تكنيته بأبي هريرة، أنه كانت له في صغره هرة صغيرة يلعب بها، وهو أكثر الصحابة روايةً بإجماع العلماء. قال الإمام الشافعي -رضي الله عنه-: "أبو هريرة أحفظ من روى الحديث في دهره". نقله الكرمانى (1).

وأخرج الحافظ بقي بن مخلد الأندلسي (2). "لأبي هريرة خمسة آلاف حديث وثلاثمائة حديث وأربعة وسبعين حديثاً. وليس لأحد من الصحابة -رضي الله عنهم- هذا القدر" (3)، قاله النووي. له في البخاري أربعمائة وستة وأربعون حديثاً (4). الإيمان: أي لوازمه، لأن الشعب ليست هي نفس الإيمان، بل لازمة له. بضعة (5): البيض: عدد مبهم من ثلاث إلى تسع على الأصح، وهو هنا بالهاء على تأويل الشعبة بالنوع. «وسعتون»: وفي مسلم وغيره: «بضع وسبعون»، وفيه أيضاً بالشك: «بضع وسبعون» أو «بضع وستون» (6).

(1) الكواكب الدراري (82/1).

(2) بقي بن مخلد بن يزيد، أبو عبد الرحمن، الأندلسي القرطبي، حافظ، مفسر، محقق، له رحلتين إلى المشرق وكان إماماً مجتهداً، انتشرت كتبه وتداولها القراء والدارسون في أيام حياته. قال ابن القرطبي: "بقي ما الأندلس حديثاً ورواية. وبه وبابن وضاح صارت الأندلس دار حديث وإسناد. ت276هـ/889م. الأعلام 60/2. وتاريخ ابن الفرضي (108/1). (3) انظر: "مقدمة مسند بقي وعدد ما لكل واحد من الصحابة من الحديث" (ص79). بتحقيق الدكتور أكرم ضياء العمري، المطبوع تحت عنوان: "بقي بن مخلد القرطبي ومقدمة مسنده".

(4) كذا في هدي الساري (ص476) وإرشاد الساري (92/1). وذكر الكرمانى (82/1) والعيني (194/1) أن عدد أحاديث أبي هريرة في صحيح البخاري 418 حديث.

(5) كذا في رواية أبي زر وأبي الوقت والأصلي وابن عساكر. وقال الأصيلي: صوابه: «بضع». وانظر صحيح البخاري (9/1). قال في الفتح (51/1): رواية: "بضعة" تحتاج إلى تأويل.

(6) مسلم في كتاب الإيمان باب 12. ح35.

ورجّح القاضي عياض⁽¹⁾ والقرطبي⁽²⁾ والنووي⁽³⁾ رواية السبعين لأنها زيادةٌ من ثقة. ورجّح ابن حجر رواية الستين قال: "لأنها متيقنة وما عداها مشكوك فيه".⁽⁴⁾ ونحوه كما في "المصابيح" قائلا: "الأشبه ترجيح الأقلّ لأنه المتيقن، والله أعلم".⁽⁵⁾ **شُعْبَةٌ**: أي خِصْلَةٌ بمعنى أن مَنْ وُجِدَتْ فِيهِ هَذِهِ الْخِصَالُ فَهُوَ مُؤْمِنٌ عَلَى سَبِيلِ الْكَمَالِ. قاله التيمي⁽⁶⁾. **وَالْحَبَاءُ**: أي الإيمانُ وهو المانع من فعل القبيح، لا النفساني المخلوق في الجبيلة. وأفرده بالذكر، لأنه كالداعي إلى سائر الشُّعب، إذ الحبييُّ يخاف فضيحة الدنيا والآخرة.

النووي: "الحياء خلق يبعث على ترك القبيح، ويمنع من التقصير في حق ذي الحق". ومن عرفه بهذا التعريف لا يشكل عليه ما يقع لبعض الناس من استحيائهم من مواجهة مَنْ يُجِيلُهُ بِالْحَقِّ، وَمِنْ إِخْلَالِهِمْ بِبَعْضِ حَقُوقِهِمْ لِأَنَّ هَذَا الْوَاقِعَ مِنْهُمْ لَيْسَ بِحَيَاءٍ شَرَعِيٍّ بَلْ هُوَ عَجْزٌ وَخَوْرٌ وَمَهَانَةٌ"⁽⁷⁾ هـ. **شُعْبَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ**: أي الكَؤُلِ. وعليه فَمَنْ انْتَفَى

(1) المشارق (206/2).

(2) المنهف (217/1).

(3) انظر: عمدة القارئ (196/1).

(4) الفتح (52/1).

(5) المصابيح (ل 10 أ).

(6) انظر الكواكب الدراري (84/1) والتيمي هو محمد بن إسماعيل بن محمد بن الفضل القرشي، الأصبهاني، أبو عبد الله. له: "شرح الصحيحين" ومصنفات عديدة. ولد سنة 500 وتوفي سنة 526هـ، وترجم له الذهبي في سير أعلام النبلاء (80/20) وفي تذكرة الحفاظ (1280/4) أثناء ترجمة أبيه الحافظ أبي القاسم إسماعيل، الملقب بقوام السنة المتوفى بعد ولده سنة 535هـ/1141م الذي أكمل شرح ولده على الصحيحين. وانظر: خدرات الذهب (106/4). والأعلام (323/1).

(7) شرح النووي على مسلم (5/2) بتصرف.

عنه الحياء، لم ينتف عنه أصل الإيمان. قاله الكرمانى. وقال البيضاوى: "ذكر العدد إما للتكثير أو الحصر". هـ⁽¹⁾.

الطبيبي: "الأظهر أنه للتكثير، ويكون ذكر البضع للترقي، يعني أن شعب الإيمان أعداد مبهمة، ولا نهاية لها لكثرتها، ولو أراد التحديد لم يبههم". هـ⁽²⁾.

القاضي عياض: "تكلف جماعة حصرها بطريق الاجتهاد، وفي الحكم يكون ذلك هو المراد صعوبة" هـ.

ابن حجر: "لخصت مما أوردوه ما أذكره. فذكر تسعة وستين خصلة وقال: يمكن عدّها تسعاً وسبعين باعتبار أفراد ما ضمّ بعضه إلى بعض مما ذكر والله أعلم". هـ⁽³⁾.

القرطبي: "الصحيح ما صار إليه الخطابي وغيره أنها منحصرة في علم الله وعلم رسوله، وموجودة في الشريعة، مفصلة فيها، غير أن الشارع لم يوقفنا عليها ولا عينها لنا، وذلك لا يضرنا في علمنا بتفاصيل ما كلّفنا به من شريعتنا، فما أمرنا بالعمل به عملنا به وما تُهيننا عنه انتهينا عنه، وإن لم نُحط ببعض أعداد ذلك". هـ⁽⁴⁾.

4 بَابُ الْمُسْلِمِ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ

ح 10 حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي السَّفَرِ وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ، وَالْمُهَاجِرُ مَنْ هَجَرَ مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ» قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ وَقَالَ أَبُو مُعَاوِيَةَ حَدَّثَنَا دَاوُدُ هُوَ ابْنُ أَبِي هِنْدٍ عَنْ عَامِرٍ قَالَ سَمِعْتُ

(1) تفسير البيضاوي آية 80 من سورة التوبة (160/3).

(2) شرح الطبيبي على مشکاة المصابيح (440/2).

(3) الفتح (53/1 و52/1) وفيه نقل القاضي عياض.

(4) المفهم (217/1) بتصرف قليل.

عَبْدَ اللَّهِ يَغْنِي ابْنَ عَمْرٍو عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَالَ عَبْدُ الْأَعْلَى
عَنْ دَاوُدَ عَنْ عَامِرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

[الحديث 10 - طرفه في: 16484. [م-ك-1، ب-14، ح-40، أ-6765].

قال أبو عبد الله: وقال أبو معاوية: حدثنا داود عن عامر قال: سمعت عبد
الله عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال عبد الأعلى عن داود عن عامر
عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم.

4 بَابُ الْمُسْلِمِ مَنْ سَلَّمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ: أتى بلفظ الحديث ترجمةً من
غير تصرفٍ فيه، إشارةً إلى عظم موقعه وعلو منصبه.

ح10 عن الشَّعْبِيِّ: ينبغي للقارئ أن يقول في هذا المحلّ: كلاهما عن الشعبي. وكذا
فيما أشبهه من كلِّ محلٍّ رُوِيَ فيه أكثر من واحدٍ عن واحدٍ، فيقال: كلاهما أو كلُّهم عن
فلان. قاله الحافظ ابن حجر⁽¹⁾. الْمُسْلِمُ: أي الكاملُ مع مراعاة باقي الأركان. مَنْ سَلَّمَ
الْمُسْلِمُونَ: وكذا المُسْلِمَاتُ وأهلُ الدِّمَةِ إلا في حدٍّ أو تعزيرٍ أو تأديبٍ. وَنَ لِسَانِهِ
وَيَدِهِ: أي وبقية أعضائه، أي من شرّه. وَخُصَّ اللِّسَانُ بِالذِّكْرِ لَأَنَّهُ الْمُعَبَّرُ عَمَّا فِي
النَّفْسِ، ولأنَّهُ يُمَكِّنُهُ الكَلَامَ في الماضي والموجودين والجائين. وعبر باللسان دون
القول لشموله لإخراج اللسان على سبيل الاستهزاء. وَالْيَدُ لِأَنَّ أَكْثَرَ الأفعالِ بها، وتشمل
اليَدَ المعنويةَ كالاستيلاء على حقِّ الغيرِ عُذْوَانًا. وَالْمُهَاجِرَةُ: (29/1) أي الكاملُ المهجرة.
مَنْ هَجَرَ: أي ترك ما نهى الله عنه من المحرّمات والمكروهات. كَأَنَّ المَهاجِرِينَ
خوطفوا بذلك لئلاَّ يَتَكَلَّمُوا على مجرد تحويلهم من دُورِهِمْ، إذ لا بُدَّ مع ذلك من امتثال
أوامر الشرع واجتناب نواهيه، أو وقع ذلك بعد انقطاع الهجرة تطيباً لقلوب مَنْ لم
يُذَكَّرْ ذلك. قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: المراد به البخاري نفسه. ومهما ذَكَرَ هذا اللَّفْظَ هكذا
إلا ويعني به نفسه «وقال أبو معاوية...» الخ.

(1) الفتح (53/1) بتمرف.

أشار بهذين التعليقين إلى اختلاف الرواة عن الشعبي في صيغة روايته عن عبد الله، فرواه شعبة عن عبدالله وإسماعيل عنه، وعبدُ الأعلى عن داودِ عنه، مُعْتَمِنًا. ورواه أبو معاوية عن داود عنه، بلفظ السماع. وهذا من نُكْتِ التَّعَالِيْقِ التِّي يُورِدُهَا الْمُصَنَّفُ.

5 باب أي الإسلام أفضل؟

ح 11 حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى بْنِ سَعِيدِ الْفَرَسِيِّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بُرْدَةَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَيُّ الْإِسْلَامِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ».

5 بَابُ أَيِّ الْإِسْلَامِ أَفْضَلُ؟ قال الدماميني: "لا بد في مثل هذا التركيب من حذف مضاف أي، "أي نوي الإسلام أو أي خصال الإسلام أفضل"⁽¹⁾. لأن "أي" لا تدخل إلا على متعدّد⁽²⁾. هذا ما تحتمله الترجمة. وأما حديثها فيترجّح فيه التقدير الأول ليوافق قوله.

ح 11 «من سلم المسلمون...» الخ، وهو ظاهرٌ. أي هو أفضل من غيره لكثرة ثوابه.

6 باب إطعام الطعام من الإسلام

ح 12 حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَزِيدَ عَنْ أَبِي الْخَيْرِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَيُّ الْإِسْلَامِ خَيْرٌ؟ قَالَ: «تُطْعِمُ الطَّعَامَ وَتَقْرَأُ السَّلَامَ عَلَى مَنْ عَرَفْتَ وَمَنْ لَمْ تَعْرِفْ».

6 بَابُ إِطْعَامِ الطَّعَامِ مِنَ الْإِسْلَامِ: أي من شعبه وخصاله.

ح 12 رجلا: لم يعرف، وقيل: هو أبو نر. أي الإسلام: يترجّح هنا تقدير أي خصال الإسلام ليوافق قوله: تُطْعِمُ الطَّعَامَ: أي للمحتاجين، أو للأضياف، أو لما هو أعمّ،

(1) المصابيح (ل10).

(2) انظر: إرشاد الساري (95/1).

وهو على حذف "أن" كقولهم: تَسْمَعُ بِالمُعَيَّدي ... الخ قاله في "المصابيح" (1). عَمَّا مَنْ عَرَفْتَهُ وَمَنْ لَمْ تَعْرِفْهُ: أَي مِنَ الْمُسْلِمِينَ. وَلَمْ تَخْصُ بِهِ أَحَدًا دُونَ أَحَدٍ تَكْبِيرًا وَتَرْفُوعًا. الْكِرْمَانِيُّ: "خُصَّ الْكَافِرُ مِنْهُ بِالْإِجْمَاعِ" (2).

النووي: "في هذا الحديث تقديم إطعام الطعام على غيره. وفي غيره تقديم الصلاة، وفي آخر تقديم الجهاد. قال العلماء: اختلفت الجواب لاختلاف السائلين والحاضرين فكل أجيب بما هو الأفضل في حقه." هـ (3).

7 بَابُ مِنَ الْإِيمَانِ أَنْ يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ

ح13 حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ شُعْبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَنْ حُسَيْنِ الْمُعَلَّمِ قَالَ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ». [م-ك-1، ب-17، ح-45، ا-12801 و13875].

7 بَابُ مِنَ الْإِيمَانِ أَنْ يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ: أَي مِنْ لَوَازِمِ الْإِيمَانِ وَمَكْمَلَاتِهِ: «أَنْ يُحِبَّ»... الخ.

ح13 وَعَنْ حُسَيْنٍ: مَعْطُوفٌ عَلَى «شُعْبَةَ»، وَقَائِلُهُ: مُسَدَّدٌ. يَعْنِي أَنَّ «يَحْيَى» حَدَّثَهُ بِهِ عَنْ شُعْبَةَ وَعَنْ حُسَيْنٍ. لَا يَبُوءُونَ: فَاعِلُهُ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى مَا يُفْهَمُ مِنَ الْفِعْلِ أَي مَوْمِنٌ. أَي لَا يُؤْمِنُ إِيمَانًا كَامِلًا. وَحَمَلُ نَفْيِ اسْمِ الشَّيْءِ عَلَى نَفْيِ كَمَالِهِ مُسْتَفِيضٌ شَائِعٌ كَقَوْلِهِمْ: فَلَانَ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ. لِأَخِيهِ: أَي فِي الْإِسْلَامِ، لِأَخْصِصَ أَخِي النِّسْبَ لِيَدْخُلَ جَمِيعُ الْمُسْلِمِينَ. كَذَا قَرَّرُوهُ.

(1) المصابيح (ل10ب).

(2) الكواكب الدراري (93/1).

(3) شرح النووي على مسلم (10/2) بتصرف كثير.

وما لابن العماد وابن مرزوق من أن الأولى حملُهُ على الأخوة الإنسانية ليدخل الكافر فيحبُّ له الإيمان كما يحبه لنفسه. رَدُّه الإمام السنوسي في "شرح مسلم" بوجوه منها: "التنصيصُ على المسلم في بعض الروايات. ومنها: أن الأخ إذا أُطْلِقَ في لسان الشرع لا يتبادر منه إلا الأخ في الإسلام، كيف والحق تعالى إنما أثبت الأخوة بين المؤمنين فقال: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾⁽¹⁾. ومنها: أن الحديث إنما سيق لتأكيد الشفقة والرحمة والتواضع والتَّصَرُّة وكمال المؤازرة على كل خير، ومنع رؤية الشفوف، ولهذا ذكر لفظ الأخ الموجب لذلك كلّه. وهذه الأوصاف كلُّها إنما تُطَلَّبُ في حَقِّ المؤمنين، ثمَّ أطال في توجيه ذلك". هـ منه.

كما رَدَّه المُناوي أيضاً بنحو ما ذكر. قاله الشيخ ابن شقرون في شرح الأربعين النووية⁽²⁾. وهو ظاهرٌ وإن جرى العلامة ابنُ زكري⁽³⁾ والشيخُ التاودي على ما لابن العماد والله أعلم. وَمَا وَجَّهَهُ بِهِ ابنُ مَرْزُوقٍ مِنْ أَنَّ مَحَبَّةَ الْإِيمَانِ لِلْخَلْقِ كُلِّهِمْ مُؤْمِنِهِمْ وَكَافِرِهِمْ وَاجِبَةٌ، وَمَحَبَّةَ الْكُفْرِ وَالرُّضَى بِهِ كُفْرٌ هُوَ ظَاهِرٌ فِي نَفْسِهِ، لَكِنَّهُ مَأْخُودٌ مِنْ أَدَلَّةٍ أُخْرَى لَا مِنْ نَفْسِ هَذَا الْخَبَرِ وَاللَّهِ الْمَوْفُوقُ. «مَا يَحِبُّ لِنَفْسِهِ»: مِنَ الْخَيْرِ، أَيْ يُحِبُّ لِأَخِيهِ نَظِيرَ مَا حَصَلَ لَهُ مِنَ الْخَيْرِ مِنْ غَيْرِ سَلْبِيهِ عَنْهُ، لَا عَيْنَهُ. فَدَخَلَ فِيهِ الطَّاعَاتُ وَالْمَبَاحَاتُ الدُّنْيَوِيَّةُ وَالْأُخْرَوِيَّةُ، وَخَرَجَتْ الْمَنْهِيَّاتُ لِأَنَّ الْخَيْرَ لَا يَشْمَلُهَا. وَالْمَرَادُ بِالْمَحَبَّةِ الْمَحَبَّةَ الْإِخْتِيَارِيَّةَ لَا الطَّبِيعِيَّةَ لِتَعَدُّرِهَا غَالِبًا.

(1) آية 10 من سورة الحجرات.

(2) شرح العشرة الثانية من شرح الأربعين النووية لابن شقرون. (مخطوط الخزانة الوطنية بالرباط 828هـ) وهو عبدالقادر بن أحمد بن العربي، من أولاد ابن شقرون المعروفين بفاس. الفقيه الأديب. ولي خطة القضاء بفاس. من تلامذته المولى سليمان العلوي. (ت1219هـ/1804م). إتحاف المطالع وتذكرة المحسنين.

(3) حاشية ابن زكري (مج1/6/ص3).

قال الكرمانى: "وكذا من الإيمان أن يبغض لأخيه ما يبغض لنفسه من الشرِّ، ولم يذكره، لأنَّ حُبَّ الشيءِ مستلزمٌ لبغض نقيضه، فَتَرَكَ التَّنْصِيصَ عَلَيْهِ اكْتِفَاءً". هـ⁽¹⁾.

وقال المناوي في "التيسير": «لا يؤمن أحدكم» إيماناً كاملاً حتى يحبَّ لأخيه في الدين من الخير ما يحبُّ لنفسه ويبغض لأخيه ما يبغض لنفسه من ذلك، ليكون المؤمنون كنفس واحدة. وَزَعَمُ أَنْ هَذَا مِنَ الصَّعْبِ الْمَمْتَنِعِ غَفْلَةٌ عَنِ الْمَعْنَى الْمُرَادِ، وَهُوَ أَنْ يَحِبَّ لَهُ حُصُولَ ذَلِكَ مِنْ جِهَةٍ لَا يَزَاحِمُهُ فِيهَا". هـ.

وقال السندي: "معنى «حَتَّى» هذه، أعني «حتى يحب» هنا وفي أمثاله، هو أنه (30/1)، لا يكمل الإيمان بدون حصول هذه الغاية لا أن حصول هذه الغاية كافٍ في كمال الإيمان وإن لم يكن هناك شيء آخر، وبه ينتفي التعارض بين الأحاديث". هـ⁽²⁾.

فائدة: قال العلقمي⁽³⁾ في "الكوكب المنير"⁽⁴⁾: "قال ابن أبي زيد المالكي: "جماع آداب الخير تتفرع من أربعة أحاديث، حديث: «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه»، وحديث: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت»، وحديث: «من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه»، وقوله للذي اختصر له الوصية: «لا تغضب».

8 بَابُ حُبِّ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْإِيمَانِ

ح14 حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّىٰ أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَالِدِهِ وَوَلَدِهِ».

(1) الكواكب الدراري (95/1) بتصرف.

(2) حاشية السندي على البخاري (11/1).

(3) محمد بن عبد الرحمن بن علي، أبو بكر العلقمي، شمس الدين، فقيه شافعي، محدث. له: "مختصر إتحاف المهرة بأطراف العشرة". (ت969هـ/1561م). الأعلام (195/6) ومعجم المؤلفين (395/3).

(4) الكوكب المنير في شرح الجامع الصغير. (مخطوط الخزانة الوطنية بالرباط 463ق).

ح15 حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِزْرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَلِيَّةَ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (ح) وَحَدَّثَنَا أَدَمُ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّىٰ أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَالِدِهِ وَوَلَدِهِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ».

[م-ك-ا، ب-16، ح-44، ا-12814].

8 بابُ حُبِّ الرَّسُولِ ﷺ وَنِ الْإِيمَانِ: المراد به نبينا صلى الله عليه وسلم. فأل فيه للعهد، كما أن المراد حبُّ الاختيار لا حبُّ الطبع، قاله الخطابي⁽¹⁾.

واعلم أن محبة النبي ﷺ بمعنى تعظيمه وإجلاله، ونصر سنته والذب عن شريعته، وتمني حضور حياته، فيبذلُ نفسه وماله دونه، وإعلاء قدره ومنزلته على كلِّ والد وولد ومحسن ونفس، من أصلِ الإيمانِ وَحَقِيقَتِهِ لَا يَتِمُّ إِيْمَانُ إِلَّا بِهَا كَمَا لِلْقَاضِي عِيَاضٍ قَالَ: "ومن لم يعتقد هذا فليس بمؤمن، وبمعنى مواطأة القلب على ما يرضاه صلى الله عليه وسلم، والميل إلى ما يوافقه، وإيثار رضاه على هوى النفس، وأكديّة حقه على حق الأب والابن والنفس والناس أجمعين، من كمالِ الإيمانِ. وعليه يُحْمَلُ حديثُ البابِ والله أعلم".

ابنُ زكري: "حُبُّ الرَّسُولِ هُوَ رُوحُ الْإِيمَانِ وَشَرْطٌ فِي تَحَقُّقِهِ، لَكِنِ الْمَطَابِقُ لِلْحَدِيثِ أَنَّ الْمُرَادَ هِيَ الْمَحَبَّةُ الْكَامِلَةُ وَهِيَ شَرْطُ كَمَالِ فَقَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ»: أَي لَا يَكْمَلُ إِيْمَانَهُ".⁽²⁾

ح14 وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ: أي بقدرته. لَا يَبُوءُونَ أَحَدَكُمْ: أي إيماناً كاملاً، وَنِ وَالِدِهِ: أي من كل من له عليه ولادة فيشمل الأب والأم. وَقَدَّمَهُ عَلَى قَوْلِهِ: «وَوَلَدِهِ» لِأَكْثَرِيَّتِهِ لِأَنَّ كُلَّ أَحَدٍ لَهُ وَالِدٌ دُونَ الْعَكْسِ.

(1) فتح الباري (59/1).

(2) حاشية ابن زكري على البخاري (مج1/6/ص3).

ح15 والناس أجمعين: عطف عام على خاص. وهل تدخل النفس فيه؟.

قال الكرمانى: "نعم تدخل لأن اللفظ عام وليس ثم ما يخصه". ه(1).

ابن حجر: "وهذا هو الظاهر"(2). ونحوه للشيخ زكرياء(3).

9 باب حلاوة الإيمان

ح16 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ النَّقْفِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ: أَنْ يَكُونَ اللَّهُ وَرَسُولَهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا، وَأَنْ يُحِبَّ الْمَرْءَ لَا يُحِبُّهُ إِلَّا لِلَّهِ، وَأَنْ يَكْرَهُ أَنْ يَعُودَ فِي الْكُفْرِ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُقَدَّفَ فِي النَّارِ».

[الحديث 16 - أطرافه في: 21، 6041، 6941]. [م-ك-1، ب-15، ح-43، أ-12002].

9 باب حلاوة الإيمان: الزركشي: "مقصوده أن الحلاوة أمر زائد على الإيمان ومن

ثمراته. ولما قدم قبله أن حب الرسول من الإيمان أردفه بما يوجد حلاوة ذلك". ه(4).

ح16 ثلاث: أي ثلاث خصال. وجد حلاوة الإيمان: النووي: "قال العلماء: معنى

حلاوة الإيمان: استلذاذ الطاعات وتحمل المشقات في رضى الله عز وجل ورسوله صلى

الله عليه وسلم وإيثار ذلك على عرض الدنيا". ه(5).

ابن أبي جمرة: "هذا حمل الفقهاء، وحملها الصوفية على المحسوس وأبقوا اللفظ على

ظاهرة ولم يتأولوه، والصواب معهم لأن حمل اللفظ على ظاهره أحسن من تأويله ما لم

(1) الكواكب الدراري (99/1).

(2) الفتح (59/1).

(3) تحفة الباري (220/1).

(4) التنقيح (23/1).

(5) شرح النووي على مسلم (13/2).

يَعْرِضُ لِظَاهِرِ اللَّفْظِ عَارِضٌ. ثُمَّ بَيَّنَّ ذَلِكَ بِقَضَايَا وَقَعَتْ مِنَ الصَّحَابَةِ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْحَلَاوَةَ مُحَسَّوْسَةٌ. فَانظُرْهُ وَاللَّهِ أَعْلَمُ⁽¹⁾.

ابن زكري: "والحق أنها محسوسة كما بيّنه ابن أبي جمرة"⁽²⁾.

وعلى الأول يكونُ من باب الاستعارة التصريحية بأنَّ شَبَّهَ اسْتِلْذَاقَ الْإِيمَانِ بِالْحَلَاوَةِ بِجَامِعِ مِيلِ النَّفْسِ إِلَى الْكُلِّ، ثُمَّ طَوَى ذِكْرَ الْمَشَبَّهِ وَاقْتَصَرَ عَلَى الْمَشَبَّهِ بِهِ. قَالَه الدَّمَامِينِيُّ⁽³⁾. «أَنْ يَكُونَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ: النَّوَوِيُّ: "محبة العبد ربه تحصل بفعل طاعته وترك مخالفته وكذلك محبة رسوله صلى الله عليه وسلم"⁽⁴⁾. وَمَا سِوَاهُمَا: قَالَ الزَّرْكَشِيُّ: "فيه الجمع بين اسم الله ورسوله في ضمير، وذلك غير ممتنع منه صلى الله عليه وسلم بخلاف غيره. ولهذا أنكر على الخطيب⁽⁵⁾ قوله: «ومن يعصهما»⁽⁶⁾. ونحوه للدمايني بلفظه⁽⁷⁾.

وقال عز الدين ابن عبد السلام: "من خصائصه صلى الله عليه وسلم جواز الجمع في الضمير بينه وبين ربه تعالى كقوله: «أن يكون الله ورسوله أحبَّ إليه مما سواهما»⁽⁸⁾. وقوله: «ومن يعصهما»... إلخ وهو ممتنع لغيره، فلذا أنكر على الخطيب هـ.

(1) بهجة النفوس لابن أبي جمرة (26/1 و25).

(2) حاشية ابن زكري على البخاري (مج1/6/ص3).

(3) المصابيح (ل10ب).

(4) شرح النووي على مسلم (13/2).

(5) يقصد حديث عدي بن حاتم أن رجلاً خطب عند النبي ﷺ فقال: "من يطع الله ورسوله فقد رشد، ومن

يعصهما فقد غوى"، فقال رسول الله ﷺ: «هنس الخطيب أنت»، قل: «ومن يعص الله ورسوله». أخرجه

مسلم في الجمعة ح870 وأبو داود في كتاب الصلاة ح1099.

(6) التنقيح (24/1).

(7) المصابيح للدمايني (ل10ب).

وقال القرطبي: "ظاهر قصة الخطيب أنه أنكر عليه جمع اسم الله واسم رسوله في ضمير واحد. ويعارضه ما روى أبو داود عن ابن مسعود أن النبي ﷺ قال في خطبته: «من يطع الله ورسوله فقد رشد، ومن يعصهما فإنه لا يضر إلا نفسه»⁽¹⁾، وعن (أنس)⁽²⁾: «ومن يعصهما فقد غوى» وهما صحيحان.

ويعارضه أيضاً قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ ثم أجاب عن ذلك بأربعة (31/1)/ أوجه، أحدها: أن ذلك الجمع تشریف، والله تعالى أن يشرف من شاء بما شاء، ويمنع من مثل ذلك للغير كما أقسم بكثير من المخلوقات، وَمَنْعًا مِنَ الْقَسَمِ بِهَا، فقال سبحانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ﴾⁽³⁾ وأذن لنبيه في إطلاق مثل ذلك، ومنع منه الغير على لسان نبيه". هـ⁽⁴⁾. ومحصله أن الجمع من خصائصه صلى الله عليه وسلم، وهو الذي مر في كلام الزركشي والدمايني، وابن عبدالسلام⁽⁵⁾. وبه صدر العلائي⁽⁶⁾ في أجوبته عن المسألة، وابن عطية في "تفسيره"، قال: "ومما يؤيده أن في كتاب مسلم: «بنس الخطيب أنت، قل: ومن يعص الله ورسوله»". هـ⁽⁷⁾.

(1) رواه أبو داود في كتاب الصلاة ح 1097 وفي كتاب النكاح (ح 2119).

(2) بل رواه أبو داود عن الزهري مرسلًا. انظر: السنن (ح 1098) والمراسيل له أيضاً (ح 56) والبيهقي في سننه (304/3). وهو مرسل صحيح.

(3) آية 56 سورة الأحزاب.

(4) المفهم (510/2 و 511).

(5) عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم، السلمي، الدمشقي، المعروف بـ: "عز الدين" و"بابن عبد السلام". فقيه شافعي. بلغ رتبة الاجتهاد، عالم عامل، يلقب بسلطان العلماء. توفي سنة (660هـ/1262م). الأعلام (21/4). ومجم المؤلفين (162/2).

(6) خليل بن كَيْكَلْدِي بن عبد الله، صلاح الدين العلائي، الدمشقي، أبو سعيد، محدث، فاضل، بَحَاث. رحل رحلة طويلة. ولد سنة 694هـ وتعلم في دمشق. ثم أقام في القدس مدرسا في الصلاحية سنة 731هـ، فتوفي فيها. له عدة تأليف. الأعلام (321/2).

(7) المحرر الوجيز (398/4).

والعيني في "عمدته"، ونصه: "إنما كان إنكاره -عليه السلام- على الخطيب لأنه لم يكن عنده من المعرفة بتعظيم الله عز وجل، ما كان عليه السلام، يعلمه من عظمته وجلاله"⁽¹⁾.

وقال الإمام ابن العربي في "العارضة": "الأقوى عندي في الجواب عن القضية أن الخطيب قال ذلك دون تشهد وحمد، قال: وزيادة بعضهم: «قل: ومن يعص الله ورسوله» لم تصح" هـ. وقد علمت أنها صحيحة مخرجة في صحيح مسلم -والكمال لله سبحانه- وإنما قال: «بمأ» ولم يقل: "ممن" ليعم من يعقل ومن لا يعقل. وَأَنْ يُعَبَّ الْمَرْءَ لَا يُجِبُهُ إِلَّا لِلَّهِ: قال يحيى بن معاذ⁽²⁾: "حقيقة الحب في الله ألا يزيد بالبر ولا ينقص بالجفاء، نقله في "الفتح"⁽³⁾. أَنْ يَعْوَدَ فِيهِ الْكُفْرُ: أي يدخل فيه. فَمِنْ تَمَّ عُدِّي بِـ«فِي» على حدِّ «أَوْ لَتَعُوذُنَّ فِي مِلَّتِنَا».

10 بَابُ عَلَامَةِ الْإِيمَانِ حُبُّ الْأَنْصَارِ

ح17 حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبْرِ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «آيَةُ الْإِيمَانِ حُبُّ الْأَنْصَارِ وَآيَةُ النِّقَاقِ بُغْضُ الْأَنْصَارِ». [الحديث 17 - طرفه 37840].
[ك-1، ب-33، ح-74، ا-13608].

10 بَابُ: عَلَامَةُ الْإِيمَانِ حُبُّ الْأَنْصَارِ: كأنه أشار إلى تفسير «آية» المذكورة في الحديث بعلامة. فَمِنْ تَمَّ أْتَى بِهَا فِي التَّرْجُمَةِ.

(1) لم أجد هذا النقل في عمدة القارئ، والله أعلم.

(2) يحيى بن معاذ بن جعفر، أبو زكريا الرازي، واعظ، زاهد، لم يكن له نظير في وقته. له كلمات سائرة منها: "كيف يكون زاهداً من لا ورع له، تورع عما ليس لك، ثم ازهد فيما لك" توفي بنيسابور سنة 258هـ. الأعلام (172/8).

(3) الفتح (62/1).

ح17 آيَةُ الْإِيمَانِ حُبُّ الْأَنْصَارِ: المناوي: "أي علامة كمال إيمان الإنسان أو نفس إيمانه حب مؤمني الأنصار: الأوس والخزرج لحسن وفائهم بما عاهدوا الله عليه من إيواء نبيّه ونصره على أعدائه زمن الضعف (والحسرة)⁽¹⁾، فَمَنْ أَحَبَّهُمْ لِمَا ذُكِرَ كَانَ ذَلِكَ علامة إيمانه"⁽²⁾. وآيَةُ النَّفَاقِ: أي الخاص الذي هو إظهار الإيمان وإبطان الكفر. بَغْضُ الْأَنْصَارِ: فبغضهم نفاق إيماني، إذا كان ذلك من حيث أنهم أنصاره عليه الصلاة والسلام، لأنه لا يجتمع مع التصديق فيكون من أبغضهم لذلك منافقاً حقيقياً، ومثلهم في ذلك المهاجرون كما هو ظاهر.

قال ابن التين⁽³⁾: "المراد حب جميعهم وبغض جميعهم لأن ذلك إنما يكون للدين، ومن أبغض بعضهم لمعنى يسوء البغض له، فليس داخلاً في ذلك" هـ.
ابن حجر: "وهو تقرير حسن" هـ⁽⁴⁾. الشيخ زكرياء: "والحديث لا يقتضي أن من لم يحبهم لا يكون مؤمناً لأنه لا يلزم من عدم العلامة عدم ما هي له، نعم يقتضي أن من أبغضهم يكون منافقاً وإن صدق بقلبه" هـ⁽⁵⁾.

11 باب

ح18 حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو إِدْرِيسَ عَائِدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عُبَادَةَ بْنَ الصَّامِتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -وَكَانَ شَهِدَ بَدْرًا وَهُوَ أَحَدُ النَّقَبَاءِ لَيْلَةَ الْعَقَبَةِ- أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ وَحَوْلَهُ عَصَابَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ: «بَايَعُونِي عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا تُشْرَفُوا وَلَا تُزْرَعُوا وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ وَلَا تَأْتُوا بِيَهُتَانَ تَقْتَرُونَهُ

(1) كذا في الأصل والمخطوطة. وفي فيض القدير: "العسرة" وهو الصواب.

(2) فيض القدير (82/1).

(3) في فيض القدير (83/1): "ابن المنير" بدل ابن التين.

(4) الفتح (113/7).

(5) تحفة الباري (223/1).

بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ وَلَا تَعْصُوا فِي مَعْرُوفٍ فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَعُوقِبَ فِي الدُّنْيَا فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا ثُمَّ سَنَّهَ اللَّهُ فَهُوَ إِلَى اللَّهِ إِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ وَإِنْ شَاءَ عَاقِبَهُ» فَبَايَعْنَاهُ عَلَى ذَلِكَ. [الحديث 18 - اطرافه في: 3892، 3893، 3999، 4894، 6784، 6801، 6873، 7055، 7199، 7213، 7468]. [م-ك-29، ب-10، ح-1709، أ-2274].

11 باب: بغير ترجمة، فهو كالفصل مما قبله. وأشار بحديثه إلى أَنَّ تَلْقِيْبَ الْأَوْسِ وَالْخَزْرَجِ بِالْأَنْصَارِ كَانَ لَيْلَةَ الْعَقَبَةِ لَمَّا بَايَعُوا النَّبِيَّ ﷺ عَلَى نَصْرَتِهِ وَإِعْلَاءِ دِينِ اللَّهِ. فهذا وجه إيراده، وكأنه قال: بَابُ وَجْهِ تَسْمِيَةِ الْأَنْصَارِ بِهَذَا الْاسْمِ.

ح18 عَائِدُ اللَّهِ: اسم علم أي نو عيادة بالله، أَهْدُ النَّفَجَاءِ: جمع نقيب، الناظر على القوم. وكانوا اثني عشر رجلا. وستأتي أساميهم في الهجرة النبوية⁽¹⁾. لَيْلَةُ الْعَقَبَةِ: بمنى، أي الذين بايعوا النبي ﷺ بها على النصر والإيواء، وأن يمنعه مما يمنعون منه نساءهم وأبناءهم. هذه هي البيعة الواقعة ليلة العقبة كما لابن إسحاق وغيره. أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أي أخبره، أن رسول الله... الخ. (32/1) عَصَابَةٌ: جماعة من العشرة إلى الأربعين، ولا واحد له من لفظه. بَايَعُونِي: المبايعة عبارة عن المعاهدة والمعاقدة، سميت بذلك تشبيهاً لها بالمعوضة المالية. وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ: خص القتل بالأولاد، لَبَّانٌ فِيهِ مَعَ الْقَتْلِ قَطِيعَةُ الرَّحِمِ، وَلَبَّانُهُ كَانَ شَانِعاً فِيهِمْ وَأَدُّ الْبَنَاتِ، وَقَتْلُ الْبَنِينَ خَشِيَةَ الْإِمْلَاقِ⁽²⁾. يَبْهَتَانِ: بكذب يبهت سامعه، أي يدهشه لفظاعته، كالرمي بالزنا والفضيحة والعار. تَقْتَرُونَهُ: تختلقونه. بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ: كُنِيَ بِالْأَيْدِي وَالْأَرْجُلِ عَنِ الذَّاتِ، لِأَنَّ مَعْظَمَ الْفِعَالِ بِهَا، أَي لَا تَأْتُوا بِبِهْتَانٍ مِنْ قِبَلِ أَنْفُسِكُمْ، وَلَا تَعْصُوا فِي مَعْرُوفٍ: هو ما عرف من الشرع حُسْنُهُ نَهياً وأمراً.

(1) بل عند باب (43): وفود الأنصار إلى النبي ﷺ وبيعة العقبة.

(2) عزا ابن حجر هذا القول لأول محمد بن إسماعيل التيمي وغيره. الفتح (64/1).

فَمَنْ وَفَىٰ مِنْكُمْ: ثبت على العهد، فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ: فضلاً. وعبر بـ«على» للمبالغة في تحقّق وقوعه، وإلا فلا يجب على الله شيء لقيام الأدلة القاطعة بذلك. من ذلك: المذكور. شَعْبِيًّا: أي غير الشُّرك، فهو عامٌ مخصوصٌ بقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾⁽¹⁾ فالمرتدُّ إذا قُتِلَ على ارتداده لا يكون قتله كفارةً، قاله النووي⁽²⁾. وقال ابن حجر: «لا خلاف في ذلك»⁽³⁾. فَهَوِّقِيْبَ: زاد في الحدود. «به»⁽⁴⁾: أي بسببه في الدنيا بأن أقيم عليه الحد قتلًا أو قطعاً أو جلدًا. ومثُلُ إقامة الحدِّ التعزيرُ، فهو: أي العقاب. كفاوة: زاد في التوحيد: «لَهُ وَطَهْرٌ»⁽⁵⁾. أي لمن أقيم عليه. وظاهره وَلَوْ لَمْ يَثْبُ مِنْهُ، وهو قول الجمهور. وظاهره أيضاً أن القاتل إذا قُتِلَ سَقَطَتْ عنه مطالبةُ المقتول في الآخرة.

قال ابنُ أبي جمرة: «هذا هو الحق الذي لا خفاء فيه، وحديث الباب نصٌّ في ذلك»⁽⁶⁾. وقول القاضي إسماعيل⁽⁷⁾: «قتل القاتل إنما هو إرداع لغيره، وأما في الآخرة فالطلب للمقتول قائم لأنه لم يصل إليه حق»⁽⁸⁾. ونحوه لابن العربي⁽⁸⁾. أجاب عنه ابنُ حجر بقوله: «قلت: بل وصل إليه حقٌ وأي حقٌ، فإن المقتول ظلماً تكفّر عنه ذنوبه في القتل

(1) آية 48 و116 من سورة النساء.

(2) الفتح (65/1) وانظر: شرح النووي على مسلم (223/11).

(3) الفتح (84/12).

(4) كتاب (86) الحدود. باب (8) الحدود كفارة ج 6784.

(5) كتاب (97) التوحيد. باب 31. ح 7468.

(6) بهجة النفوس (59/1).

(7) إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد بن درهم، أبو إسحاق الجهضمي، الأزدي مولاها، البصري، ثم البغدادي، فقيه مالكي، محدث، مقرئ، مفسر، ولي القضاء ببغداد. له: كتاب القراءات. ت 282هـ/896م. الأعلام (310/1) ومجمع المؤلفين (359/1). وانظر: شجرة النور الزكية (ص 65-66).

(8) الفتح (84/1).

كما ورد في الخبر الذي صححه ابن حبان وغيره: «إِنَّ السيفَ مَحَاءٌ لِلخطايا»⁽¹⁾ فلولا القتل ما كفرت ذنوبه، فأى حق يصل إليه أعظم من هذا؟ ولو كان حدّ القتل إنما شرع للإرداع فقط لم يشرع العفو عن القاتل.⁽²⁾ هـ. ويأتي في الحدود زيادة تحقيق هذه المسألة إن شاء الله. **إِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ : فَضْلاً. وَإِنْ شَاءَ عَاقَبَهُ : عَدْلًا.** وفيه ردٌّ على الخوارج الذين يكفرون بالذنوب، وعلى المعتزلة الذين يوجبون تعذيب الفاسق إذا مات بلا توبة، قاله الإمام المازري⁽³⁾.

قال القاضي عياض وغيره: "هذا الحديث صريح في أن الحدود كفارات، وأما حديث أبي هريرة المروي عند أحمد والحاكم بسند على شرط الشيخين مرفوعاً: «لا أدري الحدود كفارة لأهلها أم لا؟» فإنه ورد أولاً قبل أن يُعْلَمَ اللهُ بذلك ثم أعلمه بعد ذلك بأنها كفارة".⁽⁴⁾ هـ. ونحوه لابن⁽⁵⁾ الملقن⁽⁶⁾. وتعقبه الدماميني وغيره بأن حديث عبادة كان بمكة ليلة العقبة حين بايعه الأنصار، وأبو هريرة إنما أسلم بعد ذلك بسبع سنين⁽⁷⁾.

(1) رواه ابن حبان (ج1614 موارد). والبيهقي في السنن (276/9) من طريق صفوان بن عمرو عن أبي المثنى الأملوكي عن عتبة بن عبد السلمي الصحابي.

(2) الفتح (68/1).

(3) المُعْلَم (261/2).

(4) شرح النووي على مسلم 224/11 نقلاً عن عياض. وانظر الفتح (66/1) أيضاً.

(5) عمر بن علي بن أحمد، الأنصاري، الشافعي، سراج الدين، أبو حفص ابن النحوي، المعروف بابن المُلقن. من أكابر العلماء بالحديث والفقه وتاريخ الرجال. أصله من وادي آش بالأندلس ومولده ووفاته بالقاهرة. له نحو ثلاثمائة مصنف. منها: "التوضيح لشرح الجامع الصحيح". الأعلام (57/5).

(6) قول ابن الملقن فيما نقله عنه الدماميني (ج111أ): "ويمكن أن يكون حديث أبي هريرة أولاً، قبل أن يُعْلَمَ، ثم عَلِمَ".

(7) المصابيح للدماميني (ج111).

وأجيب عنه بأجوبة. قال ابن حجر: "والحقُّ عندي في الجواب أن حديث أبي هريرة صحيح وهو سابق على حديث عبادة، والمبايعة التي ذكرها عبادة هنا ليست هي مبايعة ليلة العقبة لأن تلك وقعت على النصر والإيواء كما سبق، وهذه مبايعةً أخرى وقعت بعد ذلك بدليل ما زاده المصنف في التفسير⁽¹⁾ من قوله: «ثم قرأ آية النساء»⁽²⁾، وآية النساء متأخرة عن بيعة العقبة جداً لنزولها بعد الحديبية بلا خلاف. وعند الطبراني أن هذه المبايعة وقعت يوم فتح مكة، وذلك بعد إسلام أبي هريرة بمدة، فزال الإشكال والحمد لله." هـ. من "الفتح" مختصراً⁽³⁾. ونقله السيوطي في "التوشيح"⁽⁴⁾ وأقره، وبه قرر ابن زكري⁽⁵⁾ الحديث معتمداً عليه. وما أبداه العيني⁽⁶⁾ من البحث معه في ذلك ردهً كله الحافظ في "انتقاض الاعتراض"⁽⁷⁾ وردّه ظاهر، فانظره.

12 بَاب مِنَ الدِّينِ الفِرَارُ مِنَ الفِتَنِ

ح 19 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَعَصَعَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يُوشِكُ أَنْ يَكُونَ خَيْرَ مَالِ الْمُسْلِمِ غَنَمٌ يَتَّبَعُ بِهَا شَعْفَ الْجِبَالِ وَمَوَاقِعَ القَطْرِ يَفْرُ بِدِينِهِ مِنَ الفِتَنِ». [الحديث 19 - أطرافه في: 3300، 3600، 6495، 7088].

(1) كتاب (65) التفسير. سورة الممتحنة باب (3). ح 4894.

(2) آية النساء هي المذكورة في سورة الممتحنة: «إذا جاءك المؤمنات يبائعنك...» وهي الآية 12.

(3) الفتح (66/1 و 67 و 68).

(4) التوشيح (179/1).

(5) حاشية ابن زكري على البخاري (مج 1/6/ص 4).

(6) عمدة القارئ (241/1).

(7) انتقاض الاعتراض (1/ص 56 فما بعدها).

بَابِ وَنَ الدِّينِ ، هو اسم للإيمان والإسلام معاً وللإحسان أيضاً. الْفِرَارُ مِنَ الْفِتَنِ : أي من شُعبِهِ الْفِرَارُ... الخ.

ح19 بِيُوشِكُ: أي يقرب، شَعَفَ: رؤوس. ومواقع الْفَطْرِ: بطون الأودية والصحاري، يَفِرُّ بِدِينِهِ: أي بسبب دينه أو معه. وَمِنَ الْفِتَنِ: طلباً للسلامة لا لقصْدِ دنيوي. واعتُرِضَتْ مطابقتُ الحديثِ للترجمة، لِأَنَّ الْفِرَارَ إنما هو صيانةٌ لِلدِّينِ (1/33) ولا يلزم من ذلك عَدَهُ منه⁽¹⁾.

وأجاب الكرمانى بقوله: "إِنَّ «مِنَ» ابتدائية، أي الفرار من الفتن منشؤه الدين، والحديث يدل عليه، إن الباء فيه للسببية" ه⁽²⁾.

وحينئذ، فالمطابقة لا تُحْتَمَلُ. وقال ابنُ زكري: "قوله: «يفر بدينه من الفتن» أي يصونه منها، وصيانة الدين من كمال الدين"⁽³⁾. فَاتَّضَحَ شاهدُ الترجمة".

فائدة:

قال النووي: "في الحديث فضلُ العزلة في أيام الفتنة، إلا أن يكون الإنسان ممن له قدرة على إزالتها فإنه يجب عليه السعي في إزالتها إما وجوباً عينياً أو كفاًئياً. وأمّا في غير أيام الفتنة فذهب الشافعيُّ والأكثرُ إلى تفضيل الخلطة لما فيها من اكتساب الفوائد، وشهود سائر الإسلام، وتكثير سواد المسلمين، وإيصال النفع إليهم، وغير ذلك. وذهب آخرون إلى تفضيل العزلة لما فيها من السّلامة المحقّقة، لكن بشرط أن يكون عارفاً بوظائف العبادة اللازمة له.

(1) الاعتراضُ للنووي كما في الفتح (69/1).

(2) الكواكب الدراري (111/1).

(3) حاشية ابن زكري على البخاري (مج1/6م/4ص) بالمعنى.

قال: "والمختار تفضيلُ الخلطة لمن لا يغلب على ظنُّه الوقوع في المعاصي". هـ⁽¹⁾. قال الكرمانى إثر نقله: وأقول: "والمختار عندنا تفضيل الانعزال لنذور خُلُو المحافل عن المعاصي، والله أعلم". هـ⁽²⁾.

وقال شيخ الإسلام: "تجب العزلة على فقيه لا يسلم دينه بالخلطة، وتجب الخلطة على من عرف الحق فاتبعه، والباطل فاجتنبه، وعلى من جهل الحق ليتعلمه". هـ⁽³⁾.

13 باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: أنا أعلمكم بالله، وأن المعرفة فعل القلب لقول الله تعالى:

﴿وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [البقرة: 225]

ح 20 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُهُ عَنْ هِشَامِ بْنِ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا أَمَرَهُمْ مِنْ الْأَعْمَالِ بِمَا يُطِيفُونَ قَالُوا: إِنَّا لَسْنَا كَهَيْئَتِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ اللَّهَ قَدْ غَفَرَ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ، فَيَغْضَبُ حَتَّى يُعْرِفَ الْغَضَبُ فِي وَجْهِهِ ثُمَّ يَقُولُ: «إِنَّ أَنْفَاكُمْ وَأَعْلَمَكُمْ بِاللَّهِ أَنَا».

13 باب قول النبي صلى الله عليه وسلم «أنا أعلمكم بالله»: قصده بهذا الاستدلال على زيادة الإيمان ونقصانه، لأن العلم بالله هو الإيمان به والتصديق. والتعبير بصيغة اسم التفضيل، يدل على ذلك. ولا شك أن النبي ﷺ أشد الناس إيماناً وتصديقاً، كما أنه أشدهم علماً، فظهرت الزيادة والله أعلم. وَأَنَّ الْمَعْرِفَةَ فِعْلُ الْقَلْبِ: أي وباب بيان أن المعرفة... الخ. لقوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ﴾⁽⁴⁾ مرادُه الاستدلال على أن الإيمان بالقول لا يتم إلا بانضمام الاعتقاد إليه خلافاً

(1) الكواكب الدراري (110/1). وانظر: عمدة القارئ (248/1) والفتح (43/13).

(2) المصدر نفسه (111/1).

(3) تحفة الباري (227/1) بتمصرف.

(4) آية 225 من سورة البقرة.

للكرامية⁽¹⁾. ووجه أخذه من الآية أن الله تعالى جعل ما يجري على اللسان من غير قصد لغواً لا عمل عليه. قال المصنف: "فكذلك الإيمان بمجرد اللسان لغواً لا عمل عليه". قاله ابن زكري.⁽²⁾

ح20 محمد بن سلام: -بتخفيف اللام- كما صححه العراقي⁽³⁾ والكرماني⁽⁴⁾ والزرکشي⁽⁵⁾ والداميني⁽⁶⁾ وابن حجر⁽⁷⁾ والعيني⁽⁸⁾ وغيرهم.

ولفظ الكرماني: -بتخفيف اللام-، وهو الصحيح الذي عليه الاعتماد ولم يذكر جمهور المحققين غيره، وذكر بعضهم أن التشديد لحنٌ هـ.

ح20 يَمَّا يُطِيبُونَ: المداومة عليه. كَهَيْئَتِكَ: أي ليس حالنا كحالِكَ. غَفَرَ اللَّهُ لَكَ... إلخ: اختلفَ في معنى الغفران له، مع أنه معصومٌ صلى الله عليه وسلم. فقيل: معناه غفرانُ الذنوب التي قبل النبوة. أو تركُ الأولى أو نَسَبَ إليه ذنوبَ أمته.

قال العلامةُ البرمائي: "وكلها ضعيفةٌ، والصوابُ أن معنى الغفران للأنبياء الحيلولةُ بينه وبين الذنوب، فلا يصدرُ منهم ذنبٌ أصلاً، لأنَّ الغفرَ السَّترُ وهو إمَّا بين العبد والذنوب أو بين الذنوب وعقوبته فاللائقُ بالأنبياءِ الأولُ وبأممهم الثاني". هـ. نقله

(1) نسبة إلى محمد بن عبد الله بن كرام المولود سنة 190 هـ والمتوفى سنة 255 هـ، من المجسمة، ومن فرق الابتداع في الإسلام. كان يقول بأن الله تعالى مستقرٌ على العرش، وأنه جوهر. وأحرقت كتبه كلها بعد تصريحه بأن الإيمان قول فقط معجم الفرق والمذاهب الإسلامية للدكتور إسماعيل العربي (ص309) والأعلام للزركلي (14/7).

(2) حاشية ابن زكري على البخاري (مج1/6/4ص).

(3) شرح ألفية العراقي في الحديث للعراقي (130/3).

(4) الكواكب الدراري (111/1).

(5) التنقيح (25/1).

(6) المصابيح للداميني (11ب).

(7) الفتح (71/1).

(8) عمدة القارئ (251/1).

شيخ الإسلام في "التحفة" (1). أي وحيث لم يكن لك ذنبٌ فلا تحتاجُ لعملٍ، ومع ذلك تواظب على العمل، فكيف بنا مع كثرة ذنوبنا. فَيَغْضَبُ: صلى الله عليه وسلم من جهة توهمهم أن العمل لا يكون إلا لحصول المغفرة واكتساب الأجور، مع أنه يكون لمعنى آخر وهو شكرُ المُنعم، وَمِنْ ثَمُ قَالَ صلى الله عليه وسلم: «أفلا أكون عبداً شكوراً» (2)، وقال: **إِنَّ اتِّفَاكَكُمْ وَأَعْلَمَكُم بِاللَّهِ أَنَا: أَي فَنَا أَوْلَى بِالْعَمَلِ مِنْكُمْ شُكْرًا لِلَّهِ عَلَى مَا أَعْطَانِي سُبْحَانَهُ.** قال الأبي: (34/1) "وقد يكون استحلاء للعبادة كما قال الجنيد (3): "أهل الليل في ليلهم ألدُّ من أهل اللُّهُو بلهوهم".

14 باب مَنْ كَرِهَ أَنْ يَعُودَ فِي الْكُفْرِ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ مِنَ الْإِيمَانِ

ح21 حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ: مَنْ كَانَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا، وَمَنْ أَحَبَّ عَبْدًا لَا يُحِبُّهُ إِلَّا لِلَّهِ، عَزَّ وَجَلَّ وَمَنْ يَكْرَهُ أَنْ يَعُودَ فِي الْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْقَذَهُ اللَّهُ مِنْهُ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُلْقَى فِي النَّارِ». [انظر الحديث: 16 واطرافه].

14 **بَابُ مَنْ كَرِهَ أَنْ يَعُودَ فِي الْكُفْرِ... الخ:** أي يصير إليه. ومعنى الترجمة: أن كراهة الدخول في الكفر من شعب الإيمان.

15 باب تَقَاضَلُ أَهْلِ الْإِيمَانِ فِي الْأَعْمَالِ

ح22 حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(1) تحفة الباري لتركيب الأنصاري (229/1) ونقله القسطلاني أيضاً في إرشاد الساري (103/1).

(2) رواه البخاري في كتاب التهجد، باب6. ح1130. ومسلم في كتاب صفات المنافقين وأحكامهم 2819.

(3) الجنيد بن محمد بن الجنيد، أبو القاسم البغدادي، الخزاز لأنه كان يعمل الخز، صوفي، من العلماء بالدين.

مولده ومنشؤه ووفاته ببغداد، شيخ مذهب التصوف، لضبط مذهبه بقواعد الكتاب والسنة. له رسائل. توفي سنة

قال: «يَدْخُلُ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ وَأَهْلُ النَّارِ النَّارَ، ثُمَّ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: أَخْرَجُوا مِنَ النَّارِ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيْمَانٍ فَيُخْرِجُونَ مِنْهَا قَدْ اسْوَدُّوا فَيُلْقَوْنَ فِي نَهْرِ الْحَيَاةِ شَكًّا مَالِكًا فَيَنْبُتُونَ كَمَا تَنْبُتُ الْحَبَّةُ فِي جَانِبِ السَّيْلِ، أَلَمْ تَرَ أَنَّهَا تَخْرُجُ صَفْرَاءَ مُلْتَوِيَةً». قال وَهَيْبٌ: حَدَّثَنَا عَمْرُو الْحَيَاةِ وَقَالَ: خَرَدَلٌ مِنْ خَيْرِ.

الحديث 22 - اطرافه في: 4581، 4919، 6560، 6574، 7438، 7439. [م-ك-1، ب-82، ح-184].

ح23 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ صَالِحِ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي أَمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ بْنِ حُنَيْفٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُ النَّاسَ يُعْرَضُونَ عَلَيَّ وَعَلَيْهِمْ قُمْصٌ، مِنْهَا مَا يَبْلُغُ النَّدْيَ وَمِنْهَا مَا دُونَ ذَلِكَ، وَعَرَضَ عَلَيَّ عَمْرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَعَلَيْهِ قَمِيصٌ يَجْرُهُ» قَالُوا: فَمَا أَوْلَتْ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: «الَّذِينَ». [الحديث 23 - اطرافه في: 3691، 7008، 7009. [م-ك-44، ب-2، ح-2390، ا-11814].

15 **بَابُ تَفَاضُلِ أَهْلِ الْإِيْمَانِ فِي الْأَعْمَالِ**: «في» سببية أي التفاضل الحاصل لأهل

الإيمان بسبب الأعمال. فزيادة الإيمان ونقصائه لازمان لزيادة الأعمال ونقصانها.

ح22 **حَبَقٌ وَنَ خَرْدَلٌ**: هي عبارة عما لا أقل منه، أو هي وزن أربع ذرات. والذرة هي الهباء الذي يظهر في شعاع الشمس. **وَمِنْ إِيْمَانٍ**: أي من عمل قلبي زائد على أصل التوحيد، كالإخلاص والخوف ونحو ذلك، كقوله في الرواية الأخرى: «أَخْرَجُوا مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَعَمِلَ مِنَ الْخَيْرِ مَا يَزِنُ ذُرَّةَ»⁽¹⁾، قاله ابن حجر⁽²⁾. وأصله للنووي، نقلًا عن العلماء كما في «الكواكب»⁽³⁾.

(1) أخرج هذه الرواية البخاري في التوحيد (باب 19 ح7410) بلفظ: «ثم يخرج من النار من قال: لا إله إلا الله

وكان في قلبه ما يزن من الخير ذرّة».

(2) الفتح (73/1).

(3) الكواكب الدراري (117/1).

ويؤيده أن الإيمان بمعنى التصديق لا يتجزأ، وإنما الذي يقبل التَّجْزِيئَ هو الأعمال، وبهذا يتم غرض المؤلف ويطبّق الترجمة، **قَدْ اسْتَوَدُّوا**: أي وصَّارُوا فحماً. **الْحَبَابَ**: أي المطر، لأنه النهر الذي نزل منه المطر. **أَوْ الْحَيَاةُ**: أي الذي من غمس فيه **حَيِيَّ**، **الْحَبَّةُ**: بكسر الحاء - بزر العشب. ف«أل» فيه للجنس، شَبَّهوا بها في سرعة النبات والحسن. **صفواء**: تسر الناظرين. والاصفرار من أحسن ألوان الرياحين، **مَلْتَوِيَّةٌ**: منعطفة، وذلك مما يزيدُها حسناً. والمعنى أنهم يخرجون من ذلك النهر في أسرع مُدَّةٍ وأحسنِ منظرٍ وهيئةٍ كخروج هذه الريحانة. **وَنُ حَيِيَّو**: بدل قوله: «من إيمان»: وهو مما يؤيد ما سبق.

ح23 **بِعَرُوضُونَ عَلَيَّ**: أي في المنام، **التَّوَدِّيَّ**: بضم المثناة - جمع ثدي، وهو للرجل والمرأة، **قَالُوا**: قائله أبو بكر كما للترمذي الحكيم⁽¹⁾. **قال الدين**: ابن حجر: مطابقته للترجمة ظاهرة من جهة تأويل القمص بالدين. وقد ذكر أنهم متفاضلون في لبسها. وفيه فضلية ظاهرة لعمر، ولا يلزم منه أفضليته على أبي بكر لاحتمال أن يكون أبو بكر عرض مع المذكورين، على أن المراد بالخبر التنبية على أن عمر ممن حصل له الفضل البالغ في الدين، وليس فيه تصريح بانحصار ذلك فيه⁽²⁾.

16 بَاب الْحَيَاءِ مِنَ الْإِيمَانِ

ح24 **حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ**

(1) محمد بن علي بن الحسن، أبو عبد الله الحكيم الترمذي، عالم بالحديث وأصول الدين، صوفي، كان يقول: إن

للأولياء خاتم كما للنبيوة خاتم. له: "نوارير الأصول" توفي بعد 320. سير أعلام النبلاء (439/13). والأعلام

(272/6).

(2) الفتح (74/1) و(45/7) و(396/12).

عَلَى رَجُلٍ مِنَ النَّاصِرِ وَهُوَ يَعِظُ أَخَاهُ فِي الْحَيَاءِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «دَعُهُ فَإِنَّ الْحَيَاءَ مِنَ الْإِيمَانِ».

[الحديث 24 - طرفه في: 6118]. [م-ك-1، ب-12، أ-4554].

16 **بَابُ الْحَيَاءِ**: أي الشرعي. **وَنِ الْإِيمَانِ**: أي من شعبه. راجع باب أمور الإيمان⁽¹⁾.
 ح24 **يَعِظُ أَخَاهُ**: نَسَبًا أَوْ دِينًا. وَلَمْ يُسَمِّيًا مَعًا. **فِي الْحَيَاءِ**: أي يلومه على كثرتة، وأنه أضرُّ به، ومنعه من بلوغ حاجته. قاله الباجي⁽²⁾. **دَعُهُ**: على هذا الخلق الحسن. ثم زاده في ذلك ترغيباً وتوكيداً بقوله: **فَإِنَّ الْحَيَاءَ وَنَ الْإِيمَانِ**: لأنه يمنع صاحبه من الفواحش ويحمّله على البرِّ.

قال القرطبي: "زجره صلى الله عليه وسلم للواعظ، لِعَلِمِهِ أَنَّ الرَّجُلَ لَا يَضُرُّهُ كَثْرَةُ الْحَيَاءِ، وَإِلَّا فَقَدْ تَكُونُ كَثْرَتُهُ مَذْمُومَةً"⁽³⁾.

17 **بَابُ** «**فَإِنْ تَأَبَّوْا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَتَوْا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ**» [التوبة: 5]

ح25 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمُسْنَدِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو رَوْحٍ الْحَرَمِيُّ بْنُ عَمْرَةَ قَالَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ وَاقِدِ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّ الْإِسْلَامِ وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ».

[م-ك-1، ب-8، ح-22].

17 **بَابُ** «**فَإِنْ تَأَبَّوْا**»: أي من الشرك بيان أسلموا. «**وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ**»: أداموا عليها.
 «**وَأَتَوْا الزَّكَاةَ**»: أدوها لمستحقها، «**فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ**»⁽⁴⁾: ولا تتعرضوا لهم. مراد المؤلف - رحمه الله - الرُّدُّ على المرجئة في قولهم: إن الإيمان غير محتاج إلى العمل،

(1) هو الباب الثالث من كتاب الإيمان.

(2) المنتقى للباقي (9/290).

(3) المفهم (219/1) بتصريف.

(4) آية 5 من سورة التوبة.

مع التنبيه على أَنَّ الأعمال مِنَ الإيمان. أَي من مُكَمَّلَاتِهِ. وفي الآية كما قال البيضاوي: "دليلٌ على أَنَّ تارك الصلاة ومانع الزكاة لا يُخَلِّي سَبِيلَهُ" (1).

ح25 أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ: عامٌ أريد به الخصوص. إذ المراد به الكافرُ الغير المعاهد ومؤدِّي الجزية. عَصَمُوا: منعوا، إِلَّا يَحِلُّ الْإِسْلَامُ: من قتل أو زنى أو ترك صلاةٍ ونحو ذلك، كجحد شيءٍ من ضروريات الدين. وَحَسَابُهُمْ: في أمر سرائرهم عَلَى اللَّهِ. وأما نحن فإنما نحكمُ عليهم بالظاهر. و«على» بمعنى اللام أو «إلى» إذ لا يجب على الله شيء.

18 بَاب مَنْ قَالَ: إِنَّ الْإِيمَانَ هُوَ الْعَمَلُ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى:

﴿وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الزخرف: 72]

وَقَالَ عِدَّةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسَأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ ﴿عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الحجر: 92] عَنْ قَوْلٍ: لَأِ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. وَقَالَ ﴿لِمِثْلِ هَذَا فَلْيَعْمَلِ الْعَامِلُونَ﴾ [الصفات: 61].

ح26 حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ وَمُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَا: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ قَالَ حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُئِلَ: أَيُّ الْعَمَلِ أَفْضَلُ؟ فَقَالَ: «إِيمَانٌ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ» قِيلَ ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: «الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ». قِيلَ: ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: «حَجٌّ مَبْرُورٌ». [الحديث 26 - طرفه في: 1519. إم - ك - 1، ب - 36، ح - 83].

18 بَابُ مَنْ قَالَ: إِنَّ الْإِيمَانَ هُوَ الْعَمَلُ: لَمَّا قَدَّمَ مَا يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ إِطْلَاقِ الْإِيمَانَ عَلَى الْعَمَلِ، أَشَارَ هُنَا إِلَى عَكْسِهِ وَهُوَ صِحَّةُ إِطْلَاقِ الْإِيمَانَ (35/1) وَهُوَ إِطْلَاقٌ صَحِيحٌ لَا نِزَاعَ فِيهِ، لِأَنَّ الْإِيمَانَ عَمَلُ الْقَلْبِ وَهُوَ التَّصْدِيقُ. فَمَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا﴾: أَي صِيرْتُمْ لَكُمْ إِرْثًا أَي عَطَاءً. ﴿بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ (2) أَي بِعَمَلِكُمُ الشَّامِلِ لِلْإِيمَانِ، بَلِ الْإِيمَانُ أَوْلَى مَا وَرِثْتُمْ بِهِ الْجَنَّةَ مِنْ غَيْرِهِ مِنَ الْأَعْمَالِ،

(1) تفسير البيضاوي آية 5 من سورة التوبة (130/3).

(2) آية 72 من سورة الزخرف.

لأنه اسبب الأعظم في دخولها. وقوله: **﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْتَلَنَّهٗمْ أَجْمَعِينَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾**⁽¹⁾ أي عن جميع ما عملوه. **وَمِنْ جُمَلَتِهِ إِيمَانُهُمْ. وَمِنْ ثَمَّ قَالَ: عَنِ قَوْلِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؛** بل هو أعظم مسؤول عنه. وقوله: **﴿لَمِثْلٍ هَذَا﴾** أي لِنَيْلِ مِثْلِ هَذَا الْفَوْزِ الْعَظِيمِ **﴿فَلْيَعْمَلِ الْعَامِلُونَ﴾**⁽²⁾ عامٌّ أيضًا ليشمل الإيمانَ وغيره. والإيمانُ أولى ما يُنَالُ به الفوز العظيم، وليس المراد من الآيات الاقتصار على الإيمان فقط. والحاصل أنه وقع في هذه الآيات الاقتصار على ذكر العمل، مع أن الموضع موضع ذكر الإيمان والعمل معاً، فلا بد من القول بشمول العمل للإيمان وهو المطلوب. قاله السُّنْدِيُّ.⁽³⁾ ونحوه لابن زكري⁽⁴⁾.

ثم إن وجه الجمع بين الآية الأولى⁽⁵⁾ وحديث: «لن يدخل أحدكم الجنة بعمله»⁽⁶⁾ هو أن الباء في الآية للسبب "الجملي"⁽⁷⁾، وفي الحديث للسبب الحقيقي، يعني أن دخولها بجعل الله الأعمال سبباً لها. وهذا الجعل بفضل كرم الله تعالى ومِنَّتِهِ، فَآلَ الْأَمْرُ إِلَى أَنْ دَخُلُوهَا بِمَحْضِ الْفَضْلِ لَا بِغَيْرِهِ. أَوْ أَنَّ الْمُتَّبَتَّ فِي الْآيَةِ دُخُولَ الْجَنَّةِ بِالْعَمَلِ الْمَقْبُولِ، وَالْمَنْفِيُّ فِي الْحَدِيثِ دُخُولُهَا بِالْعَمَلِ الْمَجْرَدِ عَنِ الْقَبُولِ. وَالْقَبُولُ إِنَّمَا هُوَ بِرَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى،

(1) آية 92 و 93 من سورة الحجر.

(2) آية 61 من سورة الصافات.

(3) حاشية السندي (14/1).

(4) حاشية ابن زكري على البخاري (مج 1/6/ص 6).

(5) يعني قوله تعالى: **﴿بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾**.

(6) الحديث بهذا اللفظ يعني: «بعمله» أخرجه الطبراني في الكبير (308/7 و 309)، وذكره في مجمع الزوائد (360/10) وقال: رواه الطبراني بإسناد، ورجال أحدها رجال الصحيح وأصل الحديث في الصحيحين: رواه البخاري في كتاب المرضى باب (19) تمّي الموت. ح 5673. ومسلم في كتاب صفة القيامة والجنة والنار ح 2816 بلفظ: «لن يدخل أحدكم عمله الجنة».

(7) في تحفة البهاري: "العادي" بدل "الجملي".

فلم يحصل الدخول إلا برحمة الله. أو المُتَّبِتُ في الآية دخولُ درجات الجنة بالأعمال، والمنفيُّ في الحديث دخولُ نفسِ الجنة بها وإنما هو بفضل الله. قاله شيخ الإسلام⁽¹⁾. واستظهر ابنُ حجر كما في "الرقاق" الوجه الثاني⁽²⁾ وتبعه الشيخ التاودي وعليه اقتصر النووي⁽³⁾. وصدر ابن بطال بالثالث⁽⁴⁾ وعليه اقتصر ابن عطية⁽⁵⁾. وصدر الشيخ الطيّب⁽⁶⁾ بالأولِ ورجَّحه الشيخ بنيس، وعبارته: الباء في الآية سببيةٌ وهي جُعليةٌ شرعية، والمنفي في الحديث السببية العقلية الاستحقاقية، فلا معارضة. وهذا أوجه الوجوه المذكورة في ذلك". هـ.

وقال الدماميني: "الباء في الآية للمقابلة وهي الداخلة على الأعواض، والمعطى بعوض قد يعطى مجاناً، فلم يلزم من جعلها للعوض كون العمل سبباً في دخول الجنة. و أما الباء في الحديث فهي للسببية، فاختلف المحملان واندفع التعارض".⁽⁷⁾ هـ. ولم يَزِدْ على ذلك شيئاً.

ح26 سَعِيلٌ: السائل هو أبو ذر⁽⁸⁾، أَفْضَلُ: أي أكثرُ ثواباً، قَالَ: إِيْمَانٌ بِاللَّهِ: أي تصديق به. ففيه إطلاقُ العَمَلِ على الإيمان، قَالَ: الْجِهَادُ: قَدَّمَهُ على الْحَجِّ لأهميته إذ

(1) تحفة الباري (237/1) بتصريف يسير.

(2) الفتح (295/11).

(3) شرح النووي على مسلم (161/17).

(4) شرح ابن بطال (72/1).

(5) المحرر الوجيز عند الآية 72 من سورة الزخرف.

(6) يعني محمد الطيّب بن عبد المجيد بن عبد السلام، ابن كيران المتوفى سنة (1227هـ).

(7) المصابيح للدماميني (ل12ب).

(8) كما في الحديث الذي أخرجه البخاري في كتاب العتق باب (2) ح2518.

ذاك، وَتَنَى هُنَا بِهِ، وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ بِغَيْرِهِ⁽¹⁾، وَفِي آخَرَ بِدَأْ بِالصَّلَاةِ⁽²⁾، وَفِي آخَرَ بِغَيْرِهَا. قَالَ النَّوَوِيُّ: «قَالَ الْقَاضِي عِيَاضُ: «اِخْتَلَفَ الْجَوَابُ لِاخْتِلَافِ الْأَحْوَالِ، أَي أَحْوَالِ السَّائِلِينَ فَاعْلَمْ كُلُّ قَوْمٍ بِمَا لَهُمْ بِهِ حَاجَةٌ، أَوْ بِمَا لَمْ يُكْمَلُوهُ بَعْدُ مِنْ دَعَائِمِ الْإِسْلَامِ» هـ⁽³⁾. الشَّيْخُ زَكَرِيَاءُ: «وَالْمُرَادُ بِالْأَعْمَالِ الْأَعْمَالُ الْبَدَنِيَّةُ فَلَا يِعَارِضُ ذَلِكَ خَبْرٌ: «أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ إِيْمَانٌ بِاللَّهِ» هـ. لِأَنَّ الْإِيْمَانَ أَفْضَلَ الْأَعْمَالِ عَلَى الْإِطْلَاقِ، هَمْ هَبْرُووْ: أَي لَمْ يَخَالِطْهُ إِثْمٌ.

19 بَابُ إِذَا لَمْ يَكُنِ الْإِسْلَامُ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَكَانَ عَلَى الْإِسْتِسْلَامِ أَوْ الْخَوْفِ مِنْ الْقَتْلِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ نُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قَوْلُوا اسْتَمْنَا» [الحجرات: 14].

فَإِذَا كَانَ عَلَى الْحَقِيقَةِ فَهُوَ عَلَى قَوْلِهِ جَلَّ ذِكْرُهُ «لِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ» [آل عمران: 85].

ح27 حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَامِرُ بْنُ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ عَنْ سَعْدِ بْنِ رَضِيٍّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْطَى رَهْطًا وَسَعْدَ جَالِسًا، فَتَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلًا هُوَ أَعْجَبُهُمْ إِلَيَّ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا لَكَ عَنْ فُلَانٍ؟ قَوْلَ اللَّهِ إِلَيَّ لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا فَقَالَ: «أَوْ مُسْلِمًا» فَسَكَتُ قَلِيلًا ثُمَّ غَلَبَنِي مَا أَعْلَمُ مِنْهُ فَعُدْتُ لِمَقَالَتِي فَقُلْتُ: مَا لَكَ عَنْ فُلَانٍ؟ قَوْلَ اللَّهِ إِلَيَّ لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا. فَقَالَ «أَوْ مُسْلِمًا» ثُمَّ غَلَبَنِي مَا أَعْلَمُ مِنْهُ فَعُدْتُ لِمَقَالَتِي وَعَادَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ قَالَ: «يَا سَعْدُ إِلَيَّ لَأَعْطِي الرَّجُلَ وَغَيْرَهُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْهُ خَشْيَةً أَنْ يَكْبَهُ اللَّهُ فِي النَّارِ» وَرَوَاهُ يُونُسُ وَصَالِحٌ وَمَعْمَرٌ وَابْنُ أَخِي الزُّهْرِيِّ عَنِ الزُّهْرِيِّ. [الحدث 27 - طره ن: 1478].

19 بَابُ إِذَا لَمْ يَكُنِ الْإِسْلَامُ عَلَى الْحَقِيقَةِ الشَّرْعِيَّةِ، وَهِيَ الْإِنْتِقَادُ ظَاهِرًا بِشَرْطِهِ

وَهُوَ التَّصْدِيقُ الْقَلْبِيُّ، وَكَانَ عَلَى الْإِسْتِسْلَامِ: أَي الْإِنْتِقَادِ ظَاهِرًا فَقَطْ مِنْ غَيْرِ تَصْدِيقٍ قَلْبِيٍّ كَحَالِ الْمُنَافِقِينَ. وَجَوَابُ إِذَا مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ لَا يُقْبَلُ وَلَا يُنْتَفَعُ بِهِ فِي الْآخِرَةِ.

(1) يعني: «بالمعنى» كما في حديث أبي نر الذي أخرجه البخاري في كتاب العتق باب (2) ح2518.

(2) كما في الحديث الذي أخرجه مسلم في كتاب الإيمان ح140.

(3) شرح النووي على مسلم (78/2). وانظر: الفتح (79/1).

﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ﴾: أهل البدو، والمراد هنا نفر من بني أسد، **﴿آمَنَّا﴾**: صدّقنا بقلوبنا. وكانوا أظهروا الإسلام رغبة في الصدقة، ولم يحصل منهم تصديق باطني، **﴿قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا﴾**: أي الإيمان الشرعي، لأنه تصديق قلبي ولم يوجد منكم. **﴿وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا﴾**⁽¹⁾: انقذنا ظاهراً ودخلنا في السلم. وهذا معناه لغة. **﴿فَإِذَا كَانَ عَلَى الْحَقِيقَةِ﴾**: أي الشرعية وهو الذي (36/1) يرادف الإيمان في المصدوق وينفع في الآخرة، فهو على قوله: أي وارد على قوله. **﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾**⁽²⁾: أي لا دين مرضياً عند الله سواه **﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾**⁽³⁾.

قال شيخ الإسلام: "المراد بالإسلام في الآية، الإسلام الحقيقي المشتمل على التصديق والتلفظ بالشهادتين، لا الانقياد ظاهراً فقط. واحتج البخاري بهما على أن الإسلام الحقيقي هو الدين، وأن الإسلام الحقيقي والإيمان ماصدقهما⁽⁴⁾ واحد، لأن الإيمان لو كان غير الإسلام لما كان مقبولاً، للآية الثانية، فتعين أن يكون صادقاً به، ولأن الإيمان هو الدين، والدين هو الإسلام، فينتج أن الإيمان هو الإسلام بمعنى أنه صادق به" هـ. بلفظه⁽⁵⁾.
ح 27 عن سعد: هو ابن أبي وقاص، وسعد جالس: فيه تجريد⁽⁶⁾. رجلاً: هو جعيل بن سراقه⁽⁷⁾ الضمري المهاجري. أعجبهم إليّ: أفضلهم في اعتقادي. وفيه التفات.

(1) آية 14 من سورة الحجرات.

(2) آية 19 من سورة آل عمران.

(3) آية 85 من سورة آل عمران.

(4) الماصدق عند المناطقة: الأفراد التي يتحقق فيها معنى الكلّي. المعجم الوسيط (511/1).

(5) تحفة الباري لذكرياء الأنصاري (240/1).

(6) المراد أن سعداً لم يقل: "وأنا جالس". بل قال: "وسعد جالس" فجرد من نفسه شخصاً وأخبر عن نفسه بالجلوس، أو هو من باب الالتفات من التكلّم الذي هو مقتضى المقام إلى الغيبة. إرشاد الساري (111/1).

(7) انظر ترجمته في الاستيعاب (244/1) وأسد الغابة (338/1) والإصابة (490/1).

مَا لَكَ عَنْ فَلَانٍ؟: أَيُّ شَيْءٍ حَصَلَ لَكَ حَتَّى أَعْرَضْتَ عَنْهُ وَلَمْ تَعْطِهِ. إِنِّي لَأُرَاهُ مُؤْمِنًا؛ القُرْطُبِيُّ: "الرواية بضم الهمزة"⁽¹⁾ هـ. وكذلك صَحَّحَ عَلَى الضَّمِّ ابْنَ سَعَادَةَ، وَهُوَ بِمَعْنَى الْعِلْمِ لَا الظَّنِّ لِيَحْسِنَ مَوْضِعَ الْإِضْرَابِ مِنْهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلِقَوْلِهِ⁽²⁾: «غَلِبَنِي مَا أَعْلَمُ»: وَالضَّمُّ يَسْتَعْمَلُ فِي الْعِلْمِيَّةِ كَالظَّنِّيَّةِ، قَالَهُ الْعَارِفُ⁽³⁾. فَقَالَ: «أَوْ مُسْلِمًا: «أَوْ» لِلْإِضْرَابِ، لَكِنْ لَيْسَ عَلَى مَعْنَى إِنْكَارِ كَوْنِ الرَّجُلِ مُؤْمِنًا، بَلْ بِمَعْنَى أَنْ يُطْلَقَ لَفْظُ مُسْلِمٍ عَلَى مَنْ لَمْ يُخْتَبَرْ حَالُهُ الْخَبْرَةَ الْبَاطِنَةَ أَوْلَى مِنْ إِطْلَاقِ لَفْظِ مُؤْمِنٍ، لِأَنَّ الْإِسْلَامَ مُتَعَلِّقٌ بِحُكْمِ الظَّاهِرِ، وَالْإِيمَانَ مُتَعَلِّقٌ بِالْبَاطِنِ وَهُوَ الْقَلْبُ وَلَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ. قَالَهُ النَّوَوِيُّ⁽⁴⁾، وَغَيْرُهُ. وَلَيْسَ فِيهِ إِنْكَارُ إِيمَانٍ "جُعِيلٍ"، بَلْ فِيهِ إِرْشَادٌ سَعْدٍ لِكَيْفِيَّةِ التَّعْبِيرِ فَقَطْ.

قُلْتُ: هَذَا الَّذِي أَطْبَقُوا عَلَيْهِ فِي مَعْنَاهُ. وَفِيهِ أَنْ سَعْدًا لَمْ يَفْهَمْهُ عَلَى مَا ذَكَرُوهُ، وَإِلَّا لَقَالَ ثَانِيًا: «إِنِّي لَأُرَاهُ مُسْلِمًا»، إِلَّا أَنْ يُقَالَ: كَانَ سَعْدٌ يَعْلَمُ مِنْ بَاطِنِ حَالِ "جُعِيلٍ" مَا سَاغَ لَهُ مَعَهُ التَّعْبِيرُ ثَانِيًا بِقَوْلِهِ: «مُؤْمِنًا» وَاللَّهُ أَعْلَمُ. إِنِّي لَأَعْطِي الرَّجُلَ الضَّعِيفَ الْإِيمَانَ الْعَطَاءَ لِأَتَأَلَّفَهُ. وَغَيْبُوهُ: كَجُعِيلٍ، أَهَبْتُ إِلَيْهِ مِنْهُ: وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ أُعْطِهِ، بَلْ أَكَلَهُ إِلَى إِيْمَانِهِ. فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى قُوَّةِ إِيْمَانِ جُعِيلٍ. فَهَشِيَّةٌ أَنْ يَكْبَهُ اللَّهُ: أَيُّ الْمُعْطَى لَهُ إِذَا لَمْ يُعْطَ. فِي الْفَارِ: إِذَا بَارْتَدَاهُ، أَوْ سَبَّهُ النَّبِيَّ ﷺ، أَوْ نَسَبَتْهُ لِلْبَخْلِ.

وَمُطَابَقَةُ الْحَدِيثِ لِلتَّرْجُمَةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْمُسْلِمَ يُطْلَقُ عَلَى مَنْ أَظْهَرَ الْإِسْلَامَ، وَإِنْ لَمْ يُعْلَمَ بَاطِنُهُ، لِأَنَّهُ إِنْ لَمْ تَوْجَدْ الْحَقِيقَةَ الشَّرْعِيَّةَ فَاللُّغَوِيَّةُ حَاصِلَةٌ ثَابِتَةٌ. قَالَهُ ابْنُ زَكْرِيِّ⁽⁵⁾.

(1) المفهم (367/1).

(2) يعني قول سعد بن أبي وقاص.

(3) حاشية العارف الفاسي (مج1/6ص7) بهامش حاشية ابن زكري على صحيح البخاري.

(4) شرح النووي على مسلم (181/2) بتصرف.

(5) حاشية ابن زكري على البخاري (مج1/6ص6).

20 بَابُ إِقْسَاءِ السَّلَامِ مِنَ الْإِسْلَامِ

وَقَالَ عَمَّارٌ: ثَلَاثٌ مَنْ جَمَعَهُنَّ فَقَدْ جَمَعَ الْإِيمَانَ: الْإِنصَافُ مِنْ نَفْسِكَ، وَبَدَلُ السَّلَامِ لِلْعَالَمِ، وَالْإِنْفَاقُ مِنَ الْإِقْتَارِ.

ح28 حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ أَبِي الْخَيْرِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَيُّ الْإِسْلَامِ خَيْرٌ؟ قَالَ: «تُطْعِمُ الطَّعَامَ وَتَقْرَأُ السَّلَامَ عَلَى مَنْ عَرَفْتَ وَمَنْ لَمْ تَعْرِفْ». [انظر الحديث: 12 واطرافه].

20 بَابُ السَّلَامِ: أَي بَدْلُهُ وَإِقْسَاؤُهُ. وَنِ الْإِسْلَامِ: أَي مِنْ شِعْبِهِ الْمُكْمَلَاتِ لَهُ. ثَلَاثَةٌ:

أَي ثَلَاثُ خِصَالٍ. جَمَعَ الْإِيمَانَ: أَي حَازَ كِمَالَهُ، الْإِنصَافُ: الْعَدْلُ. وَنِ نَفْسِكَ: بَأَن لَمْ تَتْرَكَ لِمَوْلَاكَ حَقًّا وَاجِبًا عَلَيْكَ إِلَّا أَدَيْتَهُ، وَلَا شَيْئًا مِمَّا نُهِيتَ عَنْهُ إِلَّا اجْتَنَبْتَهُ. وَبَدَلُ السَّلَامِ: الْإِبْتِدَاءُ بِهِ. لِلْعَالَمِ: بِفَتْحِ اللَّامِ- أَي لِلنَّاسِ. أَي الْمُسْلِمِينَ. وَالْإِنْفَاقُ: عَلَى الْعِيَالِ وَغَيْرِهِمْ كَالضَّيْفِ وَالسَّائِلِ. وَنِ الْإِقْتَارُ: الْقِلَّةُ أَي مَعَهُ أَوْ فِيهِ. وَهَذِهِ الْخِصَالُ الثَّلَاثُ جَامِعَةٌ لِامْتِنَالِ الْأَوَامِرِ وَاجْتِنَابِ النَّوَاهِي، وَلِمَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ، وَغَايَةِ الْكِرَمِ. فَبِئْسَ ثُمَّ كَانَ مَنْ جَمَعَهَا اسْتَكْمَلَ الْإِيمَانَ. وَقَالَ النَّوَوِيُّ فِي "شَرْحِ مُسْلِمٍ"⁽¹⁾: رَوَى غَيْرُ الْبُخَارِيِّ هَذَا الْكَلَامَ مَرْفُوعًا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ⁽²⁾.

ح28 وَجَلًّا: هُوَ أَبُو ذَرٍّ. أَيُّ الْإِسْلَامِ: أَي خِصَالِهِ. مَنْ عَرَفْتَهُ وَمَنْ لَمْ تَعْرِفْ: أَي مِنَ الْمُسْلِمِينَ.

(1) شرح النووي على مسلم (36/2).

(2) رواه البزار (ح 30 كشف الأستار) وابن الأعرابي في معجمه، من طرق عن عبد الرزاق عن معمر عن أبي إسحاق عن صلة عن عمار مرفوعاً. وقال البزار: هذا رواه غير واحد موقوفاً. وقال أبو حاتم وأبو زرعة كما في الملل لابن أبي حاتم (145/2) ح1931: هذا خطأ. رواه الثوري وشعبة وإسراييل وجماعة عن أبي إسحاق عن صلة عن عمار قوله لا يرفعه أحد منهم. والصحيح موقوف عن عمار. وانظر الفتح (83/1 و82/1). قلت: ورواية الوقف رواها أحمد في كتاب الإيمان، ويعقوب بن شيبة في مسنده، ومعمر بن راشد في جامعه -كما في الفتح- وأبو بكر بن أبي شيبة في كتاب الإيمان ح131 من طرق عن أبي إسحاق عن صلة بن زفر عن عمار موقوفاً.

21 بَابُ كُفْرَانَ الْعَشِيرِ وَكُفْرَ دُونَ كُفْرٍ

فِيهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.
 ح29 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ
 يَسَّارٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أُرَيْتُ النَّارَ
 فَإِذَا أَكْثَرُ أَهْلِهَا النِّسَاءُ يَكْفُرْنَ» قِيلَ: أَيْكْفُرْنَ بِاللَّهِ؟ قَالَ: «يَكْفُرْنَ الْعَشِيرَ
 وَيَكْفُرْنَ الْإِحْسَانَ، لَوْ أَحْسَنْتَ إِلَى إِحْدَاهُنَّ الدَّهْرَ ثُمَّ رَأَتْ مِنْكَ شَيْئًا قَالَتْ:
 مَا رَأَيْتُ مِنْكَ خَيْرًا قَطُّ». [الحديث 29 - اطرافه في: 431، 748، 1052، 3202، 5197].
 لم-ك-8، ب- أول الكتاب، ح-884، أ-3064].

21 بَابُ كُفْرَانَ الْعَشِيرِ: أي الزوج. أي جحد إحسانه. وَكُفْرٍ دُونَ كُفْرٍ: أي
 معصية (37/1)، دون معصية في خِيفَةِ الإثم. فَأَخَذُ مَالِ الْغَيْرِ بِغَيْرِ حَقٍّ أَخْفُ مِنْ قَتْلِهِ.
 ومراد المصنّف كما قال ابن العربي: إن الطّاعةَ كَمَا تُسَمَّى إيماناً كذلك المعاصي تُسَمَّى كُفْرًا،
 لَكِنْ حَيْثُ أُطْلِقَ عَلَيْهَا الْكُفْرُ لَا يَرَادُ بِهِ الْكُفْرُ الْمُخْرَجُ مِنَ الْمِلَّةِ، قَالَ فِي "الْفَتْحِ" (1). فِيهِ
 أَبُو سَعِيدٍ: أَي يَدْخُلُ فِي الْبَابِ حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ الَّذِي عِنْدَ الْمُصَنِّفِ فِي الْحَيْضِ (2).
 ح29 أُرَيْتُ النَّارَ: ليلة الإسراء أو في المنام. يَكْفُرُونَ: جملة مستانفة وَقَعَتْ جَوَابًا
 لسؤال مُقَدَّرٍ كَأَنَّهُ قِيلَ: ولم؟ فقال: يكفرن. الْعَشِيرُ: الزوج. وَيَكْفُرُونَ الْإِحْسَانَ: أي
 إحسان الزوج. فهذه الجملة كالبيان لِمَا قَبْلَهَا. وفيه إطلاقُ الْكُفْرِ عَلَى كُفْرِ النُّعْمَةِ.
 قال النووي: "فيه أن كفران العشير والإحسان من الكبائر، فإن التوعد بالنار من علامة
 كون المعصية كبيرة" (3) هـ. الْخُفْرُ: أي مدة عمره، على سبيل الفرض. شَيْئًا: قليلا لا
 يوافق غرضها. قَطُّ: ظرف زمان لاستغراق ما مضى". قاله الزركشي (4).

(1) الفتح (83/1).

(2) صحيح البخاري كتاب الحيض باب (6) ترك الحائض الصوم. ح304.

(3) شرح النووي على مسلم (66/2).

(4) التنقيح (28/1).

تفبيته:

قال القرطبي: "هذا أي كون النساء أكثر أهل النار إنما هو في وقت حلولهن فيها. أما بعد خروجهن منها بالشفاعة والرحمة حتى لا يبقى فيها أحد ممن يقول: لا إله إلا الله، فالنساء في الجنة أكثر، وحينئذ يكون لكل واحد زوجتان من نساء الدنيا وتسعون من الحور العين". هـ.

22 باب المعاصي من أمر الجاهلية ولا يكفر صاحبها يارتكايها

إنا بالشرك لقول النبي صلى الله عليه وسلم: «إِنَّكَ امْرُؤٌ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ».

وقول الله تعالى: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ»
[النساء: 48 و 116].

ح 30 حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ وَاصِلِ الْأَحْذَبِ عَنِ الْمَعْرُورِ بْنِ سُوَيْدٍ قَالَ: لَقِيتُ أَبَا ذَرٍّ بِالرَّبَذَةِ وَعَلَيْهِ حُلَّةٌ وَعَلَى غَلَامِهِ حُلَّةٌ، فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: إِنِّي سَابَيْتُ رَجُلًا فَعَيَّرْتُهُ بِأَمِّهِ، فَقَالَ لِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَا أَبَا ذَرٍّ أَعَيَّرْتُهُ بِأَمِّهِ؟ إِنَّكَ امْرُؤٌ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ، إِخْوَانُكُمْ خَوْلُكُمْ جَعَلَهُمُ اللَّهُ تَحْتَ أَيْدِيكُمْ فَمَنْ كَانَ أَخُوهُ تَحْتَ يَدِهِ فَلْيُطْعِمْهُ مِمَّا يَأْكُلُ وَلْيَلْبِسْهُ مِمَّا يَلْبَسُ وَلَا تُكَلِّفُوهُمْ مَا يَغْلِبُهُمْ فَإِنْ كَلَّفْتُمُوهُمْ فَأَعِينُوهُمْ».

[الحديث 30 - طرفاه ني: 2545، 6050. لم-ك-27، ب-10، ح-1661، ا-21488].

22 باب المعاصي من أمر الجاهلية: أي الذين لا يعتقدون بعثاً ولا حساباً، بل ولا

يرجون ثواباً ولا يخافون عقاباً، فهم الذين تناسبهم المعاصي دون المؤمنين الذين يعترفون بذلك. ولا يكفر صاحبها يارتكايها. هذا من جملة الترجمة، وهو مما يجب اعتقاده كما نص عليه في "الرسالة"⁽¹⁾. قال الفاكهاني: "وهو مذهب أهل السنة سلفاً وخلفاً". هـ.

(1) قال ابن أبي زيد في الرسالة: "وأنه لا يكفر أحدٌ بذنب من أهل القبلة".

قال ابن التين السفاقي: "غرض البخاري في هذا الباب الردُّ على الرافضة والإباضية وبعض الخوارج في قولهم: يُخَلَّدُ مُذَبَّبُو الْمُؤْمِنِينَ فِي النَّارِ هـ. وقال غيره: رَدُّ بِهِ الْمُصَنَّفُ. -رحمه الله- على الخوارج القائلين إن العاصي كافرٌ وعلى المعتزلة القائلين: إنه لا مؤمن ولا كافر. وَقَوْلُهُ: **إِلَّا بِالشُّرُكِ** أراد به مُطلق الكفر. ثم استدلَّ على جميع ذلك بقول النبي ﷺ لأبي ذر وهو في الذُّرْوَةِ العالِية من الإيمان: **إِنَّكَ أَمْرٌ فِيكَ جَاهِلِيَّةٌ**: أي بقیة من صفاتهم، وبما ذكره من الآيتين⁽¹⁾ وهو ظاهرٌ. **فَسَمَاءُ الْمُؤْمِنِينَ**: إذ لم يخرجهم عصيانهم عن الإيمان، وكذلك صاحب كبيرة لم تخرجه كبريته عن الإيمان.

بَاب «وَأَنَّ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا» [الحجرات: 9]

فَسَمَاءُ الْمُؤْمِنِينَ

ح31 حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْمُبَارَكِ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ وَيُونُسُ عَنِ الْحَسَنِ عَنِ الْأَخْنَفِ بْنِ قَيْسٍ قَالَ: ذَهَبْتُ لِأَنْصُرَ هَذَا الرَّجُلَ فَلَقِينِي أَبُو بَكْرَةَ فَقَالَ: أَيْنَ تُرِيدُ؟ قُلْتُ أَنْصُرُ هَذَا الرَّجُلَ: قَالَ: ارْجِعْ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «إِذَا تَقَى الْمُسْلِمَانِ يَسْتَقِيهُمَا فَالْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ». فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! هَذَا الْقَاتِلُ فَمَا بَالُ الْمَقْتُولِ؟ قَالَ: «إِنَّهُ كَانَ حَرِيصًا عَلَى قَتْلِ صَاحِبِهِ».

[الحديث 31 - طرفاه في: 6875، 7083. ل-ك-52، ب-4، ح-2888، أ-20446].

ح31 **عَنِ الْأَخْنَفِ بْنِ قَيْسٍ**: رئيس بني تميم، كان من المخضرمين. رأى النبي ﷺ قبل إسلامه، وبه يضرب المثل في الجلم. **هَذَا الرَّجُلُ**: يعني علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- يوم الجمل. **يَسْتَقِيْبُهُمَا** فتضاربا. **فَالْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ**: أي استحقا أن يكونا فيها، وإن لم يتساويا في العذاب، بل كلُّ على حسب فعله، القاتلُ على القتل، والمقتولُ

(1) يقصد بالآيتين، قوله تعالى: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ...» وقوله تعالى: «وَأَنَّ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ...»

على العزم، وقد يعفو الله عنهما. وهذا في غير المتأولين تأويلاً سائفاً وفي غير الصحابة -رضوان الله عليهم- لأن أمرهم ناشئ عن اجتهاد ورغبة في إصلاح الدين، فلا يشملهم الخبر، بل هم مأجورون، المصيب منهم له أجران، والمخطئ له أجر واحد، وأبو بكره -رضي الله عنه- حمل الحديث على العموم حسماً للمادة، وقد خالفه غيره من الصحابة، وخالفه الأحنف أيضاً، فشهد مع علي -رضي الله عنه- باقي حروبه. قاله ابن حجر⁽¹⁾. وقال ابن التين: "إنما قال صلى الله عليه وسلم ذلك في الفتن ولم يقله في أئمة العدل. إنه كان حريصاً على قتل طاجيه: ففيه المؤاخذة بالعزم المصمم كما عليه الباقلاني⁽²⁾. وعامة السلف من الفقهاء والمحدثين كما قاله القاضي عياض⁽³⁾. ولا ينافيه حديث «إذا هم بمعصية فلم يعملها لم تكتب عليه»⁽⁴⁾ لأنه في غير العزم المصمم. انظر الرقاق⁽⁵⁾.

ح30 بالربذة: موضع على ثلاثة مراحل⁽⁶⁾ من المدينة. وعليّه حلة: ثوبان حلّ أحدهما على الآخر. فسألته عن ذلك: أي عن سبب مساواته مع غلامه في اللباس. سببت: من السب. وجلاً: قيل: هو بلال⁽⁷⁾. فحيرته: نسبتها إلى العار. بأمة: بأن قال له: «يا ابن السوداء»⁽⁸⁾ واسم أم بلال حمامة، وذلك قبل علمه بالتحريم. فيك جارية:

(1) الفتح (86/1).

(2) انظر الإرشاد (281/9).

(3) انظر إكمال المعلم (236/1).

(4) متفق عليه، أخرجه البخاري في الرقاق باب (31) من هم بحسنة أو سيئة. ح6491. ومسلم في الإيمان ح203.

(5) انظر حديث 6491.

(6) المرحلة: المسافة يقطعها السائر في نحو يوم. المعجم الوسيط (335/1).

(7) لم يجزم المؤلف هنا بـ"بلال"، وجزم به في كتاب الأدب (ح6050)، تابعاً في ذلك ابن حجر في هدي

الساري (ص249) والفتح (86/1) و(468/10) والقسطلاني في الإرشاد (39/9). قلت: في هذا نظر. والظاهر

أن المسيب كان أحد عبيد أبي نر. أما بلال فلم يكن قط عبداً له.

(8) شرح ابن بطال (80/1). الفتح (86/1). والإرشاد (39/9).

ابن بطال: "يريد أنك في تعبيره بأُمَّه على خُلُقٍ مِنْ أخلاق الجاهلية لأنهم كانوا يتفاخرون بالأنساب، فجهلت وعصيت الله في ذلك، ولم يستحق بهذا الفعل أن يكون (38/1) كاهل الجاهلية في كفرهم بالله تعالى". قاله في الكواكب⁽¹⁾.

وقال ابن التين: "رُوي أَنَّ أبا ذر ألقى خِدَّةً على التُّرابِ ثُمَّ قال: واللَّهِ لا أرفعه حتى يَطَّأَ بِلالٌ عَلَيهِ

بِقَدَمِهِ فَوَطَّئُهُ"⁽²⁾. إِخْوَانُكُمْ: في الإسلام. هَوَالِكُمْ: أي خَدْمُكُمْ وَعَبِيدُكُمْ. وكلاهما خبر لمحدوف، أي هم -أي العبيد- إخوانكم، هم خولكم. فَلَئِيْطِعِمَهُ وَمَا يَأْكُلُ وَلَيَلْبَسُهُ وَمَا يَلْبَسُ: هذا الذي حَمَلَ أبا ذر -رضي الله عنه- على مساواتِهِ غُلامَهُ له في لباسه أخذاً بالأحوط والاستحباب.

قال القاضي في الإكمال: "هذا على الاستحباب". قال بعضهم: "وليس إطعامه من طعامه ولباسه من لباسه على الإيجاب عند أحدٍ من أهل العلم، ولا أَنَّهُ يلزمه أن يُطِعِمَهُ مِنْ كُلِّ مَا يَأْكُلُ على العموم: الأذم⁽³⁾ وطيبات العيش، بل إن أطعمه من الخُبْزِ مِمَّا يَقْوَتُهُ، كان قد أطعمه مِمَّا يَأْكُلُ، لأنَّ "من" للتبويض وإن كان مستحباً ألا يَسْتَأْثِرَ على عياله بشيء دونهم وَيَفْضَلُ نَفْسَهُ في العَيْشِ عَلَيْهِمْ"هـ.

وقال الأبيُّ في "إكمال الإكمال": "كان من شيوخنا مَنْ يقول: المرادُ: «مِمَّا تلبسون» الاتحاد بالنوع لا بالصفة، فإذا لبس السيّدُ الملف⁽⁴⁾ وَلَبِسَ المملوكُ ثوبانِ مِنْ صُوفٍ

(1) الكواكب الدراري (140/1).

(2) أورد قصة أبي ذر مع بلال ابن بطال (80/1) عن الوليد بن مسلم عن أبي بكر عن ضمرة بن حبيب. قلت: قال في الفتح (86/1): رواية منقطعة.

(3) الأذم: الإدَامُ.

(4) المَلْفُ: نوع من الكَتَّانِ الفاخر، يستعمله المغاربة لجلابيبهم. وهذا اللفظ لم أجدهُ في المعاجم اللغوية، لأنه من العامية المغربية

غيره، كَنَسَجِ الْحَائِكِ صَدَقَ أَنَّهُ كَسَاهُ وَمِمَّا يَلْبَسُ“ هـ. وَلَا تَكْفُرُوا مَا بَخَلِبْتُمْ: أي تعجزُ قدرتهم عنه. والنَّهْيُ فِيهِ لِلتَّحْرِيمِ، قَالَه الْقِسْطَلَانِي⁽¹⁾. فَأَعْيِنُوهُمْ: وَيُلْحَقُ بِالْعَبِيدِ، الْأَجِيرُ وَالْخَادِمُ وَالذَّابَةُ وَغَيْرُ ذَلِكَ. وَفِي الْحَدِيثِ النَّهْيُ عَنِ سَبِّ الْعَبِيدِ وَمَنْ فِي مَعْنَاهُمْ وَالْحَثُّ عَلَى الْإِحْسَانِ إِلَيْهِمْ وَالرَّفْقُ بِهِمْ.

23 بَابُ ظَلَمَ دُونَ ظَلَمَ

ح32 حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ (ح) قَالَ: وَحَدَّثَنِي يَشْرُ بْنُ خَالِدٍ أَبُو مُحَمَّدٍ الْعَسْكَرِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ سُلَيْمَانَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: 82] قَالَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّا لَمْ يَظْلِمُوا؟ فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: 13].
[الحديث: 32- اطرافه في: 3360، 3428، 4629، 4776، 6918، 6937].
لم-ك-1، ب-56، ح-124، أ-4031.

23 بَابُ ظَلَمَ دُونَ ظَلَمَ: أي بعضُ الظلمِ أَخْفُ مِنْ بَعْضٍ. وَهَذَا لَفْظُ حَدِيثٍ أَخْرَجَهُ "أحمد" عن عطاء مرسلًا⁽²⁾.

قال في "الكواكب": قال ابن بطال: "مقصودُ الباب أن تَمَامَ الْإِيمَانِ بِالْعَمَلِ وَأَنَّ الْمَعَاصِي تَنْقُصُ الْإِيمَانَ، وَلَا تَخْرُجُ صَاحِبَهَا إِلَى الْكُفْرِ. وَالنَّاسُ مُخْتَلِفُونَ فِي ذَلِكَ عَلَى قَدْرِ صِغَرِ الْمَعَاصِي وَكِبَرِهَا"⁽³⁾.

ح32 ﴿وَلَمْ يَلْبِسُوا﴾ يَخْلُطُوا. وَمَاضِيَهُ لَبَسَ -بِالْفَتْحِ- عَكْسُ لَبَسَ التَّوْبَ. ﴿إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾⁽⁴⁾: التَّنْوِينُ فِيهِ لِلتَّعْظِيمِ، أَي بِظُلْمٍ عَظِيمٍ وَهُوَ الشِّرْكَ. وَفَهْمُهُ الصَّحَابَةُ عَلَى

(1) إرشاد الساري (116/1).

(2) رواه أحمد في كتاب الإيمان، كما في الفتح (87/1).

(3) شرح ابن بطال (82/1) ونقله في الكواكب الدراري (146/1).

(4) آية 82 من سورة الأنعام.

المعاصي كلها، فَمَنْ تَمَّ سَأَلُوا. ومعنى عدم خَلَطِ الإِيمَانِ بِالشَّرْكِ أنهم لم يجمعوا بينهما ظاهراً وباطناً بأن يؤمنوا ظاهراً أو يشركوا باطناً أي لم ينافقوا. ولهذا أَعْقَبَهُ الْمُصَنِّفُ بِيَابِ علامة المنافق. فهو من بديع ترتيبه. قاله في "التوشيح"⁽¹⁾. فَأَنْزَلَ اللَّهُ: «إِنَّ الشُّرَكَاءَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ»⁽²⁾: فَتَبَيَّنَ أَنَّ الظلم في الآية الأولى مقصورٌ على الظلم العظيم، وهو الشرك فيكون من العام الذي أريد به الخصوص.

ومطابقة الحديث للترجمة من حيث إفادته أن من الظلم ما هو كفر ومنه ما ليس بكفر فصار بعضه دون بعض.

24 بَابُ عِلَامَةِ الْمُنَافِقِ

ح33 حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ أَبُو الرَّبِيعِ، قَالَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا نَافِعُ بْنُ مَالِكِ بْنِ أَبِي عَامِرٍ أَبُو سَهَيْلٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «آيَةُ الْمُنَافِقِ ثَلَاثٌ: إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا أُوْتِمِنَ خَانَ». [الحديث 33 - اطرافه في: 2682، 2749، 6095]. [م-ك-1، ب-25، ح-59، ا-9162].

ح34 حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ بْنُ عَقْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةٍ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَرْبَعٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ كَانَ مُنَافِقًا خَالِصًا وَمَنْ كَانَتْ فِيهِ خَصَلَةٌ مِثْنُهَا كَانَتْ فِيهِ خَصَلَةٌ مِنَ النِّفَاقِ حَتَّى يَدَّعِيَهَا: إِذَا أُوْتِمِنَ خَانَ، وَإِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا عَاهَدَ غَدَرَ، وَإِذَا خَاصَمَ فَجَرَ». تَابَعَهُ شُعْبَةُ عَنْ الْأَعْمَشِ. [الحديث 34 - طرفاه في: 2459، 3178]. [م-ك-1، ب-25، ح-58، ا-6782].

24 بَابُ عِلَامَاتِ الْمُنَافِقِ: جمع علامة. والنفاق لغة: مخالفة الباطن للظاهر، فإن كان في اعتقاد الإيمان فهو نفاقٌ كفرٌ، وإلا فهو نفاقٌ عملٌ. ويدخل فيه الفعل والترك. وتتفاوت مراتبه. قاله ابن حجر⁽³⁾.

(1) التوشيح (197/1).

(2) آية 13 من سورة لقمان.

(3) الفتح (89/1).

ح33 آيَةُ الْمُنَافِقِ ثَلَاثٌ: أي علامته. وفي مسلم: «من علامات المنافق ثلاث»⁽¹⁾. وبه يجاب عما زيد في الحديث بعده⁽²⁾، فيكون قد أخبر ببعض العلامات في وقت، وببعض آخر في وقت آخر⁽³⁾. إِذَا حَدَّثَ: في كل شيء. كَذَبَ: أخبر بخلاف ما هو عليه. وَإِذَا وَعَدَ: بخير في المستقبل. (39/1) أَخْلَفَ فلم يف. وهو محمول على مَنْ نَوَى الْخُلْفَ حين الوعد. أما مَنْ طرأ عليه ذلك لعارض فلا يشمل الخبير.

قاله الغزالي⁽⁴⁾. بل ولا إثم عليه، لحديث أبي داود و الترمذي عن زيد بن أرقم مرفوعاً «إذا وعد الرجل وَمِنْ نِيَّتِهِ أَنْ يَفِي فَلَمْ يَفِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ»⁽⁵⁾.

النووي في شرح مسلم: "هذا الحديث عدّه جماعة من العلماء مشكلاً من حيث إن هذه الخصال قد توجد في المسلم المجمع على عدم الحكم بكفره. ثم ساق على ذلك أجوبة، وَمِنْ جَمَلَتِهَا مَا نَقَلَهُ عَنِ التَّرْمِذِيِّ عَنِ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ: أَنْ مَعْنَاهُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ نِفَاقُ الْعَمَلِ". هـ⁽⁶⁾. أي لا نفاق الكفر.

ابن حجر: "وهذا الجواب هو الذي ارتضاه القرطبي وهو أحسن الأجوبة". هـ⁽⁷⁾.

(1) صحيح مسلم، كتاب الإيمان ح108.

(2) يقصد الحديث الآتي برقم 34، وفيه «أربع من كن فيه...»

(3) انظر الفتح (90/1).

(4) قارن بما في الإحياء 126/3 (كتاب آفات اللسان، الآفة 13).

(5) أخرجه أبو داود في الأدب ح4995. و الترمذي في الإيمان باب (14) في علامة المنافق. (387/7 تحفة) والبيهقي في الكبرى (335/10). وقال الترمذي: غريب وليس إسناده بالقوي. قلت: وفيه أبو النعمان وأبو الواقص: مجهولان.

(6) شرح النووي، على مسلم (46/2 و47). وقارن بالفتح (90/1).

(7) الفتح (90/1).

وقال الكرمانى: "النفاق شرعي، وهو إبطان الكفر وإظهار الإسلام. وعُرْفِيٌّ، وهو كون السرّ خلاف العلانية وهو المراد هنا إن شاء الله" (1) هـ.

وقال ابن العربي في "الأحكام": "قد حققنا المسألة في كتاب المُشْكَلَيْنِ (2)، وتحقيقها أن الحسن البصري قال: النفاقُ نفاقان: نفاق الكفر ونفاق العمل. فأما نفاق الكفر فكان على عهد رسول الله ﷺ وأما نفاق العمل فلا ينقطع إلى يوم القيامة" (3) هـ.

ثم قال النووي: "وهذا فيمن كانت هذه الخصال غالبية عليه، أما مَنْ يندر ذلك منه فليس داخلًا فيه، هذا هو المختار في معنى الحديث" (4) هـ.

زاد السفاقي: "ووقوع ما ذكر إذا شُدَّ وادَّعَى فيه العذر مغتفرًا. وقد جُرِّبَ على بعض السلف من الأئمة بعض ذلك فلم يضرهم، لأنه كان نادراً" هـ.

وقال المناوي: "ليس الكلام فيمن لم تتمكن منه هذه الخصال، إنما المراد مَنْ صارت هجيرا وديدنه وشعاره لا ينفك عنها بدليل قرن الجملة الشرطية بـ"إذا" الدالة على تحقيق الوقوع" (5) هـ.

ح 34 خَالِصاً: "أي في هذه الحالة (6) المذكورة في الحديث فقط لا في غيرها". قاله ابن بطال. وقال النووي: "أي شديد الشبه بالمنافقين بسبب هذه الخصال" (7) هـ.

(1) الكواكب الدراري (149/1).

(2) ذكر ابن العربي كتاب المشكلين في مواضع كثيرة من الأحكام، أشار أيضاً أنه شرحه في كتاب سماه شرح المشكلين. وانظر: مقدمة محقق كتاب الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم لابن العربي (ص 128 و 124).

(3) أحكام القرآن لابن العربي (987/2) سورة التوبة آية 77.

(4) شرح النووي على مسلم (47/2).

(5) قارن بما في فيض القدير (84/1).

(6) في شرح ابن بطال (84/1) "الخلال".

(7) شرح النووي على مسلم (47/2).

وقال ابن حجر: "وصفه بالخالص مما يؤيد حملة على نفاق العمل"⁽¹⁾. **وَإِذَا عَاهَدَ غَدَرَ:** أي ترك الوفاء بما عاهد عليه، **وَإِذَا خَاخَمَ فَجَرَ:** مال عن الحق واحتال في إبطاله. القرطبي: "أفاد مجموع الحديثين أن الخصال خمس، متغايرة عرفاً، الثلاثة المذكورة في الأول، والغدر في المعاهدة، والفجور في المخاصمة"⁽²⁾.
الكرمانلي: "قال النووي: "مراد البخاري بذكر هذا الحديث هنا أن المعاصي تنقص الإيمان كما أن الطاعة تزيده والله أعلم"⁽³⁾.

25 بَابُ قِيَامِ لَيْلَةِ الْقَدْرِ مِنَ الْإِيمَانِ

ح35 حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّنَادِ عَنْ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ يَقُمَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ».

[الحديث 35 - اطرافه: 37، 38، 1901، 2008، 2009، 2014]. [م-ك-6، ب-25، ح-760].

25 بَابُ قِيَامِ لَيْلَةِ الْقَدْرِ مِنَ الْإِيمَانِ: أَي مِنْ شَعْبِهِ وَمَكْمَلَاتِهِ.

ح35 مَنْ يَقُمُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ: لطاعة الله فيها أي كلها أو معظمها. **إِيْمَانًا:** تصديقاً، فإن قيامها حق وطاعة. **وَاحْتِسَابًا:** لوجه الله تعالى، لا رياء وسمعة. **غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ:** أي من الصغائر. زاد أحمد والنسائي: «وما تأخر»⁽⁴⁾.

(1) الفتح (90/1).

(2) قارن بما في المنهم (251/1).

(3) الكواكب الدراري (152/1).

(4) أحمد في المسند من طريق حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: «من

صام رمضان...» (385/2) والنسائي في الكبرى (88/2) عن قتيبة عن سفيان عن الزهري عن أبي سلمة عن

أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: «من قام ليلة القدر». وراجع الفتح (115/4-116).

26 بَابُ الْجِهَادِ مِنَ الْإِيمَانِ

ح36 حَدَّثَنَا حَرَمِيُّ بْنُ حَقِصٍ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ قَالَ: حَدَّثَنَا عُمَارَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو زُرْعَةَ بْنُ عَمْرٍو بْنِ جَرِيرٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «انْتَدَبَ اللَّهُ لِمَنْ خَرَجَ فِي سَبِيلِهِ، لَا يُخْرَجُهُ إِلَّا إِيْمَانٌ بِي وَتَصْنِيقٌ بِرُسُلِي، أَنْ أَرْجِعَهُ يَمَانًا مِنْ أَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ أَوْ أُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ، وَلَوْ لَأَنْ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي مَا قَعَدْتُ خَلْفَ سَرِيَّةٍ، وَلَوْ دَبْتُ أَنِّي أَقْتُلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ أَحْيَا، ثُمَّ أَقْتُلُ ثُمَّ أَحْيَا ثُمَّ أَقْتُلُ»
[الحديث 36 - أطرافه في: 2787، 2797، 2972، 3123، 7226، 7227، 7457، 7463].
لم-ك- 33، ب-28، ح-1876، أ-9198، و9481 و9484.

26 بَابُ الْجِهَادِ مِنَ الْإِيمَانِ: أَي مِنْ شُعْبَةِ الْمُكْمَلَاتِ لَهُ.

ح36 انْتَدَبَ اللَّهُ: ضَمِنَ وَتَكَمَّلَ. لِمَنْ خَرَجَ فِي سَبِيلِهِ: أَي مُجَاهِدًا. لَا يُخْرَجُهُ: حَالٌ عَلَى إِضْمَارِ الْقَوْلِ، أَي قَائِلًا: «لَا يَخْرُجُهُ...إِلْخ». وَحَدَّثُ الْحَالِ إِذَا كَانَ قَوْلًا شَائِعًا كَثِيرًا، مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا﴾⁽¹⁾..إِلْخ، أَي قَائِلِينَ: رَبَّنَا. ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾⁽²⁾ أَي قَائِلِينَ: سَلَامٌ عَلَيْكُمْ. قَالَهُ ابْنُ مَالِكٍ فِي شَوَاهِدِ التَّوْضِيحِ⁽³⁾. وَعَلَيْهِ فَالضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ: إِلَّا إِيْمَانٌ بِي: فِي مَحَلِّهِ، وَلَيْسَ فِيهِ التَّفَاتُ، فَلَا بُدَّ مِنْ تَقْدِيرِ الْقَوْلِ قَطْعًا. قَالَهُ السِّيُوطِيُّ فِي "التَّوْضِيحِ"⁽⁴⁾. «أَنْ أَرْجِعَهُ: أَرُدُّهُ إِلَى بِلَادِهِ إِنْ لَمْ يَسْتَشْهَدْ. يَمَانًا: أَصَابَ. مِنْ أَجْرٍ: أَي فَقَطْ إِنْ لَمْ يَغْنَمُوا. أَوْ غَنِيمَةٍ: إِنْ غْنَمُوا. أَي مَعَ أَجْرٍ أَيْضًا. أَوْ أُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ: إِنْ اسْتَشْهَدَ، إِذَا عِنْدَ دُخُولِ الْمُقْرَبِينَ، بِلَا حِسَابٍ وَلَا مُؤَاخَذَةٍ بِذُنُوبٍ، إِذَا الشَّهَادَةُ تُكْفَرُهَا.

(1) آية 127 من سورة البقرة.

(2) آية 23 و24 من سورة الرعد.

(3) شواهد التوضيح ص31.

(4) التوضيح (201/1).

أو عند قتله لقوله تعالى: ﴿أَحْيَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾⁽¹⁾. قاله البيضاوي. **وَأَوْلَا أَنْ أَشْرُقَ عَلَى أُمَّتِي مَا قَعَدْتُ... إلخ:** أي لأنه صلى الله عليه وسلم إذا خرج لغزو، لزم الخروج جميعهم، ولا قدرة لهم على ذلك لضيق حالهم. **وَأَوَدِدْتُ:** أحببت. **ثُمَّ أَقْتَلُ:** ختم بالقتل لأن (40/1) المقصود هو الشهادة.

ابن بطال: "هذه حجة في أن الأعمال إيمان، لأنه لما كان الإيمان بالله هو المُخْرِجُ له في سبيله، كان الخروج إيماناً بالله لا محالة، كما تُسَمَّى العربُ الشيءَ باسم ما يكون من سببه، وتقول للمطر سماء، لأنه من السماء ينزل". هـ⁽²⁾.

28 بَابُ تَطَوُّعِ قِيَامِ رَمَضَانَ مِنَ الْإِيمَانِ

ح37 حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ». [انظر الحديث: 35 واطرافه].
ح38 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضَيْلٍ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ. [انظر الحديث: 35 واطرافه].

28 بَابُ تَطَوُّعِ قِيَامِ رَمَضَانَ مِنَ الْإِيمَانِ: أَي مِنْ شَعْبِيهِ وَمُكْمَلَاتِهِ.

ح37 مَنْ قَامَ رَمَضَانَ: أَي لِيَالِيهِ. **إِيْمَانًا:** تصديقا بمطلوبيته. **وَاحْتِسَابًا:** لوجه الله تعالى، **غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ:** أي من الصغائر. زاد أحمد والنسائي: «وما تأخر»⁽³⁾.
فائدة: أطبق كل مَنْ وقفتُ على كلامه، ممن تكلم على الأحاديث النَّاصَةِ على تكفير الذنوب بالأعمال الصالحات، مِنْ مُفَسِّرٍ وَمُحَدِّثٍ وَفَقِيهِ، على حملها على الصغائر فقط،

(1) آية 169 من سورة آل عمران.

(2) شرح ابن بطال (87/1).

(3) انظر تخريج الحديث والتعليق عليه عند الحديث السابق برقم 35.

دون الكبائر، حملاً لمطلقها على ما قيّد منها بقوله: «ما اجتنبت الكبائر»⁽¹⁾. بل حكى بعضهم الإجماع عليه، وصرّح بعضهم بأنه مذهب أهل السنة. والقول بالتعميم مذهب المرجئة.

قال القاضي أبو محمد ابن عطية على قوله تعالى: «إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ...» الخ⁽²⁾: «اختلف العلماء في هذه المسألة، فجماعة من الفقهاء وأهل الحديث يرون أن الرجل إذا اجتنب الكبائر، وامتنل الفرائض، كفرت صغائره قطعاً، والأصوليون قالوا: تكفر ظناً»⁽³⁾.

وقال على قوله: «إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ»⁽⁴⁾: «الذي يظهر أن لفظ الآية عامٌ في الحسنات، خاصٌ في السيئات، لقوله: «ما اجتنبت الكبائر»ه».

وقال ابن جزى: «تُكَفَّرُ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ»: وعدٌ بغفران الذنوب الصغائر إذا اجتنبت الكبائر»⁽⁵⁾.

وقال على قوله: «إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ»: إنما تُذْهِبُ الْحَسَنَاتُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ الصَّغَائِرَ إِذَا اجْتَنَبْتَ الْكَبَائِرَ»ه»⁽⁶⁾.

(1) أخرجه مسلم في الطهارة ح16. وأحمد (359/2). وغيرهما بلفظ «الصلوات الخمس، والجمعة إلى الجمعة...»

مكفّرات—وعند أحمد «كفارات»— ما بينهما إذا اجتنب الكبائر وعند أحمد «ما اجتنبت الكبائر».

(2) آية 31 من سورة النساء.

(3) المحرر الوجيز (44/2) ط. دار الكتب العلمية.

(4) آية 114 من سورة هود.

(5) التسهيل، الآية 31 من سورة النساء (139/1). وابن جزى هو محمد بن أحمد بن محمد، الكلبي، من أهل

غرناطة فقيه مالكي، أصولي. ت741هـ/1340م. الأعلام 325/5.

(6) التسهيل آية 114 من سورة هود (113/2).

وقال الخازن: "قال العلماء: الصغائر من الذنوب تكفرها الأعمال مثل الصلاة والصدقة والذكر، وأما الكبائر فلا تكفرها إلا التوبة النصوح". هـ⁽¹⁾.

وقال البيضاوي: «نُكْفِرُ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ»: نغفر لكم صغائرها ونمحوها عنكم". هـ⁽²⁾.

وقال الجلال: «نُكْفِرُ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ»: الصغائر بالطاعات". هـ⁽³⁾.

وقال الجمال: "متى أطلقت السيئات انصرفت للصغائر ولذا فسرها الشارع به". هـ.

وقال الإمام أبو بكر ابن العربي في "العارضه" على حديث الوضوء: «غفر له ما تقدم من ذنبه» ما نصه: "الخطايا المحكوم بمغفرتها هي الصغائر دون الكبائر، وهذا التكفير إنما هو للذنوب المتعلقة بحق الله سبحانه. فأما الذنوب المتعلقة بحقوق الآدميين فلا بُدَّ فيها من المقاصّة مع الحسنات والسيئات" هـ.

وقال القاضي عياض على حديث مسلم: «ما من امرئ مسلم تحضره صلاة مكتوبة»⁽⁴⁾ إلى قوله: «كانت كفارة لما قبلها من الذنوب ما لم تؤت كبيرة» إلخ ما نصه: "هذا المذكور في الحديث من غفران الذنوب ما لم تؤت كبيرة، هو مذهب أهل السنة، وأن الكبائر إنما تكفرها التوبة أو رحمة الله تعالى وفضله، والله أعلم". هـ⁽⁵⁾.

(1) تفسير الخازن، الآية 114 من سورة هود. (348/2). والخازن هو علي بن محمد بن إبراهيم، علاء الدين، الشيحي، من أعمال حلب. عالم بالتفسير والحديث، من فقهاء الشافعية. بغدادي الأصل ولد ببغداد، وسكن دمشق مدة وكان خازن الكتب بالمدرسة السميّاسطية فيها. وتوفي في حلب سنة (741هـ) وعنوان تفسيره هو "لباب التأويل في معاني التنزيل. الأعلام (5/5).

(2) تفسير البيضاوي (178/2).

(3) تفسير الجلالين عند آية 31 من سورة النساء.

(4) رواه مسلم في كتاب الطهارة (ح228) بلفظ: «ما من امرئ مسلم...».

(5) شرح النووي على مسلم (112/3) نقلا عن عياض.

وقال النوويُّ على الحديث المذكور معناه: "إن الذنوب كلها تُغْفَرُ إلا الكبائر فإنها لا تغفر، وليس المراد أن الذنوب تغفر ما لم تكن كبيرة، فإن كانت لا يغفر شيء من الصغائر، فإن هذا وإن كان محتملاً فسياق الحديث يأباه"⁽¹⁾.

وقال السفاقي على قوله: «إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ»: "ذَلَّتْ هَذِهِ الْآيَةُ أَنَّ الصَّلَاةَ كَفَّارَةٌ لَصَغَائِرِ الذَّنُوبِ، وَدَلٌّ أَنَّ الْقِبْلَةَ وَشَبَّهَهَا مِنَ الصَّغَائِرِ" هـ.

وقال مغلطاي⁽²⁾ على حديث: «فتنة الرجل في أهله»... الخ⁽³⁾: "فهذه الأنواع وما شابهها مما يكون من الصغائر فما دونها، تكفرها أعمالُ البرِّ، ومصدق ذلك أن الحسنات يذهبن السيئات". قال أهلُ التفسير: "الحسناتُ هنا الصَّلَوَاتُ الخمس والسيئات الصغائر". هـ.

وقال الزركشي على حديث: «لو أن نهراً بباب أحدكم»... الخ⁽⁴⁾: "في هذا الحديث أن الصغائر تُكْفَرُهَا الْمَحَافِظَةُ عَلَى الصَّلَوَاتِ لِأَنَّهُ شَبَّهَ الصَّغَائِرَ بِالذَّرَنِ وَهُوَ لَا يَبْلُغُ مَبْلَغَ الْجَذَامِ"⁽⁵⁾ هـ. وأصله لابن بطال وابن التين.

وقال الكرمانى عليه: "المراد بالخطايا الصغائر. هـ"⁽⁶⁾. وقال الدماميني عليه: "فيه إشارة إلى محو الصغائر بذكر الذَّنَنِ". هـ⁽⁷⁾. وقال السَّنْدِيُّ عليه: "خَصَّةُ الْعُلَمَاءِ بِالصَّغَائِرِ". هـ⁽⁸⁾.

(1) شرح النووي على مسلم (112/3).

(2) مغلطاي بن قُلَيْجِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، عُلَاءُ الدِّينِ، الْمَصْرِيُّ، الْحَكْرِيُّ، التُّرْكِيُّ الْأَصْلُ، الْحَنْبَلِيُّ، مِنْ حِفَاظِ الْحَدِيثِ، مُؤَرِّخٌ، عَالِمٌ بِالْأَنْسَابِ. له: "التلويح على الجامع الصحيح". ت762هـ/1361م. الأعلام (275/7).

(3) رواه البخاري في كتاب مواقيت الصلاة. باب 4. ح525. (8/2 فتح).

(4) رواه البخاري في كتاب مواقيت الصلاة. باب 6. ح528. (11/2 فتح).

(5) التنقيح (126/1).

(6) الكواكب الدراري (مج2 ج183/3).

(7) المصابيح على الجامع الصحيح عند حديث 528.

(8) حاشية السندي على البخاري (125/1).

وقال ابن حجر على حديث الوضوء المذكور: "ظاهرةٌ يعم الكبائر والصغائر، لكن العلماء خصّوه بالصغائر، لوروده مقيداً باستثناء الكبائر في غير هذه الرواية"⁽¹⁾.
وقال في مواقيت الصلاة على حديث سبب نزول ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾: احتج المرجئة بظاهره، وظاهر الذي قبله، على أن أفعال الخير مكفرةٌ للصغائر والكبائر، وحمله جمهور أهل السنة على الصغائر، عملاً بحمل المطلق على المقيد، كما يأتي بسطه في آخر سورة هود⁽²⁾.

وقال في آخرها: "تمسك بظاهر (41/1)، قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾ المرجئة. وقالوا: إن الحسنات تكفر كل سيئة كبيرة كانت أو صغيرة، وحمل الجمهور هذا المطلق على المقيد في الحديث الصحيح: «إن الصلاة إلى الصلاة كفارة لما بينهما ما اجْتَنِبْتَ الكبائر»⁽³⁾.

ثم قال: قال ابن عبد البر: ذهب بعض أهل العصر إلى أن الحسنات تكفر سائر الذنوب، واستدل بهذه الآية وغيرها من الآيات والأحاديث الظاهرة في ذلك. ورد⁽⁴⁾ عليه بالحث على التوبة "في أي كثيرة"⁽⁵⁾، فلو كانت الحسنات تكفر جميع السيئات لما احتج إلى التوبة"⁽⁶⁾.

(1) الفتح (260/1).

(2) الفتح (9/2).

(3) سبق تخريجه قريباً.

(4) يعني أن ابن عبد البر رد على بعض أهل العصر.

(5) في الفتح المطبوعة (357/8): "في أي كبيرة". وما عند المؤلف هنا موافق لما في التمهيد (44/4).

(6) التمهيد (44/4) والفتح (357/8).

وعبارةُ العيني: "قال أبو عمر: هذا جهل وموافقة للمرجنة وكيف يجوز أن يَحْمَلَ⁽¹⁾ هذه الآثار على عمومها وهو يسمع قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تُوبُوا إِلَى اللَّهِ﴾⁽²⁾ فلو كانت... الخ⁽³⁾.

وقال العيني أيضاً على حديث الباب: "ظاهر الحديث غفرانُ الصغائر والكبائر، وفضل الله واسع. ولكنَّ المشهورَ من مذاهب العلماء في هذا الحديث وشبهه أنَّ المراد غفرانُ الصَّغَائِرِ فقط كما في «حديث الوضوء»⁽⁴⁾، «ما لم يؤت كبيرة»⁽⁵⁾، «ما اجتنبت الكبائر»⁽⁶⁾»⁽⁷⁾.

وقال النووي: "في التخصيص نظرٌ، لكن أجمعوا على أن الكبائر لا تسقط إلا بالتوبة أو الحد. وقال على حديث الوضوء: «غفر له ما تقدم من ذنبه». يعني من الصغائر دون الكبائر، لأن الكبائر إنما تكفِّر بالتوبة. وكذلك مظالم العباد. فإن قيل حديث عثمان الآخر الذي فيه: «خرجت خطاياها من جسده حتى تخرج من تحت أظفاره»⁽⁸⁾ مرتبٌ على الوضوء وحده. فلو لم يكن المراد «بما تقدم من ذنبه» في هذا الحديث الكبائر والصغائر لكان الشيء مع غيره كالشيء لا مع غيره فإن فيه الوضوء والصلاة. وفي الأول الوضوء وحده، وذلك لا يجوز.

(1) في عمدة القارئ (13/4) «تحمل» وفي التمهيد (44/4): «وكيف يجوز لذي لب أن يَحْمَلَ هذه الآثار...».

(2) آية 8 من سورة التحريم.

(3) عمدة القارئ (13/4).

(4) رواه البخاري في الوضوء (ح159) عن عثمان وفيه: «من توضأ... ثم صلى ركعتين...»

(5) رواه مسلم في الطهارة (ح228) وفيه: «ما لم تؤت...»

(6) رواه مسلم في الطهارة (ح16) وسبق تخريجه.

(7) عمدة القارئ (346/1).

(8) رواه مسلم في الطهارة (ح33) ولنظفه: «من توضأ فأحسن الوضوء خرجت خطاياها من جسده، حتى تخرج من تحت أظفاره».

أُجيبَ: بأن قوله: «خرجت خطاياها» لا يدل على خروج ما تقدم له من الخطايا فيكون بالنسبة إلى يومه أو إلى وقتٍ دون وقتٍ. وأما قوله: «ما تقدم من ذنبه»: فهو عامٌ في معناه فحمل عمومه على الصغائر هـ.

وقال السيوطيُّ على حديث الوضوء ما نصُّه: "الحديث مخصوص بالصغائر"⁽¹⁾ هـ. وقال على قوله في المواقيت: «يمحو الله بهن خطاياها»⁽²⁾ أي الصغائر لحديث مسلم: «الصلوات الخمس كفارة لما بينها ما اجتنبت الكبائر»⁽³⁾ هـ.

وقال العلقمي على حديث⁽⁴⁾ رمضان ما نصُّه: "قال النووي: المعروف أنه يختص بالصغائر، وبه جزم إمام الحرمين وغيره". عياضٌ: "لأهل أمته" هـ.⁽⁵⁾

وقال القسطلانيُّ على حديث الباب: «غفر له ما تقدم من ذنبه»: "من الصغائر. وفي فضل الله وسعة كرمه ما يؤذن بغفران الكبائر أيضاً، وهو ظاهر السياق، لكن أجمعوا على التخصيص بالصغائر كنظائره من إطلاق الغفران في أحاديث لما وقع من التقييد في بعضها بما اجتنبت الكبائر وهي لا تسقط إلا بالتوبة أو الحد"⁽⁶⁾ هـ. ومهما مرَّ به نظير حديث الباب إلا قيِّدُهُ بالصغائر.

(1) التوضيح (321/1).

(2) يقصد حديث: «أرأيتم لو أن نهراً...» أخرجه البخاري (ح528).

(3) رواه مسلم في الطهارة ح16.

(4) وهو حديث رقم 38 من كتاب الإيمان.

(5) إرشاد الساري (123/1).

(6) إرشاد الساري (122/1-123).

وقال الفيومي في "شرح الترغيب والترهيب" على حديث: «مَنْ تَوَضَّأَ خَرَجَ مِنْ وَجْهِهِ كُلِّ خَطِيئَةٍ نَظَرَ إِلَيْهَا»⁽¹⁾... إلخ ما نصّه: "المراد الصغائر دون الكبائر كما جاء في الحديث الآخر: «ما لم تغش الكبائر»⁽²⁾.

وقال المناوي على حديث: «الجمعة إلى الجمعة كفارة ما بينهما» ما نصّه: "من الذنوب الصغائر"⁽³⁾.

وقول ابن حزم: "العمل يكفر الكبائر" ردّه. وقد أطلق الجمهور أن الكبيرة لا يكفرها إلا التوبة^{هـ}. ومهما مرّ به نظير ذلك الحديث إلا قيده بالصغائر.

وقال الحفني⁽⁴⁾: "عليه كفارة ما بينهما أي من جميع الذنوب إذا لم تغش الكبائر، فإن غشيت الكبائر كفرت الصغائر فقط، فالأمر إلى أن الجمعة إلى الجمعة تكفر الصغائر فقط، وأن تكفيرها للصغائر لا يتوقف على اجتناب الكبائر، كما عليه الجمهور"^{هـ}.

وقال ابن زكري على حديث: «من يقيم ليلة القدر... إلخ»⁽⁵⁾: "هذا وما أشبهه محمول على غير الكبائر إلا الحج وشهيد بحر"⁽⁶⁾.

(1) رواه مسلم في الطهارة (ح32) عن أبي هريرة بلفظ: «إذا توضأ العبد المسلم، فغسل وجهه، خرج من وجهه كل خطيئة نظر إليها...».

(2) رواه مسلم في الطهارة (ح14) عن أبي هريرة بلفظ: «الصلاة الخمس، والجمعة إلى الجمعة كفارة لما بينهما، ما لم تغش الكبائر».

(3) فيض القدير (471/3).

(4) محمد بن سالم بن أحمد الحفني، أو الحفناوي، نسبة لقرية حفنة، من أعمال بلبيس بمصر، شمس الدين، فقيه شافعي، من علماء العربية. له: "ثبت" و"الثمرة البهية في أسماء الصحابة البدرية". توفي

(1181هـ/1767م). الأعلام (134/6) ومعجم المؤلفين (309/3).

(5) رواه البخاري في الإيمان (ح35).

(6) حاشية ابن زكري على البخاري (مج1/6ص8).

وقال سيدي عبد الرحمن الفاسي على قوله صلى الله عليه وسلم: «فتنة الرجل في أهله»... الخ⁽¹⁾. «تكفرها الصلاة» إلخ. ما نصّه: «أي لأنها صغائر أخذًا من قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾». قال البلقيني: «الصغائر التي وحدها هي التي تمحى، والتي مع الكبائر يكفرها اجتناب الكبائر»⁽²⁾.

وقال على قوله: «يمحو الله بهن الخطايا» «أي الصغائر. وأما الكبائر، فمحوها جائز مرجو. وإنما لم يقولوه، لأن هذا يوجب لزوم ذلك الأمر»⁽³⁾.

وقال ابن أبي زيد في «الرسالة»: «ومما يجب اعتقاده أن الله (42/1) سبحانه صفح بالتوبة عن كبائر السيئات، وغفر لهم الصغائر باجتناب الكبائر»⁽⁴⁾.

قال أبو الحسن⁽⁵⁾: «يشهد له ما في الصحيحين: «الصلوات الخمس، والجمعة إلى الجمعة، ورمضان إلى رمضان، مكفرات لما بينهما، إذا اجتنبت الكبائر». قالوا: وهذا التقييد في هذا الحديث مقيد للإطلاقات في غيره»هـ.

وفي «جامع المعيار» من جواب لابن مرزوق: «لا يخفى على من مارس الشريعة أن تلك الأحاديث، إنما هي في الصغائر حملاً لمطلقها على مُقَيِّدِ قَوْلِهِ صلى الله عليه وسلم: «ما اجتنبت الكبائر» وأن المعتقد السُّبِّي: أن الكبائر لا يمحوها إلا التوبة، وفضل الله تعالى.

(1) أخرجه البخاري، كتاب مواقيت الصلاة، باب (4) الصلاة كفارة.

(2) حاشية الفاسي على البخاري (م/4).

(3) المصدر نفسه.

(4) الرسالة (ص78) مع غرر المقالة.

(5) علي بن محمد بن محمد، أبو الحسن المنوفي، المصري، الشاذلي، مولده ووفاته بالقاهرة، الفقيه المالكي،

له عدة شروح على رسالة ابن أبي زيد. وله: «معونة القارئ لصحيح البخاري وشرح صحيح مسلم».

(ت939هـ/1532م). الأعلام (11/5).

هذا نصُّ أئمتنا المتكلمين قاطبة -رضوان الله عليهم-: كالباجي، وابن عبد البر، وابن العربي، وعياض، وابن بطلال، وخالق يطول عددهم»⁽¹⁾.

وفي جوابٍ لشيخ الجماعة سيدي عبد القادر الفاسي ما نصُّ الغرض منه: "وأما ما ورد من غفران الذنوب، ببعض الطاعات في بعض الأحاديث، وأنَّ ظاهرها يقتضي عموم الكبائر فمصروفٌ عن ظاهره، ومخصَّصٌ بالصغائر، لوقوع التقييد بذلك في أحاديثٍ أخرى. والقاعدة أن الخاص يقضي على العام، والمطلق يُحمل على المقيد، لتصريحهم بأن اعتقاد ذلك خلاف مذهب أهل السنة" هـ. هذا غاية ما وقفتُ عليه في المسألة من كلام الأئمة -رضوان الله عليهم-.

ووجدتُ للعلامة سيدي المهدي الفاسي⁽²⁾ في "شرح دلائل الخيرات" ما نصُّه: "اختلف العلماء في ذلك فقال قوم: إن كل ما جاء من ذلك إنما هو في الصغائر، وإنها مقيدة بحديث «ما اجتنبت الكبائر» المُخرَج في الصحيح. وحكى ابن العربي وغيره على ذلك الإجماع. وأن الكبائر إنما تُكفَّر بالتوبة.

قال ابن دقيق العيد: «وفيه نظر». وقال الشيخ زروق: «فيه نظر». فإن ظواهر الأحاديث تقتضي خلاف ذلك سيما حديث: «إن الله غفر لأهل عرفات، وضمن عنهم التبعات»⁽³⁾، وهو حديث صحيح" هـ⁽⁴⁾.

(1) المعيار (354/12).

(2) محمد المهدي بن أحمد بن علي الفاسي الفهري، أبو عيسى. مؤرخ محدث. كان يأكل من عمل يده بالنسخ، ولا ينسخ لمن في ماله شبهة. وخطه حسن متقن. له: "مطالع المسرات بجلاء دلائل الخيرات". في خزنة تازة بالمغرب، وله أيضاً: التعريف بمؤلف دلائل الخيرات وزمانه وكلامه وشيوخه. مات بفاس سنة (1109هـ/1698م). الأعلام (112/7).

(3) الترغيب والترهيب (203/2) ومجمع الزوائد (259/3) والصحيحة (164/4).

(4) انظر شرح زروق على الرسالة (48/1).

وصرح قوم آخرون بجواز تكفير الكبائر والصغائر بالأعمال الصالحات بفضل الله. فذَكَرَهُمْ، ونقل عن الأبي أنه قال: «الجاري على مذهب الأشعرية أنه يجوز مغفرة الكبائر دون توبة». ثم نقل نحوه عن غيره، وقال: قد أُلِّفَ في هذه المسألة الشيخ أبو العباس أحمد باب أقيت⁽¹⁾ ونَقَلَ نصوص هؤلاء، ثم قال: «والقول الذي يتبادر للفهم ويظهر للنظر هو القول الثاني، وهو جواز غفران الكبائر كالصغائر ببعض الأعمال المقبولة بفضلته تعالى لأمرٍ أحدها: ما ثبت من قواعد أهل السنة وأصولهم، أن الله تعالى يغفر ذنوب من شاء متى شاء بلا توبة. وحينئذ فما المانع من أن يجعل الله تعالى بفضلته وكرمه سببَ نجات عبده من عباده العاصين، عملاً صالحاً يعمله، أو قولاً طيباً يقوله». ثم ذكر بقية كلامه.

ونحى إلى نحو ذلك، سيدي محمد بن عبد القادر الفاسي⁽²⁾ في شرح الحصن⁽³⁾ فانظره. قلتُ: وفي جميع ذلك نظر:

أما الأول: فإنَّ ابنَ دقيق العيد، إنما اعترض حكايةَ الاجماع لا أصل المسألة. وقدّمنا عن ابنِ عبد البر أن بعضَ أهل عصره قال بالتعميم، وَرَدَّ عليه. وعن المناوي أَنَّ ابنَ حزم

(1) هو أحمد بابا بن أحمد بن أحمد بن عمر بن محمد أقيت التنبكتي. مؤرخ وعالم بالحديث والفقه. له "نيل الابتهاج" في طبقات المالكية وهو من أشهر كتبه. وله أيضا: "شرح الصدور، وتنوير القلوب، ببيان مغفرة ما نسب للجناب النبوي من الذنوب". توفي سنة 1036هـ. فتح الشكور في معرفة أعيان اعلام التُّكُرُور، لمحمد بن أبي بكر الوَلَاتِي ص31. والاعلام (102/1).

(2) محمد بن عبد القادر بن علي الفاسي المالكي أبو عبد الله. فاضل من أهل فاس كان له اهتمام بالتفسير والحديث. له شرح أرجوزة العربي الفاسي. في مصطلح الحديث. مات سنة 1116هـ شجرة النور ص329. الاعلام (212/6).

(3) كتاب الحصن الحصين من كلام سيد المرسلين لشمس الدين ابن الجزري المتوفى سنة 833هـ من الكتب الجامعة للأدعية والأوراد والأذكار. له بعض الشروح منها الحرز الثمين للحصن الحصين لعلي بن سلطان القاري، وتحفة المخلصين في شرح عدة الحصن الحصين. لمحمد بن عبد القادر الفاسي. منه نسخة بالخزانة الوطنية بالرباط تحت رقم (1795ك).

قال مثل ذلك، وَرَدَّ قَوْلَهُ. فَكَأَنَّ مَنْ أَطْلَقَ الْإِجْمَاعَ، لَمْ يَعْتَدِ بِقَوْلِ هَذَا الْقَائِلِ لِأَنَّهُ مُرَدُّودٌ. وَقَوْلُ الشَّيْخِ زُرُوقَ: «فَإِنَّ ظَاهِرَ الْأَحَادِيثِ... الخ»، هَذَا أَمْرٌ مُسَلَّمٌ عِنْدَ مَنْ ادَّعَى الْإِجْمَاعَ، وَعِنْدَ غَيْرِهِ. وَحَدِيثُ أَهْلِ عِرْفَةِ وَغَيْرِهِ مِمَّا وَرَدَ فِيهِ النَّصُّ مِنَ الشَّارِعِ، بِشَمُولِهِ لِلْكِبَائِرِ وَالصَّغَائِرِ، لَا كَلَامَ لَنَا فِيهِ، بَلْ نَصُّ الشَّارِعِ يُتَّبَعُ. وَكَلَامُنَا إِنَّمَا هُوَ فِي مَا وَرَدَ مُطْلَقًا.

وَأَمَّا ثَانِيًا: فَإِنَّ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ نُقِلَ عَنْهُمْ الْقَوْلُ بِالتَّعْمِيمِ إِنَّمَا عَبَّرُوا بِجَوَازِ ذَلِكَ، وَبِهِ عَبَّرَ أَيْضًا أَبُو الْعَبَّاسِ بَابَ، وَلَيْسَ كَلَامُنَا فِي الْجَوَازِ، فَإِنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ قَاطِبَةً مَنِ ذُكِرَ مِنْهُمْ هُنَا، وَغَيْرِهِمْ مُجْمِعُونَ عَلَى جَوَازِ غَفْرَانِ الْكِبَائِرِ وَالصَّغَائِرِ بِعَمَلٍ وَبِلَا عَمَلٍ، وَبِتَوْبَةٍ وَبِلَا تَوْبَةٍ. وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَغْفِرُ مَا شَاءَ لِمَنْ شَاءَ. ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ، وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾⁽¹⁾. وَإِنَّمَا كَلَامُنَا عَلَى مَاذَا تُحْمَلُ أَحَادِيثُ التَّكْفِيرِ الْمَطْلُوقَةِ؟ هَلْ تُرَدُّ إِلَى حَدِيثِ «مَا اجْتَنَبْتَ الْكِبَائِرَ»، أَمْ لَا؟ جَزَمَ الْجُمْهُورُ الْغَفِيرُ بِأَنَّهَا تُرَدُّ إِلَيْهِ وَيُقْصَرُ التَّكْفِيرُ الَّذِي دَلَّتْ عَلَيْهِ عَلَى الصَّغَائِرِ جَرِيًّا عَلَى الْقَاعِدَةِ الْمَقْرَّرَةِ مِنْ حَمْلِ الْمَطْلُوقِ عَلَى الْمُقَيَّدِ، وَحَكُوا عَلَيْهِ الْإِجْمَاعَ. وَأَنَّهُ مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ. وَإِذَا لَمْ يَسْلَمْ الْإِجْمَاعُ، فَلَا يَنْكَرُ أَنَّهُ قَوْلُ الْجَمَاعَةِ وَالْجُمْهُورِ. وَأَمَّا مَا وَرَدَ فِيهِ نَصٌّ مِنَ الشَّارِعِ بِشَمُولِهِ لِلْكِبَائِرِ وَالصَّغَائِرِ كَالْحَجِّ، فَلَا كَلَامَ فِيهِ. بَلْ يُتَّبَعُ فِيهِ نَصُّ الشَّارِعِ. فَتَأَمَّلْ ذَلِكَ.

وَإِنَّمَا أَطْلَقْتُ النَّفْسَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، لِأَنَّ بَعْضَ الْأَكْبَارِ مِنْ أَهْلِ الْعَصْرِ جَنَحَ لِمَا اخْتَارَهُ الشَّيْخُ أَحْمَدُ بَابَ فَأَثْبَتَتْ مَا عِنْدَهُ فِي ذَلِكَ. وَاللَّهُ سَبْحَانَهُ الْمَوْفِقُ وَالْمُرْشِدُ وَالْمَعِينُ.

تنبيهات:

الأول: معنى قوله صلى الله عليه وسلم: «الصلوات الخمس كفارة لما بينهما ما اجتنبت الكبائر» ونحوه مما فيه التقييد بما ذكر، أن اجتناب الكبائر قيد في عموم

(1) آية 48 من سورة النساء.

التكفير. بمعنى أنه إذا لم تغش الكبائر، صدق العموم، وكُفِّرَ الجميعُ. وإن غشيت لم تُكْفَرُ، وخص ذلك العموم. وليس المراد أن تكفير الصغائر بما ذكر، شرطه اجتناب الكبائر. إذ اجتناب الكبائر بمجرده يكفرها⁽¹⁾، بنص القرآن⁽²⁾. هذا الذي قرره المحققون في معنى الحديث: ابن عطية، والقاضي عياض، والنووي، والأبي، وابن حجر، والشيخ زكريا، والمنائوي، والقسطلاني، والعيني، وغيرهم. وقدّمنا نصّ النووي في ذلك. وقال الأبي «ليس المعنى على ما يقتضيه الظاهر، من أن ترك الكبيرة شرط في محو الصغائر، وإنما المعنى أنه يغفر بذلك العمل ما تقدم، إلا أن يكون فيما تقدم كبيرة، فإن تلك الكبيرة لا يكفرها إلا التوبة، أو فضل الله تعالى»⁽³⁾.

الثاني: قال النووي: «قد يقال إذا كفر الوضوء، فماذا تُكْفَرُ الصَّلَاةُ؟ وإذا كَفَرَتِ الصَّلَاةُ، فماذا تُكْفَرُ الجمعاتُ، ورمضان⁽⁴⁾، وصوم يوم عرفة، وعاشوراء⁽⁵⁾، وموافقة تأمينه تأمين الملائكة⁽⁶⁾.

(1) يكفرها، يعني الصغائر.

(2) مثل قوله تعالى: ﴿إِن تَجْتَنِبُوا كِبَائِرَ مَا تَنْهَوْنَ عَنْهُ، نَكَرَ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾.

(3) إكمال إكمال المعلم (22/2).

(4) تدخل كل هذه المسائل في حديث أبي هريرة الصلوات الخمس، والجمعة إلى الجمعة، ورمضان إلى رمضان مكفرات ما بينهن... أخرجه مسلم في الطهارة ح233 مكرر.

(5) بخصوص صوم عرفة، وصوم عاشوراء. وردت فيها أحاديث أصحها ما أخرجه مسلم في الصيام ح1162 عن أبي قتادة مرفوعاً. «ثلاث من كل شهر... وصيام يوم عرفة، احتسب على الله أن يكفر السنة التي قبله، والسنة التي بعده. وصيام يوم عاشوراء، احتسب على الله أن يكفر السنة التي قبله».

(6) هو حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «إذا أمن الإمام فأمنوا، فإنه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه». أخرجه البخاري في الأذان باب 111 جهر الإمام بالتأمين (ح780). ومسلم في الصلاة (ح410).

والجواب: ما أجاب به العلماء أن كل واحد من هذه المذكورات صالح للتكفير، فإن وجدَ مَا يُكْفَرُهُ مِنَ الصَّغَائِرِ كَفْرُهُ، وإن لم يصادف صغيرة ولا كبيرة كُتِبَتْ بِهِ حَسَنَاتٌ، وَرُفِعَتْ بِهِ دَرَجَاتٌ. وإن صادف كبيرة، أو كبائر ولم يصادف صغيرة، رجوت⁽¹⁾ أن يخفف من الكبائر، والله أعلم. هـ. وعلى هذا جرى ابن حجر⁽²⁾، والعيني⁽³⁾، والمناوي⁽⁴⁾، والقسطلاني، وغيرهم.

الثالث: قال ابن أبي جمرة: «غفران السيئات»، هل هو إزالتها ومحوها من السَّجِلِّ حَسًّا حَتَّى يَأْتِيَ صَاحِبُهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَلَا يَجِدُهَا؟ أَوْ هُوَ إِزَالَةُ الْعِقَابِ عَنْهَا. ومحوه مع بقائها حتى إنها إذا وضعت في كفة الميزان لا تثقله؟ وهذا هو الظاهر لأنها إن محيت بالحس لم يبق ما يوزن. هـ. من "بهجة النفوس".

29 بَابُ الدِّينِ يُسْرٌ وَقَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحَبُّ الدِّينِ إِلَى اللَّهِ الْحَنِيفِيَّةُ السَّمْحَةُ

ح 39 حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ مُطَهَّرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ مَعْنُ بْنِ مُحَمَّدٍ الْغِفَارِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبَرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ الدِّينَ يُسْرٌ وَلَنْ يُشَادَّ الدِّينَ أَحَدٌ إِلَّا غَلَبَهُ فَسَدِّدُوا وَقَارِبُوا وَأَبْشِرُوا وَأَسْتَعِينُوا بِالْعَدْوَةِ وَالرُّوْحَةِ وَشَيْءٍ مِنَ الدَّلْجَةِ». [الحديث 39 - اطرافه في: 5673، 6463، 7235].

29 بَابُ الدِّينِ يُعَسُّو: أَي دِينَ الْإِسْلَامِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى غَيْرِهِ مِنَ الْأَدْيَانِ، ذُو يَسْرٍ لَا عَسْرَ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى رَفَعَ عَنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ الْإِصْرَ الَّذِي كَانَ عَلَى مَنْ قَبْلَهُمْ، الَّذِي مِنْهُ قُتِلَ أَنْفُسُهُمْ عِنْدَ التَّوْبَةِ، وَقَطَعَ ثِيَابَهُمُ الْمُتَنَجِّسَةَ. ومقصود الترجمة أن الدين يقع على الأعمال،

(1) في شرح النووي على مسلم (113/3): "رجونا".

(2) الفتح (12/2).

(3) عمدة القارئ (347/1).

(4) فيض القدير (321/4).

لأنها التي توصف باليسر والعسر، دون التصديق. قاله الزركشي⁽¹⁾. زاد الكرمانى: "والدين والإيمان والإسلام، بمعنى واحد"⁽²⁾، عند المصنّف. أَحَبُّ الدِّينِ: المراد الجنس، أي أحبُّ الأديان إلى الله، والمراد به الشرائع الماضية قبل نسخها. الحَنِيفِيَّةُ: أي دين الحنيفيّة، أي المائلة عن الباطل إلى الحق، وهي ملّة إبراهيم عليه السلام. السَّهْلَةُ: السهلة، لأنها مبنية على السهولة، قال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مَلَّةً أَيْبِكُمْ إِبْرَاهِيمَ﴾.

ح39 إِنَّ الدِّينَ يَسْرُ: المراد به الأعمال كما سبق. وَلَنْ يَشَاءَ الدِّينَ، -بالنصب- مفعولٌ، والفاعل مضمّر للعلم به، أي أحدٌ. وقد جاء مصرحاً به في رواية ابن السكن. أي لا يتعمق أحد فيه وَيَدْعُ الرُّفُقَ، إِلَّا غَلَبَهُ. فأداه ذلك إلى الترك. قاله ابن المنير⁽³⁾. وهذا أمر مشاهد فهو من أعلام النبوءة. فَسَعَدُوا: الزموا السداد، وهو التوسط من غير تغريط ولا إفراط. وَقَارُوا: في العبادة، أي إن لم تستطيعوا الأخذ بالأكمل فخذوا ما قرب منه. وَأَبْشَرُوا: بالثواب على العمل وإن قلّ. وَاسْتَعْبَدُوا: على ما ذكر من السداد والمقاربة، أو على دوام العبادة. بِالْغَدْوَةِ: أوّل النهار. وَالرُّوْحَةَ: بعد الزوال. وَشَبَّيْ مِنْ الدُّلْجَةِ، آخر الليل. أي بالعمل في هذه الأوقات، لأنها أوقات النشاط، ولأنّ العمل فيها أزكى وأفضل منه في غيرها. أي كونوا مقتصدين في الأعمال، متوسطين فيها مستعينين عليها بالأوقات المنشطة.

30 بَاب الصَّلَاةِ مِنَ الْإِيمَانِ

وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيْمَانَكُمْ﴾ [البقرة: 143] يَغْنِي صَلَاتَكُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ

(1) التنقيح (30/1).

(2) الكواكب الدراري (161/1).

(3) الفتح (94/1).

ح40 حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ عَنْ الْبِرَاءِ بْنِ عَازِبٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ أَوَّلَ مَا قَدِمَ الْمَدِينَةَ نَزَلَ عَلَى أَجْدَادِهِ -أَوْ قَالَ أَخْوَالِهِ- مِنَ الْأَنْصَارِ وَأَنَّهُ صَلَّى قَبْلَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ سِتَّةَ عَشَرَ شَهْرًا -أَوْ سَبْعَةَ عَشَرَ شَهْرًا- وَكَانَ يُعْجِبُهُ أَنْ تَكُونَ قِبَلَهُ قَبْلَ الْبَيْتِ، وَأَنَّهُ صَلَّى أَوَّلَ صَلَاةٍ صَلَّاهَا صَلَاةَ الْعَصْرِ وَصَلَّى مَعَهُ قَوْمٌ، فَخَرَجَ رَجُلٌ مِمَّنْ صَلَّى مَعَهُ فَمَرَّ عَلَى أَهْلِ مَسْجِدٍ وَهُمْ رَاكِعُونَ فَقَالَ: أَشْهَدُ بِاللَّهِ لَقَدْ صَلَّيْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْلَ مَكَّةَ، فَذَارُوا كَمَا هُمْ قَبْلَ الْبَيْتِ. وَكَانَتْ الْيَهُودُ قَدْ أَعْجَبَهُمْ إِذْ كَانَ يُصَلِّي قَبْلَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ وَأَهْلُ الْكِتَابِ، فَلَمَّا وَلَّى وَجْهَهُ قَبْلَ الْبَيْتِ أَنْكَرُوا ذَلِكَ. قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ عَنْ الْبِرَاءِ فِي حَدِيثِهِ هَذَا أَنَّهُ مَاتَ عَلَى الْقِبْلَةِ قَبْلَ أَنْ تُحَوَّلَ رِجَالٌ وَقْتَلُوا فَلَمْ نَذِرْ مَا نَقُولُ فِيهِمْ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيمَانَكُمْ﴾

[الحديث 40 اطرافه في: 399، 4486، 4492، 7252]. [م-ك-5، ب-2، ح-525، أ-18564 و18732].

30 **باب الصَّلَاةِ مِنَ الْإِيمَانِ**: أَي مِنْ شُعْبَةِ الْمَكْمَلَاتِ لَهُ. ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيمَانَكُمْ﴾⁽¹⁾ قَالَ الْبَخَارِيُّ: يَعْني صَلَاتِكُمْ بِمَكَّةَ. عِنْدَ الْبَيْتِ: الْحَرَامِ، مُتَوَجِّهِينَ إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ.

وذلك أنه صلى الله عليه وسلم لما كان بمكة، كان يصلي إلى بيت المقدس، لكنه كان لا يستدبر الكعبة، بل يجعلها بينه وبين بيت المقدس. هذا قول ابن عباس وهو الأصح. وعليه لم يقع نسخ القبلة إلا مرة واحدة، فكان البخاري أشار إلى الجزم بهذا، واكتفى بالأولية إن صلاتهم إلى (1/43) غير جهة البيت وهم عند البيت إذا كانت لا تضيع فأحرى ألا تضيع إذا بعدوا عنه» قاله ابن حجر⁽²⁾.

(1) آية 143 من سورة البقرة.

(2) الفتح (1/96).

ح40 **أَوْ قَالَ أَخْوَالِهِ** : وكلاهما صحيح، وهو على المجاز، لأنَّ أمَّ عبد المطلب منهم، وهي سلمى بنت عمرو النَّجَّارِيَّة. **سِنِّتَةَ عَشْرَ شَهْرًا أَوْ سَبْعَةَ عَشْرَ شَهْرًا**؛ كذا وقع به الشك. ووقع الجزمُ به في بعض الروايات بالأول، وفي بعضها بالثاني.

ابن حجر: "وطريق الجمع بينهما سهل، وذلك أن القوم وقع في ربيع الأول بلا خلاف أي في الثاني عشر منه، والتحويلُ وقع في نصف رجب من السنة الثانية على الصحيح وبه جزم الجمهور. فَمَنْ جَزَمَ بِسِتَّةِ عَشْرَ لَفَّقَ مِنْ شَهْرِ الْقُدُومِ وَشَهْرِ التَّحْوِيلِ شَهْرًا وَأَلْفَى الْأَيَّامَ الزَّائِدَةَ، وَمَنْ جَزَمَ بِسَبْعَةِ عَشْرَ عَدَّهُمَا مَعًا، وَمَنْ شَكَّ تَرَدَّدَ فِي ذَلِكَ"⁽¹⁾. وهو ظاهرٌ. وما في "العارضة" من قوله إثر بيان هذا الجمع ما نصُّه: "ليس لقوله سبعة عشر، وجه". ه⁽²⁾. غيرُ ظاهرٍ والله أعلم. **وَكَانَ يُعْجِبُهُ... إلخ**: أي لأنها قبله أبيه إبراهيم، وكان ذلك أدعى لإسلام قومه. **أَوَّلَ صَلَاةٍ صَلَّاهَا**. متوجِّهًا إلى الكعبة. **صَلَاةَ الْعَصْرِ** وذلك في نصف رجب كما سبق. **فَخَرَجَ وَجَلَّ**: هو عباد بن نهيك⁽³⁾. **وَأَهْلُ الْمَسْجِدِ**: الذين مرَّ بهم هم من بني سلمة. وهو غيرُ عباد بن بشر الذي أخبر أهل قباء في صلاة الصبح كما يأتي، قاله الحافظ ابن حجر⁽⁴⁾، وجرى عليه الشيخ زكرياء⁽⁵⁾. **فَدَارُوا كَمَا هُمْ**: «الكاف» بمعنى "على". و«ما» موصولة، و«هم» مبتدأ خبره محذوف، أي عليه، أي فداروا على الهيئة التي كانوا عليها، وصلَّوا صلاةً واحدةً إلى جهتين بدليلين شرعيين، **أَعْجَبَهُمْ**: أي النبي ﷺ وهو منصوب على المفعولية، إلى بيت المقدس: لأنه قبلتهم.

(1) الفتح (96/1 و 97).

(2) العارضة (371/1).

(3) قال في الفتح (97/1 و 506): "هو عباد بن بشر بن قبيظي كما رواه ابن منده. وقيل: هو عباد بن نهيك".

وانظر: غوامض الأسماء المبهمة في متون الأحاديث المسندة مج (223/1-224).

(4) الفتح (97/1).

(5) تحفة الباري (261/1).

وَأَذَلُّ الْكِتَابِ: عطف على اليهود من عطف العام على الخاص. **أَنْكَرُوا ذَلِكَ:** فانزل الله ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ﴾ الآية. **عَلَى الْقِبْلَةِ:** المنسوخة رجالاً: عشرة وقتلوا: لم يقتل ابن حجر على من قتل قبل ذلك. **فَلَمْ نَدْرِهِ مَا نَقُولُ فِيهِمْ:** ابن التين: "قال أبو عبد الملك⁽¹⁾: أشكل هذا على البراء، ولم يكن موضع إشكال لأنهم ماتوا مطيعين لله عز وجل على ما فرض عليهم".

31 بَابُ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ

ح41 **قَالَ مَالِكٌ:** أَخْبَرَنِي زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ أَنَّ عَطَاءَ بْنَ يَسَارٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «إِذَا أَسْلَمَ الْعَبْدُ فَحَسَنَ إِسْلَامُهُ يُكْفَرُ اللَّهُ عَنْهُ كُلَّ سَيِّئَةٍ كَانَ زَلَفَهَا وَكَانَ بَعْدَ ذَلِكَ الْقِصَاصُ: الْحَسَنَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا إِلَى سَبْعِ مِائَةِ ضِعْفٍ، وَالسَّيِّئَةُ بِمِثْلِهَا إِلَّا أَنْ يَتَجَاوَزَ اللَّهُ عَنْهَا».

ح42 **حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ قَالَ:** حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا أَحْسَنَ أَحَدُكُمْ إِسْلَامَهُ فَكُلُّ حَسَنَةٍ يَعْمَلُهَا تُكْتَبُ لَهُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا إِلَى سَبْعِ مِائَةِ ضِعْفٍ، وَكُلُّ سَيِّئَةٍ يَعْمَلُهَا تُكْتَبُ لَهُ بِمِثْلِهَا».

م-ك-1، ب-59، ح-129، ا-8224.

31 بَابُ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ: بترك ما يחדش فيه من نفاق ونحوه. أي بيان ما جاء فيه:

ح41 **فَحَسَنَ إِسْلَامَهُ:** أي صار حسناً بباعتقاده وإخلاصه ودخوله فيه ظاهراً وباطناً. وفيه أن الإسلام ينقسم إلى حسن وغيره، وهو يدل على زيادته ونقصانه. **يُكْفَرُ اللَّهُ عَنْهُ كُلَّ سَيِّئَةٍ كَانَ زَلَفَهَا:** أي قَدَمَهَا.

(1) مروان بن علي، الأسدي، القطان، من أهل قرطبة، يكنى أبا عبد الملك، ويعرف بالثوني نسبة إلى بونة وهي

مدينة بساحل إفريقية روى عن الأصملي وابن فطيس، وأبي الحسن القاسبي، وأبي جعفر الداودي حافظ نافذ في الفقه والحديث. له كتاب مختصر في تفسير الموطأ. توفي سنة (440هـ). الصلة (582/2) والأنساب

قال ابن حجر: "ثبت في جميع الروايات ما سقط من رواية البخاري، وهو كتابة الحسنات المتقدمة قبل الإسلام. قيل: إنه أسقطه عمداً لمخالفته للقواعد، يعني التي منها أن المسلم لا يثاب على عمل لم ينو به القربة، فكيف بالكافر؟ وأن الكافر لا يصح منه التقرب فلا يثاب على العمل الصالح، وبهذا جزم المازري، وعياض.

واستضعف ذلك النووي وقال: "الصواب الذي عليه المحققون -بل نقل بعضهم عليه الاجماع- أن الكافر إذا فعل أفعالاً جميلة كالصدقة وصله الرحم ثم أسلم ومات على الإسلام أن ثواب ذلك يكتب له".⁽¹⁾

قال ابن حجر: "وبما للنووي جزم إبراهيم الحربي، وابن بطل وغيرهما من القدماء، والقرطبي وابن المنير من المتأخرين". قال ابن المنير: "المخالف للقواعد هو دعوى أن يكتب ذلك للكافر في حال كفره. وأما أن الله يضيف إلى حسناته في الإسلام ثواب ما كان صدر منه مما كان يظنه خيراً فلا مانع منه كما لو تفضل عليه ابتداءً من غير عمل". وقال ابن بطل: "لله أن يتفضل على عباده بما شاء ولا اعتراض عليه". هـ من "الفتح"⁽²⁾. وعلى ما للنووي سلك الأبى أيضاً في "إكمال الإكمال"⁽³⁾ والله الموفق.

وقال الحافظ مغلطي في "شرحه التلويح" بعد كلام طويل في المسألة ما نصه: "قلت: قول الفقهاء: "لا يصح من الكافر عبادة ولو أسلم" لم يعتد بها، مرادهم في أحكام الدنيا، وليس فيه تعرض لثواب الآخرة. وإن أقدم قائل على التصريح بأنه إذا أسلم لا يثاب عليها في الآخرة"، ردّ قوله". هـ منه.

(1) الفتح (99/1).

(2) الفتح (100/99/1).

(3) إكمال الإكمال (388-389).

وقال الدماميني في "المصابيح": ثبت في الشرع أن الله تعالى يتفضل على العبد إذا ترك العمل عجزاً، بثواب تلك العبادة التي كان يعمل مثلها وهو قادر، فإذا جاز أن يكتب له ثواب ما لم يعمله ألبتة جاز أن يكتب له ثواب ما عمله غير مستوفي الشروط⁽¹⁾ هـ.

وقال أيضاً على قوله: «أسلمت على ما سلف من خير»⁽²⁾: الظاهر حملُه على أنه يُكْتَبُ له بعد إسلامه أجرُ ما عمله في حال شركه من خير. فقد ثبت أن النبي ﷺ قال: «إذا أسلم الكافر فحسن إسلامه كتب الله له كل حسنة كان زلفها» الحديث⁽³⁾. بَعْدَ ذَلِكَ: أي بعد حسن إسلامه. الفِصَاصُ: كتابة المجازاة في الدنيا. إِلَى سَبْعِ مِائَةِ ضِعْفٍ: متعلق بمحذوف حال، أي حال كونها منتهية إلى... إلخ، وليس فيه حصر للتضعيف فيما ذكر بدليل رواية إلى ما لا نهاية له (44/1)، وَالسَّبِيَّةُ مِثْلُهَا: أي بلا زيادة وذلك فضل من الله تعالى.

32 بَابُ أَحَبُّ الدِّينِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَدْوَمُهُ

ح43 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ هِشَامٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ عَلَيْهَا وَعِنْدَهَا امْرَأَةٌ قَالَ: «مَنْ هَذِهِ» قَالَتْ فُلَانَةٌ، تَذَكَّرُ مِنْ صَلَاتِهَا، قَالَ «مَهْ عَلَيْكُمْ يَمَا تُطِيقُونَ، فَوَاللَّهِ لَا يَمَلُّ اللَّهُ حَتَّى تَمْلُؤَا» وَكَانَ أَحَبُّ الدِّينِ إِلَيْهِ مَا دَامَ عَلَيْهِ صَاحِبُهُ.

[الحديث 43 أطرافه في: 1151]. [م-ك-6، ب-31، ح785، أ-2499].

32 بَابُ أَحَبُّ الدِّينِ إِلَى اللَّهِ: المراد بالدين العمل. وقصده الاستدلال على أن الإيمان يطلق على العمل، لأن الدين والإيمان والإسلام عنده شيء واحد. أَدْوَمُهُ: أفعال تفضيل من الدوام، والمراد به الدوام العرفي. وهو قابل للقلّة والكثرة.

(1) المصابيح على الجامع الصحيح (ج14ب).

(2) رواه البخاري في الزكاة (ح1436).

(3) المصابيح على الجامع الصحيح (ج92ب).

ح43 امرأة: هي الحولاء بنت ثويت⁽¹⁾. يُذكَرُ مِنْ صِلَاتِنَهَا: أي تَطَوُّعِهَا شَيْءٌ كَثِيرٌ، وقالت هذا بعد خروجها. هه: كلمة زجر بمعنى اكفف، إمَّا زَجْرًا لعائشة عن مدح المرأة بما ذكر، أو زَجْرًا عن ذلك الفعل، لأنه يؤدي إلى الترك. عَلَيْكُمْ بِمَا تَطْطِيفُونَ: أي اشتغلوا من الأعمال بما تطيقون المداومة عليه، فمنطوقه يقتضي الأمر بالافتصار على ما يطاق. ومفهومُه النهي عن تكلف ما لا يُطَاقُ مِنَ العِبَادَةِ.

القاضي عياض: "يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا خَاصًّا بِقِيَامِ اللَّيْلِ، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ عَامًّا". ابن حجر: "سبب وروده خاص، ولفظه عام. والعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب"⁽²⁾. لَا يَمَلُّ اللَّهُ حَتَّى تَمَلُّوا، الملل: استئثار الشيء، ونفور النفس عنه بعد محبته وهو محال في حقه تعالى، فيحمل إطلاقه على الله تعالى على مجاز المشاكلة ومعناه كما نقله النووي: "عن المحققين: أن الله تعالى لا يعاملكم معاملة"⁽³⁾ المال فيقطع عنكم ثوابه وبسط فضله ورحمته. حتى تملوا من العمل وتقطعوه⁽⁴⁾، فسَمِيَ القِطْعُ مَلًّا مشاكلة كقوله تعالى: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾⁽⁵⁾.

قال الإمام السبكي في "النكت": "هذا أقرب ما قيل هنا إلى الصواب، وهو في غاية الحسن". أَحَبُّ الدِّينِ: أي العمل. ومعنى المحبة من الله تعالى تعلق إرادته بالثواب. أي أكثر الأعمال ثواباً أدومها.

(1) الحولاء بنت ثويت بن حبيب، الأسدية القرظية، صحابية، أسلمت وبايعت. الإصابة (592/7).

(2) الفتح (102/1).

(3) في المخطوطة: "بمعاملة".

(4) شرح النووي على مسلم (71/6) وانظر: الفتح (102/1).

(5) آية 40 من سورة الشورى.

33 بَابُ زِيَادَةِ الْإِيمَانِ وَتَقْصَانِهِ

وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَزِدْنَاهُمْ هُدًى﴾ [الكهف: 13] ﴿وَيَزِدَادَ الَّذِينَ آمَنُوا إِيمَانًا﴾ [المتر: 31] وَقَالَ ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: 3] فَإِذَا تَرَكَ شَيْئًا مِنَ الْكَمَالِ فَهُوَ نَاقِصٌ.

ح44 حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ قَالَ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَفِي قَلْبِهِ وَزَنْ شَعِيرَةً مِنْ خَيْرٍ، وَيَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَفِي قَلْبِهِ وَزَنْ بُرَّةً مِنْ خَيْرٍ، وَيَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَفِي قَلْبِهِ وَزَنْ ذُرَّةً مِنْ خَيْرٍ» قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: قَالَ: أَبَانُ حَدَّثَنَا قَتَادَةُ حَدَّثَنَا أَنَسٌ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «مِنْ إِيمَانٍ» مَكَانَ «مِنْ خَيْرٍ».

[الحديث: 44 اطرافه في: 4476، 6565، 7410، 7440، 7509، 7510، 7516].
[م-ك-1، ب-84، ح-193، ا-12154].

ح45 حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ الصَّبَّاحِ سَمِعَ جَعْفَرَ بْنَ عَوْنٍ، حَدَّثَنَا أَبُو الْعُمَيْسِ أَخْبَرَنَا قَيْسُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْيَهُودِ قَالَ لَهُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! آيَةٌ فِي كِتَابِكُمْ تَقْرَعُ وَنَهَا لَوْ عَلَيْنَا مَعْشَرَ الْيَهُودِ نَزَلَتْ لَأَتَّخِذْنَا ذَلِكَ الْيَوْمَ عِيدًا. قَالَ: أَيُّ آيَةٍ؟ قَالَ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: 3] قَالَ عُمَرُ: قَدْ عَرَفْنَا ذَلِكَ الْيَوْمَ وَالْمَكَانَ الَّذِي نَزَلَتْ فِيهِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ قَائِمٌ يَعْرِقُهُ يَوْمَ جُمُعَةٍ. [الحديث: 45 - اطرافه في: 4407، 4606، 7268]. [م-ك-54، ب-أول الكتاب، ح-: 3017].

33 بَابُ زِيَادَةِ الْإِيمَانِ وَتَقْصَانِهِ: أَيُّ بَاعْتِبَارِ الْأَعْمَالِ كَمَا عِنْدَ الْمُصَنِّفِ: ﴿وَزِدْنَاهُمْ هُدًى﴾⁽¹⁾ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿إِنَّهُمْ فَتِيَةٌ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ﴾. وَزِيَادَةُ الْهُدَى مُسْتَلْزِمَةٌ لِلْإِيمَانِ، أَوْ الْمُرَادُ بِالْهُدَى الْإِيمَانُ نَفْسَهُ ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾⁽²⁾: وَالْكَمَالُ مُسْتَلْزِمٌ لِلنَّقْصِ، وَالنَّقْصُ مُسْتَلْزِمٌ لِلزِّيَادَةِ فَمِنْ ثَمَّ قَالَ: فَإِذَا تَرَكَ شَيْئًا مِنَ الْكَمَالِ

(1) آية 13 من سورة الكهف.

(2) آية 3 من سورة المائدة.

فَهُوَ نَاقِصٌ أَي بالنسبة لمن أدرك كماله. أما من مات قبله فهو كامل بالنسبة إليه، لأن دينه هو ما كان شرع له، وهو تام. فالنقص بالنسبة إليه صوري فقط.

ح44 مَن قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ: أي مع محمد رسول الله، فالجزء الأول علم على المجموع وَنُ خَيْرٍ أَي "عمل قلبي كالإخلاص والخوف والنصيحة ونحو ذلك زيادة على أصل الإيمان"، قاله القرطبي، وغيره كما قدّمناه، وأصله للقاضي. بَرَّةٌ: أي قمحة. وتأخيرها عن الشعيرة يؤذن بخفة القمح على الشعير لأنه في مقام التدني، وهو كذلك في بعض البلدان. دَرَّةٌ: هي الهباء الذي يظهر من شعاع الشمس مثل رؤوس الإبر⁽¹⁾. وَنُ إِيْمَانٍ: فيؤخذ منه أنه يقبل الزيادة لتوزيعه على الشعيرة وغيرها، وهو محمول على الخير الذي في الرواية الأولى، المراد به العمل القلبي كما سبق. فتكون زيادته بزيادة مكملاته وهي الأعمال. وأما مَنْ ليس له إلا الإيمان دون شيء زائدٍ عليه، فهم الذين قال فيهم «ما عملوا خيراً قط، وهم عتقاء الرحمن»⁽²⁾.

ح45 رَجُلًا مِّنَ الْيَهُودِ: هو كعب الأحمار قبل أن يسلم. مَجِيدًا: نعظّمه كل سنة. «الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ» بالنصر على الأعداء، والإظهار على الأديان كلها، وبالتنصيص على قواعد العقائد والتوقيف على أصول الشرائع وقوانين الاجتهاد، قاله البيضاوي⁽³⁾. وقال السيوطي: «الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ» أحكامه، وفرائضه، فلم ينزل بعدها حلال ولا حرام»⁽⁴⁾. «نِعْمَتِي»: بإكمالها. «وَرَضِيئِي»: اخترت. وَوَقَائِمٌ: أي نَزَلَتْ وهو قائم.

(1) انظر: إرشاد الساري (1/131).

(2) رواه البخاري في التوحيد باب 24. ح7439، ولفظه: «فيقول أهل الجنة: هؤلاء عتقاء الرحمان، أدخلهم الجنة بغير عمل عملوه ولا خير قدّموه...».

(3) تفسير البيضاوي (2/294).

(4) تفسير الجلالين (ص136).

بِوَمِ الْجُمُعَةِ: زاد الطبراني: «وهما لنا عيدان»⁽¹⁾. وبه يطابق جواب عمر سؤال اليهودي.

وأما مطابقة الحديث للترجمة فقال السفاقي "في فصيحته": قال الداودي: "أدخل البخاري حديث عمر مع اليهودي في هذا الباب، وليس من شكله، لأن الإيمان قد كان تاماً غير ناقص منذ بعث الله عز وجل - نبيّه - عليه الصلاة والسلام -، لا يقال في وقت منه أنه كان ناقصاً، فيكون من مات قبل ذلك ناقص الإيمان، ولكنه يزيد بزيادة الفروض" هـ. منه.

وأجاب عنه القاضي أبو بكر ابن العربي كما في "الفتح" بقوله: "النقص أمر نسبي، لكن منه ما يترتب عليه الذم، ومنه ما لا يترتب، فالأول ما نقصه بالاختيار كمن علم وظائف الدين ثم تركها [عمداً]⁽²⁾ والثاني ما نقصه بغير اختيار كمن لم يعلم أو لم يكلف، فهذا لا يذم، بل يحمد من جهة أنه كان قلبه مطمئناً بأنه لو زيد لقبول، ولو كُلف لَعَمِلَ، وهذا شأن الصحابة الذين ماتوا قبل نزول الفرائض. ومحصله أن النقص بالنسبة إليهم صوري، ولهم فيه رتبة الكمال من حيث المعنى" هـ.

34 باب الزكّاه من الإسلام

وقوله: ﴿وَمَا أَمْرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ﴾ [البينة: 5]

ح46 حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ حَدَّثَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ عَمِّ أَبِي سُهَيْلِ بْنِ مَالِكٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ سَمِعَ طَلْحَةَ بْنَ عُبَيْدِ اللَّهِ يَقُولُ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ تَائِرِ الرَّأْسِ يُسْمَعُ دَوِيَّ صَوْتِهِ وَلَا يُفْقَهُ مَا يَقُولُ حَتَّى دَنَا فإِذَا هُوَ يَسْأَلُ عَنِ الْإِسْلَامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ

(1) هذا لفظ الطبري والطبراني كما قال في الفتح (105/1).

(2) زدناها لأنها وردت في كلام ابن العربي كما في الفتح (104/1)، وهذه اللفظة توضح المعنى.

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «خَمْسُ صَلَوَاتٍ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ» فَقَالَ: هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهَا؟ قَالَ: «لَا إِلَّا أَنْ تَطْوَعَ» قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «وَصِيَامُ رَمَضَانَ» قَالَ هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهُ؟ قَالَ: «لَا إِلَّا أَنْ تَطْوَعَ». قَالَ: وَذَكَرَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الزَّكَاةَ قَالَ: هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهَا؟ قَالَ: «لَا إِلَّا أَنْ تَطْوَعَ». قَالَ: فَأَذْبَرَ الرَّجُلُ وَهُوَ يَقُولُ: وَاللَّهِ لَأُزِيدَ عَلَيَّ هَذَا وَلَا أَنْقُصُ. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَقْلَحَ إِنْ صَدَّقَ». [الحديث 46 - اطرافه في: 1891، 2678، 6956]. [م-ك-1، ب-2، ح-11، أ-1390].

34 بَابُ الزَّكَاةِ مِنَ الْإِسْلَامِ: أَي مِنْ شَعْبِهِ الْأَصْلِيَّةِ. (وَمَا أُمُورًا): أَي أَهْلُ الْكِتَابِ فِيهَا أَنْزَلَ إِلَيْهِمْ. (إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ) أَي إِلَّا أَنْ يَعْبُدُوهُ فَحَذَفَتْ أَنْ وَزِيدَتْ اللَّامُ. (مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ): مِنْ الشَّرِكِ (حُنَفَاءَ): مُسْتَقِيمِينَ عَلَى دِينِ إِبْرَاهِيمَ، وَدِينِ مُحَمَّدٍ إِذَا جَاءَ (دِينُ الْقِيَمَةِ)⁽¹⁾ الْمِلَّةُ الْمُسْتَقِيمَةُ وَهِيَ دِينُ الْإِسْلَامِ.

ح 46 وَجَلَّ: جَزَمَ ابْنُ بَطَالٍ⁽²⁾، وَالْقَاضِي، وَالسَّفَاقِسِيُّ، وَالزَّرْكَشِيُّ⁽³⁾، بِأَنَّهُ ضِمَامٌ بِنُ ثَعْلَبَةَ⁽⁴⁾، وَرَدَّهُ الْقُرْطُبِيُّ⁽⁵⁾، وَاسْتَظْهَرَ أَنَّ هَذِهِ الْقَضِيَّةَ غَيْرَ قَضِيَّةِ ضِمَامٍ. ثَائِرُ الرَّأْسِ: قَائِمٌ شَعْرُهُ مَنْتَفَشُهُ. دَوِيْبٌ صَوْنِيهِ: شَدَّتْهُ وَبَعْدَهُ فِي الْهَوَاءِ. حَتَّى دَنَا: أَي لَمْ نَفْقَهُ قَوْلَهُ إِلَى أَنَّ قُرْبًا مِمَّا فَفَقِهْنَاهُ وَفَهَمْنَاهُ. عَنِ الْإِسْلَامِ: عَنْ أَرْكَانِهِ وَشَرَائِعِهِ (45/1) لَا عَنْ حَقِيقَتِهِ. هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهَا؟: وَاجِبٌ مِنْ نَوْعِهَا. قَالَ: إِلَّا أَنْ تَطْوَعَ: النَّوَوِيُّ: "قَالَ أَصْحَابُنَا أَنَّهُ اسْتِثْنَاءٌ مَنْقُوعٌ، وَمَعْنَاهُ: لَكِنْ يَسْتَحِبُّ لَكَ أَنْ تَطْوَعَ، وَجَعَلَهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ مُتَّصِلًا.

(1) آية 5 من سورة البينة.

(2) شرح ابن بطال (97/1).

(3) التنقيح (32/1).

(4) ضمام بن ثعلبة، وافر بن سعد بن بكر، قدم على رسول الله ﷺ سنة تسع.

(5) المفهم (157/1) ومما قاله مستظهاً: "وقد رام بعض العلماء الجمع بينها، وزعم أنها كلها حديث واحد،

فادعى فرطاً، وتكلف شططاً، من غير ضرورة نقلية ولا علقية.

واستدلوا به على أن مَنْ شرع في صلاة نفل أو صوم نفل وجب عليه إتمامه⁽¹⁾ هـ. وهذا مذهب المالكية⁽²⁾.

ومعنى الحديث عندهم كما للقرطبي: «إلا أن تطوع» أي تشرع في تطوع فيلزمك إتمامه⁽³⁾.

ابن حجر: "من قال: إنه متصل تمسك بالأصل، ومن قال: إنه منقطع احتاج إلى دليل". ثم ذكر دليلاً فانظره⁽⁴⁾. أقلم إن صدق: أي فاز وظفر. واستشكل ترتب الفلاح على عدم الزيادة لأن فيه تسويغ ترك السنن. والتمادي على تركها مذمومٌ يوجب الأدب عند بعضهم. وأجاب النووي بقوله: "قيل: هذا الفلاح راجع إلى قوله: «لا أنقص» خاصة، والأظهر أنه عائد إلى المجموع بمعنى أنه إذا لم يزد ولم ينقص كان مفلحاً، لأنه أتى بما عليه. ومن أتى بما عليه فهو مفلح، وليس في هذا أنه إذا أتى بزائد لا يكون مفلحاً، لأن هذا مما يعرف بالضرورة، فإنه إذا أفلح بالواجب، فلأن يفلح بالواجب، والمندوب أولى⁽⁵⁾ هـ.

وعلى هذا جرى العارف فقال في كتاب الصيام: "إذا تطوع أفلح بالأولى، فمفهوم الشرط مفهوم موافقة لا مخالفة" هـ⁽⁶⁾.

(1) شرح النووي على مسلم (166/1 و167).

(2) يعني أن مذهب المالكية، فيمن شرع في نفل يجب عليه إتمامه، أما مذهب الشافعية فالإتمام عندهم مستحب وليس بواجب.

(3) الفتح (107/1) وانظر: المفهم (159/1).

(4) الفتح (107/1).

(5) شرح النووي على مسلم (167/1).

(6) حاشية العارف الفاسي (مج2/24 ص7) بهامش حاشية ابن زكري.

وقال حفيد أخيه سيدي عبد الرحمن⁽¹⁾: «لا أزيد ولا أنقص» أي في الماهية بحيث نصلّي الظهر خمساً أو ثلاثاً مثلاً، أو بأن نصلّي ست صلوات أو أربعاً فقط، أو يزيد أو ينقص، في التبليغ أو في المجموع من قوله: «إلا أن تطوع» وما قبله: أي لا أدخل في الفرض ما ليس منه ولا في التطوع ما هو من الفرض⁽²⁾.

ثم قال النووي: «فإن قيل كيف قال: «لا أزيد». وليس في الحديث جميع الواجبات ولا المنهيات الشرعية ولا السنن المندوبات، فالجواب أنه جاء في رواية البخاري -يعني في الصوم-⁽³⁾: «فأخبره صلى الله عليه وسلم بشرائع الإسلام»، فدخل في ذلك جميع ما ذكره.

35 باب اتّباع الجنائز من الإيمان

ح47 حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ الْمَنْجُوفِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا رَوْحٌ قَالَ: حَدَّثَنَا عَوْفٌ عَنِ الْحَسَنِ وَمُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ اتَّبَعَ جَنَازَةَ مُسْلِمٍ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا وَكَانَ مَعَهُ حَتَّى يُصَلَّى عَلَيْهَا وَيَفْرُغَ مِنْ دَفْنِهَا فَإِنَّهُ يَرْجِعُ مِنَ الْأَجْرِ بِقِيرَاطَيْنِ كُلُّ قِيرَاطٍ مِثْلُ أَحَدٍ، وَمَنْ صَلَّى عَلَيْهَا ثُمَّ رَجَعَ قَبْلَ أَنْ تُدْفَنَ فَإِنَّهُ يَرْجِعُ بِقِيرَاطٍ» تَابَعَهُ عُمَانُ الْمُؤَدِّنُ قَالَ: حَدَّثَنَا عَوْفٌ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَهُ. [الحديث 47 - طرفاه: في: 1323، 1325].

35 باب: اتّباع الجنائز من الإيمان: أي من شعبه المكملات له.

(1) عبد الرحمن بن عبد القادر بن علي، أبو زيد الفاسي، فقيه باحث متكلم، نعته ابن زيدان بسيوطي زمانه.

كان ملازماً للسلطان العلوي المولى الرشيد. صنّف نيفاً وسبعين كتاباً، منها: "الأقنوم في مبادئ العلوم". ولد

سنة 1040هـ وتوفي سنة 1096هـ. الأعلام 310/3.

(2) حاشية عبد الرحمن الفاسي (م/ص6).

(3) رواية البخاري هذه أخرجها البخاري في الصوم، الباب 1ح1891.

ح47 **إِيمَانًا**: تصديقًا بثوابها. **وَأَهْتَسَابًا**: لله لا لرياءٍ وسمعةٍ. ودخل في الاحتساب كل ما كان لمقصدٍ محمودٍ شرعًا كالحياء من أهلها، والمداراة لهم، وأخرى إذا كان ذلك لوجه الله تعالى، قاله ابن زكري⁽¹⁾. وخرج مَنْ فَعَلَهُ على سبيل المكافأة المجردة أو على سبيل المحاباة. قاله ابن حجر⁽²⁾. **وَكَانَ مَعَهُ**: أي مع الميِّت أي مصاحباً له من بيت أهله. **هَتَّى يُصَلِّيَ عَلَيْهَا**: أي الجنائز، بكسر اللام-. **وَيُرَوَّى**: بفتحها-. فعلى الأول لا يحصل الثواب الموعود به إلا لمن توجد منه الصلاة، وعلى الثاني قد يقال يحصل له ذلك ولو لم يُصَلِّ. أما إذا قصد الصلاة وحال دونه مانع فالظاهر حصول الثواب له مطلقاً، والله أعلم، قاله ابن حجر هنا⁽³⁾. وقال في الجنائز: "رواية الفتح محمولة على رواية الكسر"⁽⁴⁾. **كُلُّ قَيْرَاطٍ**: متوقف على وجود الصلاة من الذي يحصل له. **وَيَقْرُؤُكُمْ مِنْ دَفْنِهَا**: بتسوية القبر. **بِقَيْرَاطَيْنِ**: تثنية قيراط، والمراد به هنا قدرٌ من الثواب عظيمٌ لا يعلمه إلا الله. **كُلُّ قَيْرَاطٍ مِثْلُ جَبَلٍ**: أي في العظمة. **خَصَّهُ بالذكر** لأنه أكبرُ جبال الدنيا⁽⁵⁾، لأنه بلغ الأرض السابعة السفلى، وكل عرق تشعب منه متصل بجبل من جبالها، قاله الشاذلي. أي لو جعلَ هذا الجبلُ في كفةٍ وجعلَ هذا القيراط في كفةٍ، لكان مساوياً له.

(1) حاشية ابن زكري على البخاري (مج1/7/ص4).

(2) الفتح (197/3).

(3) المصدر نفسه (109/1).

(4) المصدر نفسه (197/3).

(5) أكبرُ سلسلة جبلية في العالم هي الهيمالايا، وأعلى قمة فيها: إيفرست يبلغ علوُّها 8850 متراً. انظر:

ابن حجر: "بَيَّنَّتْ هذه الرواية أن القيراطين إنما يحصلان بمجموع الصلاة والدفن. وأن الصلاة دون الدفن يحصل بها قيراط واحد، وهذا هو المعتمد خلافاً لمن زعم أنه يحصل بالمجموع ثلاثة". هـ⁽¹⁾. وأصله للنووي.

36 باب خَوْفِ الْمُؤْمِنِ مِنْ أَنْ يَحْبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ لَا يَشْعُرُ

وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ النَّيْمِيُّ: مَا عَرَضْتُ قَوْلِي عَلَى عَمَلِي إِلَّا خَشِيتُ أَنْ أَكُونَ مُكْتَبًا وَقَالَ ابْنُ أَبِي مَلِيكَةَ: أَدْرَكْتُ ثَلَاثِينَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كُلُّهُمْ يَخَافُ النِّفَاقَ عَلَى نَفْسِهِ مَا مِنْهُمْ أَحَدٌ يَقُولُ إِنَّهُ عَلَى إِيْمَانٍ حَبْرِيْلٍ وَمِيكَائِيلَ. وَيَذْكُرُ عَنِ الْحَسَنِ: مَا خَافَهُ إِلَّا مُؤْمِنٌ وَلَا أَمِينَهُ إِلَّا مُنَافِقٌ. وَمَا يُخْذَرُ مِنَ الْبِصْرَارِ عَلَى النِّفَاقِ وَالْعِصْيَانِ مِنْ غَيْرِ تَوْبَةٍ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: 135].

ح48 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَرَعَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ زَبِيدٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا وَائِلٍ عَنِ الْمُرْجِيئَةِ فَقَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «سِيَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ وَقِتَالُهُ كُفْرٌ». [الحديث 48 - طرفاه في: 6044، 7076].

[م-ك-1، ب-28، ح-64، ا-3647].

ح49 أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ حُمَيْدٍ حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عِبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ يُخْبِرُ بَلِيلَةَ الْقَدْرِ فَتَلَّحَى رَجُلَانِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَقَالَ: «إِنِّي خَرَجْتُ لِأُخْبِرَكُمْ بَلِيلَةَ الْقَدْرِ وَإِنَّهُ تَلَّحَى فُلَانٌ وَقُلَانٌ فَرُفِعَتْ وَعَسَى أَنْ يَكُونَ خَيْرًا لَكُمْ التَّمَسُّوهُمَا فِي السَّبْعِ وَالنَّسْعِ وَالْخَمْسِ». [الحديث 49 - طرفاه في: 2023، 6049].

36 باب خَوْفِ الْمُؤْمِنِ مِنْ أَنْ يَحْبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ لَا يَشْعُرُ: يَحْبِطُ -بفتح أوله وثالثه-، أي من أن يُحْرَمَ ثوابَ عمله إذا لم يخلص فيه، لأنه لا يثاب إلا على ما أخلص فيه. هذا مراده، لأن المعنى خوفه من أن (46/1) يذهب عمله بعد حصوله بارتكاب ذنب. وبه يسقط اعتراض من اعترض عليه بأنه يقوي مذهب الإحباطية⁽²⁾.

(1) الفتح (109/1).

(2) الفتح (110/1) وقال ابن العربي كما في الفتح: الإحباط إحباطان: أحدهما: إبطال الشيء للشيء وإذابه جملة كإحباط الإيمان للكفر، والكفر للإيمان، وذلك في الجهتين إذهب حقيقي. ثانيهما: إحباط الموازنة إذا جعلت =

وغرضه -"رحمه الله"- الردُّ على المرجئة، حيث قالوا: "الإيمان هو التصديق بالقلب فقط"، ولم يشترطوا النطق، وقالوا: "لا يضر مع الإيمان ذنبٌ أصلاً". وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ التَّيْمِيُّ: الواعظ⁽¹⁾. مُكَذِّبًا: يُرْوَى -بفتح الذال- أي يكذبني مَنْ رأى عملي مخالفاً لقولي. -وبكسرهما- أي مشابهاً للمكذِّبين فيما أعدَّ الله للعصاة. بِخَافَةِ النَّفَاقِ: أي في عمله. مَا مِنْهُمْ أَحَدٌ يَقُولُ... الخ: أي لا يجزم أحدٌ منهم بسلامة إيمانه، كما يجزم بذلك في حق جبريل... الخ، خلافاً للمرجئة حيث قالوا: "إن إيمانَ أفسق الفساق، وإيمانَ جبريل سواء". وَيَذْكَرُ عَنِ الْحَسَنِ: هذه الصيغة، وهي صيغة التمريض، يستعملها المصنّفُ إمَّا لضعف الإسناد أو لذكره المتنَّ بالمعنى، أو لاختصاره. وَمِنَ الْمَعْنَى الْأَخِيرِ مَا هُنَا خِلافًا لِمَنْ قَصَرَهُ عَلَى النَّوعِ الْأَوَّلِ، قَالَ ابْنُ حَجْرٍ⁽²⁾. مَا خَافَهُ: أي النفاق، وكذا يقال في ضمير «أمنه». وَمَا يُحْذَرُ مِنَ الْأَصْرَارِ عَلَى النَّفَاقِ وَالْعِصْيَانِ مِنْ غَيْرِ تَوْبَةٍ: "ما" مصدرية مدخولة لبابٍ، من جملة الترجمة. أي وباب ما يحذر... الخ، وقصده أيضاً الردُّ على المرجئة حيث قالوا: "لا حذر من المعاصي مع حصول الإيمان". «وَلَمْ يَصِرُوا عَلَى مَا فَعَلُوا»: لم يقيموا على ذنب (وَلَمْ يَحْلَمُوا)⁽³⁾: أَنْ مِنْ تَابَ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ. فِي الْآيَةِ مَدْحٌ مَنْ لَمْ يُصِرْ عَلَى الذَّنْبِ، فَيُؤْخَذُ مِنْ مَفْهُومِهَا ذَمٌّ مَنْ أَصْرَ عَلَيْهِ.

=الحسنات في كفة والسيئات في كفة، فمن رجحت حسناته نجا، ومن رجحت سيئاته وقف في المشيئة، إما

أن يغفر له وإما أن يعذب."

(1) إبراهيم بن يزيد بن شريك، أبو أسماء التميمي، تيم الرباب، عابد الكوفة، الإمام القدوة الفقيه. وكان أبوه

يزيد من أئمة الكوفة أيضاً. توفي 92هـ، ولم يتجاوز الأربعين سنة. سير أعلام النبلاء (60/5 إلى 62).

(2) الفتح (111/1) بتصرف.

(3) آية 135 من سورة آل عمران.

ح48 عَنِ الْمَرْجُوعَةِ: مِنَ الْإِرْجَاءِ وَهُوَ التَّأخِيرُ. لِأَنَّهُمْ أَخْرَوْا الْأَعْمَالَ عَنِ الْإِيمَانِ. حَيْثُ زَعَمُوا أَنَّ مَرْتَكِبَ الْكَبِيرَةِ غَيْرُ فَاسِقٍ، وَأَنَّهُ لَا يَضُرُّ مَعَ الْإِيمَانِ مَعْصِيَةً، كَمَا لَا تَنْفَعُ مَعَ عَدَمِهِ طَاعَةٌ. أَيُّ هَلْ هُمْ مُصِيبُونَ أَوْ مُخْطِئُونَ؟ فَقَالَ: مَبِينًا لِمَخْطِئِهِمْ وَسُوءِ اعْتِقَادِهِمْ سَبَابُ الْمُسْلِمِ: أَيُّ سَبِّهِ. فَسُئِلَ: أَيُّ خُرُوجٍ عَنِ الطَّاعَةِ. وَفَتَاهُ الْكُفْرُ: فَأَثْبَتَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلْمُسْلِمِ فَسْقًا وَكُفْرًا مُجَازِيًا كَمَا يَأْتِي، فَكَيْفَ يَقْبَلُ قَوْلَهُمْ مَعَ هَذَا النَّصِّ الصَّرِيحِ الصَّادِرِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ؟ وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: «كُفْرًا»، الْكُفْرَ الْحَقِيقِيَّ الَّذِي هُوَ الْخُرُوجُ عَنِ الْمِلَّةِ لِلْإِجْمَاعِ عَلَى عَدَمِ كُفْرِهِ. فَذَلِكَ خِلَافًا لِلْخَوَارِجِ، فَيُحْمَلُ عَلَى مَنْ اسْتَحْلَهَ أَوْ عَلَى الْمُبَالِغَةِ فِي التَّحْذِيرِ مِنْهُ، مَعْتَمِدًا عَلَى مَا تَقَرَّرَ فِي الْقَوَاعِدِ، أَنَّ مِثْلَ ذَلِكَ لَا يَخْرُجُ عَنِ الْمِلَّةِ، مِثْلَ حَدِيثِ الشَّفَاعَةِ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ، وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾⁽¹⁾. وَهَذَا الْحَدِيثُ مُطَابِقٌ لِلشَّقِ الثَّانِي مِنَ التَّرْجُمَةِ. وَالَّذِي بَعْدَهُ مُطَابِقٌ لِلشَّقِ الْأَوَّلِ مِنْهَا، كَمَا يَأْتِي أَيْضًا. فَفِي كَلَامِهِ لَفٌّ وَنَشْرٌ مَعكُوسٌ⁽²⁾.

ح49 يُخَيَّرُ يَلْبِغَةُ الْقَدْرُ: أَيُّ بَيِّنَاتِهَا. فَتَلَاهَى: تَخَاصَمَا. وَجَلَّانٍ: هُمَا كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ⁽³⁾ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي حَدْرَدٍ⁽⁴⁾. وَكَانَ ذَلِكَ فِي الْمَسْجِدِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، وَأَدَّى ذَلِكَ لِرَفْعِ أَصْوَاتِهِمَا. وَرَفَعَ الصَّوْتِ بِحَضْرَةِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْهُيٌّ عَنْهُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ﴾ - إِلَى قَوْلِهِ - ﴿أَنْ تَحْبِطَ أَعْمَالُكُمْ﴾⁽⁵⁾ الْآيَةَ.

(1) آية 48 و116 من سورة النساء.

(2) سبق تعريفه. انظره في نهاية الباب الأول من كتاب الإيمان.

(3) كعب بن مالك بن أبي كعب، أبو عبد الله السلمي، الشاعر المشهور، شهد العقبة وبيع بها. وتخلّف في تبوك. وهو أحد الثلاثة الذين أنزل الله توبتهم. توفي أيام قتل علي وقيل غير ذلك. الإصابة (610/5).

(4) عبدالله بن أبي حذرد، الأسلمي، له ولأبيه صحبة، شهد الحديبية ثم خيبر. مات سنة 71 هـ. الإصابة (54/4).

(5) آية 2 من سورة الحجرات.

ومن هنا تتضح مناسبة الحديث للترجمة أي لصدرها. وقد خفيت على كثير ممن تكلم على هذا المحل، قاله ابن حجر⁽¹⁾. قلت: ورأيت الكرمانى أشار إلى ذلك أيضاً⁽²⁾. فَوَجَّهَتْ: أي رُفِعَ بيانها أو علمها من قلبي. وليس المرادُ رفعها بالكلية، لقوله صلى الله عليه وسلم: «التَّمْسُوهَا»... الخ: وَعَسَى أَنْ يَكُونَ: رَفَعُ بيانها. خَبِيراً لَكُمْ، لتزدادوا اجتهاداً في طلبها فيكثر عملكم. فِي السَّبْعِ: أي في ليلة السبع الباقية من الشهر وهي ليلة ثلاث وعشرين وكذا يُقَالُ (47/1) فيما بعده.

37 باب سُؤَالِ جَبْرِيلَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

عَنْ الْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ وَالْإِحْسَانِ وَعِلْمِ السَّاعَةِ

وَبَيَانَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَهُ ثُمَّ قَالَ: «جَاءَ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يُعَلِّمُكُمْ دِينَكُمْ» فَجَعَلَ ذَلِكَ كُلَّهُ دِينًا. وَمَا بَيْنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَوْ قَدَّ عَبْدُ الْقَيْسِ مِنَ الْإِيمَانِ. وَقَوْلُهُ تَعَالَى «وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ» [إل عمران: 85].
ح 50 حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا أَبُو حَيَّانَ التَّمِيمِيُّ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَارِزًا يَوْمًا لِلنَّاسِ فَأَتَاهُ جَبْرِيلُ فَقَالَ: مَا الْإِيمَانُ؟ قَالَ: «الْإِيمَانُ أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَبِلِقَائِهِ وَرُسُلِهِ وَتُؤْمِنَ بِالْبَعْثِ» قَالَ: مَا الْإِسْلَامُ؟ قَالَ: «الْإِسْلَامُ أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ وَلَا تُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ وَتُؤَدِّيَ الزَّكَاةَ الْمَقْرُوضَةَ وَتَصُومَ رَمَضَانَ» قَالَ: مَا الْإِحْسَانُ؟ قَالَ: «أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَابْتِغِ يَوْمَ يَرَاكَ» قَالَ: مَتَى السَّاعَةُ؟ قَالَ: «مَا الْمَسْئُولُ عَنْهَا يَعْلَمُ مِنَ السَّائِلِ وَسَأَخْبِرُكَ عَنْ أَشْرَاطِهَا: إِذَا وَلَدَتْ الْأُمَةُ رَبِّهَا وَإِذَا تَطَاوَلَ رُعَاةُ الْإِيْلِ النَّهْمُ فِي الْبُنْيَانِ فِي خَمْسٍ لَا يَعْلَمُهُنَّ إِلَّا اللَّهُ» ثُمَّ تَلَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ» [الآية [قمان: 34] ثُمَّ أَدْبَرَ فَقَالَ: «رُدُّوهُ» فَلَمْ يَرَوْا شَيْئًا. فَقَالَ: «هَذَا جَبْرِيلُ جَاءَ يُعَلِّمُ النَّاسَ دِينَهُمْ» قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: جَعَلَ ذَلِكَ كُلَّهُ مِنَ الْإِيمَانِ. [الحديث 50 طرفه في: 4777]. [م-ك-1، ب-أول الكتاب، ح-9].

(1) الفتح (113/1).

(2) الكواكب الدراري (191/1 و192).

37 بابُ سُؤَالِ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْإِيمَانِ، وَالْإِسْلَامِ وَالْإِحْسَانِ، وَعِلْمِ السَّاعَةِ: أي القيامة، أي علم وقتها.

اعلم أنه لما كَانَ الْمُصَنَّفُ -رحمه الله- يرى ترادف الإيمان والإسلام، وَوَرَدَ عَلَيْهِ حَدِيثُ جَبْرِيلَ الدَّالِ عَلَى تَغَايِرِهِمَا، أَرَادَ أَنْ يَرُدَّهُ بِالتَّأْوِيلِ إِلَى رَأْيِهِ فَأَشَارَ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: وَبَيَّانٍ... الخ. أي حيث جعل الإيمان والإسلام ديناً. فَجَعَلَ ذَلِكَ كَلْمَةً: من الإيمان والإسلام والإحسان هِيفاً؛ ففيه أن الدِّينَ اسْمٌ لِلثَّلَاثَةِ، قَالَه النَّوَوِيُّ. وَمَا بَيَّنَّ... الخ أي مع ما فسره. لَوْفَدِ عَبْدُ الْقَيْسِ مِنَ الْإِيمَانِ: حيث فسره لهم بما فسر به هنا الإسلام. وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ﴾⁽¹⁾... الخ: أي مع ما دلت عليه الآية من أن الإسلام هو الدين. فخرج من مجموع ذلك، ووضح منه أن الإيمان والإسلام شيء واحد. هذا محصل كلامه -رحمه الله-. والصواب أنهما متغايران مفهوماً، متحدان مصدوقاً وأن كل واحد يطلق على الآخر، أو على إرادتهما معاً على سبيل المجاز⁽²⁾. قاله هنا ابن حجر.

ح50 بَأَوْزاً: أي ظاهراً غير محتجب، أو كان على دكان بَنُوَّةٍ لَهُ مِنْ طِينٍ لِيَعْرِفَهُ الْقَرِيبُ. كما في أبي داود⁽³⁾.

واستنبط منه القرطبيُّ جواز اختصاص العالم بموضع مرتفع من المسجد، إذا دعت إلى ذلك ضرورة تعليم أو غيره. كذا في المفهم⁽⁴⁾. وَجَلَّ: مَلَكٌ فِي صُورَةِ رَجُلٍ. فَقَالَ: «بَعْدَمَا سَلَّمَ» كما جاء مصرحاً به في رواية أبي فروة⁽⁵⁾. «يا محمد»، كما في مسلم⁽⁶⁾. مَا الْإِيمَانُ؟

(1) آية 85 من سورة آل عمران.

(2) الفتح (114/1 و115) بتصرف.

(3) سنن أبي داود، كتاب السنة. (ح4698). وأخرجه النسائي أيضاً في كتاب الإيمان (101/8).

(4) المفهم (139/1).

(5) رواية أبي فروة أخرجها أبو داود والنسائي وسبقت الإشارة إليها قريباً.

(6) صحيح مسلم، كتاب الإيمان (ح8). من حديث عمر. وكذا هي عند أبي داود والنسائي من رواية أبي هريرة.

أي ما حقيقته وماهيته، لأن «ما» يُسألُ بها عن ذلك. قاله الأبي⁽¹⁾. **أَنْ تُؤْمِنَ**: أَنْ تُصَدِّقَ، فالمراد به المعنى اللغوي. والإيمان المسؤول عنه المراد به الشرعي، فلا دُورَ. والفرق بينهما بخصوص المتعلق في الشرعي. **يَا اللَّهَ**: أَنْ تُصَدِّقَ بوجوده وبجميع صفاته. **وَمَلَائِكَتِهِ**، أي بوجودهم، وأنهم عباد مُكْرَمُونَ، لا يعصون الله ما أمرهم، ويفعلون ما يؤمرون. **وَيَلْقَائِهِ**: أي ببرؤيته يوم القيامة. قاله الخطابي⁽²⁾.

والمرادُ الإيمانُ بأنَّ ذلك حقٌّ في نفس الأمر، لا إيمان المرء بوقوع ذلك لنفسه. فلا يرد اعتراض النووي⁽³⁾. قاله الكرمانى⁽⁴⁾. **وَرَسُولِهِ**: أي بأنهم صادقون في جميع ما أخبروا به، معصومون، مبلَّغون جميع ما أمروا بتبليغهم. **وَتُؤْمِنُ بِالْبَعْثِ**: مِنَ الْقُبُورِ، وما بعده من الحساب والميزان والصراف والجنة والنار وغير ذلك. **مَا الْإِسْلَامُ؟**: أي ما حقيقته وماهيته. **أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ**: أَنْ تُنْطِقَ بالشهادتين، كما في حديث عمر: «أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ». فلما عبّر هنا بالعبادة، احتاج إلى أَنْ يُوضَّحَهَا بقوله: **وَلَا تُشْرِكْ بِهِ**: "وَلَمْ يَحْتَجْ لَذَلِكَ فِي حَدِيثِ عُمَرَ، قَالَ ابْنُ حَجْرٍ⁽⁵⁾. وَتَقْيِيمَ الْعِبَادَةِ: بِأَنْ تَأْتِيَ بِهَا عَلَى مَا يَنْبَغِي، أَوْ مَعْنَاهُ تَدِيمُ عَلَيْهَا. وَإِسْقَاطُ الْحُجِّ وَقَعَ نَسِيَانًا مِنَ الرَّوَايَةِ. فِي رِوَايَةِ كَهْمَسٍ⁽⁶⁾ «وَتَحُجُّ الْبَيْتَ إِنْ اسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلًا»⁽⁷⁾. **مَا الْإِحْسَانُ؟**: فِي الْعِبَادَةِ. أَي إِفَادَتِهَا وَإِتْقَانَهَا بِالْإِخْلَاصِ فِيهَا وَحُضُورِ الْبَالِ مَعَ اللَّهِ تَعَالَى. **أَنْ تَعْبُدَ**

(1) إكمال إكمال المعلم، وهو عند القرطبي في المفهم (144/1): "ما" في أصلها إنما يُسألُ بها عن الحقائق والماهيات.

(2) أصلام الحديث (182/1).

(3) اعتراض النووي هو قوله: "وليس المراد باللقاء رؤية الله تعالى، فإن أحداً لا يقطع لنفسه بها... انظر الفتح

(118/1) الكواكب الدراري.

(4) الكواكب الدراري (194/1).

(5) الفتح (119/1).

(6) كهمس بن الحسن التميمي، أبو الحسن البصري، ثقة. مات سنة 149 هـ. روى له الجماعة. التقريب (137/2).

(7) رواية كهمس أخرجه مسلم عن عمر بن الخطاب.

اللَّهِ كَأَنَّكَ تَرَاهُ: أي أن تكون في حال عبادتك لله مثل حال كونك راثياً له تعالى، أي تستحضر في عبادتك أنك ترى الله تعالى. أي وهو يراك أيضاً، لأنه دائماً يراك، وهذا مقام الشاهد. فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَبْرَأُكَ: أي فإن لم تصل إلى هذا المقام، فاستحضر أنه سبحانه يراك. فَإِنْ ذَلِكَ مُوجِبٌ لِإِحْسَانِ الْعِبَادَةِ، وَإِتْقَانِهَا وَالْإِخْلَاصِ فِيهَا (48/1)، الذي هو المقصود من هذا الكلام، وهذا مقام المراقبة⁽¹⁾. مَتَى السَّاعَةُ؟ أي متى قيامها. مَا الْمَسْئُولُ بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ، أي بل هما متساويان في العلم بأن الله تعالى استأثر بعلم وقت مجيئها. وفيه أن على العالم إذا سئل عما لا يعلم، أن يقول: لا أعلم. فقد قال الإمام مالك: "لا أدري" جنة العالم إذا أخطأها أصيبت مَقَاتِلُهُ"⁽²⁾. مَعْنَى أَشْرَاطِهَا: علامتها⁽³⁾ السابقة عليها، لا المقارنة لها. وَعَبَّرَ بِالْجَمْعِ، وَذَكَرَ ثَلَاثَةَ أَشْرَاطٍ⁽⁴⁾. ذَكَرَ الرَّائِي مِنْهَا هُنَا (اثنان)⁽⁵⁾. وفي التفسير⁽⁶⁾: ذكر الولادة وترؤس الحفاة العرابة. إِذَا وَلَدَتْهُ الْأُمَّةُ رَبَّهَا: اختلف في معناه على أقوال أربعة، عدّها ابن حجر وقال: "الرابع: أن يكثر العقوق في الأولاد، فيعامل الولد أمة معاملته السيد أمة، من الإهانة والسب والضرب والاستخدام، فأطلق عليه: «رَبَّهَا» مجازاً، أو المراد بالرب المربّي فيكون حقيقة". ثم قال: "وهذا أوجه الوجوه عندي لعمومه. ومحصله أن الساعة

(1) انظر الكلام عن مقام المراقبة في إحياء علوم الدين. "كتاب المراقبة والمحاسبة".

(2) شرح ابن بطلال على البخاري (191/1).

(3) كذا في الأصل. وفي المخطوطة: "علاماتها" وهو الصواب.

(4) ثلاثة أشراف هي: 1- الولادة. 2- التطاول في البنين 3- ترؤس الحفاة العرابة.

(5) كذا في الأصل. وفي المخطوطة: "اثنين". وهو الصواب. لأنه مفعول به.

(6) صحيح البخاري، كتاب التفسير، سورة لقمان باب (2). ح 4777.

يَقْرُبُ قِيَامُهَا عِنْدَ انْعِكَاسِ الْأُمُورِ، بِحَيْثُ يَصِيرُ الْمُرَبِّيُّ مُرَبِّياً، وَالسَّافِلُ عَالِياً. وَهُوَ مَنَاسِبٌ لِقَوْلِهِ فِي الْعَلَامَاتِ الْأُخْرَى: «أَنْ يَصِيرَ الْحَفَاةُ الْعِرَاةَ مُلُوكِ الْأَرْضِ». هـ⁽¹⁾.

الْقِسْطَلَانِيُّ: «وَعُورُضُ بَأَنَّهُ لَا وَجْهَ لِتَخْصِيمِ ذَلِكَ بَوْلِدِ الْأُمَّةِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى الْعُقُوقِ» هـ⁽²⁾. وَإِذَا تَطَاوَلَ: أَي تَفَاخَرَ. رُعَاةٌ: جَمْعُ رَاعٍ. الْأَيْلِ الْبُهْمُ: بِضَمِّ الْبَاءِ وَالْمِيمِ، نَعْتُ لـ«رُعَاةٍ» أَي الْمَجْهُولُونَ الَّذِينَ لَا يَعْرِفُونَ. أَوْ جَرُّ الْبَيْمِ، نَعْتُ لِلْأَيْلِ. أَي السُّودُ لِأَنَّهَا شَرُّ الْأَلْوَانِ عِنْدَهُمْ. فِيهِ الْبُنْيَانُ. أَي وَإِذَا تَفَاخَرَ أَهْلُ الْبَادِيَةِ بِتَطْوِيلِ الْبِنَاءِ وَتَشْيِيدِهِ، بَعْدَ أَنْ كَانُوا أَهْلَ خِيَامٍ لَا يَسْتَقِرُّ لَهُمْ قَرَارٌ. وَهَذَا مِنْ انْعِكَاسِ الْأُمُورِ أَيْضاً.

قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: «الْمَقْصُودُ الْإِخْبَارُ عَنِ تَبَدُّلِ الْحَالِ، بِأَنْ يَسْتَوْلِيَ أَهْلُ الْبَادِيَةِ عَلَى الْأَمْرِ، وَيَمْلِكُونَ الْبِلَادَ بِالْقَهْرِ فَتَكْثُرُ أَمْوَالُهُمْ، وَتَنْصَرِفَ هِمْمُهُمْ إِلَى تَشْيِيدِ الْبُنْيَانِ وَالتَّفَاخُرِ بِهِ. وَقَدْ شَاهَدْنَا ذَلِكَ فِي هَذِهِ الْأَزْمَانِ» هـ⁽³⁾. فِيهِ خَمْسٌ: مَتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ خَبْرٌ لِمَحْذُوفٍ، أَي وَعِلْمٌ وَقَيْتَهَا دَاخِلٌ فِي جُمْلَةٍ: «خَمْسٌ مِنَ الْغَيْبِ»⁽⁴⁾. لَا يَعْلَمُهُنَّ إِلَّا اللَّهُ: الْقُرْطُبِيُّ: «لَا مَطْمَعٌ لِأَحَدٍ فِي عِلْمِ شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ الْخَمْسِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾»⁽⁵⁾، فَلَا طَرِيقَ لِعِلْمِ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، إِلَّا أَنْ يُعَلِّمَ اللَّهُ تَعَالَى بِذَلِكَ، أَوْ بِشَيْءٍ مِنْهُ أَحَدًا مِمَّنْ شَاءَ، كَمَا قَالَ: «عَالِمُ الْغَيْبِ، فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا إِلَّا مَنْ ارْتَضَى»⁽⁶⁾ الْآيَةَ. فَمَنْ ادَّعَى عِلْمَ شَيْءٍ مِنْهَا غَيْرَ مُسْتَنَدٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانَ كَاذِبًا فِي دَعْوَاهُ»⁽⁷⁾ هـ.

(1) الفتح (122/1 و123).

(2) إرشاد الساري (140/1).

(3) المفهم (149/1) بتصريف.

(4) هذه رواية أخرجهما مسلم في الإيمان ج 7.

(5) آية 59 من سورة الأنعام.

(6) آية 26 و27 من سورة الجن.

(7) المفهم (156/1) بتصريف.

ثُمَّ تَلَا: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾⁽¹⁾ الآية. وإنما اقتصر على هذه الخمس، وإن كان الغيب لا يَتَنَاهَى لَأَنَّ الْعَدَدَ لَا يَنْفِي زَائِدًا عَلَيْهِ، أَوْ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَدْعُونَ عِلْمَهَا أَوْ لِأَنَّهَا أُمَّهَاتُ الْأُمُور. قاله شيخ الإسلام⁽²⁾. جَعَلَ ذَلِكَ: المذكور في هذا الحديث. كَلَّمَهُ مِنْ الْإِيمَانِ، أي الإيمان الكامل المشتمل على هذه الأمور كلها، قاله ابن حجر⁽³⁾. أي لِأَنَّ الْإِيمَانَ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ مُرَادِفٌ لِلدِّينِ، فَكُلُّ مَا صَدَقَ عَلَيْهِ الدِّينُ، صَدَقَ عَلَيْهِ الْإِيمَانُ. وبهذا يتوافق هذا قولُه أَوْلَى: «جعل ذلك كله دينًا». والله سبحانه أعلم.

تنبيهات:

الأول: قال القرطبي في "المفهم": «مذهب السلف وأئمة الفتوى من الخلف، أن مَنْ صَدَّقَ بِهَذِهِ الْأُمُورِ تَصَدِيقًا جَزْمًا لَا رَيْبَ فِيهِ، وَلَا تَرَدُّدًا، وَلَا تَوْقُفًا، كَانَ مُؤْمِنًا حَقِيقَةً، وَسِوَاءَ كَانَ ذَلِكَ عَنْ بَرَاهِينَ قَاطِعَةٍ، أَوْ عَنْ اعْتِقَادَاتٍ جَازِمَةٍ. عَلَى هَذَا انْقَرَضَتِ الْأَعْيَانُ الْكَرِيمَةُ، وَبِهَا⁽⁴⁾ صُرِّحَتْ أئمة الهدى المستقيمة حتى حدثت مذاهب المعتزلة المبتدعة، فقالوا: "لا يصح الإيمان إلا بالإحاطة بالبراهين العقلية والسمعية". وتبعهم على ذلك بعض أئمتنا⁽⁵⁾، ثم أطال في الرد عليهم فانظره. ونقله في "الفتح"، واعتمده. وقال ابن الصلاح (49/1) فيما نقله عنه النووي⁽⁶⁾ والكرمانى⁽⁷⁾ عند ذكر حديث ضمام

(1) آية 34 من سورة لقمان.

(2) تحفة الباري لذكرياء الأنصاري (281/1) بالمعنى.

(3) الفتح (125/1).

(4) في المفهم (146/1): "وبهذا صرحت فتاوى أئمة الهدى...".

(5) كالقاضي أبي بكر، وأبي إسحاق الإسفراييني، وأبي المعالي في أول قوله. المفهم (146/1).

(6) شرح النووي على مسلم (171/1) بتصرف.

(7) الكواكب الدراري (مج 1/2 / 19) بتصرف.

الآتي في العلم⁽¹⁾ ما نصّه: "فيه دلالة لصحة ما ذهب إليه العلماء من أن العوام المقلّدين مؤمنون، وأنه يكتفى منهم بمجرد اعتقاد الحق، جزماً من غير شك وتزلزل، خلافاً للمعتزلة. قال: لأنه لم يكلف ضمماً بشيء آخر، زيادة على قوله: «آمنت» هـ.

ونقله العارفُ الفاسيُّ عنه أيضاً، وزاد: "ولم ينكر عليه ذلك قائلاً له: إن الواجب عليك أن تستدرك ذلك من النظر في معجزاتي، والاستدلال بالأدلة القطعية التي تفيدك العلم، بل لمّا رأى صلى الله عليه وسلم ذلك كافياً في حقّه في حصول الإيمان الجازم المستقرّ، والاعتقاد المصمّم، اقتصر به على ذلك، ولم يكلفه الاستدلال والنظر الذي يشترطه المخالف، والله تعالى أعلم" هـ. من "تشنيف المسامح".

وقال أبو منصور⁽²⁾ فيما نقله عنه القسطلاني فيما نصّه: "أجمع أصحابنا على أن العوام مؤمنون، عارفون بالله تعالى لحصول القدر الكافي من النظر العقلي عندهم، فإن فطرتهم جبلت على توحيد الصانع، وقدمه وحدث الموجودات، وإن عجزوا عن التعبير عنه على اصطلاح المتكلمين" هـ.

وقال الغزالي فيما نقله عنه ابن حجر: "أسرفت طائفة فكفّروا عوام المسلمين، وزعموا أن من لم يعرف العقائد الشرعية بالأدلة التي حرّروها، فهو كافر. فضيّقوا رحمة الله الواسعة، وجعلوا الجنة لطائفة يسيرة من المتكلمين قال: وذكّر نحوه أبو المظفر السمعاني⁽³⁾ وأطال في الردّ على قائله" هـ.⁽⁴⁾

(1) الباب 6 من كتاب العلم.

(2) محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور المأثري نسبة إلى "ماتريد" محلّة بسمرقند. من أئمة علماء الكلام، له مصنفات عديدة. توفي بسمرقند سنة (333هـ/944م). الأعلام (19/7).

(3) منصور بن محمد بن عبد الجبار، أبو المظفر المرزوي السمعاني الحنفي ثم الشافعي، مفسر، من العلماء بالحديث. وهو جد السمعاني صاحب الأنساب. له "المنهاج لأهل السنة". مات سنة 489هـ. سير أعلام النبلاء (114/19) والأعلام (303/7).

(4) الفتح (349/13).

ونصُّ أبي المظفر كما في "الفتح" بعد كلام على ما أحدثه أهل الكلام، هو قوله: "وحسبك من قبح ما يلزم على طريقتهم، أننا إذا جَرَيْنَا على ما قالوه، وألزمنا النَّاسَ بما ذكروه، لزم من ذلك تكفيرُ العوامِّ جميعاً، لأنهم لا يعرفون إلاَّ الاتباعَ المجردَ، ولو عرض عليهم هذا الطريق، ما فهمه أكثرُهُم، فضلاً عن أن يصير فيه صاحب نظر. وإنما غايةُ توحيدهم التزامُ ما وجدوا عليه أئمتَّهُم في عقائد الدين، والعضُّ عليها بالنواجذ، والمواظبةُ على وظائف العبادات، وملازمةُ الأذكار بقلوبٍ سليمةٍ طاهرةٍ عن الشُّبُه والشكوك، فتراهم لا يحددون عمَّا اعتقدوه، ولو قُطِّعوا إرباً، إرباً. فهنيئاً لهم هذا اليقين، وطوبى لهم هذه السلامة. فإذا كُفِّرَ هؤلاء، وهم السواد الأعظم، وجمهورُ الأمة، فما هذا إلاَّ طيُّ بساط الإسلام، وهدمُ منارِ الدين، واللَّه المستعان". هـ⁽¹⁾.

وقال القرطبيُّ في "المفهم" أيضاً منتقداً على أهل الكلام ما نصُّه: "ثانیهما: قولُ جماعةٍ منهم أنَّ مَنْ لم يعرف الله بالطرق التي رتَّبوها، والأبحاث التي حرروها لم يصحَّ إيمانه، حتى لقد أوردَ على بعضهم أنَّ هذا يلزم منه تكفيرُ أبيك وأسلافك وجيرانك. فقال: لا تُشَنِّع عليَّ بكثرة أهل النار، قال القرطبيُّ: "ومن قال ذلك، كافرٌ شرعاً، لجعله مُعْظَمَ المسلمين كفَّاراً، حتى يدخل في عموم كلامه السلفُ الصالحُ من الصحابة والتابعين، وهو معلوم الفساد من الدين بالضرورة" هـ. ونقله ابنُ حجر في التوحيد وأقره، وانظره⁽²⁾. فقد أطال في المسألة. وقال شيخ الإسلام عند كلامه على حديث ضمام ما نصُّه: "فيه دليل لما قاله العلماء: إنَّ العوام المقلِّدين مؤمنون يُكتفى منهم بمجرد اعتقاد الحق جزماً خلافاً للمعتزلة" هـ من "تحفته"⁽³⁾.

(1) الفتح (507/13).

(2) الفتح (350/13).

(3) تحفة الباري (309/1).

وقال سيدي عبدالرحمن الفاسي فيما جمعه من تقايد أبيه سيدي عبدالقادر على البخاري ما نصّه: "يكفي في التوحيد معرفة سورة الإخلاص، وأما ما يذكرونه من وجوب العشرين صفة، فشيء لا أصل له، لأن الصفات سبعة. والباقي سلوب، والخلاف في كثير منها، وليس حفظها وترادها دون الفهم، بيمتن شيئاً. فالعامي ترك الشبهة له أولى. فإذا وجدته مؤمناً في الجملة، فدعه ولا تبحثه عما لا يدركه العقل. والمعتبر أنه يعتقد معناها بحيث إذا ذكر ما يستحيل لم يقبله في جانب الربوبية، وإذا ذكر كمال لم يمنعه في جانبها". هـ.

الثاني: قال ابن المنير: "في قوله: «يعلّمكم دينكم»: دلالة على أن السؤال الحسن يسمى علماً وتعليماً، لأن جبريل لم يصدر منه سوى السؤال. وقد اشتهر قولهم: "حسن السؤال نصف العلم" هـ. نقله في "الفتح" (1).

زاد في "المصابيح": "وفيه أن المستفهم قد يكون عالماً بما استفهم عنه. وإنما يُطلب أن يفهم السامع الجواب، ويكون الاستفهام حينئذ حقيقة، إذ هو طلب الفهم في الجملة، لا طلب فهم السائل على الخصوص، وعليه فلا ينكر الاستفهام الحقيقي بهذا المعنى في كلام الله تعالى" هـ. منها (2).

الثالث: قال في "المفهم": "قال القاضي: "هذا الحديث اشتمل على جميع وظائف العبادات الظاهرة والباطنة، من عقود الإيمان، وأعمال الجوارح، وإخلاص السرائر، والتحفّظ من

(1) الفتح (1/125).

(2) المصابيح (ل6أ).

آفات الأعمال حتى إن علوم الشريعة كلها راجعة إليه ومتشعبة منه (50/1)⁽¹⁾. قال الشيخ رضي الله عنه -يعني نفسه-: فيصلح أن يقال فيه إنه أم السنة لما تضمنه مما ذكره⁽²⁾.

باب

ح 51 حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمَزَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ صَالِحِ بْنِ شِهَابٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سُقَيَانَ بْنُ حَرْبٍ أَنَّ هِرْقَلَ قَالَ لَهُ: سَأَلْتُكَ هَلْ يَزِيدُونَ أَمْ يَنْقُصُونَ؟ فَرَعَمْتُ أَنَّهُمْ يَزِيدُونَ. وَكَذَلِكَ الْإِيمَانُ حَتَّى يَتِمَّ. وَسَأَلْتُكَ هَلْ يَرْتَدُّ أَحَدٌ سَخَطَةَ لِإِيْمَانِهِ بَعْدَ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ؟ فَرَعَمْتُ أَنْ لَا، وَكَذَلِكَ الْإِيمَانُ حِينَ تُخَالِطُ بِشَأْنَيْهِ الْقُلُوبَ لَا يَسْخَطُهُ أَحَدٌ.

ح 51 وَكَذَلِكَ الْإِيمَانُ. هَذَا مَحَلُّ غَرَضِهِ مِنْ إِبْرَادِهِ لِأَنَّهُ سَمَّى الدِّينَ إِيْمَانًا، وَهِرْقَلُ أَخَذَ ذَلِكَ مِنَ الْكُتُبِ الْمَتَّقِمَةِ وَقَبِيلَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ وَلَمْ يُنْكِرْهُ. بِشَأْنَيْهِ انْشِرَاحُ الصَّدْرَةِ.

39 بَابُ فَضْلِ مَنْ اسْتَبْرَأَ لِإِيْمَانِهِ

ح 52 حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ عَنْ عَامِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ التُّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «الْحَلَالُ بَيْنَ وَالْحَرَامِ بَيْنٌ وَبَيْنَهُمَا مُشَبَّهَاتٌ لَا يَعْلَمُهَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ فَمَنْ اتَّقَى الْمُشَبَّهَاتِ اسْتَبْرَأَ لِإِيْمَانِهِ وَعِرْضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ كَرَّاعٍ يَرَعَى حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يُوَاقِعَهُ، أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمَى، أَلَا إِنَّ حِمَى اللَّهِ فِي أَرْضِهِ مَحَارِمُهُ، أَلَا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ».

[الحديث 52 - طرفه في: 2051]. [م - ك - 22، ب - 20، ح - 1599، أ - 18396 و 18402].

39 بَابُ فَضْلِ مَنْ اسْتَبْرَأَ لِإِيْمَانِهِ: أَي طَلَبَ الْبِرَاءَةَ لِأَجْلِ دِينِهِ مِنَ الدَّمِ الشَّرْعِيِّ أَوْ مِنَ الْإِثْمِ. وَكَانَهُ أَرَادَ أَنْ يُبَيِّنَ أَنَّ الْوَرَعَ مِنْ مَكْمَلَاتِ الْإِيْمَانِ.

(1) الفتح (125/1).

(2) المصدر نفسه (125/1).

ح52 الحلالُ بَيِّنٌ: واضحٌ، وهو ما لم يعارض دليلُ حليّته غيره. والحرامُ بَيِّنٌ: واضحٌ، وهو ما لم يعارض دليلُ حرّمته غيره. وبَيْنَهُمَا: أي بين الحلال والحرام البيّنين الواضحين. أمور⁽¹⁾ مُشَبَّهَاتٍ: بغيرها أشبهت الحلال من وجه، والحرام من وجه، وتعارضت فيها الأدلة، واختلفت فيها أقوال العلماء. لَا يَعْلَمُهَا: أي لا يعلم أحكامها. كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ: وإنما يعلمها الراسخون في العلم، المجتهدون فيه. وقد تَشْتَبَهُ عليهم أيضاً، حيث لا يظهر ترجيح لأحد الدليلين، قاله ابن حجر⁽²⁾. فَمَنْ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ: أي حذرهما وتركها. اسْتَبْرَأَ حَصَلَ البراءة. لِحِرْضَتِهِ: من الطعن فيه. وَدِبْنِهِ: من الذم الشرعي أو من النقص. وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ: «من» شرطية، وجوابها محذوف، أي «وقع في الحرام» كما في رواية. أي يوشك أن يقع فيه. وقوله: كَوَامٍ... الخ: جملة مستأنفة.

ابن حجر: "اختلف في حكم المشبهات، فقيل: التحريم. قال: وهو مردود. وقيل: الكراهة. وقيل: الوقف. وحاصل ما فسّر به العلماء المشبهات أربعة أقوال. أحدها: تعارض الأدلة. الثاني: اختلاف العلماء. الثالث: أنها المكروه. الرابع: أنها المباح. ولا يمكن أن يراد به المستوي الطرفين، بل خلاف الأولى". ه⁽³⁾. الحمى: هو الكلال الذي حَجَرَ عليه الملك، وَمَنَعَ الْغَيْرَ مِنْ رَعِيهِ، وَتَوَعَّدَ مَنْ دَخَلَهُ بِالْعُقُوبَةِ الشَّدِيدَةِ. فَشَبَّهَ الْحَرَامَ بِالْحِمَى، وَالْمُشَبَّهَاتُ بِمَا حَوْلَهُ، فَكَمَا أَنَّ الرَّاعِيَ حَوْلَ الْحِمَى يُوْشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ، كَذَلِكَ فَاعِلُ الْمَشَبَّهَاتِ يُوْشِكُ أَنْ يَقَعَ فِي الْحَرَامِ. مَهَارِمْهُ: أي المعاصي التي

(1) سياق الحديث كما رواه البخاري هنا بلفظ: «وبينهما مشبهات». ورواه في البيوع، باب (2) ح2051 بلفظ:

«وبينهما أمور مشتبهة».

(2) الفتح (127/1).

(3) الفتح (127/1).

حَرَمَهَا، مِنْ فِعْلِ مَنْهِيٍّ عَنْهُ وَتَرَكِ مَأْمُورٍ بِهِ. مُضَغَعَةٌ: قِطْعَةٌ لَحْمٍ بِقَدْرِ مَا يَمِضُغُ. وَهِيَ **الْقَلْبُ**: أَي السِّرُّ الْمُوَدَّعُ فِي اللَّحْمَةِ الْمَسْمَاةِ بِالْقَلْبِ، وَهُوَ مَحَلُّ الْعَقْلِ.

فَأُذِدَّة: قَالَ الْكِرْمَانِيُّ فِي "الْكُوكَبِ الدَّرَارِيِّ": "أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى عِظَمِ مَوْقِعِ هَذَا الْحَدِيثِ وَأَنَّهُ أَحَدُ الْأَحَادِيثِ الَّتِي عَلَيْهَا مَدَارُ الْإِسْلَامِ. قَالَ جَمَاعَةٌ: إِنَّهُ ثَلَاثُ الْإِسْلَامِ، وَأَنَّ الْإِسْلَامَ يَدُورُ عَلَيْهِ، وَعَلَى حَدِيثِ: «الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ» وَحَدِيثِ: «مَنْ حَسَنَ إِسْلَامَ الْمَرْءِ تَرَكَهُ مَا لَا يَعْنِيهِ»⁽¹⁾.

وَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ فِي "الْعَارِضَةِ": "تَكَلَّمَ النَّاسُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ، فَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهُ: ثَلَاثُ الْإِسْلَامِ، وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهُ رُبْعَهُ. وَلَوْ قَالَ قَائِلٌ: إِنَّهُ نِصْفُهُ لَوَجَدَ لِذَلِكَ وَجْهًا مِنْ الْكَلَامِ حَتَّى لَوْ غَالَى مِغَالًا فَقَالَ: إِنَّهُ جُمْلَةُ الدِّينِ لَمَا عَدِمَ وَجْهًا وَإِنْ بَعَدَ فِي التَّبْيِينِ هـ مِنْهَا⁽²⁾. قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: "لَأَنَّهُ اشْتَمَلَ عَلَى التَّفْصِيلِ بَيْنَ الْحَلَالِ وَغَيْرِهِ وَعَلَى تَعَلُّقِ جَمِيعِ الْأَعْمَالِ بِالْقَلْبِ. فَمِنْ هُنَا يُمْكِنُ أَنْ تُرَدَّ جَمِيعُ الْأَحْكَامِ إِلَيْهِ. وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ بِفَضْلِهِ.

40 بَابُ أَدَاءِ الْخُمْسِ مِنَ الْإِيمَانِ

ح 53 حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْجَعْدِ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي جَمْرَةَ قَالَ: كُنْتُ أَقْعُدُ مَعَ ابْنِ عَبَّاسٍ يُجْلِسُنِي عَلَى سَرِيرِهِ فَقَالَ: أَقِمْ عِنْدِي حَتَّى أَجْعَلَ لَكَ سَهْمًا مِنْ مَالِي، فَأَقَمْتُ مَعَهُ شَهْرَيْنِ ثُمَّ قَالَ: إِنَّ وَقْدَ عَبْدِ الْقَيْسِ لَمَّا أَتَوْا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ الْقَوْمُ؟ أَوْ مَنْ الْوَقْدُ؟» قَالُوا: رِبِيعَةٌ. قَالَ «مَرَحَبًا بِالْقَوْمِ - أَوْ بِالْوَقْدِ - غَيْرَ خَزَايَا وَلَا نَدَامَى»، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا لَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَأْتِيكَ إِلَّا فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ وَبَيْنَنَا وَبَيْنَكَ هَذَا الْحَيُّ مِنْ كُفَّارٍ مُضَرٍّ، فَمَرْتَنَا بِأَمْرِ فَصَلِّ نُخْبِرُ بِهِ مَنْ وَرَاعَنَا وَتَدْخُلُ بِهِ الْجَنَّةَ، وَسَأَلُوهُ عَنِ الْأَنْشُرِبَةِ فَأَمَرَهُمْ بِأَرْبَعٍ وَنَهَاهُمْ عَنْ أَرْبَعٍ: أَمَرَهُمْ بِالْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَخَذَهُ. قَالَ: «أَتَذَرُونَ مَا الْإِيمَانُ بِاللَّهِ وَخَذَهُ» قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ

(1) الكواكب الدراري (203/1).

(2) العارضة (160/3).

أَعْلَمُ. قَالَ: شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ وَإِيْتَاءُ الزَّكَاةِ، وَصِيَامُ رَمَضَانَ، وَأَنْ تُعْطُوا مِنَ الْمَعْنَمِ الْخُمْسَ» «وَوْتَاهُمْ عَنْ أَرْبَعٍ: عَنِ الْحَنْتَمِ، وَالذُّبَاءِ، وَالنَّقِيرِ، وَالْمُرْقَتِ. وَرَبُّمَا قَالَ: الْمُقَيَّرُ، وَقَالَ: «أَحْفَظُوهُنَّ وَأَخْبِرُوا بِهِنَّ مَنْ وَرَاءَكُمْ». [الحديث 53 - اطرافه في: 87، 523، 1398، 3095، 3510، 4368، 4369، 6176، 7266، 7556]. [م-ك-1، ب-6، ح-17].

40 بَابُ أَدَاءِ الْخُمْسِ مِنَ الْإِيمَانِ: أَي مِنْ شُعْبِهِ وَمُكْمَلَاتِهِ.

ح53 إِنْ وَقَدَّ عَبْدُ الْقَيْسِ: الوفد: القوم يأتون ركباناً. قاله القاضي⁽¹⁾. وكانوا أربعة عشر رجلاً رئيسهم الأشجُّ العَصْرِيُّ وكانوا ينزلون بالبحرين، قاله النووي⁽²⁾. مَرْهَبًا: منصوب بفعل مضمر، أي صادفتهم رُحْبًا -بضم الراء- أي سعة. عَجِبُوا هُزَايَا: جمع خَزْيَانٍ⁽³⁾ لأنهم أسلموا (51/1) طوعاً من غير حرب. وَلَا نَدَامَى: جمع نادم قاله الجوهري. إِلَّا فِيهِ الشُّهُرُ الْحَرَامُ: لحرمة القتال فيه. قال ابن أبي جمرة: وكان قدومهم في رجب⁽⁴⁾. عَنِ الْأَشْرِبَةِ: أي عن ظُروفِهَا⁽⁵⁾. فَأَمَرَهُمْ بِأَرْبَعٍ: أي بأربع خصال. أَمَرَهُمْ بِالْإِيمَانِ إِلَى قَوْلِهِ: وَأَنْ تُعْطُوا... الخ: قد كثرت في هذا المحل الآراء والأقوال واختلفت أجوبة العلماء في بيان عدد هذه الأربعة الخصال. وأحسن جواب في ذلك وأتمه كما قال النووي⁽⁶⁾ والأبِيُّ جَوَابُ ابْنِ بَطَالٍ⁽⁷⁾ والقاضي عياض وابن الصلاح⁽⁸⁾، وأشار له الإمام

(1) المخارق (2/292).

(2) شرح النووي على مسلم (1/181 و182) نقل عن أبي عبد الله محمد بن إسماعيل التيمي المتوفى سنة (535هـ) صاحب التحرير في شرح صحيح مسلم.

(3) خَزْيِي خَزْيَا، أي ذل وهان. وَخَزْيِي خَزْيَاية أي استحميا. فهو خَزْيَانٌ وقوم خَزْيَايا وامرأة خَزْيَايا. مختار الصحاح (ص175).

(4) بهجة النفوس (1/95).

(5) الظرف: الوعاء.

(6) شرح النووي على مسلم (1/183).

(7) شرح ابن بطال (1/110).

(8) شرح النووي على مسلم (1/184).

المازريُّ وهو⁽¹⁾: أن الأربع خصال هي ما عدا أداء الخمس. وأن قوله: «وأن تعطوا»... الخ، معطوف على أربع، أي آمركم بأربع وبأن تُعطوا... الخ، قال القاضي: "وكانه صلى الله عليه وسلم أراد إعلامهم بقواعد الإيمان وفروض الأعيان، ثم أعلمهم بما يلزمهم إخراجهم إذا وقع لهم جهاد لأنهم كانوا بصدد محاربة كفار مُضر فقال: «وأن تعطوا»... الخ. قال الأبي: وإنما كان أتم لأن به تتفق الطرق ويرتفع الإشكال ه⁽²⁾. وهذا هو الذي استظهره ابنُ زكري⁽³⁾ أيضاً. لكن تعقبه⁽⁴⁾ الكرمانى بقوله: إنه لا يلانم صنيع المُصنّف لأنه عقد الباب على أن أداء الخُمس من الإيمان وقد جعلوه غيره ه⁽⁵⁾. وسلمه الشيخُ زكرياء⁽⁶⁾.

قلتُ: الجوابُ عن الحديثِ في نفسه صحيحٌ لا غبار عليه، والدَّرْكُ⁽⁷⁾ إنما هو على المُصنّف لا على المُجيب به، والله أعلم.

وأجاب ابنُ رُشيدٍ عن المُصنّف بأن المطابقة تَحْصُلُ من جهة أخرى وهي أنهم سألوا عن الأعمال التي يدخلون بها الجنة وأجيبوا بأشياء منها: أداء الخمس. والأعمال التي تُدْخِلُ الجنة هي أعمالُ الإيمان فيكونُ أداءُ الخمس من الإيمان بهذا التقرير. هـ. نقله ابن حجر⁽⁸⁾ ثم قال: "ولم يذكر لهم الحج لأنه لم يكن فرض إذ ذاك لتقدم إسلامهم لما

(1) المعلم (1/191).

(2) إكمال الإكمال (1/156).

(3) حاشية ابن زكري على البخاري (مج5/34م/5).

(4) تعقب الكرمانى على ابن بطال وابن الصلاح.

(5) الكواكب الدراري (1/209) بتصرف.

(6) تحفة الباري (1/289).

(7) الدَّرْكُ: الشُّبُهَة. يُسَكَّنُ وَيُحَرِّكُ. مختار الصحاح (ص203).

(8) الفتح (1/133).

يأتي عن ابن عباس: «إِنَّ أَوَّلَ جُمُعَةٍ جُمِعَتْ بَعْدَ جُمُعَةٍ فِي مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي مَسْجِدِ عَبْدِ الْقَيْسِ...» النخ⁽¹⁾. وإنما جمعوا بعد رجوع وفدهم إليهم، فدلَّ على أنهم سبقوا جميع القرى إلى الإسلام.⁽²⁾ هـ. أي والحج لم يفرض إلا في السنة السادسة. ونهاهم عن الحَفَنَمِ: من إطلاقِ المحلِّ وإرادةِ الحال، أي عن شرب ما يُنْتَبَذُ في الإناء المَطْلِي بالحنتم وهو الزاج. وما ينتبذ في الدُّبَاءِ: وهي القَرْعُ اليابس. وفي النَّفِيرِ: أصل النخلة ينقر فيه وعاء. وفي المَزْفَتِ: وعاء مَطْلِي بالزفت. ورويًا قال: المَقْبِيرُ: أي بدل المزفت وهو ما طلي بالقار، وهو نبت يحرق إذا يبس تُطلى به السفن كما تطلى بالزفت.

وإنما نهي عن هذه الأوعية بخصوصها لسرعة الإسكار إليها. والنهي منسوخ عند الجمهور في الجميع، وعند المالكية فيما عدا الدُّبَاءِ والمزفت. أما هُما فالنهي فيهما باق على حكمه وهو الكراهة. هذا الذي نصَّ عليه في المدونة⁽³⁾. وهو معنى قول الشيخ خليل في "مختصره" عطفًا على الكراهة: "وَنَبَذُ بِكَدْبَاءٍ" هـ.⁽⁴⁾

قال في النكت: "كان صلى الله عليه وسلم يعلم كل قوم ما لهم به حاجة أكثر من غيره، فإن وفد عبد القيس كانوا يكثرون الانتباز في هذه الأوعية فمن ثم آثرها بالنهي عنها. هـ. ونحوه لابن بطال⁽⁵⁾.

41 بَاب مَا جَاءَ إِنْ الْأَعْمَالَ بِالنِّيَّةِ وَالْحِسْبَةِ، وَلِكُلِّ أَمْرٍ مَا نَوَى
قَدْخَلَ فِيهِ: الْإِيمَانُ وَالْوَضُوءُ وَالصَّلَاةُ وَالزَّكَاةُ وَالْحَجُّ وَالصَّوْمُ وَالْأَحْكَامُ.

(1) أخرجه البخاري في الجمعة باب (11) الجمعة في القرى والمدن (ح 892).

(2) الفتح (1/132).

(3) المدونة (6/263).

(4) مختصر خليل ص 93. باب: للمباح طعام ظاهر...

(5) شرح ابن بطال (1/109).

وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَلْ كُلُّكُمْ عُمَّلٌ عَلَى شَاكِلَتِهِ﴾ [الإسراء: 84] عَلَى نِيَّتِهِ. نَفَقَةُ الرَّجُلِ عَلَى أَهْلِهِ يَحْتَسِبُهَا صَدَقَةٌ وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَلَكِنْ جِهَادٌ وَنِيَّةٌ».

ح54 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَقَّاصٍ عَنْ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ وَلِكُلِّ أَمْرٍ مَا نَوَى فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهَجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ لِدُنْيَا يُصِيبُهَا أَوْ امْرَأَةٍ يَبْتَزَّوْجَهَا فَهَجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ».

[انظر الحديث: 1 | أطرافه: [م-ك-33، ب-45، ح-1907، أ-168].

ح55 حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَدِيُّ بْنُ ثَابِتٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ يَزِيدَ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِذَا انْفَقَ الرَّجُلُ عَلَى أَهْلِهِ يَحْتَسِبُهَا فَهُوَ لَهُ صَدَقَةٌ».

[الحديث 55 - طرفاه في: 4006، 5351].

ح56 حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي عَامِرُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّكَ لَنْ تُنْفِقَ نَفَقَةَ نَبْتِغِي بِهَا وَجَهَ اللَّهُ إِلَّا أُجِرْتَ عَلَيْهَا حَتَّى مَا تَجْعَلَ فِي فَمِ امْرَأَتِكَ».

[الحديث 56 - أطرافه في: 1295، 2742، 2744، 3936، 4409، 5354، 5659، 5668، 6373، 6733].

[م-ك-25، ب-1، ح-1628، أ-1546].

41 باب ما جاء إنَّ العمل بالنية والمسببة: أي الإخلاص. ولكلِّ امرئ ما نوى:
عطف على: «ما جاء». فدخل فيه الإيمان: أي على رأيه، لأنه عنده عملٌ كما سبق. أما على أنه التصديق فلا يحتاج إلى نية كسائر أعمال القلوب. والوضوء: عند الجمهور خلافاً للحنفية. والصلاة والزكاة والحج والصوم: عند الجميع. والأحكام: أي بقيتها من المعاملات والمناكحات والعقود. "إذ يشترط في كلها (52/1) القصد إليه، ولهذا

لو سبق لسانه إلى قوله: "بعتُ أو وهبتُ أو نكحتُ أو طَلَقْتُ" من غير قصدٍ، لم يصح منها شيء". قاله الكرمانى⁽¹⁾.

وقال ابن زكري: "لم يلزمه ذلك إن دَلَّتْ قرينة على صدقِ دعواه"⁽²⁾. **وَأَكِنَّ جِهَادَ وَبَيْتَةَ**: أشار به إلى دخول النية في الجهاد.

ح54 **الأعمال بالنية**: اتفق المحققون على إفادة هذه الجملة الحصر، أي لا يصح عمل إلا بالنية، وخروج ما خرج من ذلك لدليل آخر كما سبق. **ولكل امرئ ما نوى**، الخطابى: "أفادت هذه الجملة فائدة زائدة وهي تعيينُ العمل بالنية الجازمة، والأولى أفادت أن الأعمال لا تعتبر إلا إذا كانت بنية"⁽³⁾. **فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ**: نيةً وقصدًا. **فهِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ** حكماً وشرعاً. كذا قرره ابن دقيق العيد كما سبق⁽⁴⁾. **إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ**: مما ذكر.

ح55 **على أهله**: زوجة أو ولدٍ. **يَحْتَسِبُهَا**: جملة حالية أي حال كونه مريداً بإنفاقه وجه الله. أي امتثال أمره لا لهوى النفس والطبع. **فهو**: أي الإنفاق له صدقة: أي كالصدقة في الثواب. أي في أصله لا في كفيته ولا في كميته. والصارف له عن الحقيقة الإجماع على جواز النفقة على الزوجة الهاشمية التي حرمت عليها الصدقة. قال القرطبي: "أفاد منطوقه أن الأجر في الإنفاق إنما يحصل بقصد القربة سواء كانت واجبة أم مباحة، وأفاد مفهومه أن من لم يقصد القربة لم يؤجر لكن تُبْرَأُ نِيَّتُهُ من النفقة الواجبة لأنها معقولة المعنى"⁽⁵⁾.

(1) الكواكب الدراري (211/1).

(2) حاشية ابن زكري على البخاري (مع/1م/8ص3).

(3) أعلام الحديث (113/1) بالمعنى.

(4) الفجر الساطع عند الحديث رقم 1.

(5) المفهم (545/4).

وقوله: «لم يؤجر» أي بعقد نيته وإن فعل أمراً واجباً لأنها شرط فيه.
وقال النووي: «فيه الحث على الإخلاص وإحضار النية في جميع الأعمال الظاهرة
والخفية»⁽¹⁾.

ح56 نفقة تبغخي بها وجه الله: أي ما عند الله من الثواب. و«نفقة» لفظ عام دخل
فيه «نفقته على نفسه وضيافته ودأبته وغير ذلك، فكلها إذا نوى بها الطاعة كانت طاعةً
والا فلا». قاله الكرمانى⁽²⁾. هتئى: عاطفة. ما: في محل نصب موصول. تجعل: أي الذي
تجعله. في فم امرأتك: فأنت ماجور فيه.

قال النووي: «الحظ إذا وافق الحق لا يقدر في الثواب، لأن وضع اللقمة في فم الزوجة لا
يخلو من شهوة في الغالب، ومع ذلك إذا وجد في تلك الحالة القصد إلى ابتغاء الثواب
حصل له بفضل الله»⁽³⁾.

وفي مسلم: «وفي بضع أحدكم صدقة. قالوا: يا رسول الله! يأتي⁽⁴⁾ أحدنا شهوته ويؤجر!
قال: أرايتم إذا وضعها في حرام»⁽⁵⁾. هـ. وهو محمول على ما سبق من قصد الثواب لأن
النية إكسير تقلب العادة عبادةً والقبیح جميلاً.

42 بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الدِّينُ النَّصِيحَةُ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ
وَلِأَيِّمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ،

وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ (التوبة: 91)

(1) شرح النووي على مسلم (78/11).

(2) الكواكب الدراري (215/1).

(3) شرح النووي على مسلم (78/11).

(4) في صحيح مسلم: «أياتي».

(5) صحيح مسلم، كتاب الزكاة، (ح1006).

ح57 حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنِي قَيْسُ بْنُ أَبِي حَازِمٍ عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى إِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيْتَاءِ الزَّكَاةِ وَالنُّصْحِ لِكُلِّ مُسْلِمٍ.

[الحديث 57 - اطرافه في: 58، 524، 1401، 2157، 2714، 2715، 7204].
[م-ك-ا، ب-23، ح-56، ا-3271].

ح58 حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ قَالَ: سَمِعْتُ جَرِيرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ يَوْمَ مَاتَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ قَامَ فَحَمِدَ اللَّهُ وَأَتَى عَلَيْهِ وَقَالَ: عَلَيْكُمْ بِاتِّقَاءِ اللَّهِ وَخَذِهِ لِمَا شَرِيكَ لَهُ وَالْوَقَارِ وَالسَّكِينَةَ حَتَّى يَأْتِيَكُمْ أَمِيرٌ فَإِنَّمَا يَأْتِيكُمْ الْآنَ، ثُمَّ قَالَ: اسْتَغْفِرُوا لِأَمِيرِكُمْ فَإِنَّهُ كَانَ يُحِبُّ الْعَفْوَ، ثُمَّ قَالَ: أَمَا بَعْدُ فَإِنِّي أَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قُلْتُ: أَبَايَعَكَ عَلَى الْإِسْلَامِ، فَشَرَطَ عَلَيَّ: وَالنُّصْحَ لِكُلِّ مُسْلِمٍ، فَبَايَعْتُهُ عَلَى هَذَا وَرَبَّ هَذَا الْمَسْجِدِ إِنِّي لَنَاصِحٌ لَكُمْ ثُمَّ اسْتَغْفَرَ وَنَزَلَ. [انظر الحديث: 57 واطرافه].

42 باب قول النبي صلى الله عليه: الدين النصيحة... الخ: هذا لفظ حديث أخرجه مسلم⁽¹⁾ عن تميم الداري⁽²⁾.

وقال ابن حجر: إنه من الأحاديث التي قيل فيها: إنها ربع الدين. وممن عده فيها محمد بن (مسلم)⁽³⁾ الطوسي⁽⁴⁾.

وقال النووي: بل هو وحده مُحَصَّلٌ لغرض الدين كله، لدخول النصيحة في جميع الأمور المذكورة فيه⁽⁵⁾. هـ. فقله: «الدين النصيحة» أي قوام الدين وعماده النصيحة.

(1) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، ح55.

(2) تميم بن أوس بن حارثة الداري، أبو رقية، صحابي، كان نصرانياً وقدم المدينة فأسلم سنة تسع هو وأخوه تميم. كان كثير التهجذ، وهو أول من أسرج السراج بالمسجد. وهو صاحب قصة الجساسة التي حدث النبي صلى الله عليه وسلم بها عنه، وعُدَّ ذلك من مناقبه. مات بالشام. الإصابة (1/367).

(3) كذا في الأصل والمخطوطة. والصواب «أسلم». وهو محمد بن أسلم بن يزيد أبو الحسن الكندي مولاهم، الطوسي. من حفاظ الحديث، اشتهر بالصلاح ونعته الذهبي بشيخ المشرق. له «المسند»، و«الأربعون حديثاً». مات سنة 242هـ. سير أعلام النبلاء (12/195). الأعلام (6/34).

(4) الفتح (1/138).

(5) انظر الفتح (1/138).

قال الخطابي: "النصيحة كلمة جامعة معناها حيازة الخير للمنصوح"⁽¹⁾. وجعلها الدين مبالغة كقوله: «الحج عرفة»⁽²⁾. لله: معنى النصيحة لله أن يؤمن به، وَيَصِفُهُ بما هو أهله، وَيَخْضَعُ له، وَيَرْغَبُ في محابه بفعل الطاعة، ويرهب من مساخطه بترك المعصية، ويحب فيه، ويبغض فيه، ويوالي فيه، ويعادي فيه، ويجاهد من عصاه، بإخلاصٍ في جميع ذلك.

قال الخطابي: فهي في الحقيقة راجعة إلى العبد في نصحه نفسه، وإلا فالله سبحانه غنيٌّ عن نصح كل ناصح. ولوسوله: بتصديقه برسالته، والتزام طاعته فيما أمر به ونهى عنه، وموالاة من والاه، ومعاداة من عاداه، وتوقيره وتعزيره، ومحبته ومحبة آل بيته، وأصحابه، وأتباعه، وأحبائه، وخلفائه، ونوابه، وتعظيم سنته، وإحيائها بعد موته، بروايتها، وتصحيحها، والبحث عنها، والتفقه فيها، والدبُّ عنها، ونشرها (53/1)، والدعاء إليها، والتخلُّق بأخلاقه الكريمة. ولأئمة المسلمين: بإعانتهم على الحق، وطاعتهم فيه، وتنبيههم عند الغفلة برفق، وردِّ القلوب النافرة إليهم، ودفعهم عن الظلم بالتي هي أحسن. ومن الأئمة: أئمة الاجتهاد وهم العلماء، ونُصَحُّهم بيبثِّ علومهم، ونشر مناقبهم، وتحسين الظنِّ بهم. وعامَّتْهم: بالشفقة عليهم والسعي في مصالحهم، وتعليم ما ينفعهم، وكفِّ وجوه الأذى عنهم.

قال الداودي: وقد ينصح الكافر فيقال له: اتق الله. وَيُدْعَى إلى الإسلام وينهى عن ظلمه". زاد فيه مسلم: «ولكتاباه» أي بتعلّمه وتعليمه وإقامة حروفه في التلاوة وتحريرها في الكتابة وتفهم معانيه وحفظ حدوده والعمل بما فيه.

(1) أعلام الحديث (189/1).

(2) أخرجه أبو داود في الحج، (ح1949). والترمذي في الحج، ح890 (633/3 تحفة). والنسائي (256/5)

وابن ماجه ح3015. وغيرهم. وصححه الألباني في الإرواء (256/4).

قال السفاقي: قال الآجري⁽¹⁾: "ولا يكون ناصحاً لله عز وجل ولرسوله -عليه الصلاة والسلام- ولأئمة المسلمين وعامتهم إلا من بدأ بال نصيحة لنفسه واجتهد في طلب العلم والسنة ليعرف به ما يجب عليه وَيَعْلَمَ عداوة الشيطان وكيف الحذر منه ويعلم قبح ما تميل إليه النفس حتى يخالفها. والله سبحانه الموفق للصواب هـ. "من شره المخبر الفصيح"⁽²⁾. قوله عز وجل: ﴿لَيْسَ عَلَى الضُّعْفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنْفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَإِلَىٰ رَسُولِهِ﴾⁽³⁾: بالإيمان والطاعة في السر والعلانية. ح57 والنصح لكل مسلم: الزركشي: غرض المصنّف الردُّ على المرجئة، وأن مجرد التصديق لا يكفي، بل لابدُّ من الأعمال، إذ لو كفى مجرد التصديق، لما احتاج إلى بيعته على النصح لكل مسلم. فلما شرط ذلك عليه في بيعته دلُّ على اعتباره في الدين هـ⁽⁴⁾.

تنبيه: قال النووي: ابن بطال: "النصيحة فرض كفاية يُجزئ فيه مَنْ قام به، وهي على قدر الطاقة إذا علم الناصح أنه يُقبَل نُصْحُهُ وَيَطَاعُ أَمْرُهُ وَأَمِنَ عَلَى نَفْسِهِ الْمَكْرُوهَ، فإن خشي على نفسه أدنى فهو في سَعَةٍ، وكلُّ ذلك مع الرفق واللفظ هـ⁽⁵⁾.

ح58 يوم مات المغيرة: وكان والياً لمعاوية على الكوفة. يأتبكم أمير: بدل أميركم الميت، استغفروا: اطلبوا له العفو من الله. المسجد: أي مسجد الكوفة. ثم استغفر ونزل: أي عن المنبر، وفيه براعة الاختتام.

(1) محمد بن الحسين بن عبد الله، أبو بكر الآجري، فقيه شافعي محدث، له كتاب "النصيحة". مات سنة

(360هـ). سير أعلام النبلاء (133/16). الأعلام (97/6).

(2) نقل ابن بطال أيضاً هذا النص عن أبي بكر الآجري. انظر شرحه (118/1).

(3) آية 91 من سورة التوبة.

(4) التنقيح (36/1).

(5) شرح النووي على مسلم (39/2). وشرح ابن بطال (118/1). وليس فيهما الجملة الأخيرة: "وكل ذلك...".

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب العلم

أي ما يتعلّق به من بيان فضله، وآداب تعلّمه وتعليمه، وذكر صيغته، وطلب تحمّل المشاقّ فيه، والصبر عليه، والتفهم فيه، وكتابته وتدوينه وغير ذلك.

قال الكرمانيّ: إنما قدّم هذا الكتاب على سائر الكتب، لأنّ مدار تلك الكتب كلّها على العلم، وتقديم الإيمان عليه لأنه أول واجب على الإطلاق. هـ⁽¹⁾.

وقال أبو عمر ابن عبد البر: "أجمع العلماء على أنّ من العلم ما هو فرض عيّن، على كل امرئ في خاصّة نفسه. ومنه ما هو فرض كفاية، إذا قام به قائم سقط فرضه على أهل ذلك الموضوع. والذي يلزم الإنسان علمه ولا يسعه جهله: الشهادة باللسان، والإقرار بالقلب بأن الله واحد لا شريك له ولا شبيه ولا مثل، لم يلد ولم يولد، وأن محمداً عبده ورسوله، وخاتم أنبيائه حق. وأن البعث بعد الموت حق. وأن القرآن كلام الله، وما فيه حق من عند الله يجب الإيمان به. وأن الصلوات الخمس فرض، ويلزمه من علمها ما لا تتمّ إلا به، من طهارتها وسائر أحكامها. وأن صوم رمضان فرض، ويلزمه علم ما يُفسد صومه، وما لا يتمّ إلا به. وإن كان ذا مال، لزمه أن يعرف ما تجب فيه الزكاة، ومتى تجب، وفي كم تجب. ويلزمه أن يعلم أن الحج فرض، مرة في العمر إن استطاع إليه. إلى أشياء يلزمه علمها، ولا يعذر بجهلها، كتحريم الزنا، والربا، والخمر، والخنزير، وأكل الميتة، والغصب، والرشوة في الحكم، والزور، وأكل أموال الناس بالباطل. وما كان مثل هذا ممّا نطق به الكتاب، وأجمعت عليه الأمة. وما عدا هذه الأمور من العلم المتعلّق بمصالح الدين والدنيا، فإن تعلّمه وطلبه والتفقه فيه وتعليم الناس إياه وفتواهم

(1) الكواكب الدراري (2/2/1).

به فرضٌ على الكفاية، يلزم الجميع. فإذا قام به بعض سقط عن الباقيين، لا خلاف بين العلماء في ذلك. نقله الفيومي على الترغيب والترهيب.

1 باب فضل العلم

وقول الله تعالى: ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [المجادلة: 11] وقوله عز وجل: ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ [طه: 113].

1 باب فضل العلم: أي بيان فضله على غيره، والمراد به العلم الشرعي وما يعين عليه. ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ﴾: بالنصر في الدنيا، وغرف الجنة في الآخرة. ﴿وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾: خاصة. ﴿دَرَجَاتٍ﴾: في الجنة. قال ابن عباس: "للعلماء درجات فوق المؤمنين بسبعمائة عام".

وقال صلى الله عليه وسلم: «فضل العالم على العابد كفضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب»⁽¹⁾.

وقال صلى الله عليه وسلم: «فضل العالم على العابد كفضلي على أدناكم رجلاً»⁽²⁾.

وقال صلى الله عليه وسلم: «يشفع يوم القيامة ثلاثة: الأنبياء ثم العلماء ثم الشهداء»⁽³⁾ قال الزمخشري: "فَأَعْظَمُ بمرتبة هي واسطة بين النبوة والشهادة بشهادة رسول الله⁽⁴⁾.

(1) أخرجه أبو داود أول كتاب العلم (ح3641)، والترمذي في العلم، باب فضل الفقه على العبادة. (451/7 تحفة) وغيرهما، من حديث أبي الدرداء. وأوله «من سلك طريقاً...».

(2) أخرجه الترمذي في العلم باب فضل الفقه على العبادة (456/7 تحفة) عن أبي أمامة. وقال الترمذي: حسن غريب صحيح.

(3) أخرجه ابن ماجه في الزهد (ح4313)، وابن عدي في الكامل (262/5)، والعقيلي في الضعفاء الكبير (367/3). عن عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه. وفي سنده عنبة بن عبد الرحمن القرشي، قال البخاري: منكر الحديث، وقال النسائي: متروك. ورواه أبو حاتم بالوضع. انظر تهذيب التهذيب (143/8).

(4) الكشاف (75/4).

﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ هذا واضح الدلالة على فضل العلم، لأن الله تعالى لم يأمر فيه بطلب الازدياد من شيء إلا من العلم، ولو لم يكن في فضل العلم إلا قوله تعالى: ﴿شَهَدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ﴾⁽¹⁾ حيث بدأ بنفسه وتثنى بالملائكة وتثنت بأهل العلم. (54/1) وقوله صلى الله عليه وسلم: «العلماء ورثة الأنبياء»⁽²⁾. لكفاه ذلك شرفاً. ولم يذكر المصنف في الباب حديثاً لأنه لم يجده على شرطه⁽³⁾.

2 باب مَنْ سَأَلَ عِلْمًا وَهُوَ مُشْتَغِلٌ فِي حَدِيثِهِ فَأَتَمَّ الْحَدِيثَ ثُمَّ أَجَابَ السَّائِلَ

ح 59 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا فُلَيْحُ ح، وَحَدَّثَنِي إِبرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُلَيْحٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: حَدَّثَنِي هِلَالُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: بَيْنَمَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَجْلِسٍ يُحَدِّثُ الْقَوْمَ جَاءَهُ أَعْرَابِيٌّ فَقَالَ: مَتَى السَّاعَةُ؟ فَمَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُحَدِّثُ فَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ: سَمِعَ مَا قَالَ فَكَّرَهُ مَا قَالَ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: بَلْ لَمْ يَسْمَعْ. حَتَّى إِذَا قَضَى حَدِيثَهُ قَالَ: «أَيْنَ أَرَاهُ السَّائِلُ عَنْ السَّاعَةِ» قَالَ: هَا أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: «فَإِذَا ضَيَّعَتِ الْأَمَانَةَ فَاَنْتَظِرْ السَّاعَةَ» قَالَ: كَيْفَ إِضَاعَتُهَا؟ قَالَ: «إِذَا وُسِّدَ الْأَمْرُ إِلَى غَيْرِ أَهْلِهِ فَاَنْتَظِرْ السَّاعَةَ». [الحديث 59 - طرفه في: 6496].

2 باب مَنْ سَأَلَ عِلْمًا وَهُوَ مُشْتَغِلٌ فِي حَدِيثِهِ فَأَتَمَّ الْحَدِيثَ ثُمَّ أَجَابَ السَّائِلَ : ابْنُ

حجر: "محصلُ هذا الباب التَّنبِيهُ على أدب العالم والمتعلم، أما العالمُ فَلَمَّا تَضَمَّنَهُ من ترك زجر السائل، بل أدبه بالإعراض عنه أولاً حتى استوفى ما كان فيه، ثم رجع إلى جوابه برفق. وأما المتعلمُ فَلَمَّا تَضَمَّنَهُ من تأديب السائل ألا يسأل العالم وهو مشتغل

(1) آية 18 من سورة آل عمران.

(2) أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه وغيرهم وأوله «من سلك...». وسبق تخريجه في الباب السابق.

(3) انظر الفتح (141/1) حيث أورد الحافظ احتمالات في عدم إيراد البخاري حديثاً في هذا الباب، انظرها تَمَّة.

بغيره، لأن حَقَّ الأَوَّلِ مُقَدَّمٌ. ويؤخذ منه أخذ الدروس على السبق، وكذلك الفتاوى والحكومات ونحوها". هـ⁽¹⁾.

وقال الغزالي: آداب العالم تسعة عشر: الاحتمال، ولزومُ الحلم، والجلوسُ بوقار، وإطراقُ الرأس، وتركُ التكبرِ إلا على الظلمة زجراً لهم، وإيثارُ التواضع في المحافل، وتركُ الهزل والدعابة، والرَّفْقُ بالمتعلم، والتَأَنِّي بالمتعَجِّرف، وإصلاحُ البليد بحسن الإرشاد، وتركُ الأئفَّة من قول: "لا أدري"، وصرفُ الهمة للسائل، وقَبُولُ الحُجَّة، والانقيادُ للحقِّ عند الهفوة، ومنعُ المتعلم من عِلْمٍ يضرُّه، وزجرُه عن أن يريدَ بالعلم غير وجه الله، وصدُّه عن الاشتغال بفرض الكفاية قبل العين. وآداب المتعلم مع العالم: أن يَبْدَأَ بالتحية، ويُقَلِّبَ بين يديه الكلام، ولا يقول في معارضة قولِهِ: قال فلان خلافه، ولا يشير عليه بخلاف رأيه، ولا يسأل جليسه بمجلسه، ولا يلتفت بل يقعد مُطَرِّقاً ساكناً متأدباً، كأنه في الصلاة، ولا يكثر عليه عند مَلَلِهِ، وإذا قام قام له، ولا يسأله في الطريق، ولا يسيء الظن به في أفعال ظاهرها منكر عنده. هـ⁽²⁾.

ح 59 أعرابي قال ابن حجر: لم أقف على اسمه⁽³⁾. وقال زكرياء: سمَّاه أبو العالية ربيعاً⁽⁴⁾. متى الساعة: أي متى زمن قيامها. فمضى: استمر. يبعثه: أي الحديث الذي كان فيه. أبين أراه السائل: أي أظن أنه قال: أين السائل. والظَّانُّ محمد بن فُلَيْح. كيف إضاعتها؟ فيه أنه ينبغي للسائل إذا لم يفهم أن يراجع العالم. إذا وسدَّ الأمر: أي جعل الأمر المتعلِّق بالدين كالخلافة والقضاء والفتوى وإمامة الصلاة وغير ذلك.

(1) الفتح (142/1).

(2) انظر فيض القدير (496/5 و497) عند حديث: «ليس مني إلا عالم أو متعلم».

(3) الفتح (143/1). وقال في هدي الساري ص250: "لم يسم هذا الأعرابي". وقال أبو العالية: هو ربيع.

(4) تحفة الباري. (299/1). ونقله القسطلاني في الإرشاد (154/1) عن البرماوي. وأصله في هدي الساري.

إلى غير أهله: المستحقين له، أي ألقيت وسادته لهم. فانتظر الساعة: لوقوع أمارتها. وذلك إنما يكون عند غلبة الجهل، وضعف أهل الحق عن القيام به.

3 باب مَنْ رَفَعَ صَوْتَهُ بِالْعِلْمِ

ح60 حَدَّثَنَا أَبُو الثُّعْمَانِ عَارِمُ بْنُ الْفَضْلِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ مَاهَكَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: تَخَلَّفَ عَنَّا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرَةٍ سَافَرْنَاهَا فَأَذْرَكْنَا وَقَدْ أَرْهَقْنَا الصَّلَاةَ وَنَحْنُ نَتَوَضَّأُ فَجَعَلْنَا نَمْسُحُ عَلَى أَرْجُلِنَا، فَنَادَى بِأَعْلَى صَوْتِهِ: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ» مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا. [الحديث 60 - طرفاه في: 96، 97].

لم-ك-2، ب-9، ح-241، 242.

3 باب: من رفع صوته بالعلم: أي بكلام يدل عليه. أي جواز ذلك إذا احتاج إليه لبعد أو كثرة السامعين، وإلا فيكرهه في المسجد. ابنُ مَاهَكَ: ماهك اسمُ أبيه أو اسمُ أمه. سفرة: «من مكة إلى المدينة» كما في مسلم⁽¹⁾. أَرْهَقْنَا الصَّلَاةَ: أعجلتنا لضيق وقتها. أي صلاة العصر كما يأتي. فَمَسَمَمَ: أي نغسل غسلا خفيفاً. وَيْلٌ: كلمة عذاب، أو وادٍ في جهنم. لِلْأَعْقَابِ: جمع عقب مؤخر أرجل أي للأعقاب المُقَصَّرِ في غسلها، أي لأصحابها أو لها. وَإِذَا عُدَّتْ عُدْبٌ صَاحِبِهَا.

4 باب قول المُحَدِّثِ حَدَّثَنَا وَأَخْبَرَنَا وَأَنْبَأَنَا

وَقَالَ لَنَا الْحُمَيْدِيُّ: كَانَ عِنْدَ ابْنِ عُيَيْنَةَ: حَدَّثَنَا، وَأَخْبَرَنَا، وَأَنْبَأَنَا وَسَمِعْتُ، وَاحِدًا. وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ، وَقَالَ شَقِيقٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَلِمَةً، وَقَالَ حُدَيْقَةُ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدِيثَيْنِ. وَقَالَ أَبُو الْعَالِيَةِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيمَا يَرْوِي عَنْ رَبِّهِ، وَقَالَ أَنَسٌ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيمَا

(1) صحيح مسلم، كتاب الطهارة، ح 241.

يُرْوِيهِ عَنِ رَبِّهِ، عَزَّ وَجَلَّ، وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُرْوِيهِ عَنِ رَبِّكُمْ عَزَّ وَجَلَّ.

ح61 حَدَّثَنَا فُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ مِنَ الشَّجَرِ شَجْرَةً لَا يَسْقُطُ وَرَقُهَا وَإِنَّهَا مِثْلُ الْمُسْلِمِ فَحَدَّثُونِي مَا هِيَ» فَوَقَعَ النَّاسُ فِي شَجَرِ الْبَوَادِي، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: وَوَقَعَ فِي نَفْسِي أَنَّهَا النَّخْلَةُ فَاسْتَحْيَيْتُ، ثُمَّ قَالُوا: حَدَّثْنَا مَا هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ: قَالَ: «هِيَ النَّخْلَةُ».

[الحديث 61 - أطرافه في: 62، 72، 131، 2209، 4698، 5444، 5448، 6122، 6144.
[م-ك-50، ب-15، ح-2811، أ-6477].

4 باب: قول المحدث "حدثنا"... الخ: أي هل بين هذه الألفاظ فرقٌ أو الكل بمعنى واحد. وإيراده قول ابن عيينة دون غيره دليلٌ على أنه مختاره. وأن الكل بمعنى واحد. قاله الكرمانى⁽¹⁾. وهذا هو مختار الزهري أيضاً، والإمام مالك، وأكثر الحجازيين والكوفيين. ورجحه ابنُ الحاجب في مختصره، ونقل عن الحاكم أنه مذهب الأئمة الأربعة. وعليه استمر عمل المغاربة. قاله ابن حجر⁽²⁾.

حدثنا رسول الله ﷺ وهو الصادق: في قوله. **المصدوق:** فيما وعده به ربُّه. **سمعت النبي ﷺ كلمة:** الغرض منه ومما ذكر قبله التنبيه على الصيغة فقط، وأن "حدثنا" و"سمعت" بمعنى واحد، وكذا قوله: **حدثنا رسول الله ﷺ حديثين:** الغرض منه هو ما ذكر من أنه لا فرق بين هذه الصيغ. وقوله: **وقال أبو العالبة.** وقوله: **يرويه عن وبيكم.** أشار به إلى أن حكم العنونة حكم الوصل، أي بشرط اللقي وعدم التدليس، كما عند البخاري وابن المديني وابن عبد البر والخطيب وغيرهم. قال النووي: وهو المختار الصحيح الذي عليه أئمة الفن، ونازع مسلم في اشتراط اللقي، وأطال في الرد على

(1) الكواكب الدراري (9/2/1).

(2) الفتح (1/145).

مَنْ قَالَه كَمَا فِي مَقْدَمَةِ صَحِيحِهِ⁽¹⁾. قَالَ الْقِسْطَلَانِيُّ: "وَفِي مَا قَالَهُ نَظَرَ بِطَوَّلِ ذِكْرِهِ"⁽²⁾. وَمَرَادُ الْمُصَنَّفِ مِنْ هَذِهِ التَّعَالِيقِ أَنَّ الصَّحَابِيَّ قَالَ تَارَةً: "حَدَّثْنَا"، وَتَارَةً "سَمِعْتُ"، وَأُخْرَى: "عَنْ". فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُمْ لَمْ يَفْرُقُوا بَيْنَ هَذِهِ الصِّيَغِ.

ح61 وَإِنَّمَا مِثْلُ الْمُسْلِمِ: قَالَ الْعُلَمَاءُ: وَجْهُ الشَّبْهِ بَيْنَهُمَا كَثْرَةُ (1/55)، خَيْرُ النَّخْلَةِ، وَدَوَامُ ظِلِّهَا، وَطَيِّبُ ثَمَرِهَا، وَعَمُومُ الْإِنْتِفَاعِ بِهِ، وَبِجَمِيعِ أَجْزَائِهَا فِي جَمِيعِ الْأَوْقَاتِ، فَمَنْ حِينَ تَطْلُعِ ثَمَرَتِهَا إِلَى أَنْ تَتَيَبَّنَ، وَهِيَ تُؤْكَلُ وَيُنْتَفَعُ بِجَمِيعِ أَجْزَائِهَا حَتَّى النَّوَى وَاللَّيْفِ. وَكَذَلِكَ الْمُسْلِمُ بِرَكَتِهِ وَنَفْعِهِ عَامًّا. قَالَه الْكِرْمَانِيُّ⁽³⁾، وَأَصْلُهُ لِلنَّوَوِيِّ. قَالَ: "وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ فِي وَجْهِ الشَّبْهِ"⁽⁴⁾.

وَقَالَ ابْنُ التَّيْنِ: "قَالَ أَبُو عَبْدِ الْمَلِكِ: شَبَّهَ النَّبِيَّ ﷺ النَّخْلَةَ بِالْمُؤْمِنِ لِأَنَّ النَّخْلَةَ سَعَفُهَا وَجَرِيدُهَا وَتَمَرُهَا يُنْتَفَعُ بِهِ، وَكَذَلِكَ الْمُؤْمِنُ يُؤَدِّي الْفَرَائِضَ وَالزَّكَاةَ وَالْحَجَّ وَالْجِهَادَ، وَذَكَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَكْبَرُ"⁽⁵⁾.

ابْنُ حَجْرٍ: "وَأَمَّا مَنْ زَعَمَ أَنَّ مَوْقِعَ التَّشْبِيهِ بَيْنَهُمَا مِنْ جِهَةِ كَوْنِ النَّخْلَةِ إِذَا قُطِعَ رَأْسُهَا مَاتَتْ، أَوْ أَنَّهَا لَا تَحْمَلُ حَتَّى تَلْقَحَ، أَوْ أَنَّهَا تَمُوتُ إِذَا غَرِقَتْ، أَوْ أَنَّ لَطَلْعَهَا رَائِحَةَ مَنِي الْأَدَمِيِّ، أَوْ لِأَنَّهَا تَعَشِقُ، أَوْ لِكُونِهَا تَشْرَبُ مِنْ أَعْلَاهَا. فَكُلُّهَا أَوْجُهٌ ضَعِيفَةٌ، لِأَنَّ جَمِيعَ ذَلِكَ مُشْتَرِكٌ فِي الْأَدَمِيِّينَ لَا يَخْتَصُّ بِالْمُسْلِمِ. وَأَضْعَفُ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُ مَنْ زَعَمَ أَنَّ ذَلِكَ لِكُونِهَا

(1) انظر التقريب والتيسير للنووي مع تدريب الراوي (1/215). وشرح النووي على مسلم (1/327و127).

(2) الإرشاد (1/157).

(3) الكواكب الدراري (1/112) بتصرف. وقارن بالفتح (1/145).

(4) شرح النووي على مسلم (17/154).

خلقت من فضلة طينة آدم⁽¹⁾. فإن الحديث في ذلك لم يثبت⁽²⁾. فحدثوني ما هي؟ وفي رواية: «أخبروني»⁽³⁾ وفي أخرى: «أنبئوني»⁽⁴⁾ وبه يطابق غرض المصنّف من أن الكلّ بمعنى واحد. فوقع الناس في شجر البواقي دون شجر الحاضرة لظنّهم أنها شيء غريب. ووقع في نفسي أنها النخلة: أي من أجل الجمار الذي رآه. كما يأتي.

5 باب طرح الإمام المسألة على أصحابه ليختبر ما عندهم من العلم

ح62 حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ مِنَ الشَّجَرِ شَجْرَةً لَا يَسْقُطُ وَرَقُهَا، وَإِنَّهَا مِثْلُ الْمُسْلِمِ حَدَّثُونِي مَا هِيَ؟» قَالَ: فَوَقَعَ النَّاسُ فِي شَجَرِ الْبَوَادِي. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَوَقَعَ فِي نَفْسِي أَنَّهَا النَّخْلَةُ، فَاسْتَحْيَيْتُ ثُمَّ قَالُوا: حَدَّثْنَا مَا هِيَ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: «هِيَ النَّخْلَةُ». [انظر الحديث: 61 واطرافه].

5 باب طرح الإمام المسألة على أصحابه ليختبر ما عندهم من العلم: أي استحباب ذلك تشجيعاً لأذهانهم، ليكون ذلك أرسخ في القلوب. ثم ذكر حديث ابن عمر السابق من طريقه أيضاً.

قال البزار: لم يرو هذا الحديث عن النبي ﷺ بهذا السياق إلا ابن عمر وحده. وفي رواية مجاهد «أنه كان عاشر عشرة»⁽⁵⁾. نقله في الفتح⁽⁶⁾.

(1) وهو حديث «أحسنوا إلى عمّكم النخلة، فإن الله تعالى خلق آدم فضل من طينتها، فخلق منها النخلة» رواه ابن عدي في الكامل (2 / 156) عن ابن عمر. وقال: هذا الحديث موضوع، ولا شك أن جعفر بن أحمد وضعه. قلت: وله شاهدان لا يفرح بهما. الأول عن أبي سعيد الخدري وسنده وإا بل فيه أبو هارون العبيدي وهو متروك ومنهم من كذبه. والثاني عن علي وهو أيضاً ضعيف جداً، فيه مسرور بن سعيد ضعيف جداً. وانظر سلسلة الأحاديث الضعيفة ح261 و262 و263.

(2) الفتح (1/147).

(3) هذه الرواية أخرجها البخاري في الأدب باب (89) إكرام الكبير... ح6144.

(4) هذه الرواية أخرجها الإسماعيلي. الفتح (1/144).

(5) هذه الرواية أخرجها البخاري في كتاب الأطعمة باب (42) أكل الجمار ح(5444).

(6) الفتح (1/147).

6 باب مَا جَاءَ فِي الْعِلْمِ وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾

الْقِرَاءَةُ وَالْعَرْضُ عَلَى الْمُحَدَّثِ. وَرَأَى الْحَسَنَ وَالنُّورِيَّ وَمَالِكَ الْقِرَاءَةَ جَائِزَةً. وَاحْتَجَّ بَعْضُهُمْ فِي الْقِرَاءَةِ عَلَى الْعَالِمِ بِحَدِيثِ ضِمَامَ بْنِ ثَعْلَبَةَ قَالَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: اللَّهُ أَمَرَكَ أَنْ تُصَلِّيَ الصَّلَوَاتِ؟ قَالَ: «نَعَمْ» قَالَ: فَهَذِهِ قِرَاءَةٌ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخْبَرَ ضِمَامًا قَوْمَهُ بِذَلِكَ فَأَجَازُوهُ. وَاحْتَجَّ مَالِكٌ بِالصَّكِّ يُقْرَأُ عَلَى الْقَوْمِ فَيَقُولُونَ: أَشْهَدْنَا فَلَانَ، وَيُقْرَأُ ذَلِكَ قِرَاءَةً عَلَيْهِمْ، وَيُقْرَأُ عَلَى الْمُقْرَأِ فَيَقُولُ الْقَارِئُ، أَقْرَأَنِي فَلَانَ. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الْوَاسِطِيُّ عَنْ عَوْفٍ عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: لَا بَأْسَ بِالْقِرَاءَةِ عَلَى الْعَالِمِ.

وَأَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ الْقُرَيْبِيُّ وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيُّ قَالَ. حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى عَنْ سُفْيَانَ قَالَ: إِذَا قُرِئَ عَلَى الْمُحَدَّثِ قَلَا بَأْسَ أَنْ تَقُولَ: حَدَّثَنِي. قَالَ وَسَمِعْتُ أَبَا عَاصِمٍ يَقُولُ عَنْ مَالِكٍ وَسُفْيَانَ: الْقِرَاءَةُ عَلَى الْعَالِمِ وَقِرَاءَتُهُ سَوَاءٌ.

ح63 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُونُسَ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ سَعِيدِ هُوَ الْمُقْبَرِيُّ عَنْ شَرِيكَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَمِرٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ بَيْنَمَا نَحْنُ جُلُوسٌ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَسْجِدِ دَخَلَ رَجُلٌ عَلَى جَمَلٍ فَأَنَاحَهُ فِي الْمَسْجِدِ ثُمَّ عَقَلَهُ ثُمَّ قَالَ لَهُمْ: أَيُّكُمْ مُحَمَّدٌ؟ وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُتَّكِيٌّ بَيْنَ ظَهْرَانِيهِمْ. فَقُلْنَا: هَذَا الرَّجُلُ النَّابِئُضُ الْمُتَّكِيُّ. فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ: يَا ابْنَ عَبْدِ الْمُطَلِّبِ؟ فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فَدَّ أَجْبَنُكَ» فَقَالَ الرَّجُلُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِنِّي سَأَلْتُكَ فَمُسَدَّدٌ عَلَيْكَ فِي الْمَسْأَلَةِ فَلَا تَجِدْ عَلَيَّ فِي نَفْسِكَ. فَقَالَ: «سَلْ عَمَّا بَدَأَ لَكَ» فَقَالَ: أَسْأَلُكَ بِرَبِّكَ وَرَبِّ مَنْ قَبْلَكَ اللَّهُ أَرْسَلَكَ إِلَى النَّاسِ كُلِّهِمْ؟ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ نَعَمْ» قَالَ: أَسْأَلُكَ بِاللَّهِ اللَّهُ أَمَرَكَ أَنْ تُصَلِّيَ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ؟ قَالَ: «اللَّهُمَّ نَعَمْ». قَالَ: أَسْأَلُكَ بِاللَّهِ اللَّهُ أَمَرَكَ أَنْ تَصُومَ هَذَا الشَّهْرَ مِنَ السَّنَةِ؟ قَالَ: «اللَّهُمَّ نَعَمْ» قَالَ: أَسْأَلُكَ بِاللَّهِ اللَّهُ أَمَرَكَ أَنْ تَأْخُذَ هَذِهِ الصَّدَقَةَ مِنْ أَغْنِيَانِنَا فَتَقْسِمَهَا عَلَيَّ فَقَرَأْنَا؟ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اللَّهُمَّ نَعَمْ» فَقَالَ الرَّجُلُ: أَمَنْتُ بِمَا جِئْتَ بِهِ وَأَنَا رَسُولٌ مِنْ وَرَائِي مِنْ قَوْمِي وَأَنَا ضِمَامُ بْنُ ثَعْلَبَةَ أَخُو بَنِي سَعْدِ بْنِ بَكْرٍ وَرَوَاهُ مُوسَى بْنُ

إِسْمَاعِيلَ وَعَلِيَّ بْنَ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنِ سُلَيْمَانَ بْنِ الْمُغِيرَةَ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ
عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِهَذَا.

6 **باب القراءة والعرض على المحدث:** قيل: إنهما بمعنى، والتحقيق أن العرض
أخص. قاله في "التوشيح"⁽¹⁾. وذلك أن العرض عبارة عما يقرؤه الطالب على شيخه من
حفظه أو من كتاب، أو يسمعه عليه بقراءة غيره، من حفظ أو كتاب، هذا عرض القراءة،
وهو المراد هنا.

وأما عرض المناولة فهو أن يجيء الطالب بكتاب إلى الشيخ فيتأمله ثم يعيده إليه،
ويقول له: وقفتُ على ما فيه وهو حديثي عن فلان فأجزتُ لك روايته عني. قال في
"العارضه": وأعلى الروايات السماعُ من الشيخ، وثانيه: العرض والقراءة عليه، وثالثه
المناولة، ورابعه الإجازة ه⁽²⁾. ورأى المسننُ والثوريُّ ومالكُ القراءة على المحدث
جائزة: أي كافية في صحة النقل عنه. بل صرح القاضي عياض بعدم الخلاف في (عدم)⁽³⁾
صحة الرواية بها. واحتج بعضهم: هو الحميدي⁽⁴⁾. ففي القراءة على العالم: أي في
صحة الرواية بها. أخبر ضمام قومه بذلك: كما في طريق أخرى عند أحمد وغيره⁽⁵⁾.
فأجازوه: قَبِلُوهُ مِنْهُ بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ. بِالصَّكِّ: رسم إقرار المقرّ بالحق. يقرأ على

(1) التوشيح (1/239).

(2) وقال ابن العربي في موضع آخر من العارضة (257/7): "لا فرق بين أن تسمع من الشيخ، أو يسمع وأنت
تقرأ..."

(3) كذا في الأصل والمخطوطة، وكتب في المخطوطة فوق هذه الكلمة رمز «ك» للدلالة على أنها وردت هكذا
في الأصل. قلت: والصواب سقوطها لتصير العبارة هكذا "بعدم الخلاف في صحة الرواية بها". وهذا هو
الموافق لما في الإلماع للقاضي عياض ص70. حيث قال: "لا خلاف أنها رواية صحيحة".

(4) عبد الله بن الزبير بن عيسى الحميدي المكي، أبو بكر. ثقة حافظ فقيه، أجاز أصحاب ابن عيينة. له
المسند. مات سنة 219 هـ التقريب (1/415) والأعلام (4/87).

(5) أخرجه أحمد في المسند (1/264) والحاكم في المستدرک (3/54) من حديث ابن عباس.

القوم: المقربين به، فيقولون: نعم. **فيقولون:** أي الشهود. **أشهدنا فلان:** أي ساغ لهم أن يقولوا: أشهدنا فلان أنه أقر بكذا. وإن لم يتلفظ هو بما فيه. فكذا إذا قرئ على العالم فأقر به صح أن يُروى ذلك عنه. قال ابن بطال: هذه حجة قاطعة لأن الإشهاد أقوى حالات الإخبار⁽¹⁾.

ح63 وجل: هو ضمام، وكان قدومه سنة تسع كما جزم به ابن إسحاق⁽²⁾. **فأناخه في المسجد:** أي «ببابه» كما عند الحاكم وأحمد⁽³⁾، ففيه مجاز. **متكئ بين ظهرا نبيهم:** أي بينهم، وزيد لفظ الظهر ليدل على أن ظهراً منهم قدامه وظهراً وراءه، فهو محفوف. والألف والنون فيه للتأكيد، والتثنية للجمع. وفيه جواز اتكاء الرئيس والعالم بين أصحابه.

قال المهلب: يجوز للعالم والمفتي والإمام الاتكاء في مجلسه بحضرة الناس لألم أو لراحة ولا يكون ذلك في عامة جلوسه. **الأبيض:** أي المشرَّب بحمرة. **ابن عبد المطلب:** منادى بحذف أداته. **قد أجبتك:** أي سمعتك. أو المراد إنشاء الإجابة، وإنما لم يقل له: "نعم" لأنه لم يخاطبه بما يليق بمنزلته من التعظيم. **فلا تجد:** أي لا تغضب. **الله:** بالمد في المواضع كلها. **اللهم نعم:** ذكر اسم الجلالة تبركاً. **أنشدك بالله:** من النشيد وهو رفع الصوت، أي أسألك بالله رافعاً نشيدي أي صوتي. **أن نصلي:** بالنون. عياض: وهو أوجه⁽⁴⁾. **تأخذ - بالتاء -** كما لابن حجر والقسطلاني⁽⁵⁾.

(1) شرح ابن بطال (130/1).

(2) انظر الفتح (152/1)، لكن هذا مخالف لما في الاستيعاب (752/2)، إذ فيه: "وذكر ابن إسحاق قدوم ضمام ولم يذكر العام... وقيل في سنة تسع. ذكره ابن هشام عن أبي عبيدة".

(3) الحاكم (54/3)، وأحمد (264/1).

(4) انظر الفتح (152/1). وهذه الرواية للأصلي.

(5) الفتح (152/1)، والإرشاد (161/1).

فتقسمها على فقرائنا: خرج مخرج الغالب لأنهم مُعْظَمُ مَصْرِفِ (56/1) الزكاة. وفي "مسلم" ذِكْرُ الْحَجِّ أَيْضاً⁽¹⁾. **آمَنَت:** هذا إخبارٌ بإيمانه السابق على ما اختاره المصنّف. ورجحه القاضي عياض⁽²⁾ والكرماني⁽³⁾ وابن حجر⁽⁴⁾، لا أنه أنشأ الإيمان الآن. قال ابن حجر: ما سلّكه ضمام في هذا السؤال دليل على حسن تصرفه وكمال عقله، ولهذا قال عمر: ما رأيت أحداً أحسنَ مسألةً ولا أوجز من ضمام⁽⁵⁾. وقال ابن عبد البر في "الاستيعاب": "ثم ذهب إلى قومه فحضّهم على الإسلام ونبذ عبادة الأوثان، فما أمسى من ذلك اليوم في حضيرة رجل ولا امرأة إلا مسلماً". قال ابن عباس: "فما سمعنا وافداً قط كان أفضل من ضمام بن ثعلبة منه"⁽⁶⁾.

7 بَاب مَا يُذَكَّرُ فِي الْمُنَاوَلَةِ وَكِتَابِ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْعِلْمِ إِلَى الْبُلْدَانِ

وَقَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: نَسَخَ عُمَانُ بْنُ عَقَانَ الْمَصَاحِفَ فَبَعَثَ بِهَا إِلَى الْآفَاقِ وَرَأَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ ذَلِكَ جَائِزًا. وَأَحْتَجَّ بَعْضُ أَهْلِ الْحِجَازِ فِي الْمُنَاوَلَةِ بِحَدِيثِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَيْثُ كَتَبَ لِأَمِيرِ السَّرِيَّةِ كِتَابًا وَقَالَ: «لَا تَقْرَأْهُ حَتَّى تَبْلُغَ مَكَانَ كَذَا وَكَذَا» فَلَمَّا بَلَغَ ذَلِكَ الْمَكَانَ قَرَأَهُ عَلَى النَّاسِ وَأَخْبَرَهُمْ بِأَمْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

ح 64 حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ صَالِحِ بْنِ شِهَابٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ بِكِتَابِهِ رَجُلًا

(1) صحيح مسلم، كتاب الإيمان، ح 12.

(2) انظر الفتح (152/1).

(3) الكواكب الدراري (18/2/1).

(4) الفتح (152/1).

(5) الفتح (151/1).

(6) الاستيعاب (753/2).

وأمره أن يدفعه إلى عظيم البحرين، فدفعه عظيم البحرين إلى كسرى، فلما قرأه مزقه. فحسنت أن ابن المسيب قال: فدعا عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يمزقوا كل ممزق. [الحديث: 64 - اطرافه في: 2939، 4424، 7264].

ح65 حدثنا محمد بن مقاتل أبو الحسن المروزي أخبرنا عبد الله قال: أخبرنا شعبة عن قتادة عن أنس بن مالك قال: كتب النبي صلى الله عليه وسلم كتاباً - أو أراد أن يكتب - فقيل له: إنهم لا يقرءون كتاباً إلا مخطوماً، فآخذ خاتماً من فضة نقشه: محمد رسول الله، كأني أنظر إلى بياضه في يده، فقلت لقتادة: من قال: نقشه محمد رسول الله؟ قال أنس. [الحديث: 65 - اطرافه في: 2938، 5870، 5872، 5874، 5875، 5877، 7162]. [م=ك=37، ب=12، ح2092، ا=12940].

7 باب ما يذكر في المناولة: المناولة هي أن يعطي الشيخ الكتاب للطالب ويقول

له: هذا سماعي أو تصنيفي فاروه عني. وهي حالة محل السماع عند يحيى بن سعيد⁽¹⁾ ومالك والزهري، فيسوغ فيها التعبير بالتحديث والإخبار، لكنها أخط رتبة من السماع عند الأكثرين. فإن لم يقل له: اروه عني فلا تجوز له الرواية بها على الصحيح. قاله الكرمانى⁽²⁾. وكتاب: أي كتابة أهل العلم. المكاتبه من أقسام التحمل أيضاً وهي أن يكتب الشيخ حديثه بخطه، أو يأذن لمن يثق به في كتابته ويرسله إلى الطالب بعد تحريره مع ثقة، ويأذن له في روايته عنه. وسوى المصنف بينهما وبين المناولة، ورجح قوم المناولة عليها لحصول المشافهة. وجوز جماعة إطلاق الإخبار فيها. والأولى ما عليه المحققون من اشتراط بيان ذلك بأن يقول أخبرنا فلان مكاتبه. فإن لم يُجز له الرواية فيها، فالصحيح المشهور أنه تجوز الرواية بها بأن يقول: كتب إلي فلان قال حدثنا فلان... الخ. قاله الكرمانى⁽³⁾.

(1) هو يحيى بن سعيد الأنصاري.

(2) الكواكب الدراري (20/2/1).

(3) الكواكب الدراري (20/2/1) بتصرف من المؤلف.

ولم يذكر المصنف من أقسام التحمل الإجازة المجردة، ولا الوجادة، ولا الوصية، ولا الإعلام. وكأنه لا يرى جواز الرواية بها.

ابنُ التين: والصحيح أن المناولة والإجازة صحيحان، وإنما كره ذلك من كرهه خشية الزيادة والتقصان. **نسخ عثمان المصاحف**: أي أمر زيد بن ثابت، وعبدالله بن الزبير، وسعيد بن العاص⁽¹⁾، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام⁽²⁾ بنسخها، أي كتابتها لا أنه نسخها بيده. **فبعث بها إلى الآفاق**: قيل: إنه كتب سبعة بعثها إلى مكة والشام واليمن والبحرين والبصرة والكوفة لكل محلّ واحداً. وأمسك بالمدينة واحداً. والمشهور أنها خمسة. وقال الداني: "أكثر الروايات على أنها أربعة"⁽³⁾.

قال في "المصابيح": سئل ابن المنير عن وجه إدخال هذا في المناولة مع أن القرآن إنما يثبت بالتواتر. وأجاب بأن المستفاد من بعث المصاحف والمناولة فيها إنما هو الإسناد إلى عثمان أنه قرأ بذلك، وإن كنا لم نسمع قراءته⁽⁴⁾. **عبد الله بن عمرو**: بن عاصم بن عمر بن الخطاب وهو العمري. **ذلك**: أي المناولة. **واحتج بعض أهل المجاز**:

(1) سعيد بن العاص بن سعيد القرشي الأموي، أبو عثمان، صحابي صغير، مات النبي صلى الله عليه وسلم وعمره تسع سنين. وكان من فصحاء قريش، ولهذا ندبه عثمان فيمن ندب لكتابة القرآن. وولى المدينة لمعاوية. مات سنة 53هـ. الإصابة (107/3).

(2) عبد الرحمن بن الحارث بن هشام القرشي المخزومي، أبو محمد. مات أبوه في طاعون عمّواس، فتزوج عمر أمه، فنشأ في حجره. فسمع منه ومن غيره. وتزوج بنت عثمان. وكان ممن ندبه عثمان لكتابة المصاحف من شباب قريش. وابنه أبو بكر أحد الفقهاء السبعة من تابعي أهل المدينة. مات سنة 43هـ. الإصابة (29/5) القسم الثاني.

(3) التبيين في آداب حملة القرآن، للنووي (ص97).

(4) المصابيح في الباب السابع من كتاب العلم.

هو الحميدي، كتب **لأمير السرية**: هو عبد الله بن جحش⁽¹⁾ أخو زينب أم المؤمنين. ولفظ الكتاب كما في المصابيح⁽²⁾: "بسم الله الرحمن الرحيم، أما بعد! فسِرْ على بركة الله بمن معك حتى تنزل بطن نخلة فترصد بها عير قريش لعلك أن تأتينا منها بخبر"⁽³⁾. **مكان كذا وكذا**: وهو نخلة بين مكة والطائف. وأخبرهم بأمر النبي ﷺ: الذي تضمنه الكتاب، وهو إتيانهم بخبر قريش فلقوا عمرو بن الحضرمي ومعه عير لقريش فقتلوه وغنموا ما كان معه، فهو أول قتيل من الكفار، وغنيمته أول غنيمة في الإسلام. ووجه الدلالة منه ظاهرة فإنه جاز له الإخبار بما في الكتاب بمجرد المناولة، ففيه المناولة بالنسبة إلى الأمير، والمكاتبة بالنسبة لأصحابه.

ح64 **وَجَلَّأ**: هو عبد الله بن حذافة السهمي⁽⁴⁾. **عظيم البحرين**: هو المنذر بن ساوى. **كسرى**: هو أبريوز بن هرمز بن أنوشروان. **فحسبت**: قاله الزهري: **أن يَمَزَّقُوا كل مَمَزَّقٍ**: أي يفرقوا كل نوع من التفريق. فسَلَطَ الله على كسرى المذكور ولده شيرويه فقتله ثم قُتِلَ شيرويه بعد ستة أشهر، ومَزَّقَ الله ملكهم كل ممزق. ودلالة الحديث على المكاتبة ظاهرة. والله أعلم (57/1).

-
- (1) عبدالله بن جحش بن رباب الأسدي. أحد السابقين، هاجر إلى الحبشة وشهد بدرأً وأحدًا، وكان أول راية عقدت في الإسلام له. مات شهيداً في غزوة أحد. ودفن مع حمزة في قبر واحد. وكان له يوم قُتِلَ نيف وأربعون سنة. الإصابة (35/4).
 - (2) المصابيح في الباب السابع من كتاب العلم.
 - (3) أخرجها ابن إسحاق كَمَا في تاريخ الطبري (15/2). وأوردها ابن هشام في السيرة (602/2)، والواقدي في مغازيه (13/1) عن عمرو مرسلًا.
 - (4) عبد الله بن حذافة بن قيس السهمي القرشي، من السابقين، يقال: شهد بدرأً. كانت فيه دعابة. شهد فتح مصر، وتوفي في خلافة عثمان. الإصابة (57/4).

ح65 **كتب النبي ﷺ كتاباً:** أي أمر كاتباً أن يكتب، أي إلى العجم أو إلى الروم. **إنهم:** أي العجم أو الروم. **إلا مختوما:** عليه بعد طيه، صَوْنَا لِمَا فِيهِ مِنَ الْأَسْرَارِ. **فقلت:** قائله شعبة.

8 بَاب مَنْ قَعَدَ حَيْثُ يَنْتَهِي بِهِ الْمَجْلِسُ وَمَنْ رَأَى فُرْجَةَ فِي الْحَلْقَةِ فَجَلَسَ فِيهَا
ح66 حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي
طَلْحَةَ أَنَّ أَبَا مَرْثَةَ مَوْلَى عَقِيلِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِي وَقْدِ اللَّيْثِيِّ
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَمَا هُوَ جَالِسٌ فِي الْمَسْجِدِ وَالنَّاسُ
مَعَهُ إِذْ أَقْبَلَ ثَلَاثَةٌ نَفَرٌ، فَأَقْبَلَ اثْنَانِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَدَهَبَ وَاحِدٌ، قَالَ: فَوَقَفَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَمَّا
أَحَدُهُمَا فَرَأَى فُرْجَةَ فِي الْحَلْقَةِ فَجَلَسَ فِيهَا، وَأَمَّا الْآخَرُ فَجَلَسَ خَلْفَهُمْ، وَأَمَّا
الثَّلَاثُ فَأَدْبَرَ ذَاهِبًا. فَلَمَّا فَرَغَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَلَا
أَخْبِرُكُمْ عَنِ النَّفَرِ الثَّلَاثَةِ أَمَّا أَحَدُهُمْ فَأَوَى إِلَى اللَّهِ فَأَوَاهُ اللَّهُ وَأَمَّا الْآخَرُ
فَاسْتَحْيَا فَاسْتَحْيَا اللَّهُ مِنْهُ وَأَمَّا الْآخَرُ فَأَعْرَضَ فَأَعْرَضَ اللَّهُ عَنْهُ».

[الحديث-66 طرفه في 474]. [م=ك=39، ب=10، ح=2176، أ=21966].

8 بَاب مَنْ قَعَدَ حَيْثُ انْتَهَى بِهِ الْمَجْلِسُ: أي مطلوبة ذلك. ودخل في المجلس مجلس العلم، وبه يطابق الكتاب. **ومن رأى فرجة في الحلقة:** فيشمل حلقة العلم وغيرها. **فجلس فيها:** فلا بأس بذلك لأنه المطلوب منه.

ح66 **عن أبي واقد:** اسمه الحارث⁽¹⁾. **ثلاثة نفر:** أي رجال. **ولم يُسموا فوقفا**
على رسول الله صلى الله عليه: أي على مجلسه، أي «وسلماً» كما في الموطأ وغيره⁽²⁾.
فأدبر ذاهباً: أي حال كونه مستمراً في الذهاب. **أما أحدهم:** وهو الداخل في الحلقة.

(1) أبو واقد الليثي. مختلف في اسمه، فقيل: الحارث بن مالك، وقيل: ابن عوف، وقيل: عوف بن الحارث. قيل:

أسلم قديماً، وقيل: أسلم عام الفتح. مات في خلافة معاوية، وقيل بعد ذلك. الإصابة (455/7).

(2) أخرجه مالك في الموطأ، كتاب السلام باب (3) جامع السلام (ص732). والترمذي في الاستئذان باب (29).

فَأَوَى إِلَى اللَّهِ: لجأ إليه، ودخل مجلس ذكره و مجمع أوليائه. فَأَوَاهُ اللَّهُ: هكذا الرواية -بقصر الأول ومد الثاني- أي جازاه بنظير فعله بأن ضمّه إلى رحمته ورضوانه فهو من مجاز المشاكلة. وَأَمَّا الْآخَرُ: الجالس خلف الحلقة. فاستحبي: أي ترك المزاحمة والتخطي حياء من النبي ﷺ وأصحابه. قاله القاضي عياض. فاستحبي الله منه: أي رحمه ولم يعاقبه، فهو مجاز مشاكلة أيضا. فَأَعْرَضَ اللَّهُ عَنْهُ: أي جازاه بأن سخط عليه. ففيه أيضاً مشاكلة لأن نسبة الإيواء والاستحياء والإعراض إلى الله تعالى محال في حقه سبحانه، فحُمِلَ الكل على غايته ولازمه. ثم إن هذا محمول على مَنْ ذهب معرضاً لا لعذر، هذا إذا كان مسلماً. ويحتمل أنه كان منافقاً، وأطلع الله نبيه ﷺ عليه. قاله ابن حجر⁽¹⁾.

9 بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رُبُّ مَبْلَغٍ أَوْ عَى مِنْ سَامِعٍ

ح67 حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا بِشْرٌ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ أَبِيهِ، ذَكَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَعَدَ عَلَى بَعِيرِهِ وَأَمْسَكَ إِنْسَانًا بِخِطَامِهِ أَوْ يَزْمَامِهِ قَالَ: «أَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟» فَسَكَنَّا حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ سِوَى اسْمِهِ قَالَ الْيَسَّ يَوْمَ النَّحْرِ قُلْنَا بَلَى قَالَ فَأَيُّ شَهْرٍ هَذَا فَسَكَنَّا حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، فَقَالَ: «الْيَسَّ بِذِي الْحِجَّةِ؟» قُلْنَا: بَلَى. قَالَ: «فَإِنَّ دِمَاعَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ بَيْنَكُمْ حَرَامٌ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بِلَادِكُمْ هَذَا، لِيُبَلِّغَ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ فَإِنَّ الشَّاهِدَ عَسَى أَنْ يُبَلِّغَ مَنْ هُوَ أَوْ عَى لَهُ مِنْهُ». [الحديث 67 - اطرافه نم: 105، 1741، 3197، 4406، 4662، 5550، 7078، 7447. [م-ك-28، ب-9، ح-1679، ا-20408].

9 بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «رُبُّ مَبْلَغٍ أَوْ عَى مِنْ سَامِعٍ»: أورد المصنف معناه في هذا الباب، وصرح بلفظه في الحج⁽²⁾. و«رُبُّ» للتقليل أو للتكثير. و«مبْلَغٌ»

(1) الفتح (157/1).

(2) صحيح البخاري، كتاب الحج، باب (132) الخطبة أيام منى. ح. 1741.

بفتح اللام- أي مبلغ إليه. و«أوعى» نعت له. ومتعلق «رب» محذوف، أي يوجد أو يكون. وأجاز الكوفيون كون «رُبُّ» اسماً مرفوعاً بالابتداء، فعلى هذا يكون قوله «أوعى» خبراً له، أي ربٌّ مبلغٌ عني أفهم لما أقول من سامعٍ مني. قاله «الزركشي»⁽¹⁾، و«ابن حجر»⁽²⁾.

وقال «المهلب»: فيه أنه سيأتي⁽³⁾ في آخر الزمان مَنْ يكون له من الفهم في العلم ما ليس لمن تقدّمه إلا أن ذلك يكون في الأقل، لأن «رَبَّ» موضوعة للتقليل.

وقال النووي: فيه تصريح بوجود نقل العلم على الكافة وإشاعة السنن والأحكام⁽⁴⁾.
ح67 ذكر: أي أبوه أبو بكر: يعني أن أبا بكر⁽⁵⁾ كان يحدثهم فذكر النبي ﷺ فقال:
قعد: صلى الله عليه وسلم على بعيره: بمنى يوم النحر في حجة الوداع ليُسمعَ الناس.
وأمسك إنسان: هو أبو بكر. بخطامه أو بزمامه: معناهما واحدٌ، وهو الخيط الذي يجعل في الحلقة المسماة بالبُرّة التي تجعل في أنف البعير. فسكننا: وفي رواية: «فتلنا: الله ورسوله أعلم»⁽⁶⁾. وفي أخرى «قلنا: يوم حرام»⁽⁷⁾. والجمع بينها أن بعضهم سكت وبعضهم قال: «الله ورسوله أعلم» وبعضهم أجاب. فإن دماءكم وأموالكم

(1) التنقيح (40/1). وليست فيه الجملة الأخيرة.

(2) الفتح (158/1).

(3) في شرح ابن بطال (136/1) «قد يأتي».

(4) شرح النووي على مسلم (128/9).

(5) تُفتح بن الحارث، ويقال: بن مسروح، أبو بكر، صحابي مشهور بكنتيته. كان تدلى للنبي ﷺ من حصن الطائف ببكرة، فاشتهر بأبي بكر. كان من فضلاء الصحابة. مات سنة 51هـ أو 52هـ الإصابة (467/6).

(6) هذه الرواية أخرجها البخاري في الحج، باب (132) الخطبة أيام منى، ح1741. وفي المغازي باب (78) حجة الوداع ح4406.

(7) هذه الرواية أخرجها البخاري في الحج باب (132) ح1739 من حديث ابن عباس.

وأعراضكم عليكم حرام. قال في "المصابيح": هذا من باب المقتضى، وذلك أن الذوات لا تحرم، فلا بد من تقدير شيء يصح معه الكلام، وقدّره الزركشي بقوله: فإن سَفَكَ دماثكم وأخذ أموالكم وتلبّ أعراضكم، فيقدّر لكل ما يناسبه⁽¹⁾. قلت: لا بد من زيادة: بغير حقّ مع كل واحد من الثلاثة، وإلا فلا يتم المراد، والأولى أن تقدّر كلمة انتهاك مرة واحدة، لصحة انسحابها على الجميع، وذلك لأن انتهاك الشيء تناوله بغير حقّ فلا يحتاج معها إلى شيء آخر، أي فإن انتهاك دماثكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام. هـ⁽²⁾. والعرض لموضع المدح والذم من الإنسان، كان في نفسه أو ما يتعلّق به. كحرمه بيومكم... إلخ: الزركشي: قيل: المُشَبَّه به لا يكون أخفض رتبة من المُشَبَّه، وحرمة الدماء أعظم من حرمة حشيش الحرم وقتل صيده. والجواب: أن مناط التشبيه ظهوره عند السامع، فكان تحريم اليوم أثبت في نفوسهم من تحريم النفس والمال، إذ هو المعتاد من أسلافهم. وتحريم الشرع طار⁽³⁾ عليهم، فكان تحريم اليوم أظهر. والله أعلم.

10 باب العلم قبل القول والعمل

يقول الله تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [سجدة: 19] فَبَدَأَ بِالْعِلْمِ وَأَنَّ الْعُلَمَاءَ هُمْ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ وَرَثُوا الْعِلْمَ، مَنْ أَخَذَهُ أَخَذَ بِحِطِّهِ وَأَفْرِهِ. وَمَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَطْلُبُ بِهِ عِلْمًا سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ. وَقَالَ جَلَّ ذِكْرُهُ ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [ناطر: 28] وَقَالَ: ﴿وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ﴾ [النكبت: 43] ﴿وَقَالُوا لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ﴾ [الملك: 10] وَقَالَ: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: 9]. وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ يُرِذَ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهُهُ فِي الدِّينِ».

(1) التنقيح (40/1).

(2) المصابيح عند حديث رقم 67 بتصريف من المؤلف.

(3) في التنقيح (40/1): "طارىء". وكذا هو في المصابيح، والإرشاد (167/1).

«وَأَيُّمَا الْعِلْمُ بِاللِّعْلَمِ». وَقَالَ أَبُو ذَرٍّ: لَوْ وَضَعْتُمْ الصَّمْصَمَةَ عَلَى هَذِهِ، وَأَشَارَ إِلَى قَفَاهُ، ثُمَّ ظَنَنْتُ أَنِّي أَنْفَعُ كَلِمَةً سَمِعْتُهَا مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْلَ أَنْ تُحْيِزُوا عَلَيَّ لِأَنْفَعْتِهَا، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: كُنُوا رَبَّانِيَيْنَ حُلَمَاءَ فُقَهَاءَ. وَيُقَالُ: الرَّبَّانِيُّ الَّذِي يُرَبِّي النَّاسَ بِصِغَارِ الْعِلْمِ قَبْلَ كِبَارِهِ.

10 باب العلم قبل القول والعمل: ابن المنير: أراد أن العلم شرط في صحة القول والعمل فلا يعتبران إلا به. فهو متقدم عليهما، لأنه مصحح النية المصححة (58/1)/ للعمل. فنبتة المصنّف على ذاك حتى لا يسبق إلى الذهن من قولهم: إن العلم لا ينفع إلا بالعمل، تهوين أمر العلم والتساهل فيه. نقله في "المصابيح" (1) و"الفتح" (2). **لقول الله عز وجل: ﴿مَنْ عَمِلْمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَسْتَغْفِرُ لِذَنْبِكِ﴾** قالوا: "فالواو فيه للترتيب": **فبدأ بالعلم:** ثم قال: **﴿وَأَسْتَغْفِرُ لِذَنْبِكِ﴾** وخطابُ النبي ﷺ خطابٌ لأُمَّته. والاستغفار المأمور به هو ما كان مشتملاً على قول اللسان، وعمل القلب، أي حضوره حال التلفظ به، وإلا فلا عبرة به. وبهذا يظهر شاهد تقديم العلم على القول والعمل، وهذا أولى مما لابن زكري (3). **والله أعلم. وأن العلماء هم ورثة الأنبياء:** هذا لفظ حديث إلى قوله «وافر»: أخرجه أبو داود، والترمذي، وصححه (4) الحاكم (5). أي وقول النبي ﷺ «إن العلماء... الخ، وساقه بعد الآية لأن دلالة مبنية عليها، أي أنهم ورثوا النبي

(1) المصابيح عند الباب العاشر من كتاب العلم.

(2) الفتح (160/1).

(3) حاشية ابن زكري

(4) أخرجه أبو داود في العلم الباب الأول. ح 3641. والترمذي في العلم باب (19) في فضل الفقه على العبادة (451/7 تحفة). وَقَالَ: لا نعرف هذا الحديث إلا من حديث عاصم بن رجاء، وليس إسناده عندي بمتصل...»

(5) لم أجده عند الحاكم في المستدرک. ولعل الشارح قد الحافظ ابن حجر في عزو الحديث له. ولَمَّا ذكره في التلخيص الحبير (ح 1517) لم يعزه للحاكم، فلعله وهم في "الفتح"، والله أعلم.

المأمور بتقديم العلم على العمل فهم مأمورون بذلك. قاله ابن زكري⁽¹⁾. ورثوا: أي الأنبياء بحفظوا^{أخر}: نصيب كامل من ميراث النبوة. ومن سلك طريقاً: هذا لفظ حديث أيضاً أخرجه مسلم وغيره⁽²⁾. علماً: يتناول أنواع العلوم الدينية، ويشمل القليل والكثير. طريقاً إلى الجنة: في الآخرة، أو في الدنيا، بأن يُوفَّقه للأعمال الصالحة، أو فيهما معاً. قال ابن أبي جمرة: وهو الأظهر⁽³⁾.

النووي: "فيه فضيلة المشي في طلب العلم الشرعي بشرط خلوص النية، وإن كان خلوصها شرطاً في كل عبادة، لكن عادة العلماء يقيّدون هذه المسألة بذلك، لكونها يُتَسَاهَلُ فيها، وَيَغْفَلُ عن ذلك بعض المبتدئين وغيرهم⁽⁴⁾."

قال الأبيُّ إثر نقله: قلت: وتقدّم ما لابن رشد في خلوص النية. وقال بعض شيوخنا: يدخل فيه الذاهب إلى المفتي ليسأله عن مسألة، وكذلك العوام الذاهبون لحضور المواعظ⁽⁵⁾.

وقال الفيومي: يدخل فيه الطريق الحقيقي وهو المشي بالأقدام إلى مجالس العلم، والطريق المعنوي كحفظه ومدارسته ومطالعه ومذاكرته وكتابته والتفهم فيه ونحو ذلك هـ منه. «إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ»: يخافه. «وَنُ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ»: الذين علموا قدرته وسطوته. أثبت الخشية للمتّصفين بالعلم فاعتبر في إثباتها لهم الوصف العنواني، فالعلم سابق. «وَمَا يَحْقِلُهَا»: أي الأمثال الضروبة. «إِلَّا الْعَالِمُونَ»: الذين يعقلون عن الله،

(1) حاشية ابن زكري (مج/1م/9ص/4).

(2) صحيح مسلم، كتاب الذكر والدعاء ح 2699، وأحمد (252/2) وغيرهما، عن أبي هريرة. وأوله «من نفس عن مؤمن...».

(3) بهجة النفوس (112/1).

(4) شرح النووي على مسلم (21/17)، وإكمال إكمال المعلم (99/9).

(5) إكمال إكمال المعلم (99/9).

فَيَتَدَبَّرُونَ الْأَشْيَاءَ عَلَى مَا يَنْبَغِي، فَيَعْمَلُونَ بِمَقْتَضَاهَا. **(نَسَمَمٌ)**: سَمَاعٌ تَفْهَمٌ. **(أَوْ نَحَقْلٌ)** عَقْلٌ تَفَكَّرٌ. وهذان من طرق العلم، أي لو كنا من أهل العلم لوصلنا إلى الإيمان. فالعلم هو الموصل، فهو سابقٌ يُفهمُهُ وَيُفقهُهُ ليصل إلى الخير. **«وَأِنَّمَا الْعِلْمُ بِالتَّعَلُّمِ»**: هذا اللفظ رواه أبو نعيم عن أبي الدرداء مرفوعاً وزاد فيه: **«وَأِنَّمَا الْجِلْمُ بِالتَّحْلُمِ، وَمَنْ يَتَحَرَّ الخَيْرَ يُعْطَهُ»**⁽¹⁾. **لَوْ وَضَعْتُمْ الصَّمَامَةَ**: السيف الصارم، وكان أبو ذر حين قوله ذلك قاعداً على الجَمْرَةِ بِسِمْنَى يفتي الناس بأحكام النُّسكِ خوفاً عليهم من عَمَلِهَا بِغَيْرِ عِلْمٍ. فقال له رجل: **«ألم تُنْهَ عَنِ الْفُتْيَا؟»** فقال له: **«أرقيبٌ أنتَ علي؟»**، لو وضعتم... إلخ⁽²⁾. فدل على أن التَّعْلُمَ قبل العمل. **كُونُوا رَبَّانِيَّينَ**: جمع رباني نسبة إلى الربِّ، أي الذي يَقْصِدُ قَصْدَ مَا أَمَرَهُ الرَّبُّ بِقَصْدِهِ مِنَ الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ وَالتَّعْلِيمِ. **حَلَمَاءَ فُقَهَاءَ**: وَقَالَ غَيْرُهُ: **«عُلَمَاءَ عَامِلِينَ»**.

وقال ابن الأعرابي⁽³⁾: **«لا يقال للعالمِ رَبَّانِيٌّ حتى يكون عالِماً معلِّماً عاملاً»**⁽⁴⁾. ثم إنَّ جَمِيعَ ما ذكره من الآي والآثار يَدُلُّ على أفضلية العلم وأهميته وتقديمه على كلِّ شيءٍ. ومن ذلك يُؤخَذُ تقديمُهُ على القولِ والعملِ، واللَّه أعلم. **بِصِغَارِ الْعِلْمِ**: ما وضع من مَسَائِلِهِ. **قَبَلَ كِبَاوِهِ**: ما دق وخفي منها.

(1) رواه أبو نعيم في الحلية (174/5) والخطيب في التاريخ (201/5)، عن أبي الدرداء. قال في مجمع الزوائد

(133/1): رواه الطبراني في الأوسط وفيه محمد بن الحسن بن أبي يزيد وهو كذاب. ورواه الخطيب في تاريخه

(127/9) عن أبي هريرة. قال في الصحيحة (ح342): وهذا إسناد حسن أو قريب من الحسن... ورواه ابن

أبي عاصم والطبراني من حديث معاوية بن النضر الأخير منه. قال في الفتح: إسناده حسن.

(2) سنن الدارمي (136/1).

(3) محمد بن زياد، أبو عبد الله ابن الأعرابي. الكوفي، لغوي كبير، من مصنفاته، "النوادر". (ت231هـ). وفيات

الأميان (306/4). والأعلام (131/6).

(4) انظر الفتح (162/1).

11 بَاب مَا كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَّخِلُهُمْ بِالْمَوْعِظَةِ وَالْعِلْمِ كَيْ لَا يَنْفِرُوا

ح68 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ قَالَ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَّخِلُنَا بِالْمَوْعِظَةِ فِي الْأَيَّامِ كَرَاهَةَ السَّامَةِ عَلَيْنَا. [الحديث 68- طرفاه في: 70، 16411. لم-ك-50، ب-19، ح-2821، أ-4060.]

ح69 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو النَّيَّاحِ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «يَسْرُوا وَكَلَّا تُعَسِّرُوا وَبَشِّرُوا وَكَلَّا تُنْفِرُوا». [الحديث 69 - طرفه في: 6125. لم-ك-32، ب-3، ح-1734، أ-13174.]

11 بَابُ مَا كَانَ أَيُّ كَوْنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَّخِلُهُمْ : أَي يَتَّعَهُدُ أَصْحَابَهُ بِالْمَوْعِظَةِ بِالنُّصْحِ وَالتَّذْكِيرِ وَالْعِلْمِ عَطْفُ عَامٍّ عَلَى خَاصٍّ كَيْ لَا يَنْفِرُوا أَي يُذَكِّرُهُمْ وَقَتًا دُونَ وَقْتٍ كَيْ يَقْبَلُوا كَلَامَهُ وَلَا يَنْفِرُوا عَنْهُ.

ح68 يَتَّخِلُنَا: يَتَّقِبُ أَوْقَاتَ نَشَاطِنَا. السَّامَةُ: المَلَلُ.

ح69 يَسْرُوا: دُلُّوا النَّاسَ عَلَى اللَّهِ وَذَكَّرُوهُمْ بِنِعْمَةِ وَإِحْسَانِهِ وَجَلَالِهِ وَعَظَمَتِهِ، وَلَا تُعَسِّرُوا: بِالدَّلَالَةِ عَلَى مُحَضِّ الْأَعْمَالِ مَعَ الْغَفْلَةِ عَنِ هَذَا الْمَعْنَى. أَوْ يَسْرُوا بِتَعْلِيمِ النِّيَّاتِ فِيمَا يَتَعَاطَاهُ النَّاسُ، وَلَا تُعَسِّرُوا بِحَمْلِهِمْ عَلَى مَحْمَلٍ وَاحِدٍ وَإِخْرَاجِهِمْ عَمَّا هُمْ فِيهِ مِنَ الصَّنَائِعِ وَالْحِرَافِ، فَإِنَّ الْجَمِيعَ بِالنِّيَّةِ عِبَادَةٌ. وَبَشِّرُوا: اسْلُكُوا بِهِمْ طَرِيقَ التَّرْغِيبِ لَا التَّرْهِيْبِ، فَإِنَّ الْعِبَادَةَ عَلَى الرَّجَاءِ أَتَمُّ مِنْهَا عَلَى الْخَوْفِ. وَلَا تُنْفِرُوا النَّاسَ بِالِاقْتِصَارِ عَلَى الْإِنْذَارِ وَذَكَرِ أَنْوَاعِ الْوَعِيدِ. وَمِنْهُ تَعَلَّمَ الْعِلْمُ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ وَقْتًا دُونَ وَقْتٍ لِئَلَّا يَمَلُّهُ الْمُتَعَلِّمُ فَيَنْفِرَ مِنْهُ.

12 بَابُ مَنْ جَعَلَ لِأَهْلِ الْعِلْمِ أَيَّامًا مَعْلُومَةً

ح70 حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنصُورٍ عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ: كَانَ عَبْدُ اللَّهِ يُذَكِّرُ النَّاسَ فِي كُلِّ خَمِيسٍ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ! لَوْ دِدْتُ أَنَّكَ ذَكَرْتَنَا كُلَّ يَوْمٍ. قَالَ: أَمَا إِنَّهُ يَمْتَنِعُنِي مِنْ ذَلِكَ

أَنِّي أَكْرَهُ أَنْ أَمْلِكُمْ، وَإِنِّي أَتَخَوَّلُكُمْ بِالْمَوْعِظَةِ كَمَا كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَخَوَّلُنَا بِهَا مَخَافَةَ السَّامَةِ عَلَيْنَا. [انظر الحديث: 68 وطره].

12 **بَابُ مَنْ جَعَلَ لِلْأَهْلِ الْعِلْمَ أَيَّامًا:** أي زماناً معلوماً مُعَيَّنًا، أي مطلوبية ذلك.

ح70 **كَانَ عَبْدُ اللَّهِ:** هو ابن مسعود رجلٌ لعنه يزيد بن معاوية النخعي. **أَوْلَكُمْ:** من المَمَل. أي أكره أن أوقعكم في المَمَلِ يعني الضجر.

13 **بَابُ مَنْ يُرِدُ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفْقَهُهُ فِي الدِّينِ**

ح71 **حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَفِيرَةَ قَالَ:** حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ قَالَ: حَمِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ خَطِيبًا يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَنْ يُرِدُ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفْقَهُهُ فِي الدِّينِ وَإِنَّمَا أَنَا قَاسِمٌ وَاللَّهُ يُعْطِي وَكَانَ تَزَالَ هَذِهِ الْأُمَّةُ قَائِمَةً عَلَى أَمْرِ اللَّهِ لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ». [الحديث 71 - اطرافه في: 3116، 3641، 7312، 7460]. [م-ك-12، ب-33، ح-1037، م، ا-16849 و16878 و16910].

13 **بَابُ مَنْ يُرِيدُ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفْقَهُهُ فِي الدِّينِ:** أي في أصوله وفروعه حتى تكون (59/1) عبادته ربه على بصيرة.

ح71 **معاوية:** هو ابن أبي سفيان. **خبيراً:** أي كثيراً عظيماً، فالمتنوعون للتعظيم والتكثير. والخير هو الثواب الذي أُعدَّ على العلم النَّافع. ولا شك أنَّ حصوله إنما هو لمن وقف لتحصيله في الدنيا، قاله السنوسي. قال: وبه يندفع إشكال الأبي. **يُفْقَهُهُ:** يُفْهَمُهُ فِي أَحْكَامِ الدِّينِ أي يجعله فيها فقيهاً. ومفهومه أن مَنْ لم يُفْقَهُهُ في الدِّينِ -أي يُعَلِّمُهُ قواعد الإسلام، وما يتَّصِلُ بيها من الفروع- فقد حُرِمَ الخَيْرِ. وفيه دليل ظاهر لفضل العلماء على غيرهم، ولفضل التَّفَقُّهِ في الدِّينِ على سائر العلوم. **وَإِنَّمَا أَنَا قَاسِمٌ:** أُقسِمُ بينكم بتبليغ الوحي، **وَاللَّهُ يُعْطِي كُلَّ وَاحِدٍ مِنْكُمْ مِنَ الْفَهْمِ** على قدر ما تعلق به إرادته تعالى. **وَلَنْ تَزَالَ هَذِهِ الْأُمَّةُ قَائِمَةً:** ثابتة. **عَلَى أَمْرِ اللَّهِ:** على الدِّينِ الْحَقِّ مِنْ امْتِثَالِ أَمْرِهِ وَاجْتِنَابِ نَوَاهِيهِ. **لَا يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ** أي لا يُزِلُّهُمْ وَلَا يَثِيرُ لَهُمْ شُكًّا.

والمراد «طائفة من الأمة» كما في غيره. "وَجَزَمَ البخاريُّ بأنهم أهلُ العلم. وقال الإمام أحمد: "إن لم يكونوا أهلَ الحديثِ فلا أدري مَنْ هم؟".

وقال القاضي عياض: إنما أراد أحمدُ أهلَ السنة والجماعة. وقال النووي: يحتملُ أن يكونوا من أنواع المومنين ممن يقيمُ أمرَ الله، من مجاهدٍ، وفقيةٍ، ومُحدِّثٍ، وزاهدٍ، وأمرٍ بالمعروف، وغير ذلك، ولا يلزم اجتماعهم في مكانٍ واحدٍ بل يجوز أن يكونوا متفرقين". هـ⁽¹⁾.

وقال ابنُ زكري: هذه الطائفة لا يتعين لهم موضع، والغالبُ وجودهم بمغربنا لحديث مسلم عن سعد بن أبي وقاص مرفوعاً: «لا يزال أهل المغرب ظاهرين حتى تقوم الساعة»⁽²⁾؛ وعنه أيضاً: «لا يزال أهل المغرب ظاهرين على الحق إلى يوم القيامة»⁽³⁾.

وعنه أيضاً: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق في المغرب حتى تقوم الساعة»⁽⁴⁾. ثم نقل نحو ذلك عن⁽⁵⁾ الطرطوشي⁽⁶⁾ والشيخ زروق فانظره⁽⁷⁾. هتّى بيأتني

(1) الفتح (164/1) وانظر: شرح النووي على مسلم (67/13).

(2) مسلم، كتاب الإمامة (ح177) (1525/3) وفيه: «لا يزال أهل الغرب» وكذا ضبطها النووي في شرحه على مسلم. وكذا في تحفة الأشراف (303/3).

(3) رواه بقي بن مخلد في مسنده، كما في المفهم (763/3) والتشوف إلى رجال التصوف (ص31)، قال: حدثنا يحيى بن عبد الحميد، أخبرنا هشيم، أخبرنا داود بن أبي هند عن أبي عثمان النهدي عن سعد مرفوعاً به.

(4) قال في المفهم (763/3). رواه عبد بن حميد. قلت: وأظنه تصحيحاً. ففي التشوف (ص32): ذكره أبو زر بن أحمد الهروي بسنده ولفظه: «لا يزال أهل المغرب ظاهرين على الحق حتى تقوم الساعة».

(5) محمد بن الوليد بن محمد، أبو بكر القرشي، الفهري، الأندلسي، الطرطوشي من أهل طرطوشة بشرق الأندلس أديب، من فقهاء المالكية، الحفاظ، رحل إلى المشرق، وسكن الإسكندرية إلى أن توفي بها سنة 520هـ/1126م. الأعلام (133/7 و134).

(6) انظر: المفهم (764/3) والتشوف (ص32). قلت: واستدل عز الدين ابن عبد السلام على بدمية صلاة الرغائب بأن أهل المغرب الذين شهد رسول الله ﷺ لطائفة منهم أنهم لا يزالون على الحق حتى تقوم الساعة لا يصلونها. انظر: "مساجلة علمية بين الإمامين الجليلين العز بن عبد السلام وابن الصلاح حول صلاة الرغائب المبتدعة بتحقيق الألباني والشاويش.

(7) حاشية ابن زكري على البخاري (279/5).

أَمْرُ اللَّهِ: المرادُ به كما قاله القاضي عياض والنووي⁽¹⁾ وبه جزم ابن حجر⁽²⁾ وغيره: "هبوب الريح التي تقبض روح كل مؤمن"⁽³⁾. أي فلا يعارض حديث: «لا تقوم الساعة حتى لا يقول أحد الله الله»⁽⁴⁾. انظر كتاب "الاعتصام"⁽⁵⁾.

14 باب الفهم في العلم

ح72 حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سَعْيَانُ قَالَ: قَالَ لِي ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ: عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: صَحِبْتُ ابْنَ عُمَرَ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلَمْ أَسْمَعُهُ يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا حَدِيثًا وَاحِدًا، قَالِكَ كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَتَيْتِي بِجُمَارٍ فَقَالَ: «إِنَّ مِنَ الشَّجَرِ شَجْرَةً مِثْلَهَا كَمَثَلِ الْمُسْلِمِ»، فَأَرَدْتُ أَنْ أَقُولَ: هِيَ النَّخْلَةُ، فَإِذَا أَنَا أَصْغَرُ الْقَوْمِ، فَسَكَتُ. قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «هِيَ النَّخْلَةُ». انظر الحديث 61 واطرافه.

14 بابُ الفهم: - بإسكان الهاء وفتحها- لغتان. قاله الزركشي⁽⁶⁾. في العلم: أي طلبُ استعمالِ الفكر واستجماعِ الذهن في استنباطِ العلم.

ح72 عن مجاهد: بن جبر⁽⁷⁾ الإمام المفسر. ذكره المصنفُ هنا، وفي باب: من الكباثر ألا يستتر من بوله⁽⁸⁾. وفي باب «وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى»⁽⁹⁾. وفي باب:

(1) شرح النووي على مسلم (66/13) و(132/2).

(2) الفتح (294/13).

(3) مسلم كتاب الإمارة ح1924. (3/1524 و1525).

(4) رواه مسلم، كتاب الإيمان ح(234). (1/131).

(5) كتاب (96) الاعتصام باب 10. ح7311.

(6) التنقيح (41/1).

(7) مجاهد بن جبر، أبو الحجاج المكي، الأسود، شيخ القراء والمفسرين. الإمام المتفق على جلالته وتوثيقه.

المتوفى سنة (100هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (4/449).

(8) انظر: صحيح البخاري، كتاب الوضوء، باب (55). ح216. (1/317 فتح).

(9) انظر: صحيح البخاري، كتاب الصلاة باب (30). ح397. (1/500 فتح).

نصرت بالصبا⁽¹⁾. وفي باب: "هل على من يشهد الجمعة غسل من الصبيان"⁽²⁾. وفي باب: "مَا يَنْهَى مِنْ سَبِّ الْأَمْوَاتِ"⁽³⁾ وفي باب: من مات وعليه صوم⁽⁴⁾. وفي عدة أبواب⁽⁵⁾. فقول القسطلاني⁽⁶⁾ والشيخ التاودي: "ليس له في هذا الكتاب إلا هذا". غفلة منهما -رحمهما الله-. وأظن أن ذلك وهم سرى لهما من قول العيني: "ليس في الكتب الستة مجاهد بن جبر إلا هذا"⁽⁷⁾. والله سبحانه أعلم. **إِلَّا حَدِيثًا وَاحِدًا**: فيه ما كان عليه بعضُ الصحابة -رضوان الله عليهم- مِنْ تَوْقِي الْحَدِيثِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا عِنْدَ الْحَاجَةِ خَشِيَةَ الزِّيَادَةِ وَالنَّقْصِ. وهذه طريقة ابن عمر وأبيه وجماعة منهم. وإنما كَثُرَتْ أَحَادِيثُ ابْنِ عَمْرِو لكَثْرَةِ سَأَلِيهِ وَمُسْتَفْتِيهِ. **بِجَمَّارٍ**: شحم النخلة وَقَلْبُهَا. **هِيَ النَّخْلَةُ**: فَهَمَّ ذَلِكَ مِنْ حُضُورِ الْجَمَّارِ. وهذا محلُّ الشَّاهد.

15 بَابُ الْإِغْتِيَاظِ فِي الْعِلْمِ وَالْحِكْمَةِ

وَقَالَ عُمَرُ: نَفَقَهُوا قَبْلَ أَنْ تُسَوِّدُوا. [قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَبَعْدَ أَنْ تُسَوِّدُوا]، وَقَدْ تَعَلَّمَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي كِبَرِ سِنِّهِمْ.
ح73 حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ عَلَى غَيْرِ مَا حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ قَيْسَ بْنَ أَبِي حَازِمٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ: رَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ مَالًا فَسَلَطَ عَلَى هَلَكْتِهِ فِي الْحَقِّ، وَرَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ الْحِكْمَةَ فَهُوَ يَقْضِي بِهَا وَيُعَلِّمُهَا». [الحديث 73 - أطرافه في: 1409، 7141، 7316].
إم-ك-6، ب-47، ح816، أ-3651].

(1) انظر صحيح البخاري، كتاب الاستسقاء، باب (26)، ح1035. (2/52فتح).

(2) انظر: صحيح البخاري، كتاب الجمعة باب12. ح898. (2/382فتح).

(3) انظر: صحيح البخاري، كتاب الجنائز. باب 97. ح1393. (3/258فتح).

(4) انظر: صحيح البخاري، كتاب الصوم. باب 42. ح1953. (4/193فتح).

(5) انظر على سبيل المثال: ح312، وح1361، وح1587.

(6) إرشاد الساري(1/171).

(7) عمدة القاري (1/74).

15 بابُ الاغْتِبَاطِ فِي الْعِلْمِ: الاغْتِبَاطُ هُوَ تَمَنِّيٌ مِثْلُ مَا لِلْمَغْبُوطِ مِنْ غَيْرِ زَوَالٍ عَنْهُ وَهُوَ مَحْمُودٌ. وَالْحَسَدُ تَمَنِّيٌ زَوَالَ النَّعْمَةِ عَنِ الْمُتَمَنِّ عَلَيْهِ. وَخَصَّهُ بَعْضُهُمْ بِأَنْ يَتَمَنَّى ذَلِكَ لِنَفْسِهِ. وَالْحَقُّ أَنَّهُ أَعَمٌّ، وَصَاحِبُهُ مَذْمُومٌ إِذَا عَمِلَ بِمَقْتَضَى ذَلِكَ مِنْ تَصْمِيمٍ أَوْ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ. وَيَنْبَغِي لِمَنْ خَطَرَ لَهُ ذَلِكَ أَنْ يَكْرَهُهُ كَمَا يَكْرَهُهُ مَا وَقَعَ فِي قَلْبِهِ مِنْ حُبِّ الْمُنْهِيَاتِ. قَالَه ابْنُ حَجْرٍ (1).

وَأَشَارَ الْمَصْنُفُ إِلَى أَنَّ الْحَسَدَ الْمَذْكُورَ فِي الْحَدِيثِ مَعْنَاهُ الْغِبْطَةُ، إِذْ يُطْلَقُ عَلَيْهَا كَثِيرًا. فَالترجمةُ سَيِّقتْ لتفسير معنى الحديث. وَالْحِكْمَةُ هِيَ مَعْرِفَةُ الشَّيْءِ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ، فَهِيَ بِمَعْنَى الْعِلْمِ (60/1) // وَعَطَفَهَا عَلَيْهِ عَطْفُ تَفْسِيرٍ. تَسَوَّوْهُوا: أَي تَصَيِّرُوا سَادَةً فَتَمْنَعَكُمْ الْأَنْفَةَ وَالْكِبْرَ مِنْ أَنْ تَجْلِسُوا مَجَالِسَ الْمُتَعَلِّمِينَ فَتَبْقُوا عَلَى جَهْلِكُمْ. أَي تَعَلَّمُوا الْعِلْمَ قَبْلَ حُصُولِ الرِّيَاسَةِ لِتُغْبَطُوا -إِذَا غُبِطْتُمْ- بِحَقِّ. هَذَا وَجْهٌ إِيرَادِهِ. قَالَه ابْنُ حَجْرٍ (2).

ح73 عَلَى غَيْرِ مَا هَدَّئْنَاهُ الزُّهْرِيُّ: يَعْنِي أَنَّ الزُّهْرِيَّ حَدَّثَ سَفِيَانَ بِهَذَا الْحَدِيثِ بِلَفْظٍ غَيْرِ اللَّفْظِ الَّذِي حَدَّثَ بِهِ إِسْمَاعِيلَ. لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ: أَي لَا غِبْطَةَ أَفْضَلَ مِنْ الْغِبْطَةِ فِي هَذَيْنِ الْأَمْرَيْنِ. مَا لَّا قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا فَمِنْ تَمَّ نَكَرَهُ، وَهَلَكْتِهِ: إِهْلَاكُهُ بِالْإِنْفَاقِ فِي الْحَقِّ لَا فِي التَّبْذِيرِ وَلَا فِي الْحَرَامِ بِأَنْ كَانَ إِنْفَاقَهُ عَلَى نَفْسِهِ وَعِيَالِهِ أَوْ فِي وَجْهِ الْبِرِّ وَالْمَعْرُوفِ، الْحِكْمَةُ: أَي الْعِلْمُ الشَّرْعِيُّ، فَأَل فِيهِ لِلْعَهْدِ، لِأَنَّ صَاحِبَهُ وَارِثُ مَنْزِلَةِ النَّبِوةِ، مَثَابٌ عَلَى حَمَلِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ، فَيَنْبَغِي لِكُلِّ مُؤْمِنٍ أَنْ يَغْبِطَ مَنْ هَذَا حَالُهُ. وَمَعْنَى الْحَدِيثِ التَّرْغِيبُ فِي طَلْبِ الْعِلْمِ وَتَعْلِيمِهِ وَالتَّصَدُّقُ بِالْمَالِ.

(1) الفتح (166/1).

(2) الممدرد نفسه.

16 باب ما ذُكرَ في ذهابِ موسى، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في البحرِ إلى الخضيرِ وقولِهِ تَعَالَى: ﴿هَلْ أَتَيْتُكَ عَلَىٰ أَنْ تُعَلِّمَنِي مِمَّا عَلَّمْتَ رُسُلَنَا﴾. [الكهف: 66]

ح74 حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ غُرَيْرٍ الزُّهْرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ صَالِحِ بْنِ شِهَابٍ حَدَّثَهُ أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ تَمَارَى هُوَ وَالْحُرُّ بْنُ قَيْسِ بْنِ حِصْنِ الْقَزَارِيِّ فِي صَاحِبِ مُوسَى، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: هُوَ خَضِرٌ، فَمَرَّ بِهِمَا أَبِي بْنُ كَعْبٍ، فَدَعَا ابْنَ عَبَّاسٍ فَقَالَ: إِنِّي تَمَارَيْتُ أَنَا وَصَاحِبِي هَذَا فِي صَاحِبِ مُوسَى الَّذِي سَأَلَ مُوسَى السَّبِيلَ إِلَى لِقَائِهِ، هَلْ سَمِعْتَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَذْكُرُ شَأْنَهُ؟ قَالَ: نَعَمْ! سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «بَيْنَمَا مُوسَى فِي مَلَأٍ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ جَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: هَلْ تَعْلَمُ أَحَدًا أَعْلَمُ مِنْكَ؟ قَالَ: مُوسَى: لَا فَأَوْحَى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِلَى مُوسَى: بَلَى! عَبْدُنَا خَضِرٌ. فَسَأَلَ مُوسَى السَّبِيلَ إِلَيْهِ، فَجَعَلَ اللَّهُ لَهُ الْحُوتَ آيَةً، وَقِيلَ لَهُ: إِذَا فَقَدْتَ الْحُوتَ فَارْجِعْ فَإِنَّكَ سَتَلْقَاهُ، وَكَانَ يَتَّبِعُ أَثَرَ الْحُوتِ فِي الْبَحْرِ، فَقَالَ لِمُوسَى فَتَاهُ «أَرَأَيْتَ إِذْ أَوْيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ فَإِنِّي نَسِيتُ الْحُوتَ وَمَا أَنسَانِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ» [قَالَ ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِي فَارْتَدَّا عَلَىٰ آثَارِهِمَا قَصَصًا] [الكهف: 64] فَوَجَدَا خَضِرًا فَكَانَ مِنْ شَأْنِهِمَا الَّذِي قَصَّ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي كِتَابِهِ». [الحديث 74 - أطرافه في: 78، 122، 2267، 2728، 3278، 3400، 3401، 4725، 4726، 4727، 6672، 7478].

16 باب ما ذكر في ذهاب موسى... الخ: هذا الباب معقودٌ للترغيب في احتمال المشقة في طلب العلم وللتنبيه على أن السيادة وإن عظمت لا تمنع من طلب العلم وركوب البرِّ والبحر لأجله، ومن ثم قيل:

أخي لن يُنالَ العلمُ إلا بسِتَّةٍ ❖ سأُنبِّئك عن تفصيلها ببيان
ذكاء، وحرص، وافتقار، وغربة ❖ وتلقينُ أستاذٍ وطولُ زمانٍ

فِي الْبَحْرِ: إنما قال: «في البحر» وهو إنما توجَّه في البرِّ لأنه وجدَ الخضيرَ في جزيرةٍ كما جزم به الداودي، وذلك مَلْزُومٌ لسلوكه في البحر كما لا يخفى. إِيَّ الْخَضِرِ: هذا لقبه وكنيته أبو العباس واسمه بليًا بن ملكان، والصحيح أنه نبيٌّ معمرٌ، محجوبٌ عن الأبصار،

وأنه حي⁽¹⁾ إلى يوم القيامة وعليه الجماهير واتفاق الصوفية، وإجماع كثير من الصالحين، قاله القسطلاني⁽²⁾. وأصله لابن الصلاح والنووي كما في الكواكب⁽³⁾. ونقل الأبّي في إكمال الإكمال عن شيخه ابن عرفة وغيره حكايات في حياته واجتماع الناس به فانظر ذلك. **﴿هَلْ أَتَيْتُكَ عَلَى أَنْ تُعَلِّمَنِي﴾**: أي على شرط أن تعلمني. قال البيضاوي: راعى موسى -عليه السلام- في ذلك غاية التواضع والأدب فاستجهد نفسه واستأذن أن يكون تابعاً له، وسأل منه أن يرشده وينعم عليه بتعليم بعض ما أنعم الله به عليه⁽⁴⁾. **﴿هَلْ أَتَيْتُكَ﴾** وقالوا أيضاً: من فوائد قصة الخضر أنه لا بأس للعالم أن يخدمه تلميذه. وليس ذلك من أخذ العوض على التعليم بل هو من المروءة وحسن المعاشرة، ودليله حمل فتاه غداءهما.

ح74 تَمَارِي تَجَادَلْ وَالْحُرُّ ذَكَرَهُ ابْنُ السَّكَنِ وَغَيْرُهُ فِي الصَّحَابَةِ⁽⁵⁾. **قال ابن عباس: هو خضر.** ابن حجر: لم أقف على ما قاله الحرُّ في شيء من طرق الحديث، وهذا التماري الذي وقع بينهما غير التماري الذي وقع بين سعيد بن جبير ونوف البكالبي، كما يأتي⁽⁶⁾. **فَدَعَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ**: أي إلى الجلوس ليفصل بينهما وليس فيه سوء أدب.

(1) مسألة حياة الخضر وبقائه حياً، لم يعم عليها دليل قطعي، إذ لو كان حياً لذكره النبي ﷺ ولأخبر به أمته، وتأتى للقاء الرسول ﷺ. راجع الفتاوى لابن تيمية (101/27).

(2) إرشاد الساري (173/1).

(3) الكواكب الدراري (مج1/ج2/44).

(4) تفسير البيضاوي. سورة الكهف، الآية 66. (511/3).

(5) الحرُّ بن قيس بن جهم الفزاري. ابن أخي عبيدة بن جهم، صحابي مشهور، وكان من الثغر الذين يدينهم

عمر، يعني لفضلهم. الإصابة (58/2) والفتح (169/1).

(6) الفتح (66/1).

وقال السفاقي: "أي قام إليه فدعاه لأن ابن عباس كان أبراً وأفضل من أن يدعواً أبياً إليه مع فضله وسابقتها". هـ. من "فصيحه". رجل: لم يعرف. قال موسى لا: أي لا أعلم أحداً أعلم مني. بلى عبداً خضراً: أعلم منك بما أعلمته من الغيوب مما لم تعلم الأنبياء عنه إلا ما أعلموا به. وإلا فلا ريب أن موسى عليه السلام- أعلم بوظائف النبوة والشريعة من الخضر. آية. علامة لمكان الخضر ولقيته. فكان يتبع أثر الحوت في البحر: ضمير «كان» يرجع لموسى. أي كان موسى بعدما أخبره فتاه ورجع يتبع... الخ. أي دخل البحر سالكاً في مسلك الحوت حتى وصل إلى (61/1) الخضر.

قال الربيع بن أنس⁽¹⁾: "انجاب الماء عن مسلك الحوت فصار طاقة مفتوحة فدخلها موسى على إثر الحوت حتى انتهى إلى الخضر". فتاه خديمه وهو يوشع بن نون. الصخرة: التي ناما عندها، واضطرب الحوت وحيي بما أصابه من ماء عين الحياة، ودخل البحر. فسيت الحوت: أي ذكره لك وما وقع له. «وما أنسانيه إلا الشيطان»: أي ذكره. قال البيضاوي: "وما أنساني ذكره إلا الشيطان فإن أن أذكره" بدل من الضمير" قال: "والحال وإن كانت عجيبة لا ينسى مثلها لكنه لما ضرب⁽²⁾ بشهادة⁽³⁾ أمثالها عند موسى، وألفها قل اهتمامه بها". هـ.⁽⁴⁾ «ذلك» أي فقد الحوت «نبح» نطلب «فارتداً» رجما «على آثارهما» في الطريق التي ذهب فيها «قصصاً» أي يقصان قصصاً.

(1) الربيع بن أنس بن زياد، البكري، الخراساني، سمع أنساً وأبا العالية. كان عالم مرو في زمانه. سُجن بمرور ثلاثين سنة. وكان صدوقاً. وحديثه في السنن الأربعة. مات سنة (139هـ). سير أعلام النبلاء (6/169).

(2) ضرب: كتعب أي اعتاده. وانظر: مختار الصحاح (ص380).

(3) في تفسير البيضاوي: "بمشاهدة". وهي الصواب.

(4) تفسير البيضاوي (510/3).

17 بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللَّهُمَّ عَلِّمْنَا الْكِتَابَ

ح75 حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: ضَمَّنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَالَ:

«اللَّهُمَّ عَلِّمْنَا الْكِتَابَ». [الحديث 75 - أطرافه في: 143، 3756، 7270].

لم-ك-44، ب-30، ح-2477، ا-2397 و2881 و3023].

17 بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَابْنِ عَبَّاسٍ «اللَّهُمَّ عَلِّمْنَا الْكِتَابَ»: أَيِ

القرآن. أي حفظه وفهمه. ومناسبة هذا الباب لما قبله أن غلبة ابن عباس للحُرِّ بسبب دعائه صلى الله عليه وسلم له فاستجاب الله دعاءه فكان يسمى الحبرُ وترجمان القرآن.

18 بَابُ مَتَى يَصِيحُ سَمَاعُ الصَّغِيرِ

ح76 حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: أَقْبَلْتُ رَاكِبًا عَلَى حِمَارِ أَتَانٍ، وَأَنَا يَوْمَئِذٍ قَدْ نَاهَزْتُ الْبَاحِثِلَامَ، وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي بِيَمِينِي إِلَى غَيْرِ جِدَارٍ، فَمَرَرْتُ بَيْنَ يَدَيْ بَعْضِ الصَّفِّ وَأُرْسَلْتُ الْأَتَانُ تَرْتَعُ، فَدَخَلْتُ فِي الصَّفِّ فَلَمْ يُنْكَرْ ذَلِكَ عَلَيَّ.

[الحديث 76 - أطرافه في: 493، 861، 1857، 4412]. لم-ك-4، ب-47، ح-504، ا-1891].

ح77 حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُسْنَرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنِي الزُّبَيْدِيُّ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ مَحْمُودِ بْنِ الرَّبِيعِ قَالَ: عَقَلْتُ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَجَّةً مَجَّهَا فِي وَجْهِي وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ سِنِينَ

مِنْ دَلْوٍ. [الحديث 77 - أطرافه في: 189، 839، 1185، 6354، 6422].

18 بَابُ مَتَى يَصِيحُ سَمَاعُ الصَّغِيرِ: غَيْرِ الْبَالِغِ الصَّغِيرِ؟ زِيَادَةُ إِبْطَاحِ لَمَّا قَبْلَهُ. أَيِ

متى يجوز قبول سماعه. والمراد بالسماع مطلق التحمل ليطابق حديثي الباب.

ومقصوده الاستدلال على أن البلوغ ليس شرطاً في التحمل. ونقل ابن عبد البر الاتفاق على

ذلك. أي وإنما هو شرط في الأداء ومثله الرُقُّ والفسق والكفر.

ح76 أنان: أنثى مناهزته الاحتلام: قاربته لأنه كان ابن ثلاث عشرة سنة. إلى غير جدار: بل إلى عنزة. بين يديه بعض الصفا: أي قدامه. فتوتم: تسرع في المشي. وقيل: تأكل ما تشاء. قاله في التنقيح⁽¹⁾.

ح77 مجة: المجر إرسال الماء من الفم، مجها: من فيه. أي رمى بها، فهي وجهي: تانياً له ومباشرة أو ليعقل هذا الفعل منه وينقله تأكيداً لبيان صحته، وأنا ابن خمس سنين: وكان ذلك سنة وفاته صلى الله عليه وسلم، فقد تحمل محمود فعله صلى الله عليه وسلم وابن عباس تقريرة.

قلت: ولو زاد البخاري هنا حديث النعمان بن بشير المار في "باب فضل من استبرأ لدينه". وهو قوله: سمعت رسول الله ﷺ يقول «الحلال بين... الخ» لشمل تحمل الصبي قوله صلى الله عليه وسلم أيضاً لأن النعمان كان حين توفي النبي ﷺ ابن ثمان سنين. قال الداودي: "لا نعلم أحداً في سنه يقول سمعت النبي ﷺ إلا هو" هـ.

ابن التين: "قال ابن أبي صفرة⁽²⁾: أخرج البخاري في هذا الباب حديث ابن عباس ومحمود، وأصغر سناً منهما عبد الله بن الزبير ولم يخرج له يوم رأى أباه يختلف إلى بني قريظة فقال: يا أبتاه رأيك تختلف... الخ وهو إن ذلك ابن سنين... الخ. هـ⁽³⁾.

وأجاب ابن المنير كما في الفتح بأن البخاري إنما أراد نقل السن النبوية لا الأحوال الوجودية. ومحمود نقل سنة مقصودة في كون النبي ﷺ مَجَّ مجة في وجهه، بل في مجرد

(1) التنقيح (43/1).

(2) المهلب بن أحمد بن أبي صفرة، الأسدي، الأندلسي، أحد الأئمة الفحاء الموصوفين بالكاء. له شرح صحيح البخاري. مات سنة 435 هـ. سير أعلام النبلاء (579/17).

(3) شرح ابن بطل (148/1) والتنقيح (42/1).

رؤيته إياه فائدة شرعية يثبت بها كونه صحابياً. وأما قصة ابن الزبير فليس فيها نقل سنة من السنن النبوية حتى تدخل في هذا الباب. هـ⁽¹⁾.

19 باب الخروج في طلب العلم

وَرَحَلَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَيْسٍ فِي حَدِيثٍ وَاحِدٍ ح 78 حَدَّثَنَا أَبُو الْقَاسِمِ خَالِدُ بْنُ خَلْفَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا الثَّوْرَانِيُّ: أَخْبَرَنَا الزُّهْرِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَثْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ تَمَارَى هُوَ وَالْحُرُّ بْنُ قَيْسٍ بْنِ حِصْنِ الْقَزَارِيِّ فِي صَاحِبِ مُوسَى، فَمَرَّ بِهِمَا أَبِي بْنُ كَعْبٍ، فَدَعَاهُ ابْنُ عَبَّاسٍ فَقَالَ: إِنِّي تَمَارَيْتُ أَنَا وَصَاحِبِي هَذَا فِي صَاحِبِ مُوسَى الَّذِي سَأَلَ السَّبِيلَ إِلَى لُقَيْهِ، هَلْ سَمِعْتَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَذْكُرُ شَأْنَهُ؟ فَقَالَ أَبِي: نَعَمْ! سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَذْكُرُ شَأْنَهُ يَقُولُ: «بَيْنَمَا مُوسَى فِي مَلَأٍ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: أَتَعْلَمُ أَحَدًا أَعْلَمُ مِنْكَ؟ قَالَ مُوسَى: لَا فَاوْحَى اللَّهُ -عَزَّ وَجَلَّ- إِلَى مُوسَى: بَلَى عِبْدُنَا خَضِرٌ، فَسَأَلَ السَّبِيلَ إِلَى لُقَيْهِ فَجَعَلَ اللَّهُ لَهُ الْحَوْتَ آيَةً وَقِيلَ لَهُ إِذَا فَقَدْتَ الْحَوْتَ فَارْجِعْ فَإِنَّكَ سَتَلْقَاهُ، فَكَانَ مُوسَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ يَتَّبِعُ أَثَرَ الْحَوْتِ فِي الْبَحْرِ، فَقَالَ فَتَى مُوسَى لِمُوسَى: (أَرَأَيْتَ إِذْ أَوْيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ فَإِنِّي نَسِيتُ الْحَوْتَ وَمَا أَنْسَانِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ) [الكهف: 63] قَالَ مُوسَى ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِي، فَارْتَدَّا عَلَى آثَارِهِمَا قَصَصًا فَوَجَدَا خَضِرًا، فَكَانَ مِنْ شَأْنِهِمَا مَا قَصَّ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ». [انظر الحديث: 74 واطرافه].

19 باب الخروج في طلب العلم: أي مطلوبة السفر لأجله. ورحل جابر من المدينة إلى عبد الله بن أنيس وكان بالشام أو بمصر في حديث واحد هو قوله صلى الله عليه وسلم: «يخسر الناس يوم القيامة عراة... إلخ» وقد ذكره المصنف في أواخر الصحيح⁽²⁾.

(1) الفتح (173/1). قلت: بل في قصة ابن الزبير نقل سنة نبوية تتمثل في قول الزبير لابنه: «إن النبي ﷺ

أمرني أن آتية بخبرهم...»

(2) بل أورده البخاري في التوحيد (باب 32) معلقاً بقوله: «ويذكر عن جابر...»

وكذا رحل أبو أيوب إلى عقبة بن عامر الجهني⁽¹⁾. ورحل غيرهما أيضاً. انظر: "الفتح"⁽²⁾. وقال صلى الله عليه وسلم كما في مسلم: «مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ بِهِ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ»⁽³⁾ وذكر الخطيب أن ابن المبارك رُئي في المنام فقيل له: ما فعل الله بك؟ قال: «غَفَرَ لِي بِرِحْلَتِي فِي طَلَبِ الْعِلْمِ»⁽⁴⁾.

ح78 قال موسى: لا. أي لا أعلمه، ما قصر الله في كتابه: من قوله: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِفَتَاهُ﴾ الآية. ووجه الدلالة من هذا الحديث مطلوية الاقتداء بموسى -عليه السلام- فيما فعل لقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَاهُمُ اقْتَدِهْ﴾⁽⁵⁾. وموسى منهم، فتدخل الأمة تحت هذا الأمر إلا ما ثبت نسخه.

20 بَابُ فَضْلِ مَنْ عِلِمَ وَعَلِمَ

ح79 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ أَسَامَةَ عَنْ بُرَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَثَلُ مَا بَعَثَنِي اللَّهُ بِهِ مِنَ الْهُدَى وَالْعِلْمِ كَمَثَلِ الْغَيْثِ الْكَثِيرِ أَصَابَ أَرْضًا، فَكَانَ مِنْهَا نَقِيَّةٌ قَبِلَتْ الْمَاءَ فَأَنْبَتَتِ الْكَلَّا وَالْعُشْبَ الْكَثِيرَ، وَكَانَتْ مِنْهَا أَجَادِبُ أَمْسَكَتِ الْمَاءَ فَفَقَعَ اللَّهُ بِهَا النَّاسَ فَشَرِبُوا وَسَقَوْا وَزَرَعُوا، وَأَصَابَتْ مِنْهَا طَائِفَةٌ أُخْرَى إِمَّا هِيَ قَبِيحَةٌ لَمْ تُنْسِكْ مَاءً وَلَا تُنْبِتْ كَلًّا، فَذَلِكَ مَثَلُ مَنْ فَقَهُ فِي دِينِ اللَّهِ وَنَفَعَهُ مَا بَعَثَنِي اللَّهُ بِهِ فَعِلِمَ وَعَلِمَ. وَمَثَلُ مَنْ لَمْ يَرْفَعْ بِذَلِكَ رَأْسًا وَلَمْ يَقْبَلْ هُدَى اللَّهِ الَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ». قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: قَالَ إِسْحَاقُ: وَكَانَ مِنْهَا طَائِفَةٌ قَبِلَتْ الْمَاءَ. فَاعَ يَعْلُوهُ الْمَاءُ، وَالصَّقِصْفُ الْمُسْتَوِي مِنَ الْأَرْضِ. [م-ك-43، ب-5، ح-2282، أ-19590].

(1) رحل أبو أيوب الأنصاري إلى عقبة بن عامر الجهني في حديث الستر على المسلم. أخرجه أحمد (153/4)

بسند منقطع، والحميدي في مسنده رقم 384. والخطيب في الرحلة (ص118).

(2) الفتح (1/175).

(3) رواه مسلم في كتاب الذكر، باب 11. ح2699.

(4) الرحلة في طلب الحديث (ص90).

(5) الآية 90 من سورة الأنعام.

20 **بَابِ فَضْلِ مَنْ عِلْمٍ**: أي صار عالماً، وَعِلْمٌ غَيْرُهُ. أي وَعَمِلَ أَيْضاً.

ح79 **وَنَ الْهُدَى**: الدلالة على الله. **وَالْعِلْمِ**: المراد به معرفة الأدلة الشرعية، كَمَثَلِ الْغَيْثِ: المطر. ووجه الشبه بينهما أنه كما يحيي المطر الأرض بعد موتها. كذلك علومُ الدِّين تحيي القلوب الميتة. **أَصَابَ أَرْضاً**: شَبَّه العلمَ بالغيث، والسامع له (62/1) في قبوله وانتفاعه أو عدمه، بالأرضِ وَجَعَلَ ذلك على أقسامٍ ثلاثة. قسمٌ قَبِيلَ العلمِ وَعَمِلَ به وَعَلَّمَهُ للغير. وقسمٌ قَبِيلَهُ وَعَلَّمَهُ للغيرِ ولم يَعْمَلْ به. وقسمٌ لم يقبله بالكلية، فأشار للأول بقوله: **فَكَانَ مِنْهَا نَفِيَّةً**: أي طَيِّبَةً، **فَعَلَتِ الْمَاءَ**: -بكسر الموحدة- من القبول أي شَرِبَتْهُ. **فَأَنْبَقَتِ الْكَلَأُ**: النبات الرطب واليابس. **وَالْعَشْبِ**: الرطب منه فقط. فانتفعت في نفسها وانتفع الناسُ بها، فهذا مِثَالُ الْعَالِمِ الْعَاوِلِ الْمُعَلِّمِ غَيْرُهُ. وللثاني بقوله: **وَكَانَتْ مِنْهَا أَجَادِبٌ**: صلبة لا ينضب منها الماء أي لا يغور ولا يَجِفُّ. **أَمَسَكَتِ الْمَاءَ** وبقي بها فلم تشربه ولم تُثَبِتْ شيئاً لصلابتها. **فَنَفَعَ اللَّهُ بِهَا النَّاسَ فَشَرِبُوا**: أي من مائها، ولم تنتفع هي به. وهذا مِثَالُ الْعَالِمِ الْمَعْلَمِ غَيْرُهُ الَّذِي لَمْ يَعْمَلْ بِعِلْمِهِ. وللثالث بقوله: **وَأَصَابَتْ أَي الْمَاءِ طَائِفَةً** قطعةً أُخْرَى مِنَ الْأَرْضِ **إِنَّمَا هِيَ قَبِيحَانٌ** جمع قاع، الأرضُ الْمَسْتَوِيَّةُ الْمَلْسَاءُ. لا تَمْسِكُ مَاءً وَلَا تَنْفَعُ كَلَأً: فلم تنتفع هي ولم تنتفع غيرها. وهذا مِثَالُ مَنْ لَمْ يَسْمَعْ الْعِلْمَ فَلَا يَحْفَظُهُ وَلَا يَعْمَلُ بِهِ وَلَا يَنْقُلُهُ لغيره. **فَذَلِكَ**: أي ما ذكر من الأقسام الثلاثة. **مَثَلٌ مِنْ فَفَةٍ**: أي صار فقيهاً **فَعَلِمَ وَعَلَّمَ** غيره. أي وعمل به. وهذا هو المُمَثَّلُ له بالقسم الأول من أقسام الأرض. **وَمَثَلٌ مَنْ لَمْ يَرَفَعْ بِذَلِكَ رَأْسًا**: هذا مُمَثَّلُ الْقِسْمِ الثَّانِي مِنْهَا. وهو الْعَالِمُ الْمَعْلَمُ غَيْرُهُ الَّذِي لَمْ يَعْمَلْ بِعِلْمِهِ لِأَنَّ عَدَمَ رَفْعِ رَأْسِهِ بِالْعِلْمِ كِنَايَةٌ عَنِ عَدَمِ الْإِنْتِفَاعِ بِهِ لِعَدَمِ الْعَمَلِ. **وَلَمْ يَقْبَلْ هُدَى اللَّهِ**: هذا مُمَثَّلُ الْقِسْمِ الثَّالِثِ وَهُوَ مَنْ لَمْ يَحْفَظْ عِلْمًا وَلَمْ يَعْمَلْ بِهِ وَلَمْ يُعَلِّمْ غَيْرَهُ. أي ومن لم يقبل... الخ. ولا يخفى أَنَّ عَدَمَ قَبُولِ الْهُدَى مُسْتَلْزِمٌ لِعَدَمِ النِّفْعِ

بالعلم لا في نفسه ولا في غيره. كذا قرره شارح الصَّغَانِي (1)، وهو واضح جداً (2). وما لغيره مُتَكَلِّفٌ - والله أعلم - قال إسحاق: قِيلَتْ - بكسر الموحدة - هكذا في نسخنا، ولم يذكره ابن حجر. إنما ذَكَرَ «قِيلَتْ»: بتشديد الياء المثناة المفتوحة - وقال نقلاً عن الأصيلي: إنها تصحيف. والمصطفى قال ابن حجر: كذا في النسخ وهو تصحيف (3). والصواب: «الصفصف» لأنه أشار لقوله تعالى: ﴿قَاعًا صَفْصَفًا﴾ (4).

ابن التين: "كان يصلح أن يجيء في هذا الباب قوله عليه الصلاة والسلام: «خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ»، هـ. مِنْ فَصِيحِهِ.

21 باب رَفَعِ الْعِلْمَ وَظَهَرَ الْجَهْلَ

وَقَالَ رَبِيعَةُ: لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ عِنْدَهُ شَيْءٌ مِنَ الْعِلْمِ أَنْ يُضَيِّعَ نَفْسَهُ.
ح 80 حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مَيْسَرَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ عَنْ أَبِي النَّيَّاحِ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ مِنْ أَسْرَاطِ السَّاعَةِ أَنْ يُرْفَعَ الْعِلْمُ وَيَثْبُتَ الْجَهْلُ وَيُشْرَبَ الْخَمْرُ وَيَظْهَرَ الزَّنَا».
[الحديث 80 - أطرافه في: 81، 5231، 5577، 6808]. [م=ك=47، ب=4، ح=2671، أ=13093 و14080].
ح 81 حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ شُعْبَةَ عَنْ قَنَادَةَ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: لَأُحَدِّثَنَّكُمْ حَدِيثًا لَا يُحَدِّثُكُمْ أَحَدٌ بَعْدِي، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مِنْ أَسْرَاطِ السَّاعَةِ أَنْ يَقِلَّ الْعِلْمُ، وَيَظْهَرَ الْجَهْلُ، وَيَظْهَرَ الزَّنَا، وَتَكْثُرَ النِّسَاءُ وَيَقِلَّ الرَّجَالُ حَتَّى يَكُونَ لِخَمْسِينَ امْرَأَةً الْقِيمُ الْوَاحِدُ». [انظر الحديث 80، وأطرافه].

(1) الصَّغَانِي هو رضي الدين حسن بن محمد، المتوفى سنة 650هـ له: "مشارك الأنوار". جمع فيه الأحاديث.

انظر ترجمته في: معجم المؤلفين (583/1).

(2) مبارق الأزهار شرح مشارق الأنوار لعز الدين عبد اللطيف بن عبد العزيز المعروف بابن الملك المتوفى

سنة 797هـ

(3) الفتح (177/1) وقال: "وقع في بعض النسخ: "المصطف".

(4) الآية 106 من سورة طه.

21 بَابُ رَفْعِ الْعِلْمِ، وَظُهُورِ الْجَهْلِ: مقصوده الحثُّ على تعلُّمِ الْعِلْمِ فإنه لا يُرْفَعُ مَا دام مَنْ يَتَعَلَّمُهُ موجوداً. مِنْ الْعِلْمِ: أي الفهم، يُضَيِّعُ نَفْسَهُ: بترك الاشتغال بالتعلم والتعليم حتى يُحْرَمَ نَيْلَ دَرَجَاتِ الْعِلْمَاءِ وحصول الأجر المرتب على نشر العلم وبثه، ولأن ذلك يؤدي إلى فسوُّ الجهل ورفع العلم.

وقال ابن بطال: "معناه أن من كان له قبول العلم وفهمه فقد لزمه من فرض العلم ما لا يلزم غيره، فينبغي له أن يجتهد فيه، ولا يُحْرَمَ نَفْسَهُ منه"⁽¹⁾.

ح 80 أَنْ يُرْفَعَ الْعِلْمُ، وَيَنْبَغَتِ الْجَهْلُ: النووي: "قد بين في الحديث كيفية رفعه وأنه يقبض العلماء لا بمحوه من الصدور. يموت العلماء، ويتعاطى الجهال مناصب العلماء في الفتيا والتعليم فيفتون بالجهل، ويعلمونه، فينتشر الجهل، وقد ظهر ذلك وخصوصاً في هذا الزمان. هـ⁽²⁾. وَيَشْرَبَ الْخَمْرُ: شرباً فاشياً. وَيَبْظَهَرُ الزُّنَا: يفسو وينتشر.

ح 81 لَا يَحْدِثُكُمْ⁽³⁾ أَحَدٌ بَعْدِي: لأنه لم يبق من سمعه غيره، يَقِلُّ الْعِلْمُ بموت العلماء حتى يُعْدَمَ بِالْكُلِّيَّةِ، وَيَكْثُرُ⁽⁴⁾ النِّسَاءُ وَيَقِلُّ الرِّجَالُ. ابن حجر: "الظاهر أن هذه (63/1) علامة محضة بأن يُقَدَّرَ اللَّهُ في آخر الزمان أن يَقِلَّ من يولد من الذكور ويكثر من يولد من النساء. وذلك مناسباً لظهور الجهل ورفع العلم"⁽⁵⁾. هَتَّى يَكُونَ لِخَمْسِينَ

(1) شرح ابن بطال (150/1) نحوه.

(2) شرح النووي على مسلم (16/223 و 224) بتمصرف.

(3) كذا في الأصل والمخطوطة. وفي غيرها: «لا يحدثكم».

(4) كذا في الأصل والمخطوطة. وفي غيرها: «تكثر».

(5) الفتح (180/1).

امْرَأَةٌ: حقيقةً أو المراد الكثرة. ويؤيده رواية: «يتبعه أربعون امرأة»⁽¹⁾. **الْفَيْمُ** **الوَاحِدُ:** مَنْ يَقُومُ بِأَمُورِهِنَّ، إِمَّا مَعَ كَوْنِهِنَّ مَوْطُوءَاتٍ لَهُ جِهْلًا أَوْ لَا⁽²⁾.

قال القرطبي: "في هذا الحديث عَلَّمَ من أعلام النبوءة إذ أخبر عن أمور ستقع فوقعت خصوصاً في هذه الأزمان والله المستعان". نقله في الفتح⁽³⁾.

22 بَابُ فَضْلِ الْعِلْمِ

ح82 حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَفِيرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ قَالَ: حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ حَمَزَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ أَتَيْتُ بِقَدَحٍ لَبَنٍ فَشَرِبْتُ حَتَّى إِنِّي لَأَرَى الرَّيَّ يَخْرُجُ فِي أَظْفَارِي ثُمَّ أُعْطِيتُ فَضْلِي عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ». قَالُوا: فَمَا أَوْلَتْهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الْعِلْمُ». [الحديث 82 - اطرافه في: 3681، 7006، 7007، 7027، 7032]. [م-ك-44، ب-2، ح-2391، ا-5555].

22 بَابُ فَضْلِ الْعِلْمِ: الفضل هنا بمعنى الزيادة. أي الفاضل عنه، والذي تَقَدَّمَ بمعنى الفضيلة فَلَا تَكَرَّرَ. قاله ابن حجر⁽⁴⁾. وردُّ العيني عليه مردودٌ كما في "انتقاض الاعتراض"⁽⁵⁾. أي مطلوبةٌ بذل ما فَضَلَ عَنِ الْإِنْسَانِ مِنَ الْعِلْمِ لغيره، كما يؤخذ من الحديث. وَيَتَّصِرُ ذلك فيما فضل عليه من أوقاته أو كُتِبَ أو أشياخه فَيُؤَثِّرُ به غيره. فَأُعْطِيتُ فَضْلِي⁽⁶⁾: أي ما فَضَلَ عَنِّي. قَالَ: الْعِلْمُ: إنما أوله به لاشتراكهما في كثرة النفع بهما.

(1) أخرج هذه الرواية البخاري في الزكاة باب (9) ح1414 عن أبي موسى الأشعري. (3/281 فتح).

(2) قاله أبو عبد الله القرطبي في التذكرة. انظر: الفتح (1/179).

(3) الفتح (1/179) وانظر المفهم (6/705).

(4) الفتح (1/180).

(5) انتقاض الاعتراض (1/122) انظر: عمدة القارئ (1/119).

(6) في صحيح البخاري (1/31): «ثم أعطيت فضلي».

قال الكرمانى: "فإن قلت رُويًا الأنبياءِ حقًّا، فهل كانَ الشربُ وما يتعلَّقُ به واقعاً حقيقةً أو هو على سبيلِ التخيلِ". قلتُ: واقعٌ حقيقةً ولا محذورٌ فيه، إذ هو ممكنٌ والله على كل شيءٍ قديرٌ⁽¹⁾.

23 بابُ الفُتْيَا وَهُوَ وَاقِفٌ عَلَى الدَّابَّةِ وَغَيْرِهَا

ح83 حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عِيْسَى بْنِ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَفَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ بِمِئَى لِلنَّاسِ يَسْأَلُونَهُ، فَجَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: لَمْ أَشْعُرْ فَحَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَدْبَحَ! فَقَالَ: «ادْبَحْ وَكَلَا حَرَجَ» فَجَاءَ آخَرُ فَقَالَ: لَمْ أَشْعُرْ فَتَحَرْتُ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ! قَالَ: «ارْمِ وَكَلَا حَرَجَ» فَمَا سُئِلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ شَيْءٍ قَدَّمَ وَكَلَا آخَرَ إِلَّا قَالَ: «افْعَلْ وَكَلَا حَرَجَ». [الحديث 83 - اطرافه في: 124، 1736، 1737، 1738، 6665]. [م-ك-15، ب-57، ح-1306، ا-6499].

23 بابُ الفُتْيَا وَهُوَ وَاقِفٌ عَلَى الدَّابَّةِ: أي جواز ذلك. ومراده أن العالم يُطلب منه جوابُ السائلِ على أيِّ حال كان. وهذا إذا كان طالباً للمسائل، لا طالباً لحديث النبي ﷺ، فلا يجيبه إلا إذا كان جالساً مطمئناً كما تقدّم عن الإمام مالك -رحمه الله- في المقدمة. ثم إنه ليس فيما ساقه المصنّف هنا ذكرٌ للركوب على الدابة ولكن أحال على الطريق التي ذكرها في الحج⁽²⁾ ففيها أنه كان راكباً على ناقته. قاله ابن حجر⁽³⁾. قال: "وكثيراً ما يستعملُ البخاريُّ ذلك تشحيذاً للأذهان". وتعمدُ العيني⁽⁴⁾ عليه ساقطٌ. انظر: الانتقاض⁽⁵⁾.

(1) الكواكب الدراري (مج2/ ج1/ 63).

(2) صحيح البخاري، كتاب الحج باب 130. (ح1738). (3/569 فتح).

(3) الفتح (1/180 و181).

(4) عمدة القارئ (1/122).

(5) انتقاض الاعتراض (1/123).

ح83 وَجَلَّ: نَمَّ يُعْرَفُ هُوَ وَلَا الْآخَرَ. لَمْ أَشْعُرْ أَنَّ الذَّبْحَ قَبْلَ الْحَلْقِ مِنْ شَيْءٍ قَدَّمَ وَلَا أُخْرَ: يَعْنِي مِنَ الْأَفْعَالِ الْأَرْبَعَةِ الَّتِي تُفْعَلُ يَوْمَ النَّحْرِ وَهِيَ: الرَّمِي، ثُمَّ النَّحْرُ، ثُمَّ الْحَلْقُ، ثُمَّ الطَّوَافُ. إِلَّا قَال: افْعَلْ وَلَا هَرْجَ: أَي لَا ضَيْقَ. وَقَصْرَهُ بَعْضُ الْأُئِمَّةِ عَلَى نَفِي الْإِثْمِ فَقَطْ. وَأَمَّا الدَّمُ فَلَيْسَ فِيهِ تَعَرُّضٌ لَهُ. وَحُكْمُهُ عِنْدَنَا أَنَّ مَنْ قَدَّمَ الْحَلْقَ أَوْ الطَّوَافَ عَلَى الرَّمِيِ فَعَلِيهِ الدَّمُ. وَمَنْ خَالَفَ فِي غَيْرِ ذَلِكَ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ. وَيَأْتِي إِضَاحُ ذَلِكَ فِي الْحَجِّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

24 بَاب مَنْ أَجَابَ الثُّغَيَا بِإِشَارَةِ الْيَدِ وَالرَّأْسِ

ح84 حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ قَالَ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُئِلَ فِي حَجَّتِهِ فَقَالَ: دَبَحْتُ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ، فَأَوْمَأَ بِيَدِهِ قَالَ: «وَلَا حَرْجَ». قَالَ: حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَدْبَحَ، فَأَوْمَأَ بِيَدِهِ «وَلَا حَرْجَ». [الحديث 84 اطرافه في: 1721، 1722، 1723، 1734، 1735، 1666].

ح85 حَدَّثَنَا الْمَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: أَخْبَرَنَا حَنْظَلَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ عَنْ سَالِمٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «يُقْبَضُ الْعِلْمُ وَيُظْهَرُ الْجَهْلُ وَالْفِتْنُ وَيَكْتُرُ الْهَرْجُ» قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَمَا الْهَرْجُ؟ فَقَالَ هَكَذَا بِيَدِهِ فَحَرَفَهَا كَأَنَّهُ يُرِيدُ الْقَتْلَ. [الحديث 85 - اطرافه في: 1036، 1412، 3608، 3609، 4635، 4636، 6037، 6506، 6935، 7061، 7115، 7121].

ح86 حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ فَاطِمَةَ عَنْ أَسْمَاءَ قَالَتْ: أَتَيْتُ عَائِشَةَ وَهِيَ تُصَلِّي فَفَلَتْتُ: مَا شَأْنُ النَّاسِ؟ فَأَشَارَتْ إِلَى السَّمَاءِ فَإِذَا النَّاسُ قِيَامٌ، فَقَالَتْ: سُبْحَانَ اللَّهِ! قُلْتُ: آيَةٌ؟ فَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا أَي: نَعَمْ، فَقَمْتُ حَتَّى تَجَلَّانِي الْغَشْيُ فَجَعَلْتُ أَصْبُ عَلَى رَأْسِي الْمَاءَ، فَحَمِدَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنْتَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ: «مَا مِنْ شَيْءٍ لَمْ أَكُنْ أَرِيئُهُ إِلَّا رَأَيْتُهُ فِي مَقَامِي حَتَّى الْجَنَّةُ وَالنَّارُ فَأَوْحِيَ إِلَيَّ أَنْكُمْ تُفْتَنُونَ فِي قُبُورِكُمْ مِثْلَ - أَوْ قَرِيبَ، لَا أُذْرِي أَيَّ ذَلِكَ قَالَتْ أَسْمَاءُ - مِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ، يُقَالُ: مَا عِلْمُكَ بِهِذَا الرَّجُلُ؟ فَأَمَّا الْمُؤْمِنُ - أَوْ الْمُؤَقِنُ، لَا أُذْرِي بَأَيِّهِمَا قَالَتْ أَسْمَاءُ - فَيَقُولُ: هُوَ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ جَاءَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى فَاجْتَبْنَا وَاتَّبَعْنَا، هُوَ مُحَمَّدٌ ثَلَاثًا، فَيُقَالُ: نَمَّ صَالِحًا قَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لِمُؤَقِنًا بِهِ، وَأَمَّا الْمُنَافِقُ - أَوْ الْمُرْتَابُ، لَا

أذري أي ذلك قالت أسماء فيقول: لا أذري، سمعتُ الناس يقولون شيئاً فقلته». [الحديث 86 - لطرافه في: 184، 922، 1053، 1054، 1061، 1235، 1373، 2519، 2520، 7287].
 ل-ك-10، ب-2، ح-905، ا-26991].

24 بَابٌ مِّنْ أَجَابِ الْعُنْيَا بِإِشَارَةِ الْيَدِ وَالرَّأْسِ: أي الإشارة المُغْنِيَةِ عن التلَفُظِ. أي جواز ذلك.

ح84 قال: لا هرج: هذا بيان لقوله: «أوماً» ففيه إطلاق الفعل على القول.

ح85 الهرج: القتل، فقال: أي فعل. فحرفهما: كهيئة الضارب.

ح86 تَصَلِّي: صلاة الكسوف، ما شأن الناس؟ قائمين فزعين. فأشارت إلى السماء: تُرِبَهَا الكسوفَ قائلة: سُبْحَانَ اللَّهِ. وما بينهما اعتراض. قلنت: آية: علامة تخويف. فأشارت: عائشة برأسها -أي نعم- وهذا موضع الترجمة، لأن النبي ﷺ يرى من خلفه كما يرى من أمامه، وأقر عائشة على ذلك. فقامت: أصلي. الغشي: ضرب من الإغماء من طول القيام يبقى معه شعور، فجعلت أصب... الخ: هذا عمل لإصلاح الصلاة كتسوية الرداء والستر فلا يبطلها. وأبيته: رؤية عين حقيقية. أي من كل ما يحتاج له الإخبار إلى أمته، وما يخصه -عليه الصلاة والسلام- في ذاته المكرمة، وما أكرمه الله بالاطلاع عليه. قاله ابن أبي جمرة. قال: "وليس المراد به عموم كل شيء، فإن ذلك مستحيل عقلا ونقلا، ثم بينه. فانظره". هتئى الجنة والنار: رأيتهما حقيقة بأن أزيل الحجاب بينه وبينهما حتى رأهما معاينة كما أزيل بينه وبين بيت المقدس، حتى رآه ووصفه لقومه صلى الله عليه وسلم نُفُتِنُونَ: تُمْتَحَنُونَ وَتُخْتَبَرُونَ. مثل أو قريب: بترك التنوين فيهما. قال ابن مالك: "وجهه أن يكون أراد تفتنون مثل فتنة الدجال أو قريب الشبه من فتنة الدجال. فحذف المضاف إليه "قريب" وبقي هو على الهيئة التي كان عليها قبل الحذف" ه. من شواهد التوضيح⁽¹⁾. من فتنة المسيح الدجال: إنما

(1) شواهد التوضيح (ص102) وانظر: الفتح (1/183).

مَثَلٌ بِهَا لِعِظَمِهَا إِذْ لَيْسَ فِي الدُّنْيَا فِتْنَةٌ أَكْبَرُ مِنْهَا. كَمَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ مَرْفُوعاً⁽¹⁾. - أَعَاذَنَا اللَّهُ مِنْهَا بِمَنَّةِ - **لا أدري**... الخ: هذا قول فاطمة⁽²⁾. **هذا الرجل**: أي الممهود في الأذهان، وليس المراد حضوره معهم. قال السيوطي:

ومن يقل، يمثل النبي ❖ قال عياض، ما هو المرضي

فَأَمَّا الْمُؤْمِنُ: أي الكاملُ الإيمانَ بدليلِ قوله: **أَوِ الْمُوقِنُ**: لأنَّ اليقينَ علامةُ الإيمانِ الكاملِ على ما تَقَرَّرَ وَعَلِمَ. ولا يمكن أن يُسَوَّى في الأخبارِ بينَ ناقصٍ وكاملٍ، وإنما يُسَوَّى بينَ صفتينِ متماثلتينِ أو متقاربتين. قاله ابنُ أبي جمرة. **بِالْبَيِّنَاتِ**: المعجزات الدالة على نبوته (64/1) **ثَلَاثًا**: أي يقولها ثلاثاً. **نَمَ**: حال كونك **صَالِحًا**: مُشْفَعًا بأعمالك. وقوله: «نم» كناية عن الموت، وإنما لم يُعَبَّرَ به لما فيه من التنغيص والتألم. **إِنْ كُنْتُمْ**: أي في دار الدنيا. هذا الذي استظهره القاضي عياض واقتصر عليه ابنُ أبي جمرة. **وَأَمَّا الْمُنَافِقُ**: الغيرُ المصدِّقُ بقلبه. **أَوِ الْمُؤْتَابُ**: أي الشاك. **فَيَقُولُ: لا أدري**... الخ. وأما الكافر فاختلف فيه فقال ابنُ حجر: «الأحاديثُ النَّاصَةُ على «أنه يسأل» مرفوعةٌ مع كثرة طرقها الصحيحة، فهي أولى بالقبول، وبه جزم غيرُ واحدٍ». وصرح الحكيمُ الترمذيُّ وابنُ عبد البر والشيخُ زروق بأنه «لا يسأل»⁽³⁾.

قال ابنُ أبي جمرة: «ذكر صلى الله عليه وسلم طرقَ الناجين والهالكين، وسَكَتَ عن الوسط وهم المؤمنون المخلطون، لطول الكلام عليهم جداً، لأن لهم أحوالاً كثيرة لا تنضبط».

(1) لم أجده عند أبي داود، بل رواه أحمد (345/3) وابن أبي شيبة (500/7) وابن حبان (1894 موارد).

(2) فاطمة بنت المنذر بن الزبير بن العوام وهي زوجة هشام بن عروة وبنت عمه.

(3) الفتح(3/239).

25 باب تُخْرِضُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَدَ عَبْدُ الْقَيْسِ عَلَى أَنْ

يَحْفَظُوا الْإِيمَانَ وَالْعِلْمَ وَيُخْبِرُوا مَنْ وَرَاءَهُمْ

وَقَالَ مَالِكُ بْنُ الْحُوَيْرِثِ: قَالَ لَنَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ارْجِعُوا إِلَى أَهْلِيكُمْ فَعَلِّمُوهُمْ».

ح87 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي جَمْرَةَ قَالَ: كُنْتُ أُتْرَجِمُ بَيْنَ ابْنِ عَبَّاسٍ وَبَيْنَ النَّاسِ، فَقَالَ: إِنَّ وَقَدَ عَبْدُ الْقَيْسِ أَتَوْا النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «مَنْ الْوَقْدُ؟ - أَوْ: مَنْ الْقَوْمُ - قَالُوا: رِبِيعَةٌ. فَقَالَ: «مَرْحَبًا بِالْقَوْمِ» - أَوْ: بِالْوَقْدِ - «غَيْرَ خَزَايَا وَلَا نَدَامَى». قَالُوا: إِنَّا نَأْتِيكَ مِنْ شُقَّةٍ بَعِيدَةٍ وَبَيْنَنَا وَبَيْنَكَ هَذَا الْحَيُّ مِنْ كُفَّارٍ مُضِرٍّ وَلَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَأْتِيكَ إِلَّا فِي شَهْرِ حَرَامٍ، فَمَرْنَا بِأَمْرِ نُخْبِرُ بِهِ مَنْ وَرَاءَنَا نَدْخُلُ بِهِ الْجَنَّةَ. فَأَمَرَهُمْ بِأَرْبَعٍ وَنَهَاَهُمْ عَنْ أَرْبَعٍ، أَمَرَهُمْ بِالْإِيمَانِ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَحَدَهُ قَالَ: «هَلْ تَذَرُونَ مَا الْإِيمَانُ بِاللَّهِ وَحَدَهُ؟» قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: «شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيْتَاءُ الزَّكَاةِ، وَصَوْمُ رَمَضَانَ، وَتُعْطُوا الْخُمْسَ مِنَ الْمَغْنَمِ» وَنَهَاَهُمْ عَنِ الدُّبَاءِ وَالْحَنْتَمِ وَالْمُرْقَاتِ - قَالَ شُعْبَةُ: رَبَّمَا قَالَ النَّقِيرُ، وَرَبَّمَا قَالَ الْمُقَيْرُ، قَالَ: «احْفَظُوهُ وَأَخْبِرُوهُ مَنْ وَرَاءَكُمْ». [انظر الحديث: 53 واطرافه].

25 بابُ تَمْرِيضِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَدَ عَبْدُ الْقَيْسِ... الخ: مقصودُ الترجمةِ

الحدثُ على تعليمِ العلمِ وتبليغِهِ لِلغَيْرِ.

ح87 شُقَّةٌ: سفرة، مَنْ وَرَاءَنَا: مِنْ قَوْمِنَا. وَتُعْطُوا: مَنْصُوبٌ بِتَقْدِيرِ "أَنْ"، فَكَأَنَّهُ عَطْفٌ مَصْدَرٌ عَلَى مَصْدَرٍ. قَالَ الزَّرْكَشِيُّ⁽¹⁾. الدُّبَاءُ: الْقِرَاعُ الْحَفِيمُ: أَي الْإِنَاءُ الْمَطْلِيُّ بِهِ، وَهُوَ الزَّاجُ. الْمُرْقَاتُ: الْإِنَاءُ الْمَطْلِيُّ بِالزَّفْتِ. أَي عَنِ الْإِنْتِبَازِ فِيهَا. وَرَبَّمَا قَالَ النَّقِيرُ: زِيَادَةٌ عَلَى الثَّلَاثِ. وَ«النَّقِيرُ» أَصْلُ النَّخِيلِ يَنْقَرُ وَيَنْتَبِذُ فِيهِ. أَي وَرَبَّمَا اقْتَصَرَ عَلَى الثَّلَاثِ، فَرَبَّمَا قَالَ الْمُقَيْرُ: بَدَلَ الْمُرْقَاتِ. وَ«الْمُقَيْرُ» الْإِنَاءُ الْمَطْلِيُّ بِالْقَارِ وَهُوَ

الزفت. الحاصل أن شُعْبَةَ⁽¹⁾ شك هل ذكر أبو جمرَة⁽²⁾ الأربع كلها: الدباء، والحنتم، والمزفت والنقير، أو لم يذكر إلا الثلاث الأول؟ وشك أيضاً هل ذكر الثالث بلفظ المزفت أو بلفظ المقير.

26 باب الرِّحْلَةِ فِي الْمَسْأَلَةِ النَّازِلَةِ وَتَعْلِيمِ أَهْلِهِ

ح88 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ أَبُو الْحَسَنِ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ أَبِي حُسَيْنٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ الْحَارِثِ أَنَّهُ تَزَوَّجَ ابْنَةَ لِأَبِي إِهَابِ بْنِ عَزِيزٍ، فَأَتَتْهُ امْرَأَةٌ فَقَالَتْ: إِنِّي قَدْ أَرْضَعْتُ عُقْبَةَ وَالَّتِي تَزَوَّجَ، فَقَالَ لَهَا عُقْبَةُ: مَا أَعْلَمُ أَنَّكَ أَرْضَعْتِي وَلَا أَخْبَرْتِي، فَرَكِبَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْمَدِينَةِ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كَيْفَ وَقَدْ قِيلَ؟» فَفَارَقَهَا عُقْبَةُ وَتَكَحَّتْ زَوْجًا غَيْرَهُ. [الحديث 88 - اطرافه في: 2052، 2640، 2659، 2660، 5104].

26 باب الرِّحْلَةِ فِي الْمَسْأَلَةِ النَّازِلَةِ: هذه الترجمة أخص من ترجمة "الخروج في طلب العلم"⁽³⁾. فهي تدل على تأكيد الخروج أكثر من الأولى. قال الشعبي: "لو أن رجلاً سافر من أقصى الشام إلى أقصى اليمن لحفظ كلمة تنفعه فيما بقي من عمره لم أر سفره يضيع"⁽⁴⁾.
ح188 ابنة لأبي إهاب: اسمها غنية - بفتح الغين وكسر النون - وقيل: زينب. وأبو إهاب مذكور في الصحابة. امرأة: لم تعرف. فوكب: أي من مكة، لأنه من مسلمة الفتح. كيف وقد قيل؟: أي كيف تباشرها وقد قيل: إنك أخوها من الرضاعة، أي ذلك بعيد من ذي المروءة والورع. فيكون تركها استحباباً فقط لعدم كمال نصاب الشهادة بالرضاع.

(1) هو شعبة بن الحجاج بن الورد المتكى الأزدي مولاهم، البصري. أول من فتش عن الرجال في العراق. مات سنة 160 هـ.

(2) هو نصر بن عمران، أبو جمرَة الضُّبَيْي، البصري يروي عن ابن عباس. ثقة ثبت. توفي سنة 128 هـ التقريب (300/2).

(3) هو الباب 19 وقد مر.

(4) رواها الخطيب في الرحلة في طلب الحديث (ص96).

هذا مذهبنا كالشافعية. قال الشيخ خليل: "لا بامرأة ولو فشا، وندب التنزه"⁽¹⁾. زوجاً غيبوه: هو ظريب بن الحارث.

27 باب التناوب في العلم

ح 89 حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ ح. قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَقَالَ ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي ثَوْرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ عَنْ عُمَرَ قَالَ: كُنْتُ أَنَا وَجَارٌ لِي مِنَ الْأَنْصَارِ فِي بَنِي أُمَيَّةَ بْنِ زَيْدٍ، وَهِيَ مِنْ عَوَالِي الْمَدِينَةِ، وَكُنَّا نَتَنَاطَبُ النَّزُولَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَنْزِلُ يَوْمًا وَأَنْزَلُ يَوْمًا، فَإِذَا نَزَلْتُ حَيْثُ يَخْبَرُ ذَلِكَ الْيَوْمَ مِنَ الْوَحْيِ وَغَيْرِهِ، وَإِذَا نَزَلَ فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ، فَنَزَلَ صَاحِبِي الْأَنْصَارِيُّ يَوْمَ نَوَيْتِهِ فَضْرَبَ بَابِي ضَرْبًا شَدِيدًا فَقَالَ: أَتَمَّ هُوَ؟ فَفَزَعْتُ فَخَرَجْتُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: قَدْ حَدَّثَ أَمْرٌ عَظِيمٌ! قَالَ: فَدَخَلْتُ عَلَى حَقِصَةَ فَإِذَا هِيَ تَبْكِي، فَقُلْتُ طَلَّقَنَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ قَالَتْ: لَا أَدْرِي، ثُمَّ دَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقُلْتُ وَأَنَا قَائِمٌ: أَطَلَقْتَ نِسَاءَكَ؟ قَالَ: «لَا» فَقُلْتُ: اللَّهُ أَكْبَرُ.

[الحديث 89 - أطرافه في: 2468، 4913، 4914، 4915، 5191، 5218، 5843، 7256، 7263].

27 باب التناوب في العلم: أي في تحمّله، من النوبة بأن يسمع هذا مرّةً وهذا مرّةً، ويُبَلِّغُ كل واحد للآخر ما سمع أي جواز ذلك.

ح 89 وجار لي: قال ابن حجر هنا: "هو عتبان بن مالك"⁽²⁾. أفاده ابن القسطلاني⁽³⁾

(1) مختصر خليل ص 163.

(2) عتبان بن مالك بن عمرو الأنصاري الجزرجي السالمي، صحابي شهد بدرًا، وكان إمام قومه. مات في خلافة معاوية، وقد كبر. الإصابة (4/432).

(3) محمد بن أحمد، قطب الدين القسطلاني التوزري، المصري ثم المكي، كان شيخاً عالماً زاهداً، ولي مشيخة الحديث بالكامل. له "الأفصح عن المعجم من الغامض والمبهم". توفي سنة 686هـ. فوات الوفيات (3/310). والأعلام (5/323).

لكن لم يذكر دليله⁽¹⁾. وقال في المقدمة: "هو أوس بن خولي⁽²⁾. ذكر ابن بشكوال⁽³⁾ ما يؤيده⁽⁴⁾. وهو الراجح". هـ⁽⁵⁾. فضوب: أي فسمع أنه صلى الله عليه وسلم اعتزل نساءه. فرجع فضرب... الخ. ففزعمت: خوفاً من قدوم ملك غسان لحربنا. أمرٌ عظيمٌ، دخلتُ: وقع هنا حذفٌ مذكورٌ في رواية أخرى وهو «طلق رسول الله ﷺ نساءه، فقلت: قد كنت أظن أن هذا كائنٌ حتى إذا صليتُ الصبحَ شددتُ على ثيابي ثم نزلتُ ودخلتُ...» الخ. الله أكبر: قالها شكراً لله.

28 باب الغضب في الموعظة والتعلیم إذا رأى ما يكره

ح90 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ ابْنِ أَبِي خَالِدٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: قَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! لَأَكَادُ أَنْرِكَ الصَّلَاةَ مِمَّا يُطَوَّلُ بِنَا فَلَانٌ، فَمَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَوْعِظَةٍ أَشَدَّ غَضَبًا مِنْ يَوْمِئِذٍ، فَقَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّكُمْ مُنْقَرُونَ، فَمَنْ صَلَّى بِالنَّاسِ فَلْيُخَفِّقْ فَإِنَّ فِيهِمُ الْمَرِيضَ وَالضَّعِيفَ وَذَا الْحَاجَّةِ». [الحديث 90 - اطرافه في: 702، 704، 6110، 7169].

ح91 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرٍو الْعَقَدِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ الْمَدِينِيُّ عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى الْمُتَّبَعِ عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدِ الْجُهَنِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَأَلَهُ رَجُلٌ عَنِ اللَّقْطَةِ فَقَالَ: «أَعْرِفُ وَكَأَهَا» - أَوْ قَالَ: وَعَاءَهَا.

(1) الفتح (185/1).

(2) أوس بن خولي الأنصاري الخزرجي، يكنى أبا ليلي، صحابي، كان رجلاً شديداً، يحمل الجرة من الماء بيده، وحضر غسل النبي ﷺ. وكان ممن توجه لقتل ابن أبي الحقيق. مات قبل حصر عثمان. الإصابة (152/1).

(3) خلف بن عبد الملك بن مسعود بن بشكوال الخزرجي الأنصاري الأندلسي، القرظي، أبو القاسم، مؤرخ بحانة من أهل الحديث، له نحو خمسين مؤلفاً، أشهرها "الصلة". مات سنة 578 هـ. المعجم في أصحاب أبي علي الصديقي لابن الأبار ص82. والأعلام (311/2).

(4) غوامض الأسماء المبهمة لابن بشكوال (603/2).

(5) هدي الساري ص251. وليس فيها "هو الراجح".

«وَعَفِاصَهَا ثُمَّ عَرَفَهَا سَنَةً ثُمَّ اسْتَمْتِعَ بِهَا فَبَانَ جَاءَ رَبُّهَا فَأَذَّهَا إِلَيْهِ» قَالَ: فَضَالَةٌ الْإِبِلِ؟ فَغَضِبَ حَتَّى احْمَرَّتْ وَجَنَّتَاهُ - أَوْ قَالَ: احْمَرَّ وَجْهَهُ - فَقَالَ: «وَمَا لَكَ وَلَهَا؟ مَعَهَا سِقَاؤُهَا وَحِدَاؤُهَا، تَرُدُّ الْمَاءَ وَتَرْعَى الشَّجَرَ، فَذَرَهَا حَتَّى يَلْقَاهَا رَبُّهَا» قَالَ: فَضَالَةُ الْغَنَمِ؟ قَالَ: «لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلدَّنْبِ».

[الحدِيث 91 - اطرافه في: 2372، 2427، 2429، 2436، 2438، 5292، 6112].

ح92 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ بُرَيْدٍ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: سُئِلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ أَشْيَاءَ كَرِهَهَا، فَلَمَّا أَكْثَرَ عَلَيْهِ غَضِبَ ثُمَّ قَالَ لِلنَّاسِ: «سَلُونِي عَمَّا شِئْتُمْ» قَالَ رَجُلٌ: مَنْ أَبِي؟ قَالَ: «أَبُوكَ حُدَافَةٌ» فَقَامَ آخَرُ فَقَالَ: مَنْ أَبِي يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَقَالَ: «أَبُوكَ سَالِمٌ مَوْلَى شَيْبَةَ». فَلَمَّا رَأَى عُمَرُ مَا فِي وَجْهِهِ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّا نَثُوبُ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ. [الحدِيث 92 - طرفه في: 7291].

لم-ك-43، ب-37، ح-2360.

28 باب الغصير في الموعظة... الخ: أي جوازه انتصاراً لدين الله لا لحظ النفس.

ح90 قال وجل: قيل: هو حزم بن أبي كعب⁽¹⁾. لا أكاد أدرك الصلاة. القاضي عياض: "ظاهره مشكل لأن التطويل يقتضي الإدراك لا عدمة فكان الألف زيدت بعد «لا» وكان «أدرك» كانت «أترك»⁽²⁾.

وأجاب عنه الدماميني بقوله: "قلت ما في الأصول صحيح له وجه ظاهر، وذلك لأن عدم مقاربتة لإدراك الصلاة مع الإمام ناشئ عن تأخيره عن حضورها، ومسبب عنه، فعبر عن السبب بالمسبب، وعلمه بتطويل الإمام، وذلك لأنه إذا اعتيد التطويل منه تقاعد

(1) كذا في الأصل. وفي المخطوطة: "حزم بن أبي بن كعب. وفي هدي الساري (ص252) والاستيعاب (403/1) والإصابة (91/2) وأسد الغابة (481/1) والتاريخ الكبير للبخاري (110/3) والثقات لابن حبان (94/3) و(187/4) والفتح (186/1): "حزم بن أبي كعب". وفي سنن أبي بلود (ح791) وضوامض الأسماء لابن بشكوال (316/1) والفتح (193/2): "حزم بن أبي بن كعب". وقال في الفجر الساطع (ح7160): "لم يسم أو هو سليم بن الحارث. وقال ابن حجر (198/2): "لم أفق على اسمه وهم من زعم أنه حزم بن أبي بن كعب لأن قمته كانت مع معاذ لا مع أبي بن كعب".

(2) الفتح (186/1) وقال ابن حجر عقبه: هو توجيه حسن لو ساعدته الرواية.

المأموم عن المبادرة ركوناً إلى حصول الإدراك بسبب التطويل، فيتأخر لذلك. ولا داعي إلى حمل الرواية على التصحيف والله الموفق⁽¹⁾. ويؤيده رواية: «إني لَأَتَأَخَّرُ عَنِ الصَّلَاةِ» الآتية في كتاب الصلاة⁽²⁾ (65/1) **قِلَانٌ**: هو معاذ بن جبل. **أَشَدَّ غَضَبًا**: إنما اشتد غضبه صلى الله عليه وسلم لأنَّ التطويلَ تَضَمَّنَ التنفيرَ مِنَ الجماعة، وهو معنى قوله: «**إِنَّكُمْ مُنْقَرُونَ**» ولأنه قَدَّمَ النهيَ عن ذلك. **فَلْيُخَفِّفْ**: أي مع إتمام الأركان والإتيان بالطمأنينة الفرضية والسُّنَّية.

ح91 وجل: هو سُوَيْد⁽³⁾ والدُّ عُقْبَةُ بنِ سويد الجُهَنِي. **عَنِ اللَّقْطَةِ**: المال الضائع. **وِكَاعَهَا**: ما رُبِطَتْ به مِن خِيَطٍ أو غيره. **وِعَاعَهَا**: ظرفها الذي هي فيه. **وِعِاقَصَهَا**: هو الظرف أيضاً. **ثُمَّ عَوَّقَهَا**: وجوباً. **ثُمَّ اسْتَمْتَمَتْ بِهَا**: على وجه السُّلْفِ إن لم يظهر رُبُّها بعدَ السُّنَّةِ، لا على وجه المَلِكِ، فإن ظَهَرَ يوماً ما تُعْطَى له. **فَغَضِبَ**: أي لِأَنَّهُ قَدَّمَ الكلام عليها أو لِأَنَّ السَّائِلَ قَصَرَ في فهمه فقاس ما لا يصح التقاطه على ما يصح. **سِقَاؤُهَا**: جوفها لِأَنَّهَا تَشْرَبُ فتكتفي بذلك أياماً. **وَهَذَاوُهَا**: حُفَّتْها الذي تمشي به. **لَكِ**: أي هي لك إن أخذتها. فهو إِذْنٌ في الأخذ. **وَقَيْدُهُ** المالكية بما إذا وجدها في فلاة وتعدُّر حملها لل عمران، وإلا فَتَعَرَّفَ. انظر كتاب اللقطة. أو لِأَجْبِكَ: مِنَ الملتقطين إن لم تأخذها. أو لِلذُّئْبِ: يفترسها، إن لم يأخذها أحدٌ.

(1) المصابيح للداميني (ل22ب).

(2) صحيح البخاري (ح702).

(3) نقل في الفتح (80/5 و81) أقوال العلماء في اسم هذا المبهم وذكر منهم بلالا المؤذن، وزيد بن خالد الجهني

راوي الحديث، وأبا ثعلبة الخشني، وعميراً والد مالك بن عمير، والجارود العبدي، وسويداً والد عقبة بن

سويد الجهني، ورجح هذا الأخير بقوله: "وهو أولى ما يفسر به هذا المبهم".

ح92 كَوَفَّهَا: خشية أن ينزل بسببها حُكْمٌ شاقٌّ عليهم. غَضِبَ: لِأَنَّ الْإِكْثَارَ يُوْذُنُ بِإِرَادَةِ الْإِخْتِبَارِ وَيَنْبِئُ عَنْ عُرُوضِ شَكٍّ، وَلِذَلِكَ قَالَ عُمَرُ: «رَضِينَا...» الخ. سلووني... الخ: قَالَ الْقَاضِي: «ظَاهِرُ الْحَدِيثِ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ ذَلِكَ غَضَبًا». قَالَ وَجَلَّ: هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَذَافَةَ. آخَرُ: هُوَ سَعْدُ بْنُ سَالِمٍ. مَا بَوَّجَهُ⁽¹⁾: مِنَ الْغَضَبِ. إِنَّا نَنْتَوِبُ إِلَى اللَّهِ: مِمَّا يُوجِبُ غَضَبَكَ.

29 بَابُ مَنْ بَرَكَ عَلَى رُكْبَتَيْهِ عِنْدَ الْإِمَامِ أَوْ الْمُحَدِّثِ

ح93 حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ، فَقَامَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَذَافَةَ فَقَالَ: مَنْ أَبِي؟ فَقَالَ: «أَبُوكَ حَذَافَةَ» ثُمَّ أَكْثَرَ أَنْ يَقُولَ: «سَلُونِي» فَبَرَكَ عُمَرُ عَلَى رُكْبَتَيْهِ فَقَالَ: رَضِينَا بِاللَّهِ رَبًّا وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا وَيُحَمَّدَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَبِيًّا، فَسَكَتَ. [الحديث 93 - اطرافه في: 540، 749، 4621، 6362، 6468، 6486، 7089، 7090، 7091، 7294، 7295]. [م-ك-43، ب-37، ح-2359، ا-12659].

29 بَابُ مَنْ بَرَكَ عَلَى رُكْبَتَيْهِ عِنْدَ الْإِمَامِ أَوْ الْمُحَدِّثِ: تَأْدِبًا مَعَهُ وَإِكْرَامًا لَهُ.

ح93 خَرَجَ فَقَامَ: فِيهِ حَذْفٌ. أَي خَرَجَ فَسُئِلَ فَأَكْثَرُوا عَلَيْهِ فغَضِبَ فَقَالَ: «سَلُونِي، فَقَامَ...» الخ.

30 بَابُ مَنْ أَعَادَ الْحَدِيثَ ثَلَاثًا لِيُقَهَّمَهُ عَنْهُ

فَقَالَ: «أَلَا وَقَوْلُ الزُّورِ»، فَمَا زَالَ يُكْرِرُهَا وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «هَلْ بَلَغْتُ» ثَلَاثًا. ح94 حَدَّثَنَا عَبْدُهُ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ: حَدَّثَنَا ثُمَامَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَنَسِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ كَانَ إِذَا سَلَّمَ سَلَّمَ ثَلَاثًا وَإِذَا تَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ أَعَادَهَا ثَلَاثًا. [الحديث 94 - طرفاه في: 95، 6244].

(1) في صحيح البخاري (34/1) والإرشاد (191/1): «ما في وجهه».

ح95 حَدَّثَنَا عَبْدُهُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الصَّفَّارُ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ: حَدَّثَنَا ثُمَامَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ كَانَ إِذَا تَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ أَعَادَهَا ثَلَاثًا حَتَّى يُفْهَمَ عَنْهُ، وَإِذَا أَتَى عَلَى قَوْمٍ فَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ سَلَّمَ عَلَيْهِمْ ثَلَاثًا. [انظر الحديث: 94 وطرفيه].

ح96 حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي يَشْرٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ مَاهَكَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: تَخَلَّفَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ سَافَرْتَاهُ فَأَذْرَكْنَا وَقَدْ أَرْهَقْنَا الصَّلَاةَ، صَلَاةَ الْعَصْرِ، وَنَحْنُ نَتَوَضَّأُ، فَجَعَلْنَا نَمْسُحُ عَلَى أَرْجُلِنَا، فَنَادَى بِأَعْلَى صَوْتِهِ: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ» مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا. [انظر الحديث 60 وطرفيه].

30 بَابُ مَنْ أَعَادَ الْحَدِيثَ: فِي أُمُورِ الدِّينِ، أَي كَرَّرَهُ. ثَلَاثًا لِيُفْهَمَ: أَي أَصْلُ مَعْنَاهُ أَوْ الْغَرَضُ مِنْ ذِكْرِهِ. وَبِهَذَا يَدْخُلُ فِيهِ «أَلَا وَقَوْلُ الزُّورِ» وَ«هَلْ بَلَّغْتُ؟» فَإِنَّ الْقَصْدَ اسْتِهْوَالَ شَهَادَةِ الزُّورِ وَتَفْخِيمُ أَمْرِهَا لِتَسَاهُلِ النَّاسِ فِيهَا مَعَ عِظَمِ الْمَفَاسِدِ الْمَبْنِيَةِ عَلَيْهَا، وَكَذَا الْقَصْدُ فِي «هَلْ بَلَّغْتُ؟» اسْتِحْضَارُ حِرْمَةِ الدَّمَاءِ، وَمَا ذُكِرَ مَعَهَا. قَالَ ابْنُ زَكْرِي (1). قَالَ: وَقَوْلُهُ: «لِيُفْهَمَ». أَمَّا إِذَا حَصَلَ الْفَهْمُ فَلَا تُطَلَّبُ الْإِعَادَةُ. وَيَخْتَلِفُ ذَلِكَ بِاخْتِلَافِ السَّامِعِينَ نِكَاءً وَبِلَادَةً. فَإِذَا كَثُرَ الْمَجْلِسُ أَي أَهْلُهُ فَالْصَّوَابُ الْإِعَادَةُ لِيَحْصَلَ الْفَهْمُ لِلْجَمِيعِ. ثَلَاثًا: أَي قَالَ «هَلْ بَلَّغْتُ» ثَلَاثَ مَرَّاتٍ.

ح95 كَانَ: أَي فِي غَالِبِ أَحْوَالِهِ. وَمَا لِلْكَرْمَانِيِّ (2) مَبْحُوثٌ فِيهِ. إِذَا تَكَلَّمَ بِكَلِمَةٍ: تَحْتَاجُ لِلْإِعَادَةِ. أَعَادَهَا ثَلَاثًا حَتَّى تُفْهَمَ:

قَالَ الْخَطَّابِيُّ: إِمَّا لِأَنَّ مِنَ الْحَاضِرِينَ مَنْ يَقْصُرُ فَهْمُهُ عَنْ وَعْيِهَا فَيَكْرُرُهَا لِتَفْهَمَ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ الْقَوْلُ فِيهِ بَعْضُ إِشْكَالٍ فَيُظَاهَرُ بِالْبَيَانِ (3). فَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ: هَذَا مِنْ تَتِمَّةِ الشَّرْطِ.

(1) حاشية ابن زكري على البخاري. (مج1/10م/4ص).

(2) الكواكب الدراري (مج2/1/86).

(3) الكواكب الدراري (مج2/1/86).

وقوله: «سَلِّمَ عَلَيْهِمُ ثَلَاثًا» هو الجواب. وحمله الإسماعيليُّ والخطابيُّ على سلام الاستئذان. وبينه الكرمانى بقوله: «الأولى للدخول، والثانية للتحية، والثالثة للوداع عند إرادة الخروج»⁽¹⁾.

زاد الإسماعيليُّ: وَأَمَّا أَنْ يَمُرَّ الْمَارُ مُسَلِّمًا فَاْلْمَعْرُوفُ عَدَمُ التَّكْرَارِ. هـ. ابنُ حجر: وَيَحْتَمِلُ أَنْ ذَلِكَ كَانَ يَقَعُ أَيْضًا مِنْهُ إِذَا خَشِيَ أَلَّا يَسْمَعَ سَلَامَهُ⁽²⁾.

ح96 فِي سَفَرٍ: مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ، أَرْجَلْنَا الصَّلَاةَ: أَدْرَكْنَاهَا وَغَشِينَاهَا، وَكَانُوا أَخْرَوْهَا طَمَعًا فِي أَنْ يَلْحَقَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ فَيَصِلُوا مَعَهُ أَوْ طَمَعًا فِي لِحَاقِ الْمَاءِ. فَمَسَعَهُ عَلَى أَرْجُلِنَا: نَفْسِلُهَا (66/1) غَسَلَا خَفِيْفًا.

31 بَابُ تَعْلِيمِ الرَّجُلِ أُمَّتَهُ وَأَهْلَهُ

ح97 أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ سَلَامٍ حَدَّثَنَا الْمُحَارِبِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ حَبَّانَ قَالَ: قَالَ عَامِرُ الشَّعْبِيِّ: حَدَّثَنِي أَبُو بُرْدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ثَلَاثَةٌ لَهُمْ أَجْرَانُ: رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ آمَنَ، بَيْنِيهِ وَأَمَّنَ بِمُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَالْعَبْدُ الْمَمْلُوكُ إِذَا أَدَّى حَقَّ اللَّهِ وَحَقَّ مَوْلِيهِ، وَرَجُلٌ كَانَتْ عِنْدَهُ أُمَّةٌ فَادَّبَهَا فَأَحْسَنَ تَأْدِيبَهَا وَعَلَّمَهَا فَأَحْسَنَ تَعْلِيمَهَا ثُمَّ اعْتَقَهَا فَتَزَوَّجَهَا فَلَهُ أَجْرَانُ» ثُمَّ قَالَ عَامِرٌ: أُعْطِينَاكُمَا بِغَيْرِ شَيْءٍ قَدْ كَانَ يُرَكَّبُ فِيمَا دُونَهَا إِلَى الْمَدِينَةِ. [الحديث 97 - طرفه في: 2544، 2547، 2551، 3011، 3446، 5083. [م-ك-1، ب-70، ح-154، ا-19732].

31 بَابُ تَعْلِيمِ الرَّجُلِ أُمَّتَهُ وَأَهْلَهُ: أَي مَطْلُوبِيَّةُ ذَلِكَ، وَهُوَ مِنْ عَطْفِ الْعَامِ عَلَى

الْخَاصِّ، وَحُكْمُ الْعَامِ مَأْخُودٌ مِنَ الْحَدِيثِ بِالْأَخْرُوبَةِ.

ح97 عَنْ أَبِيهِ: هُوَ أَبُو مُوسَى. ثَلَاثَةٌ: لَا مَفْهُومَ لِهَذَا الْعَدَدِ كَمَا يَأْتِي. لَهُمْ أَجْرَانُ:

قَالَ السُّنْدِيُّ: الظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ: لَهُمْ أَجْرَانِ عَلَى كُلِّ عَمَلٍ، لَا أَنَّ لَهُمْ أَجْرَيْنِ عَلَى الْعَمَلَيْنِ،

(1) الكواكب الدراري (مج/2/86).

(2) الفتح (189/1).

إذ ثبوتُ أجرين على عَمَلَيْنِ، لا يختص بأحد دون أحد.هـ⁽¹⁾. ونحوه للعلقمي وابن زكري⁽²⁾، وهو الذي يدل عليه نظمُ السيوطي الآتي وغيره، وهو الظاهر المتعين. وَجَلَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ: التوراة والإنجيل. آمَنَ بِنَبِيِّهِ: موسى أو عيسى. وآمَنَ بِمُحَمَّدٍ: أي له على كلِّ واحدٍ من الإيمانيين أجران، فيشمل النصارى ولا إشكال، وكذا اليهود الذين لم تبلغهم دعوة عيسى كأهل المدينة وما حولها، وَمَنْ تَدِينُ بِالْيَهُودِيَّةِ مِنْ غَيْرِ بَنِي إِسْرَائِيلَ. أَمَا مَنْ بَلَغَتْهُ دَعْوَةُ عَيْسَى مِنَ الْيَهُودِ وَلَمْ يَتَّبِعْهُ فَهُوَ غَيْرُ مُؤْمِنٍ لِأَنَّهُ مَرْسَلٌ إِلَيْهِمْ بِنَصِّ الْقُرْآنِ. أفاده ابن حجر ثم قال: "قال الطيبي: ويحتملُ إجراء الحديث على عمومه، إذ لا يبعد أن يكون طريان الإيمان بمحمد ﷺ سبباً لقبول تلك الأديان وإن كانت منسوخة".هـ⁽³⁾.

وقال القرطبي في "المفهم": "هذا إنما يتحصّل في الكتابي المتَّبِعَ لدين نبيّه من الاعتقاد الصحيح، والعمل على مقتضى شريعته. أما لو اعتقد في عيسى أو في الله ما لم تجئ به شريعته فلا يحصل له أجران إذا أسلم، بل أجر الإسلام خاصة لأنه لم يكن على شريعة عيسى ولا على غيرها،هـ"⁽⁴⁾.

قال ابن حجر: "ويشكل عليه قوله صلى الله عليه وسلم له رقل: «أسلم يؤتك الله أجر ك مرتين» مع أنه ممن دخل في النصرانية بعد التبديل".هـ⁽⁵⁾. "ثم إن الصواب أن حكم الحديث عام إلى يوم القيامة". قاله البلقيني. وهو مقتضى ما للطيبي. وأن المرأة

(1) حاشية السندي على البخاري (34/1).

(2) حاشية ابن زكري (مج 1/10 ص 6-7).

(3) الفتح (191/1).

(4) المفهم (369/1) بالمعنى.

(5) الفتح (191/1).

الكتابية كالرجل. قاله الكرمانى وابنُ حجر⁽¹⁾. **وَالْعَبْدُ الْمَمْلُوكُ...** إلخ: له أيضاً على كلِّ واحدٍ مِنَ الْحَقِّينِ أَجْرَانِ. **أُمَّةٌ فَأَدَبَهَا:** الآداب العادية، وَعَلَّمَهَا الْأَحْكَامَ الشَّرْعِيَّةَ فَلَهُ أَجْرَانِ: أي على العِتق والتزويج، أي على كلِّ واحدٍ منهما أَجْرَانِ، وأعادَه لِلطَّوْلِ. **قَالَ عَامِرٌ⁽²⁾:** لرجلٍ مِنْ خِرَاسَانَ، سَأَلَهُ عَنْ عِتْقِ الْأُمَّةِ وَتَزْوِيجِهَا **أَعْظَبْنَاكُمْ:** أي هذه الفائدة بِخَيْرِ شَيْءٍ: مراده تحريضُ السَّامِعِ عَلَى الْعِلْمِ وتَعْرِيفُهُ قَدْرَ الْحَدِيثِ لِيَكُونَ أَدْعَى لِحِفْظِهِ وَالْعَمَلِ بِهِ. **الْمَدِينَةُ:** النبوية، على ساكنها أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَأَزْكَى التَّسْلِيمِ.

فائدة:

مَنْ يُؤْتَى أَجْرُهُ مَرَّتَيْنِ غَيْرُ مَحْصُورٍ فِي الثَّلَاثَةِ كَمَا قَدَّمْنَاهُ، فَقَدْ زَادَ الْحَافِظُ السِّيَوطِيُّ عَلَيْهِمْ فِي التَّوْشِيحِ وَغَيْرِهِ جَمَاعَةً وَنَظَّمَهُمْ بِقَوْلِهِ:

وَجَمْعُ أَتَى فِيمَا رَوَيْنَاهُ أَنَّهُمْ ❖ يُنْتَنَى لَهُمْ أَجْرٌ حَوَّوهُ مُحَقَّقاً
فَأَزْوَاجٌ خَيْرِ الْخَلْقِ أَوْلَهُمْ وَمَنْ ❖ يَخْصُ نَوِي أَرْحَامِهِ أَنْ تَصَدَّقَا
وَقَارِ بِجَهْدٍ، نُو اجْتِهَادِ أَصَابِ وَالسُّوْءِ اثْنَتَيْنِ وَ الْكِتَابِي صَدَقَا
وَعَبَدَ أَتَى حَقَّ الْإِلَهِ وَسَيِّدِ ❖ وَعَامِرٍ يَسْرَى مَعَ غَنَى لَهُ تَقَى
وَمَنْ أُمَّةٌ يَشْرِي فَأَدَّبَ مُحْسِنَا ❖ وَيُنْكَحُهَا مِنْ بَعْدِ مَا كَانَ أَعْتَقَا
وَمَنْ سَنَّ خَيْرًا أَوْ أَعَادَ صَلَاتَهُ ❖ كَذَاكَ جَبَانَ لِلْمَشَقَّةِ أَلْحَقَا
كَذَاكَ شَهِيدٌ فِي الْبَحَارِ وَمَنْ أَتَى ❖ لَهُ الْقَتْلُ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ فَأَلْحَقَا
وَطَالِبِ عِلْمٍ مَدْرَكَ ثُمَّ مَسْبُغِ ❖ وَضَوْءٍ لَدَى الْبَرْدِ الشَّدِيدِ مُحَقَّقَا

(1) الفتح (1/191).

(2) هو الشعبي المتوفى سنة 110.

- ❖ ومستمع في خطبة قد دنا ومن ❖ بتأخير صف أول مسلما وقى
 - ❖ وحافظ عصر مع إمام مؤذن ❖ ومن كان في وقت الفساد موفقا
 - ❖ وعامل خير مخفيا، ثم إن بدا ❖ يُرى فرحا مستبشرا بالذي ارتقى
 - ❖ ومغتسل في جمعة عن جنابة ❖ ومن فيه حقا قد غدا متصدقا
 - ❖ وماش يصلي جمعة ثم من أتى ❖ بذا اليوم خيرا ما فضعفه مطلقا
 - ❖ ومن حنفته قد جاءه من سلاحه ❖ ونازع نعلان لخير تسبقا (67/1)/
 - ❖ وماش لدى تشييع ميّت و غاسل ❖ يدا بعد أكل والمجاهد حقا
 - ❖ ومتبع ميّتا حياء من أهله ❖ ومستمع القرآن فيما روى التقا
 - ❖ وفي مصحف يقرأ وقارنه معربا ❖ لتفهم معناه الشريف محققا
- قال الزرقاني في شرح الموطأ: وذيله بعضهم بثلاثة فقال:

- ❖ إمام مطيع يا لها من سعادة ❖ وحجة حاج من عُمان فالحقا
 - ❖ ومن أمة يشري فيشترط أهلها ❖ فلا هبة لا بيع لا مهر مطلقا
 - ❖ وهي حرة إن مت، صلّى الهنا ❖ على المصطفى المبعوث بالحق والتقى. هـ
- فصارح مجموع الخصال أربعين، والله الموفق والمعين.

قوله: "وعامر يسرى": أي يسري المسجد. وقوله: "أو أعاد صلاته": أي من صلّى بالتييم، ثم وجد الماء وتوضأ وأعاد صلاته. وقوله: "وطالب علم مدرك": أي أدركه الموت دونه. وقوله: "وحافظ عصر: أي من حافظ على صلاة العصر. وقوله: "وعامل خير...": إلخ: قال الترمذي: "فسره بعض أهل العلم بأن يعجبه ثناء الناس عليه بالخير لقوله صلى الله عليه وسلم: «أنتم شهداء الله في الأرض، لا للإكرام و التعظيم». وقوله: ومستمع القرآن": نسخة العلقمي: "ومستمع الآثار". قال: وهذا شامل للقرآن والحديث. وقوله: "وقارنه معربا". قال العلقمي: المراد بإعرابه معرفة معانيه، وليس المراد

بذلك الإعراب المصطلح عليه في النحو وهو ما يقابل اللحن لأن القراءة مع فقدته ليست بقراءة ولا ثواب فيها. وقوله: "من عُمان": اسم بلد باليمن.

32 بَاب عِظَةِ الْإِمَامِ النَّسَاءِ وَتَعْلِيمِهِنَّ

ح98 حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَيُّوبَ قَالَ: سَمِعْتُ عَطَاءً قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ: أَشْهَدُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -أَوْ قَالَ عَطَاءٌ: أَشْهَدُ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ -أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ وَمَعَهُ بِلَالٌ، فَظَنَّ أَنَّهُ لَمْ يُسْمِعْ، فَوَعَّظَهُنَّ وَأَمَرَهُنَّ بِالصَّدَقَةِ، فَجَعَلَتْ الْمَرْأَةُ تُلْقِي الثَّرِيطَ وَالْخَائِمَ وَبِلَالٌ يَأْخُذُ فِي طَرَفِ ثَوْبِهِ. قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ عَطَاءٍ وَقَالَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَشْهَدُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. [الحديث 98 - اطرافه في: 863، 962، 964، 975، 977، 979، 989، 1431، 1449، 4895، 5249، 5880، 5883، 5581، 7325].
[م-ك- 8، ب- أول الكتاب، ح-884، أ-3064].

32 بَاب عِظَةِ الْإِمَامِ النَّسَاءِ وَتَعْلِيمِهِنَّ: أي مطلوبية ذلك، ونبه على أنه كما يُطلب من الرجل أن يعلم أهله، يُطلب من الإمام أو نائبه أن يعلم النساء.

ح98 أو قال عطاء... الخ: يعني أن الراوي تردد هل لفظ: «أشهد» من قول ابن عباس أو من قول عطاء. حَوَجَّ: من بين صفوف الرجال إلى النساء. فَوَعَّظَهُنَّ: أي بقوله: «إني رأيتكن أكثر أهل النار». وَأَمَرَهُنَّ بِالصَّدَقَةِ: هذا شاهد الشق الثاني من الترجمة لأن الأمر بالصدقة يستلزم التعليم. قاله الكرمانى⁽¹⁾. زاد ابن حجر: كأنه أعلمهن أن الصدقة تكفر خطاياهن⁽²⁾. الْقُرُوطُ: ما يُعَلَّقُ بِالْأُذُنِ مِنَ الْحَبْلِ. وَبِلَالٌ يَأْخُذُ فِي طَرَفِ ثَوْبِهِ: ما يعطيه النساء ليصرفه عليه السلام في مصارفه لجرمة الصدقة عليه صلى الله عليه وسلم.

(1) الكواكب الدراري (مج1/2/ص93).

(2) الفتح (193/1)

33 بَابِ الْجِرْصِ عَلَى الْحَدِيثِ

ح99 حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ عَنْ عَمْرٍو بْنِ أَبِي عَمْرٍو عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَنْ أَسْعَدَ النَّاسَ بِشَفَاعَتِكَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَقَدْ ظَنَنْتُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ أَنْ لَا يَسْأَلَنِي عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ أَحَدٌ أَوْلُ مِنْكَ لِمَا رَأَيْتُ مِنْ جِرْصِكَ عَلَى الْحَدِيثِ، أَسْعَدَ النَّاسَ بِشَفَاعَتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، خَالِصًا مِنْ قَلْبِهِ أَوْ نَفْسِهِ» [الحديث 99 - طرفه في: 6570].

33 بَابِ الْجِرْصِ عَلَى الْحَدِيثِ: أي على تحصيله، والمراد بالحديث في عرف الشرع:

ما يضاف إلى النبي ﷺ، وكأنه أريد به مقابلة القرآن لأنه قديم.

ح99 قَالَ: قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ: قَالَ الْقَاضِي فِي "المشارك": "كذا لأبي ذر، وهو وهم، وصوابه سقوط: «قيل» لأنَّ السائل هو أبو هريرة نفسه كما دلَّ عليه آخرُ الحديث"، (1) هـ. ابنُ حجر: "لعلها كانت «قلت» فَتَصَحَّفَتْ". أَوْلُ مِنْكَ: بالرفع، صفة «أحد» أو النصب، حال. لِمَا: موصولة وَنِ جِرْصِكَ: "من" بيانية. أَسْعَدَ النَّاسِ... إلخ: اسم التفضيل على بابه لأنَّ كلَّ واحدٍ يحصل له سعد بشفاعته صلى الله عليه وسلم حتى الكفار في الإراحة من الموقف، كما يأتي إيضاحه في الرقاق. أي أكثرُ الناسِ سعادةً بها وأشدهم انتفاعاً بها، وذلك باعتبار التقدم فيها أو باعتبار ارتفاع المنزلة، ولا شك أنَّ أهلها متفاوتون فيها. مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ: مع قول محمد رسول الله. خَالِصًا وَنِ قَلْبِهِ: أي إخلاصاً خاصاً «بأن تحجزه عما حرم الله» كما في الطبراني مرفوعاً (2). فمن قالها مخلصاً محفوظاً من المعاصي، أسعدُ بالشفاعة ممن قالها ووقع في المعاصي.

(1) الفتح (193/1).

(2) رواه الطبراني في الأوسط والكبير كما في مجمع الزوائد (23/1) وقال الهيثمي عقبه: وفي إسناده محمد بن

عبدالرحمن بن غزوان وهو وضع.

34 بَابُ كَيْفِ يَقْبِضُ الْعِلْمَ

وَكَتَبَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ إِلَى أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَزْمٍ: انظُرْ مَا كَانَ مِنْ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَانْكُتِبْهُ، فَإِنِّي خِفْتُ دُرُوسَ الْعِلْمِ وَذَهَابَ الْعُلَمَاءِ، وَلَا تَقْبَلْ إِلَّا حَدِيثَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلتُقَسِّمُوا الْعِلْمَ وَلتَجْلِسُوا حَتَّى يُعَلَّمَ مَنْ لَا يَعْلَمُ فَإِنَّ الْعِلْمَ لَا يَهْلِكُ حَتَّى يَكُونَ سِرًّا، حَدَّثَنَا الْعَلَاءُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ بِذَلِكَ، يَعْنِي حَدِيثَ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، إِلَى قَوْلِهِ: ذَهَابَ الْعُلَمَاءِ.

ح 100 حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنَ الْعِبَادِ وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمَ يَقْبِضُ الْعُلَمَاءَ حَتَّى إِذَا لَمْ يُبْقِ عَالِمًا اتَّخَذَ النَّاسُ رُءُوسًا جُهَالًا فَسُئِلُوا فَأَمَتُوا بِيَعْرِ عِلْمٍ فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا». قَالَ الْفَرَبْرِيُّ: حَدَّثَنَا عَبَّاسٌ قَالَ: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ هِشَامِ نَحْوَهُ. [الحديث 100 - طرفه في: 7307].

[م-ك-47، ب-4، ح-2673، أ-6521].

34 بَابُ كَيْفِ يَقْبِضُ الْعِلْمَ: أَي بَيَانُ كَيْفِيَّةِ قَبْضِهِ وَرَفْعِهِ فِي آخِرِ الزَّمَانِ. إِلَى أَبِي

بَكْرِ بْنِ حَزْمٍ: نَائِبُهُ عَلَى الْمَدِينَةِ الْمَشْرِفَةِ (68/1)، وَلَا تَقْبَلْ إِلَّا حَدِيثَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَي مَا ثَبَتَ عِنْدَكَ أَنَّهُ حَدِيثُهُ. وَلَيْسَ الْمُرَادُ نَهْيُهُ عَنِ قَبُولِ أَقْوَالِ السَّلَفِ. وَقَالَ ابْنُ التَّيْنِ: "فِيهِ الْحَضُّ عَلَى اتِّبَاعِ السَّنَنِ لِأَنَّهَا الْحِجَّةُ وَإِلَيْهَا يُلْجَأُ عِنْدَ التَّنَازُعِ، فَإِذَا عُدِمَتِ سَاعُ الْقِيَاسِ وَالنَّظَرِ". هـ.

ابن حجر: وهذا أول تدوين الحديث النبوي، وكانوا قبل ذلك يعتمدون على الحفظ، فلما خاف عمر بن عبدالعزيز من ذهاب العلم بموت العلماء، أمر بكتبه وتدوينه، وذلك على رأس المائة الأولى⁽¹⁾، ولْيُقَسِّمُوا الْعِلْمَ وَلْيَجْلِسُوا⁽²⁾ لتعليمه، سِرًّا يُوْتَى خَفِيَّةً.

(1) الفتح (194/1).

(2) بالياء فيهما لابن عساکر. وبالطاء لغيره.

قال الدماميني: "فيه أن أخذ الدُّروسِ أي في المساجد أو المدارس هو الشأن، لأنه حينئذ يكون جهراً، وأمّا الدور فهو فيها سرّاً لأنها مُحَجَّرَةٌ"⁽¹⁾. إلى قوله: «ذهاب العلماء» أي وما بعده ليس من كلام عُمرَ.

ح100 انْتِزَاعاً: أي مَخَوّاً مِنَ الصُّدُورِ. قال ابنُ المُنَيَّرِ: "والمحو جائز في القدرة إلا أن هذا الحديث دلّ على عدم وقوعه"⁽²⁾. بَقْبُضِ الْعُلَمَاءِ: أي بموتهم.

قال ابنُ حجر: "وذلك جدير بأن يكون عند خروج الدجال أو بعد موت عيسى عليه السلام، وحينئذ يتصور خلوّ الزمان ممّن ينسب إلى العلم أصلاً ثم تهبُّ الريح فتقبض روح كل مؤمن، وهناك يتحقق خلوّ الأرض من مسلم فضلاً عن عالم ويبقى شرار الناس فعليهم تقوم الساعة"⁽³⁾. وَوُوسَعًا جمع رأس بغير علمٍ بل برأيهم، فَضَّلُوا: في أنفسهم، وَأَضَلُّوا غيرهم. قال ابنُ أبي جمرة: "فيه دليلٌ على أن مَنْ عَمِلَ بفتوى على غير وجهها يلحقه من الإثم مثلُ ما يلحق المفتى بها لأنه صلى الله عليه وسلم قد جعله ضالاً كما جعل المفتي له بذلك سواء"⁽⁴⁾. وتأمّله. قال الخُزَيْمِيُّ... الخ: محمد بن يوسف بن مطر، راوي الجامع الصحيح عن البخاري. قال ابنُ حجر: "هذا من زيادات الراوي عن البخاري في بعض الأسانيد وهي قليلة"⁽⁵⁾.

35 بَابُ هَلْ يُجْعَلُ لِلنِّسَاءِ يَوْمَ عَلَى حِدَةٍ فِي الْعِلْمِ

ح101 حَدَّثَنَا أَدَمُ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ الْأَصْبَهَانِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا صَالِحٍ ذَكَرَ أَنْ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ: قَالَتِ النِّسَاءُ لِلنَّبِيِّ

(1) المصابيح (23J). وفيها: "محجورة".

(2) الفتح (195/1).

(3) الفتح (287/13).

(4) بهجة النفوس (144/1).

(5) الفتح (195/1).

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: غَلَبْنَا عَلَيْكَ الرَّجَالَ فَاجْعَلْ لَنَا يَوْمًا مِنْ نَفْسِكَ، فَوَعَدَهُنَّ يَوْمًا لَقِيَهُنَّ فِيهِ، فَوَعظَهُنَّ وَأَمَرَهُنَّ. فَكَانَ فِيمَا قَالَ لَهُنَّ: «مَا مِنْكُنَّ امْرَأَةٌ تُقَدِّمُ ثَلَاثَةَ مِنْ وَلَدِهَا إِلَّا كَانَ لَهَا حِجَابًا مِنَ النَّارِ» فَقَالَتْ امْرَأَةٌ: وَأَنْتَيْنِ؟ فَقَالَ «وَأَنْتَيْنِ». [الحدث 101 - طرفاه في: 1249، 7310].

[م - ك - 45، ب - 47، ح - 2633، ا - 11296].

ح 102 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَصْبَهَانِيِّ عَنْ ذَكْوَانَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِهِذَا، وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَصْبَهَانِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا حَازِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: ثَلَاثَةٌ لَمْ يَبْلُغُوا الْحِنْتَ. [الحدث 102 - طرفه في: 1250].

35 بَابُ هَلْ يَجْعَلُ: أَيِ الْإِمَامِ. لِلنِّسَاءِ يَوْمًا عَلَى هِدْيَةٍ: أَيِ نَاحِيَةِ وَحْدَهُنَّ. فِيهِ

العلم؟ أي تعليمه، وجواب: "هل" محذوف تقديره: "نعم يجعل لهن ذلك".

ح 101 فَاجْعَلُ: عَيَّنْ. لَنَا يَوْمًا: خَاصًا بِنَا لِتَعْلِيمِنَا. مِنْ نَفْسِكَ: أَيِ يَكُونُ تَعْيِينُهُ نَاشِئًا مِنْ قِبَلِكَ وَاخْتِيَارِكَ، لَا مِنْ اخْتِيَارِنَا. فَوَعظَهُنَّ: أَيِ فَوْقَى بَعْدَهُ فَلَقِيَهُنَّ فَوَعظَهُنَّ بِمَوَاعِظٍ وَأَمْرَهُنَّ: وَنَهَايَهُنَّ. تُقَدِّمُ ثَلَاثَةً: أَيِ يَمُوتُونَ لَهَا. إِلَّا كَانَ لَهَا حِجَابٌ: «كَانَ» تَامَةً، أَيِ حَصَلَ لَهَا وَوُجِدَ... الخ. فَقَالَتْ امْرَأَةٌ: هِيَ أُمُّ سُلَيْمٍ أَوْ أُمُّ أَيْمَنٍ أَوْ أُمُّ مُبَشَّرٍ. وَأَنْتَيْنِ؟ هَذَا عَلَى الْاسْتِفْهَامِ بِحَذْفِ أَدَاتِهِ، قَالَهُ الدَّمَامِينِيُّ (1). فَقَالَ وَأَنْتَيْنِ؟ مَنْصُوبَانِ بِتَقْدِيرِ فَعَلٍ دَلَّ عَلَيْهِ السِّيَاقُ. أَيِ قَالَتْ: وَمَنْ قَدَّمَ اثْنَيْنِ؟ فَقَالَ: «وَمَنْ قَدَّمَ اثْنَيْنِ» زَادَ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ ذَكَرَ الْوَاحِدَ أَيْضًا. انظُرْ: الْجَنَائِزُ (2). وَالْآبَاءُ كَالْأُمَّهَاتِ فِي ذَلِكَ.

ح 102 لَمْ يَبْلُغُوا الْحِنْتَ: أَيِ الْإِثْمِ. أَيِ حُدِّهِ، وَهُوَ الْبُلُوغُ. وَمَفْهُومُهُ مَفْهُومُ مَوَافَقَةِ أَحْرَوِيٍّ لِأَنَّ مَصِيبَةَ الْبَالِغِ أَشَدُّ، وَالتَّفَجُّعُ عَلَيْهِ أَعْظَمُ فَيَحْصُلُ عَلَيْهَا مِنَ الْأَجْرِ أَكْثَرُ.

(1) المصابيح (ج 123).

(2) رواية الولد الواحد ليست في الصحيحين. انظر ما نقله المؤلف في كتاب الجنائز (ح 1249).

قاله ابن المنير⁽¹⁾. وتبعه العراقي، واعتمده ابن زكري⁽²⁾، والفاسي⁽³⁾، وهو الظاهر، خلاف ما اعتمده غير واحد من اعتباره وجعله قيماً كإبن التين وغيره.

36 بَاب مَنْ سَمِعَ شَيْئًا فَلَمْ يَفْهَمْهُ فَرَجَعَ فِيهِ حَتَّى يَعْرِفَهُ

ح103 حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ قَالَ: أَخْبَرَنَا نَافِعُ بْنُ عُمَرَ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَتْ لَا تَسْمَعُ شَيْئًا لَا تَعْرِفُهُ إِلَّا رَاجَعَتْ فِيهِ حَتَّى تَعْرِفَهُ، وَأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «مَنْ حُوسِبَ عُدْبًا» قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقُلْتُ: أَوْلَيْسَ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسِبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ [الاشقاق:8] قَالَتْ: فَقَالَ: «إِنَّمَا ذَلِكَ الْعَرَضُ، وَلَكِنْ مَنْ نُوقِشَ الْحِسَابَ يَهْلِكُ».

[الحديث 103 - أطرافه في: 4939، 6536، 6537]. [م- ك- 51، ب- 18، ح- 2876، أ- 24255].

36 بَاب مَنْ سَمِعَ شَيْئًا فَلَمْ يَفْهَمْهُ فَرَجَعَهُ مِنَ الَّذِي سَمِعَهُ مِنْهُ حَتَّى يَعْرِفَهُ يَتَحَقَّقُهُ⁽⁴⁾.

ح103 مَنُ حُوسِبَ: أي حساباً تاماً مناقشاً بدليل الإطلاق وعدم التقييد باليسارة، ورواية: «من نوقش الحساب...». عُدْبًا: لأن تحرير الحساب يُفضي إلى استحقاق العذاب، لأنَّ حسنات العبد موقوفة على القبول، والقبول فضلُ الله وكرمه. العَرَضُ: أي عرض أعمال العبد عليه من غير مناقشة. وَمَنْ ثُمَّ قَيَّدَ بِقَوْلِهِ: «يَسِيرًا». وفي الحديث جوازُ المناظرة ومقابلة السنة بالكتاب وتفاوتُ الناس في الحساب، وأنَّ مثل هذا لم يشمل النهي عن السؤال المنصوص عليه بقوله تعالى: ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ﴾⁽⁵⁾ ... الخ.

37 بَاب لِيُبَلِّغَ الْعِلْمَ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ

قَالَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(1) المصابيح (ل23أ).

(2) حاشية ابن زكري على البخاري (مج1/10/ص8).

(3) حاشية الفاسي (ملزمة 2 ص1).

(4) كذا في الأصل. وفي المخطوطة: "يحقته".

(5) آية 101 من سورة المائدة.

ح104 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدٌ هُوَ ابْنُ أَبِي سَعِيدٍ عَنْ أَبِي شَرِيحٍ أَنَّهُ قَالَ لِعَمْرُو بْنِ سَعِيدٍ، وَهُوَ يَبْعَثُ الْبُعُوثَ إِلَى مَكَّةَ: ائْتِنِي لِي أُيْهِمَا الْأَمِيرُ أَحَدْتِكَ قَوْلًا قَامَ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْغَدَ مِنْ يَوْمِ الْفَتْحِ، سَمِعْتُهُ أُذْنَايَ وَوَعَاةَ قَلْبِي وَأَبْصَرْتُهُ عَيْنَايَ حِينَ تَكَلَّمَ بِهِ، حَمِدَ اللَّهُ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ مَكَّةَ حَرَّمَهَا اللَّهُ وَلَمْ يُحَرِّمْهَا النَّاسُ، فَلَا يَحِلُّ لِأَمْرٍ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَسْتَفِكَ بِهَا دَمًا، وَلَا يَغْضِبَ بِهَا شَجَرَةً، فَإِنْ أَحَدٌ تَرَحَّصَ لِقِتَالِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهَا فَقُولُوا: إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَذِنَ لِرَسُولِهِ وَلَمْ يَأْذِنْ لَكُمْ، وَإِنَّمَا أَذِنَ لِي فِيهَا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ ثُمَّ عَادَتْ حُرْمَتُهَا الْيَوْمَ كَحُرْمَتِهَا بِالْأَمْسِ، وَلْيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ». فَقِيلَ لِأَبِي شَرِيحٍ مَا قَالَ عَمْرُو قَالَ: أَنَا أَعْلَمُ مِثْلَكَ يَا أَبَا شَرِيحٍ! لَا يُعِيدُ عَاصِيًا وَلَا فَارًا يَدَمٍ وَلَا فَارًا يَخْرِبَةَ. [الحديث 104 - طرفاه في 1832، 4295].
[م-ك-15، ب-82، ح-1354، ا-16373 و127234].

ح105 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ ابْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ ذَكَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ». - قَالَ مُحَمَّدٌ: وَأَخْسِيئُهُ قَالَ: وَأَعْرَاضُكُمْ: «عَلَيْكُمْ حَرَامٌ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، أَلَا لِيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ مِنْكُمْ الْغَائِبَ» - وَكَانَ مُحَمَّدٌ يَقُولُ: صَدَقَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كَانَ ذَلِكَ - «أَلَا هَلْ بَلَّغْتُمْ». مَرَّتَيْنِ. [انظر الحديث: 67 واطرافه].

37 باب لِيُبَلِّغِ الْعِلْمَ: مفعول ثانٍ الشَّاهِدُ أي الحاضر، فاعلُ الْغَائِبِ: مفعول أول.

قاله أي رواه، ابنُ عباسٍ فيما يأتي في باب الخطبة بمئى من كتاب الحج⁽¹⁾.

ح104 عن أبي شَرِيحٍ⁽²⁾: الخَزَاعِي الصَّحَابِيُّ الْجَلِيلُ لِعَمْرُو بْنِ سَعِيدٍ⁽³⁾ بنِ الْعَاصِي (69/1)، بنِ أُمِيَّةٍ وَهُوَ الْمَلْتَّبُ بِالْأَشْدُقِ. وَلَمْ يَكُنْ مِنَ الصَّحَابَةِ وَلَا مِنَ التَّابِعِينَ لَهُمْ

(1) صحيح البخاري كتاب الحج باب 132 ح1739.

(2) أبو شريح الخزاعي الكعبي، واسمه على المشهور خويلد بن عمرو. أسلم قبل الفتح وكان معه لواء خزاعة يوم الفتح. مات بالمدينة سنة 68هـ الإصاصة (204/7).

(3) عمرو بن سعيد، أبو أمية، أمير، من الخطباء البلغاء، لقَّب بالأشدق لفاحته. كان والي مكة والمدينة لمعاوية وابنه يزيد، وقدم الشام فأحبَّه أهلها، فلما طلب مروانُ بنَ الحكم الخلافة عاضده عمرو، فجعل =

بِإِحْسَانٍ⁽¹⁾ يَبْعَثُ الْبُهَوَيْتَ: يرسل الجيوش مع عمرو بن الزبير⁽²⁾ إلى مكة لقتال عبد الله بن الزبير حين امتنع من مبايعة يزيد بن معاوية والتجأ بالحرم. وذلك سنة إحدى وستين من الهجرة وكان عمرو والي يزيد على المدينة إِذْذَنْ لِي: فيه حسن تَلَطُّفٍ في الإنكار على أمراء الجور ليكون أدعى لقبولهم سَمَوْنَهُ أَذْنَابِي: الضمير فيه وفي: «وعاه» للقول. وفي «أَبْصَرْتَهُ» لِلنَّبِيِّ ﷺ. وليس هو من التفكيك القبيح لظهور القرينة. والمراد به التأكيد، وأنه بَالِغٌ في حِفْظِهِ وَالتَّثَبُّتِ فِيهِ، ولم يأخذه بواسطة هَوْدَ اللَّهِ... إلخ: بيان للقول، حَرَمَهَا اللَّهُ بِيُوحِي وَلَمْ يَحْرَمَهَا النَّاسُ مِنْ قَبْلِ أَنْفُسِهِمْ يَعْضِدُ: يقطع بالمعصد وهو آلة كالفأس تَرُوخَصُ أَي قَالَ الْقِتَالُ بِهَا رِخْصَةً عِنْدَ الْحَاجَةِ، واستند في ذلك لقتال رسول الله صلى الله عليه فيها أهلها. فقولوا: له، ليس الأمر كذلك إِنْ اللَّهُ قَدْ أَذِنَ لِرَسُولِهِ: خصوصية له. ولم يَأْذِنْ لَكُمْ فَالْإِذْنُ مَقْصُورٌ عَلَيْهِ صلى الله عليه وسلم إلا لضرورة، كما يأتي إن شاء الله تعالى، سَاعَةً وَنَهَارًا: وهي من طلوع الشمس إلى العصر. مَا قَالَ لَكُمْ عَمْرُو؟⁽³⁾ أي بماذا أجابك. لَا تَعْبِيدُ عَاصِبًا: أي لا تمنعه من إقامة حدٍّ وجب عليه، لأن حَرَمَ اللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَقَامَ فِيهِ حُدُودُهُ. وَلَا قَارًا: أي هارباً إليها. بَدَمٍ: أي متلبساً به خائفاً من إقامة الحد عليه. يَخْرَبَةٌ: أي بسببها يعني السرقة، وأصلها سرقة الإبل وتطلق على الخيانة. قال العلماء: وقد تشدق عمرو في هذا الجواب، وأتى بكلام ظاهره حقٌّ، لكن أراد به باطلاً، لأن ابن الزبير لم يرتكب شيئاً من تلك

= له ولاية المهد بعد ابنه عبد الملك... ولم يزل عبد الملك يتربص به الفرصة حتى تمكن منه فقتله.

سنة 70هـ. الأعلام (78/5).

(1) الفتح (198/1).

(2) عمرو بن الزبير بن العوام، القرشي، أخو عبد الله بن الزبير. كان مع بني أمية على أخيه. وأرسله الأشدق

لقتال أخيه بمكة، فأسير. قال ابن حزم: قتله أخوه عبد الله قَوْدًا سنة 60هـ. الأعلام (77/5).

(3) في صحيح البخاري (37/1): «ما قال عمرو؟» ولعل لفظه: «لك» تفسير، وليست رواية.

الموجبات، وقد بوبع قبل يزيد وهو أحق بالإمامة منه كما قاله الإمام مالك - رضي الله عنه - وفي مسند الإمام أحمد: «أن أبا شريح قال له: كنت شاهداً وكنت غائباً وقد أمر أن يبلغ شاهدنا غائبنا وقد بلغتك». هـ⁽¹⁾. أي فلا يقال إن أبا شريح رجع لقول عمرو لسكوته عنه. ح 105 فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ: أي انتهاكها، يعني: مال بعضكم حرام على بعض. وَأَحْسِبُهُ أَي أبا بكر، وَأَعْرَاضَكُمْ: هي محل المدح والذم من الإنسان. محمد: هو ابن سيرين. كان ذلك: أي وقع التبليغ مَوْثِقِينَ: أي قال: «هل بلغت» - مرتين -.

38 بَابِ إِثْمِ مَنْ كَذَّبَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

ح 106 حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْجَعْدِ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي مَنْصُورٌ قَالَ: سَمِعْتُ رَبِيعَ بْنَ حِرَاشٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَلِيًّا يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تَكْذِبُوا عَلَيَّ فَإِنَّهُ مَنْ كَذَّبَ عَلَيَّ فَلْيَلِجِ النَّارَ». [م- ك- المقمة، ب- 2، ح- 2].

ح 107 حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ جَامِعِ بْنِ شَدَّادٍ عَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قُلْتُ لِلزُّبَيْرِ: إِنِّي لَأَسْمَعُكَ تُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا يُحَدِّثُ فُلَانٌ وَفُلَانٌ! قَالَ: أَمَا إِنِّي لَمْ أَفَارِقْهُ، وَلَكِنْ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «مَنْ كَذَّبَ عَلَيَّ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ». [م- ك- المقمة، ب- 2، ح- 3].

ح 108 حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَالَ أَنَسٌ: إِنَّهُ لَيَمْنَعُنِي أَنْ أَحَدِّثَكُمْ حَدِيثًا كَثِيرًا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «مَنْ تَعَمَّدَ عَلَيَّ كَذِبًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ».

ح 109 حَدَّثَنَا مَكِّيُّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدٍ عَنْ سَلْمَةَ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَنْ يَقُلْ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ».

ح 110 حَدَّثَنَا مُوسَى قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَّانَةَ عَنْ أَبِي حَصِينٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «سَمَّوْا بِاسْمِي وَلَا تَكْتُبُوا بِكُتَيْبِي وَمَنْ رَأَى فِي الْمَنَامِ فَقَدْ رَأَى فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَنْمَلُ فِي صُورَتِي وَمَنْ كَذَّبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ». [الحديث 110 - اطرافه في: 3539، 6188، 6197، 6993]. [م- ك- المقمة، ب- 2، ح- 4].

38 **بَابُ إِثْمِ مَنْ كَذَبَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ**: أي بيان ذلك. والكذب هو الإخبار عن الشيء

بخلاف ما هو عليه، عمداً كان أو سهواً. هذا مذهب أهل السنة. قاله النووي⁽¹⁾.

”وذكر المصنّف هذه الترجمة في كتاب العلم تنبيهاً على أنه يجب على رواة الحديث التثبت والاحتياط في روايته خشية أن يتساهلوا فيندرجوا في الكاذبين عليه ويلحقهم الوعيد“. قاله ابن زكري⁽²⁾.

ح106 **مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ: أَي نَسَبَ لِي قَوْلًا لَمْ أَقُلْهُ، أَوْ فَعَلًا لَمْ أَفْعَلْهُ، أَوْ تَقْرِيرًا لَمْ أَقْرُهُ،** كان ذلك في الأحكام أو في الترغيب والترهيب أو في غير ذلك. قال سيدي عبد الرحمان الفاسي: ”ويدخل فيه الانتساب إليه صلى الله عليه وسلم كذباً“⁽³⁾. **فَلْيَلِجِ النَّارَ: أَي** فليدخل فيها، دعاءً عليه أو أمر بمعنى الخبر، أي أولجه الله فيها أو فسّليجها. أي هذا جزاؤه، وقد يجازى به وقد يعفو الله عنه. قاله النووي⁽⁴⁾. وهذا الوعيد مقيد بتعمد الكذب كما في حديث أنس و أبي هريرة الآتيين فيحمل عليهما غيرهما، لأن القاعدة الشرعية القطعية تقتضي أن المخطئ والناسي غير آثمين ولا مؤاخذين. قاله القرطبي⁽⁵⁾. وقال غيره: ”المخطئ لا إثم عليه إجماعاً“. ابن حجر: ”اتفق العلماء على تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ وأنه من الكبائر حتى بالغ الشيخ أبو محمد الجويني فَحَكَمَ بِكُفْرٍ مَنْ وَقَعَ مِنْهُ ذَلِكَ“. وكلام القاضي أبي بكر بن العربي يميل إليه، وجهل (70/1) مَنْ قَالَ مِنْ بَعْضِ الْمُبْتَدِعَةِ وَالْمُتَزَهِّدَةِ أَنَّ الْكُذْبَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ يَجُوزُ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِتَقْوِيَةِ أَمْرٍ

(1) شرح النووي على مسلم (69/1).

(2) حاشية ابن زكري (مج/1م/11ص1).

(3) حاشية الفاسي على البخاري (م/2ص1).

(4) قارن بشرح النووي على مسلم (69/1 و68/1).

(5) المنهم (113/1).

الدين، وطريقة أهل السنة، والترغيب والترهيب، واعتلوا بأن الوعيد وَرَدَ فِي حَقِّ مَنْ كَذَبَ عَلَيْهِ لَا فِي الكَذْبِ لَهُ، وهو اعتلالٌ باطلٌ لأن المراد بالوعيد مَنْ نُقِلَ عَنْهُ الكَذْبُ سواء كان له أو عليه، والدين بحمد الله كامل غير محتاج إلى تقوية بالكذب". هـ⁽¹⁾.

ومال ابن المنير أيضاً إلى ما قاله الجويني ووجهه. قال ابن حجر إثر نقله: "وفيما قاله نظر لا يخفى والجمهور على أنه لا يكفر إلا إن اعتقد حل ذلك". هـ⁽²⁾.

وقال الدماميني: "ما قاله ابن المنير غير مسلم". ثم بيّن ذلك، فانظره في مصابيح⁽³⁾. وقال الشيخ زروق في شرح الوغليسية: "قال بعض العلماء: هذا الحديث يدل على أن من كذب عليه صلى الله عليه وسلم لا يموت مسلماً"⁽⁴⁾. وكذا قال في النصيحة - حفظنا الله بمرته وكرمه -.

ح107 **فُلَانٌ وَفُلَانٌ**: سُمِّيَ مِنْهُمُ ابْنُ مَاجِهَ ابْنَ مَسْعُودٍ⁽⁵⁾. **لَمْ أَتَأَوَّقْهُ**: أي في الغالب، وإلا فقد هاجر إلى الحبشة، **فَلْيَبْتَوُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**: أي يتخذ لنفسه منزلاً في النار، وهو دعاء أو خبر أيضاً كما سبق. خشي الزبير - رضي الله عنه - من الإكثار الخطأ، لأن الإكثار مَظْنُونُهُ، وقد يُنْقَلُ عَنْهُ، فيعملُ بِهِ فيكون سبباً للعمل بما لم يقله الشارع. وأما غيره من الصحابة المكثرين فقد وثق من نفسه الخطأ مع أن المخطئ غير مؤاخذ كما تقدّم.

ح109 **هَدَيْتُنَا الْمَكِّيَّ بْنَ إِبْرَاهِيمَ**: هذا أول حديث ثلاثي وقع في هذا الجامع وهي ثلاث وعشرون.

(1) الفتح (6/499).

(2) الفتح (1/202).

(3) المصابيح للدماميني ل23ب.

(4) شرح الوغليسية (مخطوط طبعه ك 866).

(5) سنن ابن ماجه (ح36).

ح 110 تَسَمَّوْا بِأَسْمَائِهِ: محمد وأحمد. وَلَا تَكُنُوا بِكُنْيَتَيْهِ: أبي القاسم. والصحيح أن النهي خاص بزمانه صلى الله عليه وسلم، فيجوز الآن التكني به. قاله القاضي عياض⁽¹⁾، فَقَدْ رَأَيْتُ: أي حقاً وليست رؤياه بأضغاث أحلام ولأمن تلاعب الشيطان. فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَتَمَثَّلُ: قال محيي السنة: "ومثله في ذلك جميع الأنبياء والملائكة". هـ. نقله الكرمانى⁽²⁾. زاد ابن زكري: "والكعبة الشريفة"⁽³⁾، قال: "والظاهر أن القبر الشريف كذلك"⁽⁴⁾ هـ. انظر كتاب التعبير ولا بد⁽⁵⁾. مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ: أي يقظة أو مناماً. وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ أَعْقَبَهُ بِالرُّؤْيَا، فحرمة الكذب عليه صلى الله عليه وسلم مناماً كحرمة عليه يقظة. تنبيهات:

الأول: قال الإمام محيي الدين النووي: "تحرم رواية الحديث الموضوع على من عرف كونه موضوعاً أو غلب على ظنه وضعه إلا مع بيانه، فَمَنْ رَوَى حَدِيثاً عَلِمَ أَوْ ظَنَّ وَضَعَهُ وَلَمْ يَبْيِّنْ حَالِ رِوَايَتِهِ وَضَعَهُ، فهو داخل في هذا الوعيد مندرج في جملة الكاذبين على رسول الله ﷺ". هـ⁽⁶⁾.

(1) انظر الإكمال (7/7).

(2) الكواكب الدراري (117/2/1).

(3) روي في ذلك حديث عن أبي سعيد الخدري: «بلغني من رأيي في منامه فقد رأيته، فإن الشيطان لا يتمثل بهي ولا بالكعبة» أخرجه الطبراني في الصغير (ح 269) وأوردته الهيثمي في مجمع الزوائد (184/7) وقال: رواه الطبراني في الصغير والأوسط وفيه محمد بن أبي السري وثقه ابن معين وغيره وفيه لين. وبقية رجاله رجال الصحيح.

(4) حاشية ابن زكري على البخاري (207/5).

(5) انظر الفجر الساطع عند حديث 6997.

(6) شرح النووي على مسلم (71/1).

الثاني: قال العلامة سيدي محمد الرهوني⁽¹⁾: "تصدّي مَنْ لا معرفة له بالنحو ولا يعرف ما يستحق الرفع والنصب والجر من الكَلِم لسرد كتب الحديث والوعظ حرام لا يجوز، حتى قال غير واحد من الأئمة أنه يشملُه وعيد قوله صلى الله عليه وسلم: «من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»".

وقد أشار إلى ذلك الحافظ زين الدين العراقي في ألفيته⁽²⁾ بقوله:

وليحذر اللحن والمُصَحَّف ❖ على حديثه بأن يُحَرِّف
فَيَدْخُلَا في قوله: «من كَذَب» ❖ فحقُّ النحوُ على من طَلَب

الثالث: قال ابن التين في "المخبر الفصيح": "اختلف في نقل الحديث على المعنى، فمنعه كثير من السلف، وأجازه مالك والكوفيون والشافعي، إذا كان ناقله عارفاً بمواقع الخطاب ومعاني الألفاظ⁽³⁾، وليس بين العلماء خلاف أن ذلك لا يجوز للجاهل" هـ. وخص ابن العربي الخلاف بعصر الصحابة، قال: "وأما مَنْ سواهم فلا يجوز له ذلك" ثم بيَّنه فانظره في "الأحكام"⁽⁴⁾. وعلى ما للإمام مالك ومَنْ ذكر معه جرى العلامة القسطلانيُّ فقال: "لو نقل العالم معنى قوله صلى الله عليه وسلم بلفظ غير لفظه لكنه مطابق لمعنى لفظه فهو جائز عند المحققين كما ذكر في محله"⁽⁵⁾. هـ. أي ولا يدخل في وعيد: «من كذب علي».

(71/1)... الخ

(1) محمد بن أحمد بن محمد، أبو عبدالله الرهوني المغربي، نسبته إلى راهونة من قبائل جبال غمارة بالمغرب. فقيه مالكي شيخ الجماعة. تعلم بفاس وأكثر إقامته بوزان، وبها توفي سنة 1230هـ/1815م. شجرة النور الزكية ترجمة 1512. والأعلام (17/6). ومعجم المؤلفين (3/109 و581).

(2) ألفية العراقي مع فتح المغني للسخاوي (224/2)، ومع فتح الباقي (174/2). والقافية مشبعة بالألف "المصحفاً - يحرفاً - كذباً - طلباً".

(3) قارن بالجامع لأحكام القرآن للقرطبي (412/1).

(4) أحكام القرآن (22/1).

(5) الإرشاد (203/1).

الرابع: هذا الحديث كثرت طرقه جداً حتى قال النووي نقلًا عن بعضهم: "إنه رواه مائتان من الصحابة، منهم العشرة، وليس حديثٌ اجتمع على روايته العشرة سواه، ولأجل ذلك أطلق عليه جماعة أنه متواتر". هـ⁽¹⁾. ونقل المناوي عن ابن دحية: "أنه خرَّج من نحو أربع مائة طريق". هـ⁽²⁾. إلا أن قول النووي: ليس حديث اجتمع... الخ غير مُسَلَّم، فقد اجتمع العشرة على حديث: «المسح على الخفين» كما يأتي في بابه⁽³⁾، فانظره. ابن حجر: "وليس التواتر منحصراً فيه كما زعمه بعضهم، بل هو موجود في غيره أيضاً كحديث: «من بنى لله مسجداً» و«المسح على الخفين» و«رفع اليدين» و«الشفاعة» و«الحوض» و«رؤية الله في الآخرة» و«الأئمة من قريش». وغير ذلك⁽⁴⁾ والله المستعان"⁽⁵⁾. ونظم الشيخ التاودي بعضها فقال:

من التواتر حديثٌ مَنْ كَذَبَ ❖ و«من بنى لله بيتاً واحتسب»
و«رؤية» و«شفاعة» و«الحوض» ❖ و«مسحُ خُفَيْنِ» وهذي بعض

39 بَابُ كِتَابَةِ الْعِلْمِ

ح 111 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا وَكَيْعٌ عَنْ سَعْيَانَ عَنْ مُطَرِّفٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ أَبِي جَحِيْقَةَ قَالَ: قُلْتُ لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: هَلْ عِنْدَكُمْ كِتَابٌ؟ قَالَ: لَأِ! إِنَّا كِتَابُ اللَّهِ، أَوْ فَهَمَّ أُعْطِيَهُ رَجُلٌ مُسَلِّمٌ، أَوْ مَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ. قَالَ قُلْتُ: فَمَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ؟ قَالَ الْعَقْلُ، وَقَكَكَ الْأَسِيرُ، وَلَا يُفْتَلُ مُسَلِّمٌ بِكَافِرٍ. [الحديث 111 اطرا لله في: 1870، 3047، 3172، 3179، 6755، 6903، 6915، 7300].

(1) شرح النووي على مسلم (68/1).

(2) فيض القدير (280/6).

(3) انظر باب (48) المسح على الخفين من كتاب الوضوء.

(4) انظر الأزهار المثناة في الأخبار المتواترة.

(5) الفتح (203/1).

ح112 حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ خِرَاعَةَ قَتَلُوا رَجُلًا مِنْ بَنِي لَيْثٍ عَامَ فَتْحِ مَكَّةَ بِقَتِيلٍ مِنْهُمْ قَتَلُوهُ، فَأَخْبَرَ بِذَلِكَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرَكَبَ رَاحِلَتَهُ فَخَطَبَ فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ حَبَسَ عَنْ مَكَّةَ الْقَتْلَ - أَوْ الْقَيْلَ، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ كَذَا قَالَ أَبُو نُعَيْمٍ وَأَجْعَلُوهُ عَلَى الشَّكِّ الْقَيْلَ أَوْ الْقَتْلَ وَغَيْرُهُ يَقُولُ الْقَيْلَ - وَسَلَطَ عَلَيْهِمْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْمُؤْمِنِينَ، أَلَا وَإِنَّهَا لَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي وَلَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ بَعْدِي، أَلَا وَإِنَّهَا حَلَّتْ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارِ أَلَا وَإِنَّهَا سَاعَتِي هَذِهِ حَرَامٌ لَأُيْخَلَى شَوْكُهَا وَلَا يُعْضَدُ شَجَرُهَا وَلَا تُلْتَقِطُ سَاقِطُهَا إِلَّا لِمُسْتَدِيدٍ، فَمَنْ قُتِلَ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ: إِمَّا أَنْ يُعْقَلَ، وَإِمَّا أَنْ يُقَادَ أَهْلُ الْقَتِيلِ» فَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ فَقَالَ: اكْتُبْ لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَقَالَ: «اكْتُبُوا لِأَبِي فَلَانٍ» فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ فَرَيْسَ: إِنَّا الْإِدْخِرَ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَإِنَّا نَجْعَلُهُ فِي بَيْوتِنَا وَقُبُورِنَا فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّا الْإِدْخِرَ إِنَّا الْإِدْخِرَ».

قال أبو عبد الله: يُقَالُ يُقَادُ بِالْقَافِ. قَيْلٌ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَيُّ شَيْءٍ كَتَبَ لَهُ قَالَ كَتَبَ لَهُ؟ هَذِهِ الْخُطْبَةُ. [الحديث 112 - طرفاه في: 2434، 6880].

ح113 حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدَانُ قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو قَالَ: أَخْبَرَنِي وَهَبُ بْنُ مُنْبَهٍ عَنْ أَخِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: مَا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحَدٌ أَكْثَرَ حَدِيثًا عَنْهُ مِنِّي إِلَّا مَا كَانَ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو فَإِنَّهُ كَانَ يَكْتُبُ وَلَا أَكْتُبُ تَابِعَهُ مَعْمَرٌ عَنْ هَمَامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

ح114 حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ وَهَبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: لَمَّا اسْتَدَّ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَجَعَهُ قَالَ: «اِثْنُونِي بِكِتَابِ أَكْتُبُ لَكُمْ كِتَابًا لَا تَضِلُّوا بَعْدَهُ» قَالَ عَمْرُو: إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَلَبَهُ الْوَجَعُ، وَعِنْدَنَا كِتَابُ اللَّهِ حَسْبُنَا، فَاخْتَلَفُوا وَكَثُرَ اللَّعْطُ، قَالَ: «فَوُومُوا عَنِّي وَلَا يَنْبَغِي عِنْدِي التَّنَازُعُ». فَخَرَجَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ: إِنَّ الرِّزِيَّةَ كُلَّ الرِّزِيَّةِ مَا حَالَ بَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبَيْنَ كِتَابِهِ.

[الحديث 114 - أطرافه في: 3053، 3168، 4431، 4432، 5669، 7366].

39 **بَابُ كِتَابَةِ الْعِلْمِ**: أي أدلة مشروعيتها. وأول من دَوَّن العلم وكتبه محمدُ بنُ شهاب الزهري على رأس المائة سنة بأمرٍ من عمرَ بن عبد العزيز. وقد انعقد الإجماع على جواز كتابته، بل على استحبابها، بل لا يبعد وجوبها على مَنْ خشي النسيان مَنْ يتعَيَّن عليه تبليغ العلم. قاله ابن حجر⁽¹⁾.

ح111 **أَوْ قَهْمٌ**: يعني في كتاب الله، أو في حديث رسوله صلى الله عليه وسلم. يشير إلى ما خصه الله به من العلم والفهم. وَمِنْ ثَمَّ قَالَ: "لو أُنزِل لي لوضعت على الفاتحة وقر سبعين بعيراً"، **أَوْ مَا فِي هَذِهِ الصَّحِيفَةِ**: وكانت معلقةً بقبضة سيفه احتياطاً عليها أو لاستحضار ما فيها. **الْعَقْلُ**: أي أحكام الدينة، ومقاديرها، وأصنافها، و**فِكَاكُ الْأَسْبَابِ**: أي بيان أنه واجب على المسلمين، **وَلَا يَبْقَتَلُ مُسْلِمٌ بِيَدِهِ**: أي قصاصاً، ذمياً كان أو غيره. هذا مذهب الجمهور خلافاً للحنفية. ووقع عند المصنف أيضاً في الحجِّ فإذا فيها «المدينة حرام»⁽²⁾ الحديث. وعنده أيضاً في "فرض الخمس" قال فيها: «الجراحات وأسنان الإبل والمدينة حرام»⁽³⁾ الحديث. وعند مسلم فيها «لعن الله مَنْ ذبح لغير الله»⁽⁴⁾ الحديث. وعند النسائي فيها: «المؤمنون تتكافأ دماؤهم يسعى بذمتهم أدناهم»⁽⁵⁾ الحديث.

وعند أحمد فيها: «فرائض الصدقة»⁽⁶⁾. والجمع بينها أن الصحيفة كانت واحدة، وكان جميع ذلك مكتوباً فيها فنقل كلُّ من الرواة عنه ما حفظ. والله أعلم،

(1) الفتح (204/1).

(2) صحيح البخاري، كتاب فضائل المدينة، الباب الأول، (ح1870).

(3) صحيح البخاري كتاب الجزية والموادعة باب ذمة المسلمين (ح3172).

(4) صحيح مسلم كتاب الأضاحي، ح1978.

(5) سنن النسائي، كتاب القسامة (19/8).

(6) مسند أحمد (100/1 و102 و110 و119).

قاله ابن حجر⁽¹⁾.

ح112 أَنَّ حَزَاةً: أَي رَجُلٌ⁽²⁾ مِنْهُمْ اسْمُهُ خِرَاشُ بِنِ أُمِيَّةٍ⁽³⁾. وَجَلًّا: هُوَ جَنْدُبُ بِنِ الْأَقْرَعِ⁽⁴⁾. يَفْتَنِيْلٍ مِنْهُمْ: يُقَالُ لَهُ أَحْمَرٌ. «هَبَسَ عَنِ مَكَّةَ الْقَنْلَ»: حَيْثُ جَعَلَهَا حَرَمًا آمِنًا. أَوْ الْفَيْلَ: عَنِ دُخُولِهَا مَعَ الْحَبْشَةِ لِتَخْرِيبِهَا. وَغَيْرُوهُ: أَي غَيْرُ أَبِي نَعِيمٍ. يَقُولُ الْفَيْلَ: بِلَا شَكٍّ. لَا يَفْتَنِيْلِي وَلَا يَعْضُدُّ: أَي لَا يَقْطَعُ شَجَرَهَا، إِلَّا مَا اسْتَثْنِي مِنْ ذَلِكَ كَمَا يَأْتِي فِي الْحَجِّ⁽⁵⁾ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ-. إِلَّا لِإِمْنَعِيْدٍ: أَي مَعْرِفٍ، سَنَةً كغَيْرِهَا مِنْ اللَّقَطَاتِ. وَنَبَّهَ عَلَيْهِ لِثَلَا يُتَوَهَّمُ أَنَّهَا لَا تَعْرِفُ إِلَّا فِي أَيَّامِ الْمَوْسَمِ خَاصَّةً. هَذَا مَشْهُورٌ مَذْهَبُنَا. وَانْظُرْ كِتَابَ "اللَّقَطَةُ"⁽⁶⁾. فَمَنْ قُتِلَ: فِيهِ حَذْفُ أَي مَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ كَمَا فِي الدِّيَاتِ⁽⁷⁾. إِمَّا أَنْ يَحْفَلَ: بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ: أَنْ يُعْطَى الْعَقْلُ أَي الدِّيَّةُ. وَإِمَّا أَنْ يَفْقَادَ أَهْلَ الْفَنْجِيلِ: أَي يُمَكِّنُوا مِنَ الْقَوْدِ وَهُوَ قَتْلُ الْقَاتِلِ. قَالَه الدَّمَامِيْنِي⁽⁸⁾. فَ«أَهْلُ» يَتَنَازَعُهُ الْفَعْلَانُ قَبْلَهُ. وَجَلٌّ: هُوَ أَبُو شَاهٍ. اكْتَبُوا: هَذِهِ الْخُطْبَةُ. لِأَبِي فُلَّانَ: أَي لِأَبِي شَاهٍ. وَهَذَا مَحَلُّ التَّرْجَمَةِ. وَجَلٌّ مِنْ قُرَيْشٍ: هُوَ الْعَبَّاسُ بِنُ عَبْدِ الْمَطْلَبِ. فَقَالَ

(1) الفتح (205/1).

(2) الصواب: "رجلاً".

(3) خراش بن أمية بن ربيعة الخزاعي. أبو نضلة، حليف بني مخزوم، شهد المريسيع والحديبية وخيبر. وحلق رأس النبي ﷺ يوم الحديبية أو في العمرة التي تليها. الإصابة (270/2).

(4) كذا في الفجر الساطع. وفي هدي الساري ص252: جنيد بن الأكوخ. وفي الإصابة (506/1): جندب بن الأذلع الهذلي. وفي عمدة القارئ (233/1): ابن الأثرع. وفي الفتح (206/12): ابن الأثرع. وضبطها بالثاء المثلثة والعين المهملة.

(5) صحيح البخاري، كتاب جزاء الصيد ح1833.

(6) صحيح البخاري، كتاب اللقطة، باب (7) كيف تُعرفُ لقطةُ أهلِ مكة.

(7) صحيح البخاري كتاب الديات، ح6880.

(8) المصابيح للدماميني (ل24أ).

صلى الله عليه: بوحى أو اجتهادٍ. إِلَّا الْإِفْخُورُ: بالرفع (72/1)، على البدل، والنصب على الاستثناء. وهو نبت معروف يشبه الحلفاء، طيب الرائحة، فِيهِ بَيُوتِنَا: أي سقوفها فوق الخشب. وَقَبُورًا: نسد به فرج اللحد المتخلل بين اللَّبِنِ.

ح113 إِلَّا مَا كَانَ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو: بن العاصي. والاستثناء منقطع. أي لكن ما كان من عبد الله من الكتابة لم يكن مني. وذلك لا يقتضي أن رواية عبد الله أكثر. أو متصل وهو وإن أفاد أكثرية عبد الله على أبي هريرة فيحمل على التحمل. وأما باعتبار التحديث فهو أي أبو هريرة أكثر منه بأضعاف مضاعفة. ومن ثم قال الإمام الشافعي: "أبو هريرة أحفظ من روى الحديث في عصره" وقال البخاري: "روى عنه ثمانمائة نفس"⁽¹⁾. وقال النووي: "خُرَجَ له خمسة آلاف حديث وثلاثمائة وأربعة وسبعون"⁽²⁾. ولم يقع هذا لغيره، وذلك لتصديه للإفتاء بالمدينة التي هي مقصد طالبي العلم، ودعاء النبي ﷺ له بعدم النسيان دون عبد الله فقد كان بمصر والطائف، مشتغلاً بالعبادة لا بالإفتاء. هـ. من الفتح⁽³⁾ وغيره، فَإِنَّهُ كَانَ يَكْتُبُ: أي بإذن من النبي ﷺ كما عند "أحمد"⁽⁴⁾. وبه تحصل المطابقة.

ح114 إِبْتَوَيْ يَكْتَابِ: أي بأدواته من قلم ودواة وكتف. ففيه مجاز الحذف، وذلك في يوم الخميس قبل وفاته صلى الله عليه وسلم بأربعة أيام، والمأمور هو عليُّ كما في مسند أحمد، أَكْتُبُ لَكُمْ كِتَابًا: أي أُمُرُ مَنْ يَكْتُبُهُ، ولم يرد نص صريح في بيان ما أراد أن يكتب صلى الله عليه وسلم. فالأولى السكوت عنه. وَمَنْ عَيْنَ شَيْئًا كَأَسْمَاءِ الْخُلَفَاءِ

(1) سير أعلام النبلاء (586/2).

(2) انظر أسماء الصحابة الرواة لابن حزم. ص37.

(3) الفتح (207/1).

(4) مسند أحمد (403/2).

والتَّصُّ عَلَى الْأَحْكَامِ، فَإِنَّمَا قَالَه بِحَسَبِ فَهْمِهِ، وَلَعَلَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرَادَ غَيْرَ ذَلِكَ، قَالَ عَمْرٌ... الخ. -رضي الله عنه- لمن حضره من الصحابة. **إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ غَلَبَهُ الْوَجَعُ:** أي المرض فلا نكفئه ما يشق عليه في هذه الحالة من إملاء الكتاب. وإنما قال عمر ما قال لأنه فهم أن الأمر ليس للوجوب، وإنما هو للإرشاد إلى الأصلح. وَأَشْفَقَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ لِمَا رآه فِيهِ مِنَ الْوَجَعِ. واقتضت فراسته أن ذلك لا يقع. وكذلك كان حتى عدّ هذا من موافقاته -رضي الله عنه-. ولو كان واجباً لما وسعه صلى الله عليه وسلم تركه لأنه عاش بعد ذلك أياماً. قال ابنُ التين: "فلو كان الأمر عزيمةً لأمضاه الله تعالى".

وقال النووي: "يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ كُلُّ مَنْ طَلَبَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلْكِتَابَةِ وَتَرْكِهِ لَهَا بُوْحِي أَوْحِيَّ إِلَيْهِ فَيَكُونُ الثَّانِي نَاسِخًا لِلأَوَّلِ، وَأَنْ يَكُونَ كُلُّ مَنْهَا بِالاجْتِهَادِ". وَعِنْدَنَا كِتَابُ اللَّهِ حَسْبُنَا: أي كافينا في كوننا لا نضل بعده كما جاء في غير ما حديث. فَخَرَجَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أي من المكان الذي كان يحدث فيه بهذا الحديث، يَقُولُ **إِنَّ الرُّبِيَّةَ:** وإلا فأبن عباس لم يحضر قصة عمر. والرزية: المصيبة. وليس قول عمر رزية. بل هو عين الصواب الموافق لما في نفس الأمر، والله أعلم.

قال ابنُ التين: "عمر أفاقه من ابن عباس حين اكتفى بالقرآن، وقد هداه الله لما أراد النبي عليه السلام وخفي ذلك على ابن عباس".

40 بَابُ الْعِلْمِ وَالْعِظَةِ بِاللَّيْلِ

ح115 حَدَّثَنَا صَدَقَةُ أَخْبَرَنَا ابْنُ عُبَيْنَةَ عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ هِنْدٍ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ وَعَمْرٍو وَيَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ هِنْدٍ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: اسْتَيْقِظَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَاتَ لَيْلَةٍ فَقَالَ: «سُبْحَانَ اللَّهِ مَاذَا أَنْزَلَ اللَّيْلَةَ مِنَ الْقَيْنِ وَمَاذَا فُتِحَ مِنَ الْخَزَائِنِ! أَيْقِظُوا صَوَاحِبَاتِ الْحَجَرِ، قَرُبْ كَاسِيَةَ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةَ فِي الْآخِرَةِ».

[الحديث 115 اطرافه في: 1126، 3599، 5844، 6218، 7069].

40 باب العلم: أي تعليمه، والعِظَّة: أي الوعظ، يَالْبَيْلِ: أي بعد النوم، قال الدماميني: "أراد الاحتجاج لصحة تصرف الناس في إلقاء الدروس بالليل والتذكير ولا يدخل ذلك في النهي عن الحديث بعد العشاء"⁽¹⁾.

ح115 وَعَمَرُو: هو ابن دينار. يُرَوَى بالكسر معطوفاً على معمر. والقائل: "وعمرو"، هو ابن عيينة. وبالرفع على الاستئناف كأن ابن عيينة حَدَّثَ فحذف صيغة الأداء أي "ونا عمرو". وعلى كل حال فابن عيينة رَوَى عن الثلاثة. مَاذَا أُنزِلَ (73/1) اللَّيْلَةَ: أي لعلم الملائكة من اللوح المحفوظ. و«ما» استفهامية متضمنة معنى التعجب والتعظيم. وَنَ الْفِتَنِ: أي الحروب والتقاتل. وَمَاذَا فَتِنَمَ مِنَ الْخَزَائِنِ: أي خزائن الرحمة. وكأنه صلى الله عليه وسلم رأى في المنام أنه تقع بعده فتنة، وتفتح خزائن. وقد وقع ما أُخْبِرَ به صلى الله عليه وسلم من ذلك. فكثرت بعده الفتنة، وفتحت الخزائن كفارس والروم. فهو من معجزاته صلى الله عليه وسلم. أَيَقِظُوا: نَبَّهُوا. صَوَّاهِبَ الْحُجُورِ: يعني أزواجه صلى الله عليه وسلم. وَالْحُجُرُ جمع حجرة: بيوتهن ومنازلهن للصلاة حينئذ. وخصهن لأنهن الحاضرات حينئذ. فَوَبَّ كَأَسْبَابِ: أي نفس مكسوة في الدنيا أثواباً رقيقة نفيسة. عَارِيَّةٍ فِي الْأَخْوَةِ: أي مُعَاقِبَةٌ بفضيحة التعرِّي أو عارية عن الحسنات. قال الكرمانى: "ندبهن صلى الله عليه وسلم إلى الصدقة وحضهن على ترك السرف في الدنيا بأن يأخذن منها على قدر الكفاية ويتصدقن بالباقي"⁽²⁾.

41 بَابُ السَّمْرِ فِي الْعِلْمِ

ح116 حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَفِيرَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدِ بْنِ مُسَافِرٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي

(1) المصابيح (ل24ب). وحديث النهي عن الحديث بعد العشاء أخرجه البخاري في المواقيت ح599 عن أبي هريرة.

(2) الكواكب الدراري (1/130).

حَمَّةٌ أَنْ عَبَدَ اللَّهُ بَنَ عُمَرَ قَالَ: صَلَّى بِنَا النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْعِشَاءَ فِي آخِرِ حَيَاتِهِ، فَلَمَّا سَلَّمَ قَامَ فَقَالَ: «أَرَأَيْتَكُمْ لَيْلَتَكُمْ هَذِهِ؟ فَإِنَّ رَأْسَ مِائَةِ سَنَةٍ مِنْهَا لَا يَبْقَى مِمَّنْ هُوَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَحَدٌ».

[الحديث 116 - طرفاه في: 564، 601]. [م-ك-44، ب-53، ح-2536].

ح117 حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ حَدَّثَنَا الْحَكَمُ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: بَتُّ فِي بَيْتِ خَالَتِي مَيْمُونَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَهَا فِي لَيْلَتِهَا، فَصَلَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْعِشَاءَ ثُمَّ جَاءَ إِلَى مَنْزِلِهِ فَصَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ، ثُمَّ نَامَ ثُمَّ قَامَ ثُمَّ قَالَ: «نَامَ الْعُلَيْمُ» أَوْ كَلِمَةً تُشْبِهُهَا، ثُمَّ قَامَ فَحَمَّتْ عَنْ يَسَارِهِ فَجَعَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ، فَصَلَّى خَمْسَ رَكَعَاتٍ ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ نَامَ حَتَّى سَمِعْتُ غَطِيظَهُ - أَوْ خَطِيظَهُ - ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ.

[الحديث 117 اطرافه في: 138، 183، 697، 698، 699، 726، 728، 859، 992، 1198، 4569، 4570، 4571، 4572، 5919، 6215، 6316، 7452].

41 باب السَّمْرِ بِالْعِلْمِ: أي التحدث به قبل النوم.

ح116 فِي آخِرِ حَيَاتِهِ: قبل موته بشهر. أَرَأَيْتَكُمْ لَيْلَتَكُمْ هَذِهِ: التاء في «أرأيتكم»

فاعل، والكاف حرف خطاب. هذا هو الصحيح. وهو قول سيبويه⁽¹⁾. ومعناه: أخبروني.

ولا تستعمل إلا في الاستخبار عن حالة عجيبة، ولا بد من استفهام بعدها ظاهر أو مقدر

يُبيِّن الحالة المستخبر عنها. فالظاهر نحو: «أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ»⁽²⁾ الآية.

والمقدرُ «أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ»⁽³⁾ أي أخبرني هل هو أفضل مني. وتقديره

هنا: أرأيتكم ليلتكم هذه هل تدرون ما يحدث بعدها من الأمور العجيبة، وقوله:

«ليلتكم»: مفعول ثانٍ «لأخبروني» على حذف مضاف أي شأن ليلتكم. أو خبرها.

قاله في المصابيح⁽⁴⁾. وَأَسْرَى نِهَائِي، لَا يَبْقَى مِمَّنْ هُوَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ: أي الآن موجوداً،

(1) انظر المغني لابن هشام ص240.

(2) آية 47 من سورة الأنعام.

(3) جزء من آية 62 من سورة الإسراء.

(4) المصابيح (ل24ب).

ومراده صلى الله عليه وسلم انخرام الجيل الذي هم فيه، فوعظهم بيقصر أعمارهم ليجتهدوا في العبادة. وقوله: «الأرض»: أي المعهودة عندهم. فلا ينافي حياة الخضر التي انعقد الاجماع عليها كما سبق إذ لعله كان إذ ذاك بأرض غير معهودة لهم، أو كان في البحر.

ح117 ثُمَّ جَاءَ إِلَى مَنْزِلِهِ: الذي هو بيت زوجه ميمونة، زاد في التفسير وغيره: «فتحدث رسول الله ﷺ مع أهله ساعة ثم رقد». وبالإشارة إليه تحصل المطابقة، قاله ابن حجر. وهو ظاهر ورد العيني مردوداً. انظر الانتقاض، فَصَلَّى أَوْبَحَ وَكَهَاتِي: أي قبل نومه، فَصَلَّى خُمُسَ وَكَهَاتِي: بعده. في رواية أكثر من ذلك. ويأتي الجمع بينهما في أبواب الصلاة، ثُمَّ صَلَّى وَكَهَاتِي: للفجر، غَطِيَطَهُ: هو صوت نفس النائم، ثُمَّ هَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ: ولم يتوضأ لأن من خصائصه صلى الله عليه وسلم أن نومه لا ينقض وضوءه لأنه تنام عينه ولا ينام قلبه.

42 بَابُ حِفْظِ الْعِلْمِ

ح118 حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: إِنَّ النَّاسَ يَقُولُونَ: أَكْثَرَ أَبُو هُرَيْرَةَ، وَلَوْ لَا آيَاتَانِ فِي كِتَابِ اللَّهِ مَا حَدَّثْتُ حَدِيثًا، ثُمَّ يَثْلُو: «إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى - إِلَى قَوْلِهِ - الرَّحِيمِ» [البقرة: 159 و160]. إِنَّ إِخْوَانَنَا مِنَ الْمُهَاجِرِينَ كَانَ يَشْغَلُهُمُ الصَّقُّ بِالْأَسْوَاقِ، وَإِنَّ إِخْوَانَنَا مِنَ الْأَنْصَارِ كَانَ يَشْغَلُهُمُ الْعَمَلُ فِي أَمْوَالِهِمْ وَإِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ يَلْزَمُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَشْبَعُ بَطْنِهِ وَيَخْضِرُ مَا لَا يَخْضُرُونَ وَيَحْفَظُ مَا لَا يَحْفَظُونَ. [الحديث 118 - أطرافه في: 119، 2047، 2350، 3648، 7354].

ح119 حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ أَبُو مُصْعَبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ أَبِي زَيْبٍ عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبَرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي أَسْمَعُ مِنْكَ حَدِيثًا كَثِيرًا أَنْسَاهُ، قَالَ: «ابْسُطْ رِدَاءَكَ» فَبَسَطْتُهُ، قَالَ: فَعَرَفَ بِيَدَيْهِ ثُمَّ قَالَ: «ضُمَّهُ»، فَضَمَّمْتُهُ فَمَا نَسِيتُ شَيْئًا بَعْدَهُ. [انظر الحديث 118 وأطرافه].

حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ بِهَذَا. أَوْ قَالَ: غَرَفَ بِيَدِهِ فِيهِ. ح120 حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي أَخِي عَنْ ابْنِ أَبِي ذَيْبٍ عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبِرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: حَفِظْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعَاعَيْنَ، فَأَمَّا أَحَدُهُمَا فَبَنَنْتُهُ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَلَوْ بَنَنْتُهُ فَطِيعَ هَذَا الْبُلْعُومُ. 42 بَابُ حِفْظِ الْعِلْمِ: أَيِ اسْتِحْبَابِهِ. وَلَمْ يُورَدِ الْمَصْنَفُ فِي هَذَا الْبَابِ إِلَّا أَحَادِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ لِأَنَّهُ أَحْفَظُ الصَّحَابَةَ عَلَى الْإِطْلَاقِ.

ح118 أَكْثَرَ أَبُو هُرَيْرَةَ: أَيِ مِنَ الْحَدِيثِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَأَوْلَا آيَاتِنَا: أَيِ دَالَتَانِ عَلَى ذَمِّ كَتْمِ الْعِلْمِ، ثُمَّ يَتَلَوُ: أَبُو هُرَيْرَةَ بَيَانًا لِلآيَتَيْنِ. إِنَّ إِخْوَانَنَا... الخ. هَذَا بَيَانٌ لِسَبَبِ كَثْرَتِهِ دُونَ غَيْرِهِ. الصَّفْقُ: كِنَايَةٌ عَنِ التَّبَايَعِ، وَهُوَ ضَرْبُ الْيَدِ بِالْيَدِ. فِي أَمْوَالِهِمْ: زُرُوعُهُمْ وَنَخِيلُهُمْ. وَإِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ: فِيهِ التَّفَاتُ. يَشْبَعُ بَطْنِهِ: حَقِيقَةٌ، أَوْ كُنِيَ بِالْبَطْنِ عَنِ الصَّدْرِ، وَبِالشَّبَعِ عَنِ اسْتِفَادَةِ الْعِلْمِ. مَا لَا يَحْضُرُونَ: مِنْ أَحْوَالِ النَّبِيِّ ﷺ. مَا لَا يَحْفَظُونَ مِنْ أَقْوَالِهِ.

ح119 فَغَرَفَ بِيَدَيْهِ: "أَيِ مِنْ فَيْضِ فَضْلِ اللَّهِ. فَجَعَلَ الْحِفْظَ كَالشَّيْءِ الَّذِي يَغْرِفُ مِنْهُ، وَرَمَى بِهِ فِي رَدَائِهِ، إِذْ هُوَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَتَصَرِّفُ فِي خَزَائِنِ الْعَطَايَا. وَكَانَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَتَعَاطَى فِي إِظْهَارِ الْخَوَارِقِ شَيْئًا مِنَ الْأَسْبَابِ رَفَقًا بِأَمْتِهِ كَقَضِيَّةِ: «نَبْعَ الْمَاءِ مِنْ بَيْنِ أَصَابِعِهِ»⁽¹⁾ حَيْثُ جَعَلَ يَدَهُ الْكَرِيمَةَ فِي مَاءِ يَسِيرٍ، وَقَضَايَا: «تَكَثِيرِ الطَّعَامِ بِالتَّبْرِيكِ عَلَى يَسِيرِهِ»⁽²⁾. قَالَ ابْنُ زَكْرِيِّ⁽³⁾.

(1) أَحَادِيثُ نَبْعِ الْمَاءِ مِنْ بَيْنِ أَصَابِعِهِ الشَّرِيفَةُ كَثِيرَةٌ مِنْهَا حَدِيثُ أَنَسٍ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْوُضُوءِ بَابِ التَّمَاسِ

الْوُضُوءِ إِذَا حَانَتِ الصَّلَاةُ ح169. وَمُسْلِمٌ فِي الْفَضَائِلِ ح2279. وَانظُرِ الشُّفَا 402/1 وَمَا بَعْدَهَا.

(2) مِنْ ذَلِكَ حَدِيثُ أَبِي طَلْحَةَ الْمَشْهُورِ فِي إِطْعَامِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَمَانِينَ أَوْ سَبْعِينَ رَجُلًا مِنْ أَقْرَابِ مَنْ

شَعِيرٍ. وَحَدِيثُ جَابِرٍ فِي إِطْعَامِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ الْخَنْدَقِ أَلْفَ رَجُلٍ مِنْ صَاعِ شَعِيرٍ وَعِنَاقٍ. وَهِيَ فِي

صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ. وَانظُرِ الشُّفَا (410/1) وَمَا بَعْدَهَا.

(3) حَاشِيَةُ ابْنِ زَكْرِيِّ (مَج1/م11/ص4).

فَمَا نَسِيتُ شَيْبًا بَعْدَهُ، في رواية: «ما نسيت (74/1) شيئاً سمعته منه» وهذا يقتضي تخصيص عدم النسيان بالحديث.

ح120 **حَدَّثَنِي أَبِي**: عبد الحميد. **وَعَاءِبِن**: أي ما يملأ وعاءين لو كتبت. **فَأَمَّا أَحَدُهُمَا**: هو ما تعلق بالأحكام الظاهرة. **فَبَنَيْتُهُ**: نشرته. **وَأَمَّا الْآخَرُ**: هو إخبار الفتن الواقعة بعده صلى الله عليه وسلم، وتسمية أمراء الجور، وبيان أحوالهم المذمومة. وكان يكنى عن ذلك ولا يصرح. أو هو علم الأسرار الخاصة التي لا يطيق حملها أكثر عقول الخلق. وقال الحسن بن علي -رضي الله عنه-:

يا رب جوهر علم لو أبوح به ❖ لقاتل الناس هذا يعبد الوثنا

ولاستحل رجال مسلمون دمي ❖ يرون أقبح ما ياتونه حسنا

الْبَعُومُ: مجرى الطعام. وكنى به عن القتل.

43 باب الانصاف للعلماء

ح121 **حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ قَالَ**: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَلِيُّ بْنُ مُدْرِكٍ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ بْنِ عَمْرٍو عَنْ جَرِيرٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَهُ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ: «اسْتَنْصِيتِ النَّاسَ»، فَقَالَ: «لِمَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كَقَارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ». [الحديث 120- اطرافه في: 4405، 6869، 7080].
[م-ك-1، ب-29، ح-65، ا-19237].

43 باب الانصاف للعلماء: أي استحباب السكوت. والاستماع لما يتلونه، أو يروونه من الأحاديث، أو يقولونه من العلم. قال تعالى: «وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا»⁽¹⁾ قال العلماء: "ومثل القرآن في ذلك حديث الرسول صلى الله عليه وسلم، وكل علم نافع"، قالوا: "ويتأكد على الطالب ألا يلتفت في المجلس إلى يمينه أو شماله أو فوقه أو تحته، ولا يعبث بشيء من أعضائه، ولا يضع يده على لحيته أو فمه، أو يعبث

(1) آية 204 من سورة الأعراف.

بما في أنفه، أو يستخرج بها منه شيئاً، ولا يفتح فاه، ولا يقرع سنه، وإياه والضحك والتحدث، وكل ما يشغل عن السماع. قاله ابن زكري (1).

ح121 عَنْ جَوِيوٍ: بِنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيِّ. أَسْلَمَ فِي رَمَضَانَ سَنَةَ عَشْرِ عَلَى مَا هُوَ الصَّوَابُ. كُفَّارًا بِضُوبٍ... إلخ أي لا تكن أفعالكم شبيهة بأفعال الكفار في ضرب رقاب المسلمين.

44 بَاب مَا يُسْتَحَبُّ لِلْعَالِمِ إِذَا سُئِلَ أَيُّ النَّاسِ أَعْلَمُ فَيَكِلُ الْعِلْمَ إِلَى اللَّهِ

ح122 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سُقْيَانُ قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ قَالَ: قُلْتُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: إِنَّ نَوْقًا الْبِكَالِيِّ يَزْعُمُ أَنَّ مُوسَى لَيْسَ بِمُوسَى بَنِي إِسْرَائِيلَ، إِنَّمَا هُوَ مُوسَى آخَرُ. فَقَالَ كَذَبَ عَدُوُّ اللَّهِ. حَدَّثَنَا أَبِي بْنُ كَعْبٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «قَامَ مُوسَى النَّبِيُّ خَطِيْبًا فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ، فَسُئِلَ: أَيُّ النَّاسِ أَعْلَمُ؟ فَقَالَ: أَنَا أَعْلَمُ، فَعَتَبَ اللَّهُ عَلَيْهِ إِذْ لَمْ يَرُدِّ الْعِلْمَ إِلَيْهِ، فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ أَنْ عَبْدًا مِنْ عِبَادِي بِمَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ هُوَ أَعْلَمُ مِنْكَ، قَالَ: يَا رَبِّ! وَكَيْفَ بِهِ؟ فَقِيلَ لَهُ: اخْمِلْ حُوْتًا فِي مِكْتَلٍ فَإِذَا فَقَدْتَهُ فَهُوَ تَمٌّ، فَاَنْطَلِقْ وَأَنْطَلِقْ بِفَتَاهُ يُوْشَعَ بْنِ نُونٍ وَحَمَلًا حُوْتًا فِي مِكْتَلٍ حَتَّى كَانَا عِنْدَ الصَّخْرَةِ وَضَعَا رُءُوسَهُمَا وَنَامَا، فَاَنْسَلَّ الْحُوْتُ مِنَ الْمِكْتَلِ ﴿فَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ سَرَبًا﴾ [الكهف: 61] وَكَانَ لِمُوسَى وَفَتَاهُ عَجْبًا، فَاَنْطَلَقَا بِقِيَّةٍ لَيْلِيَّتَهُمَا وَيَوْمَهُمَا فَلَمَّا أَصْبَحَ قَالَ مُوسَى لِفَتَاهُ: ﴿أَيْنَا غَدَاةْنَا لَقَدْ لَقِينَا مِنْ سَفَرِنَا هَذَا نَصَبًا﴾ [الكهف: 62] وَلَمْ يَجِدْ مُوسَى مَسًّا مِنَ النَّصَبِ حَتَّى جَاوَزَ الْمَكَانَ الَّذِي أَمَرَ بِهِ، فَقَالَ لَهُ فَتَاهُ: ﴿أَرَأَيْتَ إِذْ أَوْينَا إِلَى الصَّخْرَةِ فَإِنِّي نَسِيتُ الْحُوْتَ وَمَا أَنْسَانِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ﴾ [الكهف: 63] قَالَ مُوسَى: ﴿ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِي فَاَرْتَدَّ عَلَيَّ آثَارُهُمَا قِصَصًا﴾ فَلَمَّا انْتَهَيَا إِلَى الصَّخْرَةِ إِذَا رَجُلٌ مُسَجَّى بِثُوبٍ - أَوْ قَالَ تَسَجَّى بِثُوبِهِ - فَسَلَّمَ مُوسَى فَقَالَ الْخَضِيرُ: وَأَنْتَى يَا رِضِيكَ السَّلَامُ؟ فَقَالَ: أَنَا مُوسَى. فَقَالَ: مُوسَى بَنِي إِسْرَائِيلَ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: ﴿هَلْ أَتَيْتَكَ عَلَى أَنْ تُعَلِّمَنِي مِمَّا عَلَّمْتَ رَسَدًا﴾ ﴿ قَالَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾ [الكهف: 66، 67] يَا مُوسَى إِنِّي عَلَى عِلْمٍ مِنْ عِلْمِ اللَّهِ عَلَّمْتَنِي لَمْ تُعَلِّمْنِي أَنْتَ، وَأَنْتَ عَلَى عِلْمٍ عَلَّمْتَنِي لَمْ تُعَلِّمْنِي. قَالَ

(1) حاشية ابن زكري (مج/1م/11ص/5).

سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ صَابِرًا وَلَا أَعْصِي لَكَ أَمْرًا» [الكهف: 69] فَانْطَلَقَا يَمْشِيَانِ عَلَى سَاحِلِ الْبَحْرِ لَيْسَ لَهُمَا سَفِينَةٌ، فَمَرَّتْ بِهِمَا سَفِينَةٌ فَكَلَّمُوهُمَ أَنْ يَحْمِلُوهُمَا، فَعَرَفَ الْخَضِيرُ فَحَمَلُوهُمَا بِغَيْرِ نَوْلٍ، فَجَاءَ عُصْفُورٌ فَوَقَعَ عَلَى حَرْفِ السَّفِينَةِ، فَفَرَّ نَقْرَةً أَوْ نَقْرَتَيْنِ فِي الْبَحْرِ، فَقَالَ الْخَضِيرُ: يَا مُوسَى مَا نَقَصَ عِلْمِي وَعِلْمُكَ مِنْ عِلْمِ اللَّهِ إِلَّا كَنَقْرَةِ هَذَا الْعُصْفُورِ فِي الْبَحْرِ، فَعَمَدَ الْخَضِيرُ إِلَى لَوْحٍ مِنْ أَلْوَابِ السَّفِينَةِ فَنَزَعَهُ، فَقَالَ مُوسَى: قَوْمٌ حَمَلُونَا بِغَيْرِ نَوْلٍ عَمَدَتْ إِلَى سَفِينَتِهِمْ فَحَرَقَتَهَا لِتُغْرَقَ أَهْلُهَا؟. «قَالَ أَلَمْ أَقُلْ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا» [الكهف: 72] قَالَ لَا تُؤَاخِذْنِي بِمَا نَسِيتُ وَلَا تُرْهِقْنِي مِنْ أَمْرِي عَسْرًا فَكَانَتْ الْأُولَى مِنْ مُوسَى نِسْيَانًا فَانْطَلَقَا، فَإِذَا غُلَامٌ يَلْعَبُ مَعَ الْغُلْمَانِ، فَأَخَذَ الْخَضِيرُ بِرَأْسِهِ مِنْ أَعْلَاهُ فَأَقْلَعَهُ بِيَدِهِ فَقَالَ مُوسَى: «أَقْلَعْتَ نَفْسًا زَكِيَّةً بِغَيْرِ نَفْسٍ» [الكهف: 74] «قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكَ إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا» [الكهف: 75]. - قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَهَذَا أَوْكَدٌ - «فَانْطَلَقَا حَتَّى إِذَا أَتَيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطَعَمَا أَهْلُهَا فَأَبَوْا أَنْ يُضَيِّقُوهُمَا فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقُضَ فَاقَامَهُ» قَالَ الْخَضِيرُ بِيَدِهِ فَاقَامَهُ، فَقَالَ لَهُ مُوسَى: «لَوْ شِئْتَ لَأَخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا» قَالَ هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ» [الكهف: 77، 78] قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَرْحَمُ اللَّهُ مُوسَى لَوْ صَبَرَ حَتَّى يُقْصَّ عَلَيْنَا مِنْ أَمْرِهِمَا». [انظر الحديث 84 واطرافه]. [م- ك- 43، ح 2380-1، 21167].

44 باب ما يستحب للعالم إذا سئل أي الناس أعلم فبكل العلم إلى الله: "ما" موصولة، و"إذا" ظرف لـ "يستحب" وفاءً "فبكل" تفسيرية، على أن "يكل" مؤول بالمصدر، أي الذي يستحب للعالم عند السؤال المذكور هو الوكول إلى الله تعالى بأن يقول: "الله أعلم".

قال الماوردي⁽¹⁾: "ليس متناه في العلم إلا وثم من هو أعلم منه بشيء، إذ العلم أكثر من أن يحيط به بشر، وقيل لحكيم من يعرف كل العلم؟ قال: كل الناس. وقال الشعبي:

(1) علي بن محمد بن حبيب، أبو الحسن الماوردي، أفضى قضاة عصره، من العلماء الباحثين، أصحاب التصانيف النافعة، ولد بالبصرة، ونسبته إلى بيع ماء الورد. كان يميل إلى مذهب الاعتزال. مات ببغداد سنة

ما رأيت ولا أشاء أن ألقى رجلاً أعلم مني إلا لقيته، وهذا تفضيلاً لنفسه بل تعظيماً للعلم أن يحاط به. ولا تجد أحداً بما فهم معجباً، وبما أدركه منه مفتخراً. إلا من كان فيه مقلاً مقصراً". هـ من فتح القدير⁽¹⁾.

قلت: وكذلك يستحب للعالم بل يجب عليه إذا سئل عن شيء وهو لا يعلمه أن يكلمه علمه إلى الله ويقول: لا أدري، الله أعلم.

قال ابن عبد البر في "التمهيد": "سئل مالك -رحمه الله- عن ثمان وأربعين مسألة، فقال في اثنين وثلاثين منها: لا أدري.⁽²⁾ هـ.

ونحوه في "المدارك" وفيها أيضاً أنه سئل عن أربعين فما أجاب إلا عن خمس. وفيها أيضاً: سئل عن اثنين وعشرين فما أجاب إلا عن واحدة. وفيها أيضاً سئل عن اثنين وعشرين فما أجاب إلا عن اثنين. وفيها أيضاً ربّما سئل مالك عن مائة مسألة فيجيب عن خمس أو عشر، ويقول في الباقي: لا أدري⁽³⁾. وكان يقول: "لا أدري جنة العالم" -أي وقايته- إذا ترك العالم "لا أدري" أنفذت مقاتله⁽⁴⁾. فيحمل ذلك على تعدد قضايا السؤال والجواب، وبه يتبين سقوط اعتراض من اعترض على المحلّي حكاية بعض هذه الروايات قائلاً: "الواقع خلاف ما ذكره". لأنه لم يقف على جميع ما وقع له -والله أعلم-.
ح122 إن نوافه: هو ربيب كعب الأحبار، وقيل: ابن أخيه، وكان عالماً فاضلاً من أعيان التابعين. وقول ابن عباس فيه: كَذَبَ عَدُوُّ اللَّهِ: خرج مخرج التنفير من القول الغير الصواب، أو قاله في حالة الغضب فلا يؤخذ بظاهره. وقال القرطبي: "هذا قول

(1) فيض القدير للمناوي (387/4).

(2) التمهيد (73/1).

(3) ترتيب المدارك الجزء الأول.

(4) انظر شرح ابن بطال (191/1).

أصدره الغضب، على من قال ما لا يصح⁽¹⁾. **مُوسَى أَخْرُ**: أي موسى بن ميثا. **أَنَا أَعْلَمُ**: أي فحسب اعتقادي وظني، وبه يتوافق مع جوابه في الرواية السابقة. **فَعَتَبَ اللَّهُ عَلَيْهِ**، تنبيهاً له، وتعليماً لمن بعده حتى لا يزكى غيره نفسه فيهلك. وإن كان ما قاله هو حق وصدق لأنه شهد بما علم. قاله ابن العربي⁽²⁾. والعتب من الله محمول على ما يليق به، أي لم يرض قوله شرعاً. قاله المازري⁽³⁾. **إِذْ لَمْ يَرُدَّ الْعِلْمَ إِلَيْهِ**: بأن يقول: "الله أعلم بمن هو أعلم"، أو يقول أنا والله أعلم. قاله الأبي. **مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ**: أي ملتقى بحر فارس (76/1) والروم من جهة المشرق. وقيل: بإفريقية. وقيل: بطنجة. **هُوَ أَعْلَمُ وَفُكَّ**: أي بشيء مخصوص. ولا ريب أن موسى أفضل من الخضر بما اختص به من الرسالة، وسماع الكلام، والتوراة، ودخول أنبياء بني إسرائيل كلهم تحت شريعته. وغاية الخضر أن يكون كواحد منهم إن قلنا إنه نبي. وإن قلنا إنه ولي فقط فموسى أفضل وأفضل، انظر "الإرشاد"⁽⁴⁾. **فِيهِ وَكُنْزٌ**: قنّة أو زنبيل. **يُوشَعَ بْنِ نُونٍ**: من ذرية يوسف، وثبني بعد موسى -عليهم السلام-. **عِنْدَ الصَّخْرَةِ**: هي في ساحل البحر تخرج من أصلها عين الحياة، ما وقع ماؤها على شيء إلا حيي بإذن الله، فأصاب الحوت منها بلل فحيي بعد أن كان ميتاً مملوحاً. **سَعْرَبًا**: أي مثل السرب، وهو الشق الطويل لا نفاذ له. وذلك أن الله تعالى أمسك عن الحوت جري الماء فانجاب عنه، فبقي كالكوة لم يلتئم وجمد ما حوله منه. **بَقِيَّةَ لَيْلَتِهِمَا وَيَوْمِهِمَا**: قال في المشارق: في مسلم⁽⁵⁾ كالبخاري

(1) المفهم (193/6).

(2) ينظر عارضة الأحوزي عند حديث 3149.

(3) المعلم (136/3).

(4) الإرشاد (214/1).

(5) صحيح مسلم، كتاب الفضائل ح 2380.

في التفسير⁽¹⁾ «بَقِيَّةَ يَوْمِهِمَا وَلَيْلَتَهُمَا» وهو الصواب بدليل قوله: «فَلَمَّا أَصْبَحَ... الخ»⁽²⁾. هـ. ابن حجر: "ويحتمل أن يكون المراد بقوله: فَلَمَّا أَصْبَحَ، أي من الليلة التي تلي اليوم الذي سار جميعه والله أعلم"⁽³⁾. **وَمِنْ سَفَرِنَا هَذَا:** الإشارة إلى ما سافراه بعد الصخرة. **فَصَبَأَ:** تعباً. **فَلَمَّا انْتَهَيَا إِلَى الصَّخْرَةِ إِذَا رَجُلٌ:** وقع في هذه الرواية حذف بَيِّنَتُهُ الرواية السابقة أول الكتاب⁽⁴⁾ أي فلما انتهيا إلى الصخرة وتبعاً أثر الحوت حتى وصلا إلى جزيرة إذا رجل... الخ. وتوهيمُ الداودي لرواية الباب مردود. **مُسَجَّى:** مغطىُّ كله كتغطية الميت. وهو صفة والخبر محذوف، أي نائم. **وَأَنَّى بِأَرْضِكَ السَّلَامُ:** استبعاد لوجود السلام في أرضه، لأنها أرض كفر، أو لأن تحييتهم كانت بغيره، أو كانت أرضهم خالية. **فَقَالَ: مُوسَى بَنِي إِسْرَائِيلَ؟... الخ:** هذا يدل على أن الخَضِرَ وغيره لم يعلم من الغيب إلا ما علمه الله. إذ لو كان يعلم كل غيب لعلم موسى قبل أن يسأله. **وَشَدَّ:** صواباً، وإنما سأله ذلك لأن الزيادة من العلم مطلوبة. **إِنِّي عَلَى عِلْمٍ مِنْ عِلْمِ اللَّهِ:** هو علم الغيب. **عَلَمَنِيهِ:** إذ لا اطلاع لأحد عليه إلا بتعليم الله إياه. **لَا تَعْلَمُهُ أَنْتَ:** أي لا تعلم كله بل بعضه فقط. **وَأَنْتَ عَلَى عِلْمٍ:** هو علم الشرائع. **لَا أَعْلَمُهُ:** أي كله بل أعلم بعضه فقط. وتقرير هذا المحل هكذا متعين. قاله ابن حجر⁽⁵⁾. **إِنْ شَاءَ اللَّهُ:** قال الجلال المَحَلِّي: "قيد بالمشيئة لأنه لم يكن على ثقة من نفسه فيما

(1) صحيح البخاري، كتاب التفسير، سورة الكهف، ح4725.

(2) انظر المشارق (376/2).

(3) الفتح (220/1).

(4) كذا قال المؤلف، ولا أدري مقصوده، وذلك لأن الحديث أخرجه في كتاب العلم في الباب 16. وليس في أوله.

وليس فيه ما ذكر. وإنما يؤخذ ذلك من ح3401.

(5) الفتح (418/8).

التزم. وهذه عادة الأنبياء والأولياء ألا يثقوا إلى أنفسهم طرفة عين⁽¹⁾. **فَانْطَلَقَا** **يَمْشِيَانِ**: أي موسى والخضر. وأما يوشع فإنما كان تبعاً لهما. **فَعَرَفَ الْخَضِرُ**: أي عرفوا عينه، أو عرفوا كونه عالماً، لا أنهم عرفوه من حيث كونه الخضر. قاله الأبي. **نَوَّلَ**: أجر.

قال ابن التين: "فيه إكرام العالم لأن تقضى له حاجة، ويجوز قبوله إذا لم يتعرض لذلك". **عَصْفُورٌ**: قيل هو الصُّرْدُ⁽²⁾. وقيل: الخُطَّافُ⁽³⁾، **مَا نَقَصَ عِلْمِي وَعِلْمَكَ** **وَمِنْ عِلْمِ اللَّهِ**: لفظ النقص مشكل، لأنَّ عِلْمَ الله تعالى لا يدخله نقص. وأحسن الأجوبة عن ذلك أن العلم معناه المعلوم، والنقص معناه الخروج عن الاستبداد بالعلم إلى المشاركة فيه. ومعنى الكلام أن معلومي ومعلومك ما أخرجنا من معلوم الله تعالى من حيث استبداده سبحانه بعلمه إلى مشاركتنا معه في الإطلاع عليه بإطلاعه (76/1) إيانا إلا أندر النادر، وأقل القليل، مثل ما أخذه العصفور من البحر، وإن كان في نفسه عظيماً كثيراً، بمعنى أن الله تعالى أطلع من شاء على بعض معلوماته، فلم يبق ذلك البعض مما استأثر سبحانه بعلمه واختص به. وتسمية ما ذكر نقصاً من مجاز المشاكلة، ثم هذا تمثيل بأقصى ما يعرف، وإلا فعلم الله غير متناهٍ، والبحر متناهٍ. وفي رواية: «ما علمي وعلمك في جنب علم الله تعالى إلا كما أخذ هذا العصفور من هذا البحر»⁽⁴⁾ وهي أحسن سياقاً وأبعد عن

(1) تفسير الجلايين. عند الآية 69 من سورة الكهف.

(2) الصُّرْدُ: طائر أكبر من العصفور، ضخم الرأس والمنقار، يميد صغار الحشرات. المعجم الوسيط (512/1).

(3) في رواية للخطيب البغدادي في كتابه الرحلة ص106: «وبعث ربك الخطاف...».

(4) صحيح البخاري، كتاب التفسير ح4726. وليس فيه «العصفور» بل فيه «الطائر». أما العصفور ففي رواية أحاديث الأنبياء ح3401. بلفظ «ما نقص علمي وعلمك من علم الله إلا مثل ما نقص هذا العصفور بمنقاره».

الإشكال. كذا قرره ابن زكري⁽¹⁾. وهو واضح. بما نسيبنا: من عهدك. ﴿وَلَا تُرْوِقْنِي مِنْ أَمْرِي عَسْرًا﴾⁽²⁾: قال مقاتل: "لا تكلفني ما لا أقدر عليه من التحفظ من السهو. فَأَنْطَلَقًا: بعد خروجهما من السفينة، فَأِذَا غَلَامٌ: لم يبلغ الحلم، هو أحسن الفلمان وجهاً، اسمه جيسور أو حيسور أو شمعون⁽³⁾. وَكَبَيْتٌ: طاهرة لم تبلغ حد التكليف. وهذا أوكد: لقوله «لك». حتى أتينا هكذا في نسخنا، والتلاوة: ﴿حَتَّى إِذَا أَتَيَا﴾. وتقدم في المقدمة⁽⁴⁾ قول النووي: أن ما كان من هذا القبيل يكتب كما وجد وينبئ عليه و يقرأ على الصواب. قَرْبِيَّةٌ: هي أنطاكية، أو أيلة، أو ناصرة، أو برقة، أو غيرهن. إِسْتَنْطَعَمَا أَهْلَهُمَا: طلبا منهم الطعام بضيافة. فَأَبَوْا أَنْ يُضَيِّقُوهُمَا: ولم يجدا فيها قَرْوًى ولا مأوى، وكانت الليلة باردة، جِدَارًا: على شاطئ الطريق، سُمُكُهُ مائتا ذراع، وطوله على وجه الأرض خمسمائة ذراع بذراع أهل تلك القرية⁽⁵⁾. قَالَ الْخَضِرُ بِيَدِهِ: أي أشار إليه بها، فهو من إطلاق القول على الفعل. قَالَ هَذَا فِرَاقٌ بَيْنِي وَبَيْنِكَ: قال القاضي عياض: "الصادر من الخضر -عليه السلام- ثلاث مقالات، كل واحدة أشد من التي قبلها، والإتيان بها على هذا النحو يدل على أنه يغضى على المتعلم أولاً وإن خالف واعترض، فإن عاد زجر وأغلظله في القول، فإن عاد الثالثة عوقب بالهجر والإبعاد⁽⁶⁾. لَوَدِدْنَا لَوْ صَبَرْنَا... الخ. ورد أن الخضر قال لموسى خباناً لك أكثر من ألف غريبة.

(1) حاشية ابن زكري (مج1/11ص7).

(2) هذه الآية من زيادة أبي ذر وأبي الوقت في هذه الرواية هنا. انظر صحيح البخاري (42/1) هامش6. والإرشاد (216/1).

(3) ورد في صحيح البخاري في التفسير (ج4726) في أواخر الحديث: "الغلام المقتول اسمه يزعمون حيسور. قال الحافظ في الفتح (420/8): القائل ذلك هو ابن جريج... وانظر غوامض الأسماء المبهمة لابن بشكوال (654/2).

(4) راجع مقدمة الشارح في المصنفات المشر الأولى.

(5) زاد القسطلاني في الإرشاد (217/1): "وعرضه خمسون ذراعاً". وكل هذا مخالف للمعقول. ولم يأت في الروايات.

(6) انظر إكمال المعلم (369/7).

45 بَاب مَنْ سَأَلَ وَهُوَ قَائِمٌ عَالِمًا جَالِسًا

ح123 حَدَّثَنَا عُثْمَانُ قَالَ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا الْقِتَالُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟ فَإِنْ أَحَدَنَا يُقَاتِلُ غَضَبًا وَيُقَاتِلُ حَمِيَّةً، فَرَفَعَ إِلَيْهِ رَأْسَهُ، قَالَ وَمَا رَفَعَ إِلَيْهِ رَأْسَهُ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ قَائِمًا، فَقَالَ: «مَنْ قَاتَلَ لِيَتَكُونَ كَلِمَةَ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ». [الحديث 123 - اطرافه في: 2810، 3126، 7458]. [م-ك-33، ب-42، ح-1904، ا-19510 و19560 و19613].

45 بَاب مَنْ سَأَلَ وَهُوَ قَائِمٌ عَالِمًا جَالِسًا: أي جواز ذلك لمن لم يرد الإعجاب والنخوة، وإلا حرم وتعيّن الإعراض عنه إلا لضرورة. قاله السنوسي⁽¹⁾. أو المراد بيان أن ذلك ليس من سوء الأدب إذا احتيج إليه لضيق محل أو نحوه.

ح123 رَجُلٌ: هو لاحق بن ضميرة، يِقَاتِلُ غَضَبًا: لإرادة الانتقام ممن أراد قتله، حَمِيَّةً: أنفة وانتصاراً لقومه. قَالَ: أي أبو موسى. إِلَّا أَنَّهُ: السائل. مَنْ قَاتَلَ لِيَتَكُونَ كَلِمَةَ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا: هذا من جوامع كلمه صلى الله عليه وسلم، لأنه أجاب بلفظ جامع لمعنى السؤال، مع زيادة عليه، لأن الغضب والحمية قد يكونان لله تعالى. قاله ابن بطال⁽²⁾.

46 بَابُ السُّؤَالِ وَالْقُثْيَا عِنْدَ رَمِي الْجِمَارِ

ح124 حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَيْسَى بْنِ طَلْحَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَ الْجَمْرَةِ وَهُوَ يُسْأَلُ فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! نَحَرْتُ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ. قَالَ: «ارْمِ وَلِمَا حَرَجَ» قَالَ آخَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَنْحَرَ. قَالَ: «انْحَرِ وَلِمَا حَرَجَ» فَمَا سُئِلَ عَنْ شَيْءٍ قَدَّمَ وَلَا آخَرَ إِلَّا قَالَ: «افْعَلْ وَلِمَا حَرَجَ». [انظر الحديث 83 واطرافه].

(1) مكمل إكمال إكمال المعلم (6/648).

(2) شرح ابن بطال (1/194).

46 باب السُّؤال: من المستفتي. والفتيا: من المفتي. عند رمي الجمال: أي جواز ذلك. قال ابن بطال: "معنى هذا الباب أنه يجوز أن يُسأل العالم عن العلم وهو مشغول في طاعة الله، لأنه لا يترك الطاعة التي هو فيها إلا إلى طاعة أخرى"⁽¹⁾.

ح124 عند الجمرة: أي جمرة العقبة. وهو صادق بوقت اشتغاله بالرمي وبما بعده، فتمسك المصنّف بعمومه.

47 باب قول الله تعالى ﴿وَمَا أوتيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: 85]

ح125 حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ حَفْصٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ سُلَيْمَانَ بْنَ مَهْرَانَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: بَيْنَا أَنَا أَمْسِي مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي خَرْبِ الْمَدِينَةِ، وَهُوَ يَتَوَكَّأُ عَلَى عَسِيبٍ مَعَهُ، فَمَرَّ بِنَفَرٍ مِنَ الْيَهُودِ. فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: سَلُوهُ عَنِ الرُّوحِ؟ وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا تَسْأَلُوهُ! لَا يَجِيءُ فِيهِ شَيْءٌ تَكْرَهُونَهُ. فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَنَسْأَلَنَّهُ. فَقَامَ رَجُلٌ مِنْهُمْ فَقَالَ: يَا أَبَا الْقَاسِمِ! مَا الرُّوحُ؟ فَسَكَتَ، فَقُلْتُ: إِنَّهُ يُوحَى إِلَيْهِ فَقُمْتُ، فَلَمَّا انْجَلَى عَنْهُ قَالَ: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتُوا مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: 85] قَالَ الْأَعْمَشُ: هَكَذَا فِي

قِرَاءَتِنَا. [الحديث 125 - اطرافه في: 4721، 7297، 7456، 7462].

[ب-ك-50، ب-4، ح-2794، ا-3688].

47 باب قول الله عز وجل ﴿وَمَا أوتيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾: أي بالنسبة لما استأثر الله به.

ح125 خَوِيْر: جمع خربة، المحلُّ الغير العامر. عَسِيبٍ: جريد نخل. عَنِ الرُّوحِ: المركبة في (77/1) الحيوان. لَا يَجِيءُ فِيهِ شَيْءٌ تَكْرَهُونَهُ: الذي يكرهونه هو عدم الجواب عنها، ووكول علمها إلى الله، لأنه عندهم علامة صدقه. وقوله: «لا يجيء» مجزوم على جواب النهي، أي إن لا تسألوه لا يجيء في جوابه بمكروه لكم. قاله الكرمانى⁽²⁾.

(1) شرح ابن بطال (195/1).

(2) الكواكب الدراري (150/2/1).

أي لعدم وجود السؤال والجواب، وإن سألتهم يخاف أن يجيء بمكروه فاتركوا سؤاله. أو منصوب "بأن" مقدره و«لا» زائدة، أي لا تسألوه خشية أن يجيء بشيء... إلخ. قاله ابن حجر⁽¹⁾. أو أصلية أي لئلا يجيء، أو مرفوع على الاستئناف، ولا تأكيد للأولى مقطوعة عما بعدها، أي لا تسألوه لا، فإنه يجيء بشيء تكرهونه، فَلَمَّا انْجَلَى عَنْهُ: ما كان يغشاه عند الوحي. (وَمِنْ أَمْرِ وَبَيٍّ) أي مما استأثر بعلمه سبحانه. هي كذا، أي «أوتوا». وهي قراءة شاذة مخالفة للمصحف.

48 بَاب مَنْ تَرَكَ بَعْضَ الْإِخْتِيَارِ مَخَافَةَ أَنْ يَقْصُرَ فَهُمْ بَعْضُ النَّاسِ عَنْهُ فَيَقْعُوا فِي أَشَدِّ مِنْهُ

126 حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى عَنْ إِسْرَائِيلَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ الْأَسْوَدِ قَالَ: قَالَ لِي ابْنُ الزُّبَيْرِ: كَانَتْ عَائِشَةُ نُسِرَ إِلَيْكَ كَثِيرًا فَمَا حَدَّثْتِكَ فِي الْكَعْبَةِ؟ قُلْتُ: قَالَتْ لِي: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «يَا عَائِشَةُ لَوْلَا قَوْمُكَ حَدِيثٌ عَاهَدْتُهُمْ - قَالَ ابْنُ الزُّبَيْرِ: يَكْفُرُ - لَنَقَضْتُ الْكَعْبَةَ فَجَعَلْتُ لَهَا بَابِينَ: بَابٌ يَدْخُلُ النَّاسُ وَبَابٌ يَخْرُجُونَ» ففعله ابنُ الزُّبَيْرِ. [الحديث 126 - أطرافه في: 1583، 1584، 1585، 1586، 3368، 4484، 7243].

48 بَابُ مَنْ تَرَكَ بَعْضَ الْإِخْتِيَارِ: أي ترك فعل الشيء المختار أو الإعلام به، مخافة أن يقصر فهم الناس. فيقعوا في أشد منه: أي من ترك ذلك المختار.

ح126 فَمَا حَدَّثْتِكَ فِي الْكَعْبَةِ: أي في شأنها. قَالَ ابْنُ الزُّبَيْرِ: يَكْفُرُ: لعل ابن الزبير بلغه ذلك من طريق أخرى. يَدْخُلُ النَّاسُ: أي منه. وَبَابًا يَخْرُجُونَ مِنْهُ: فترك صلى الله عليه وسلم نقضها، وفعل ما ذكر، لئلا يقول من لم يتمكن الإسلام من قلبه: إنما فعل ذلك لينفرد بالفخر بنسبة بناتها إليه. ففعله عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ: أي فعل كلا من النقض وجعل البابين. ثم غيرها الحجاج بعده وردّها إلى ما كانت عليه زمن النبي ﷺ فهي إلى الآن على ذلك.

49 بَاب مَنْ خَصَّ بِالْعِلْمِ قَوْمًا دُونَ قَوْمٍ كَرَاهِيَّةَ أَنْ لَا يَفْهَمُوا

وَقَالَ عَلِيٌّ: حَدَّثُوا النَّاسَ بِمَا يَعْرِفُونَ، أُنْحَبُونَ أَنْ يُكَذِّبَ اللَّهُ وَرَسُولَهُ؟
ح 127 حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى عَنْ مَعْرُوفِ بْنِ خَرَبُودٍ عَنْ أَبِي الطَّقِيلِ
عَنْ عَلِيٍّ بِذَلِكَ.

ح 128 حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ قَالَ: حَدَّثَنِي
أَبِي عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَمُعَاذَ رَدِيفَهُ عَلَى الرَّحْلِ قَالَ: «يَا مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ!» قَالَ: لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ
اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ، قَالَ: «يَا مُعَاذُ». قَالَ لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ وَسَعْدَيْكَ، ثَلَاثًا،
قَالَ: «مَا مِنْ أَحَدٍ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ صِدْقًا مِنْ
قَلْبِهِ إِلَّا حَرَّمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ» قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَفَلَا أَخْبِرُ بِهِ النَّاسَ
فَيَسْتَبْشِرُوا؟ قَالَ: «إِذَا يَتَكَلَّمُوا». وَأَخْبَرَ بِهَا مُعَاذٌ عِنْدَ مَوْتِهِ تَأْتِمًا.

[الحديث 128 - طرفه في: 129]. [م - ك - 1، ب - 10، ح - 32].

ح 129 حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ
بْنَ مَالِكٍ قَالَ: ذُكِرَ لِي أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: لِمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ:
«مَنْ لَقِيَ اللَّهَ لَا يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ» قَالَ: أَلَا أُبَشِّرُ النَّاسَ؟ قَالَ:
«لَا! إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَتَكَلَّمُوا». [انظر الحديث 128].

49 بَاب مَنْ خَصَّ بِالْعِلْمِ قَوْمًا دُونَ قَوْمٍ: أَي سَوَى قَوْمٍ، لَا بِمَعْنَى الْأَدْوَانِ. كَرَاهِيَّةً

أَنْ لَا يَفْهَمُوا: أَي أَوْلَئِكَ الدَّوْنِ. وَهَذِهِ التَّرْجُمَةُ قَرِيبَةٌ مِنَ الَّتِي قَبْلَهَا. لَكِنْ هَذِهِ فِي
الْأَقْوَالِ، وَتِلْكَ فِي الْأَفْعَالِ أَوْ فِيهِمَا، بِمَا يَعْرِفُونَ: أَي يَفْهَمُونَ. أَنْ يُكَذِّبَ اللَّهُ
وَرَسُولَهُ: لِأَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا سَمِعَ مَا لَا يَفْهَمُهُ وَمَا لَا يَتَصَوَّرُ إِمْكَانَهُ، اعْتَقَدَ اسْتِحَالَتَهُ
جَهْلًا، فَلَا يَصَدِّقُ وَجُودَهُ. وَمَنْ أَجَلَ ذَلِكَ كَرِهَ الْإِمَامُ مَالِكٌ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - تَحْدِيثَ الْعَامَّةِ
بِأَحَادِيثِ الصِّفَاتِ وَالْأَحَادِيثِ الْمُتَشَابِهَةِ، وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ تَحْدِيثَهُمْ بِالْأَحَادِيثِ الَّتِي
ظَاهَرَهَا الْخُرُوجُ عَلَى السُّلْطَانِ، وَأَبُو يُونُسَ تَحْدِيثَهُمْ بِالْفَرَاثِبِ. وَحَدَّثَ الْعُلَمَاءُ مِنْ

مطالعة كتب الصوفية الغامضة "كالإنسان الكامل"⁽¹⁾ للجيلي⁽²⁾ والفتوحات لابن العربي⁽³⁾ إلا من شرب مشربهم وفهم معانيهم الدقيقة ورموزهم الخفية.

ح127 عن أبي طغيب: هو آخر الصحابة موتاً، وليس له في البخاري إلا هذا الموضع. وهذا الحديث ملحق بالثلاثيات من حيث إن الراوي الثالث فيه صحابي. وقدّم المصنف في هذا المحل المتن على السند تفنناً.

ح128 وَبَيْعَهُ: راكب خلفه، عَلَى الرَّهْلِ: الرحل أكثر ما يستعمل للبعير. وعند المصنّف في "الجهاد" أنه صلى الله عليه وسلم كان راكباً على حمار حين أُرِدَ معاذاً، واسم ما يجعل عليه إكاف، فإطلاق الرحل عليه مجاز، لَبَّيْكَ: إجابة لك بعد إجابة، صِدْقًا وَنُقْلِيهِ: متعلق بصدق أي يشهد بلفظه ويصدق بقلبه احترازاً من المنافق، إِلَّا حَرَمَهُ اللَّهُ عَلَى النَّارِ:

قال مقيده الفضيل الشبهي -تجاوز الله عنه و غفر له-: "لا بد في هذا المحل من ذكر قاعدة مؤسسة على مذهب أهل السنة تفهم بها أحاديث النجاة والعذاب ويرجع إليها في رفع ما يقتضيه ظاهرها من الإشكال والمعارضة والاضطراب.

(1) الإنسان الكامل في معرفة الأواخر والأوائل للجيلي، كتاب في اصطلاح الصوفية مشتمل على نيف وستين باباً. انظر كشف الظنون (181/1). والكتاب مطبوع.

(2) عبد الكريم بن ابراهيم بن عبد الكريم الجيلي، ابن سبط الشيخ عبد القادر الجيلاني. من علماء المتصوفين. له تأليف كثيرة منها حقيقة اليقين. مات سنة 832هـ الأعلام (50/4).

(3) محمد علي بن محمد، أبو بكر محيي الدين بن عربي الحاتمي الأندلسي، الملقب بالشيخ الأكبر. فيلسوف، من أئمة المتكلمين في كل علم، ولد في مرسية، وانتقل إلى اشبيلية. وقام برحلة إلى المشرق، وأنكر عليه أهل مصر شطحات صدرت منه. فأهدر دمه وحبس، فسمى بعضهم في خلاصه فنجا واستقر بدمشق. له مصنفات كثيرة نحو أربعمائة كتاب: "فصوص الحكم"، و"مفاتيح الغيب" وغيرهما. مات سنة 638هـ الأعلام (281/6).

قال الإمام النووي رحمه الله في شرح مسلم: "مذهب أهل السنة وما (1/78) عليه أهل الحق من السلف والخلف أن من مات موحداً دخل الجنة قطعاً على كل حال، فإن كان سالماً من المعاصي كالصغير والمجنون الذي اتصل جنونه بالبلوغ، والتائب توبة صحيحة، إذا لم يحدث معصية بعد توبته، والموفق الذي لم يباشِر معصية أصلاً، فكلُّ هؤلاء يدخلون الجنة ولا يدخلون النار أصلاً. وأما من كانت له معصية كبيرة، ومات من غير توبة، فهو في مشيئة الله، فإن شاء عفا عنه وجعله كالقسم الأول، وأدخله الجنة أولاً، وإن شاء عذبه بالنار القدر الذي يريده سبحانه، ثم يدخله الجنة، فلا يخلد في النار أحدٌ مات على التوحيد، ولو عمل من المعاصي ما عمل، كما أنه لا يدخل الجنة أحد مات على الكفر ولو عمل من أعمال البر ما عمل. هذا مختصر مذهب أهل الحق في هذه المسألة، وقد تظاهرت أدلة الكتاب والسنة وإجماع مَنْ يُعْتَدُّ به على هذه القاعدة، وتواترت بها نصوص تحصل العلم القطعي بذلك. فإذا ورد حديث في ظاهره مخالفة لها وجب تأويله عليها ليجمع بين نصوص الشرع". هـ⁽¹⁾.

وقال أبو عبد الله الأبي: "انعقد الإجماع على أنه لا بد من نفوذ الوعيد في طائفة من العصاة لأنه تعالى توعدهم، وكلامه صدق، فلا بد من وقوعه". هـ⁽²⁾. وقال الحافظ ابن حجر: "الذي دلت عليه الأدلة القطعية عند أهل السنة هو أن طائفة من عصاة الموحدين يعذبون ثم يخرجون من النار بالشفاعة". هـ⁽³⁾. إذا ثبت هذا فقولُه صلى الله عليه وسلم: «حَرَمَةُ اللَّهِ عَلَى النَّارِ»: مشكل لاقتضائه عدم دخول كلِّ مَنْ شهد الشهادتين النار على أي حال كان، لما فيه من التعميم والتأكيد.

(1) شرح النووي على مسلم (1/217).

(2) قارن بما في إكمال إكمال المعلم للأبي (1/188).

(3) الفتح (1/226).

وأجاب العلماء عن ذلك بأجوبة أظهرها جوابان، وعليهما اقتصر العلامة ابن زكري، أحدهما: أن المراد تحريم خلوه فيها لا أصل دخولها. الثاني: تحريم أصل الدخول، لكن بحمل قوله: «صدقاً» على الصدق الخاص الذي يحجز عن المعاصي ويبعث على الطاعات، قال: "ولا ينافي الجواب الأول قوله: «إِذَا يَتَّكِلُوا» لأن الاتكال منشؤه النظر إلى ظاهر عموم اللفظ. والله سبحانه أعلم." (1) **تَأْتِيهِمْ**: أي خروجاً من الإثم، لأنه خاف فوات هذا العلم الحاصل له بموته، فيقع في الإثم، لأنه فهم النهي الصادر من النبي ﷺ له عن الإخبار به للإرشاد لا للتحريم. قاله النووي (2).

ح129 **مَنْ لَقِيَ اللَّهَ لَا يَشُورُ بِهِ**: أي من مات مؤمناً بالله وبرسوله. **هَظَلَّ الْجَنَّةَ**: إما أولاً مِنْ غَيْرِ دُخُولِ النَّارِ أصلاً، أو بعد دخول النار والخروج منها. وليس فيه من الإشكال ما في الذي قبله. **قَالَ**: لا: أي لا تبشر. ثم استأنف وقال: **أَخَافُ أَنْ يَتَّكِلُوا**: فيتركوا العمل.

50 بَابُ الْحَيَاءِ فِي الْعِلْمِ

وَقَالَ مُجَاهِدٌ: لَا يَتَّعَلَّمُ الْعِلْمَ مُسْتَحْيٍ وَلَا مُسْتَكْبِرٍ. وَقَالَتْ عَائِشَةُ: نَعَمْ النِّسَاءُ نِسَاءُ النَّاصِرِ، لَمْ يَمْنَعْنَهُنَّ الْحَيَاءُ أَنْ يَتَّفَقْنَ فِي الدِّينِ.

ح130 **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ** قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ زَيْنَبِ ابْنَةِ أُمِّ سَلَمَةَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: جَاءَتْ أُمَّ سَلِيمٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ فَهَلْ عَلَى الْمَرْأَةِ مِنْ غُسْلِ إِذَا احْتَلَمَتْ؟ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا رَأَتْ الْمَاءَ» فَغَطَّتْ أُمَّ سَلَمَةَ تَعْنِي وَجْهَهَا. وَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَوْتَحَلَّمُ الْمَرْأَةُ؟ قَالَ: «نَعَمْ تَرَبَّتْ يَمِينُكَ - فِيمَ يُشْبِهُهَا وَلَذَهَا».

[الحديث 130 - اطرافه في: 282، 3328، 6091، 6121. أ- ك- 3، ب- 7، ح- 313، 26675].

(1) حاشية ابن زكري (مج1/م11/ص8 وما بعدها).

(2) شرح النووي على مسلم (240/1).

ح131 حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ مِنَ الشَّجَرِ شَجْرَةً لَا يَسْقُطُ وَرَقُهَا وَهِيَ مِثْلُ الْمُسْلِمِ، حَدَّثُونِي مَا هِيَ؟» فَوَقَعَ النَّاسُ فِي شَجَرِ الْبَادِيَةِ، وَوَقَعَ فِي نَفْسِي أَنَّهَا النَّخْلَةُ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَاسْتَحْيَيْتُ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخْبِرْنَا بِهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «هِيَ النَّخْلَةُ» قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَحَدَّثْتُ أَبِي بِمَا وَقَعَ فِي نَفْسِي، فَقَالَ: لَأَنْ تَكُونَ قُلَّتْهَا أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ لِي كَذَا وَكَذَا. [انظر الحديث 61 واطرافه].

50 **باب الحياء في العلم:** أي زمه في تعلمه وتعليمه، لأن الحياء وإن كان خلقاً شرعياً حسناً، لكن إن أدى إلى ترك أمر شرعي صار مذموماً. **لَا يَتَعَلَّمُ الْعِلْمَ مُسْتَحْيِيًّا وَلَا مُتَكَبِّرًا:** أراد البخاري -رحمه الله- مما ذكره في الباب أن الحياء المانع من طلب العلم مذمومٌ. ولذا بدأ بقول مجاهد وعائشة. قاله ابن التين.

وقال غيره: أراد تحريض المتعلمين على ترك البخل⁽¹⁾ والتكبر، لما يؤثر كل منهما من النقص في التعلم. وتحريض المعلمين على الجلوس للتعليم وترك الحياء في ذلك، لأنه تهور لا مشروع.

ح130 **إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْخَلْقِ:** أي لا يأمر بالحياء في الحق، أو لا يترك بيان الحق. فعبر بالحياء عن لازمه وهو الترك، لأن حقيقة الحياء مستحيلة في حقه سبحانه، والمؤمن مأمور بالتخلق بأخلاقه تعالى (79/1). **إِذَا احْتَلَمَتْ:** أي رأت في منامها أنها تجمع. **إِذَا رَأَتْ الْمَاءَ:** أي المنى. أي أبصرته بعد استيقاظها بانفصاله عن فرجها. **فَغَطَّتْ أُمَّ سَلَمَةَ... إلخ:** في مسلم «أن ذلك وقع لعائشة أيضاً»⁽²⁾. فيحتمل أنهما كانتا معا حاضرتين. **تَرِبَتْ يَوْمِيكَ:** أي لصقت بالتراب. قالها لها مباشرة، لأنها من

(1) هكذا هذه اللفظة هنا في الأصل والمخطوطة. ولا محل لها. وفي الفتح (229/1): "العجز" وهي الثلاثة بسياق

الكلام.

(2) صحيح مسلم كتاب الحيض ح314. وليس فيه تغطية الرأس، وإنما فيه السؤال فقط.

الألفاظ التي لا يقصد معناها، فَيَمَّ بِشَيْئِهَا وَأَلْفَهَا: يعني أن شبه ولدها بها إنما جاءها من وجود مائها. أي وسبقه ماء الرجل. وهو أي الشبه أمر مشاهد. وإذا ثبت وجود الماء عند الجماع، ثبت وجوده عند الاحتلام.

ح131 **مِنْ كَذَا وَكَذَا**: أي من حُمُر النعم. تأسفَ عمر على كونه لم يقل ذلك ليحظى في عين النبي ﷺ وينال بذلك بركةً بحضوره في قلبه ويدعو له. ويلزم من ذلك ذمُّ ما حمله على عدم القول، وهو الحياء، مع أنه كان يُمكنه أن يقولها لغيره فيبلغها عنه ومن ثم أعقبه المصنف بقوله:

51 بَاب مَنْ اسْتَحْيَا فَأَمَرَ غَيْرَهُ بِالسُّؤَالِ

ح132 حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَاوُدَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ مُنْذِرِ الثَّوْرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَنْفِيَّةِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: كُنْتُ رَجُلًا مَذَّاءً، فَأَمَرْتُ الْمِقْدَادَ بْنَ الْأَسْوَدِ أَنْ يَسْأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَسَأَلَهُ فَقَالَ: «فِيهِ الْوُضُوءُ». [الحديث 132-طرفاء في: 178، 269].
لم-ك-3، ب-4، ح-303، أ-606 و1009 و1035].

51 **بَاب مَنْ اسْتَحْيَا فَأَمَرَ غَيْرَهُ بِالسُّؤَالِ**: أي فلا محذور في ذلك، بل هو المطلوب إن كان الحياء لوجه معتبر شرعا كما هنا.

ح132 **محمد بن الحنفية**: هو ابن علي بن أبي طالب. مَذَّاءً: كثير المذي، فِيهِ الْوُضُوءُ: لا الغسل.

52 بَاب ذِكْرِ الْعِلْمِ وَالْفَتْيَا فِي الْمَسْجِدِ

ح133 حَدَّثَنِي فُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا نَافِعٌ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْخَطَّابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، أَنَّ رَجُلًا قَامَ فِي الْمَسْجِدِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مِنْ أَيْنَ تَأْمُرُنَا أَنْ نُهَلَّ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يُهَلُّ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ، وَيُهَلُّ أَهْلُ الشَّامِ مِنَ الْجُحْفَةِ، وَيُهَلُّ أَهْلُ نَجْدٍ مِنْ قُرْنٍ». وَقَالَ ابْنُ عَمْرٍو: وَيَزْعُمُونَ أَنَّ

رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «وَيُهَلُّ أَهْلُ الْيَمَنِ مِنْ يَلْمَمَ» وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَقُولُ: لَمْ أَقْفَهُ هَذِهِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.
[الحديث 133 - أطرافه في: 1522، 1525، 1527، 1528، 1734].

52 باب ذكر العلم والغتيا في المسجد: أي جواز ذلك، إذا كان بسكينة ووقار. وكره رفع الصوت به فيه. قاله الإمام مالك رحمه الله⁽¹⁾. وانظر أبواب المساجد من كتاب الصلاة⁽²⁾.

ح133 وجلاً: لم يعرف، نُهِلَّ: أي بالحج والعمرة، فِيهِ الْحَلِيفَةُ: يأتي الكلام على هذه المواقيت في الحج إن شاء الله.

53 بَاب مَنْ أَجَابَ السَّائِلَ بِأَكْثَرَ مِمَّا سَأَلَهُ

ح134 حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُنَيْبٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وَعَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَهُ: مَا يَلْبَسُ الْمُحْرَمُ؟ فَقَالَ: «لَا يَلْبَسُ الْقَمِيصَ وَلَا الْعِمَامَةَ وَلَا السَّرَاوِيلَ وَلَا الْبُرُتْسَ وَلَا تَوْبًا مَسَّهُ الْوَرَسُ أَوْ الزَّعْفَرَانُ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ النَّعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ الْخُفَيْنِ وَلْيَقْطَعْهُمَا حَتَّى يَكُونَا نَحْتِ الْكَعْبَيْنِ». [الحديث 134-أطرافه في: 366، 1542، 1838، 1842، 5794، 5803، 5805، 5806، 5847، 5852].

53 باب من أجاب السائل بأكثر مما سأل: أي مطلوبة ذلك إن اقتضاه المقام تبرعاً منه. والمطابقة المشترطة عند أهل الأصول بين الجواب والسؤال حاصلة باشتغال الأعم على الأخص.

ح134 والزهري: معطوف على نافع أي وعن الزهري، وجلاً: لم يعرف، لَا يَلْبَسُ الْقَمِيصَ: أي أنما أجابه ببيان ما لا يلبس لانضباطه وحصره بخلاف ما يلبس فإنه لا حصر له عادة، الْوَرَسُ: نبت أصفر طيب الرائحة يكون بأرض الهند واليمن. فَإِنْ لَمْ

(1) انظر شرح ابن بطال (155/2). والمفهم (428-429).

(2) انظر الفجر الساطع عند باب (83) رفع الصوت في المسجد. من كتاب الصلاة.

يَجِدُ: هذه زيادة على ما في السؤال لأنه إنما سأل عن حالة الاختيار، فزيد له ببيان حالة الاضطرار. **وَلْيَقْطَعْهُمَا**: فيه براعة الاختتام. آخر كتاب العلم.

وأول⁽¹⁾ كتاب الوضوء.

الوضوء -بالضم-: الفعل. وبالفتح: الماء الذي يتوضأ به، هذا هو الأشهر. وَحَكِي فِي كُلِّ الضَّمِّ وَالْفَتْحِ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

1 بَاب مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ

وَقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا فُتِنْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: 6]. قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَبَيَّنَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ فَرَضَ الْوُضُوءِ مَرَّةً مَرَّةً، وَتَوَضَّأَ أَيْضًا مَرَّتَيْنِ، وَثَلَاثًا، وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ثَلَاثٍ وَكَرِهَ أَهْلُ الْعِلْمِ الْإِسْرَافَ فِيهِ وَأَنْ يُجَاوِزُوا فِعْلَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

1 بَابُ مَا جَاءَ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِذَا فُتِنْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا﴾ الآية. أي إذا أردتم القيام إليها مُحَدِّثِينَ. هذا قول الأكثر. وقيل: كان القيام إليها وحده موجباً للوضوء ثم نسخ. والجمهور على أن فرض الوضوء كان بمكة صبيحة ليلة الإسراء، ونزول الآية كان بعد ذلك بالمدينة. فالوضوء مَكِّيُّ الفرضِ مدنيُّ النزولِ. قاله السهيلي في الروض الأثف. هـ⁽²⁾. ويجب فيه إمرار اليد على العضو إجماعاً. قاله ابن التين. وَبَيَّنَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ فَرَضَ الْوُضُوءِ الْمَجْمَلُ فِي الْآيَةِ السَّابِقَةِ. مَرَّةً مَرَّةً: بِرَفْعِهِمَا، وَهُوَ ظَاهِرٌ، وَنُصِبَهُمَا عَلَى لُغَةٍ مَنْ يَنْصِبُ الْجُزْءَيْنِ. أَوْ مَعْنَاهُ أَنْ فَرَضَ الْوُضُوءَ غَسْلَ الْأَعْضَاءِ مَرَّةً مَرَّةً، أَيْ لِكُلِّ عَضْوٍ، وَالزَّائِدُ عَلَيْهَا مُسْتَحَبٌّ. فَقَوْلُهُ: وَتَوَضَّأَ أَيْضًا مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ: أَيْ لِكُلِّ عَضْوٍ ثَلَاثًا: كَذَلِكَ. إِنَّمَا هُوَ بَيَانٌ لِلْمُسْتَحَبِّ لَا لِلْوَجِبِ،

(1) قول "وأول" معطوف على قوله: "آخر كتاب العلم".

(2) الروض الأثف (425/1).

وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ثَلَاثٍ: بل ذم من زاد عليها كما في حديث أبي داود⁽¹⁾. وَكَرِهَ أَهْلُ الْعِلْمِ الْأَسْرَافَ فِيهِ: بكثرة صب الماء، بل المستحب تقليله. قال الشيخ خليل "عطفاً على المستحب: "وقلة ماء بلا حد"⁽²⁾. وَأَنْ يَجَاوِزُوا فِعْلَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (80/1)، أي من الثلاث. يُشِيرُ لقول ابن مسعود: «ليس بعد الثلاث شيء».⁽³⁾ وقال أحمد وإسحاق وغيرهما: "لا تجوز الزيادة على الثلاث". وقال ابن المبارك: "لا آمن أن يَأْتَمَّ". وقال الشافعي: "لا أحب أن يزيد على الثلاث"⁽⁴⁾.

واختلف المالكية هل الزيادة عليها مكروهة وهو نقل ابن رشد⁽⁵⁾، أو ممنوعة⁽⁶⁾ وهو نقل اللخمي⁽⁷⁾، وهذا معنى قول الشيخ خليل: "وهل تكره الرابعة أو تمنع؟ خلاف"⁽⁸⁾. وهذا كله إذا لم يحتج للزيادة، وإلا زاد. فقد نقل الحطاب عن الزاهي⁽⁹⁾ مَا نَصُّهُ:

(1) لفظ الحديث عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله! كيف الطهور؟ فدعا بماء في إناء فغسل كفيه ثلاثاً...» وفيه «هكذا الوضوء، فمن زاد على هذا أو نقص فقد أساء وظلم». أخرجه أبو داود في الوضوء ح135.

وأخرجه أحمد في المسند (180/2) والنسائي في الطهارة (88/1). وابن ماجه ح422. وابن خزيمة ح174. وابن الجارود في المنتقى ح75. والبيهقي في الكبرى (128/1). كلهم بنحوه لكن دون قوله «أو نقص».

(2) مختصر خليل (ص14 و15).

(3) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (68/1).

(4) انظر هذه الأقوال في الفتح (234/1).

(5) المقدمات الممهدة لابن رشد (84/1).

(6) نقله زروق في شرح الرسالة (118/1) عن اللخمي والقاضي عبد الوهاب والمازري.

(7) علي بن محمد الرُّبَيعي، أبو الحسن، المعروف باللخمي، القيرواني الأصل، نزل صفاقس، فقيه. له: "تعليق كبير على المدونة، سماه: التبرئة". ت478هـ/1085م. الأعلام (328/4). معجم المؤلفين (503/2). شجرة النور الزكية (ص117).

(8) مختصر خليل (ص15).

(9) "الزاهي في الفقه"، كتاب مشهور لابن شعبان المصري المعروف بابن القُرطبي، الفقيه المالكي ت355هـ. شجرة النور الزكية (ص80).

”وَمَنْ احتاج إلى أكثر مما قدمنا من العدد، فعَلَهُ ولا حرج”. قال الحطاب: ”بأن يكون في فمه أو يده نجاسة أو غيرها ولم تخرج إلا بأكثر من ذلك. والله أعلم”.

2 باب لا تُقبلُ صلاةٌ بغيرِ طهور

ح 135 حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِزْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تُقْبَلُ صَلَاةُ مَنْ أَحَدَثَ حَتَّى يَتَوَضَّأَ» قَالَ رَجُلٌ مِنْ حَضْرَمَوْتٍ: مَا الْحَدِيثُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟ قَالَ فَسَاءَ أَوْ ضَرَّاطٌ.
[الحديث 135 - طرفه في: 6954]. [م-ك-2، ب-2، ح-225، أ-8084].

2 باب لا تُقبلُ صلاةٌ بغيرِ طهورٍ: والمراد بالقبول هنا ما يرادف الصحة وهو الإجزاء لا قبول الثواب إذ هو أخص. وطهور -بضم الطاء- الفعل الذي هو المصدر، والمراد به ما يعمّ الوضوء والغسل وبتفتيحها- الماء الذي يتطهر به. وهذه الترجمة لفظ حديث أخرجه مسلم⁽¹⁾.

ح 135 مَنْ أَحَدَثَ: أي وجد منه حدثٌ أصغر أو أكبر، حَتَّى يَتَوَضَّأَ: يعني أو يتيمم بشرطه مع مراعاة باقي الشروط، وَجَلَّ: لم يسم، وَنَ حَضْرَمَوْتٍ: بلد باليمن، فَسَاءَ أَوْ ضَرَّاطٌ: المراد خروج الريح من الدُبُر يعني أو غير ذلك، إلا أنه نَبّه على الغالب.

3 باب فضل الوضوء والغُرُّ المَحَجَّلُونَ مِنْ آثَارِ الْوُضُوءِ

ح 136 حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ خَالِدِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ عَنْ نَعِيمِ الْمُجْمِرِ قَالَ: رَقِيتُ مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ عَلَى ظَهْرِ الْمَسْجِدِ، فَتَوَضَّأَ فَقَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «إِنَّ أُمَّتِي يُدْعَوْنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ آثَارِ الْوُضُوءِ، فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ فَلْيَفْعَلْ».
[م-ك-2، ب-12، ح-246، أ-9206].

(1) أخرجه مسلم في كتاب الطهارة. باب (2). ح 224. (204/1).

3 بَابُ فَضْلِ الْوُضُوءِ: أي بيان ما جاء فيه، وَالْغُرُّ الْمَحْجُلُونَ: يأتي تفسيرهما. والغرُّ: مبتدأ، والمُحْجَلُونَ: نعتٌ له، والخبر محذوف، أي لهم فضل عظيم.

ح136 عَلَى ظَهْرِ الْمَسْجِدِ: النبوي، تَوْضُأً: قال القاضي في المشارق: "كذا عند رواية الفربري من غير خلاف وهو وهم، والصواب رواية النسفي: «يوماً» مكان تَوْضُأً.هـ⁽¹⁾. وقال الحافظ في الفتح: «فتوضأ» كذا لجمهور الرواة، وللكشميهني: «يوماً» بدل قوله «فتوضأ» وهو تصحيف. هـ. فانظر ذلك⁽²⁾. وقال الكرمانى في الكواكب: «توضأ» قال: ... الخ فيه استئناfan كأنه قيل له: ماذا فعل؟ قال: توضأ ثم قيل له ماذا قال؟ فقال: قال... الخ"⁽³⁾.

وقال الدماميني: "الأكثر على جواز الوضوء في المسجد، ولا فرق بين أعلاه وأسفله، وممن قال به من أصحابنا: ابنُ القاسم، وكرهه بعضُ العلماء تنزيهاً للمسجد.هـ⁽⁴⁾. يَدْخَعُونَ: يُسَمَّوْنَ أَوْ يُنَادَوْنَ، غُرّاً: مفعول أو حال، جمع أغر، أي ذوي غرة وهو بياض في الجبهة، مُحْجَلِينَ: ذوي تحجيل وهو بياض في اليدين والرجلين. والمراد هنا النور المشرق على أمة سيدنا محمد ﷺ. والغرة والتحجيلُ من خصائصها دون الوضوء على ما هو التحقيق.

قال الخطاب بعد أنقال عن الإكمال وغيره ما نصه: "فتحصل أن هذه الأمة مختصة بالغرة والتحجيل، واختلف في تخصيصها بالوضوء. والصحيح عدم اختصاصها به"⁽⁵⁾.

(1) المشارق (290/2).

(2) الفتح (235/1).

(3) الكواكب الدراري (172/2/1).

(4) المصابيح (1/1 ج 27 ب).

(5) مواهب الجليل (181/1).

وقال الحافظ: "الظاهر أن الذي اختصت به هذه الأمة هو الغرة والتحجيل لا أصل الوضوء". هـ⁽¹⁾. **فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطَبِّلَ غُرَّتَهُ**: أي تحجيله، **فَلْيَفْعَلْ**: أي فليطلها. واقتصر على أحدهما لدلالته على الآخر. وحمله أبو هريرة على الزيادة في غسل العضو المغسول فإنه كان يغسل ذراعيه إلى إبطيه، وقدميه إلى ساقيه ويقول: «إني أحب أن تطول غرتي». وربما قال: «هذا مبلغ الحلية»⁽²⁾، قاله ابن التين. زاد القرطبي: "وذلك مذهب فهمه من قوله: «أنتم الغر المحجلون»... الخ".

قال القاضي عياض: والناس مُجمعون على خلاف هذا وألا يتعدى بالوضوء حدوده لقوله عليه السلام: «فمن زاد فقد تعدى وظلم». هـ⁽³⁾.

وقال السفاقي: "العلماء على خلاف أبي هريرة ويقولون: لا يتعدى بالوضوء ما حدّه الله ورسوله، وقد كان عليه السلام أبرد الناس إلى الفضائل، ولم يجاوز قط موضع الوضوء". هـ. ثم إن قوله: «فَمَنْ اسْتَطَاعَ... إلخ» جَزَمَ جمعٌ من الحفاظ أنه مدرجٌ من كلام أبي هريرة. وقال ابن حجر: "لم أر هذه الزيادة في رواية أحدٍ ممن رَوَى هذا الحديث من الصحابة وهم عشرة، ولا ممن رواه عن أبي هريرة غير رواية نعيم⁽⁴⁾ هذه، على أن نعيماً⁽⁵⁾

(1) الفتح (236/1).

(2) رواه أحمد (232/2) وابن أبي شيبة (41/1) موقوفاً على أبي هريرة بلفظ: «هذا مبلغ الحلية» ورواه مسلم في الطهارة (ح) 40. (219/1) وأحمد (371/2) مرفوعاً بلفظ: «تَبَلُّغُ الْجَلْبَةِ مِنَ الْمُؤْمِنِ حَيْثُ يَبْلُغُ الْوَضُوءَ». والمراد بالحلية: النور يوم القيامة.

(3) المفهم (499/1).

(4) اعترض أحمد بن المديق في كتابه: "ليس كذلك في الاستدراك على الحفاظ" (ص 27) بقوله: "وأما كونها لم يروها عن أبي هريرة غير نعيم المجرم فلا، فقد رواها عنه جماعة آخرون... والإدراج خلاف الأصل. فلا يجوز ادعاؤه إلا بدليل قاطع...".

(5) نعيم بن عبد الله، المدني، مولى آل عمر، يعرف بالمجرم. تابعي ثقة. التقريب (305/2).

شك في رفعها ووقفها كما عند "أحمد"⁽¹⁾. هـ⁽²⁾.

وعلى تقدير ثبوتها فمعناها كما لابن بطال: "إدامة الوضوء والمواظبة عليه، فإن ذلك يُطَوَّلُ الغُرَّةَ أي يقوِّي نورها ويضاعف بهاءها، لا ما فهمه أبو هريرة منها. هـ.

وحينئذ فلا يعارض ما عند المالكية كما لابن مرزوق من كراهة الزيادة على حد العضو المغسول أو الممسوح لأنه غلُوٌ وإسراف، وهو معنى قول الشيخ خليل: "ولا تندب إطالة الغرة"⁽³⁾، والله أعلم.

نعم اعترضَ النوويُّ ما حكاه القاضي من الإجماع قائلاً: "نحوه لابن بطال، وهي دعوى باطلة، كيف وهو مذهبنا لا خلاف فيه عندنا، والحديث الذي ذكره محمول على عدد المرات"⁽⁴⁾.

كما اعترض الأبيُّ قَوْلَ القرطبيِّ أن الذي فعَلَهُ أبو هريرة مذهبٌ فهمه... الخ قائلاً: "لم يستند في ذلك إلى فهمه حتى يرد بأن إطالة الغرة محمول على إدامة الوضوء، وإنما استند إلى فعله صلى الله عليه وسلم لقوله كما في مسلم: "هكذا رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ". هـ⁽⁵⁾. والجواب على الأول أنه إذا لم يصح الإجماع فلا ينكر أنه قول الجمهور. وحديث: «فمن زاد...» الخ شاملٌ للزيادة في المساحة والعدد. وقصره على أحدهما يحتاج لدليل. وعن الثاني باحتمال أن النبي ﷺ فعل ذلك في بعض الأحيان ثم تركه بدليل أنه لم ينقله عنه غير أبي هريرة ولم يفعله سواه. فتأمل ذلك والله أعلم.

(1) مسند أحمد (334/2).

(2) الفتح (236/1).

(3) مختصر خليل (ص15).

(4) شرح النووي على مسلم (134/3).

(5) إكمال الإكمال (44/2) ط دار الكتب العلمية.

4 بَاب مَنْ لَا يَتَوَضَّأُ مِنَ الشُّكِّ حَتَّى يَسْتَيْقِنَ

ح137 حَدَّثَنَا عَلِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ قَالَ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ح وَعَنْ عَبَادِ بْنِ تَمِيمٍ عَنْ عَمِّهِ أَنَّهُ سُكَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الرَّجُلُ الَّذِي يُخَيَّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَجِدُ الشَّيْءَ فِي الصَّلَاةِ، فَقَالَ: «لَا يَنْقَلِبُ» أَوْ: لَا يَنْصَرِفُ «حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا». [الحديث 137 - طرفاه في: 177، 2056].
[م-ك-3، ب-26، ح-361].

4 بَاب لَا يَتَوَضَّأُ مِنَ الشُّكِّ حَتَّى يَسْتَيْقِنَ: مذهب البخاري - رحمه الله - في الشك في

الحدث أنه غير ناقض للوضوء كمذهب الجمهور.

والذي عند المالكية أنه ناقض مطلقاً كَانَ الشك خارج الصلاة أو داخلها فيجب (81/1) قطعها لأجله، لكن إن تمادى عليها ثم بَانَ طهره وَتَيَقَّنَهُ فصلاؤه صحيحة وَوُضُوؤُهُ تامٌ، وإن بقي على شكٍ بطلت وأعاد الوضوء، هذا هو المشهور عندنا. كما نصَّ عليه الشيخ بناني⁽¹⁾ في الفتح الرباني⁽²⁾ وهو معنى قول الشيخ خليل: "وإن شك في صلاته ثم بَانَ الطُّهْرُ لم يُعَدَّ"⁽³⁾. والمراد بالشك التردد على حدٍّ سواء. أما الوَهْمُ فَلَغْوٌ في الطهارة أي لا أثر له فيها. وعليه يحمل حديث الباب.

ح137 فقولُه: بِخَيْبِلُ إِلَيْهِ: أي يَتَوَهَّمُ، هَتَى يَسْمَعُ أَوْ يَجِدَ رِيحًا: أي حتى يتحقق إِمَّا بالسمع أو بغيره. قال ابن حبيب⁽⁴⁾: "إذا خُيِّلَ إليه أن ريحاً خرج منه فلا يتوضأ إلا أن يوقن به". هـ.

(1) محمد بن الحسن بن مسعود علي الفاسي، أبو عبد الله بناني، فقيه مالكي، منطقي، مشارك في بعض العلوم. له: "شرح على السُّلَم" وحاشية على شرح السنوسي. وكلاهما في المنطق. ت1194هـ/1780م. الأعلام (91/6) ومجم المؤلفين (237/3).

(2) الفتح الرباني وهو حاشية بناني على شرح الزرقاني مختصر خليل.

(3) مختصر خليل (ص17).

(4) عبد الملك بن حبيب بن سليمان السلمي، أبو مروان الإيبيري ولادة، القرطبي سكننا، أصله من طليطلة، من بني سليم أو مواليهم، عالم الأندلس وفتيها في عصره. رأساً في فقه المالكية. له: "الواضحة"، و"مختصر في الطب" مطبوع. توفي سنة (238هـ).

نقله (1) المواق (2).

وقال سند (3): "مَنْ تُخَيِّلَ لَهُ الشَّيْءُ وَلَا يَدْرِي هَلْ هُوَ حَدِيثٌ أَوْ غَيْرُهُ، فظاهر المذهب أنه لا شيء عليه. هـ. قال بناني: "أي لأنه من الوهم، فلذا ألغى. هـ (4). هذا تحرير هذا المقام على ما ينبغي والله أعلم.

تنبيه: قال الحافظ ابن حجر ما نصه: "قال القرافي (5): ما ذهب إليه مالك أرجح لأنه احتاط للصلاة وهي مقصد، وألغى الشك في السبب المبرئ. وغيره احتاط للطهارة وهي وسيلة، وألغى الشك في الحدث الناقض لها. والاحتياط للمقاصد أولى من الاحتياط للوسائل". وجوابه أن ذلك من حيث النُّظَرُ قوياً، لكنه مغاير لمدلول الحديث لأنه أمر بعدم الانصراف إلا أن يتحقق هـ. كلام ابن حجر (6).

قلت: قد علمت أنه لا مغايرة بينهما لقوله في الحديث: «يُخَيِّلُ إِلَيْهِ». والتخييل عند المالكية غير ناقض كما قدمناه، إنما الناقض عندهم الشك. فالحديث شاهد لهم لا عليهم. وفي كلام الشيخ التودي في هذا المحل نظراً. والله أعلم بالصواب.

(1) التاج والإكليل شرح مختصر خليل (300/1).

(2) محمد بن يوسف بن أبي القاسم العبدري، أبو عبد الله المواق القرناطي، فقيه مالكي، كان عالم غرناطة وإمامها وصالحها في وقته. له: "سنن المهتدين في مقامات الدين" وهو مطبوع. (ت 897هـ/1492م). الأعلام (154/7) ومعجم المؤلفين (787/3).

(3) سند بن عثان بن إبراهيم، أبو علي الأسدي، المصري، فقيه نظار مالكي، له: "الطراز" شرح به المدونة، وتوفي قبل إكماله، اعتمده الحطاب وأكثر من النقل عنه في شرح المختصر. توفي بالإسكندرية (سنة 541هـ). شجرة النور الزكية (ص 125).

(4) الفتح الرباني حاشية بناني على شرح الزرقاني على مختصر خليل (90/1).

(5) أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن، أبو العباس، شهاب الدين الصنهاجي الأصل، البهنسي، المشهور بالقرافي، فقيه مالكي، أصولي مفسر. له: "الذخيرة". ت 684هـ/1285م. الأعلام (94/1) ومعجم المؤلفين (100/1).

(6) الفتح (238/1) وفيه: "قال المراقي" بدل القرافي وهو خطأ طباعي وانظر: إرشاد الساري (230/1). وانظر: الفروق (225/1).

ثم بعد كُتِبِي هذا، وجدتُ في المُخْبِرِ الفصيح للسفاقي ما نصُّهُ: «لا حجة في هذا الحديث لغير المالكية بدليل قوله: «شكى» والشكوى لا تكون إلا من علةٍ بدليل قوله: «يُخَيَّلُ إِلَيْهِ» والتخييل لا يكون حقيقة. ثُمَّ أَطَالَ في تقرير ذلك. وَمَنَعَنِي من نَقْلِهِ مَا فِيهِ مِنْ تَمْزِيقِ الْأَرْضَةِ لِرُوقِهِ، فانظره. ونحوه في المصابيح للدمايني وقال بعده ما نصُّهُ: «فقد بَانَ أَنَّ الْحَدِيثَ لَا يَرُدُّ عَلَيْنَا» هـ⁽¹⁾. -والحمد لله على ما أنعم وألهم-.

5 باب التَّخْفِيفِ فِي الْوُضُوءِ

ح138 حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرٍو قَالَ: أَخْبَرَنِي كُرَيْبٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَامَ حَتَّى نَفَخَ ثُمَّ صَلَّى، وَرَبَّمَا قَالَ: اضْطَجَعَ حَتَّى نَفَخَ ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى. ثُمَّ حَدَّثَنَا بِهِ سُفْيَانُ مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ عَنْ عَمْرٍو عَنْ كُرَيْبٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: بَيْتٌ عِنْدَ خَالَتِي مَيْمُونَةَ لَيْلَةً، فَقَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ اللَّيْلِ، فَلَمَّا كَانَ فِي بَعْضِ اللَّيْلِ قَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَتَوَضَّأَ مِنْ شَنْ مَعْلُوقٍ وَضُوءًا خَفِيفًا -يُخَفِّفُهُ عَمْرٍو وَيَقْلِلُهُ- وَقَامَ يُصَلِّي، فَتَوَضَّأْتُ نَحْوًا مِمَّا تَوَضَّأَ ثُمَّ جِئْتُ، فَقَمْتُ عَنْ يَسَارِهِ، وَرَبَّمَا قَالَ سُفْيَانُ: عَنْ شِمَالِهِ -فَحَوَّلَنِي فَجَعَلَنِي عَنْ يَمِينِهِ، ثُمَّ صَلَّى مَا شَاءَ اللَّهُ ثُمَّ اضْطَجَعَ فَنَامَ حَتَّى نَفَخَ، ثُمَّ أَتَاهُ الْمُنَادِي فَأَذَّنَهُ بِالصَّلَاةِ فَقَامَ مَعَهُ إِلَى الصَّلَاةِ فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ، فَلَنَا لِعَمْرٍو: إِنَّ نَاسًا يَقُولُونَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَنَامُ عَيْنُهُ وَلَئِنْ نَامَ قَلْبُهُ، قَالَ عَمْرٍو: سَمِعْتُ عُبَيْدَ بْنَ عُمَيْرٍ يَقُولُ: رُؤْيَا الْأَنْبِيَاءِ وَخِيٌّ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ﴾ [الصافات: 102].
[انظر الحديث: 118 وأطرافه].

5 بَابُ التَّخْفِيفِ فِي الْوُضُوءِ: أَي مَشْرُوعِيته بِتَقْلِيلِ الْمَاءِ الْمُسْتَعْمَلِ وَتَرْكِ التَّطْوِيلِ فِي الْعَمَلِ.

ح138 نَامَ: مُضْطَجِعًا. ثُمَّ حَدَّثَنَا: قَائِلُهُ عَلِيُّ⁽²⁾، أَي حَدَّثَنَا بِهِ مَطْوَلًا. شَنْ: قُرْبَةٌ بَالِيَةٌ، يَخَفِّفُهُ عَمْرٍو: أَي كَانَ الْغَسْلَ فِيهِ خَفِيفًا بِدُونِ تَكَرُّارِ إِمْرَارِ الْيَدِ عَلَى الْعَضْوِ،

(1) المصابيح (1/28J).

(2) علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيع، المعروف بابن المديني المتوفى سنة 234، حافظ وإمام في الحديث.

لكن مع الإتمام فهو يرجع للكيف. وَيَقْلَهُ: بالاقْتِصَارِ عَلَى الْمَرَّةِ الْوَاحِدَةِ وهو يرجع للكم. «رُؤْيَا الْأَنْبِيَاءِ وَهِيَ»: تصديقاً لقوله. وهو حديث مرفوعٌ رواه مسلم⁽¹⁾. ثُمَّ قَرَأَ: «إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ»... الخ. تصديقاً لكون رؤياهم وحياً، إذ لو لم تكن وحياً لما امتثلها إبراهيم عليه السلام. وأضحج ولده للذبح، ولا تكون وحياً إلا إذا كان القلب يقظاناً.

6 بَابِ إِسْبَاغِ الْوُضُوءِ

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: إِسْبَاغُ الْوُضُوءِ الْإِنْقَاءُ.

ح139 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ مُوسَى بْنِ عَقْبَةَ عَنْ كُرَيْبِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: دَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ عَرَقَةٍ حَتَّى إِذَا كَانَ بِالشَّعْبِ نَزَلَ قَبَالَ ثُمَّ تَوَضَّأَ وَلَمْ يُسَبِّحِ الْوُضُوءَ، فَقُلْتُ: الصَّلَاةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَقَالَ: «الصَّلَاةُ» أَمَّا كَ فَرَكِبَ فَلَمَّا جَاءَ الْمُزْدَلِفَةَ نَزَلَ فَتَوَضَّأَ فَاسْبَغَ الْوُضُوءَ، ثُمَّ أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَصَلَّى الْمَغْرِبَ ثُمَّ أَنَاخَ كُلُّ إِنْسَانٍ بَعِيرَهُ فِي مَنْزِلِهِ، ثُمَّ أُقِيمَتِ الْعِشَاءُ فَصَلَّى وَلَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا. [الحديث 139 - اطرافه في: 181، 1667، 1669، 1672].
[م-ك-15، ب-45، ح1280، ا-21801، 21808، 21890].

6 بَابِ إِسْبَاغِ الْوُضُوءِ: أَيِ إِتْقَانِهِ وَإِحْكَامِهِ. أَيِ مَطْلُوبِيَّةِ ذَلِكَ بَأَن يَأْتِيَ بِفَرَائِضِهِ وَسُنَنِهِ وَمُسْتَحْبَاتِهِ، الْإِنْقَاءُ: هُوَ لِأَسْبَاغِ.

ح139 ثُمَّ تَوَضَّأَ: بِمَاءٍ زَمَزَمَ كَانَ مَعَهُ. وَلَمْ يُسَبِّحِ الْوُضُوءَ: أَيِ خَفَّفَهُ بِيَأْنِ فَعَلَهُ مَرَّةً مَرَّةً، لِأَنَّهُ أَرَادَ بِهِ أَنْ يَكُونَ عَلَى وُضُوءٍ وَلَمْ يُرِدْ بِهِ الصَّلَاةَ، فَلَمَّا أَرَادَ وُضُوءَ الصَّلَاةِ أَسْبَغَهُ، فَصَلَّى الْمَغْرِبَ: قَبْلَ حَطِّ الرَّحَالِ.

(1) كذا قال المؤلف تبعاً لابن حجر في الفتح (239/1) والعيني في العمدة (364/2) والقسطلاني في الإرشاد

(231/1). قلت: ولم أجد في صحيح مسلم. والله أعلم.

7 بَابُ غَسْلِ الْوَجْهِ بِالْيَدَيْنِ مِنْ غَرْقَةٍ وَاحِدَةٍ

ح140 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو سَلْمَةَ الْخَزَاعِيُّ مَنصُورُ بْنُ سَلْمَةَ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ بِلَالٍ يَغْنِي: سَلِيمَانَ - عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ تَوَضَّأَ فغَسَلَ وَجْهَهُ، أَخَذَ غَرْقَةً مِنْ مَاءٍ فَمَضَمَصَ بِهَا وَاسْتَنْشَقَ، ثُمَّ أَخَذَ غَرْقَةً مِنْ مَاءٍ فَجَعَلَ بِهَا هَكَذَا أَضَافَهَا إِلَى يَدَيْهِ الْأُخْرَى فغَسَلَ بِهَمَا وَجْهَهُ، ثُمَّ أَخَذَ غَرْقَةً مِنْ مَاءٍ فغَسَلَ بِهَا يَدَهُ الْيُمْنَى، ثُمَّ أَخَذَ غَرْقَةً مِنْ مَاءٍ فغَسَلَ بِهَا يَدَهُ الْيُسْرَى ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ، ثُمَّ أَخَذَ غَرْقَةً مِنْ مَاءٍ فَرَشَّ عَلَى رِجْلِهِ الْيُمْنَى حَتَّى غَسَلَهَا، ثُمَّ أَخَذَ غَرْقَةً أُخْرَى فغَسَلَ بِهَا رِجْلَهُ، يَغْنِي الْيُسْرَى، ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَوَضَّأُ.

7 بَابُ غَسْلِ الْوَجْهِ بِالْيَدَيْنِ مِنْ غَرْقَةٍ وَاحِدَةٍ: أي بيد واحدة. ثم يجعل ما اغترف بها في يديه معاً و يغسل بها وجهه. أي مطلوبة ذلك لأن الاغتراف باليدين معاً لا يخلو من إكثار وسرف. والمطلوب خلافه. قال ابن القاسم: "الأولى أن يأخذ الماء بيد واحدة لأنه أعونٌ على التقليل".

ح140 ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ: في رواية أبي داود: «ثم قبض قبضة من ماء فنفض يديه ثم مسح رأسه ثم مسح أذنيه»⁽¹⁾ فَرَشَّ عَلَى رِجْلِهِ: أي صب عليها الماء صباً خفيفاً بدليل قوله: حَتَّى غَسَلَهَا، فتبين به أنه لم يكتف بالرش بل لا بد من الغسل، يَغْنِي: قائله زيد⁽²⁾ أو من دونه.

8 بَابُ التَّسْمِيَةِ عَلَى كُلِّ حَالٍ وَعِنْدَ الْوُقَاعِ

ح141 حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنصُورٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ عَنْ كُرَيْبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ يَبْلُغُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَوْ أَنَّ

(1) سنن أبي داود ح137. (34/1).

(2) المراد به زيد بن أسلم العدوي، مولى عمر، أبو عبد الله، أو أبو أسامة، المدني، ثقة عالم، وكان يرسل.

مات سنة 136هـ روى له الجماعة. التقريب (272/1).

أَحَدَكُمْ إِذَا أَتَى أَهْلَهُ قَالَ بِاسْمِ اللَّهِ اللَّهُمَّ جَنَّبْنَا الشَّيْطَانَ وَجَنَّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْنَا فَقُضِيَ بَيْنَهُمَا وَلَكَدْ لَمْ يَضُرَّهُ. [الحديث 141 - اطرافه في: 3271، 3283، 5165، 6388، 7396]. [م-ك-الطلاق، ب-17، ح-1434، أ-1908].

8 باب التسمية على كل حال: قال ابن التين: "أراد البخاري بهذا الباب أن يُذكر اسمُ الله تعالى عند ابتداء الوضوء. ولذلك ذكر الأبهري عن مالك أنها مستحبة".

وقال ابن غازي (1/82): "دخل الوضوء في هذا العموم ولم يذكر حديثاً في عين الوضوء"⁽¹⁾هـ. ولعله أشار إلى ما رواه الترمذي وابن ماجه عن سعيد بن زيد⁽²⁾ أنه صلى الله عليه وسلم قال: «لا وضوء لمن لم يسم الله»⁽³⁾. وهو وإن تُكلم فيه فقد قال البخاري: "هو أحسن شيء في هذا الباب"⁽⁴⁾. وقوله: «لا وضوء»: أي كامل.

قال الأبّي: "مشهور قول مالك أن التسمية فضيلة وهو قول الشافعي والثوري، والحديث عندهم محمول على نفي الكمال"هـ.

ودخل في عموم كل حال أيضاً كل ما شرعت فيه التسمية. وبين ذلك الشيخ خليل بقوله: "وتشرع في غسل، أي ووضوء، وتيمم، وأكل وشرب، وذكاة، وركوب دابة، وسفينة، ودخول وضده لمنزل ومسجد، ولبس، وغلق باب، وكذا فتحه، وإطفاء مصباح، وكذا وقيدته، ووطء، وصعود خطيب منبراً، وتعميض ميث ولحده"⁽⁵⁾هـ.

(1) إرشاد اللبيب (ص71).

(2) سعيد بن زيد بن عمرو بن نُفيل العدوي، أحد العشرة المشهود لهم بالجنة. أسلم قديماً، وهاجر، وشهد أحداً وما بعدها. (ت50هـ). الإصابة (3/103).

(3) رواه ابن ماجه (ح398) والترمذي (ح25). (114/1 تحفة) وقال: قال أحمد بن حنبل: لا أعلم في الباب حديثاً له إسناد جيد.

(4) جامع الترمذي (1/117 تحفة).

(5) مختصر خليل ص15.

زاد التثائي: "وتلاوة، ونوم، وابتداء طواف، وصلاة نافلة، ودخول خلاء، وخروج منه. ولا تشرع في حج وعمرة وأذان وذكر وصلاة ودعاء". هـ. وَعِنْدَ الْوُقُوفِ: أي الجماع، وهو المنصوص عليه في الحديث، وغيره مأخوذ منه بالأحرى لأنه إذا شرعت التسمية في الجماع وهو مما يطلب فيه الصمت فغيره أولى. قاله ابن حجر⁽¹⁾ كالكرماني⁽²⁾.
وتعقبه العينى بقوله: "ليت شعري ما معنى هذا الكلام، فَمَنْ تَأَمَّلَ كلامه وجده في غاية الوهى"⁽³⁾. وابن زكري قائلًا: "ولا يخفى ما فيه"⁽⁴⁾.

قلت: وجه التعقب - والله أعلم - أن محل التسمية في الجماع قبل الشروع فيه لا بعده، فتأمل. ثم وَجَدْتُ لابن التَّيْنِ ما نصُّه: "قيل: في الحديث ردُّ على ابن عباس وعطاء ومجاهد حيث قالوا: يكره أن يذكر الله تعالى عند الجماع والغائط. وعليهم ردُّ بقوله: "وعند الوقاع" وهو صحيح إذا أخذ على ظاهره. وإما إن تُؤوَّلَ على أنه أراد أن يأتي أهله فلا تكون فيه حجة". هـ. وبإبقائه على ظاهره يصح كلام ابن حجر - والله أعلم -.

ح 141 إِذَا أَنْتَى أَهْلَهُ: كناية عن الجماع. أي قارب الإتيان وأراده، قَالَ: يَسْمُ اللَّهُ اللَّهَ جَنَّبْنَا... إلخ. قال ابن أبي جمرة: "فإن نسي التسمية حتى أولج فليقل: «جَنَّبْنَا...» الخ، ويترك تسمية الله تعالى تنزيهاً لها ويحصل به المقصود من بركة الانتفاع"⁽⁵⁾. هـ. لَمْ يَضُرَّهُ: أي الشيطان. أي لم يتخبطه ولم يخالطه بما يضرُّ عقله وبدنه. قال في الإكمال: "ولم يحمله أحد على العموم في جميع الضرر والوسوسة والإغواء". هـ⁽⁶⁾.

(1) الفتح (242/1).

(2) الكواكب الدراري (183/2/1).

(3) عمدة القارئ (377/2).

(4) حاشية ابن زكري (مج 1/12م/4ص).

(5) بهجة النفوس (24و23/4).

(6) إكمال المعلم (610/4).

تكميل: قال في العارضة: "رُوِيَتْ آثَارُ ثُقَالُ فِي أَثْنَاءِ الْوُضُوءِ وَلَمْ تَصِحْ. وَلَا شَيْءٌ فِي الْبَابِ يَتَمَسَّكَ بِهِ إِلَّا حَدِيثَ عَمْرِو بْنِ الْمَرْوِيِّ فِي مُسْلِمٍ وَالتِّرْمِذِيِّ وَغَيْرِهِمَا بِطَرَقٍ مَرْفُوعاً: «مَنْ تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءِ ثُمَّ قَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدَ عَبْدَهُ وَرَسُولَهُ، اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَابِينَ وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ، فَتَحَّتْ لَهُ ثَمَانِيَةَ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ⁽¹⁾ يَدْخُلُ مِنْ أَيِّهَا شَاءَ»⁽²⁾.

زاد النووي: "ويستحبُّ أن يضمَّ إليه ما رواه النسائي في كتابه عمل اليوم والليلة مرفوعاً: «سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك»⁽³⁾. قال أصحابنا: "وتستحب هذه الأذكار للمغتسل أيضاً.⁽⁴⁾ والله أعلم".

9 بَابُ مَا يَقُولُ عِنْدَ الْخَلَاءِ

ح142 حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ قَالَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ». تَابَعَهُ ابْنُ عَرَبَةَ عَنْ شُعْبَةَ، وَقَالَ عُثْمَانُ بْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ: إِذَا أَرَادَ أَنْ يَدْخُلَ.

[الحديث 142 - طرفه في: 6322]. [م-ك-3، ح-375، أ-11947، 11983].

9 بَابُ مَا يَقُولُ عِنْدَ الْخَلَاءِ: محلُّ قضاءِ الحاجةِ. أي عند إرادة دخوله إن كان مُعَدًّا لذلك، وإلا فيقوله فيه ما لم يخرج منه الحدث، وإلا كرهه، فإن نسي فليستعذ بقلبه.

(1) رواه مسلم في الطهارة (ح234) دون قوله: «اللهم اجعلني من التوابين». وأخرجه كاملاً الترمذي في أبواب الطهارة باب41. ح55. (1/179تحفة).

(2) العارضة (82/1) بتصرف.

(3) رواه النسائي في الكبرى من كتاب عمل اليوم والليلة باب 25 (ح1/9909) وقال عقبه: هذا خطأ والمواب موقوف، خالفه محمد بن جعفر قوقفه.

(4) شرح النووي على مسلم (3/121).

ح142 إِذَا دَخَلَ: أي أراد الدخول. قال صلى الله عليه وسلم تشريعاً لأُمَّته: اللَّهُمَّ... وفي ابن أبي شيبة عن أنس: «بسم الله اللهم... الخ⁽¹⁾. وَمِنَ الْخَبَائِثِ: بسكون الباء وضمها- جمع خبيث وَالْخَبَائِثُ: جمع خبيثة. يريد ذكرَ الشياطين وإناتهم. تنبيه:

لم يذكر المصنّفُ ما يقال عند الخروج من الخلاء لكونه لم يجد فيه ما هو على شرطه. وعند الترمذي عن عائشة: «كان رسول الله ﷺ إذا خرج من الخلاء قال: «غفرانك»⁽²⁾. وعند ابن ماجه عن أنس قال: «كان رسول الله ﷺ إذا خرج من الخلاء قال: الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني»⁽³⁾.

وعند (83/1) الطبراني عن ابن عباس: «الحمد لله الذي أخرج عني ما يؤذيني وأمسك عني ما ينفعني»⁽⁴⁾. وقوله: «إذا خرج»: يعني أو انتقل من محلّ قضاء حاجته. قال في العارضة: «وفي طلب المغفرة ها هنا وجهان، أحدهما: أنه سألها من ترك ذكر الله في تلك الحالة. الثاني: أنه سألها من العجز عن شكر تلك النعمة من تيسير الغذاء وإبقاء منفعتها وإخراج فضلتها على سهولة.»⁽⁵⁾.

(1) مصنف ابن أبي شيبة (ح5).

(2) رواه الترمذي في أبواب الطهارة باب5. (49/1تحفة) قال في نيل الأوطار (73/1): رواه الخمسة إلا النسائي وصححه الحاكم وأبو الحاتم.

(3) رواه ابن ماجه (ح301) وقال مغلطي في شرح ابن ماجه: حديث ضعيف لطيف رواه... فيض القدير (156/5).

(4) لم أجده عند الطبراني في معاجمه الثلاثة. وأخرجه ابن أبي شيبة (115/6 ح29908) والدارقطني (57/1) وعنه البيهقي (111/1 ح538) من طاوس مرسلًا. قال البيهقي: ولا يصح وصله ولا رفعه.

(5) العارضة (42/1).

وقال المناوي: "فإن قيل تَرَكَ الذِّكْرَ عَلَى الْخَلَاءِ مَأْمُورٌ بِهِ، فَلَا حَاجَةَ لِلِاسْتِغْفَارِ مِنْ تَرْكِهِ. فَالْجَوَابُ أَنَّ سَبَبَهُ مِنْ قَبْلِهِ، فَأَمْرٌ بِالِاسْتِغْفَارِ مِمَّا تَسَبَّبَ فِيهِ.

ثم قال: هذا قصارى ما وجهوا به الحديث، وهو من التوجيهات الإقناعية، والرأي الفصل ما أشار إليه بعضُ العارفين أن سرَّ ذلك أن (البحر)⁽¹⁾ يثقل البدن ويؤذيه باحتباسه. والذنوب تثقل القلب وتؤذيه باحتباسها، فهما مؤذيان مضران بالبدن. فلما خَلَّصَهُ اللَّهُ مِنْ أَحَدِهِمَا وَأَرَاخَهُ مِنْهُ سَأَلَهُ أَنْ يَخْلُصَهُ مِنَ الْآخَرِ فِيرِيحُ قَلْبَهُ مِنْهُ وَيُخَفِّفَهُ. وأسرار كلماته صلى الله عليه وسلم وأدعيته فوق ما يخطر ببال⁽²⁾ هـ.

10 بَابُ وَضْعِ الْمَاءِ عِنْدَ الْخَلَاءِ

ح143 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ قَالَ: حَدَّثَنَا وَرْقَاءُ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ الْخَلَاءَ، فَوَضَعَتْ لَهُ وَضُوءًا، قَالَ: «مَنْ وَضَعَ هَذَا» فَأَخِيرَ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ فَفِّهْ فِي الدِّينِ». [انظر الحديث 75 وأطرافه]. [م-ك=44، ب-30، ح=2477، ا=2397، و=2881 و3023].

10 بَابُ وَضْعِ الْمَاءِ عِنْدَ الْخَلَاءِ: لِلِاسْتِنْجَاءِ بِهِ.

ح143 دَخَلَ الْخَلَاءَ: فِي بَيْتِ مَيْمُونَةَ. وَضُوءًا: بِفَتْحِ الْوَاوِ- أَيْ مَاءً.

ابن بطال: "معلومٌ أَنَّ وَضْعَ الْمَاءِ عِنْدَ الْخَلَاءِ إِنَّمَا هُوَ لِلِاسْتِنْجَاءِ بِهِ عِنْدَ الْحَدَثِ. وَفِيهِ رَدٌّ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ الْاسْتِنْجَاءَ بِالْمَاءِ وَقَالَ: إِنَّمَا ذَلِكَ وَضُوءُ النِّسَاءِ وَقَالَ: إِنَّمَا كَانَ الرِّجَالُ يَتَمَسَّحُونَ بِالْحِجَارَةِ"⁽³⁾ هـ. فَأَخْبِرْ بِهِ، أَخْبَرْتُهُ بِهِ مَيْمُونَةَ، فَفِّهْ فِي الدِّينِ: دَعَاءٌ لَهُ بِذَلِكَ لِمَا رَأَى مِنْ ذِكَائِهِ وَفَطْنَتِهِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-.

(1) كذا وردت لفظة: البحر في الأصل والمخطوطة. وفي فيض القدير (155/5) "النجو" وهو الصواب لأن النجو ما يخرج من البطن واستنجدى مسح موضع النجو أو غسله. مختار الصحاح (ص648) والبحر رانحة الغم. انظر: فقه اللغة وسر العربية للعماليبي (ص189).

(2) فيض القدير (155/6).

(3) شرح ابن بطال (235/1).

قال الأبيُّ: "فيه راجحية الإعانة في العبادة لأنه صلى الله عليه وسلم دعا له بذلك. ويحكى عن جماعة من المتعبدين كالشيخ الطرابلسي -رضي الله عنه- وغيره أنهم كانوا يكرهون أن يتناولهم أحدٌ شيئاً، ويرون أن إيتابهم أنفسهم في ذلك العمل أرجح لأنه أكثر ثواباً، وقد لا يحتج بالحديث لأن هؤلاء المتعبدين يقصدون كثرة الثواب وهو صلى الله عليه وسلم غني عنه. هـ.

11 باب لما تُسْتَقْبَلُ الْقِبْلَةُ بِغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ إِلَّا عِنْدَ الْبِنَاءِ جِدَارٍ أَوْ نَحْوِهِ

ح144 حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَيْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ الْغَائِطُ فَلَا يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ وَلَا يُؤَلِّهَا ظَهْرَهُ شَرْقُوا أَوْ غَرْبُوا». [الحديث 144 - طرفه في: 394].
م-ك-2، ب-17، ح-264، ا-23583 و23595.

11 باب لا يستقبل القبلة: أي ولا يستدبرها أيضاً، بِغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ: أي يحرم ذلك إكراماً للقبلة المشرفة عن المواجهة بالنجاسة، إِلَّا عِنْدَ الْبِنَاءِ: جِدَارٍ أَوْ نَحْوِهِ: يريد إلا مع ساتر.

ودليل الاستثناء حديث ابن عمر الآتي في الترجمة التي بعد هذه. ولذلك ذكرها بعده فهو تقييد لحديث الترجمة، جارٍ على نسق التراجم المسوقة لذلك كما قدمناه. وحينئذ فلا تطلب مناسبة الحديث له. وقد تكلف جماعة من الشراح بيانها، ووقع نزاع بين ابن حجر والعيني في ذلك كما في انتقاض الاعتراض. والكل في غنى عن ذلك بما ذكرناه. والعلم عند الله.

وَمُحَصَّلُ مَذْهَبِنَا فِي اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ وَاسْتِدْبَارِهَا بِبَوْلٍ أَوْ غَائِطٍ عَلَى مَا حَرَّرَهُ الْعَلَمَةُ سَيِّدِي مُحَمَّدُ الرَّهَوْنِيُّ هُوَ: جَوَازُهُمَا فِي مَرَاحِيضِ الْبُيُوتِ إِمَّا اتِّفَاقاً فِي حَالَةِ الْاضْطِرَّارِ. أَوْ عَلَى

الراجح في حالة الاختيار. وفي فضاء البيوت ومراحيض السطوح مع ساتر، وبدونه خلاف، والراجح الجواز. وفي الصحاري والفيافي المنع بدون ساتر اتفاقاً ومعه، على الراجح⁽¹⁾.
 ح144 إذا أتى أحدكم الغائط: وكان في الصحاري، فلا يستقبل... الخ. النهي للمنع يعني إلا بساتر كما دلت عليه الترجمة، شَرَّفُوا أو غَرَّبُوا: هذا خاصٌ بمن كانت قبلته بين المشرق والمغرب كأهل المدينة المشرفة، قاله النووي⁽²⁾ نقلاً عن العلماء، وكذا السفاقي.

12 باب مَنْ تَبَرَّرَ عَلَى لَيْتَيْنِ

ح145 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ عَنْ عَمِّهِ وَأَسِيعِ بْنِ حَبَّانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: إِنَّ نَاسًا يَقُولُونَ: إِذَا قَعَدْتَ عَلَى حَاجَتِكَ فَلَا تَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ وَلَا بَيْتَ الْمَقْدِسِ. فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو: لَقَدْ ارْتَقَيْتُ يَوْمًا عَلَى ظَهْرِ بَيْتِ لَنَا، فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى لَيْتَيْنِ مُسْتَقْبِلًا بَيْتَ الْمَقْدِسِ لِحَاجَتِهِ، وَقَالَ: لَعَلَّكَ مِنَ الَّذِينَ يُصَلُّونَ عَلَى أَوْرَاقِهِمْ. فَقُلْتُ: لَأُذْرِي وَاللَّهِ. قَالَ مَالِكٌ: يَعْنِي الَّذِي يُصَلِّي وَكَمَا يَرْتَفِعُ عَنِ الْأَرْضِ يَسْجُدُ وَهُوَ لَاصِقٌ بِالْأَرْضِ. [الحديث 145-أطرافه في: 148، 149، 3102].
 [م-ك-2، ب-17، ح-266، ا-4812 4991].

12 باب مَنْ تَبَرَّرَ عَلَى لَيْتَيْنِ: أي تغوط وهو جالس عليهما.

ح145 وَلَا بَيْتَ الْمَقْدِسِ: لأنه يؤدي لاستدبار القبلة لمن كان بالمدينة المشرفة، فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى لَيْتَيْنِ، في رواية: «محبوباً عليه بلبن»، وفي أخرى: في «كنيف مستقبل بيت المقدس»⁽³⁾ ويلزم منه استدبار الكعبة إذ ذاك، لِحَاجَتِهِ: أي لقضائها. وهذه الرؤية الصادرة من ابن عمر كانت اتفاقية من جهة ظهره

(1) حاشية الرهوني على شرح الزرقاني لمختصر خليل (1/163).

(2) شرح النووي على مسلم (3/158).

(3) انظر الفتح (1/247).

الشريف صلى الله عليه وسلم لأعاليه فقط، فَمِنْ ثَمَّ أَمَكْنَهُ ضَبْطُ حَالِهِ لِنَقْلِ حُكْمِ شَرْعِي فَانْتَفَى إِشْكَالٌ مَنِ اسْتَشْكَلَهَا.

وقصده كما قال الباجي⁽¹⁾ وغيره: تقييد النهي عن الاستقبال والاستدبار بغير البناء والدور، وقصره على الفياقي والصحاري. فحديثه مخصص لحديث غيره لا ناسخ له. قال الخطابي: "ومذهبه أولى لأن فيه الجمع بين الأحاديث المختلفة". وَقَالَ: أي ابن عمر لـ "وَاسِعٍ"⁽²⁾، لَعَلَّكَ مِنَ الَّذِينَ يُصَلُّونَ عَلَى أَوْرَاقِهِمْ⁽³⁾: سببُ هذا القول كما لابن حجر ما رواه مسلم عن واسعٍ قال: «كنت أصلي في المسجد فإذا عبد الله بن عمر جالس، فلما قضيت صلاتي انصرفت إليه فكأنه رأى في سجوده ما لا يعجبه فلما فرغ من كلامه خاطبه بهذا. أي لعلك ممن يجهل كيفية إتقان الصلاة، يسجد وهو غير جاف بطنه من خذيه. وهذا معنى قول مالك - رحمه الله -: يَخْفِي الَّذِي يُصَلِّي وَلَا يَوْتَفِحُ... الخ. وقوله لَا أُدْرِيبُ وَاللَّهِ: أي لا أدري أنا منهم أم لا (84/1).

13 باب خُرُوجِ النِّسَاءِ إِلَى الْبَرَّازِ

ح146 حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ قَالَ: حَدَّثَنِي عَقِيلٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كُنَّ يَخْرُجْنَ بِاللَّيْلِ إِذَا تَبَرَّزْنَ إِلَى الْمَنَاصِعِ، وَهُوَ صَعِيدٌ أَقْيَحٌ، فَكَانَ عُمَرُ يَقُولُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: اخْجُبْ نِسَاءَكَ، فَلَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقَعْلُ، فَخَرَجَتْ سَوْدَةُ بِنْتُ زَمْعَةَ، زَوْجُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْلَةً مِنَ اللَّيَالِي عِشَاءً وَكَانَتْ امْرَأَةً طَوِيلَةَ قَنَادَاهَا عُمَرُ: أَلَا قَدْ عَرَفْنَاكَ يَا سَوْدَةُ، حِرْصًا عَلَى أَنْ يَنْزَلَ الْحِجَابُ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ آيَةَ الْحِجَابِ.

[الحديث 146 - اطرافه في: 147، 4795، 5237، 6240.]

(1) المفتي (391/2) بالمعنى.

(2) واسع بن حبان بن منقذ بن عمرو الأنصاري، المازني المدني، صحابي ابن صحابي. وقيل: بل ثقة من

الثانية. التقريب (328/2) والإصابة (593/6) القسم الأول.

(3) الوركاني: العظمان على طرف مظم الفخذين، قاله الأصمعي. عمدة القارئ (397/2).

ح147 حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «قَدْ أُذِنَ أَنْ تَخْرُجْنَ فِي حَاجَتِكُنَّ». قَالَ هِشَامٌ: يَعْنِي الْبَرَازَ. [انظر الحديث 146 واطرافه].

13 باب خُرُوجِ النِّسَاءِ إِلَى الْبَرَازِ: أي جواز ذلك. والبراز هو الفضاء الواسع من الأرض، وكُنِيَ به عن الخارج من إطلاق اسم المحلّ على الحال.

ح146 إِذَا تَبَرَّؤُنَّ: خرجن للبراز: البول أو الغائط، الْمَنَاصِعَ: مواضع آخر المدينة من ناحية البقيع، وَوَوَّ: أي المناصع، صَعِيدٌ أَقْبِيمٌ: أي فضاء واسع. وكان خروجهن إليه بعدما ضرب عليهن الحجاب كما يأتي في التفسير. اِحْتَجَبَ نِسَاءً كَ: أي امنعن من الخروج من البيوت، هُوَطًا عَلَى أَنْ يُفْزَلَ الْحِجَابَ: أي المنع من خروجهن أصلاً زيادةً على ستر وجوههن. ولم يوافق عمر على هذا لأجل الضرورة، قاله ابن حجر⁽¹⁾. وانظر التفسير⁽²⁾. فَأَنْزَلَ اللَّهُ الْحِجَابَ: أي آيته وهي: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ»⁽³⁾... الخ. قال الحافظ السيوطي في التوشيح: "هذا وهم من الراوي لأنها إنما نزلت في ستر الوجه، ولها قصة أخرى في الصحيح وهي قول عمر -رضي الله عنه-: «يا رسول الله! إن نساءك يدخل عليهن البر والفاجر، فلو أمرتهن أن يحتجبن» ولا يمكن الجمع بالتعدد لأن الحجابيين مختلفان، ولم تنزل آية الحجاب في منعهن من الخروج. ويؤيد ما قلناه قوله في الحديث الذي بعد هذا: «قَدْ أُذِنَ أَنْ تَخْرُجْنَ فِي حَاجَتِكُنَّ»⁽⁴⁾. ونحوه لسيد عبد الرحمن الفاسي، والعلامة ابن زكري في حاشيتهما.

(1) الفتح (249/1).

(2) الفتح (531/8).

(3) آية 53 من سورة الأحزاب.

(4) التوشيح (314/1).

ونصُّ الأول: "هذا وهمٌ من الراوي لأن هذه قضية أخرى بعد نزول الحجاب، وإنما كان في وليمة زينب ووقوع مثل ذلك غلبة حالٍ من عمر -رضي الله عنه- فإذا رجع إلى حاله رجع". ه⁽¹⁾، ونص الثاني: "هذه زيادة من الراوي في غير محلها، لأن سبب نزول الحجاب ليس هذه القصة ولأن الحجاب الذي نزل ليس هو الذي طلب عمر، فإن الذي طلبه هو منع الخروج ولو بالستر ليكون ذلك خصوصية لأزواجه صلى الله عليه وسلم ولذلك قيل: إن عمر لم يوافق على ما أراد هنا، وقوله بعدُ: «قَدْ أُنْزِلَ أَنْ تَخْرُجَنَّ» ينافي قوله: «فأنزل الله الحجاب» انتهى⁽²⁾.

14 بَابُ التَّبَرُّزِ فِي الْبُيُوتِ

ح148 حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ قَالَ حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ عِيَاضٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ عَنْ وَاسِعِ بْنِ حَبَّانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ ارْتَقَيْتُ فَوْقَ ظَهْرِ بَيْتِ حَفْصَةَ لِيَعُضَ حَاجَتِي فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْضِي حَاجَتَهُ مُسْتَدْبِرَ الْقِبْلَةِ مُسْتَقْبِلَ الشَّامِ.
[انظر الحديث 145 واطرافه].

ح149 حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ قَالَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ أَنَّ عَمَّهُ وَاسِعَ بْنَ حَبَّانَ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ أَخْبَرَهُ قَالَ: لَقَدْ ظَهَرْتُ ذَاتَ يَوْمٍ عَلَى ظَهْرِ بَيْتِنَا، فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَاعِدًا عَلَى لِبْنَيْنِ مُسْتَقْبِلَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ.
[انظر الحديث 145 واطرافه].

14 بَابُ التَّبَرُّزِ فِي الْبُيُوتِ: أي جوازه. وأشار به إلى أن خروج النساء للبراز لم يستمر، بل اتَّخَذَتْ بعد ذلك الأخلية في البيوت فَاسْتَغْنَيْنَ عن الخروج إلا لضرورة.

ح148 بَبَيْتِ حَفْصَةَ: هو لها حقيقة. وقوله فيما سبق: «بيت لنا» وفيما يأتي: «بيتنا» مجاز.
ح149 قَاعِدًا عَلَى لِبْنَيْنِ: يقضي حاجته.

(1) حاشية الفاسي على البخاري (م/2ص4).

(2) حاشية ابن زكري (مج1/12م/4ص4).

15 بَابُ الْإِسْتِنْجَاءِ بِالْمَاءِ

ح150 حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي مَعَاذٍ - وَأَسْمُهُ عَطَاءٌ - بَنُ أَبِي مَيْمُونَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا خَرَجَ لِحَاجَّتِهِ أَجِيءُ أَنَا وَغُلَامٌ مَعَنَا إِدَاوَةٌ مِنْ مَاءٍ، يَعْني يَسْتَنْجِي بِهِ. [الحديث 150 - اطرافه في: 151، 152، 217، 500].
[م-ك-2، ب-21، ح-270، ا-13719 و13108].

15 بَابُ الْإِسْتِنْجَاءِ: أَي إِزَالَةُ مَا بِالْقُبُلِ أَوِ الدُّبُرِ مِنَ الْأَذَى، بِالْمَاءِ: أَي جَوَازِهِ بِهِ، بِلٍ وَمَطْلُوبِيَّتِهِ.

وأشار به للرد على مَنْ كرهه، وعلى مَنْ نفى وقوعه من النبي ﷺ. فقد أنكره سعدُ بنُ أبي وقاص.

وسئل عنه حُدَيْفَةُ فَقَالَ: «إِذَا لَا يَزَالُ فِي يَدَيَّ نَتْنًا». وعن نافعِ ابْنِ عُمَرَ: «كَانَ لَا يَسْتَنْجِي بِالْمَاءِ». وعن ابنِ الزبيرِ قَالَ: «مَا كُنَّا نَفْعَلُهُ». وسئل عنه ابنُ المُسَيَّبِ فَقَالَ: «هُوَ وَضُوءُ النِّسَاءِ». وعن ابنِ حبيبٍ: «كَرَاهَتُهُ». قَالَ: «لِأَنَّ الْمَاءَ مَطْعُومٌ».

وجمهور السلف والخلف على جَوَازِهِ وَأَفْضَلِيَّتِهِ عَلَى الْحَجَرِ. والأفضل عند المالكية الجمعُ بينِ الْمَاءِ وَالْحَجَرِ، وَيَلِيهِ فِي الْفَضْلِ الْاِقْتِصَارُ عَلَى الْمَاءِ، ثُمَّ الْاِقْتِصَارُ عَلَى الْحَجَرِ. ح150 غُلَامٌ: هُوَ ابْنُ مَسْعُودٍ. سَمَاهُ غُلَامًا لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَمَاهُ بِذَلِكَ وَخَاطَبَهُ بِهِ. إِدَاوَةٌ: إِئَاءٌ صَغِيرٌ مِنْ جِلْدٍ، يَعْني يَسْتَنْجِي بِهِ: قَائِلُ «يَعْني» هُوَ هِشَامٌ⁽¹⁾ وَفَاعِلُهُ هُوَ أَنَسٌ. أَي وَهُوَ أَعْرَفُ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ الرَّوَايُ لِلْقِصَّةِ.

وفي مسلم عن أنس: «فخرج علينا وقد استنجى بالماء»⁽²⁾ وبه يسقط اعتراضُ مَنْ اعترض على المصنّف بأن هذا فهمُ الراوي، ولعل الماء كان لغير ذلك.

(1) هشام بن عبد الملك أبو الوليد الطيالسي البصري، ثقة ثبت. مات سنة (227هـ). من شيوخ البخاري.

التقريب (319/2).

(2) مسلم (ح270).

وجاء في عدة أحاديث: «أنه صلى الله عليه وسلم كان يستنجي بالماء». وفي صحيح ابن حبان عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: «ما رأيتُ رسول الله ﷺ خرج من غائط قط إلا مس ماء»⁽¹⁾ وفي صحيح ابن خزيمة عن جرير: «أنه صلى الله عليه وسلم دخل الغيضة ففضى حاجته فاتاه جريرٌ بإداوة من ماءٍ فاستنجد بها»⁽²⁾ وفي الترمذي وقال: حسن صحيح عن عائشة: «أنها قالت: مرن أزواجكن أن يغسلوا أثرَ الغائط والبول فإن النبي ﷺ كان يفعله»⁽³⁾ وهذا يرد ما حكاه ابن التين من قوله: «رؤي عن مالك أنه عليه الصلاة والسلام لم يستنج عمره بماء. ه»⁽⁴⁾.

16 بَاب مَنْ حُمِلَ مَعَهُ الْمَاءُ لِطَهُورِهِ

وَقَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ: أَلَيْسَ فِيكُمْ صَاحِبُ النَّعْلَيْنِ وَالطَّهْورِ وَالْوَسَادِ؟
ح 151 حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي مُعَاذٍ، هُوَ عَطَاءُ بْنُ أَبِي مَيْمُونَةَ - قَالَ سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا خَرَجَ لِحَاجَتِهِ تَبِعْتُهُ أَنَا وَغُلَامٌ مِنَّا مَعَنَا إِدَاوَةٌ مِنْ مَاءٍ. [انظر الحديث 150 واطرافه].
16 بَاب مَنْ حَمَلَ مَعَهُ الْمَاءَ لِطَهُورِهِ: (85/1) أي ليتطهر به فيشمل الاستنجاء والوضوء، وَقَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ: يَخَاطَبُ عُلُقَمَةَ⁽⁵⁾، صَاحِبُ النَّعْلَيْنِ: يعني نعلي النبي ﷺ، أي الذي كان يحملهما له ويحفظهما، وَالطَّهْورِ: أي الماء المعد لطهوره صلى الله عليه وسلم الشامل لما ذكر، وَالْوَسَادِ؟ أي المخدة. وصاحب ما ذكر هو عبدالله بن مسعود. أي كيف تسألوني وفيكم من كان أخصَّ بالنبي ﷺ مِنِّي.

(1) صحيح ابن حبان. (288/4) ح 1441.

(2) صحيح ابن خزيمة (47/1) ح 89.

(3) رواه الترمذي (93/1 تحفة) ولفظه: «مرن أزواجكن أن يستطيبوا بالماء، فإني أستحبيهم...»

(4) الفتح (251/1).

(5) علقمة بن قيس بن عبد الله النخعي الكوفي، ثقة ثبت فقيه عابد، من التابعين مات بعد الستين. التقريب

(31/1).

ح151 **وَعَلَامٌ مِمَّا**: أي من الصحابة أو من الخدم، وهو عبدالله بن مسعود. وهذا الذي استظهره ابن حجر قائلًا: "ولفظ الغلام يطلق على الكبير مجازاً. هـ⁽¹⁾. وَبَحَثَ الْعَيْنِيُّ مَعَهُ فِي ذَلِكَ مَتَعْقِبًا. انظر: الانتقاض⁽²⁾.

17 بَاب حَمَلِ الْعَنْزَةِ مَعَ الْمَاءِ فِي الْإِسْتِنْبَاجِ

ح152 **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ**: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَدْخُلُ الْخَلَاءَ، فَأَحْمِلُ أَنَا وَعَلَامٌ إِدَاوَةٌ مِنْ مَاءٍ وَعَنْزَةٌ يَسْتَنْجِي بِالْمَاءِ تَابِعَهُ اللَّضْرُ وَشَادَانُ عَنْ شُعْبَةَ. الْعَنْزَةُ عَصَا عَلَيْهِ زُجٌّ. [انظر الحديث 150 وأطرافه].

17 **بَابِ هَمَلِ الْعَنْزَةِ**: هي عصا قدر نصف رمح في أسفلها حربة أهداها له النجاشي. وكان صلى الله عليه وسلم يحملها معه لأنه كان إذا أحدث توضأ. وإذا توضأ صلى فيجعلها سترًا.

ح152 **يَدْخُلُ الْخَلَاءَ**: قال في الفتح: "المراد هنا الفضاء لقوله في الرواية الأخرى: «إِذَا خَرَجَ لِحَاجَتِهِ» ولقرينة حمل العنزة مع الماء فإن الصلاة إليها إنما تكون حيث لا ستره غيرها. وأيضاً فإن الأخلية التي في البيوت كانت خدمته فيها متعلقة بأهله. هـ⁽³⁾. ونحوه في التوشيح⁽⁴⁾ والإرشاد⁽⁵⁾، **يَسْتَنْجِي بِالْمَاءِ**: أي وَيُصَلِّي إِلَى الْعَنْزَةِ.

18 بَابِ النَّهْيِ عَنِ الْإِسْتِنْبَاجِ بِالْيَمِينِ

ح153 **حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ قَالَ**: حَدَّثَنَا هِشَامٌ هُوَ الدُّسْتَوَائِيُّ - عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ

(1) الفتح (1/225).

(2) انتقاض الاعتراض (1/149).

(3) الفتح (1/252).

(4) التوشيح (1/317).

(5) الإرشاد (1/240).

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا شَرِبَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَنْتَفِسُ فِي الْإِنَاءِ، وَإِذَا أَتَى الْخَلَاءَ فَلَا يَمَسُّ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ وَلَا يَتَمَسَّحُ بِيَمِينِهِ».

[الحديث 153 - طرفاه في: 154، 5630]. [م-ك-2، ب-18، ح-267، أ-22628].

18 بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْأَسْتِنْجَاءِ بِالْيَمِينِ: أي إزالة ما بالمحلّ من أذى بماءٍ أو حجرٍ

إذ الكلُّ يسمّى استنجاءً، والنهيُّ للتنزيه عند الجمهور إكراماً لليمين إلا لعذر.

قال ابنُ التين: "ولو استنجى بها أجزاءه". وقال بعض الشافعية وأهل الظاهر: "لا يجزئ لمطابقة النهي"⁽¹⁾.

ح153 **فَلَا يَنْتَفِسُ:** نهى أو نفى، والأولُ أظهر، **فِي الْإِنَاءِ:** أي داخله لنلا يعافه من يُريد الشرب بعده، فإذا احتاج إلى التنفس، فليعزله عن فمه، وليتنفّس خارجه. ويؤخذ منه أنه يجوز الشرب في نفسٍ واحدٍ، إذ لم يقل: "فليتنفس خارج الإناء". وهذا قول مالك، قاله في التمهيد⁽²⁾، **وَإِذَا أَتَى الْخَلَاءَ فَبَالَ فَلَا يَمَسُّ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ وَلَا يَتَمَسَّحُ بِيَمِينِهِ،** استشكلت كيفية الخروج عن هذين النهيين لأنه إذا أمسك ذكره بيساره، والحجر بيمينه كان ماسحاً باليمين، وإذا عكس كان ماسحاً بها. وأجيب بأنه يمسك الحجر ونحوه بيمينه وذكّره بيساره ويمره على ما بيمينه، وهي قارة ساكنة، فلا يعدّ متمسحاً باليمين، بل اليسار هي التي تولّت المس والتّمسح معاً، قاله القرطبي وغيره⁽³⁾.

19 بَابُ لَا يُمَسِّكُ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ إِذَا بَالَ

ح154 **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ قَالَ:** حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِذَا بَالَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَأْخُذُ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ وَلَا يَسْتَنْجِي بِيَمِينِهِ وَلَا يَنْتَفِسُ فِي الْإِنَاءِ».

[انظر الحديث 153 وطرفه].

(1) الفتح (1/253).

(2) التمهيد (1/395).

(3) المنهم (1/519).

19 باب لَا يُمْسِكُ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ إِذَا بَالَ: قيّد بقوله: «إذا بال» ليفيد أن النهي عن مسّه محمولٌ على حالة قضاء الحاجة خلافاً لمن عمم في ذلك.

قال ابن أبي جمرة: "يؤخذ من قوله صلى الله عليه وسلم: «إِذَا بَالَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَأْخُذَنَّ ذَكَرَهُ بِيَمِينِهِ»: أن مجاور الشيء يعطى حكمه، ففي حين كان الذكْرُ مجاوراً للبول منع أخذه باليمين، وفي غير ذلك لم يمنع منه. يؤخذ ذلك من قوله عليه السلام لمن سأله عن مسِّ ذكره فقال: «وهل هو إلا بَضْعَةٌ مِنْكَ»، فدلَّ على جواز أخذه كسائر جسده". هـ⁽¹⁾.
وَلَا يَسْتَنْجِي: أي يَقْبُلُ أو دُبْرٍ بِيَمِينِهِ: تنزيهاً بل بيساره.

تنبيه:

قال في العارضة: رُوِيَ عن مالكٍ "في العُتْبِيَّة"⁽²⁾: لا بأس أن يستنجي بخاتم فيه ذكر الله". قال بعضُ أشياخي: "هذه رواية باطلة -معاذ الله- أن تحتوي النجاسة على اسمه -سبحانه- قال: وقد كان لي خاتم منقوش فيه: "محمدُ ابنُ العربي" فتركتُ الاستنجاء به لِحُرْمَةِ اسم محمد، وإن لم يكن ذلك الاسم الكريم الشريف، لكن رأيتُ للاشتراك حرمة. هـ⁽³⁾.

وقال في التوضيح: "المعروفُ في الاستنجاء بالخاتم المنعُ، والروايةُ بالجواز منكراً". هـ⁽⁴⁾.
وَحَصَلَ الحطابُ في الاستنجاء بالخاتم عليه اسمٌ من أسماء الله أو من أسماء الأنبياء، ثلاثة أقوال، الجوازُ، والكراهةُ، والمنعُ وهو الراجح. هـ⁽⁵⁾.

(1) بهجة النفوس (1/154).

(2) العتبية من المصنفات الفقهية التي كانت معتمدة بالأندلس، لصاحبها محمد بن أحمد العتبي المتوفى سنة 255هـ. وطبع شرحها: "البيان والتحصيل" لابن رشد الجد المتوفى سنة 520هـ.

(3) العارضة (1/47-48).

(4) التوضيح شرح مختصر ابن الحاجب لخليل (ص 20 من المخطوط) بالمعنى.

(5) مواهب الجليل (1/275).

20 بَابُ الْإِسْتِنْجَاءِ بِالْحِجَارَةِ

ح155 حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَكِّيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ بْنِ عَمْرٍو الْمَكِّيُّ عَنْ جَدِّهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: اتَّبَعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَخَرَجَ لِحَاجَتِهِ، فَكَانَ لَا يَلْتَقِئُ. فَذَنُوتُ مِنْهُ فَقَالَ: «ابْغِنِي أَحْجَارًا اسْتَنْفِضُ بِهَا» - أَوْ نَحْوَهُ - «وَلَا تَأْتِنِي بَعْظَمٌ وَلَا رَوْثٌ»، فَأَتَيْتُهُ بِأَحْجَارٍ يَطْرَفُ ثِيَابِي فَوَضَعْتُهَا إِلَى جَنْبِهِ وَأَعْرَضْتُ عَنْهُ، فَلَمَّا قَضَى اتَّبَعَهُ بِهِنَّ. [الحديث 155 - طرفه في: 3860].

20 بَابُ الْإِسْتِنْجَاءِ بِالْحِجَارَةِ: أي جواز الاستجمار بها ولو مع وجود الماء. يعني أو ما في معنى الحجارة من كل يابس طاهر مُنَقَّ غير مُؤَذِّ ولا محترم. والاستجمارُ خاصُّ ببول الذكر فقط، وبالغائط من الذكر والأنثى الغير المنتشرين عن المحلِّ كثيراً دون المذي والمني والحيض والنفاس وبول المرأة والمنتشر عن المخرج كثيراً، فلا بد في الجميع من الماء.

ح155 اسْتَنْفِضُ: اسْتَجْمِرُ أَوْ نَحْوَهُ: يعني أو قال: نحوه، أي نحو: استنفض كاستجمر، أو استنجى. بَعْظَمٌ وَلَا رَوْثٌ: أي لأنهما مطعومان للجن ودوابهم، كما للمُصَنَّفِ في المبعث⁽¹⁾. أو «لأنهما لَا يُطَهَّرَانِ»⁽²⁾ كما للدارقطني وصححه عن أبي هريرة مرفوعاً. اتَّبَعَهُ: أي المحلَّ بهن: وكنى به عن الاستجمار.

21 بَابُ لَا يُسْتَنْجَى بِرَوْثٍ

ح156 حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: لَيْسَ أَبُو عَبِيدَةَ ذَكَرَهُ، وَلَكِنْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْأَسْوَدِ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ يَقُولُ: أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْغَائِطُ فَأَمَرَنِي أَنْ آتِيَهُ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ، فَوَجَدْتُ حَجْرَيْنِ وَالْتَمَسْتُ الثَّلَاثَ فَلَمْ أَجِدْهُ، فَأَخَذْتُ رَوْثَةً فَأَتَيْتُهُ

(1) صحيح البخاري، كتاب مناقب الأنصار. باب (32) نكر الجنح ح3860. (171/7 فتح).

(2) سنن الدارقطني (56/1) وقال: إسناده صحيح.

بِهَا فَأَخَذَ الْحَجْرَيْنِ وَالْقَى الرُّوْتَةَ وَقَالَ: «هَذَا رِكَسٌ». وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ يُوسُفَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ.

21 بَابُ (86/1) لَا يُسْتَنْجَى بِرَوْثٍ: أَي لَا يَسْتَجْمَرُ بِهِ لِمَا ذَكَرْنَاهُ قَرِيبًا.

ح156 لَيْسَ أَبُو عَبِيدَةَ: بِنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ. ذَكَرَهُ: لِي. وَلَكِنْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ:

أَي وَلَكِنْ ذَكَرَهُ لِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ. الْغَائِطُ: الْأَرْضُ الْمُطْمَئِنَّةُ

لِقَضَاءِ حَاجَتِهِ. وَكُسٌ: أَي رِجْسٌ نَجِسٌ، زَادَ أَحْمَدُ: «أَنْتَنِي بِحَجَرٍ»⁽¹⁾. أَي لِيَكْمَلَ

الثَّلَاثَ. وَمَذْهَبُ الْمَالِكِيَّةِ: إِجْرَاءُ مَا دُونَ الثَّلَاثِ إِنْ أَنْقَتَ.

22 بَابُ الْوُضُوءِ مَرَّةً مَرَّةً

ح157 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَّارَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: تَوَضَّأَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّةً مَرَّةً.

22 بَابُ الْوُضُوءِ مَرَّةً مَرَّةً: أَي لِكُلِّ عَضْوٍ مَفْرُوضٍ أَوْ مَسْنُونٍ، مَمْسُوحٍ أَوْ مَغْسُولٍ، وَهَذَا

هُوَ الْقَدْرُ الْوَاجِبُ مِنْهُ أَوْ الْمَسْنُونُ.

23 بَابُ الْوُضُوءِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ

ح158 حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عِيْسَى قَالَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا قُلَيْبُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ عَنْ عِبَادِ بْنِ تَمِيمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، تَوَضَّأَ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ.

23 بَابُ الْوُضُوءِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ: أَي لِكُلِّ عَضْوٍ مَغْسُولٍ، الْأُولَى فَرَضٌ أَوْ سُنَّةٌ،

وَالثَّانِيَّةُ: مُسْتَحَبَّةٌ.

24 بَابُ الْوُضُوءِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا

ح159 حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَوْسِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ عَطَاءَ بْنَ يَزِيدَ أَخْبَرَهُ أَنَّ حُمْرَانَ مَوْلَى عُمَانَ

(1) مسند أحمد (450/1).

أَخْبَرَهُ أَنَّهُ رَأَى عُمَانَ بْنَ عَفَانَ دَعَا بِإِنَاءٍ فَأَفْرَغَ عَلَى كَفِّهِ ثَلَاثَ مِرَارٍ فَغَسَلَهُمَا ثُمَّ أَدْخَلَ يَمِينَهُ فِي الْإِنَاءِ فَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا وَيَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ ثَلَاثَ مِرَارٍ (ثُمَّ) مَسَحَ بِرَأْسِهِ ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ ثَلَاثَ مِرَارٍ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ثُمَّ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ تَوَضَّأَ نَحْوَ وَضُوءِي هَذَا ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ لَمْ يُحَدِّثْ فِيهِمَا نَفْسَهُ غَيْرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ» . [الحديث 159 - اطرافه في: 160، 164، 1934، 6433].

[م-ك-2، ب-3، ح-226، ا-493 و513].

ح 160 وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: قَالَ صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ: قَالَ ابْنُ شَيْهَابٍ: وَلَكِنْ عَرُوهُ يُحَدِّثُ عَنْ حُمْرَانَ فَلَمَّا تَوَضَّأَ عُمَانُ: قَالَ أَلَا أُحَدِّثُكُمْ حَدِيثًا لَوْلَا آيَةٌ مَا حَدَّثْتُكُمْوه؟ سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَقُولُ: «لَا يَتَوَضَّأُ رَجُلٌ يُحْسِنُ وَضُوءَهُ وَيُصَلِّي الصَّلَاةَ إِلَّا غُفِرَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصَّلَاةِ حَتَّى يُصَلِّيَهَا». قَالَ عَرُوهُ: الْآيَةُ «إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ» [البقرة:159]. [انظر الحديث 159 واطرافه]. [م-ك-2، ب-4، ح-227].

24 **بَابُ الْوُضُوءِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا**: لكل عضو مغسول أيضاً. الزائد على الأولى مستحب.

النووي: "أجمع المسلمون على أن الواجب في غسل الأعضاء مرة مرة، وعلى أن الثلاث سنة. وقد جاءت الأحاديث الصحيحة مرة مرة، ومرتين مرتين، وثلاثا ثلاثا، وبعض الأعضاء ثلاثا وبعضها مرتين، واختلافها دليل على جواز ذلك كله، وأن الثلاث هي الكمال، والواحدة تجزئ. هـ⁽¹⁾.

الشيخ زروق: ينوي الفريضة في التي عمّت أيتها كانت، وكلما حرّك العبد يده كان ساعياً في تحصيل فرض، فله أجره". الشيخ خليل: "وهل الرجلان كذلك -أي يستحب تثليثهما- أو المطلوب الإنقاء؟ خلاف. هـ⁽²⁾.

ابن عرفة: "المازري: إن كانتا نقيتين فكسائر الأعضاء وإلا فلا تحديد إجماعاً". هـ.

(1) شرح النووي على مسلم (106/3).

(2) مختصر خليل (ص15).

ح159 **فَمَضْمُزٌ وَأَسْتَنْشَرٌ**: وللمستملي: «وَأَسْتَنْشَقُ» وكلاهما سنة، أي ثلاثاً ثلاثاً. والحكمة في تقديم ما ذكر على غسل الوجه أن بها يعرف حال الماء من لون أو طعم أو ريح. **ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ**: وهو ما بين الأذنين ومنابت شعر الرأس المعتاد، والذقن، وظاهر اللحية، فيغسل الوتره وأسارير جبهته وظاهر شفتيه، وتخليل شعر ظهر البشرة تحته. **وَيَدِيهِ إِلَى الْمَرْفَقَيْنِ**: أي معهما بتخليل أصابعهما. **ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ**: أي كله مرة واحدة، ويأتي تحديده في ترجمته. قال الشيخ: "ولا يعيد من قلم ظفره أو حلق رأسه. وفي لحيته قولان"⁽¹⁾. **لَعَوْ وَضُوءِي**: أي قريباً منه، إذ لا يقدر أحد أن يتوضأ مثل وضوء النبي ﷺ من كل وجه، لا في نيته ولا في إخلاصه ولا في علمه بكمال طهارته. **لَا يُحَدِّثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ**: بشيء من أمور الدنيا، أي حديثاً مكتسباً له، بحيث يتمكن من إيقاعه ودفعه. **فَأَمَّا مَا لَا يَكُونُ مَكْتَسَبًا لِلْإِنْسَانِ**، فلا يتعلق به ثواب ولا عقاب. قاله القرطبي⁽²⁾، ونحوه للقاضي⁽³⁾.

زاد النووي: "ولو عرض له حديث فأعرض عنه بمجرد عروضه عفي عن ذلك وحصلت له هذه الفضيلة إن شاء الله تعالى، لأن هذا ليس من فعله، وقد عفي لهذه الأمة عن الخواطر التي تعرض ولا تستقر"⁽⁴⁾.

وقال ابن حجر: "المراد استرسال النفس مع الخواطر لا مجرد حضورها فإنه معفو عنه"⁽⁵⁾.

(1) مختصر خليل (ص14).

(2) المنهم (482/1).

(3) إكمال المعلم (19/2).

(4) شرح النووي على مسلم (108/3).

(5) الفتح (260/1).

مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ: أي من الصغائر، قاله القاضي والنووي⁽¹⁾ وغيرهما. زاد ابن أبي شيبة: «وما تأخر»⁽²⁾.

وقال ابن حجر: "ظاهره يعم الكبائر والصغائر، لكن العلماء خصّوه بالصغائر لوروده مقيداً باستثناء الكبائر في غير هذه الرواية، وهو في حقّ مَنْ له كبائر وصغائر، فمن له إلا صغائر كفرت عنه. ومن ليست له إلا كبائر خُفِّفَ عنه منها بمقدار ما لصاحب الصغائر، ومن ليست له صغائر ولا كبائر يُزَاد في حسناته بمقدار ذلك.هـ⁽³⁾. ونحوه للعيني⁽⁴⁾، وأصله للنووي⁽⁵⁾.

ح160 وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ⁽⁶⁾: معطوفٌ على قوله: حدثني إبراهيم⁽⁷⁾، وَلَكِنْ عُرْوَةٌ: أشار به إلى أَنَّ روايته عن عروة مخالفةٌ لروايته عن عطاء بن يزيد. يَحْسِنُ وَضُوعَهُ: بَيَّنَّ يَأْتِي به كاملاً بأدابه وسننه. الصَّلَاةُ: المفروضة مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الصَّلَاةِ: أي «التي تليها» كما في "مسلم"⁽⁸⁾. أي من الصغائر. قاله في الإرشاد⁽⁹⁾. حَتَّى يُصَلِّيَهَا: أي يشرع في الثانية.

25 بَابُ الْيَسْتِنَارِ فِي الْوُضُوءِ

ذَكَرَهُ عُمَانُ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(1) شرح النووي على مسلم (112/2).

(2) عزَّ السيوطي في الديباج على صحيح مسلم (115/2) هذه الزيادة إلى ابن أبي شيبة والبخاري.

(3) الفتح (260/1).

(4) عمدة القارئ (442/2).

(5) شرح النووي على مسلم (108/3).

(6) هو إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، أبو إسحاق المدني، نزيل بغداد، ثقة حجة، تُكَلِّمُ فِيهِ بِلَا قَاح. مات سنة 185 هـ روى له الستة. التقريب (35/1).

(7) في الحديث السابق ح159.

(8) رواه مسلم في الطهارة، باب 4 ح227.

(9) إرشاد الساري (246/1).

ح161 حَدَّثَنَا عَبْدَانُ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنَا يُوْسُ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو إِدْرِيسَ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ تَوَضَّأَ فَلَيْسَ تَنْتَنِرُ، وَمَنْ اسْتَجْمَرَ فَلْيُوتِرْ». [الحديث 161 - طرفه في: 162]. [م-ك-2، ب-8، ح-237، ا-10723].

25 باب الاستنثار في الوضوء: أي سُنِّيَهُ بعد الاستنشاق. ولم يذكر المصنّف ترجمته، لأن الاستنثار لا يكون إلا منه، فهما متلازمان وهما معاً سُنَّتَان. والاستنثارُ طرْحُ الماءِ الذي يستنشقه المتوضِّئُ، أي يجذبه بريح أنفه لتنظيف ما في داخله، فيخرجه بريح نفسه. وأنكر مالك أن يستنثر من غير أن يضع يده على أنفه.

ح161 مَنْ تَوَضَّأَ فَلَيْسَ تَنْتَنِرُ: استنثانا وَمَنْ اسْتَجْمَرَ: أي مَسَحَ مَحَلَّ الْأَذَى بِحَجَرٍ ونحوه. فَلْيُوتِرْ: استحباباً. "وحمله بعضهم على استعمال البخور فإنه يقال فيه: "تجمر واستجمر"، حكاه ابن حبيب عن ابن عمر، ولا يصح عنه. وابن عبد البر عن مالك⁽¹⁾. وروى ابن خزيمة في صحيحه عنه خلافة⁽²⁾. قاله ابن حجر⁽³⁾.

قلت: رأيتُ في "المُخْبِرِ الفصيح" لابن التين ما نصّه: «من استجمر» أي أزال الأذى بالجمار وهي الحجارة الصغار، به سمي جمارُ مَكَّةَ. وقال القاضي أبو الحسن يعني ابن القصار: يجوز أن يقال: أخذ هذا من الاستجمار بالبخور الذي يطيب الرائحة لأنه يزيل الرائحة القبيحة. وذكر عن مالك أنه قال في تفسير هذا الحديث: "أنا أخذُ العود فأكسره ثلاث كسرات وأتبخر به". فتأول الاستجمار على البخور، وَرَجَعَ عن ذلك إلى ما قدّمنا

(1) عارضة الأحوزي: (57/1).

(2) صحيح ابن خزيمة (42/1). وفيه «سئل ابن عيينة عن معنى قوله: «ومن استجمر فليوتر» قال فسكت ابن عيينة. فتقبل له أترضى بما قال مالك؟ قال: وما قال مالك؟ قيل: قال مالك: الاستجمار: الاستطابة بالأحجار...».

(3) الفتح (263/1).

ذكره من أن المراد إزالة الأذى. واختار علي بن زياد⁽¹⁾ قوله الأول، وأنكر سحنون⁽²⁾ اختياره. وجميع الناس على قول سحنون هذا. وهذا كله يردُّ على ابن حبيب القائل: "لا يجوز اليوم الاستجمار ولا يجزئ إلا الماء". هـ منه.

26 باب الاستجمار وثرًا

ح162 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ فِي أَنْفِهِ ثَمَّ لِيَنْتَرُ، وَمَنْ اسْتَجْمَرَ فليُوتِرْ، وَإِذَا اسْتَيْقِظَ أَحَدُكُمْ مِنْ نَوْمِهِ فَلْيَغْسِلْ يَدَهُ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَهَا فِي وَضُوئِهِ، فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَا يَذْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ». [انظر الحديث: 161].

26 باب الاستجمار: بالأحجار ونحوها. وثرًا: أي ندب ذلك بأن يكون عدد المسحات لمحل الأذى ثلاثاً (87/1) أو خمساً أو سبعمائة أو فوق ذلك من الأوتار.

ح162 فَلْيَجْعَلْ فِي أَنْفِهِ: أي الماء، وهذا هو الاستنشاق، ومن فَوَّه: ليلا أو نهاراً. فليَغْسِلْ يَدَهُ: أي كفه. فَبَلَّ أَنْ يَدْخُلَهَا فِي وَضُوئِهِ: أي استنانياً. فإنه لا يذوي أي يَنْبَتُ يَدَهُ: من جسده، أي هل لاقت محلاً طاهراً منه أو نجساً، وهذا التعليل أغلبيٌّ فلا مفهوم له، فإن من علم أن يده لم تلتق نجساً أصلاً سنَّ له غسلها أيضاً.

قال في "التمهيد": "أجمع جمهور العلماء على أن الذي يبيت في سراويله وينام فيها، ثم يقوم من نومه أنه مندوب إلى غسل يده قبل أن يدخلها في الماء في وضوئه. هـ⁽³⁾.

(1) علي بن زياد، العبسي، التونسي، أول من أدخل "موطأ مالك" للمغرب. تفقه بمالك ولم يكن في عصره أفقه منه

بإفريقية. (ت183هـ/799م). الأعلام (4/289).

(2) عبد السلام بن سعيد بن حبيب التنوخي الملقب بسحنون، أصله من حمص، ومولده في القيروان، قاضٍ فقيه،

زاهد لا يهاب سلطاناً في حق يقوله، أبيي النفس. (ت240هـ/854م). الأعلام (4/5).

(3) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (18/236).

على أن غسلهما قبل إدخالهما في الإناء تعبدية في المشهور عند المالكية، فَيُسْنُ عندهم غسلهما سواء كانتا طاهرتين أم لا، كَانَ ذَلِكَ إِثْرَ نَوْمٍ أَمْ لَا، لأنه ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه لم يتوضأ قط إلا غَسَلَ يديه قبل إدخالهما في وضوئه. قاله ابن العربي⁽¹⁾.

27 بَابُ غَسْلِ الرَّجْلَيْنِ وَلَا يَمْسُحُ عَلَى الْقَدَمَيْنِ

ح163 حَدَّثَنَا مُوسَى قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي يَشْرَ عَنْ يُوسُفَ بْنِ مَاهَكَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: تَخَلَّفَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنَّا فِي سَفَرَةٍ سَافَرْنَاهَا، فَأَذْرَكْنَا وَقَدْ أَرْهَقْنَا الْعَصْرَ فَجَعَلْنَا نَتَوَضَّأُ وَنَمْسُحُ عَلَى أَرْجُلِنَا فَنَادَى بِأَعْلَى صَوْتِهِ: «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ» مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا. [انظر الحديث: 60 وطرفه].

27 بَابُ غَسْلِ الرَّجْلَيْنِ: أي وجوب غسلهما مع الكعبين، وتُدْبَ تخليل أصابعهما. وَلَا يَمْسُحُ عَلَى الْقَدَمَيْنِ: ردُّ به على مَنْ زعم من الشيعة أن فرضهما المسح ولا يجزئ غسلهما محتجاً بقراءة الخفض في قوله تعالى: ﴿وَأَمْسُحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ﴾⁽²⁾. ونقل الحافظ ابن حجر عن ابن أبي ليلى إجماع الصحابة - رضي الله عنهم - على الغسل⁽³⁾. وقراءة الخفض محمولة على المسح على الخفين.

ح163 فِي سَفَرَةٍ: من مكة إلى المدينة. أَرْهَقْنَا: الصلاة، أدرناها وغشيناها، وكانوا أخروها عن أول وقتها طمعاً في أن يلحقهم النبي ﷺ، فيصلوا معه أو طمعا في لحاق الماء. وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ: الغير المغسولة، فاللأم للعهد لا للجنس. مِنَ النَّارِ: أو للأعقاب نفسها، وإذا عذبت عذب أصحابها.

(1) عارضة الأحوزي (57/1).

(2) آية 6 من سورة المائدة.

(3) الفتح (266/1).

28 بَابِ الْمَضْمُضَةِ فِي الْوُضُوءِ

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

ح164 حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ عَنْ حُمْرَانَ مَوْلَى عُمَانَ بْنِ عَقَانَ أَنَّهُ رَأَى عُمَانَ بْنَ عَقَانَ دَعَا بِوَضُوءٍ فَأَفْرَغَ عَلَى يَدَيْهِ مِنْ إِنَائِهِ فغَسَلَهُمَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ أَدْخَلَ يَمِينَهُ فِي الْوَضُوءِ ثُمَّ تَمَضَّمُضَ وَأَسْتَنْشَقَ وَأَسْتَنْثَرَهُ ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا وَيَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ ثَلَاثًا ثُمَّ مَسَحَ بِرَأْسِهِ ثُمَّ غَسَلَ كُلَّ رِجْلٍ ثَلَاثًا ثُمَّ قَالَ رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَتَوَضَّأُ نَحْوَ وَضُوءِي هَذَا وَقَالَ: «مَنْ تَوَضَّأَ نَحْوَ وَضُوءِي هَذَا ثُمَّ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ لَمْ يُحَدِّثْ فِيهِمَا نَفْسَهُ غَفَرَ اللَّهُ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ». [انظر الحديث: 159 واطرافه].

28 بَابِ الْمَضْمُضَةِ فِي الْوُضُوءِ: أَي سُنِّيْتُهَا، وَهِيَ إِدْخَالُ الْمَاءِ فِي الْفَمِ وَخَضْخَضَتْهُ مِنْ شِدْقٍ إِلَى شِدْقٍ وَمَجْهٍ.

ح164 مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ: مِنَ الصَّغَائِرِ. قَالَ الْقَسْطَلَانِيُّ (1).

29 بَابِ غَسْلِ الْأَعْقَابِ وَكَانَ ابْنُ سَيْرِينَ يَغْسِلُ مَوْضِعَ الْخَاتَمِ إِذَا تَوَضَّأَ

ح165 حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زِيَادٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ -وَكَانَ يَمُرُّ بَيْنَا وَالنَّاسُ يَتَوَضَّئُونَ مِنْ الْمِطْهَرَةِ- قَالَ أَسْبِغُوا الْوَضُوءَ، فَإِنَّ أَبَا الْقَاسِمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «وَيْلٌ لِلأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ». [م-ك-2، ب-9، ح-242، ا-9272].

29 بَابِ غَسْلِ الْأَعْقَابِ: جَمَعَ عَقِبَ، مُؤَخَّرَ الْقَدَمِ، أَي وَجُوبَ غَسْلِهَا. يَغْسِلُ مَوْضِعَ الْخَاتَمِ: يَعْنِي بَعْدَ إِزَالَتِهَا.

ومشهورُ مذهب الإمام مالك -رحمه الله- أنه يكفي الغسل فوقه ضيقاً كان أو واسعاً، ولا يحتاج لإزالته، ولا لإجاليته أي إدارته وتحريكه. وكأنَّ الْمُصَنِّفَ -رحمه الله-

أشار بالترجمة إلى وجوب استيعاب أعضاء الوضوء بالغسل، وأن دليل وجوب غسل الأعتاب يدل على ذلك، فَمِنْ ثَمَّ ذَكَرَ أَثَرَ ابْنِ سِيرِينَ الدَّالَّ عَلَى الاستيعاب المذكور لِيَبَيِّنَ بِهِ مقصوده بالترجمة، وكذا يدل عليه أيضاً قول أبي هريرة -والله أعلم-.

ح165 المَطْهُورَةُ: الإناء الممدد للتطهر منه. **أَسِيغُوا الوُضُوءَ**: أتقنوه وأكملوه واستوعبوا أعضاءه، وأعطوا كل عضو حقه منه. **وَيَلِّ: دعاء بوابٍ في جهنم. لِلْأَعْتَابِ وَنَ النَّارِ:** أي لأصحابها المقصرين في غسلها. ويلحق بها ما شاركها في ذلك.

30 بَابُ غَسَلِ الرَّجْلَيْنِ فِي النَّعْلَيْنِ وَكَمَا يَمْسَحُ عَلَى النَّعْلَيْنِ

ح166 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ سَعِيدِ الْمُقْبَرِيِّ عَنْ عَبْدِ بْنِ جُرَيْجٍ أَنَّهُ قَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ! رَأَيْتَكَ تَصْنَعُ أَرْبَعًا لَمْ أَرِ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِكَ يَصْنَعُهَا. قَالَ: وَمَا هِيَ يَا ابْنَ جُرَيْجٍ؟ قَالَ: رَأَيْتَكَ لَا تَمَسُّ مِنَ التَّارِكَانِ إِلَّا الْيَمَانِيَيْنِ وَرَأَيْتَكَ تَلْبَسُ النَّعَالَ السَّبْتِيَّةَ، وَرَأَيْتَكَ تَصْبُغُ بِالصُّفْرَةِ، وَرَأَيْتَكَ إِذَا كُنْتَ بِمَكَّةَ أَهْلَ النَّاسِ إِذَا رَأَوْا الْهَلَالَ وَلَمْ يَهَلْ أَنْتَ حَتَّى كَانَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ؟ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: أَمَّا التَّارِكَانُ فَإِنِّي لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَمَسُّ إِلَّا الْيَمَانِيَيْنِ وَأَمَّا النَّعَالَ السَّبْتِيَّةَ فَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَلْبَسُ النَّعَالَ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا شَعْرٌ، وَيَتَوَضَّأُ فِيهَا فَأَنَا أَحِبُّ أَنْ أَلْبَسَهَا وَأَمَّا الصُّفْرَةَ فَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَصْبُغُ بِهَا فَأَنَا أَحِبُّ أَنْ أَصْبُغَ بِهَا وَأَمَّا الْإِهْلَالَ فَإِنِّي لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَهْلُ حَتَّى تَنْبَعِثَ بِهِ رَاحِلَتُهُ. [الحديث 166 - اطرافه في: 1514، 1552، 1609، 2865، 5851].
[م-ك-15، ب-5، ح:1187].

30 بَابُ غَسَلِ الرَّجْلَيْنِ فِي النَّعْلَيْنِ: أي وجوب غسل الرجلين الكائنين في النعلين

بأن يُخْرَجَانَ مِنْهُمَا وَيَغْسِلَانِ. قال ابن التين: أراد المصنّف الردّ على من يقول: "يجوز المسح على النعلين". وهو قول علي وأبي مسعود الأنصاري. وَرُوِيَ فِي ذَلِكَ حَدِيثٌ لَمْ يَصِحْ. هـ. وَمِنْ ثَمَّ قَالَ: وَلَا يَمَسُّ عَلَى النَّعْلَيْنِ: أي لا يجزئ المسح عليهما كما يجزئ

المسح على الخفين، وَإِنْ قَالَ بِهِ جَمْعٌ مِنَ الصَّحَابَةِ. وحديث مسحهما المروي في "أبي داود" ضعيف⁽¹⁾.

ح166 لَمْ أَرَأِ أَحَدًا... يَصْنَعُهَا: أي كلها، وَإِنْ كَانَ يَفْعَلُ بَعْضَهَا، الْأَرْكَانُ: أي أركان الكعبة الأربعة. الْيَمَانِيُّينَ: أراد ركن الحجر، والركن الذي عن يسار المستقبل له، وركن الحجر عراقي، والآخِرَ يَمَانِي، ففيه تغليب. السَّبْتِيَّةُ: "أي المرفوعة نسبة إلى السَّبْتِ -بالكسر- وهو دباغ يقلع الشَّعر، وهذا أَحْسَنُ مِنْ قَوْلِ مَنْ قَالَ إِنَّهَا مَنْسُوبَةٌ إِلَى السَّبْتِ -بِالْفَتْحِ- وهو الحلق، لأنه مخالف للرواية". قاله في "المفهم"⁽²⁾. تَصَبُّغٌ بِالصُّفْوَةِ: القاضي عياض: "الأشبه والأصح أنه صَبَغَ الثِّيَابَ لَأَنَّهُ (88/1) فَعَلَهُ تَبَاعًا، ولم يذكر أنه صلى الله عليه وسلم صَبَغَ شَعْرَهُ ه⁽³⁾. وهذا هو الذي رجَّحه أبو عمر في "التمهيد"⁽⁴⁾. أَهْلَ النَّاسِ: أحرَمُوا بِالْحَجِّ أَوْ بِالْعِمْرَةِ. التَّرْوِيَّةُ: وهو ثامن ذي الحجة. الْيَمَانِيُّينَ: لأنهما أُسِّسَا عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ. وَيَتَوَضَّأُ فِيهَا: أي عليها بأن يَنْزِعَهَا وَيَضَعُ رِجْلَهُ عَلَيْهَا فِي حَالِ وُضُوئِهِ. وهذا شاهدٌ مقصودٌ الترجمة الذي هو عدم المسح على التعلين لأنه لا يتوضأ عليهما إلا بعد نزعهما. وحينئذٍ فلا مسح. هَتْفِي تَنْفَعِنِي بِهِ وَأَجَلْتُهُ: أي حتى يشرع في أفعال الحج بالتوجه إلى مكة، فكذلك أنا أؤخر إحرامي إلى وقت الشروع في أفعال الحج وهو يوم التروية.

(1) رواه أبو داود في كتاب الطهارة (ح159) وقال عقبه: كان عبد الرحمن بن مهدي لا يحدث بهذا الحديث لأن المعروف عن المغيرة أن النبي ﷺ مسح على الخفين. قال في الفتح (268/1) "وَضَعَفَ -الحديث- غير أبي داود من الأئمة".

(2) المفهم (271/3).

(3) إكمال المعلم (184/4) نقلًا عن شيخه الإمام المازري.

(4) التمهيد (82/21).

31 بَابُ التَّيْمَنِ فِي الْوُضُوءِ وَالْغَسْلِ

ح167 حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ قَالَتْ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لَهْنٌ فِي غَسْلِ ابْنَتَيْهِ: «ابْدَأَنَّ يَمَامِينَهَا وَمَوَاضِعَ الْوُضُوءِ مِنْهَا».

[الحديث 167 - أطرافه في: 1253، 1254، 1255، 1256، 1257، 1258، 1259، 1260، 1261، 1262، 1263].

ح168 حَدَّثَنَا حَقِصُ بْنُ عُمَرَ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَشْعَثُ بْنُ سَلِيمٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يُعْجِبُهُ التَّيْمَنُ فِي تَنَعُّلِهِ وَتَرْجُلِهِ وَطُهُورِهِ وَفِي شَأْنِهِ كُلِّهِ.

[الحديث 168 - أطرافه في: 426، 5380، 5854، 5926]. [م-ك-15، ب-5، ح-1187].

31 بَابُ التَّيْمَنِ: أي الابتداء باليمين، أي استحبابه عند جميع العلماء. قاله ابن التين.

وقال النووي: أجمع العلماء على أن تقديم اليمين في الوضوء سنة، من خالفها فاتته الفضل،

وتم وضوءه. هـ⁽¹⁾. فِي الْوُضُوءِ وَالْغَسْلِ: أما الوضوء ففي أعضائه التي هي: اليدين،

والرَّجْلَانِ، لا الخَدَّانِ، والصدَّغانِ، والأذنانِ، والفُودَانَ⁽²⁾ أي جانبا الرأس. وأما الغسل

ففي أعضائه التي هي: اليدين، والرَّجْلَانِ أيضاً، والأذنانِ، والجنبانِ، فيقدم الأيمن في

جميع ما ذكر.

ح167 ابْنَتَيْهِ: زينب - رضي الله عنها-.

ح168 بَعْجِبُهُ التَّيْمَنُ: لحسنه، ولما فيه من التفاؤل بالكون من أصحاب اليمين. فِي

تَنَعُّعِهِ: لبس نعله وَتَرْجُلِهِ: تسريح شعره بأن يقدم الشق الأيمن منه. فِي شَأْنِهِ كُلِّهِ:

أي من كل ما هو من باب التكريم، والتزيين كالطهور، ولبس الثوب، والسراويل،

والخف، ودخول المسجد، والصلاة في ميمنته، وميمنة الإمام، والأكل والشرب،

والاكتحال، والسواك، وتقليم الأظفار، وقص الشارب، وشفط الإبط، وحلق الرأس،

والخروج من الخلاء وغير ذلك مما في معناه، فكل ذلك يُطَلَبُ فِيهِ التَّيْمَنُ.

(1) شرح النووي على مسلم (160/3) بالمعنى.

(2) وأجده فؤد.

ابنُ غازي: ولهذا قال البلالي⁽¹⁾ في اختصار الإحياء: "يندب عدَّ أرواد الأذكار باليد اليمنى" هـ، وما كان بضد ذلك كالخروج من المسجد، ودُخُول الخلاء، والامتخاط، والاستنجاء، وخلع الثوب والسرَّويل، ونحو ذلك، يُطلَب فيه التَّيَّاسُرُ. فقوله: «في شأنه كَلِّهِ» عامٌّ أريد به الخصوص.

32 باب التَّمَّاسِ الوَضُوءِ إِذَا حَانَتِ الصَّلَاةُ

وَقَالَتْ عَائِشَةُ: حَضَرَتِ الصُّبْحُ فَالْتَمِسَ الْمَاءَ فَلَمْ يُوَجَدْ فَتَزَلَ النَّيْمُ ح169 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَحَانَتِ صَلَاةُ الْعَصْرِ - فَالْتَمَسَ النَّاسُ الْوَضُوءَ فَلَمْ يَجِدُوهُ، فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَوَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي ذَلِكَ الْإِنَاءِ يَدَهُ وَأَمَرَ النَّاسَ أَنْ يَتَوَضَّؤُوا مِنْهُ. قَالَ قَرَأْتُ الْمَاءَ يَنْبَعُ مِنْ تَحْتِ أَصَابِعِهِ حَتَّى تَوَضَّؤُوا مِنْ عِنْدِ آخِرِهِمْ. [الحديث 169- اطرافه في: 195، 200، 3572، 3573، 3574، 3575]. [م-ك-43، ب-3، ح2279، ا-12499].

32 باب التَّمَّاسِ الوَضُوءِ: بفتح الواو- أي طلب الماء للوضوء به -بضمها-. إِذَا حَانَتِ الصَّلَاةُ: أي وصل حينها بدخول وقتها. وأشار به إلى أَنَّ طلب الماء إنما يجب بعد دخول الوقت، أما قبله فمندوب فقط.

ح169 رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: أي بالزوراء، سوق المدينة. يَوْضُوءٍ: إناء فيه ماء. يَنْبَعُ: يخرج. مِنْ تَحْتِ أَصَابِعِهِ: الشريفة. وفي رواية: «يفور من بين أصابعه». وأكثرُ العلماء على أنه كان يخرج من نفس أصابعه صلى الله عليه. وقيل: كثر اللُّهُ الماءَ فصار يفور، وكلاهما معجزة ظاهرة، والأولى أبلغ. هَتَّى تَوَضَّؤُوا مِنْ عِنْدِ آخِرِهِمْ:

(1) محمد بن علي بن جعفر، أبو عبد الله البجلي، من أهل بلالة (من أعمال عجلون)، ثم القاهري الشافعي،

فتيحه شافعي، صوفي. له: "مختصر الإحياء". توفي سنة 820هـ/1417م. الأعلام (287/6) ومعجم المؤلفين

”من“: زائدة و”عند“: بمعنى ”في“، متصرفة أي حتى توضعوا في مكان آخرهم، كناية عن كثرة الماء ونقله.

قال القاضي عياض: ”هذه القصة رواها العدد الكثير من الثقات عن الجَم الغفير عن الكافة متصلا عن جملة من الصحابة، بل لم يؤثر عن أحدٍ منهم إنكارُ ذلك، فهي ملحقة بالقطعي من معجزاته صلى الله عليه وسلم. هـ⁽¹⁾.

فائدة: هذا الماء التَّابِعُ من بين أصابعه صلى الله عليه وسلم هو أشرف المياه على الإطلاق، نَصَّ عليه البُلْقيني وغيره. وقال السيوطي:

وأفضل المياه ماء قد نبع ❖ بين أصابع النبي المتبع
يليه ماء زمزم، فالكوثر ❖ فنيل مصر، ثم باقي الأنهر

33 بَاب الْمَاءِ الَّذِي يُغْسَلُ بِهِ شَعْرُ الْإِنْسَانِ

وَكَانَ عَطَاءٌ لَا يَرَىٰ بِهِ بَأْسًا أَنْ يُتَّخَذَ مِنْهَا الْخَيْوُطُ وَالْحِبَالُ. وَسُورَ الْكِلَابِ وَمَمَرَّهَا فِي الْمَسْجِدِ. وَقَالَ الزُّهْرِيُّ: إِذَا وَلَّغَ فِي إِنْاءٍ لَيْسَ لَهُ وَضُوءٌ غَيْرُهُ يَتَوَضَّأُ بِهِ. وَقَالَ سَفْيَانٌ: هَذَا الْفَقْهُ بِعَيْنِهِ، يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾ [النساء: 43] وَهَذَا مَاءٌ وَفِي النَّفْسِ مِنْهُ شَيْءٌ يَتَوَضَّأُ بِهِ وَيَتَيَمَّمُ.

ح170 حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ عَنْ عَاصِمِ بْنِ سِيرِينَ. قَالَ: قُلْتُ لِعَبِيدَةَ عِنْدَنَا مِنْ شَعْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَصَبْنَا مِنْ قَبْلِ أَنَسٍ - أَوْ مِنْ قَبْلِ أَهْلِ أَنَسٍ - فَقَالَ: لَأَنْ تَكُونَ عِنْدِي شَعْرَةً مِنْهُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا. [الحديث: 170 - طرفه في: 171].

ح171 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ قَالَ: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبَادٌ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لَمَّا حَلَقَ رَأْسَهُ كَانَ أَبُو طَلْحَةَ أَوَّلَ مَنْ أَخَذَ مِنْ شَعْرِهِ. [انظر الحديث: 170]. [م - ك - 15، ب - 56، ح - 1305، أ - 12093].

(1) إكمال المعجم (242/7) والشفا (405/1).

ح172 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ عَنْ مَالِكٍ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «إِذَا شَرِبَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعًا».

[م=ك=2، ب=27، ك=279، ا=7350 و7351 و7451].

ح173 حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ: سَمِعْتُ أَبِي عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَنَّ رَجُلًا رَأَى كَلْبًا يَأْكُلُ الثَّرَى مِنَ الْعَطَشِ فَأَخَذَ الرَّجُلُ خُفَّهُ فَجَعَلَ يَغْرِفُ لَهُ بِهِ حَتَّى أَرَوَاهُ فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ فَأَدْخَلَهُ الْجَنَّةَ».

[الحديث 173 - أطرافه في: 2363، 2466، 6009].

ح174 وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ شَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ يُوْنُسَ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ. قَالَ: حَدَّثَنِي حَمْرَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَتْ الْكِلَابُ [تَبُولُ] وَتُقْبِلُ وَتُدْبِرُ فِي الْمَسْجِدِ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَلَمْ يَكُونُوا يَرُشُونَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ.

ح175 حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ ابْنِ أَبِي السَّفَرِ عَنْ الشَّعْبِيِّ عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: «إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبُكَ الْمُعْلَمَ فَقْتَلَ قَتْلًا، وَإِذَا أَكَلَ فَلَا تَأْكُلْ، فَإِنَّمَا أَمْسَكَهُ عَلَى نَفْسِهِ». قُلْتُ: أُرْسِلُ كَلْبِي فَأَجِدُ مَعَهُ كَلْبًا آخَرَ؟ قَالَ: «فَلَا تَأْكُلْ فَإِنَّمَا سَمَّيْتَ عَلَى كَلْبِكَ وَلَمْ تُسَمِّ عَلَى كَلْبِ آخَرَ».

[الحديث 175 - أطرافه في: 2054، 5475، 5476، 5477، 5483، 5484، 5485، 5486، 5487، 7397].

33 باب الماء الذي يَغْسَلُ بِهِ شَعْرَ الْإِنْسَانِ: أي ما حكمه؟ هل الطهارة أو غيرها.

والجمهور على طهارته كالمصنَّف أيضاً. وعليها (89/1) استدلال بما يذكره بعد. أن يَتَّخَذَ مِنْهَا: أي من شعور الناس التي تخلف بمنى. الْفُيُوطُ وَالْجِبَالُ، وذلك يدل على طهارتها. وإذا كانت طاهرة فالماء الذي تغسل به طاهر، وهو ظاهر. وَسُورُ الْكِلَابِ:

أي و باب سُورِ الْكِلَابِ، أي ما حكمه؟ والسُّورُ: البقية، أي بقية ما في الإناء بعد شرب

بعضه. ابن حجر: "والظاهر من تصرف المصنّف طهارته". هـ⁽¹⁾. وهو عندنا مكروه مع وجود غيره، لعدم توقيها النجاسة.

ابن العربي: "وأما الهرة فاتفق جمهور العلماء على طهارة سورها. وقال أبو حنيفة: هو مكروه. هـ. وأما لعابها - أي الكلب والهرة - فهو طاهر كغيرهما من سائر الحيوانات. الشيخ خليل عطفاً على الطاهر: "والحي، ودمع، وعرقه، ولعابه، ومخاطه، وبيضه، ولو أكل نجساً"⁽²⁾. لَيْسَ لَهُ وَضُوءٌ غَيْرُهُ بِنَوْضًا بِهِ: أي من غير كراهة، فإن وجد غيره معه كره. هذا مذهبنا. فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا: التلاوة ﴿فَلَمْ تَجِدُوا﴾. وما في الأصل سهو إمّا من الثوري أو من غيره. وَفِي النَّفْسِ مِنْهُ شَيْءٌ: "وَجْهُهُ أَنْ ﴿مَاءً﴾" وإن كان نكرة في سياق النفي فالمراد به ما كان سالمًا من النجاسة، وهذا وقع فيه شيءٌ يحتمل النجاسة". قاله ابن زكري⁽³⁾. وَبَتَّبِعَهُمْ: بعد الوضوء ليتصل التيمم بما فعل له.

ح170 أَصْبَنَاهُ: حصل لنا. مِنْ قِبَلِ أَنْسَرٍ: وهو أصابه من أبي طلحة. لِأَنَّ تَكُونَ عِنْدِي شَعْرَةً... الخ فحفظ شعره صلى الله عليه وسلم، وصيانتها، وتكرمتها، وتمثي وجوده دليلٌ على طهارته، وطهارة الماء الذي يغسل به. والأصل عدم الخصوصية، وهذا وجه إيراده مع ما بعده.

ح171 لَمَّا خَلَقَ وَأَسَّهَ: في حجة الوداع، حلّقه له معمر بن عبد الله. كَانَ أَبُو طَلْحَةَ... إلخ. روي: «أنه صلى الله عليه وسلم أخذ شعر شقّه الأيمن ودفع لأبي طلحة شعر الشق الآخر، وأمره أن يقسمه بين الناس»⁽⁴⁾.

(1) الفتح (272/1).

(2) مختصر خليل (ص10).

(3) حاشية ابن زكري على البخاري (مج1/م13/ص1).

(4) نقله في الفتح (274/1) عن أبي عوانة في صحيحه.

ح172 فِي إِنْاءٍ: خرج الحوض: فَلْيَغْسِلْهُ: الأمر للندب على المشهور. سَبْعًا: أي سبع مرات بعد إراقة الماء الذي ولغ فيه، وهو تعبدٌ لأن الكلب عندنا طاهر العين واللُّعَابِ كغيره من الحيوانات. قاله القاضي عياض⁽¹⁾.

الأبْيُ: "ومعنى كون الحكم تعبدًا أنه لم يظهر لنا وجهه، لا أنه لا وجه له، لأنَّ لِكُلِّ حكم وجهًا". ه⁽²⁾.

وقال الشيخُ خليلٌ مُبيِّنًا حكم هذه المسألة وتفاريعها: "وَتُدْبَ غَسْلُ إِنْاءِ ماء، ويراق لإطعام، وحوضٌ تعبدًا، سبعا بولوغ كلبٍ مطلقًا لا غيره عند قصد الاستعمال بلا نية ولا ترتيب، ولا يتعدد بولوغ كلب أو كلاب". ه⁽³⁾. وقوله: "مطلقًا" يعني كان مأذونًا في اتِّخاذه أم لا، كلب حاضرة أو بادية، لكن قال في العارضة ما نصُّه: "إذا احتيج إليه في البادية التحق بالهرة وسقط اعتبار غسله وغير ذلك من أمره". ه⁽⁴⁾.

ح173 وَجَلًا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، لم يسم. يَأْكُلُ التُّرَى: التراب الندي. أي يلمقه. فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ: أي أثنى عليه وقبل عمله.

استدل به البخاري على طهارة لعاب الكلب، إذ لا يخلو الخَفَ مِنْ بَقَاءِ سُورٍ فِيهِ، واستبيح لبسه في الصلاة وغيرها لأنَّ النبي ﷺ ذكره في معرض المدح. فدل على أنه شرع لنا.

ح174 كَانَتْ الْكِلَابُ تَنْقِيلٌ... الخ: أي وهي لا تخلو من لعاب يسيل من فمها. فَلَمْ يَكُونُوا يَرَشُّونَ... الخ وعدم رش المسجد منها دليل على طهارة لعابها. وهذا الأمر كان في صدر الإسلام قبل أن تُثَرَّه المساجد وتُصَانَ عن مثل ذلك. قاله ابن حجر⁽⁵⁾.

(1) إكمال المعلم (110/2).

(2) إكمال الإكمال (99/2).

(3) المختصر الفقهي (ص13).

(4) عارضة الأخونزي (128/1).

(5) الفتح (279/1).

ح175 سَأَلْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: أَيُّ عَنِ صَيْدِ الْجَوَارِحِ. فَقَتَلَ فَكَلَّ: فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى طَهَارَةِ لُعَابِهِ، إِذْ لَا يَخْلُو الصَّيْدُ مِنْ لُعَابٍ يَتَّصِلُ بِهِ مِنْهُ. وَلَمْ يَثْبُتْ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمْرٌ عَدِيًّا بِغَسْلِ مَا يَصِيبُ مِنْهُ. وَإِذَا أَكَلَ فَلَا تَأْكُلُ: هَذَا النَّهْيُ مَنْسُوخٌ بِحَدِيثِ أَبِي ثَعْلَبَةَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ حَيْثُ قَالَ لَهُ: «كُلْ وَإِنْ أَكَلَ مِنْهُ»⁽¹⁾. وَقَالَ ابْنُ الْمَوَازِ: «حَدِيثٌ عَلِيٌّ لَمْ يَصْحَبْهُ عَمَلٌ». وَمِنْ ثَمَّ قَالَ الشَّيْخُ خَلِيلٌ عَطْفًا عَلَى الْجَائِزِ: «أَوْ أَكَلَ»⁽²⁾.

34 بَابُ مَنْ لَمْ يَرَ الْوُضُوءَ إِلَّا مِنَ الْمَخْرَجِينَ: مِنَ الْقَبْلِ وَالذُّبْرِ

وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ﴾ [النساء: 43]
 وَقَالَ عَطَاءٌ فِيمَنْ يَخْرُجُ مِنْ ذُبْرِهِ الدُّودُ أَوْ مِنْ ذَكَرِهِ نَحْوُ الْقُمَّلَةِ: يُعِيدُ الْوُضُوءَ. وَقَالَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: إِذَا ضَحَكَ فِي الصَّلَاةِ أَعَادَ الصَّلَاةَ وَلَمْ يُعِدْ الْوُضُوءَ. وَقَالَ الْحَسَنُ: إِنْ أَخَذَ مِنْ شَعْرِهِ وَأَطْفَارِهِ أَوْ خَلَعَ خَفِيَّهُ فَلَا وَضُوءَ عَلَيْهِ. وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ لَمَّا وَضُوءَ إِلَّا مِنْ حَدَثٍ. وَيُذَكَّرُ عَنْ جَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كَانَ فِي غَزْوَةِ ذَاتِ الرَّقَاعِ فَرُمِيَ رَجُلٌ بِسَهْمٍ فَنَزَفَهُ الدَّمُ فَرَكَعَ وَسَجَدَ وَمَضَى فِي صَلَاتِهِ. وَقَالَ الْحَسَنُ: مَا زَالَ الْمُسْلِمُونَ يُصَلُّونَ فِي جِرَاحَاتِهِمْ. وَقَالَ طَاوُسٌ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ وَعَطَاءٌ وَأَهْلُ الْحِجَازِ: لَيْسَ فِي الدَّمِ وَضُوءٌ. وَعَصَرَ ابْنُ عُمَرَ بَثْرَةً فَخَرَجَ مِنْهَا الدَّمُ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ. وَبَزَقَ ابْنُ أَبِي أَوْفَى دَمًا فَمَضَى فِي صَلَاتِهِ. وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ وَالْحَسَنُ فِيمَنْ يَحْتَجِمُ: لَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا غَسْلٌ مَحَاجِمِهِ.

ح176 حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَيْبٍ حَدَّثَنَا سَعِيدُ الْمَقْبُرِيُّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يَزَالُ الْعَبْدُ فِي صَلَاةٍ مَا كَانَ فِي الْمَسْجِدِ يَنْتَظِرُ الصَّلَاةَ مَا لَمْ يُحْدِثْ». فَقَالَ رَجُلٌ أَعْجَمِيٌّ: مَا الْحَدَّثُ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟ قَالَ الصَّوْتُ، يَعْنِي: الضَّرْطَةَ. [الحديث 176 - أطرافه في: 445، 477، 647، 648، 659، 2119، 3229، 4717].

(1) رواه أبو داود في سننه (ح2852).

(2) مختصر خليل ص90. وانظر ما كتبه الشيبه في كتاب الذبائح والصيد.

ح177 حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَبْدِ بْنِ تَمِيمٍ عَنْ عَمِّهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا يَنْصَرَفُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا». [انظر الحديث 137 وطرفه].

ح178 حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ مُنْذِرِ أَبِي يَعْلَى الثُّورِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَقْفِيِّ قَالَ: قَالَ عَلِيُّ: كُنْتُ رَجُلًا مَدَّاءً فَاسْتَحْيَيْتُ أَنْ أَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَمَرْتُ الْمُقَدَّادَ بْنَ الْأَسْوَدِ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: «فِيهِ الْوُضُوءُ». وَرَوَاهُ شُعْبَةُ عَنِ الْأَعْمَشِ. [انظر الحديث: 132 وطرفه].

ح179 حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ حَفْصٍ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ أَنَّ عَطَاءَ بْنَ يَسَّارٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ زَيْدَ بْنَ خَالِدٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَأَلَ عَثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قُلْتُ أَرَأَيْتَ إِذَا جَامَعَ فَلَمْ يُمْنِ؟ قَالَ عَثْمَانُ: يَتَوَضَّأُ كَمَا يَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ وَيَغْسِلُ ذَكَرَهُ. قَالَ عَثْمَانُ سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَسَأَلْتُ عَنْ ذَلِكَ عَلِيًّا وَالزُّبَيْرَ وَطَلْحَةَ وَأَبِيَّ بَنَ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فَأَمَرُوهُ بِذَلِكَ. [الحديث 179 - اطرافه في: 292]. [م-ك-3، ب-21، ح-347، أ-458].

ح180 حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ قَالَ: أَخْبَرَنَا النُّضْرُ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنِ الْحَكَمِ عَنْ ذُكْوَانَ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَرْسَلَ إِلَى رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَجَاءَ وَرَأْسُهُ يَقْطُرُ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَعَلْنَا أَعْجَلْنَاكَ؟» فَقَالَ: نَعَمْ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا أَعْجَلْتَ - أَوْ فَحِطْتَ - فَعَلَيْكَ الْوُضُوءُ». تَابَعَهُ وَهَبٌ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، وَلَمْ يَقُلْ غُنْدَرٌ وَيَحْيَى عَنْ شُعْبَةَ: الْوُضُوءُ. [م-ك-3، ب-21، ح-345، أ-11162 و11207].

34 باب (90/1) مَنْ لَمْ يَرَ الْوُضُوءَ إِلَّا مِنَ الْمَخْرَجِينَ الْقَبْلَ وَالِدُبُرَ: أَي مِنَ الْخَارِجِ

منهما لا مما يخرج من غيرهما كدم الحجامة والقيء ونحوهما. فالحصر إضافي وإلا فللنقض أسباب آخر. وفي الآية: «أَوْ لَأَمْسُتُمُ النِّسَاءَ». لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «أَوْ جَاءَ أَحَدٌ...»

الخ. فعلق وجوب الوضوء أو التيمم عند فقد الماء على المجيء من الغائط وهو المكان المطمئن من الأرض الذي كانوا يقصدونه لقضاء الحاجة، فهذا دليل الوضوء مما يخرج من المخرجين. فَيَمْنُ بِخُرُوجِ مِنْ دُبُرِهِ الدُّوْدُ... الخ. هذا ليس مذهبا لنا لقول الشيخ

في مختصره: "لا حصى ودود، ولو ببيلة"⁽¹⁾. أي لا نقض بذلك إِذَا ضَعِكَ... الخ: هذا مذهبنا. قال الشيخ: "لا نقض بمسِّ دُبُرٍ أو أنثييه أو فرجٍ صغيرة، وَقْيٍ، وأكلِ جزور، وذبِح، وحجامة، وقهقهة بصلاة، ومسِّ امرأةٍ فرجها"⁽²⁾.

زاد في: "الذخيرة": "ولا بقلع ضرس، وكلمة قبيحة، وإنشاد شعر، ومسِّ صليب، ووثن، وَحَمَلٍ مَيِّت، ووطء نجاسة، وتقطيرٍ في المخرجين، أو إدخال شيء فيهما، أو أذى مسلم، خلافاً لقومٍ إنْ أَخَذَ مِنْ شَعْرِهِ أو خَلَعَ خُفْيَهُ... الخ. هذا مذهبنا أيضاً. قال الشيخ خليل: "ولا يعيد مَنْ قَلَّمَ ظْفَرَهُ، وحلق رأسه، وفي لحيته قولان"⁽³⁾. وقال أيضاً: "وإذا نزعهما - أي الخفين - أو أعلىيه، أو أحدهما بادرَ لِلْأَسْفَلِ كالمولات"⁽⁴⁾. **لَا وَضُوءَ إِلَّا وَنُ هَدَثٍ:** أي محقق، أو مشكوكٍ فيه بوجود سببه. **قَرْمِي وَجَلُّ:** هو عبّاد بن بشر، كان يتناوب حِرَاسَةَ النَّبِيِّ ﷺ مع عمّار بن ياسر، فقام عبّادُ يُصَلِّي. وقرأ سورة الكهف فرماه العدو بسهم **فَنَزَفَهُ الدَّمَ:** أي خرج منه دم كثير، أضعفه سيلانُه. **كَرَكَمَ وَسَجَدَ وَمَضَى فِي صَلَاتِهِ:** استدل به البخاري على أن خروجَ الدَّمِ في الصلاة لا يبطلها، لأنه غيرُ ناقضٍ للوضوء، وهو ظاهر. وأمّا ما أصاب عبّاداً من الدَّمِ، فلعله كان يرى العفو عمّا يصيب الإنسان من النجاسة بعد الدخول في الصلاة، ولم يكن عنده ما يزيلها به لَوْ قَطَعَ، من ماءٍ أو ثوبٍ آخر، وهذا هو الموافق لمذهبنا، لتقييد شراح المختصر به قَوْلُهُ: "وسقوطها في صلاةٍ مبطل"⁽⁵⁾. **يُصَلُّونَ فِي جِرَاهَاتِهِمْ:**

(1) مختصر خليل (ص 16).

(2) المصدر نفسه (ص 17).

(3) مختصر خليل (ص 14).

(4) المصدر نفسه (ص 19).

(5) المختصر الفقهي لخليل (ص 12).

أي ولا يتوضؤون. ويحمل على أنهم كانوا يزيلون ما تمكّنهم إزالته من الدم بلا ضرر. وأما ما يتضررون بإزالته، فمَعْفُو عَنْهُ. وَمَحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ: مُحَمَّدٌ، هو الباقر. وَعَلِيُّ، هو زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب -رضي الله عنهم أجمعين-. وَأَدْلُ الْجِازِ: عطف عام على خاص، وهم: سعيد بن جبير، والفقهاء السبعة:

فَخَذَهُمْ عبيدُ اللَّهِ، عروة، قاسم ❖ سعيد، أبو بكر، سليمان، خارجة. ومالك والشافعي -رضي الله عنهم-. لَيْسَ فِي الدَّمِ: أي في خروجه. وَضُوءٌ سأل أو لم يسأل، خلافاً لأبي حنيفة في السائل. بِثَوْتَةٍ: خراجاً صغيراً في وجهه. وَبَزَقَ ابْنُ أَبِي أَوْفَى دَمًا... إلخ: لعنه كان أقل من درهم. إِلَّا غَسَلَ مَحَاجِهِ لا الوضوء. ومذهبنا أن غسل المحاجم إنما يجب بعد البدء لا قبله. الشيخ: "وعفا عما يعسر"، ثم قال: "وموضع حجامه مسح، فإذا برئ غسل، وإلا أعاد في الوقت"⁽¹⁾.

ح176 فِي صَلَاةٍ: أي في ثواب صلاة. قَالَ: الصَّوْتُ... إلخ: يعني خروج الريح. والغرض منه أنه لما قصر أبو هريرة الحدث المُمَكِّنَ خروجه في المسجد على الريح، وكان الدم يمكن خروجه فيه أيضاً، علم منه أن الدم غير حدث ناقض.

ح177 عَنْ عَمِّهِ: هو عبدالله بن يزيد المازني. لَا يَنْصَرِفُ: من الصلاة. هَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا، أَوْ يَجِدَ رِيحًا، تحقيقاً، أو ظناً، أو شكاً، لا وهماً، كما سبق. ومقصوده أن قصر الانصراف على خروج الريح، مؤذن بعدم الانصراف بخروج الدم.

ح179 إِذَا جَامِعَ، وَلَمْ يَمُنْ؟ قَالَ عَثْمَانُ: بِتَوَضُّأ... إلخ: هذا منسوخ كما يأتي للمصنّف، في كتاب الغسل، بل يجب فيه الغسل إجماعاً كما للدمايني⁽²⁾، وابن حجر⁽³⁾

(1) المختصر الفقهي لخليل (ص12).

(2) ممايبح الجامع الصحيح عند حديث 179.

(3) الفتح (283/1).

وغيرهما. وإنما استشهد به، مع كونه منسوخاً، إشارة إلى أن الحكم الأول وهو الوضوء باقٍ لا بد منه، وإنما زيد عليه الغسل. والوضوء (91/1) إنما هو لمظنة خروج المذي، أو لملامسة المرأة. فتمَّ بذلك غرضه، والله أعلم. فَأَمْرُوهُ: أي المُجَامِع. بِذَلِكَ: أي بالوضوء، وكانهم لم يقفوا على النسخ. ثم انعقد الإجماع بعد ذلك على وجوب الغسل.

ح180 رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ: هو عتبان بن مالك. وَرَأْسُهُ يَقْطُرُ: من أثر الغسل أَعْبَلْنَاكَ: عن تمام جَمَاعِكَ. فَحِطَّتْ: أي جامعَت ولم تنزل فَعَالِيكَ الْوُضُوءُ، وهذا أيضاً منسوخ، بل يجب عليه الغسل. ووجه ذكره ما ذكر فيما قبله.

35 بَابُ الرَّجُلِ يُوضِي صَاحِبَهُ

ح181 حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ عَنْ يَحْيَى عَنْ مُوسَى بْنِ عَقْبَةَ عَنْ كُرَيْبِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لَمَّا أَقَاضَ مِنْ عَرَفَةَ عَدَلَ إِلَى الشَّعْبِ فَقَضَى حَاجَتَهُ، قَالَ أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ: فَجَعَلْتُ أُصَبُّ عَلَيْهِ وَيَتَوَضَّأُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَنْصَلِي؟ فَقَالَ: «الْمُصَلِّي أَمَامَكَ». [انظر الحديث 139 وطرفه].

ح182 حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعْدُ بْنُ إِبرَاهِيمَ أَنَّ نَافِعَ بْنَ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ عُرْوَةَ بْنَ الْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ يُحَدِّثُ عَنْ الْمُغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فِي سَفَرٍ وَأَنَّهُ ذَهَبَ لِحَاجَةِ لَهُ، وَأَنَّ الْمُغِيرَةَ جَعَلَ يَصُبُّ الْمَاءَ عَلَيْهِ وَهُوَ يَتَوَضَّأُ فَعَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ وَمَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ. [الحديث 182 - اطرافه في: 203، 206، 363، 388، 2918، 4421، 5798، 5799]. [م-ك-2، ب-22، ح-274، ا-18184].

35 بَابُ: الرَّجُلِ يُوضِي صَاحِبَهُ: أي بيان حكمه، وذلك أن وضوء الرجل غيره يصدق بإحضار الماء له للوضوء. وهذا أمر جائز، لاشيء فيه. قال ابن حجر: "لكن الأفضل خلافه" (1).

ويصدقُ بصبِّ الماء عليه، ولا خلاف عندنا في جوازه، كما نقله الحطابُ عن الجزولي، ويوسف بن عمر⁽¹⁾، وهو مصرَّح به في حديثي الباب.

وأما حديث: «أنا لا أستعين في وضوئي بأحد». فقال النووي في "مجموعه": "إنه باطل لا أصل له". نقله الشيخ زكرياء في "تحفته"⁽²⁾. لكن قال النووي في "شرح مسلم": "قال أصحابنا: الأولى تركه الصبِّ عليه، وهل يسمّى مكروهاً، فيه وجهان⁽³⁾. زاد القسطلاني: "لأنه ترفه لا يليق بالمتعمِّد"⁽⁴⁾. وفعل النبي ﷺ لبیان الجواز، فلا يكون في حقّه خلاف الأولى بخلافه.

ثم قال النووي: "قال أصحابنا وغيرهم: و إذا صبَّ عليه، وقف الصابُّ على يسار المتوضئ"⁽⁵⁾. والله أعلم.

ويصدقُ بذلك أعضاء الوضوء، وهو غيرُ جائزٍ عندنا في الاختيار اتفاقاً. وإذا وقع، ففي الإجزاء وعدمه قولان، قاله الجزولي. وقال يوسف بن عمر: "المشهور أنه فعل حرام، ويجزئه وينوي المفعول لا الفاعل". زاد الحطاب: "وكلام ابن رشد يدل على أن المذهب، الإجزاء". هـ.

أما في الاضطرار كالمريض يوضئه غيره، أو يئيممه إذا لم يستطع ذلك، فهو جائز إجماعاً، قاله ابن بطال⁽⁶⁾.

(1) مواهب الجليل (220/1).

(2) تحفة الباري شرح صحيح البخاري (451/1).

(3) شرح النووي على مسلم (169/3).

(4) إرشاد الساري (262/1).

(5) شرح النووي على مسلم (169/3).

(6) شرح ابن بطال (286/1) بالمعنى.

قال: "واستدل البخاري على جواز ذلك الغير مطلقاً، بجواز الصب عليه، لأنه لما لزمه اغتراف الماء من الإناء لأعضائه، وجاز أن يكفيه غيره ذلك، بدليل صب أسامة. والاعترافُ بعضُ أعمالِ الوضوء. فكذلك يجوز سائر أعماله". هـ⁽¹⁾. وتعقبه ابن المنير بأن الاعتراف من الوسائل لا من المقاصد فافترقا. هـ⁽²⁾. وقال ابن زكري: "في القياس شيء إلا أنه لم يخرج بحكم"⁽³⁾.

ح 181 فَكَضَى مَا جَفَنَهُ: أي بال في سفر تبوك.

36 بَابُ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ بَعْدَ الْحَدَثِ وَغَيْرِهِ

وَقَالَ مَنْصُورٌ عَنْ إِبْرَاهِيمَ: لَمَّا بَأَسَ بِالْقِرَاءَةِ فِي الْحَمَامِ وَيَكْتَبُ الرِّسَالَةَ عَلَى غَيْرِ وُضُوءٍ. وَقَالَ حَمَادٌ عَنْ إِبْرَاهِيمَ: إِنْ كَانَ عَلَيْهِمْ إِزَارٌ فَسَلِّمْ وَإِلَّا قُلْنَا نُسَلِّمْ. ح 183 حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ مَخْرَمَةَ بِنِ سَلِيمَانَ عَنْ كُرَيْبِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ بَاتَ لَيْلَةً عِنْدَ مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهِيَ خَالَتُهُ. فَاضْطَجَعْتُ فِي عَرْضِ الْوَسَادَةِ وَاضْطَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَهْلُهُ فِي طَوِيلِهَا، فَنَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، حَتَّى إِذَا انْتَصَفَ اللَّيْلُ - أَوْ قَبْلَهُ بِقَلِيلٍ أَوْ بَعْدَهُ بِقَلِيلٍ - اسْتَيْقِظَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَجَلَسَ يَمْسُحُ النَّوْمَ عَنْ وَجْهِهِ بِيَدِهِ ثُمَّ قَرَأَ الْعَشْرَ الْآيَاتِ الْخَوَاتِمَ مِنْ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ، ثُمَّ قَامَ إِلَى شَنٍّْ مُعَلَّقَةٍ فَتَوَضَّأَ مِنْهَا فَأَحْسَنَ وَضُوءَهُ، ثُمَّ قَامَ يُصَلِّي. قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَقَمْتُ فَصَنَعْتُ مِثْلَ مَا صَنَعَ ثُمَّ ذَهَبْتُ فَقَمْتُ إِلَى جَنْبِهِ فَوَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى رَأْسِي وَأَخَذَ بِيَدِي الْيُمْنَى يَقْتُلُهَا فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ أَوْتَرَ ثُمَّ اضْطَجَعَ حَتَّى أَتَاهُ الْمُؤَدِّنُ فَقَامَ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى الصُّبْحَ. [انظر الحديث: 117 واطرافه]. [م = ك = 6، ب = 26، ح = 763].

(1) ذكر هذا الكلام ابن بطال (281/1) نقلاً عن البعض ولم يسمه.

(2) الفتح (286/1).

(3) حاشية ابن زكري على صحيح البخاري (مج 1/13 ص 4).

36 بَابُ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ: أي جوازها بَعْدَ الْحَدَثِ: الأصغر. قال النووي: "وهذا إجماع المسلمين"⁽¹⁾: وغيوه: أي غير قراءة القرآن ككتابته، لا أن المعنى وغير القرآن كالذكر والسلام، لأنه يؤخذ من جواز قراءة القرآن بالأحرى. ولا أن المعنى وغير الحدث من أسبابه لأخرويته أيضاً. لَا بِأَسْرَ بِالْقِرَاءَةِ فِي الْحَمَامِ: مع أن الغالب على مَنْ هو فيه، أنه غير متوضئ. وَيَكْتَبُ⁽²⁾ الرَّسَالَةَ: مع أنها تفتح بالبسملة وهي آية. إِنْ كَانَ عَلَيْهِمْ: أي على مَنْ بالحمام، إِزَارًا: أو نحوه من كل ساتر للمورة، وَإِلَّا فَلَا نُسَلِّمُ: لأنهم على بدعة. وليس فيه شاهد للترجمة إلا أنه لما ذكر القراءة في الحمام ذكره استطراداً.

ح183 فَاضْطَجَعْتُ فِي عَرْضِ⁽³⁾ الْوِسَادَةِ: أي المبخدة التي توضع عليها الرؤوس، وكانت من أدم حشوها ليف، أي في ناحية عرضها. ووضع رأسه عليها حذاء رأس النبي ﷺ، واضطجع النبي ﷺ وَأَلَّه: ميمونة وكانت حائضاً. فِي طَوْلِهَا: أي في ناحيته، ووضعاً رؤوسهما عليها. هذا الذي جزم به الداودي، وحرره القرطبي في "المفهم"⁽⁴⁾، والنووي في "شرح مسلم"⁽⁵⁾.

وقولُ أبي عمر، والباجي، والأصيلي: "المراد بالوسادة هنا الفراش"، قال النووي: "ضعيف أو باطل"⁽⁶⁾، وَإِنْ اسْتَظَّهَرَهُ الْقَاضِي عِيَاضُ وَأَيْدُهُ.هـ. ونقل الأبي كلام النووي

(1) شرح النووي على مسلم (46/6).

(2) كذا في المخطوطة. وفي صحيح البخاري (57/1): «ويكتبه».

(3) العرض -بضم العين- الجانب، و-بالفتح-، الطول.

(4) المفهم (393/2).

(5) شرح النووي على مسلم (45/6).

(6) المصدر نفسه (46/6).

وسلمه، كما سلمه العيني⁽¹⁾ وعليه جرى الزركشي فيما يأتي⁽²⁾. **بِمَسَمِ النَّوْمِ**: أي أثره من استرخاء الأجنان ونحوها. **ثُمَّ قَرَأَ الْعَشْرَ الْآيَاتِ...** الخ من قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾⁽³⁾ إلى السورة وهذا موضع الترجمة. لأن مضاجعته صلى الله عليه وسلم مع أهله ناقض لوضوئه إذ لا يخلو من ملامسة، ولأجل ذلك توضأ. قاله الدماميني⁽⁴⁾ كابن حجر⁽⁵⁾.

فقولُ ابنِ بطالٍ وابنِ التين: "فيه دليل على جواز قراءة القرآن على غير وضوء" صحيحٌ واضحٌ، خلافاً لمن تعقبه⁽⁶⁾. واعتراضُ العينيِّ على ابنِ حجرٍ ساقطٌ. انظر: «انتقاض الاعتراض»⁽⁷⁾ **شَنَّ**: قرابة خالية **يَفْتَلِمَا** يدلکها ليعقل القضية أو ليوقله من النوم. وفي مسلم: «فكنت إذا أغفيت، أخذ بأذني اليمنى يفتلها»⁽⁸⁾ **رَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ** هما ركعتا الفجر.

37 بَاب مَنْ لَمْ يَتَوَضَّأْ إِلَّا مِنَ الْعَشِيِّ الْمُنْقَلِ

ح184 حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَمْرَأَتِهِ فَاطِمَةَ عَنْ جَدَّتِهَا أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ أَنَّهَا قَالَتْ: أُتَيْتُ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ خَسَفَتِ الشَّمْسُ فَإِذَا النَّاسُ قِيَامٌ يُصَلُّونَ وَإِذَا هِيَ قَائِمَةٌ تُصَلِّي، فَقُلْتُ: مَا لِلنَّاسِ؟ فَأَشَارَتْ بِيَدِهَا نَحْوَ السَّمَاءِ وَقَالَتْ:

(1) عمدة القارئ (522/2).

(2) عمدة القارئ (64/1).

(3) آية 164 من سورة البقرة.

(4) مصابيح الجامع الصحيح عند حديث 183.

(5) الفتح (288/1).

(6) المصدر نفسه.

(7) انتقاض الاعتراض في الرد على العيني في شرح البخاري (178/1).

(8) صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين. ح763.

سُبْحَانَ اللَّهِ! فَقُلْتُ: آيَةٌ؟ فَاسْتَارَتْ أَيْ: نَعَمْ. فَفَمْتُ حَتَّى تَجَلَّانِي الْعَشِيَّ وَجَعَلْتُ أَصْبُ فَوْقَ رَأْسِي مَاءً، فَلَمَّا انصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، حَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ: «مَا مِنْ شَيْءٍ كُنْتُ لَمْ أَرَهُ إِلَّا قَدْ رَأَيْتُهُ فِي مَقَامِي هَذَا، حَتَّى الْجَنَّةَ وَالنَّارَ وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنْكُمْ تُفْتَنُونَ فِي الْقُبُورِ مِثْلَ -أَوْ قَرِيبَ- مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَالِ» لَا أُذْرِي أَيَّ ذَلِكَ قَالَتْ أَسْمَاءُ- «يُؤْتَى أَحَدَكُمْ فَيَقَالُ لَهُ: مَا عِلْمُكَ بِهَذَا الرَّجُلِ؟ فَأَمَّا الْمُؤْمِنُ» -أَوْ الْمُوقِنُ- لَا أُذْرِي أَيَّ ذَلِكَ قَالَتْ أَسْمَاءُ. فَيَقُولُ: «هُوَ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ جَاءَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى فَأَجَبْنَا وَأَمَّا وَاتَّبَعْنَا. فَيَقَالُ لَهُ: نَمْ صَالِحًا فَقَدْ عَلِمْنَا إِنَّ كُنْتَ لِمُؤْمِنًا وَأَمَّا الْمُنَافِقُ»- أَوْ الْمُرْتَابُ، لَا أُذْرِي أَيَّ ذَلِكَ قَالَتْ أَسْمَاءُ- فَيَقُولُ: «لَا أُذْرِي سَمِعْتُ النَّاسَ يَقُولُونَ شَيْئًا فَقُلْتُ»- [انظر الحديث 86 واطرافه].

37 بَابُ (92/1) مَنْ لَمْ يَتَوَضَّأْ إِلَّا مِنَ الْعَشِيِّ: أَيِ الْإِعْمَاءِ الْمُثْقَلِ لَا غَيْرِ الْمُثْقَلِ الصَّادِقِ بِمِبَادئِهِ، فَالْحَصْرُ إِضَافِي. أَمَا الْمُثْقَلُ الْمُذْهَبُ لِلْحَوَاسِ، فَنَاقِضٌ إِجْمَاعًا، قَالَهُ ابْنُ بَطَالٍ (1).

ح 184 تَجَلَّانِي الْعَشِيَّ: أَيِ مِنْ طُولِ الْقِيَامِ، وَهَذَا مَحَلُّ التَّرْجِمَةِ. وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ غَيْرُ مُثْقَلٍ قَوْلُهَا: «وَجَعَلْتُ أَصْبُ»... الخ، مَرَاجَعَةُ لِلْعَشِيِّ، وَعَلَى أَنَّهُ غَيْرُ نَاقِضٍ تَقْرِيرُ النَّبِيِّ ﷺ ذَلِكَ، لِأَنَّهُ يَرَى مَنْ خَلْفَهُ كَمَا يَرَى مَنْ أَمَامَهُ. وَلَمْ يُنْقَلْ أَنَّهُ أَنْكَرَ عَلَيْهَا اسْتِمْرَارَهَا فِي الصَّلَاةِ. إِلَّا قَدْ وَأَيْتُهُ: رُؤْيَا عَيْنٍ حَقِيقِيَّةً. يَهَذَا الرَّجُلِ: أَيِ النَّبِيِّ ﷺ.

38 بَابُ مَسْحِ الرَّأْسِ كُلِّهِ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: (وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ) [المائدة: 6] وَقَالَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ: الْمَرَأَةُ يَمْنُزِلُهُ الرَّجُلُ تَمْسَحُ عَلَى رَأْسِهَا. وَسُئِلَ مَالِكٌ: أُجْزَى أَنْ يَمْسَحَ بَعْضُ الرَّأْسِ؟ فَاحْتَجَّ بِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ. ح 185 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ عَمْرٍو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ، وَهُوَ جَدُّ عَمْرٍو بْنِ يَحْيَى: أَسْتَطِيعُ أَنْ تُرِينِي كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَتَوَضَّأُ؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زَيْدٍ: نَعَمْ، قَدَعَا بِمَاءٍ فَأَفْرَعُ عَلَى يَدَيْهِ فَعَسَلَ

مَرَّتَيْنِ ثُمَّ مَضْمَضَ وَاسْتَنْثَرَ ثَلَاثًا ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا ثُمَّ غَسَلَ يَدَيْهِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَذْبَرَ، بَدَأَ بِمَقْدَمِ رَأْسِهِ حَتَّى ذَهَبَ بِهِمَا إِلَى قَفَاهُ ثُمَّ رَدَّهُمَا إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي بَدَأَ مِنْهُ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ. [الحديث 185-اطرافه في: 186، 191، 192، 197، 199]. [م-ك-2، ب-7، ح-235، ا-16445].

38 بَابُ مَسْحِ الرَّأْسِ كُلِّهِ: في الوضوء. أي وجوباً كما عند المالكية، ولا يجزئ بعضه خلافاً للحنفية والشافعية.

قال الأبي: "وَحَدُّهُ طَوِيلًا مُنْبَتِ الشَّعْرِ الْمَعْتَادِ إِلَى مَا تَحْوِزُهُ الْجَمْعُجَمَةُ"⁽¹⁾ وعرضاً: قال في التلقين: "من الأذن إلى الأذن"⁽²⁾. الباجي: "هو ما بين الصدغين"⁽³⁾. وفي "النوادر": "شعر الصدغين منه"⁽⁴⁾ هـ. ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ﴾ أي رؤوسكم. فالباء صلة عند المصنّف كالإمام مالك -رحمهما الله-، أو للإصاق. تَمَسَّحَ عَلَيَّ وَأَسِيهَا: أي كلّه. وَسُئِلَ مَالِكٌ: السائل له هو إسحاق بن عيسى، فاحتج على عدم الإجزاء بحديث عبد الله بن زيد الآتي داخل الباب. ووجه الحجة منه، أن لفظ الآية مجمل، لأن الباء في قوله: ﴿بِرُؤُوسِكُمْ﴾ تحتمل التبويض والزيادة، فتبيّن المراد بفعل النبي ﷺ، ولم ينقل أنه صلى الله عليه وسلم مسح بعض رأسه، إلا في حديث المغيرة: «مسح على رأسه وعمامته»، وعند ابن خزيمة: قال مالك: «مسح رسول الله ﷺ في وُضُوئِهِ مِنْ نَاصِيَتِهِ، إِلَى قَفَاهُ ثُمَّ رَدَّ يَدَيْهِ إِلَى نَاصِيَتِهِ، فَمَسَحَ رَأْسَهُ كُلَّهُ»⁽⁵⁾. قال ابن حجر: "وهذا أصرح للترجمة"⁽⁶⁾.

(1) إكمال الإكمال للأبي (16/2).

(2) التلقين للقاضي عبد الوهاب (ص13).

(3) المنتقى (353/1).

(4) مكمل إكمال الإكمال (16/2).

(5) صحيح ابن خزيمة (81/1).

(6) الفتح (290/1).

ح185 رجلاً: هو عمرو بن أبي حسن، الآتي في الباب بعده. وَهُوَ: أي عمرو المذكور جَدُّ عَمْرُو بْنِ بَحْبَحِيٍّ الرَّأوي. وفيه تجوز، إنما هو عم أبيه. فَغَسَلَ يَدَيْهِ: يعني كفه. والمراد الجنس. أي قبل إدخالهما في الإناء «مَرْتَبَيْنِ». وفي مسلم وغيره: «ثلاثاً ثلاثاً»⁽¹⁾. قال ابن حجر: «وهي زيادةٌ من حفاظ فَتُقَدِّمُ»⁽²⁾. ثُمَّ مَضَمَ وَاسْتَنْشَقَ ثَلَاثًا: أي من ثلاث غرفات كما يأتي. ثُمَّ غَسَلَ بِدَيْهِ مَرْتَبَيْنِ مَرْتَبَيْنِ: وفي مسلم: «غسل يده اليمنى ثلاثاً ثم الأخرى ثلاثاً إلى المرفق»⁽³⁾: أي معه. والمراد به الجنس. فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَدْبَرَ: فسره الراوي بقوله: بَدَأُ بِمَقْدَمِ رَأْسِهِ. وكذلك الرواية الآتية: «فَأَدْبَرَ بِهِمَا وَأَقْبَلَ»⁽⁴⁾، معناها أيضاً: «بدأ بمقدم رأسه».

قال في العارضة: «لا أعلم أحداً قال يبدأ المسح بمؤخر الرأس، إلا وكيع بن الجراح، والصحيح البداية بالمقدم، وهي رواية الحفاظ كلهم. واختلاف الروایتين في قوله: «فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَدْبَرَ». وقوله: «فأدبر بهما وأقبل». مبنيٌّ على مسألة خلافية في أصول الفقه، هل يسمّى الفعل بمبدئه أو بمنتهاه»⁽⁵⁾. يعني فَجَرَتِ الرَّوَايَةَ الْأُولَى عَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ، والثانية على الثاني. وبه يُعَلَّمُ ما في كلام القسطلاني في «باب الوضوء من التور»، والله أعلم⁽⁶⁾. ثم قوله: «فأقبل بهما وأدبر... إلخ بيانٌ لكيفية استيعاب وجهي الشعر معاً ظاهره وباطنه. فليس المسح إلا مرة واحدة، كما جاء مصرحاً به في خامس الأبواب

(1) صحيح مسلم، كتاب الطهارة ح235.

(2) الفتح (291/1).

(3) صحيح مسلم، كتاب الطهارة ح(226).

(4) يعني الحديث الآتي 199.

(5) عارضة الأحوذني (65/1).

(6) قال القسطلاني في إرشاد الساري (276/1) في «الباب (46) الوضوء من التور»: فَعَلَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ كُلًّا مِنَ

المختلفين لبيان الجواز والتيسير.

الآتية. وقد تقرر عندنا أَنَّ المسح الأول فرضُ والرّد سنةٌ. «ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ» لم يذكر فيهما عددًا. ففيه تقوية للقول بأنَّ المطلوب فيهما الإنقاء.

تنبيهه: قال القاضي عياض في الإكمال: "لم يأت في هذه الأحاديث مسح الأذنين، ولا خلاف أَنَّ طهارتهما مشروعة، لكن اختلف، فقال مالك والكافة: هما من الرأس، ومسحهما بماء جديد سنةٌ"⁽¹⁾. ابنُ حبيب: "ومن لم يجدده فكمن لم يمسح". وقال الشافعي وإسحاق: "ما أقبل منهما فمن الوجه يُغسل، وما أدبر فمن الرأس يُمسح" هـ. وقال ابنُ العربي في الأحكام: "قد رَوَى وَضُوءَ النَّبِيِّ ﷺ، جماعةٌ لم أجد من ذكر الأذنين فيها إلا يسيراً من الصحابة، منهم: عبد الله بنُ زيد، وابنُ عباس، والربيع بنتُ معوذ⁽²⁾، وعبد الله بن عمرو بن العاص"، ثم ذكر أحاديثهم، فانظره⁽³⁾.

39 بَابُ غَسْلِ الرَّجُلَيْنِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ

ح186 حَدَّثَنَا مُوسَى قَالَ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ عَنْ عَمْرٍو عَنْ أَبِيهِ: شَهِدْتُ عَمْرٍو بْنَ أَبِي حَسَنٍ سَأَلَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ زَيْدٍ عَنْ وَضُوءِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَدَعَا بِتَوْرٍ مِنْ مَاءٍ فَتَوَضَّأَ لَهُمْ وَضُوءَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَكْفَأَ عَلَى يَدِهِ مِنَ النَّوْرِ فَعَسَلَ يَدَيْهِ ثَلَاثًا ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي النَّوْرِ فَمَضَمَضَ وَأَسْتَنْشَقَ وَأَسْتَنْثَرَ ثَلَاثَ عَرَفَاتٍ، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فَعَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا ثُمَّ غَسَلَ يَدَيْهِ مَرَّتَيْنِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فَمَسَحَ رَأْسَهُ فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَذْبَرَ مَرَّةً وَاحِدَةً ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ. [انظر الحديث: 185 وأطرافه].

39 بَابُ غَسْلِ الرَّجُلَيْنِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ: أي معهما. أي وجوب غسل الجميع. والكعبان هما العظامان الناتئان عند ملتقى الساق والقدم.

(1) إكمال المعلم (37/2).

(2) الربيع - بالتصغير والتثنية - بنت معوذ بن عفرأ، الأنصارية النجارية، من صغار الصحابة. التقريب (598/2).

(3) أحكام القرآن (575/2).

ح186 بتَوَوُّ: إناءٌ من صُفْرِ⁽¹⁾ أو حجارة. وَضُوءَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ: أي مثله. «ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَيْهِ مَرَّتَيْنِ». قال في المشارق: «كذا لعامة الرواة، وصوابه وتمامه ما عند الأصيلي: «ثم أدخل فغسل يديه مرتين». ه». أي كلَّ يَدٍ مرتين.

40 بَابُ اسْتِعْمَالِ فَضْلِ وَضُوءِ النَّاسِ

وَأَمَرَ جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَهْلَهُ أَنْ يَتَوَضَّئُوا بِفَضْلِ سِوَاكَهِ.

ح187 حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَكَمُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جُحَيْفَةَ يَقُولُ: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَالْهَاجِرَةَ فَاتَى بِيَوْضُوءٍ فَتَوَضَّأَ فَجَعَلَ النَّاسُ يَأْخُذُونَ مِنْ فَضْلِ وَضُوءِهِ فَيَتَمَسَّحُونَ بِهِ، فَصَلَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، الظُّهْرَ رَكَعَتَيْنِ وَالْعَصْرَ رَكَعَتَيْنِ وَبَيْنَ يَدَيْهِ عَنزَةً.

[الحديث 187-طرافه في: 376، 495، 499، 501، 633، 634، 635، 3553، 3566، 5786، 5859].

ح188 وَقَالَ أَبُو مُوسَى دَعَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقَدْحٍ فِيهِ مَاءٌ فَغَسَلَ يَدَيْهِ وَوَجْهَهُ فِيهِ وَمَجَّ فِيهِ ثُمَّ قَالَ لَهُمَا: «اشْرَبَا مِنْهُ وَأَفْرَاغَا عَلَيَّ وَجُوهَكُمَا وَتَحَوَّرَكُمَا». [الحديث 188 - طرفاه في: 196، 4328]. [م-ك-4، ب-47، ح-503، ا-18769، 18782].

ح189 حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحِ بْنِ شَيْبَانَ قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الرَّبِيعِ قَالَ: وَهُوَ الَّذِي مَجَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي وَجْهِهِ وَهُوَ غُلَامٌ مِنْ بَنِي بَنِي إِسْرَائِيلَ وَقَالَ عُرْوَةُ عَنْ الْمِسْوَرِ وَغَيْرِهِ: يُصَدِّقُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَاحِبَهُ وَإِذَا تَوَضَّأَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانُوا يَقْتَتِلُونَ عَلَى وَضُوءِهِ. [انظر الحديث: 77 واطرافه].

40 بَابُ اسْتِعْمَالِ فَضْلِ وَضُوءِ النَّاسِ: المراد بالفضل: الماء الباقي في الإناء بعد

الفراغ من الوضوء. أي جواز استعماله في الطهارة وغيرها. والمستعمل المكروه (93/1)،

عندنا ليس هو الفضلة، بل ما تقاطر من الأعضاء أو ما أدخلت فيه الأعضاء، وغسلت

فيه، وهو يسير. بِفَضْلِ سِوَاكَهِ: أي الماء الذي كان يغسل فيه سواكه ويستاك به.

وقد ثبت: «أَنَّ السَّوَاكَ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ»⁽²⁾. ففيه استعمال فضلة المطهر في الجملة.

(1) الصُّفْرُ هو النحاس.

(2) رواه أحمد (47/6) وفي مواضع أخرى، والنسائي (10/1)، وعلقه البخاري في الصوم باب 27 مجزوماً، وابن

خزيمة (70/1) وابن حبان (142 موارد) كلهم عن عائشة مرفوعاً به.

ح187 خَرَجَ عَلَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ بِالْمَاجِرَةِ: وسط النهار عند شدة الحرِّ. أي من قبة حمراء من أدم بالأبطح بمكة. «بِإِنْ قَضَلَ وَضُوءَهُ». كأنهم اقتسموا الماء الذي فضل عنه. ويحتمل أن يكونوا تناولوا ما سأل من أعضاء وضوئه صلى الله عليه وسلم. وفيه دلالة بيّنة على طهارة الماء المستعمل، فيتمسحون به تبركاً به، لأنه مسَّ جَسَدَهُ الشريف صلى الله عليه وسلم. وفيه دلالة على التبرك بالآثار، وبما يلبس الصالحين، وبما يلبسه الصالحون. عَفَزَةً: عصى أقصر من الرمح لها زج من أسفلها.

ح188 ثُمَّ قَالَ لَهُمَا: أي لأبي موسى وبلال. اشْرَبَا مِنْهُ: تبركاً لوجود ريقه صلى الله عليه وسلم فيه. وَتَحَوُّرُكُمْ: النحر موضع القلادة من الصدر.

ح189 قَالَ: أي ابنُ شهاب. وَهَوَّ: أي محمود. مَجَّ: رمى رسول الله ﷺ من فيه ماء «فِي وَجْهِهِ» يمازحه. يَغْرِهِمْ: أي بئر محمود وقومه. وَ«عَنْ تَعْبُوهِ»: هو مروان بن الحكم. صَاحِبَهُ: أي حديث صاحبه. أي قالوا: قال عروة بن مسعود الثقفي يوم الحديبية، لَمَّا رَجَعَ مِنْ عِنْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى مُشْرِكِي مَكَّةَ: "لَقَدْ رَأَيْتُ الْمَلُوكَ كَسْرَى، وَقَيْصَرَ، فَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا يَعِظُهُ أَصْحَابُهُ كَمَا يَعِظُ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ مُحَمَّدًا، إِذَا بَصِقَ وَقَعَتْ فِي يَدِ أَحَدِهِمْ يَتَدَلَّكَ بِهَا، وَإِذَا تَوَضَّأَ النَّبِيُّ ﷺ كَانُوا يَقْتَتِلُونَ عَلَى وَضْوءِهِ. وَقَوْلُهُ: «كَانُوا» كَذَا لِأَبِي ذَرٍّ. وَهِيَ مُشْكَلَةٌ، وَلِلْبَاقِي «كَادُوا» -بِالدال-. وَهُوَ الصَّوَابُ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَقَعْ مِنْهُمْ قِتَالٌ.

فائدة: قال الفيومي في شرح "الترهيب والترغيب": "يستحبُّ الشربُ من فضل الوضوء بعد الفراغ منه، قائماً مستقبلاً، رُوِيَ فِيهِ حَدِيثٌ عَنْ أَبِي أَمَامَةَ مَرْفُوعًا: «الشربُ من فضل وضوء المؤمن شفاءً من سبعين داءً، أدناها الهمُّ». هـ(1).

(1) قال الشوكاني في الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة (ص263): في إسناده وضاع.

باب

ح190 حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يُونُسَ قَالَ: حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنِ الْجَعْدِ قَالَ: سَمِعْتُ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ يَقُولُ: ذَهَبَتْ بِي خَالَتِي إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ ابْنَ أُخْتِي وَجِعَ، فَمَسَحَ رَأْسِي وَدَعَا لِي بِالْبَرَكَةِ ثُمَّ تَوَضَّأَ فَشَرِبْتُ مِنْ وَضُوئِهِ ثُمَّ فَمْتُ خَلْفَ ظَهْرِهِ فَتَظَرْتُ إِلَى خَاتَمِ النَّبُوَّةِ بَيْنَ كَتْفَيْهِ مِثْلَ زُرِّ الْحَجَلَةِ.

[الحديث 190 - أطرافه في: 3540، 3541، 5670، 6352]. [م-ك-43، ب-30، ح-2345].

بَابُ: بغير ترجمة كالفصل مما قبله.

ح190 خَالَتِي: لم تسم. وَقِعَ: بكسر القاف وضم العين، أصابه وجع في قدمه. وبفتحهما- أي وَقَعَ فِي مَرَضٍ بِالْبَرَكَةِ: أي في العمر، لأنه المناسب للمرض الذي يخاف منه الموت. وَمِثْلَ زُرِّ الْحَجَلَةِ: الزر- بكسر الزاي وتشديد الراء، واحد الأزرار. و«الحجلة» واحدة الحجال، وهي بيوت تزين بالثياب، والستور، والأسرة، لها عرى وأزرار تسمى الناموسية. وقيل: المراد بالحجلة الطائر المعروف وَزْرُهُ بيضه، على ضرب من التجوز، ويؤيده رواية: «مثل بيضة الحمامة». ويأتي بقية الكلام على الخاتم في صفة النبي ﷺ إن شاء الله.

41 بَابُ مَنْ مَضَمَّ وَأَسْتَنْشَقَ مِنْ غَرَقَةٍ وَاحِدَةٍ

ح191 حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى عَنِ أَبِيهِ عَنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ أَنَّهُ أَفْرَغَ مِنَ الْإِنَاءِ عَلَى يَدَيْهِ فَغَسَلَهُمَا ثُمَّ غَسَلَ أَوْ مَضَمَّ وَأَسْتَنْشَقَ مِنْ كَفَّةٍ وَاحِدَةٍ فَفَعَلَ ذَلِكَ ثَلَاثًا فَغَسَلَ يَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ مَا أَقْبَلَ وَمَا أَدْبَرَ وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا وَضُوءُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

[انظر الحديث 185 وأطرافه].

41 بَابُ مَنْ مَضَمَّ وَأَسْتَنْشَقَ مِنْ غَرَقَةٍ وَاحِدَةٍ: لهما معاً. أي جواز ذلك.

ح191 ثُمَّ غَسَلَ: أي فمه، أَوْ مَضْمَضَ: "أَوْ" للشك. من كفة واحدة: أي من غرفة واحدة. فَعَلَّ ذلك ثَلَاثًا بأن أخذَ غَرَفَةً فَمَضْمَضَ بها، وَاسْتَنْشَقَ، ثُمَّ أُخْرَى كَذَلِكَ، ثم أُخْرَى كَذَلِكَ. وهذه الكيفية جزم ابنُ رشد بأنها أفضل الكيفيات، بل ظاهره أنه متفق عليه. وفي "العارضَة" ما نصُّه: "رُويَ عن طَلْحَةَ بنِ مُصْرَفٍ⁽¹⁾ عن أبيه عن جده قال: «رأيتُ النبي ﷺ يفصل بين المضمضة والاستنشاق»، والأفضل فصلهما، لأنه أشبه بأعضاء الوضوء. وما روي من الجمع يدل على الإجزاء لاتصال العضوين، وتقارب المحلّين وإمكان الطهارة مع الجمع"⁽²⁾ هـ. وعلى هذا اقتصر الشيخ خليل حيث قال: "وَفِعْلُهُمَا أي المضمضة والاستنشاق بسيت أفضل"⁽³⁾ هـ. وهو صادقٌ بِصُورِ أَفْضَلِهَا كما لِشُرَاحِهِ: "فصل المضمضة بثلاث غرفات متواليات، ثم الاستنشاق كذلك".

42 بَاب مَسْحِ الرَّأْسِ مَرَّةً

ح192 حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بنُ حَرْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بنُ يَحْيَى عَنْ أَبِيهِ قَالَ: شَهِدْتُ عَمْرُو بنَ أَبِي حَسَنِ سَأَلَ عَبْدَ اللَّهِ بنَ زَيْدٍ عَنْ وُضُوءِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدَعًا يَتَوَرَّ مِنْ مَاءٍ قَنَوضًا لَهُمْ فَكَفَأَ عَلَى يَدَيْهِ فَعَسَلَهُمَا ثَلَاثًا ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ فَمَضْمَضَ وَاسْتَنْشَقَ وَاسْتَنْتَرَّ ثَلَاثًا بِثَلَاثِ غُرَفَاتٍ مِنْ مَاءٍ، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ فَعَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ فَعَسَلَ يَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ فَمَسَحَ بِرَأْسِهِ فَأَقْبَلَ بِيَدَيْهِ وَأَذْبَرَ بِهِمَا، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي الْإِنَاءِ فَعَسَلَ رِجْلَيْهِ. وَحَدَّثَنَا مُوسَى قَالَ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ قَالَ: مَسَحَ رَأْسَهُ مَرَّةً. [انظر الحديث: 185 وإطرافه].

(1) طلحة بنُ مُصْرَفٍ بن عمرو بن كعب، اليامي، الكوفي، ثقة قارئ فاضل. مات سنة 112 هـ أو بعدها. التقريب (380/1).

(2) عارضة الأحوندي (61/1).

(3) مختصر خليل (ص14).

42 **بَابُ مَسْحِ الرَّأْسِ مَرَّةً**: هذا قول أكثر العلماء ومنهم المالكية، وقال الشافعي: "يستحب فيه التثليث كالغسل" (1/94).

ح192 **وَمَسْحَ رِأْسِهِ**: دلّ عدم تقييده، على أنه مرّة واحدة، ووقع التصريح بذلك في رواية "وهيب"⁽¹⁾ هنا، وفي باب غسل الرجلين⁽²⁾. وقوله: «فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَدْبَرَ». لا يتوهم منه أن المسح وقع مرتين بل هو مرة واحدة فقط، لأنّ الممسوح أولاً غير الممسوح ثانياً إذ الشعر له وجهان. قاله القاضي⁽³⁾ وغيره.

43 **بَابُ وُضُوءِ الرَّجُلِ مَعَ امْرَأَتِهِ وَقَضْلُ وَضُوءِ الْمَرْأَةِ**

وَتَوَضُّأً عَمَرُ بِالْحَمِيمِ وَمِنْ بَيْتِ نَصْرَانِيَّةٍ

ح193 **حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّهُ قَالَ: كَانَ الرَّجَالُ وَالنِّسَاءُ يَتَوَضُّؤْنَ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَمِيعًا.**

43 **بَابُ وُضُوءِ الرَّجُلِ مَعَ امْرَأَتِهِ**: في إناء واحد، أي جواز ذلك. **وَقَضْلُ وَضُوءِ الْمَرْأَةِ**: أي ما فضل عن وضوئها. أي جواز استعماله في الطهارة. قال القاضي: "وهو مذهب مالكٍ وسائر أصحابه، لا اختلاف بينهم في ذلك". **وَتَوَضُّأً عَمَرُ بِالْحَمِيمِ**: أي بالماء السخين، فعيل بمعنى مفعول. ووجه ذكره هنا أنه لعزته، الغالب أن الإنسان لا يستعمله وحده بل يشاركه فيه أهله. وأما حكم التطهر بالماء المسخن، فقال ابنُ المُنْذِرِ بما نقله عنه ابنُ التين: "أجمع أهلُ العراقِ والحجازِ على جوازه إلا ما نقل عن مجاهدٍ أنه كرهه" هـ.

(1) وهيب - بالتصغير - بنُ خالد بن عجلان، الباهلي مولاها، أبو بكر البصري، ثقة ثبت، لكنه تغير قليلا بأخرة. مات سنة 165هـ. وقيل بعدها. التقريب (339/2).

(2) يعني الباب السابق 39.

(3) انظر: إكمال المعلم (27/2) نحوه.

”وأما ما نُقِلَ عن الإمام مالك من كراهته فمعناه أنَّ البارد أولى منه، لأنه يشدُّ الأعضاء، وهو أوفق بأهل الحجاز، لا الكراهة الشرعية، فقد ثبت عنه أنه كان يستعمله كثيراً. وأما النبي ﷺ فلم يثبت أنه استعمله في وُضوء ولا غسلٍ“. قاله ابن زكري⁽¹⁾. **وَهِنْ بَعْبِغِ نَصْرَانِيَّةٍ**: أي ولم يستفصلها. هل استعملت ذلك الماء أم لا، فدل على جواز استعمال فضل وُضوء المسلمة بالأحرى. وهذا مشهور مذهبنا. قال الشيخ عطفاً على جائز الاستعمال: ”أو كان سؤر بهيمة أو حائض أو جنب أو فضلة طهارتهما“⁽²⁾.

ح193 **كَانَ الرَّجَالُ وَالنِّسَاءُ يَتَوَضَّؤُونَ**:... الخ هذا حكمه حكم المرفوع. زَانَ ابْنُ ماجه: «من إناء واحد». ⁽³⁾ وأبو داود: «ندلي فيه أيدينا»⁽⁴⁾. وكان ذلك قبل الحجاب مطلقاً، وبعده يختص بالزوجات والمحارم. والحديث مطابق للشَّقِّ الأول من الترجمة ولا إشكال. ولالثاني أيضاً من حيث إن العادة قاضية في وُضوء جماعة من إناء واحدٍ بأن يسبق بعضهم بعضاً بالفراغ. فلو كان فراغ المرأة قبل الرجل مفسداً الماء عليه، لَمَا مُكِّنْتُ مِنَ الوضوء معه. قاله السندي⁽⁵⁾ وهو ظاهر.

44 بَابُ صَبِّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَضُوءَهُ عَلَى الْمُغْمَى عَلَيْهِ

ح194 **حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُتَكِّدِرِ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرًا يَقُولُ: جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعُودُنِي وَأَنَا مَرِيضٌ لَا أَعْقِلُ - فَنَوَضًا وَصَبَّ عَلَيَّ مِنْ وَضُوئِهِ - فَعَقَلْتُ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! لِمَنْ الْمِيرَاثُ؟ إِنَّمَا يَرِثُنِي كَلَالَةٌ. فَنَزَلَتْ آيَةُ الْقَرَائِضِ.**
[الحديث 194 - أطرافه في: 4577، 5651، 5664، 5676، 6723، 6743، 7309].

(1) حاشية ابن زكري على البخاري (مج1/13ص6).

(2) مختصر خليل (ص9).

(3) سنن ابن ماجه (ح380).

(4) سنن أبي داود، كتاب الطهارة. (ح80).

(5) حاشية السندي على البخاري (57/1).

44 بَابُ صَبِّ النَّبِيِّ ﷺ وَضُوءَهُ: -بفتح الواو- أي الماء الذي توضع به. عَلَى الْمُغْمَرِ

عَلَيْهِ: مَنْ أَصَابَهُ الْإِغْمَاءُ، أَيْ غَلَبَ عَلَى عَقْلِهِ مِمَّا نَزَلَ بِهِ مِنْ مَرَضٍ أَوْ نَحْوِهِ.

ح194 لَا أَعْقِلُ: لَا أَفْهَمُ شَيْئًا، فَصَبَّ عَلَيَّ وَضُوءَهُ: أَيْ بَعْضَ الْمَاءِ الَّذِي تَوْضَأُ بِهِ كَمَا فِي "الاعتصام"، فَحَقَّقْتُ: أَيْ أَفَقْتُ.

قال الشيخ تقي الدين السبكي في "نكته": "فيه أن بركة يد النبي ﷺ تزيل كل علة. وفيه جواز الرقية للصالحين مع الدعاء، وأن ذلك مما يرجى بركته، وأن ما يقرأ على الماء للمريض مما ينفع". ه⁽¹⁾. لِمَنِ الْمِيرَاثُ: أَيْ مِيرَاثِي إِنْ مِتُّ. إِنَّمَا تَوَثَّيْ كَلَالَةً: أَيْ لَا وَلَدَ لِي وَلَا وَالِدَ، فَنَزَلَتْ آيَةُ الْفَرَائِضِ: (يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ) وَمِنْ جَمَلَتِهَا (وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورِثُ كَلَالَةً)، الآية.

45 بَابُ الْغُسْلِ وَالْوُضُوءِ فِي الْمِخْضَبِ وَالْقَدْحِ وَالْخَشْبِ وَالْحِجَارَةِ

ح195 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُنِيرٍ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ بَكْرِ قَالَ: حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: حَضَرَتِ الصَّلَاةُ فَقَامَ مَنْ كَانَ قَرِيبَ الدَّارِ إِلَى أَهْلِهِ وَبَقِيَ قَوْمٌ، فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمِخْضَبٍ مِنْ حِجَارَةٍ فِيهِ مَاءٌ فَصَغَرَ الْمِخْضَبُ أَنْ يَبْسُطَ فِيهِ كَفَّهُ، فَتَوَضَّأَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ. قُلْنَا: كَمْ كُنْتُمْ؟ قَالَ: ثَمَانِينَ وَزِيَادَةً. [انظر الحديث: 169 واطرافه].

ح196 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ بُرَيْدٍ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَعَا يَدْعَى فِيهِ مَاءً فَغَسَلَ يَدَيْهِ وَوَجْهَهُ فِيهِ وَمَجَّ فِيهِ.

ح197 حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: أَتَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخْرَجْنَا لَهُ مَاءً فِي ثَوْرٍ مِنْ صَفَرٍ، فَتَوَضَّأَ فَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا وَيَدَيْهِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ فَأَقْبَلَ بِهِ وَأَذْبَرَ وَغَسَلَ رِجْلَيْهِ. [انظر الحديث: 185 واطرافه].

(1) النكتة على البخاري المنسوب خطأ للسبكي (ص41).

ح198 حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَمَّا ثَقَلُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاشْتَدَّ بِهِ وَجَعُهُ اسْتَأْذَنَ أَزْوَاجُهُ فِي أَنْ يُمَرِّضَ فِي بَيْتِي فَأَذِنَ لَهُ، فَخَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ رَجُلَيْنِ تَخَطُّ رَجُلَاهُ فِي الْأَرْضِ بَيْنَ عَبَّاسٍ وَرَجُلٍ آخَرَ قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: فَأَخْبَرْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ فَقَالَ: أَتَدْرِي مَنْ الرَّجُلُ الْآخَرُ؟ قُلْتُ: لَا. قَالَ: هُوَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَكَانَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، تُحَدِّثُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ بَعْدَمَا دَخَلَ بَيْتَهُ وَاشْتَدَّ وَجَعُهُ: «هَرَيْفُوا عَلِيًّا مِنْ سَبْعِ قَرَبٍ لَمْ تُحَلَّلْ أَوْكِيئُهُنَّ لِعَلِّيْ أَغْهَدُ إِلَى النَّاسِ». وَأَجْلَسَ فِي مِخْضَبٍ لِحَقِصَةِ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ طَفِقْنَا نَصُبُ عَلَيْهِ تِلْكَ حَتَّى طَفِقَ يُشِيرُ إِلَيْنَا أَنْ قَدْ فَعَلْنَا، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى النَّاسِ. [الحديث 198 اطرافه في: 664، 665، 679، 683، 687، 712، 713، 716، 718، 2588، 3099، 3384، 4442، 4445، 5714، 7303].

45 **بَابُ الْغُسْلِ وَالْوُضُوءِ فِي الْمِغْضِيِّ:** أي جوازه فيما يذكر. والمِغْضِبُ هو الإِنَاء الذي تغسل فيه الثياب من أي شيء كان، ويطلق على الإِنَاء صغيراً كان أو كبيراً. **وَالْقَدَمِ:** أكثر ما يكون من الخشب مع ضيق فمه **وَالْخَشْبِ:** الإِنَاء المتخذ منه، **وَالْحِجَارَةِ نَفِيَسَةً** كانت أو غيرها. والمرادُ الإِنَاءُ المَتَّخَذُ منها. وعطفُ الخشب والحجارة على ما قبلهما من عطف الأعم من وجه.

ح195 **فِيهِ مَاءٌ قَلِيلٌ فَصَغُرَ الْمِغْضِبُ أَنْ يَبْسُطَ...** الخ لصغره. أي فوضع كفه فيه وتبع الماء من بين أصابعه الشريفة، **فَنَوَضَّ الْقَوْمَ:** الذين كانوا معه من ذلك الماء.

ح196 **دَعَا يَفْدَمُ...** إلخ: هذا محل الغرض منه. قاله ابن حجر⁽¹⁾.

ح198 **أَنْ يَمْرُضَ فِي بَيْتِي:** وكان إذ ذاك في بيت ميمونة (95/1). وطلبه صلى الله عليه وسلم الإذن منهمن وفاءً بما التزمه من قسمه لهن وتطيباً لنفوسهن، وإلا فالقسم غير واجب عليه، صلى الله عليه وسلم. قاله القاضي عياض وغيره. **فَأَذِنَ لَهُ:** فذهب

إليه: فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ يعني من بيت عائشة إلى الصلاة بالمسجد كما يأتي مصرحاً به في "أبواب الإمامة" في هذا الحديث نفسه. دَخَلَ بَيْتَهُ: الذي هو فيه وهو بيت عائشة، أَهْرَبِقُوا عَلَيَّ:.... الخ أي صُبُّوا، وَنُ سَبَعُ قِرْبَةٍ: جمع قربة ما يستقى به. لَمْ تُحْلَلْ أَوْ كَبِيتْهُنَّ: جمع وكاء، ما ربطن به. أَمَا صَبُّ الْمَاءِ عَلَيْهِ فَلِلتَّداوي. وأما كونه من سَبَعِ قَرْبٍ لَمْ تُحْلَلْ أَوْ كَبِيتْهُنَّ فَأَمْرٌ تَعَبُّدِيٌّ لَمْ تُعْرَفْ حِكْمَتُهُ، ثُمَّ خَرَجَ مِنْ بَيْتِ عَائِشَةَ إِلَى النَّاسِ الَّذِينَ فِي الْمَسْجِدِ فَصَلَّى بِهِمْ وَخَطَبَهُمْ.

46 بَابُ الْوُضُوءِ مِنَ التَّوَرِّ

ح199 حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ يَحْيَى عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَ عَمِّي يُكْثِرُ مِنَ الْوُضُوءِ، قَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ: أَخْبِرْنِي كَيْفَ رَأَيْتَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَوَضَّأُ. فَدَعَا بِتَوْرٍ مِنْ مَاءٍ فَكَفَّ عَلَى يَدَيْهِ فَغَسَلَهُمَا ثَلَاثَ مَرَارٍ، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فِي التَّوْرِ فَمَضْمَضَ وَاسْتَنْتَرَّ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنْ غَرْقَةٍ وَاحِدَةٍ، ثُمَّ أَدْخَلَ يَدَهُ فَاعْتَرَفَ بِهَا فَغَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ غَسَلَ يَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ، ثُمَّ أَخَذَ بِيَدِهِ مَاءً فَمَسَحَ رَأْسَهُ فَأَذْبَرَ بِهِ وَأَقْبَلَ ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ، فَقَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَوَضَّأُ. [انظر الحديث: 185 واطرافه].

ح200 حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَادٌ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَعَا بِإِنَاءٍ مِنْ مَاءٍ فَأَتَى بِقَدَحٍ رَخْرَاحٍ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ مَاءٍ، فَوَضَعَ أَصَابِعَهُ فِيهِ. قَالَ أَنَسٌ: فَجَعَلْتُ أَنْظُرُ إِلَى الْمَاءِ يَتَّبِعُ مِنْ بَيْنِ أَصَابِعِهِ، قَالَ أَنَسٌ فَحَزَرْتُ مَنْ تَوَضَّأَ مَا بَيْنَ السَّبْعَيْنِ إِلَى الثَّمَانِينَ. [انظر الحديث: 169 واطرافه].

46 بَابُ الْوُضُوءِ مِنَ التَّوْرِ: أي جوازِهِ. وَالتَّوْرُ إِنَاءٌ مِنْ نُحَاسٍ أَوْ صُفْرٍ كَالطَّبَسْتِ، وَخَصَّهُ بِالذِّكْرِ إِشَارَةً لِلرَّدِّ عَلَى مَنْ كَرِهَهُ.

ح199 عَمِّي: هو عمرو بن أبي حسن.

ح200 يَقْدَمِ وَهَرَامٌ: واسع الفم، قريب القعر. وهذه الصفة تشبه الطست فناسب الحديث الترجمة. وهذه القضية هي القضية السابقة عَنْ أَنَسٍ فِي الْبَابِ قَبْلَهُ، وَلَمَلَهُ جِيءَ أَوْلًا بِإِنَاءِ ضَيْقٍ ثُمَّ جِيءَ ثَانِيًا بِهَذَا الرَّحْرَاحِ.

47 بَابُ الْوُضُوءِ بِالْمُدِّ

ح201 حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ جَبْرِ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَغْسِلُ-أَوْ كَانَ يَغْتَسِلُ-بِالصَّاعِ إِلَى خَمْسَةِ أَمْذَادٍ وَيَتَوَضَّأُ بِالْمُدِّ. (م-ك-3، ب-10، ح-325، ا-14002 و14095).

47 بَابُ الْوُضُوءِ بِالْمُدِّ: أي بمقدار ما يَمْلَأُهُ مِنَ الْمَاءِ. وَالْمُدُّ: إِنَاءٌ يَسَعُ رَطْلًا وَثَلَاثًا بِالْبَغْدَادِيِّ. وَالصَّاعُ: أَرْبَعَةُ أَمْذَادٍ فَهُوَ خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَثَلَاثُ النَّوَوِيِّ: "أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ الْمَاءَ الَّذِي يَجْزِي فِي الْوُضُوءِ وَالغَسْلِ غَيْرَ مَحْدُودٍ، بَلْ يَكْفِي فِيهِ الْقَلِيلُ وَالكَثِيرُ إِذَا وَجَدَ شَرْطَ الْغَسْلِ وَهُوَ جَرِيانُ الْمَاءِ عَلَى الْأَعْضَاءِ".⁽¹⁾ هـ. ومشهورٌ مذهبنا استحبابُ التقليلِ مِنَ الْمَاءِ، وَلَا يُحَدَّ بِمُدٍّ وَلَا غَيْرِهِ. قَالَ الشَّيْخُ: "وَقَلَّةُ مَاءٍ بِلَا حَدٍّ"⁽²⁾.

ح201 يَغْتَسِلُ بِالصَّاعِ... وَيَتَوَضَّأُ بِالْمُدِّ: ابْنُ الْعَرَبِيِّ: "أَيُّ بَكِيلِهِ لَا بوزنه، أَيُّ بِإِنَاءٍ يَمْلَأُهُ صَاعٌ أَوْ مُدٌّ مِنْ قَمْحٍ. قَالَ: لِأَنَّ كَيْلَ الْمُدِّ وَالصَّاعِ بِالْمَاءِ أضعافه بِالوزنِ، فَتَقَطَّنَ لَتلك الدَّقِيقَةُ". هـ مِنَ الْعَارِضَةِ⁽³⁾.

48 بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ

ح202 حَدَّثَنَا أَصْبَغُ بْنُ الْفَرَجِ الْمِصْرِيُّ عَنْ ابْنِ وَهْبٍ قَالَ: حَدَّثَنِي عَمْرُو حَدَّثَنِي أَبُو النَّضْرِ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ مَسَحَ عَلَى

(1) شرح النووي على مسلم (2/4).

(2) مختصر خليل الفقهي (ص14).

(3) عارضة الأحوزي (82/1).

الْخُقَيْنِ، وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ سَأَلَ عُمَرَ عَنِ ذَلِكَ، فَقَالَ: نَعَمْ! إِذَا حَدَّثَكَ شَيْئًا سَعَدًا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَا تَسْأَلْ عَنْهُ غَيْرَهُ. وَقَالَ مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ: أَخْبَرَنِي أَبُو النَّضْرِ أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ أَخْبَرَهُ أَنَّ سَعْدًا حَدَّثَهُ فَقَالَ عُمَرُ لِعَبْدِ اللَّهِ نَحْوَهُ.

ح203 حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ خَالِدِ الْحَرَّانِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الْمُغِيرَةَ عَنْ أَبِيهِ الْمُغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ خَرَجَ لِحَاجَتِهِ فَاتَّبَعَهُ الْمُغِيرَةُ بِإِدَاوَةٍ فِيهَا مَاءٌ فَصَبَّ عَلَيْهِ حِينَ فَرَغَ مِنْ حَاجَتِهِ فَنَوَّضًا وَمَسَحَ عَلَى الْخُقَيْنِ. [انظر الحديث: 182 واطرافه].

ح204 حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ أُمَيَّةِ الضَّمْرِيِّ أَنَّ أَبَاهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْسُحُ عَلَى الْخُقَيْنِ. وَتَابَعَهُ حَرْبُ بْنُ شَدَّادٍ وَأَبَانُ عَنْ يَحْيَى. [الحديث 204 - طرفه في: 205].

ح205 حَدَّثَنَا عَبْدَانُ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنَا الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ أُمَيَّةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَمْسُحُ عَلَى عِمَامَتِهِ وَخُقَيْهِ. وَتَابَعَهُ مَعْمَرٌ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عَمْرٍو قَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ... [انظر الحديث 204].

48 بَابُ الْمَسْحِ عَلَى الْخُقَيْنِ: أَي جَوَازُهُ فِي الْوُضُوءِ بَدَلًا عَنِ غَسْلِ الرَّجْلَيْنِ كَمَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الْأُئِمَّةُ، بَلْ حَكَى النَّوَوِيُّ الْإِجْمَاعَ عَلَى جَوَازِهِ حَضْرًا وَسَفْرًا. وَصَرَّحَ جَمْعٌ مِنَ الْحَفَازِ بِتَوَاتُرِ أَحَادِيثِهِ. وَجَمَعَ بَعْضُهُمْ رَوَاتِهِ فَجَاوَزُوا الثَّمَانِيَةَ وَالثَّمَانِينَ مِنْهُمْ الْعَشْرَةَ. وَهُوَ خَاصٌّ بِالْوُضُوءِ، لَا مَدْخُلَ لِلْغَسْلِ فِيهِ إِجْمَاعًا.

وللمسح عليه شروط أشار لها الشيخ بقوله: "بشرط جلد طاهر خرز وستر محل الفرض، وأمكن تتابع المشي به بطهارة ماء كملت بلا ترفه وعصيان بلبسه أو سفره. هـ(1)".

وهو رخصة جائزة على المشهور، وغسل الرجلين أفضل عند الجمهور، ولا فرق في جوازه بين السفر والحضر.

ح202 وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ: معطوف على قوله: «عن عبد الله بن عمر». فَلَا تَسْأَلُ عَنْهُ غَيْرَهُ: لقوة الوثوق به، أَنَّ سَعْدًا فَقَالَ... الخ يعني أَنَّ سَعْدًا حَدَّثَ أَبَا سَلَمَةَ بِمَا سَبَقَ فَقَالَ عُمَرُ... الخ فقوله: "فقال" معطوف على مُقَدَّرٍ كما ترى.

ح203 خَرَجَ لِحَاجَتِهِ: كان ذلك بتبوك عند صلاة الفجر.

ح205 يَمَسُّهُ عَلَى عَمَامَتِهِ: هذا محمول عند جمهور العلماء على ما إذا خاف بنزعها ضرراً ولم يقدر على مسح ما هي ملفوفة عليه. وأجاز الإمام أحمد المسح عليها اختياراً بشرط التعمم بعد كمال الطهارة كما في المسح على الخف، وأن تكون محنكة كعمائم العرب.

49 بَابُ إِذَا أُدْخِلَ رِجْلَيْهِ وَهُمَا طَاهِرَتَانِ

ح206 حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ عَنْ عَامِرٍ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الْمُغِيرَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ، فَأَهْوَيْتُ لِأَنْزِعَ حُقَيْبِي، فَقَالَ: «دَعُهُمَا فَإِنِّي أُدْخِلُهُمَا طَاهِرَتَيْنِ»، فَمَسَحَ عَلَيْهِمَا. [انظر الحديث: 182 واطرافه].

49 بَابُ إِذَا أُدْخِلَ رِجْلَيْهِ فِي الْخَفَيْنِ وَهُمَا طَاهِرَتَانِ: أي طهارة شرعية ماثية لا ترابية، والجوابُ محذوفٌ، أي جاز له المسح عليهما مع مراعاة باقي الشروط. (1/96)

ح206 فِي سَفَرٍ تَبُوكَ فَأَهْوَيْتُ: مددتُ يَدِي لِأَنْزِعَ حُقَيْبِي. ابنُ بَطَالٍ: "فيه خدمة العالم، وَأَنَّ لِلْخَادِمِ أَنْ يَقْصِدَ إِلَى مَا يَعْرِفُ مِنْ خِدْمَتِهِ وَإِنْ لَمْ يَأْمُرْ بِذَلِكَ"⁽¹⁾، "وفيه

(1) شرح ابن بطال (317/1) نقلا عن المهلب.

إمكان الفهم عن الإشارة، وردّ الجواب بالعلم على ما يفهم من الإشارة، لأنّ المغيرة أهوى لينزع الخفين، ففهم عنه عليه السلام ما أراد فأفتاه بأنه يجزئه المسح⁽¹⁾.

50 بَابُ مَنْ لَمْ يَتَوَضَّأْ مِنْ لَحْمِ الشَّاةِ وَالسَّوِيقِ

وَأَكَلَ أَبُو بَكْرٍ وَعَمْرُ وَعُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فَلَمْ يَتَوَضَّأُوا
ح207 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ
عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ أَكَلَ كَتِيفَ شَاةٍ ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ. [الحديث 207 - طرفاه في: 5404، 5405].
[م-ك-3، ب-24، ح-354، أ-1994، 1988].

ح208 حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ
قَالَ: أَخْبَرَنِي جَعْفَرُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ أُمَيَّةَ أَنَّ أَبَاهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَحْتَرُ مِنْ كَتِيفِ شَاةٍ، فُدْعِيَ إِلَى الصَّلَاةِ فَأَلْقَى السَّكِّينَ
فَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ. [الحديث 208 اطرافه في: 675، 2923، 5408، 5422، 5462].
[م-ك-3، ب-24، ح-355، أ-17250].

50 بَابُ مَنْ لَمْ يَتَوَضَّأْ مِنْ لَحْمِ الشَّاةِ: أي من أكله. ونصّ على الشاة ليندرج ما هو
مثلها وما هو دونها بالأولى دون ما فوقها في كثرة الزهومة، ولعله يشير إلى استثناء
لحوم الإبل لأنّ من خصّه من عموم الجواز علّله بشدة زهومته، والسَّوِيقُ: أي من أكله
أيضاً وهو دقيق قمح أو شعير مغلو، ولم يذكر ما يشهد له، وأجيب بأنه دخل فيما ذكره
بالأولى لأنه إذا لم يتوضأ من اللحم مع دسومته فمن السَّوِيقِ أَوْلَى، أو لعله أشار إلى
حديث الباب الذي بعده فاكتفى بذكره هناك. قاله الكرمانى⁽²⁾، وَأَكَلَ أَبُو بَكْرٍ...
الخ: أي «لحماً» كما في رواية غير أبي ذر⁽³⁾. فَلَمْ يَتَوَضَّأُوا. غرضُ المُصنِّفِ
بسياقه الإشارة لفسخ الحديث الدال على وجوب الوضوء ممّا مسّت النار لقول جابر:

(1) شرح ابن بطال (317/1) نقلاً عن البعض.

(2) الكواكب الدراري مج (2/ج3/ص56).

(3) الفتح (311/1).

«كان آخِرُ الأُمَرِينَ مِنْ رَسولِ اللهِ ﷺ تَرَكَ الوُضوءَ مِمَّا مَسَّتِ النَّارَ». رواه أبو داود⁽¹⁾ وغيره.

وهذا مذهب جمهور العلماء، مالك وأبي حنيفة والشافعي وغيرهم.

بل قال النووي: "استقرَّ الإجماعُ أنه لا وضوء مما مسَّت النار إلا ما استثنى من لحوم

الإبل، والإستثناء إنما هو لأحمد وبعض الشافعية. ه⁽²⁾.

ح207 أَكَلْ كَتِفَ شَاةٍ: أَي لَحْمَهَا فِي بَيْتِ ضُبَاعَةَ⁽³⁾ بِنْتِ الزَّبِيرِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ أَوْ فِي

بَيْتِ مَيْمُونَةَ.

ح208 فَدُعِيَ إِلَى الصَّلَاةِ: دَعَاهُ بِلَالٌ، فَأَلْفَى السَّكِينَ فَصَلَّى، وَلَمْ يَتَوَضَّأْ: أَي

خَرَجَ لِلصَّلَاةِ وَصَلَّى. وَإِنَّمَا قَدَّمَ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الصَّلَاةَ عَلَى الأَكْلِ لِأَمْنِهِ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ

الشَّرِّهِ الَّذِي لِأَجْلِهِ أَمَرَ مَنْ حَضَرَتْهُ الصَّلَاةُ وَالطَّعَامُ بِتَقْدِيمِ الطَّعَامِ كَمَا يَأْتِي أَيْضًا إِبْضَاحُهُ

فِي مَحَلِّهِ إِنْ شَاءَ اللهُ.

51 بَاب مَنْ مَضْمَضَ مِنَ السَّوِيقِ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ

ح209 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ

عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَّارٍ مَوْلَى بَنِي حَارِثَةَ أَنَّ سُوَيْدَ بْنَ الثُّعْمَانَ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ خَرَجَ

مَعَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَامَ خَيْبَرَ، حَتَّى إِذَا كَانُوا بِالصُّهْبَاءِ

- وَهِيَ أَدْنَى خَيْبَرَ - فَصَلَّى العَصْرَ ثُمَّ دَعَا بِالأَزْوَادِ فَلَمْ يُؤْتِ إِلَّا بِالسَّوِيقِ،

فَأَمَرَ بِهِ فَنَرِيَّ فَأَكَلَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَكَلْنَا ثُمَّ قَامَ إِلَى

المَغْرَبِ فَمَضْمَضَ وَمَضْمَضْنَا ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ.

[الحديث 209 أطرافه في: 215، 2981، 4175، 4195، 5384، 5390، 5454، 5455].

(1) رواه أبو داود ح192.

(2) شرح النووي على مسلم (48/4) بالمعنى.

(3) ضُبَاعَةُ بِنْتُ الزَّبِيرِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، الهاشمية، بنت عم النبي ﷺ، زوج المقداد بن الأسود، ولدت له عبد

الله وكريمة، صاحبة الإصابة (4/8).

ح210 حَدَّثَنَا أَصْبَغُ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ عَنْ بُكَيْرٍ عَنْ كُرَيْبٍ عَنْ مَيْمُونَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَكَلَ عِنْدَهَا كَيْفًا ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ. [م-ك-3، ب-24، ح-356].

51 بَابُ مَنْ مَضَمَضَ مِنَ السُّبُوقِ: الدقيق المغلوق، أي من شربه لاحتباس بقاياها بين الأسنان ونواحي الفم.

ح209 وَلَمْ يَتَوَضَّأْ: لعدم وجوب الوضوء مما مست النار، وَهِيَ أَدْنَى خَيْبَرٍ: أي طرفها مما يلي المدينة، فَتَرْيِي: بُلٌّ بالماء، فَأَكَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَكَلْنَا "مَعَهُ"⁽¹⁾. ابن حجر: "فيه أنه لا بأس أن يجمع الرفقاء أزوادهم ويأكلون جميعاً وَإِنْ كَانَ بَعْضُهُمْ أَكْثَرَ أَكْلًا مِنْ بَعْضٍ، لِأَنَّ ذَلِكَ مَبْنِيٌّ عَلَى الْمَكَارِمَةِ، وَفِيهِ أَكْلٌ مَنْ لَا شَيْءَ عِنْدَهُ مَعَهُ"⁽²⁾.

ح210 عَنْ مَيْمُونَةَ... الخ حديث ميمونة ليس من هذا الباب بل من الباب قبله كما بالنسخة التي عليها خط الفريري. ووضعه في هذا الباب من تصرف الناسخ. قاله الكرمانى⁽³⁾.

52 بَابُ هَلْ يُمَضِّضُ مِنَ اللَّبَنِ

ح211 حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ وَفَتْنِيَةُ قَالَا: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُقَيْلٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَرِبَ لَبَنًا فَمَضْمَضَ وَقَالَ: «إِنَّ لَهُ دَسْمًا». تَابَعَهُ يُونُسُ وَصَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ عَنْ الزُّهْرِيِّ. [الحديث 211 - طرفه في: 5609]. [م-ك-3، ب-24، ح-358، ا-1951 و3051].

52 بَابُ هَلْ يُمَضِّضُ مِنَ اللَّبَنِ: نعم يستحب ذلك. ولا فرق فيه بين المخيض وغيره ولا بين من أراد الصلاة وغيره.

(1) في صحيح البخاري (63/1) والفتح (312/1). و«أكلنا» دُونَ لَفْظِ: "مَعَهُ".

(2) الفتح (373/1).

(3) الكواكب الدراري (مج 2 ج 3 ص 58).

ح211 **إِنَّ لَهُ دَسَمًا**: هو ما يظهر على اللَّبَنِ مِنَ الدُّهْنِ، ويقاس عليه كلُّ ما فيه دَسْمٌ تطيبياً للغم وحفظاً للصحة. قال في المختصر: "ونذب غسل فم من لحمٍ ولَبَنٍ"⁽¹⁾.

53 بَابُ الوُضُوءِ مِنَ النَّوْمِ

وَمَنْ لَمْ يَرَ مِنَ النَّعْسَةِ وَالنُّعْسَتَيْنِ أَوْ الخَفَقَةَ وَضُوءًا
ح212 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ
أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِذَا نَعَسَ أَحَدُكُمْ
وَهُوَ يُصَلِّي فَلْيَرْقُدْ حَتَّى يَذْهَبَ عَنْهُ النَّوْمُ فَإِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا صَلَّى وَهُوَ نَاعِسٌ لَمْ
يَذْرِي لَعْلَهُ يَسْتَعْفِرُ فَيَسْبُ نَفْسَهُ». [ب-ك-6، ب-31، ح-786، ا-24341 و25757].

ح213 حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ
عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِذَا نَعَسَ أَحَدُكُمْ فِي
الصَّلَاةِ فَلْيَنْمَ حَتَّى يَعْلَمَ مَا يَقْرَأُ».

53 **بَابُ الوُضُوءِ مِنَ النَّوْمِ**: أي بيان حكمه. ومذهبنا وجوبُ الوضوءِ مِنَ النَّوْمِ الثَّقِيلِ
ولو كان قَصِيراً لَا مِنَ الخَفِيفِ مُطْلَقاً، وَنُذِبَ إِنْ طَالَ. **النُّعْسَةُ**: هي أَوَّلُ النَّوْمِ أَوْ
الخَفَقَةُ: هي حركة الرأس عند النعاس.

ح212 **فَلْيَرْقُدْ**: أي «ينصرف» كما في النسائي⁽²⁾. أي بالتسليم منها. وإنما أمره بقطعها
لغلبة النوم عليه، فَدَلَّ على أنه إن كان النعاس أقلَّ من ذلك لا ينصرف، فأخَذَ منه أَنَّ
النوم الخفيف معفو عنه لا ينقض، وهذا محل الترجمة. قاله ابن بطال⁽³⁾.

وقال الكرمانى: "سماه النبي ﷺ مصلياً حال النعاس فعلم أن النعاس ليس بحدث"⁽⁴⁾.

(1) مختصر خليل (ص17).

(2) سنن النسائي، كتاب الطهارة. باب النعاس. (100/1).

(3) شرح ابن بطال (1/326 و327) بالمعنى.

(4) الكواكب الدراري (مج2/ج3/ص61).

ثم إن الأمر بالانصراف حملة الإمام مالك وجماعة على أنه في صلاة الليل النافلة لغلبة ذلك فيه.

أما الفريضة التي غلب فيها النعاس، فإن كان في الوقت سعة لما يذهب نعاسه قبل خروجه، وكان معه من يوقظه فليرقد.

وإن ضاق الوقت، أو علم أنه إن رقد خرج، فليجتهد في تصحيح (97/1) صلاته، ثم إن علم أنه أداها على ما وجب فذاك وإلا قضاها، قاله الباجي. قال بعضهم: "والظاهر أن حكم من اتسع وقته أو كان معه من يوقظه لو صلى ناعساً كذلك". قاله الشيخ سالم¹. قاله الزرقاني⁽²⁾. **فَيَسْبُغُ نَفْسَهُ**: أي يدعو عليها.

54 بَابُ الْوُضُوءِ مِنْ غَيْرِ حَدَثٍ

ح214 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ عَامِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا. (ح) قَالَ: وَحَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ سُفْيَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ عَامِرٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَوَضَّأُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ. قُلْتُ كَيْفَ كُنْتُمْ تَصْنَعُونَ؟ قَالَ يُجْزِئُ أَحَدَنَا الْوُضُوءَ مَا لَمْ يُحْدِثْ.

ح215 حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ قَالَ حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي بُشَيْرُ بْنُ يَسَارٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي سُوَيْدُ بْنُ النُّعْمَانَ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَامَ خَيْبَرَ حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالصَّهْبَاءِ صَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْعَصْرَ، فَلَمَّا صَلَّى دَعَا بِالْأَطْعِمَةِ فَلَمْ يُؤْتِ إِلَّا بِالسُّوِيقِ فَأَكَلْنَا وَشَرَبْنَا ثُمَّ قَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إِلَى الْمَغْرِبِ فَمَضْمَضَ ثُمَّ صَلَّى لَنَا الْمَغْرِبَ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ. [انظر الحديث: 209 واطرافه].

(1) سالم بن محمد عز الدين بن محمد، السنهوري، المصري، مفتي المالكية. له: "حاشية على مختصر خليل".

ولد سنة 954هـ وتوفي سنة 1015هـ/1606م. الأعلام (72/3).

(2) شرح الزرقاني على الموطأ (346/1).

54 **بَابُ الْوُضُوءِ مِنْ غَيْرِ هَدْيٍ**: أي بيان حكمه. والمراد تجديد الوضوء، أي إدخال وضوء على وضوء. والمأخوذ من حديثي الباب أنه مستحب. ومذهبنا استحبابه لصلاة ولو نافلة إن فعل به ما يتوقف على الطهارة كصلاة ولو نفلاً ومسّ مصحف.

ح214 **كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ أَي فِي غَالِبِ أَحْوَالِهِ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ مَا بَعْدَهُ بِفَتْوَاهُ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ**: زاد الترمذي: «طاهر أو غير طاهر»⁽¹⁾. أي على سبيل الكمال والاستحباب. والأصل عدم الخصوصية.

ثم إنه صلى الله عليه وسلم خشي أن يُظنَّ وجوب ذلك بتركه في بعض الأحيان لبيان الجواز كما يدل عليه الحديث الثاني، وهذا وجه الجمع بينهما. ومحصله أن الوضوء لكل صلاة غالب أحواله صلى الله عليه وسلم وتركه واقع في بعض الأوقات، **بِحُزْنٍ أَحَدْنَا الْوُضُوءَ مَا لَمْ يَجِدْهُ وَعِنْدَ ابْنِ مَاجَةَ**: «وكنا نحن نصلي الصلوات كلها بوضوء واحد»⁽²⁾.

تنبيه:

قال المناوي: "حديث: «وضوء على وضوء نورٌ على نور». أخرجه رزين⁽³⁾ ولم يطلع عليه العراقي كالمندري فقالا: لم نقف عليه".

(1) رواه الترمذي باب (44). ح58. (190/1 تحفة) عن أنس وقال: وحديث حميد عن أنس حسن غريب من هذا الوجه. والمشهور عند أهل الحديث حديث عمرو بن عامر الأنصاري عن أنس... وأخرجه أبو داود ح48 والدارمي (168/1 و169) وأحمد (225/5) عن عبد الله بن حنظلة بن أبي عامر. قلت: وفي هذين الطريقتين محمد بن إسحاق وقد عنعنه.

(2) سنن ابن ماجه (ح509) عن أنس.

(3) رزين بن معاوية بن عمار العبدي، السرقسطي، أبو الحسن، جاور مكة. وكان رجلاً فاضلاً عالماً بالحديث وغيره، له: "جامع الصحاح". توفي سنة 524هـ. الصلة لابن بشكوال (184/1) وتذكرة الحفاظ (1281/4).

55 باب من الكبائر أن لا يستتر من بوله

ح216 حَدَّثَنَا عُثْمَانُ قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: مَرَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بِحَائِطٍ مِنْ حَيْطَانِ الْمَدِينَةِ -أَوْ مَكَّةَ- فَسَمِعَ صَوْتَ إِنْسَانَيْنِ يُعَدَّبَانِ فِي قُبُورِهِمَا، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يُعَدَّبَانِ وَمَا يُعَدَّبَانِ فِي كَبِيرٍ»، ثُمَّ قَالَ: «بَلَى، كَانَ أَحَدُهُمَا لَا يَسْتَتِرُ مِنْ بَوْلِهِ، وَكَانَ الْآخَرُ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ» ثُمَّ دَعَا بِجَرِيدَةٍ فَكَسَرَهَا كِسْرَتَيْنِ فَوَضَعَ عَلَى كُلِّ قَبْرٍ مِنْهُمَا كِسْرَةً، فَقِيلَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! لِمَ فَعَلْتَ هَذَا؟ قَالَ: «لَعَلَّهُ أَنْ يُحَقِّقَ عَنْهُمَا مَا لَمْ تَبَيِّنَا» أَوْ: إِلَى أَنْ يَبَيِّنَا.

[الحديث 216 - أطرافه في: 218، 1361، 1378، 6052، 6055. لم-ك-2، ب-34، ح-292، أ-1980].

55 باب من الكبائر التي وعِدَ مَنْ اجْتَنَّبَهَا بِالمَغْفِرَةِ أَلَّا يَسْتَتِرَ مِنْ بَوْلِهِ: أي لا

يجعل بينه وبينه سترًا بالتحفظ منه في بدنه وثيابه، فتوافق سائر الروايات. وروى ابن خزيمة عن أبي هريرة مرفوعاً: «أكثر عذاب القبر من البول»⁽¹⁾ أي بسبب ترك التحرز منه. وذلك بعدم الاستبراء المشروع وعدم المبالاة بإصابته لثوبه مع أنه واجب. قال الشيخ: «ووجب استبراء باستفراغ أخبثيه مع سلت ذكر وتتر خفا»⁽²⁾.

ح216 بِحَائِطٍ: بستان عليه جدار. المَدِينَةُ أَوْ مَكَّةَ: الشكُّ من جرير. وفي «الأدب»⁽³⁾ الجزمُ بالمدينة من غير شك، إِنْصَانَيْنِ: لم يسميًا. «وما وقع في "تذكرة القرطبي": من أن أحدهما فلان وسمى رجلاً جليلاً فهو باطلٌ لا يحلُّ ذكره إلا لبيان بطلانه. قاله في "التوشيح" ه»⁽⁴⁾.

(1) نقله في الفتح (318/1) عن ابن خزيمة عن أبي هريرة، وأخرجه ابن ماجه (ح348) والدارقطني (128/1)

والحاكم (183/1) وصحوه. قال الذهبي: لا أعلم له علة وله شاهد.

(2) مختصر خليل ص16.

(3) صحيح البخاري، كتاب الأدب (ح6055).

(4) التوشيح (352/1) وانظر: الفتح (320/1) حيث بين ابن حجر بطلان الحكاية المنسوبة للرجل الجليل سعد

بن معاذ الذي حضر صلى الله عليه وسلم دفنه كما ثبت في الحديث الصحيح. وأما قصة المقبورين فلم يحضر

دفنهما كما في حديث أبي أمامة عند أحمد.

وكانا مسلمين على ما جَزَمَ به العلاء بن العطار⁽¹⁾، واستظهره الحافظ ابن حجر⁽²⁾، واعتمده شيخ الإسلام زكرياء في "تحفته" قائلا: "لو كانا كافرين لم يَدْعُ لهما بتخفيف العذاب ولا تَرَجَّاهُ لهما"⁽³⁾.

وقال ابن التين: "قوله: «لعله أن يخفف عنهما» دليل أنهما مسلمان إذ لو كانا كافرين ما فعل موجب التخفيف عنهما"⁽⁴⁾.

قلت: "ولو كانا كافرين لم يكن عذابهما على البول والنميمة فقط، بل على ما هو أعظم من ذلك وأعظم وهو الكفر، سيما على رواية الإمام أحمد: «وما يعذبان إلا في الغيبة والبول»⁽⁴⁾هـ. وعلى هذا سلك القسطلاني أيضاً فانظره⁽⁵⁾.

ثم وجدتُ في "شرح مغلطي" ما نصُّه: "فيه دلالة على أنهما كانا مسلمين، لأنه لا يذكر أنهما يعذبان فيما دون الشرك ولا يذكره هو. هـ منه.

وبه تَعَلَّمُ أَنَّ ما للسيوطي⁽⁶⁾ هنا وغيره غيرُ ظاهرٍ واللَّه أعلم. فبي كَبِيرٍ عند الناس أو في أمرٍ شاقٍّ عليهما بلى إنه لكبير عند الله.

قال الدماميني: "كذا قرره ابنُ دقيق العيد⁽⁷⁾، ويمكن وجهٌ أظهر منه بأن تُجَعَلَ «مَا» مصدرية وهي وَصَلَتْهَا في محلِّ رفع بالابتداء. وقوله: «في كَبِيرٍ» خبر، أي وتعذيبهما

(1) علي بن إبراهيم بن داود، علاء الدين، أبو الحسن ابن العطار، فاضل من أهل دمشق. له: "إحكام شرح عمدة الأحكام" لعبد الغني المقدسي. توفي سنة 724هـ/1324م. الأعلام (251/4).

(2) الفتح (321/1).

(3) تحفة الباري (17/2).

(4) مسند أحمد (36/5 و35).

(5) إرشاد الساري (287/1).

(6) التوشيح (351/1).

(7) إحكام الأحكام (62/1).

في كبير. وهذا معنى الرواية الصحيحة التي ذكرها، ثم استشكل هذا الوجه بوقوع: «بلى» بعده، لأنها مختصة بإيجاب النفي، وأجاب بأنها قد تستعمل بعد الإيجاب المجرد وَذَكَرَ شَاهِدُهُ، وَبِحَمْلِهَا هُنَا عَلَى إِجَابِ النَّفْيِ الَّذِي قَدْ سَبَقَ إِلَى وَهْمِ السَّمْعِ مِنْ قَوْلِهِ: «وَمَا يُعَذِّبَانِ فِي كَبِيرٍ» وَإِنْ كَانَ هُوَ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ غَيْرِ مُرَادِ الْمُتَكَلِّمِ". هـ⁽¹⁾.

وَأُخِذَ مِنْهُ أَنَّ الذَّنْبَ مِنْهُ كَبِيرٌ وَصَغِيرٌ، وَذَلِكَ بِالنَّظَرِ إِلَى كَثْرَةِ الْعِقَابِ وَقَلَّتِهِ بِحَسَبِ مَا قَابَلَ اللَّهَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي عِلْمِهِ. وَالتَّفْرِقَةُ بَيْنَهُمَا غَامِضَةٌ، وَأَقْرَبُ مَا يُقَالُ فِيهِ أَنَّ كُلَّ مَا تَوَعَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ بِالنَّارِ فَهُوَ كَبِيرَةٌ. وَإِنْ كَانَ الْمُحَقَّقُونَ قَدْ قَالُوا: لَا ذَنْبَ إِلَّا وَهُوَ كَبِيرٌ بِالْإِضَافَةِ إِلَى مُخَالَفَةِ الْعَلِيِّ الْكَبِيرِ. قَالَه الْإِمَامُ ابْنُ الْعَرَبِيِّ فِي "الْعَارِضَةِ".⁽²⁾ لَا يَسْتَقْتَرُ: لَا يَتَحَفَّظُ. وَفِي رِوَايَةٍ: «لَا يَسْتَبْرِئُ». وَفِي أُخْرَى: «لَا يَتَوَقَّى» وَفِي أُخْرَى: «لَا يَسْتَنْزَهُ» وَمَأَلُّهَا وَاحِدٌ⁽³⁾. بِمَشْيِي بِالنَّوْمِيَّةِ: النَّمِيمَةُ هِيَ نَقْلُ كَلَامِ الْغَيْرِ عَلَى وَجْهِ الْإِفْسَادِ وَالْإِضْرَارِ، وَهِيَ حَرَامٌ بِالْإِجْمَاعِ، بِجَوَابَةِ: مِنْ جَرِيدِ النَّخْلِ، مَا لَمْ تَجِبَّ سَا. وَالحِكْمَةُ فِي ذَلِكَ أَنَّ الرُّطْبَ يُسَبِّحُ فَيَحْصَلُ التَّخْفِيفُ بِبَرَكَةِ تَسْبِيحِهِ. قَالَه السِّيُوطِيُّ⁽⁴⁾. وَظَاهِرُهُ أَنَّهُمَا إِنَّمَا تُسَبِّحَانِ فِي حَالِ رَطُوبَتِهِمَا لَا فِي حَالِ يُبْسِهِمَا، وَهُوَ خِلَافُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ﴾⁽⁵⁾.

وَأَجَابَ السِّيُوطِيُّ بِأَنَّ الْآيَةَ (98/1) مَخْصُوصَةٌ بِالْحَيِّ، وَمِنْهُ الرُّطْبُ دُونَ الْمَيِّتِ وَمِنْهُ الْيَابِسُ هـ. وَنَحْوَهُ لِابْنِ عَطِيَّةٍ⁽⁶⁾. لَكِنْ قَالَ النَّوَوِيُّ: "هَذَا مَذْهَبُ الْكَثِيرِينَ أَوْ الْأَكْثَرِ"

(1) مصابيح الجامع الصحيح عند حديث 216.

(2) عارضة الأحوندي (94/1).

(3) التوشيح (351/1).

(4) التوشيح (351/1).

(5) آية 44 من سورة الإسراء.

(6) المحرر الوجيز (459/3).

من المفسرين. وذهب المحققون منهم ومن غيرهم إلى أنه على عمومه. ثم اختلف هؤلاء، هل يسبَح حقيقة أم فيه دلالة على الصانع؟ فيكون مسبَحاً منزهاً بصورة حاله والمحققون على أنه يسبَح حقيقة". هـ⁽¹⁾.

وقال سيدي عبد الرحمن العارف في "تشنيف السامع": "الظاهر إبقاء الآية على عمومها، والحديثُ إنّما يشير لنفي تسبيح خاص يشير لرحمة الحياة، ويعقبه في ذلك الإشارة للقهر وهو تسبيح أيضاً لكن غير نافع للمعذب". هـ⁽²⁾.

ومحصّله: أنهما قبل اليبس يسبَحان تسبيح جمال وهو مناسب للرحمة، وبعده تسبيح جلال وهو مناسب للقهر. ابنُ زكري: "وهذا يحتاج إلى توقيفٍ من الشارع ولم يرد، فالصواب أن نكل الأمر إلى الله ونقول الشارعُ أعلمُ بحكمته". هـ⁽³⁾. ونحوه للطيب ونصّه: "الحكمة في ذلك غير معلومة لنا"⁽⁴⁾ هـ. وللأبي ونصّه: "الأظهرُ أنه من سرِّ الغيب الذي أطلع الله عليه". هـ⁽⁵⁾.

وللعيني ونصّه: "فإن قلت: ما الحكمة في كونهما ما دامتا رطبتين تمنعان العذاب بعد دعوى العموم في تسبيح كل شيء؟ قلت: يمكن أن يكون معرفة هذا كمعرفة عدد الزبانية في أنه تعالى هو المختص به. هـ⁽⁶⁾.

ثم قال ابنُ زكري: والصواب أن هذا غيرُ خاصٍّ به صلى الله عليه وسلم، فقد أوصى برُيدةُ الأسلمي -رضي الله عنه- أن توضع على قبره جريدتان تيمناً بهذا الحديث⁽⁷⁾ هـ.

(1) شرح النووي على مسلم (202/3).

(2) تشنيف السامع وهي حاشية العارف الغاسي على البخاري (4م/8ص/2) بهامش حاشية ابن زكري.

(3) حاشية ابن زكري على البخاري (مج/1م/14ص/2).

(4) التوضيح (351/1) نقلاً عن الطيب.

(5) إكمال الإكمال (125/2).

(6) عمدة القارئ (597/2).

(7) حاشية ابن زكري على البخاري (مج/1م/14ص/2).

زاد ابن حجر: وهو -أي بُريدة- أولى بَيَانٍ يُتَّبَعُ مِنْ غَيْرِهِ، أَي مِمَّنْ اسْتَنَكَرَ ذَلِكَ كَالْخَطَّابِيِّ وَمَنْ تَبِعَهُ. هـ⁽¹⁾.

56 بَابُ مَا جَاءَ فِي غَسْلِ الْبَوْلِ

وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِصَاحِبِ الْقَبْرِ: «كَانَ لَا يَسْتَتِرُ مِنْ بَوْلِهِ، وَلَمْ يَتَكْرَرْ سِوَى بَوْلِ النَّاسِ».

ح 217 حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنِي رَوْحُ بْنُ الْقَاسِمِ قَالَ: حَدَّثَنِي عَطَاءُ بْنُ أَبِي مَيْمُونَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا تَبَرَّزَ لِحَاجَتِهِ أَتَيْتُهُ بِمَاءٍ فَيَغْسِلُ بِهِ. [انظر الحديث: 150 واطرافه].

56 بَابُ مَا جَاءَ فِيهِ غَسْلُ الْبَوْلِ: أَي بَوْلِ الْآدَمِيِّ أَي فِي وَجُوبِ غَسْلِهِ، وَلَمْ يَذْكَرْ سِوَى بَوْلِ النَّاسِ: أَي فَيَكُونُ بَوْلُ غَيْرِهِمْ طَاهِرًا أَمَا كَانَ مِنْ حَيَوَانَ مَبَاحِ الْأَكْلِ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ. هَذَا مُرَادُهُ أَخْذًا مِنْ إِضَافَةِ الْبَوْلِ إِلَيْهِ. وَجَوَابُهُ أَنَّهُ كَمَا لَمْ يَذْكَرْهُ لَمْ يَخْرُجْهُ فَيَكُونُ مَسْكُوتًا عَنْهُ. وَحُكْمُهُ مَأْخُودٌ مِنْ أُدْلَةٍ أُخْرَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَحُكْمُ الْبَوْلِ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ أَنَّ بَوْلَ الْآدَمِيِّ مُطْلَقًا، ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى، صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا، أَكَلَ الطَّعَامَ أَمْ لَا نَجَسٌ، كَانَ الْبَوْلُ قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا وَلَوْ كَرُؤُوسَ الْإِبْرِ.

وَمَا نَقَلَهُ فِي "الْفَتْحِ" عَنِ الْإِمَامِ مَالِكٍ وَتَرْخِيصِهِ فِي مَقْدَارِ رُفُوسِ الْإِبْرِ مِنْ بَوْلِ الْآدَمِيِّ⁽²⁾، هُوَ قَوْلٌ لَهُ فِي "الْعَتَبِيَّةِ". وَلَكِنَّ الْمَشْهُورَ الَّذِي أَخَذَ بِهِ أَتْبَاعُهُ وَلَمْ يَعْرِجُوا عَلَى غَيْرِهِ هُوَ مَا لَهُ فِي "الْمَدُونَةِ" وَنَصُّهَا: "الْقَلِيلُ وَالكَثِيرُ مِنْهُ سَوَاءٌ فِي النِّجَاسَةِ"³ هـ. وَهَكَذَا نَقَلَهُ عَنْهُ الْإِمَامُ السَّبْكَيُّ فِي "النُّكْتِ" وَنَصُّهُ: "قَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ: يَغْسَلُ قَلِيلَهُ وَكَثِيرَهُ"⁽⁴⁾.

(1) الفتح (321/1).

(2) الفتح (330/1).

(3) تهذيب البرازعي (190/1).

(4) النكت على البخاري المنسوب خطأ للسبكي (ص45).

وقال الأبي: "ذَكَرَ إِسْمَاعِيلُ الْقَاضِي، أَنَّ غَسْلَ مِثْلِ رُؤُوسِ الْإِبْرِ مِنَ الْبَوْلِ إِنَّمَا هُوَ عِنْدَ مَالِكٍ اسْتِحْسَانٌ وَتَنْزَهُ، وَهُوَ خِلَافُ الْمَعْرُوفِ عَنْهُ. إِنَّمَا قَالَ هَذَا الْكُوفِيُّونَ. وَجَعَلَ أَبُو حَنِيفَةَ قَدْرَ الدَّرْهِمِ مِنْ كُلِّ نَجَاسَةٍ [مَعْفُوءًا]⁽¹⁾ عَنْهُ. وَقَالَ الثَّوْرِيُّ: كَانُوا يَخْفَفُونَ فِي قَلِيلِ الْبَوْلِ". هـ⁽²⁾. وكذا بول الحيوان المحرّم الأكل أو المكروه نجسٌ أيضاً.

وأما بول الحيوان المأكول اللحم فظاهر إن لم يأكل النجاسة، وإلا فنجس. والعذرة مثل البول في الجميع. قال الشيخ خليل في النجس: "وبول وعذرة من آدمي ومحرّمٍ ومكروه". وقال في الطاهر: "وبول وعذرةٍ من مباحٍ إلا المتغذّي بنجس"⁽³⁾.

ح217 تَبَوَّزَ: خرج إلى البراز لقضاء حاجته، "فَغَسَلَ بِهِ"⁽⁴⁾: ذَكَرَهُ الْمُقَدَّسَ، وَحَذَفَ مَفْعُولَهُ لِلْعِلْمِ بِهِ أَوْ لِلْحَيَاءِ مِنْ ذِكْرِهِ. اسْتَدَلَّ بِهِ الْمَصْنُفُ عَلَى غَسْلِ الْبَوْلِ وَهُوَ أَعَمٌّ مِنَ الْاسْتِدْلَالِ بِهِ عَلَى الْاسْتِنْجَاءِ فَلَا تَكَرَّرَ، قَالَ ابْنُ حَجْرٍ⁽⁵⁾.

بَاب

ح218 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَازِمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ طَاوُسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: مَرَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقَبْرَيْنِ فَقَالَ: «إِنَّهُمَا لِيُعَذَّبَانِ وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ، أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ لَا يَسْتَتِرُ مِنَ الْبَوْلِ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَكَانَ يَمْشِي بِاللَّيْمَةِ» ثُمَّ أَخَذَ جَرِيدَةً رَطْبَةً فَشَقَّهَا نِصْفَيْنِ فَغَرَزَ فِي كُلِّ قَبْرٍ وَاحِدَةً، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! لِمَ فَعَلْتَ هَذَا؟ قَالَ: «لَعَلَّهُ يُخَفَّفُ عَنْهُمَا مَا لَمْ يَبِينَسَا». وَقَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: وَحَدَّثَنَا وَكَيْعٌ قَالَ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ: سَمِعْتُ مُجَاهِدًا... مِثْلَهُ. [انظر الحديث: 216 واطرافه].

(1) في الأصل: "معفو".

(2) إكمال الإكمال (124/2).

(3) مختصر خليل (ص11).

(4) لأبي نر «فيغسل» بوزن يفتعل. ولغيره -بفتح التحتانية وسكون الغين وكسر السين، وحذف مفعوله للعلم

به، أو للحياء من ذكره. الفتح (322/1) وراجع: صحيح البخاري (65/1).

(5) الفتح (322/1).

بَابُ: بغير ترجمة: كالفصل مما قبله.

ح218 لَا يَسْتَتِرُونَ الْبَوْلَ: هذه الرواية تردُّ استدلالَ المصنّف السابق كما لا يخفى.

57 بَابُ تَرْكِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالنَّاسِ الْأَعْرَابِيِّ حَتَّى فَرَغَ مِنْ بَوْلِهِ فِي الْمَسْجِدِ

ح219 حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ: أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى أَعْرَابِيًّا يَبُولُ فِي الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: «دَعُوهُ» حَتَّى إِذَا فَرَغَ دَعَا بِمَاءٍ فَصَبَّهُ عَلَيْهِ. [الحدِيث 219 - طرفاه في: 221، 6025].

57 بَابُ (1/99) تَرْكِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَالنَّاسِ الْأَعْرَابِيِّ: الذي دخل المسجد

وبال فيه، حَتَّى فَرَغَ مِنْ بَوْلِهِ فِي الْمَسْجِدِ لِمَا فِي تَرْكِهِ مِنَ الْمَصْلُحَةِ الْآتِي بَيَانُهَا.

ح219 رَأَى أَعْرَابِيًّا: هو نو الخويصرة أو الأقرع بن حابس. دَعُوهُ: يُتِمُّ بَوْلَهُ ارْتِكَابًا لِأَخْفِ الضَّرَرَيْنِ لِأَنَّ الشَّرْعَ فِي الْمَفْسَدَةِ تَحَقُّقٌ، وَلَوْ أَقِيمَ مِنْ مَحَلِّهِ تَنَجَّسَ ثَوْبُهُ وَبَدَنُهُ وَطَرَفٌ آخَرَ مِنَ الْمَسْجِدِ وَتَضَرَّرَ هُوَ.

58 بَابُ صَبِّ الْمَاءِ عَلَى الْبَوْلِ فِي الْمَسْجِدِ

ح220 حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَامَ أَعْرَابِيٌّ فَبَالَ فِي الْمَسْجِدِ، فَتَنَاوَلَهُ النَّاسُ فَقَالَ لَهُمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «دَعُوهُ وَهَرِيفُوا عَلَى بَوْلِهِ سَجَلًا مِنْ مَاءٍ» - أَوْ ذُنُوبًا مِنْ مَاءٍ - فَإِنَّمَا بَعْثُكُمْ مَيْسَرِينَ وَلَمْ تُبْعَثُوا مُعَسَّرِينَ». [الحدِيث 220 - طرفه في: 6128].

ح221 حَدَّثَنَا عَبْدَانُ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. [انظر الحدِيث 219 و طرفه].

58 بَابُ صَبِّ الْمَاءِ عَلَى الْبَوْلِ فِي الْمَسْجِدِ: أي وجوب ذلك لتطهير الأرض منه.

ح220 فَبَالَ: أي شرع في البول، فَتَنَاوَلَهُ النَّاسُ: بأستئذانهم لا بأيديهم، سَجَلًا: دلوًا، مِنْ مَاءٍ: أي مملوء منه. أَوْ ذُنُوبًا: هو الدلو أيضًا. فَإِنَّمَا بَعْثُكُمْ مَيْسَرِينَ:

من اليُسْر ضدَّ العُسْرِ. فقولُه: **وَأَمُّ تَبَعْتُوا مَعْسُورِينَ**: تأكيدٌ لِمَا قبله. وأَسَدُ البَعثِ إليهم على طريق المجاز لأنه صلى الله عليه وسلم هو المبعوث بما ذكر، وهم نُوَابُهُ. وفيه الرَّفْقُ بالجاهلِ وتعليمُه ما يلزمه في دينه بلا تعنيف، وبيانُ حِلْمِهِ صلى الله عليه وسلم وحسن خُلُقِهِ. وفي ابن ماجه «لما فقه الأعرابي قام إلى النبي ﷺ فقال: بأبي وأمي! لم يؤنّب ولم يعنّف»⁽¹⁾.

وفيه وجوب تنزيه المساجد عن الأقدار، وأنَّ الأرض المتنجسة لا يطهرها إلا الماء، وأنها تطهر بصبِّ الماء عليها، ولا يشترط حفرها كما عليه الجمهور، أي بقدر ما يغمرها من الماء ويغلب عليها، حتى تستهلك فيه.

”وحدّه بعضهم بأن يكون الماء سبعة أمثال البول. وهذا فيما لا تظهر فيه عين النجاسة بعد صبِّ الماء كالبول، فإن اندفعت الغسالة إلى موضع آخر من أرضٍ أو بدنٍ أو ثوبٍ وهي غير متغيرة فلا بأس، لأنها طاهرة. وإن كانت متغيرة صبَّ عليها الماء حتى تندفع غير متغيرة”. قاله الأبي⁽²⁾.

59 بَاب بَوْلِ الصَّبِيِّان

ح222 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهَا قَالَتْ: أَتَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِصَبِيِّ فَبَالَ عَلَى ثَوْبِهِ فَدَعَا بِمَاءٍ فَأَتْبَعَهُ إِيَّاهُ.
[الحديث 222 - اطرافه في: 5468، 6002، 6355].

ح223 حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ عَنْ أُمِّ قَيْسٍ بِنْتِ مِحْصَنٍ أَنَّهَا أَتَتْ يَابْنَ لَهَا صَغِيرًا لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَجْلَسَهُ

(1) سنن ابن ماجه (ح529).

(2) إكمال الإكمال (2/109 و110).

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَجْرِهِ فَبَالَ عَلَى ثَوْبِهِ، فَدَعَا بِمَاءٍ فَغَسَّاهُ وَلَمْ يَغْسِلْهُ. [الحديث 223-طرفه في: 5693]. إم-ك-2ب-31، ح-287، ا-27064 و27072.

59 بَابُ بَوْلِ الصَّبْيَانِ: أي حكمه. ومذهبنا أنه كبول الكبير ذكراً كان الصبي أو أنثى، أكل الطعام أم لا.

ح222 يَصِيْبُ: هو الحسن أو الحسين أو ابنُ أمِّ قيس الآتية. فَأَتْبَعَهُ إِيَّاهُ: أي أتبع النبي ﷺ البول الذي بالثوب الماء بصبه عليه حتى غسله.

ح223 عَنْ أُمِّ قَيْسٍ: جُدَامَةٌ، أو آمنة بنتُ محسن أخت عكاشة. لَمْ يَأْكُلِ الطَّعَامَ: غير اللبن. فَغَسَّاهُ: أي صبَّ الماء عليه فغسله، فالمراد بالنضح: الغسل. ودليله ما يأتي قريباً في دم الحيض من قوله: «وتنضح». وما في أبي داود في المذي «فلينضح فرجه». (1) أي يغسله، وأما قوله: وَلَمْ يَغْسِلْهُ: فمعناه كما قال الإمام المازري: "صبَّ عليه الماء ولم يعركه، لأنَّ صبَّ الماء يكفي في مثل هذا" (2). أو معناه لم يغسله غسلًا مبالغاً فيه. وقال الأصيلي: "إن قوله: «ولم يغسله» مدرجٌ من كلام ابن شهاب، وليس من المرفوع" (3).

60 بَابُ الْبَوْلِ قَائِمًا وَقَاعِدًا

ح224 حَدَّثَنَا أَدَمُ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ حُدَيْقَةَ قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُبَّاطَةَ قَوْمِ فَبَالَ قَائِمًا، ثُمَّ دَعَا بِمَاءٍ فَجِئْتُهُ بِمَاءٍ فَتَوَضَّأُ. [الحديث 224 - اطرافه في: 225، 226، 2471].

60 بَابُ الْبَوْلِ قَائِمًا وَقَاعِدًا: أي جوازُ كلِّ منهما. وبه قال عمر بن الخطاب، وابنُ عمر، وزيد بن ثابت، وابنُ المسيب، وابنُ سيرين، والنُّخعي، وأحمد، وغيرهم. ومذهبنا في ذلك أنَّ حُكْمَ الْقِيَامِ وَالْجُلُوسِ لِلْبَوْلِ مَتَنَوَعٌ بِاعْتِبَارِ مَحَلِّ وَقُوعِهِ فِيهِ إِلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ:

(1) سنن أبي داود، كتاب الطهارة. (ح207).

(2) المعلم بفوائد مسلم (243/1) بترمف.

(3) راجع مناقشة ابن حجر في الفتح (327/1) لدعوى ابن شهاب الإبراج في لفظ: «ولم يغسله».

الأول: جوازهما أي القيام والعود. والعود أولى في المحل الرخو الطاهر كالرمل.

الثاني: تَعَيَّنُ (100/1) القيام في الرخو النجس.

الثالث: تعيين الجلوس في الصلب الطاهر.

الرابع: التنحي عنه إلى غيره في الصلب النجس.

وإلى هذا أشار الونشريسي بقوله:

بِالطَّاهِرِ الصَّلْبِ اجْلِسْ ❖ وَقُمْ بِرَخْوِ نَجَسِ
وَالنَّجَسِ الصَّلْبِ اجْتَنِبْ ❖ واجلس وقم إن تعكس⁽¹⁾

هذا الذي عند شراح المختصر. وقرره ابن التين في شرحه.

وقال الشيخ الأمير: "اجتناب الجلوس بالصلب النجس لا وجه له إذ الصلب لا يلوث، فهو كالصلب الطاهر" هـ.

وأقره مُحَشِّيَاهُ العَلَامَتَانِ الصَّوِيُّ والعَدْوِيُّ، وهو ظاهر.

ح 224 سُبَّاطَةٌ قَوْمٍ: السبَّاطة مرمى الكُنَّاسَةِ، وهي المزبلة. وتكون في الغالب رخوة لا يرتد البول فيها إلى البائل. فَبَالٌ قَائِمًا: للتشريع، لأنَّ المَحَلَّ رَخْوٌ نَجَسٌ يَتَعَيَّنُ فيه القيام.

قال سيدي عبدالرحمن الفاسي: "وَفِعْلُهُ فِي حَقِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَرْبَةٌ لِأَنَّهُ تَعْلِيمٌ. والتعليم مأجور عليه فهو مستحبٌ له صلى الله عليه وسلم". هـ⁽²⁾.

ولم يذكر المصنّفُ شاهدَ البول قَاعِدًا. وأجاب عنه ابنُ بطال بقوله: "دلالة الحديث على القعود بطريق الأولى". هـ⁽³⁾.

(1) نقل البيتين عبدالرحمن الفاسي في حاشيته على البخاري (م/2ص6)

(2) المصدر نفسه.

(3) شرح ابن بطال (1/340).

لكن اعترضه العيني ونصه: "الجواز قائماً حكماً شرعياً، فكيف يقاس عليه جواز البول قاعداً بطريق العقل؟! هـ⁽¹⁾."

وأجاب ابن حجر بقوله: "يجوز أن يكون أشار إلى حديث عبدالرحمن بن حسنة عند النسائي وغيره قال: «بال رسول الله ﷺ جالساً، فقلنا: انظروا إليه يبول كما تبول المرأة»⁽²⁾."

61 بَابُ الْبَوْلِ عِنْدَ صَاحِبِهِ وَالتَّسْتُرِ بِالْحَائِطِ

ح225 حَدَّثَنَا عُمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ حَدِيثِ قَالَ: رَأَيْتُنِي أَنَا وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَتَمَاشَى، فَأَتَى سُبَاطَةَ قَوْمٍ خَلْفَ حَائِطٍ فَقَامَ كَمَا يَقُومُ أَحَدُكُمْ قَبَالَ، فَأَنْبَدْتُ مِنْهُ فَأَشَارَ إِلَيَّ فَجِئْتُهُ فَقَمْتُ عِنْدَ عَقِبِهِ حَتَّى فَرَغَ. [انظر الحديث: 224 وطرفيه].
إم-ك-2، ب-22، ح-273، -23301 و23405.

61 بَابُ الْبَوْلِ عِنْدَ صَاحِبِهِ: أي صاحب البائل، أي بقربه منه، أي جواز ذلك للحاجة إليه كالتأنس به واستتاره به ونحو ذلك، وَالتَّسْتُرُ بِالْحَائِطِ: في بيان حكم ما ذكر.

ح225 كَمَا يَقُومُ أَحَدُكُمْ: أي ليس على هيئة مخصوصة. فَأَنْبَدْتُ: تَنَحَّيْتُ مِنْهُ. فَأَشَارَ إِلَيَّ: لِأَسْتُرَهُ مِنَ النَّاسِ فَقَمْتُ عِنْدَ عَقِبِهِ: مستديراً له ساتراً له عن أعين الناس.

62 بَابُ الْبَوْلِ عِنْدَ سُبَاطَةِ قَوْمٍ

ح226 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَرَعَرَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ: كَانَ أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ يُشَدِّدُ فِي الْبَوْلِ وَيَقُولُ: إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَانَ إِذَا أَصَابَ ثَوْبَ أَحَدِهِمْ قَرَضَهُ. فَقَالَ حَدِيثُهُ: لَيْتَهُ أَمْسَكَ، أَتَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُبَاطَةَ قَوْمٍ قَبَالَ قَائِماً. [انظر الحديث: 224 وطرفيه].

(1) عمدة القارئ (620/2).

(2) الفتح (328/1) وحديث عبد الرحمن بن حسنة أخرجه النسائي (276/1 و27) في باب "البول إلى السترة

يستتر بها."

62 **بَابُ الْبَوْلِ عِنْدَ سُبَاطَةِ قَوْمٍ**: أي مزبلتهم، أي جوازه بشرط إنهم ورضاهم به، إذ التصرف في ملك الغير لا يجوز ولو بما لا يتضرر به المالك. قاله الأبي⁽¹⁾.
 ووجّه فعله صلى الله عليه وسلم بوجوه. قال الإمام النووي: "بَوْلُهُ صلى الله عليه وسلم في مزبلة القوم يحتمل لأنهم كانوا لا يكرهون ذلك، أو أنهم أذنوا لمن أراده". هـ⁽²⁾.
 وقال الكرمانى: "أظهر الوجوه أنهم كانوا يحبون ذلك و يفرحون به ولا يكرهونه".
 قال: "وأما بوله بقرب الدور مع أن المعروف من عادته التباعد، فهو أنه صلى الله عليه وسلم كان من الشغل بأمور المسلمين والنظر في مصالحهم بالمحل الأعلى، ففعله طال عليه مجلس حتى لم يمكنه التباعد، ولو أبعد لتضرر⁽³⁾".
 ح226 **بِبُشْدَدٍ فِيهِ الْبَوْلُ**: أي فيه وفي فعله قائماً، "فروي: أنه رأى رجلاً يبول قائماً فقال: «ويحك أفلا قاعداً» ثم ذكر قصة بني إسرائيل. وبهذا يظهر وجه ردّ حذيفة عليه⁽⁴⁾. **ثَوْبَ أَحَدِهِمْ**: وفي مسلم: «جِلْدَ أَحَدِهِمْ»⁽⁵⁾. قال القرطبي: "مراده أحد الجلود التي كانوا يلبسونها"⁽⁶⁾. **قَرَوْضُهُ**: أي الثوب، أي قطعه بالمقراض. **أَمْسَكَ**: نفسه عن هذا التشديد، أو لسانه عن هذا القول.

63 باب غسل الدم

ح227 **حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ هِشَامٍ قَالَ: حَدَّثَنِي قَاطِمَةُ عَنْ أَسْمَاءَ قَالَتْ: جَاءَتْ امْرَأَةَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ:**

-
- (1) إكمال الإكمال (82/2) بالمعنى.
 - (2) شرح النووي على مسلم (166/3).
 - (3) الكواكب الدراري (مج2/ج3/ص75).
 - (4) نقله في الفتح (330/1).
 - (5) صحيح مسلم، كتاب الطهارة (ح273).
 - (6) المفهم (525/1).

أرأيت إحدانا تَحِيضُ فِي الثَّوْبِ كَيْفَ تَصْنَعُ؟ قَالَ: «تَحْتُهُ ثُمَّ تَقْرُصُهُ بِالْمَاءِ وَتَنْضَحُهُ وَتُصَلِّي فِيهِ». [الحديث 227 - طرفه في: 307].
[م-ك-2، ب-33، ح-291، ا-6998 و27049].

ح228 حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: جَاءَتْ فَاطِمَةَ بِنْتُ أَبِي حُبَيْشٍ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي امْرَأَةٌ أُسْتَحَاضُ فَلَا أَطْهَرُ أَفَادَعُ الصَّلَاةَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا إِنَّمَا ذَلِكَ عِرْقٌ وَلَيْسَ بِحَيْضٍ، فَإِذَا أَقْبَلْتَ حَيْضَتَكَ فَدَعِي الصَّلَاةَ، وَإِذَا أُنْزَبْتَ فَاغْسِلِي عَنكَ الدَّمَ ثُمَّ صَلِّي». قَالَ: وَقَالَ أَبِي: «ثُمَّ تَوَضَّئِي لِكُلِّ صَلَاةٍ حَتَّى يَجِيءَ ذَلِكَ الْوَقْتُ». [الحديث 228 - أطرافه في: 306، 320، 325، 331]. [م-ك-3، ب-14، ح-333، ا-24577].

63 بَابُ غَسَلِ الدَّمِ: أي وجوب غسله، و«ال» فيه للجنس، فيشمل دم الحيض وغيره. والذي يجب غسله من الدم عندنا هو ما كان مقدار درهم بغلي فأعلى، وأما ما هو دونه فمغفو عنه. والدرهم البغلي نسبة إلى الدائرة التي ببطن ذراع البغل، أو إلى سكة قديمة لِمَلِكٍ يَسْمَى رَأْسَ الْبَغْلِ.

ح227 امْرَأَةٌ: هي أسماء نفسها. تَحْتُهُ: أي تحكّه فتزيل عينه وتذهب تجسده. ثُمَّ تَقْرُصُهُ⁽¹⁾: تفركه بأطراف أصابعها بماء ليخرج ما داخل الثوب منه، وَتَنْضَحُهُ: تغسله.

قال الخطابي: «تَحْتُ المتجسد من الدم لتزول عينه، ثم تقرضه بأن تقبض عليه بأصبعها، ثم تغمره بالماء غمراً جيداً وتدلّكه حتى ينحلّ ما تَشْرَبُهُ مِنَ الدَّمِ، ثم تنضحه أي تصب عليه الماء، والنضح هنا الغسل حتى يزول الأثر⁽²⁾».

ح228 أُسْتَحَاضُ: أي يجري مني دم الاستحاضة. فَلَا أَطْهَرُ: أي منه. عِرْقٌ: أي دم عرق يسمّى العاذل. فَإِذَا أَقْبَلْتَ حَيْضَتَكَ: أي وقتها المعتاد عندك، وَمَيَّزَتِ الدَّمَ بَعْدَ

(1) كَذَا فِي الْأَصْلِ: تَقْرُضُهُ بِهَاضَادِ الْمَعْجَمَةِ. وَفِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (66/1) وَالْفَتْحِ (331/1): بِالضَّادِ الْمَهْمَلَةِ.

(2) أَعْلَامُ الْحَدِيثِ (281/1) مَعَ بَعْضِ تَصَرُّفٍ.

مرور مُدَّةٍ طَهَرَ تَامًا. **فَاغْسِلِي عَنكَ الدَّمَ** : واغتسلي. **قال** : أي هشام بالسند السابق.
تَوْضِيئِي لِكُلِّ صَلَاةٍ : أي ندباً لا وجوباً. هذا الذي للمالكية.

64 بَابُ غَسَلِ الْمَنِيِّ وَقَرْكِهِ وَغَسَلِ مَا يُصِيبُ مِنَ الْمَرَأَةِ

ح229 حَدَّثَنَا عَبْدَانُ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ مَيْمُونِ الْجَزْرِيُّ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كُنْتُ أُغْسِلُ الْجَنَابَةَ مِنْ ثَوْبِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَخْرُجُ إِلَى الصَّلَاةِ وَإِنْ بَقِعَ الْمَاءُ فِي ثَوْبِهِ. [الحديث 229 - اطرافه في: 230، 231، 232]. [م-ك-2، ب-32، ح-289].

ح230 حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مَيْمُونِ ابْنِ مَيْمُونِ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ (ح). وَحَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مَيْمُونِ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ عَنْ الْمَنِيِّ يُصِيبُ الثَّوْبَ؟ قَالَتْ: كُنْتُ أُغْسِلُهُ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَخْرُجُ إِلَى الصَّلَاةِ وَأَثَرُ الْغَسَلِ فِي ثَوْبِهِ بَقِعَ الْمَاءُ. [انظر الحديث: 229 وطرقيه].

64 بَابُ غَسَلِ الْمَنِيِّ وَقَرْكِهِ : مِنْ الثَّوْبِ حَتَّى يَذْهَبَ أَثَرُهُ، أَيْ حَكْمُ ذَلِكَ. (1/101)»

ومحصلُ المذاهب في المنيِّ كما للنوويِّ أن الشافعيُّ وأحمدٌ يقولان بطهارته. وما ورد فيه من الغسل إنما هو للتنظيف على جهة الاستحباب.

ومالكٌ وأبا حنيفةٌ يقولان بنجاسته، إلا أن أبا حنيفةً يكتفي في تطهير اليابس منه بالفرك والحثُّ. ومالكٌ يوجب غسله بالماء رطباً كان أو يابساً كسائر النجاسات، ولم يعرف الفرك. قال: لأنَّ العملَ عندهم على وجوب الغسل. **وَعَسَلِ مَا يُصِيبُ مِنَ الْمَرَأَةِ**: من رطوبة فرجٍ ونحوه. أي وجوب ذلك أيضاً لنجاسته.

ح229 **أُغْسِلُ الْجَنَابَةَ**: أي أثرها وهو المنيُّ. وهذا يدلُّ على نجاسته، وهو مذهبنا كما سبق.

قال الشيخ: "ومني، ومذي، وودي، وقيح، وصديد، ورطوبة فرج، ودم مسفوح ولو من سمك، وذباب"⁽¹⁾. **وَأَنَّ بُقْعَ الْمَاءِ**: جمع بقعة موضع مخالف لما يليه.

ح230 **وَأَثَرُ الْغَسَلِ**: أي المني المغسول. **فِي ثَوْبِهِ**، هو. **بُقْعَ الْمَاءِ**: مرفوع خبر مبتدأ محذوف، كأنه قيل: أما الأثر الذي في ثوبه فقالت: هو **بُقْعَ الْمَاءِ**. ثم إن المصنّف لم يذكر ما يشهد للفرك اكتفاء بما ورد في بعض طرق حديث عائشة المذكور في الباب وهو عند "مسلم"⁽²⁾. كما لم يذكر ما يشهد لغسل ما يصيب من المرأة اكتفاء بما يأتي في آخر كتاب الغسل من حديث عثمان. والله أعلم.

65 بَاب إِذَا غَسَلَ الْجَنَابَةَ أَوْ غَيْرَهَا فَلَمْ يَذْهَبْ أَثَرُهُ

ح231 **حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْمِثْقَرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مَيْمُونٍ قَالَ: سَأَلْتُ سُلَيْمَانَ بْنَ يَسَّارٍ فِي الثَّوْبِ تُصِيبُهُ الْجَنَابَةُ قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: كُنْتُ أَغْسِلُهُ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ يَخْرُجُ إِلَى الصَّلَاةِ وَأَثَرُ الْغَسَلِ فِيهِ بُقْعُ الْمَاءِ**. [انظر الحديث: 229 وطرفيه].

ح232 **حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ خَالِدٍ قَالَ حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مَيْمُونٍ بِنِ مَهْرَانَ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَّارٍ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا كَانَتْ تَغْسِلُ الْمَنِيَّ مِنْ ثَوْبِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ أَرَاهُ فِيهِ بُقْعَةٌ أَوْ بُقْعًا**. [انظر الحديث: 229 وطرفيه].

65 **بَابُ إِذَا غَسَلَ الْجَنَابَةَ: أَي أَثَرُهَا هُوَ الْمَنِيَّ. أَوْ غَيْرَهَا: كَالدَّمِ وَالْعَذْرَةِ، فَلَمْ يَذْهَبْ أَثَرُهُ: أَي الشَّيْءُ الْمَغْسُولُ فَلَا ضَرَرَ فِي ذَلِكَ. كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ.**

ومذهبنا في المسألة أن الأثر إما طعم أو لون أو ريح. أما الطعم فلا بد من إزالته وذهاب أثره. وأما اللون والريح فإن عسرت إزالتها اغتفر. وقال الشيخ: "ويطهر محلّ النجس بغسله مع زوال طعمه، لا لون وريح عسرا"⁽³⁾.

(1) مختصر خليل (ص11).

(2) صحيح مسلم، باب (32) حكم المني. (ح288).

(3) مختصر خليل (ص13).

ثم إنَّ المصنّف لم يذكر للغير شاهداً، ولعلّه قاسه على المَنِيّ أو أشار إلى ما رواه أبو داود وغيره عن أبي هريرة: أن خولة بنت يسار قالت: يا رسول الله! ليس لي إلا ثوب واحد وأنا أحيض فكيف أصنع؟ فقال: «إذا طهرت فاغسله ثم صلّي فيه»، قالت: فإن لم يخرج الدم؟ قال: «يكفيك الماء، ولا يضرُّك أثره»⁽¹⁾ ولما لم يكن هذا الحديث على شرطه استنبط من الحديث الذي على شرطه ما يدلُّ على ذلك المعنى كمادته. قاله ابن حجر⁽²⁾.

ح232 ثمَّ أراه: أي أبصر الثوبَ، فبيّه: أي الأثر الدالّ عليه.

تنبيهه: غسلُ عائشة -رضي الله عنها- المَنِيّ من ثوبه صلى الله عليه وسلم إنما هو تشريع لأُمَّته، وإلا فمَنِيّه صلى الله عليه وسلم وسائرُ فضلاته طاهرٌ، كما قاله الإمام أبو حنيفة، وقطع به ابنُ العربي، وجزم به البغوي، وصححه السبكي، والبارزي⁽³⁾، والزرکشي، وابنُ الرُّفعة⁽⁴⁾، والبُلُقيني، والقاياتي. وقال القاضي الحسين: "إنه الأصح". والرملي: "إنه المعتمد". قال السيوطي: "واختاره جماعة من متأخري أصحابنا وأنا قائلٌ به". هـ.

(1) رواه أبو داود، كتاب الطهارة (ح365).

(2) الفتح (332/1) بالمعنى.

(3) هبة الله بن عبد الرحيم بن إبراهيم، أبو القاسم، شرف الدين ابن البارزي الجهنّي الحموي. قاض، حافظ للحديث، من أكابر الفقهاء الشافعية. ولي قضاء حماة مدة طويلة بلا أجر. وذهب بصره في كبره. له بضعة وتسعون كتاباً في التفسير والفقه والحديث، منها: "البستان في تفسير القرآن". ط. ت738هـ/1338م. الأعلام (73/8).

(4) أحمد بن محمد بن عليّ، أبو العباس، نجم الدين، المعروف بابن الرُّفعة الأنصاري، من فضلاء مصر، فقيه شافعي، ندب لمناظرة ابن تيمية فسئل ابن تيمية عنه بعد ذلك فقال: رأيتُ شيخاً يتقاطر فقه الشافعية من لحيته. ت710هـ/1310م. الأعلام (222/1) ومعجم المؤلفين (282/1).

وروى الحاكم وصححه «أن أم أيمن⁽¹⁾ شربت بوله صلى الله عليه وسلم ولم يُنكِرْ عليها وقال: إذا لا تلج النارُ بطنك». ⁽²⁾ قال النووي: "حديث شرب البول صحيح حسن". وذلك كاف في الاحتجاج، إذ لم ينكِرْ عليها، ولا أمرها بغسل فمها، ولا نهاها عن العود لمثلها هـ. وأصله في "الشفاء" للقاضي أبي الفضل فانظره⁽³⁾.

ونقل الشيخ الصاوي عن شيخه الأمير ما نصه: "فضلات الأنبياء طاهرة حتى بالنسبة لهم، لأن الطهارة متى ثبتت لذاتٍ فهي مطلقة. واستنجاؤهم تنزيهٌ وتشريعٌ، ولو قبل النبوة، ولو كان لا حُكْمَ إذ ذاك" هـ. وقال سيدي عبد الرحمن الفاسي: قوله⁽⁴⁾ «أغسل الجنابة» ... الخ هذا كله تشريع، وإلا فضلات الأنبياء كلها طاهرة. أو غَسَلْتَهُ مِمَّا عَسَى أَنْ يَلْحَقَهُ مِنْ رَطوباتِ النساءِ. هـ⁽⁵⁾.

66 باب أبوال إليل والدَّوَابِّ وَالْغَنَمِ وَمَرَايِضِهَا

وَصَلَّى أَبُو مُوسَى، فِي دَارِ الْبَرِيدِ وَالسَّرَّقِينَ وَالْبَرِيَّةِ إِلَى جَنِّهِ فَقَالَ: هَا هُنَا وَتَمَّ سَوَاءٌ.

ح233 حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَدِمَ أَنَسٌ مِنْ عَكْلٍ - أَوْ عُرَيْنَةَ - فَاجْتَوَوْا الْمَدِينَةَ، فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَلْقَاحَ وَأَنْ يَشْرَبُوا مِنْ أَبْوَالِهَا وَاللَّبَانِهَا

(1) هي بركة الحبشية، كانت مع أم حبيبة بنت أبي سفيان تخدمها هناك، ثم قدمت معها، خلطها ابن عبد البر

في الاستيعاب بأم أيمن زوج زيد بن حارثة، صحابية، الإصابة (531/7) القسم الأول.

(2) أخرج الحديث النسائي (31/1) مختصراً، وابن عبد البر في الاستيعاب (1794/4) وعبد الرزاق كما في الإصابة

(531/7) من طريق ابن جريج قال أخبرني حكيمة بنت أميمة عن أميمة مرفوعاً به. ورواه أيضاً الحاكم

(64/63 و64) وفيه: قال رسول الله ﷺ: «أما إنك لا يفتح بطنك بدمه أبداً» وقال عياض في الشفا (90/1):

حديث صحيح ألزم الدارقطني مسلماً والبخاري إخرجه في الصحيح.

(3) الشفا (85/1 وما بعدها) فصل نظافة جسمه صلى الله عليه وسلم.

(4) يعني في حديث عائشة من قولها. حديث رقم 229.

(5) حاشية عبدالرحمن الفاسي (م/2ص6).

فَانْطَلَفُوا فَلَمَّا صَحُوا قَتَلُوا رَاعِيَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاسْتَأْفُوا
النَّعْمَ، فَجَاءَ الْخَبْرُ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ فَبَعَثَ فِي آثَارِهِمْ، فَلَمَّا ارْتَفَعَ النَّهَارُ
جِيءَ بِهِمْ فَأَمَرَ قَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ وَسَمِرَتْ أَعْيُنُهُمْ وَأَلْفُوا فِي الْحَرَّةِ
يَسْتَسْقُونَ فَلَمَّا يَسْقُونَ. قَالَ أَبُو قَلَابَةَ: فَهَوْلَاءُ سَرَفُوا وَقَتَلُوا وَكَفَرُوا بَعْدَ
إِيمَانِهِمْ وَحَارَبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ. [الحديث 233 - اطرافه في: 1501، 3018، 4192، 4193،
4610، 5685، 5686، 5727، 6802، 6803، 6804، 6805، 6899].
[م-ك-28، ب-2، ح-1671، ا-12935].

ح 234 حَدَّثَنَا أَدَمُ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو النَّيَّاحِ يَزِيدُ بْنُ حُمَيْدٍ
عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي قَبْلَ أَنْ يُبْنِيَ الْمَسْجِدَ
فِي مَرَايِضِ الْغَنَمِ. [الحديث 234 - اطرافه في: 428، 429، 1868، 2106، 2771، 2774، 2779،
3932]. [م-ك-5، ب-1، ح-524، ا-13017].

66 بَابُ أَبْوَالِ الْأَيْلِ وَالذَّوَابِّ: أَي بَيَانِ حَكْمِهَا.

ومراده بالذباب معناه العُرفي وهي نوات الحوافر من الخيل، والبغال، والحمير. فهو
من عطف المغاير⁽¹⁾. وَالْغَنَمِ وَمَرَايِضِهَا: أَي الْغَنَمِ. وهي كالمعاطن للإبل. أي بيان
حكمها أيضاً.

وغرضُ الْمُصَنَّفِ (102/1) - رحمه الله - قياسُ فضلةِ الذَّوَابِّ الْغَيْرِ الْمُبَاحَةِ عَلَى الْمُبَاحَةِ
فِي الطَّهَارَةِ، لِأَنَّهُ يَرَى طَهَارَةَ جَمِيعِ الْأَبْوَالِ مَا عَدَا بَوْلَ الْآدَمِيِّ.
قال ابنُ التَّيْنِ: وَافَقَ فِي ذَلِكَ أَهْلَ الظَّاهِرِ، وَلَا حُجَّةَ لَهُ فِيمَا سَاقَهُ.
وقال ابنُ حَجَرٍ: "قياسُهُ غَيْرُ وَاضِحٍ لِأَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا مَتَّجَهُ، وَفَعَلَ أَبُو مُوسَى لَا حُجَّةَ
فِيهِ، لِأَنَّهُ لَمْ يُوَافِقْهُ غَيْرُهُ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَلا حَتْمًا أَنَّهُ بَسَطَ عَلَى الْمَحَلِّ ثَوْبًا فَصَلَّى
عَلَيْهِ"⁽²⁾.

ومذهبُ الشَّافِعِيِّ وَالْجُمْهُورِ نَجَاسَةُ الْجَمِيعِ. ومذهبُ مالِكٍ وَأَحْمَدَ وَكَثِيرِينَ التَّفَرُّقَةُ بَيْنَ
مُبَاحِ الْأَكْلِ فَهُوَ مِنْهُ طَاهِرٌ، وَبَيْنَ غَيْرِهِ فَهُوَ مِنْهُ نَجِسٌ. فِي دَارِ الْبُرَيْدِ: مَحَلٌّ بِالْكَوْفَةِ.

(1) الفتح (335/1).

(2) المصدر نفسه (336/1) بالمعنى.

وَالسَّرْفَيْنِ: بِالْجَرِّ عَطْفٌ عَلَى الْبَرِيدِ، وَالْإِضَافَةُ تَقَعُ بِأَدْنَى مَلَابِسَةٍ، لِأَنَّ الدَّارَ مَحَلَّهُ، وَهُوَ رُوثُ الدُّوَابِّ. وَالْبَرْيِيَّةُ: الصَّحْرَاءُ. إِلَّا جَفِيهِ: فَقِيلَ لَهُ: تَصَلَّى عَلَى الرُّوثِ وَالصَّحْرَاءِ حَوْلَكَ فَقَالَ: هَا هُنَا وَتَمَّ سَوَاءٌ: فِي جَوَازِ الصَّلَاةِ فِيهِ. اسْتَدَلَّ بِهِ الْمُصَنِّفُ عَلَى الطَّهَارَةِ، وَتَقَدَّمَ جَوَابُهُ.

ح233 نَاسٌ: ثَمَانِيَةٌ، وَبُنْ عُكْلٍ أَوْ عُرَيْبِيَّةً: قَبِيلَتَانِ مِنَ الْعَرَبِ. وَفِي الْمَغَازِي «مَنْ عَكَلَ وَعَرِينَةً» بِالْوَاوِ. وَهُوَ الصَّوَابُ. فَاجْتَرَوْا الْمَدِينَةَ: اسْتَوْخَمُوهَا. يَلْقَاجُ: إِبِلُ نَوَاتِ ذُرِّ. وَكَانَتْ خَمْسَةَ عَشَرَ، أَمْرَهُمْ أَنْ يَلْحَقُوا بِهَا وَأَنْ يَشْرَبُوا مِنْ أَبْوَالِهَا: هَذَا يَدُلُّ عَلَى طَهَارَتِهَا. وَلَا يُقَالُ: إِنَّهُ إِذَا أَبَاحَ لَهُمُ اللَّتْدَاوِيَّ وَالضَّرُورَةَ. لِأَنَّ نَقُولَ: لَوْ كَانَتْ نَجَسَةً لَمَا أَمْرَهُمُ بِاللْتْدَاوِيَّ بِهَا، لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلْ شِفَاءَ أُمَّتِي فِي مَا حَرَّمَ عَلَيْهَا»⁽¹⁾.

وَفِي «الْعَارِضَةِ» مَا نَصَّهُ: «فَإِنْ قِيلَ: أَبَاحَ لَهُمُ اللَّتْدَاوِيَّ، وَالتَّدَاوِيَّ ضَرْوَةً، وَالضَّرُورَةَ تَبِيحَ الْمَحْظُورِ. قَلْنَا: لَيْسَ اللَّتْدَاوِيَّ حَالَةً ضَرْوَةً، وَإِنَّمَا الضَّرُورَةُ مَا يَخَافُ مِنْهُ الْمَوْتُ وَالْجُوعُ. فَأَمَّا التَّطْبِيبُ فِي أَصْلِهِ فَلَا يَجِبُ، فَكَيْفَ يَبَاحُ فِيهِ الْحَرَامُ»⁽²⁾ هَذَا فَانْطَلَقُوا: فَشَرَبُوا مِنْهَا. فَتَلَّوْا رَأْسِي النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ: اسْمُهُ يَسَارُ النَّبِيِّ. وَقَطَعُوا يَدَهُ وَرِجْلَهُ، وَغَرَزُوا الشُّوكَ فِي لِسَانِهِ وَعَيْنَيْهِ حَتَّى مَاتَ. فَبَعَثَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي آثَارِهِمْ سَرِيَّةَ عَشْرِينَ، أَمِيرَهُمْ كَرِزُ بْنُ جَابِرٍ، فَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ.

قَالَ ابْنُ التَّيْنِ: قَالَ الدَّوَادِي: أَيُّ يَدِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ وَرِجْلِيهِ. قَالَ: وَرَوَى: «أَنَّهُ قَطَعَ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ يَدًا وَرِجْلًا أَيُّ مِنْ خِلَافِ كَمَا فِي الْآيَةِ. وَسَمَّرَتْ أَعْيُنَهُمْ: كَحَلَّتْ بِالْمَسَامِيرِ

(1) أَخْرَجَهُ ابْنُ حَبَانَ (ح1397 مَوَارِد) وَأَبُو يَعْلَى الْمُوَصِّلِيُّ (ح6930). (104/6) عَنْ أُمِّ سَلْمَةَ. قُلْتُ: عَزَا هَذَا

الْحَدِيثَ ابْنُ حَجْرٍ فِي الْفَتْحِ (1/339) وَ(13/261). لِأَبِي دَاوُدَ، عَنْ أُمِّ سَلْمَةَ، وَلَمْ أَجِدْهُ فِي السَّنَنِ. -وَأَنَّهُ أَعْلَمُ-

(2) عَارِضَةُ الْأَحْوَنِيِّ (1/98).

المحمية. **وَأَلْقُوا فِيهِ الْحَرَّةَ**: أرض ذات حجارة سود. **فَلَا يَسْتَقُونَ**: لأنه أراد بهم الموت بذلك. قاله الخطابي⁽¹⁾.

وقيل: "إنما لم يسقوا لأن النبي ﷺ إنما لم يأمر بذلك، ولم يكونوا يتقدمون بين يديه". قاله ابن التين. **سَرَقُوا... الخ**: أي ومثلوا بالراعي كما سبق.

قال ابن حجر: مال جماعة إلى أن ذلك وقع لهم على سبيل الاقتصاص، أي لما عند أهل السير أنهم فعلوا ذلك بالراعي. وعند مسلم: «أنهم سملوا أعين الرعاة».⁽²⁾ وذهب آخرون إلى أن ذلك منسوخ وأن قصتهم كانت قبل أن تنزل الحدود. هـ⁽³⁾.

قال ابن العربي: "والصحيح قول أنس أنه كان قصاصاً لأنه أعرف بالقصة وبما جرى فيها لأنه شاهدها، ولا يصار للنسخ إلا بشروطه الأربعة المذكورة في كتب الأصول. هـ. من "عارضته"⁽⁴⁾.

ح234 **فِي مَوَائِضِ الْغَنَمِ**: فدل على طهارة أبوالها وأرواثها كما هو مذهب الإمام مالك -رحمه الله-

67 بَاب مَا يَقَعُ مِنَ النَّجَاسَاتِ فِي السَّمْنِ وَالْمَاءِ

وَقَالَ الزُّهْرِيُّ: لَمْ يَأْسَ بِالْمَاءِ مَا لَمْ يُغَيِّرْهُ طَعْمٌ أَوْ رِيحٌ أَوْ لَوْنٌ. وَقَالَ حَمَّادٌ: لَمْ يَأْسَ بِرِيشِ الْمَيْتَةِ. وَقَالَ الزُّهْرِيُّ فِي عِظَامِ الْمَوْتَى نَحْوَ الْفِيلِ وَغَيْرِهِ: أَدْرَكَتْ نَاسًا مِنْ سَلَفِ الْعُلَمَاءِ يَمْتَشِطُونَ بِهَا وَيَدَّهِنُونَ فِيهَا لَمْ يَرَوْنَ بِهِ بَاسًا. وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ وَإِبْرَاهِيمُ: وَلَمْ يَأْسَ بِتِجَارَةِ الْعَاجِ.

ح235 حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ مَيْمُونَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

(1) فتح الباري (1/407).

(2) صحيح مسلم، كتاب القسامة (ح1669).

(3) الفتح (1/340 و341).

(4) عارضة الأحوذني (1/97).

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُئِلَ عَنْ فَارَةَ سَقَطَتْ فِي سَمْنٍ فَقَالَ: «أَلْقُوهَا وَمَا حَوْلَهَا فَاطْرَحُوهُ وَكُلُوا سَمْنَكُمْ» [الحديث 235 - اطرافه في: 236، 5538، 5539، 5540].

ح236 حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا مَعْنٌ قَالَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَثْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ مَيْمُونَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُئِلَ عَنْ فَارَةَ سَقَطَتْ فِي سَمْنٍ؟ فَقَالَ: «خَذُوهَا وَمَا حَوْلَهَا فَاطْرَحُوهُ» قَالَ مَعْنٌ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ مَا لَمْ أَخْصِيهِ يَقُولُ: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ مَيْمُونَةَ. [انظر الحديث: 235 واطرافه].

ح237 حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «كُلُّ كَلِمٍ يُكَلِّمُهُ الْمُسْلِمُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَكُونُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَهَيْئَتِهَا إِذْ طُعِنَتْ تَفْجَرُ دَمًا لَوْنُ لَوْنِ الدَّمِ وَالْعَرَفُ عَرَفُ الْمِسْكِ». [الحديث 237 - طرفاه في: 2803، 5533].
[م-ك-33، ب-28، ح-1876، ا-9198].

67 بَابُ مَا يَنْجَسُ مِنَ النَّجَاسَاتِ فِي السَّمْنِ: أَيِ الذَّائِبِ وَمَا فِي حِكْمِهِ مِنْ كُلِّ طَعَامٍ

مَانِعٍ. وَالْمَاءُ: أَيِ هَلْ يَنْجَسُهُمَا، أَوْ إِذَا تَغَيَّرَا، أَوْ يَفْرُقُ بَيْنَ الْمَاءِ وَغَيْرِهِ.

قال ابن حجر: "صنيع البخاري يدل على اعتبار التغير في الماء دون غيره، فإن وقعت نجاسة في ماء، فإن غيرت أحد أوصافه تنجس وإلا فلا، وإن وقعت في طعام مائع تنجس مطلقاً". هـ⁽¹⁾.

وهذا مذهب المالكية. قال الشيخ: "وينجس كثير طعام مائع بنجس قل"⁽²⁾. وقال في الماء: "لا بمتغير لونا أو طعماً أو (103/1) ريحاً... الخ"⁽³⁾. ومفهومه أن الماء الغير المتغير لونه أو طعمه أو ريحه طهوراً كان قدر القلتين أو أقل أو أكثر، لقوله صلى الله عليه وسلم: «خلق الله الماء طهوراً لا ينجسه شيء إلا ما غير لونه أو طعمه

(1) الفتح (408/2).

(2) مختصر خليل، الباب الأول، الفصل الأول (ص11).

(3) مختصر خليل، الباب الأول، (ص9 و10).

أو ريحه»⁽¹⁾ إلا أنه إذا كان يسيراً كآنية وضوء أو غسل، وحلته نجاسة ولم تغيّره يكره استعماله.

وقال الإمام الشافعي وأحمد: «إذا لم يبلغ الماء قَلَّتَيْن تنجس بمجرد ملاقة النجاسة له». وإذا بلغ ذلك اعتبر فيه التغيّر وعدمه لقوله صلى الله عليه وسلم «إذا بلغ الماء قَلَّتَيْن لم يحمل الخبث»⁽²⁾.

ومذهبنا موافق لقول الزهري: لا بأس بالماء ما لم يغيّره طعم أو لون أو ريح، لأنه أطلق ولم يقيّد بمجاوز القلتين. وهو مذهب جماعة من الصحابة والتابعين، واختاره جمع من الشافعية.

قال المناوي: «وطعنوا في حديث القلتين بأنه مشترك بين قلة الجبل وقامة الرجل، وشامل لنحو كوز وجرة. والمشترك لا يصلح حداً ولأنه روي: «قلتان» و«ثلاث» و«[أربع]⁽³⁾». والأخذ بالقلتين ترجيح بلا مرجح. هـ⁽⁴⁾.

وكذا طعن فيه ابن عبد البر في «التمهيد»⁽⁵⁾ وابن العربي في «العارضة» قائلاً: «مداره على مطعون عليه، أو مضطرب في الرواية أو موقوف. وعلى كثرة طرقه لم يخرج من

(1) الحديث بزيادة إلا ما غير لونه... ضعيف، وفي إسناده من لا يحتج به، أخرجه بزيادة الاستثناء الدارقطني من حديث ثوبان، ورواه أيضاً ابن ماجه والطبراني مع الزيادة عن أبي أمامة. وقد اتفق أهل الحديث على ضعف هذه الزيادة، لكنه قد وقع الإجماع على مضمونها كما نقله ابن المنذر، وابن الملقن في البدر المنير... الدراري المضية شرح الدرر البهية للشوكاني (ص8) وراجع: نيل الأوطار باب حكم الماء إذا لاقتة النجاسة. (28/1).

(2) لم يخرج البخاري لاختلاف وقع في إسناده، لكن رواه ثقات. وصححه جماعة من الأئمة، إلا أن مقدار القلتين لم يُتَّفَقَ عليه. الفتح (342/1).

(3) في الأصل «وأربعون». وهو خطأ. والمثبت هو الصواب كما في فيض القدير.

(4) فيض القدير (402/1).

(5) التمهيد (335/1).

شَرَطَ الصَّحَّةَ "هـ⁽¹⁾. منهما. وقال الدبوسي: "خبرٌ ضعيف ولم يقل به الصحابة والتابعون" هـ. وقال بعضُ الشافعية: أقوى المذاهب في الماء مذهبُ مالك -رحمه الله- نقله الشوكاني في "نيل الأوطار"⁽²⁾. **لَا بِأَسَرَ يَرِيثُ الْمَيْتَةَ**: مذهبنا كالشافعية أنه نجس كان من مأكول اللحم أو من غيره، وإن وقع في ماء وَغَيْرَ أَحَدٍ أوصافه تنجس. **فِيهِ عِظَامُ الْمَوْتَى**: مذهبنا كالشافعية نجاسةُ عظام الموتى على الإطلاق فلا يتمشط بها ولا يدهن فيها، **الْعَاجُ**: هو ناب الفيل. وقيل: عظمه لأنه يراه طاهرا. ومشهور مذهبنا أن المأخوذ من الفيل المذكي طاهر، والمأخوذ من الحي أو الميت نجس.

ح235 **سُئِلَ عَن قَارَتِهِ**: السائل ميمونة. **فِي سَعْمٍ**: أي «جامد» كما عند النسائي⁽³⁾. وكما يدل عليه قوله: **أَلْقَوْهَا وَمَا حَوْلَهَا**: لأن المائع لا يتميز ما حوله، أي «وماتت فيه» كما عند المصنّف في الذبائح⁽⁴⁾. **وَكَلَّوْا سَعْمَكُمْ**: أي ما بقي بعد طرح ما طرح منه. ولعله لم يطل ولم يمكن فيه السريان. أما إذا طال وأمكن فيه السريان طرِحَ الجميع كما إذا كان ذائبا مائعا. ومثله العسلُ الذائبُ والزيت، وكلّ طعام مائع فيطرح الجميع لنجاسته، ويحرم أكله وبيعه. نعم قال الشيخ: "وينتفع بيمتتجس لا نجس في غير مسجدٍ وأدمي"⁽⁵⁾.

ح237 **كَلِمٌ**: جرح. **كَهَيْئَتِهَا**: أي الجراحة، لتشهد لصاحبها بفضله وعلى ظالمه بجرمه. **وَالْعَرْفُ**: أي الريح. **عَرَفَ الْمُسْكُ**: لتنتشر مزاياه عند أهل الموقف. **وَمِنْ ثَمِّ**

(1) عارضة الأحوزي (88/1) وما بعدها.

(2) نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار (31/1).

(3) نقله في الفتح (343/1).

(4) صحيح البخاري، كتاب الذبائح. باب 34. ح5538.

(5) مختصر خليل، الفصل الأول من الباب الأول، (ص11).

لم يُشْرَعُ غَسْلُ شَهِيدِ المَعْرَكَةِ. وَوَجْهُ الشَّاهِدِ مِنْ هَذَا الحَدِيثِ أَنَّ المَسْكَ وَإِنْ كَانَ أَصْلُهُ دَمًا نَجَسًا لَكِنْ لَمَّا تَغَيَّرَتْ رَائِحَتُهُ إِلَى الطَّيِّبِ خَرَجَ عَنْ أَصْلِهِ وَحُكْمِهِ، فَصَارَ طَاهِرًا طَيِّبًا فَكَذَلِكَ المَاءُ إِذَا تَغَيَّرَ خَرَجَ عَنْ حُكْمِهِ إِلَى حُكْمِ مَغْيَرِهِ. كَذَا فِي "الْفَتْح" (1)، وَنَحْوَهُ فِي "الإِكْمَال" (2).

وَقَالَ ابْنُ العَرَبِيِّ فِي "المَسَالِكِ": أَدْخَلَ البُخَارِيُّ حَدِيثَ دَمِ الشَّهِيدِ فِي الوُضُوءِ اسْتِدْلَالًا عَلَى أَنَّ الوُضُوءَ لَا يَجُوزُ بِالمَاءِ المَغْيَرِ، وَوَجْهَ ذَلِكَ أَنَّهُ قَالَ فِيهِ: «اللُّونُ لَوْنُ الدَّمِ» فَلَوْ لَمْ يَقُلْ: «وَالرَّيْحُ رِيْحُ المَسْكِ» لَكَانَ دَمًا مَطْلَقًا. فَكُونَ رِيْحَهُ رِيْحُ المَسْكِ سَلْبَهُ اسْمُ الدَّمِ المَطْلُوقِ.

68 بَابُ البَوْلِ فِي المَاءِ الدَّائِمِ

ح 238 حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو الزِّنَادِ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ هُرْمَزَ الأَعْرَجَ حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «نَحْنُ الأَخْرُونَ السَّابِقُونَ».

[الحديث 238 - اطرافه في: 876، 896، 2956، 3486، 6624، 6887، 7036، 7495].

ح 239 وَيَأْسَنَادُهُ قَالَ: «لَنَا يَبُولُنُّ أَحَدُكُمْ فِي المَاءِ الدَّائِمِ الَّذِي لَا يَجْرِي ثُمَّ يَغْتَسِلُ فِيهِ».

68 بَابُ المَاءِ الدَّائِمِ: أَي الرَّاكِدِ الغَيْرِ الجَارِي، أَي بَيَانِ حُكْمِهِ. وَحُكْمُهُ هُوَ الطَّهَارَةُ كَمَا يُؤْخَذُ مِنَ الأَحَادِيثِ، إِلا أَنَّهُ يُكْرَهُ الاغْتِسَالُ مِنْهُ لِأَنَّهُ يَصِيرُ بِذَلِكَ مَاءً مُسْتَعْمَلًا. فَمَنْ أَرَادَ الطَّهَارَةَ مِنْهُ يَتَطَهَّرُ خَارِجَهُ وَيَتَنَاوَلُهُ تَنَاوُلًا، وَهَذَا فِي غَيْرِ المَسْتَجْبِرِ. أَمَّا المَسْتَجْبِرُ فَلَا كِرَاهَةَ فِيهِ. قَالَه القَاضِي عِيَاضُ (3). نَحْنُ الأَخْرُونَ: فِي الدُّنْيَا لِنَتَّعِظَ

(1) الفتح (345/1) بالمعنى.

(2) إكمال المعلم (295/6).

(3) إكمال المعلم (106/2).

ببَغْيَرِنَا وَلَا يَتَعَطَّ بَيْنَنَا غَيْرُنَا، وَلثَلَا يَطُولُ مَكْتَنًا فِي التَّرَابِ. السَّائِفُونَ: فِي الْآخِرَةِ. وَهَذِهِ مَكْرَمَةٌ لِأُمَّةِ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ-.

قال الإمام السبكي في "النكت": "إدخال البخاري في أول الحديث: «نحن الآخرون...» إلخ لأن أبا هريرة حَدَّثَ هَمَّامًا بِالْحَدِيثَيْنِ عَلَى نَسْقٍ وَاحِدٍ، فَحَدَّثَ بِهِمَا هَمَّامٌ كَذَلِكَ، وَحَدَّثَ بِهِمَا الْبَخَارِيُّ كَذَلِكَ. وَقَدْ ذَكَرَ مِثْلَ مَا هُنَا فِي الْجِهَادِ وَالْإِيمَانِ وَالنَّذُورِ، وَقَصَصِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْإِعْتِمَامِ". هـ⁽¹⁾. ونحوه لابن بطال وابن التين⁽²⁾ والزركشي⁽³⁾، واعترضه الدماميني فقال: إن البخاري إنما ساق الحديث من طريق الأعرج عن أبي هريرة، لا من طريق همام⁽⁴⁾. كما اعترضه ابن حجر أيضاً بوجوه أخر قال: والصواب أن البخاري في الغالب يذكر الشيء كما سمعه جملة لتضمّنه موضع الدلالة المطلوبة منه، وإن لم يكن باقيه مقصوداً، ثم ذكر له نظائر، فانظره.

وبإسناده الأول:

ح239 «لَا يَجْبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ». القاضي عياض: "النهي (104/1) / نهى كراهة وإرشاد، وهو في اليسير أكد منه في الكثير". هـ⁽⁵⁾.

القرطبي: "يمكن حملة على التحريم مطلقاً على قاعدة سدّ الذريعة، لأنه يفضي إلى تنجيس الماء، ثم يغتسل فيه". هـ⁽⁶⁾.

(1) النكت على البخاري المنسوب خطأ للسبكي (ص47).

(2) الفتح (346/1) وانظر: شرح ابن بطال.

(3) التنقيح (71/1).

(4) مصابيح الجامع الصحيح عند حديث 239.

(5) إكمال المعلم (105/2).

(6) المنهم (542/1).

ابن عرفة: "النهي عن البول فيه ولو كثر. وفي "التلقين": "ما لم يكثر جداً، كالمستبحر. والتغوط فيه أشد⁽¹⁾. **الَّذِي لَا يَجْرِي**: تقييداً للدائم وإيضاح له. قال القاضي عياض: "التقييد بـ«لَا يَجْرِي» يدلُّ على أنه يجوز في الجاري، وأنه لا يتنجس لأنَّ الجري يدفعُ النَّجَاسَةَ، ويخلفها طاهراً، وأيضاً فإنَّ الجاري كالكثير إذا لم يكن ضعيفاً"⁽²⁾. ثمَّ **يَغْتَسِلُ فِيهِ**: القرطبيُّ: "الروايةُ الصحيحةُ فيه بالرفع، تنبيهاً على المانع. أي لا يبل فيه وهو قد يحتاج إليه، فإذا أفسده تعدَّرَ عليه استعماله، وليس النهيُّ مقيداً بما إذا أراد استعماله"⁽³⁾.

69 بَابُ إِذَا أَلْقَى عَلَى ظَهْرِ الْمُصَلِّي قَدْرًا أَوْ حَيْفَةً لَمْ تَفْسُدْ عَلَيْهِ صَلَاتُهُ

وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا رَأَى فِي تَوْبِهِ دَمًا وَهُوَ يُصَلِّي وَضَعَهُ وَمَضَى فِي صَلَاتِهِ. وَقَالَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ وَالشَّعْبِيُّ: إِذَا صَلَّى وَفِي تَوْبِهِ دَمٌ أَوْ جَنَابَةٌ أَوْ لَغَيْرِ الْقِبْلَةِ، أَوْ تَيَمَّمَ صَلَّى ثُمَّ أَدْرَكَ الْمَاءَ فِي وَقْتِهِ لَا يُعِيدُ.

ح240 حَدَّثَنَا عَبْدَانُ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ شُعْبَةَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: بَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَاجِدًا... (ح). قَالَ: وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ عُمَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا شُرَيْحُ بْنُ مَسْلَمَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ يُونُسَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ مَيْمُونٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ حَدَّثَهُ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُصَلِّي عِنْدَ الْبَيْتِ وَأَبُو جَهْلٍ وَأَصْحَابٌ لَهُ جُلُوسٌ إِذْ قَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: أَيُّكُمْ يَجِيءُ بِسَلَى جَزُورِ بَنِي قِلَانَ فَيَضَعُهُ عَلَى ظَهْرِ مُحَمَّدٍ إِذَا سَجَدَ؟ فَانْبَعَثَ أَشَقَى الْقَوْمِ فَجَاءَ بِهِ، فَنَظَرَ حَتَّى سَجَدَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَضَعَهُ عَلَى ظَهْرِهِ بَيْنَ كَتِفَيْهِ، وَأَنَا أَنْظُرُ لَا أَغْنِي شَيْئًا، لَوْ كَانَ لِي مَنَعَةٌ. قَالَ: فَجَعَلُوا يَضْحَكُونَ وَيُحِيلُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَاجِدًا لَا يَرْفَعُ رَأْسَهُ حَتَّى جَاءَتْهُ فَاطِمَةُ فَطَرَحَتْ

(1) التلقين (ص18) (طوزارة الأوقاف المغربية).

(2) إكمال المعلم (105/2) بتصرف.

(3) المفهم (542/2) بتصرف كبير.

عَنْ ظَهْرِهِ، فَرَقَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأْسَهُ ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ عَلَيْكَ يَفْرَيْشُ» ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَسَقَّ عَلَيْهِمْ إِذْ دَعَا عَلَيْهِمْ. قَالَ: وَكَانُوا يَرَوْنَ أَنَّ الدَّعْوَةَ فِي ذَلِكَ الْبَلَدِ مُسْتَجَابَةٌ ثُمَّ سَمَى: «اللَّهُمَّ عَلَيْكَ يَا بِي جَهْلٍ وَعَلَيْكَ بِعُثْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ وَشَيْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ وَالْوَلِيدَ بْنَ عُثْبَةَ وَأُمَيَّةَ بْنَ خَلْفٍ وَعُقْبَةَ بْنَ أَبِي مُعَيْطٍ» وَعَدَّ السَّابِعَ فَلَمْ يَحْفَظْ، قَالَ فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَقَدْ رَأَيْتُ الَّذِينَ عَدَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَرَغَى فِي الْقَلِيبِ، قَلِيبٌ بَدْرُ. [الحديث 240 - أطرافه في: 520، 2934، 3185، 3854، 3960. [م-ك-32، ب-39، ح-1794، أ-3722].

69 بَابُ إِذَا أَلْفِي عَلَى ظَهْرِ الْمُصَلِّي قَدْرًا: أَي شَيْءٍ نجس. أَوْ جِبَقَةً لَمْ تَفْسُدْ صَلَاتُهُ: هَذَا رَأْيُهُ -رَحِمَهُ اللَّهُ- بِنَاءٍ عَلَى أَنَّ شَرْطِيَّةَ الطَّهَارَةِ مِنَ التَّجَسُّسِ فِي الصَّلَاةِ، إِنَّمَا هِيَ فِي الْإِبْتِدَاءِ لَا فِي الْإِثْنَاءِ.

ومذهبنا فساد الصلاة بذلك، لأنَّ شَرْطِيَّةَ الطَّهَارَةِ عِنْدَنَا ابْتِدَاءٌ وَدَوَامًا مَعَ الذِّكْرِ وَالْقُدْرَةِ. وَضَعَهُ: أَلْقَاهُ عَنْهُ. وَمَضَى فِي صَلَاتِهِ: أَي لَصَحَّتْهَا عَنْهُ. هَذَا مَذْهَبُهُ أَيْضًا -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، وَهُوَ قَوْلُ كَثِيرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ. وَالمَشْهُورُ عِنْدَ المَالِكِيَّةِ بَطْلَانُ الصَّلَاةِ فَيَقْطَعُهَا وَيَزِيلُ النُّجَاسَةَ ثُمَّ يَحْرِمُ بِهَا، قَالَ الشَّيْخُ: "وَسَقُوطُهَا فِي صَلَاةٍ مُبْطِلٌ كَذَكَرْهَا فِيهَا"⁽¹⁾. أَوْ جَنَابَةً: أَي أَثَرَهَا وَهُوَ المَنِيُّ، أَي لَمْ يَعْلَمْ بِهَمَا. أَوْ لِغَيْرِ القِبْلَةِ: خَطَأً. أَوْ تَنَبُّمًا: لَفَقْدِ المَاءِ. لَا يَجِيهُدُ: هَذَا مَذْهَبُهُمَا -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا-.

ومذهبنا في هذه المسائل أَنَّ مَنْ صَلَّى فِي ثَوْبِهِ نَجَاسَةٌ أَوْ مَنِيٌّ لَمْ يَعْلَمْ بِهَمَا، ثُمَّ طَرَأَ لَهُ العِلْمُ بِهَمَا، فَإِنَّ عِلْمَ بِهَمَا دَاخِلَ الصَّلَاةِ بَطَلَتْ صَلَاتُهُ كَمَا سَبَقَ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ بِذَلِكَ إِلَّا بَعْدَ الفِرَاقِ مِنْهَا صَحَّتْ. وَيَسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يَعِيدَهَا فِي الوَقْتِ.

وَمَنْ صَلَّى لِغَيْرِ القِبْلَةِ خَطَأً، فَإِنْ كَانَ انْحِرَافُهُ يَسِيرًا وَعَلِمَ بِهِ دَاخِلَهَا تَحَوَّلَ إِلَيْهَا، أَوْ بَعْدَ الفِرَاقِ مِنْهَا، أَعَادَ فِي الوَقْتِ اسْتِحْبَابًا أَيْضًا. وَإِنْ كَانَ انْحِرَافُهُ كَثِيرًا قَطَعَ إِنْ عِلِمَ فِي دَاخِلِهَا، وَأَعَادَ أَبَدًا إِنْ عِلِمَ بَعْدَهَا. وَمَنْ صَلَّى بِالتَّيْمُمِ لَفَقْدِ المَاءِ ثُمَّ وَجَدَهُ فِي الوَقْتِ

يستحب له أن يعيد فيه إن كان معه ضربٌ من التقصير كَوَاجِدِهِ بِقُرْبِهِ أَوْ رَحْلَهُ وَإِلَّا فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْهِ.

ح240 عِنْدَ الْبَيْتِ: أَي الكعبة المشرفة، وَأَصْحَابُ لَهُ: هم الستة المدعو عليهم معه. إِذْ قَالَ بَعْضُهُمْ: هو أبو جهل -لعنه الله-. يَسْلَى: السلى هو الجلدة التي يكون فيها جنين البهائم كالمشيمة للآدمي⁽¹⁾. جَزُورٌ: الجزور هو الجمل المجزور، أي المنحور. أَشَقَى الْقَوْمِ: هو عقبة بن أبي معيط⁽²⁾، وكان أشقاهم بما انفرد به في هذه القصة. وَإِنْ كَانَ أَبُو جَهْلٍ أَشَدَّ إِذِيَةً مِنْهُ وَكُفْرًا، لَوْ كَانَتْ لِي مَنَعَةٌ: أي قوة وعشيرة، لأنه كان من هذيل، أي لطرحتُه عن رسول الله ﷺ. يَضْحَكُونَ: استهزاءً. وَيَجِيلُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ: أي ينسب بعضهم فعل ذلك إلى بعض، تهكمًا، -زادهم الله عذابا وبكاءً في النار- حَتَّى جَاءَتْ فَاطِمَةُ: ابنته -عليه السلام- سيدة نساء العالمين، وهي جويرية صغيرة -زادها الله شرفاً وتعظيماً- فَطَرَهَتْ عَنْ ظَهْرِهِ الشَّرِيفِ مَا وَضَعَ عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدَ فَرَاغِهِ مِنَ الصَّلَاةِ: اللَّهُمَّ عَلَيَّكَ بِقُرْبَيْشٍ (105/1) أَي خَذَهُمْ أَخَذًا يَهْلِكُهُمْ وَيَفْنِيهِمْ. قَالَ السَّبْكِ. وَهُوَ عَامٌ أُرِيدُ بِهِ الْخُصُوصَ، أَي بِكُفْرَانِهِمْ أَوْ مَنْ سُمِّيَ مِنْهُمْ، فَخَشِقَ عَلَيْهِمْ إِذْ دَعَا عَلَيْهِمْ: وَذَهَبَ عَنْهُمْ الضَّحْكَ، وَخَافُوا دَعْوَتَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. ثُمَّ سَمَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَي عَيَّنَ فِي دُعَائِهِ وَقَصَلَ مَا أَجْمَلَهُ قَبْلُ. وَعَدَّ: أَي عمرو بن ميمون⁽³⁾. السَّايِعَ فَلَمْ نَحْفَظْهُ: هذا قول أبي إسحاق⁽⁴⁾. والسابع

(1) الفتح (350/1).

(2) كما صرح به البخاري في كتاب الجزية ح3185.

(3) عمرو بن ميمون، الأودي، أبو عبدالله، يقال: أبو يحيى، مخضرم، مشهور، ثقة، عابد، نزل بالكوفة،

مات سنة 74هـ وقيل: بعدها. التقريب (80/2).

(4) يعني السببيعي.

هو عُمارة بن الوليد. قال ابن مسعود: لقد رأيتُ الذي عدُّ، أي أكثرهم. فإن عُمارة كان عند النجاشي وتعرَّض لامرأته، فأمر النجاشي ساحراً فنفخ في إحليله فتوحش وصار مع البهائم إلى أن مات في خلافة عمر. وعقبه قتله النبي ﷺ من بعد مُنصَرَفه من بدر صبراً⁽¹⁾ صَرَعَى: جمع صريع بمعنى مصروع. فِي الْقَلْبِيعِ: البئر قبل أن تطوى، أي ما عدا أمية فإنه تقطعت أوصاله قبل وصوله إلى القلبيع.

قال العلماء: وإنما أمر صلى الله عليه وسلم بالقائهم في القلبيع لئلا يتأذى الناس بريحهم، وإلا فالحربي لا يجب دفنه. قاله في "الفتح"⁽²⁾.

ومراد البخاري -رحمه الله- الاستدلال على أن مَنْ وقع له في أثناء صلاته ما يمنع انعقادها ابتداءً، لا تبطل صلاته لو تمادى فيها، لأن الجزورَ ذبيحةً مُشْرِكٍ فهو نجس بجميع أجزائه. وجوابه أنه صلى الله عليه وسلم إنما لم يرفع رأسه، لأنه لم يعلم ما وضع على ظهره هل هو نجس أم لا؟ قاله النووي⁽³⁾.

وإنما لم يُعَد صلى الله عليه وسلم صلاته بعد علمه بما ذكر لأنها نافلة، أو لبيان الجواز، لأن الإعادة حينئذٍ مستحبَّة لا غير.

فإن قيل كان صلى الله عليه وسلم يرى مَنْ خلفه. قلنا: لا يلزم من ذلك العلم بالنجاسة لاحتمال أن ذلك من مُذَكِّي، أي فيكون طاهراً. قاله ابن زكري⁽⁴⁾.

وقيل: إن ذلك كان قبل تحريم ذبائح أهل الأوثان، فيكون في معنى المذكيات، وعليه فلا شاهد فيه بالكلية -والله أعلم-.

(1) الفتح (351/1).

(2) المصدر نفسه (352/1).

(3) شرح النووي على مسلم (151/12).

(4) حاشية ابن زكري على البخاري (مج 1/13 ص 7).

70 باب البزاق والمخاط ونحوه في الثوب

قَالَ عُرْوَةُ عَنْ الْمِسْوَرِ وَمَرْوَانَ: خَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زَمَنَ حَدِيثِيَّةٍ... فَذَكَرَ الْحَدِيثَ: وَمَا تَنَحَّمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نُخَامَةً إِلَّا وَقَعَتْ فِي كَفِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ فَذَلِكَ بِهَا وَجْهَهُ وَجِلْدَهُ.

ح241 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ حُمَيْدٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: بَزَقَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي ثَوْبِهِ. قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: طَوَّلَهُ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ. قَالَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ حَدَّثَنِي حُمَيْدٌ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ...

[الحديث 241 - أطرافه في: 405، 412، 413، 417، 531، 532، 822، 1214].

70 بَابُ الْبُزَاقِ: مَا يَخْرُجُ مِنَ الْفَمِ. وَالْمَخَاطِطُ: مَا يَخْرُجُ مِنَ الْأَنْفِ. وَنَحْوُهُ: كَالعَرَقِ

والدمع في الثوب والبدن ونحوه، أي بيان حكم ما ذكر. وحكمها عندنا الطهارة من كل حيٍّ وأدميٍّ أو غيره. قال في المختصر: "والحيُّ ودمعه وَعَرَقَهُ وَلُعَابُهُ وَمُخَاطُهُ وَبَيْضُهُ وَلَوْ أَكَلَ نَجَسًا"⁽¹⁾. فَذَكَرَ الْحَدِيثَ الْآتِي فِي قِصَّةِ الْحَدِيثِيَّةِ. فَذَلِكَ بِهَا: أَي بِالنُّخَامَةِ. وَجْهَهُ: تَبَرُّكًا بِهَا، وَذَلِكَ يَدُلُّ عَلَى طَهَارَتِهَا. وَالْأَصْلُ عَدَمُ الْخُصُوصِيَّةِ.

ح241 فِي ثَوْبِهِ: أَي ثَوْبَ نَفْسِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ. زَادَ أَبُو نَعِيمٍ «وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ»، طَوَّلَهُ: أَي رَوَاهُ مَطُولًا كَمَا يَأْتِي فِي بَابِ: حَكَ الْبُزَاقُ بِالْيَدِ فِي الْمَسْجِدِ.

71 بَابُ لَا يَجُوزُ الْوُضُوءُ بِاللَّيْبِ وَلَا الْمُسْكِرِ

وَكَرِهَهُ الْحَسَنُ وَأَبُو الْعَالِيَةِ. وَقَالَ عَطَاءٌ: النَّيْمُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنَ الْوُضُوءِ بِاللَّيْبِ وَاللَّبَنِ.

ح242 حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «كُلُّ شَرَابٍ أَسْكِرَ فَهُوَ حَرَامٌ». [الحديث 242 - طرفاه في: 5585، 5586].

(1) مختصر خليل (ص10).

71 **بَابُ لَا يَجُوزُ الْوُضُوءُ بِالنَّبِيدِ**: الماء المنقح فيه التمر أو الزبيب سواء أسكر أم لا. **وَلَا الْمُسْكِرُ**: خمرًا أو غيره ولو لبنًا. فَبَيْنَ الْمُسْكِرِ وَالنَّبِيدِ عُمُومٌ وَخُصُوصٌ مِنْ وَجْهِ، وما ذكره من عدم الجواز هو قولُ الجمهور، وأجازه أبو حنيفة بنبيذ التمر إذا كان خارج البلد ولم يجد ماءً. **وَكَرِهَهُ**: أي الوضوء به. **الْمَسْنُ**: البصريُّ كراهةً تنزيهيةً.

ح242 **كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ هَرَامٌ**: وجه استدلاله به أنَّ الْمُسْكِرَ لا يحلُّ شربه. وما لا يحلُّ شربه لا يجوز الوضوء به، لخروجه عن اسم الماء لغةً وشرعاً. قاله ابن بطال⁽¹⁾. قال: وكذلك النبيذُ غيرُ المسكرِ أيضاً هو في معنى المسكرِ من جهة أنه لا يقع عليه اسم الماء، ولو جاز أن يُسَمَّى النبيذُ ماءً لأنَّ فيه ماءً، جاز أن يُسَمَّى الخل ماءً، لأنَّ فيه ماءً.

72 **بَابُ غَسَلِ الْمَرَأَةِ أَبَاهَا الدَّمَّ عَنْ وَجْهِهِ**

وَقَالَ أَبُو الْعَالِيَةِ: امْسَحُوا عَلَى رِجْلِي فَإِنَّهَا مَرِيضَةٌ.

ح243 **حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ قَالَ: أَخْبَرَنَا سَفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي حَازِمٍ سَمِعَ سَهْلَ بْنَ سَعْدِ السَّاعِدِيِّ، وَسَأَلَهُ النَّاسُ - وَمَا بَيْنِي وَبَيْنَهُ أَحَدٌ - بِأَيِّ شَيْءٍ دُوِيَ جُرْحُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ فَقَالَ: مَا بَقِيَ أَحَدٌ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي، كَانَ عَلَيَّ يَحِيءُ بِرُسِيهِ فِيهِ مَاءٌ وَقَاطِمَةٌ تَغْسِلُ عَنْ وَجْهِهِ الدَّمَ، فَأَخَذَ حَصِيرًا فَأَحْرَقَ فَحُسِّي بِهِ جُرْحَهُ.**

[الحديث 243 - أطرافه في: 2903، 2911، 3037، 4075، 5248، 5722].

72 **بَابُ غَسَلِ الْمَرَأَةِ أَبَاهَا**: مفعول. **الدَّمَّ** بدل اشتمال **عَنْ وَجْهِهِ**: أي جواز ذلك. وهذه الترجمة معقودة لبيان أن إزالة النجاسة تجوز فيها الاستعانة والاستنابة.

امْسَحُوا عَلَى رِجْلِي: وجه الدليل منه أنه استنابة في الوضوء، ففي إزالة النجاسة أولى. وفيه أن ذلك وقع لضرورة (106/1)، فلا يتم الاحتجاج به.

(1) شرح ابن بطال (367/1).

ح243 جُرْمُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ، الَّذِي أَصَابَهُ بِأَحَدٍ. مَا بَقِيَ أَحَدًا أَعْلَمَ بِهِ وَنَبِيٌّ: لتأخر موته بالمدينة عن باقي الصحابة بقرّوسه: هو ما يتقى به في الحرب. ويسمى الدرّقة والحجفة. هَمِيرٌ: من جريد النخل. فَحْشِيٌّ بِهِ: أي برماده جُوْهُهُ: لأن الرّماد يمسك الدم.

73 بَابُ السَّوَاكِ

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: بَتُّ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاسْتَنَّ. ح244 حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ غِيلَانَ بْنِ جَرِيرٍ عَنْ أَبِي بُرْدَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَوَجَدْتُهُ يَسْتَنَّ بِسِوَاكِ بِيَدِهِ، يَقُولُ «أَعْ أَعْ» وَالسَّوَاكُ فِيهِ كَأَنَّهُ يَتَهَوَّعُ. لم-ك-2، ب-15، ح-254، ا-19758.

ح245 حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ حُدَيْفَةَ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ يَتَوَضَّأُ فَاهُ بِالسَّوَاكِ. [الحديث 245 - طرفاه في: 889، 1136]. لم-ك-2، ب-15، ح-255، ا-23475.

73 بَابُ السَّوَاكِ: السَّوَاكُ يُطْلَقُ عَلَى الآلَةِ وَالْفِعْلِ. وَالْمُرَادُ هُنَا الْفِعْلُ، أَي مَطْلُوبِيَّتُهُ. وَهُوَ ذَلِكَ الْأَسْنَانِ وَسَائِرِ الْفَمِ بِمَا يُطَيَّبُهَا، وَهُوَ مِنْ مُسْتَحَبَّاتِ الْوُضُوءِ، فَمِنْ ثَمَّ ذَكَرَهُ هُنَا. قَالَ النَّوَوِيُّ: "السَّوَاكُ مُسْتَحَبٌّ فِي جَمِيعِ الْأَوْقَاتِ وَلَكِنَّهُ فِي خَمْسَةٍ أَشَدَّ اسْتِحْبَابًا عِنْدَ الْوُضُوءِ، وَالصَّلَاةِ -أَيِ الْبَعِيدَةِ مِنْهُ-، وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ، وَالاسْتِيقَاطِ مِنَ النَّوْمِ، وَتَغْيِيرِ رَائِحَةِ الْفَمِ". هـ⁽¹⁾.

وأفضله بالأراك متوسطاً بين اللبونة واليبوسة لأنه سواك النبي ﷺ والصحابة. وله أثرٌ حسن في تنقية الأسنان، وطيب النكهة، ولين الجرح. قاله ابن العربي⁽²⁾.

(1) شرح النووي على مسلم (142/3).

(2) عارضة الأحوندي (55/1).

وقال بعضُ الشافعية: "أفضله الأراك ثم جريدُ النخل، ثم عودُ الزيتون، ثم ماله رائحةٌ زكيةٌ، ثم غيره من العيدان مما لم يئنه عنه". هـ.

الشيخُ زُرُّوق: قال بعض العلماء: لا يستاك بعود الرُّمَّان والريحان والحلفاء والأشنان، والسمار، والقصب، وقصب الشعير، لما فيها من الآفات، ولا بعود مجهول لاحتمال أنه منها". هـ.

الشيخُ عبد الباقي: "يحرم استيائك الرُّجَال بالجوزاء على الأصح". هـ.

أبو عبدالله الأبي: "وفي العتبية": مَنْ لم يجد سواكاً فأصبعه يجرئه، فإن لم يجد واستاك بها فلا يدخله في الإناء خوف إضافة الماء. وهذا يدل على أنه يستاك باليمين وكرهه بعضهم بالشمال، لأنها مسَّت الأذى". هـ من "إكمال إكماله"⁽¹⁾.

القاضي عياض: "قوله: «كان إذا دخل بيته بدأ بالسواك»⁽²⁾ معناه تَكَرَّارُه لذلك ومثابرتَه عليه، وخصَّ بذلك دخوله بيته، لأنه مما لا يفعله ذُو المروءات بحضرة الناس، ولا يجب عمله في المسجد، ولا في المجالس الحفلة" هـ من "إكماله"⁽³⁾.

زاد الأبي عنه: "لما فيه من إلقاء ما يستقذر" هـ منه⁽⁴⁾.

القرطبي: "يجتنب في المحافل، والمساجد، وحضرة الناس، ولم يرو عنه صلى الله عليه وسلم أنه تسوك فيهما لأنه من باب إزالة القدر والوسخ، ولا يليق في المساجد ومحفل الناس، ولا يليق بذي المروءة فعل ذلك في الملاء من الناس. هـ من "مُفهِمِه"⁽⁵⁾.

(1) إكمال الإكمال (58/2).

(2) رواه مسلم عن عائشة باب السواك. حديث رقم 44.

(3) إكمال المعلم (60/2).

(4) إكمال الإكمال (57/2).

(5) المفهم (509/1).

الفاكهاني في "شرح العمدة": "مذهبنا كراهة الاستياك في المسجد خشية أن يخرج من فمه دم ونحوه مما يُنزّه المسجد عنه". هـ. نقله الزرقاني (1).

ابن عرفة: "روى الشيخ كراهة الاستياك به أي بالمسجد". هـ من "مختصره".
اللخمي: "قد نصوا أنه يجب أن ينزه المسجد عن وقوع الأذى به، وإن لم يكن نجساً، فلا يقلم ظفره به، ولا يتمضمض ولا يستاك، ولا يتوضأ به" هـ. نقله المواق (2).

واعترض ابن دقيق العيد ما ذكر بأن أبا موسى دخل على النبي ﷺ وهو يستاك، وطرف السواك على لسانه يقول: «أع أع»، قال الحطاب: ورجح هذا لأن السواك من باب العبادات والقرب فلا يطلب إخفاؤه (3). تعقبه العلامة الصفطي في "حواشي العشماوية" بقوله: "إنه صلى الله عليه وسلم لم يبتدئ ذلك بحضرة أبي موسى بل كان متلبساً به قبل مجيئه". وأيضاً أبو موسى واحداً لا جماعة. وأيضاً النبي ﷺ يُستشفى بجميع فضلاته فلا يستقذر ذلك منه بخلاف غيره. قال: "وأما كونه من باب القرب فلا يدل على فعله بحضرة الناس، ترى أن الإستبراء واجب، وتنف الإبط، مندوب مع أنه ينبغي إخفاؤهما. والله أعلم. هـ (4).

فائدة:

للسواك فضائل جمَعَ الحافظ ابن حجر منها بضعا وثلاثين، ونظّمها كما قاله الشيخ الصاوي، في قوله:

❖ إن السواك مرضي الرحمان وهكذا مبيض الأسنان

(1) شرح الزرقاني على مختصر خليل (72/1).

(2) التاج والإكليل (116/2).

(3) مواهب الجليل لشرح مختصر خليل للحطاب (281/1).

(4) حاشية الصفطي على شرح ابن تركي على العشماوية (ص65 و66).

- ❖ [مظهر للشعر]⁽¹⁾ مذكي الفظنه
❖ يزيد في فصاحة وحسنه
❖ مشدد اللثة أيضاً مذهب
❖ لبخّر، وللعُدو مُرهب
❖ كذا مصفى خلقة، ويقطع
❖ رطوبة، وللغذاء ينفع
❖ ومبطن للشيب والإهram
❖ وقد غدا مُذكر الشهادة
❖ ومرغم الشيطان والعدو
❖ ومورث لسعة مع الغنى
❖ وللصداع وعروق الرأس
❖ يزيد في مال ويُنمي الولدا
❖ مبيض الوجه، وجال للبصر
❖ ميسر موسّع للرزق
❖ مسكن ووجع الأضراس
❖ مطهر للقلب جال للصدأ
❖ ومذهب لبلغم مع الحفر⁽²⁾
❖ مفرح للكتابين الحق.⁽³⁾

وروى أبو نعيم عن أبي الدرداء: «عليكم بالسواك فلا تغفلوه وأديموه فإن فيه أربعة وعشرين خصلة» فذكرها. ومنها: بعض ما في نظم الحافظ، وزاد عليه ستة عشر خصلة، نقله المناوي على قوله صلى الله عليه وسلم «في السواك عشر خصال» فانظره⁽⁴⁾. قال الترمذي الحكيم: "وابلع ريقك من أول ما تستاك، فإنه ينفع من الجذام والبرص، وكلّ داءٍ سوى الموت، ولا تبلع بعده شيئاً فإنه يورث الوسوسة"⁽⁵⁾.

(1) في الأصل: "ومظهر للشعر". والمثبت من حاشية الصفتي.

(2) الحفر معناه فساد أصول الأسنان.

(3) حاشية الصفتي (ص66).

(4) فيض القدير (592/4) وراجع (451/4) عند حديث: «عليكم بالسواك...».

(5) حاشية ابن عابدين المسمّاة: رد المحتار على الدر المختار (115/1).

وقال ابن الحاج: "لا يستاك بالسواك ثانياً حتى يغسله خوف أن يكون خالطه شيء من النجاسة، ولأنه يرُدُّ بَصَاقَهُ إلى فيه وذلك مستقذر⁽¹⁾. فَاسْتَنْ: أي أمر السواك على أسنانه أو سن أسنانه به أي حددها.

ح244 يَقُولُ: أي النبي ﷺ أو السواك مجازاً. أُمُّ أُمِّ: هذه حكاية صوته صلى الله عليه وسلم، لأنَّ السواك كان على طرف لسانه الداخل من جهة الحلق. يَتَهَوَّمُ: أي يتقياً أي يحكي صوت المتقيء.

ح245 يَبْشُوهُ: يَذَلُّكُ أو يَحْكُ فاه بالسواك، لأن النوم يقتضي تغير الفم لما يتصاعد إليه من أبخرة المعدة.

74 بَابُ دَفْعِ السَّوَاكِ إِلَى الْأَكْبَرِ

ح246 وَقَالَ عَقَّانُ: حَدَّثَنَا صَخْرُ بْنُ جُوَيْرِيَةَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «أَرَانِي أَسْوَكُ بِسِوَاكِ فِجَاعِي رَجُلَانِ أَحَدُهُمَا أَكْبَرُ مِنَ الْآخَرِ، فَتَاوَلْتُ السَّوَاكَ الْأَصْغَرَ مِنْهُمَا، فَقِيلَ لِي: كَبُرَ، فَدَفَعْتُهُ إِلَى الْأَكْبَرِ مِنْهُمَا». قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: اخْتَصَرَهُ نُعَيْمٌ عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ عَنْ أَسَامَةَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ. (م-ك-42، ب-4، ح-2271، أ-6107).

74 بَابُ دَفْعِ السَّوَاكِ إِلَى الْأَكْبَرِ: يعني إن لم يكن الأصغر عن اليمين وإلا قدم من على اليمين.

ح246 أَوْافِيي: -بفتح الهمزة- أي في المنام، فَتَقْبِلُ لِي القائل هو جبريل عليه السلام، كَبُرَ: أي قدم الأكبر. قال المناوي: "الظاهر أن المراد به الأفضل ويحتمل الأسن"⁽²⁾. هـ. ابن بطال: "فيه تقديم ذي السن في السواك، ويلتحق به الطعام والشراب والمشى والكلام"⁽³⁾.

(1) المدخل لابن الحاج (194/2) (ط المكتبة التوفيقية).

(2) فيض القدير (225/4).

(3) شرح ابن بطال (371/1).

المهلب: "هذا ما لم يترتب القوم في الجلوس، فإذا ترتبوا فالسنة تقديم الأيمن فالأيمن من الرئيس". هـ⁽¹⁾. ابن حجر: "وهو صحيح"⁽²⁾. وسيأتي الحديث فيه في الأشربة هـ. وقال في الأشربة على حديث: «الأيمن فالأيمن»⁽³⁾ ما ملخصه: "عارض هذا الحديث حديث «كبر كبر» وحديث ابن عمر: «في الأمر بمناولة السواك الأكبر»، ويجمع بأنه محمول على الحالة التي يجلسون فيها متساوين إما بين يدي الرئيس أو عن يساره كلهم أو خلفه أو حيث الرئيس، فتخص هذه الصورة من عموم تقديم الأيمن، أو يخص من عموم الأمر بالبداة بالكبير ما إذا جلس بعض عن يمين الرئيس وبعض عن يساره، ففي هذه الصورة يقدم الصغير على الكبير والمفضل على الفاضل". هـ⁽⁴⁾. ونحوه للمناوي جامعاً به بين حديث: «كان إذا استن ناول السواك الأكبر وإذا شرب أعطى الذي عن يمينه» وحديث «أمرني جبريل أن أكبر» فانظره⁽⁵⁾.

وقال الزرقاني على حديث ابن عباس الدال على تقديم الأيمن ما نصه: "فيه تقديم الأيمن في الشرب ونحوه وإن صغيراً أو مفضولاً، وأما تقديم الأفاضل والكبار فهو عند التساوي في الحقوق في باقي الأوصاف". هـ⁽⁶⁾.

75 بَابُ فَضْلِ مَنْ بَاتَ عَلَى الْوُضُوءِ

ح 247 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِقَاتٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنَا سُقْيَانُ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ

(1) شرح ابن بطال (372/1).

(2) الفتح (357/1).

(3) صحيح البخاري، كتاب الأشربة باب 18 ح 5619.

(4) الفتح (87/10).

(5) فيض القدير (244/2) عند حديث: «أمرني جبريل...».

(6) شرح الزرقاني على الموطأ. (344/4).

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا أَتَيْتَ مَضْجَعَكَ فَتَوَضَّأْ وَضُوعَكَ لِلصَّلَاةِ ثُمَّ اضْطَجِعْ عَلَى شِقِّكَ الْيَمِينِ ثُمَّ قُلِ اللَّهُمَّ أَسَلَمْتُ وَجْهِي إِلَيْكَ، وَقَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ، وَالْجَانُ ظَهْرِي إِلَيْكَ، رَغْبَةً وَرَهْبَةً إِلَيْكَ، لَا مَلْجَأَ وَلَا مَلْجَأَ مِثْلَكَ إِلَّا إِلَيْكَ، اللَّهُمَّ أَمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ وَبِنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ، فَإِنْ مِتُّ مِنْ لَيْلَتِكَ فَأَنْتَ عَلَى الْفِطْرَةِ وَأَجْعَلْهُنَّ آخِرَ مَا تَتَكَلَّمُ بِهِ» قَالَ فَرَدَّدْتُهَا عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَلَمَّا بَلَغْتُ: اللَّهُمَّ أَمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ، قُلْتُ وَرَسُولِكَ. قَالَ: «لَا! وَنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ».

[الحديث 247 - أطرافه في: 6311، 6313، 6315، 7488. [ج-ك-48، ب-17، ح-2710، ا-18585].

75 **بَابُ فَضْلِ مَنْ بَاتَ عَلَى وَضُوءٍ:** روى ابن حبان مرفوعاً: «من بات طاهراً بات في شِعَارِهِ مَلَكٌ فَلَا يَسْتَيْقِظُ إِلَّا قَالَ الْمَلَكُ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِعَبْدِكَ فُلَانٍ، فَإِنَّهُ بَاتَ طَاهِراً»⁽¹⁾.
وَالشَّعَارُ مَا يَلِي بَدَنَ الْإِنْسَانِ مِنْ ثَوْبٍ وَنَحْوِهِ.

وروى البيهقي حديث عبدالله بن عمرو: «من بات طاهراً عرجت روحه فسجدت تحت العرش»⁽²⁾. ومن فضائله أيضاً أنه قد تقبض روحه في نومه فيكون على وضوء، وأنه أصدق لرؤياه وأبعد من تلاعب الشيطان به في منامه.

ح 247 **إِذَا أَتَيْتَ مَضْجَعَكَ:** أي أردت إتيانه، فَتَوَضَّأْ وَضُوعَكَ لِلصَّلَاةِ: أي مثله إن كنت على غير وضوء. قال ابن بطال: "فيه أن الوضوء عند النوم مندوبٌ إليه مرغّب فيه وكذلك الدعاء"⁽³⁾.

(1) أخرجه ابن حبان (ح 167 موارد). وعزاه السيوطي للطبراني من حديث ابن عمر، ورمز له بالضعف وقال في

فيض القدير (358/4): "ورواه أبو الشيخ والديلمي، قال الهيثمي: أرجو أنه حسن الإسناد.

(2) رواه البيهقي في شعب الإيمان (28/3) ح 2781 من طريق علي بن غالب الفهري، عن واهب بن عبدالله

المعافري وقال عقبه: هكذا جاء موقوفاً وتابعه ابن لهيعة عن واهب. قال الذهبي في الميزان (180/5) علي

بن غالب كثير التدليس، ويأتي بمناكير فيبطل الاحتجاج بروايته.

(3) شرح ابن بطال (372/1).

وقال القاضي عياض: "اختلف عندنا وعند غيرنا هل يستباح بهذا الوضوء الصلاة؟ والصحيح أنه إذا نوى به ليبيت على طهارة، استباح به الصلاة وغيرها".⁽¹⁾

أبو عبد الله الأبي: "وهذا الوضوء ينقضه الحدث الواقع قبل الاضطجاع لا الواقع بعده".⁽²⁾ هـ. وَجْهِي: ذاتي إليك طائعة لِحُكْمِكَ منقادة لأوامرك ونواهيك وَقَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ: متبرئاً من حَوْلِي وقوتي واختياري لنفسي. وَأَلْجَأْتُ: أسندتُ. ظَهْرِي إِلَيْكَ: اعتمدتُ عليك في أموري كُلِّهَا وَغَبَّةٌ: طمعاً في ثوابك، وَهَبَّةٌ: خوفاً من عقابك إِلَيْكَ متعلق برغبة، ومتعلق «رهبة» محذوف، أي منك. لَا مَلْجَأَ: لا مهربَ منك (108/1)، إلى أحدِ إلا إِلَيْكَ. وَلَا مَنَاجَا: مَخْلَصَ منك إلا بك. فقوله: «إلا إليك» متعلق بملجأ، ومتعلق «منجا» مقدراً كما رأيتُه. يَكْتَابِيكَ: القرآن على الفِطْرَةِ الإسلامية الكاملة. أي على فطرة المقربين، وَمَنْ لم يقل ذلك مات على فطرة عامّة المؤمنين. قاله القرطبي⁽³⁾. وهذا هو الفضل الذي ترجم له. زاد في التوحيد: «وان أصبحت أصبت أجراً»⁽⁴⁾ آخِرَ مَا تَكَلَّمُ بِهِ: أي من غير الأذكار وتلاوة القرآن.

وفيه براءة الاختتام لكتاب الوضوء، قَالَ لَا وَفِيكَ: أي لأن ألفاظ الدعاء توقيفية تعبدية، فربما كان في لفظ سرٍّ ليس في غيره، وَإِنْ كان مثله في الدلالة. قاله المازري واستحسنه النووي⁽⁵⁾.

(1) إكمال المعلم (207/8).

(2) إكمال الإكمال (113/9).

(3) المفهم (39/7).

(4) صحيح البخاري، كتاب التوحيد باب 33. حديث 7488.

(5) إكمال الإكمال (115/9) بالمعنى.

فهرس موضوعات المجلد الأول

<u>الموضوع</u>	<u>الصفحة</u>
كِتَابُ بَدْءِ الْوَحْيِ:	32
1 كَيْفَ كَانَ بَدْءُ الْوَحْيِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَوْلُ اللَّهِ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا..﴾	32
2 باب.....	50
3 باب.....	60
4 باب.....	74
5 باب.....	75
6 باب.....	78
كِتَابُ الْإِيمَانِ:	91
1 بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ»	91
2 بَابُ دَعَاؤِكُمْ إِيمَانَكُمْ لِقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿قُلْ مَا يَعْبَأُ بِكُمْ رَبِّي نُوَلَّا دَعَاؤَكُمْ﴾	97
3 بَابُ أُمُورِ الْإِيمَانِ	100
4 بَابُ الْمُسْلِمِ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ	104
5 بَابُ أَيِّ الْإِسْلَامِ أَفْضَلُ؟	106
6 بَابُ إِطْعَامِ الطَّعَامِ مِنَ الْإِسْلَامِ	106
7 بَابُ مِنَ الْإِيمَانِ أَنْ يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ	107
8 بَابُ حُبِّ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْإِيمَانِ	109
9 بَابُ حَلَاوَةِ الْإِيمَانِ	111
10 بَابُ عِلْمَةِ الْإِيمَانِ حُبُّ الْأَنْصَارِ	114
11 باب.....	115
12 بَابُ مِنَ الدِّينِ الْفِرَارُ مِنَ الْفِتَنِ	119
13 بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَنَا أَعْلَمُكُمْ بِاللَّهِ، وَأَنَّ الْمَعْرِفَةَ فِعْلُ الْقَلْبِ	121

- 14 بَاب مَنْ كَرِهَ أَنْ يَعُودَ فِي الْكُفْرِ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يَلْتَقَى فِي النَّارِ مِنَ الْإِيمَانِ 123
- 15 بَاب تَفَاضُلِ أَهْلِ الْإِيمَانِ فِي الْأَعْمَالِ 123
- 16 بَاب الْحَيَاءِ مِنَ الْإِيمَانِ 125
- 17 بَاب ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ 126
- 18 بَاب مَنْ قَالَ: إِنَّ الْإِيمَانَ هُوَ الْعَمَلُ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا..﴾. 127
- 19 بَاب إِذَا لَمْ يَكُنِ الْإِسْلَامُ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَكَانَ عَلَى الْإِسْتِسْلَامِ أَوْ الْخَوْفِ مِنَ الْقَتْلِ 130
- 20 بَاب إِفْشَاءِ السَّلَامِ مِنَ الْإِسْلَامِ 133
- 21 بَاب كُفْرَانِ الْعَشِيرِ وَكُفْرٍ دُونَ كُفْرٍ 134
- 22 بَاب الْمَعَاصِي مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ وَلَا يُكْفَرُ صَاحِبُهَا بِإِتِّكَابِهَا إِلَّا بِالشَّرْكِ 135
- 23 بَاب ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا﴾ 136
- 23 بَاب ظَلَمٌ دُونَ ظَلَمٍ 139
- 24 بَاب عَلَامَةِ الْمُتَأَفِّقِ 140
- 25 بَاب قِيَامِ لَيْلَةِ الْقَدْرِ مِنَ الْإِيمَانِ 143
- 26 بَاب الْجِهَادِ مِنَ الْإِيمَانِ 144
- 28 بَاب تَطَوُّعِ قِيَامِ رَمَضَانَ مِنَ الْإِيمَانِ 145
- 29 بَاب الدِّينِ يُسْرٌ وَقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَحَبُّ الدِّينِ إِلَى اللَّهِ الْحَنِيفِيَّةُ السَّمْحَةُ. 158
- 30 بَاب الصَّلَاةِ مِنَ الْإِيمَانِ 159
- 31 بَاب حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ 162
- 32 بَاب أَحَبُّ الدِّينِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَدْوَمُهُ 164
- 33 بَاب زِيَادَةِ الْإِيمَانِ وَتُقْصَانِهِ 166
- 34 بَاب الزَّكَاةِ مِنَ الْإِسْلَامِ 168
- 35 بَاب اتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ مِنَ الْإِيمَانِ 171
- 36 بَاب خَوْفِ الْمُؤْمِنِ مِنْ أَنْ يَحْبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ لَا يَشْعُرُ 173
- 37 بَاب سُؤَالِ جِبْرِيلَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْإِيمَانِ وَالْإِسْلَامِ وَالْإِحْسَانِ وَعِلْمِ السَّاعَةِ 176

- 185 باب
- 185 39 باب فَضْلٍ مَنْ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ.....
- 187 40 باب أَدَاءُ الْخُمْسِ مِنَ الْإِيمَانِ.....
- 190 41 باب مَا جَاءَ إِنْ الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ وَالْحِسْبَةِ، وَلِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى.....
- 193 42 باب قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الدِّينُ النَّصِيحَةُ لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَيِّمَةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَتِهِمْ».....
- 197 **كتاب العلم**.....
- 198 1 باب فَضْلِ الْعِلْمِ.....
- 199 2 باب مَنْ سُئِلَ عِلْمًا وَهُوَ مُسْتَعْلِفٌ فِي حَدِيثِهِ فَأَتَمَّ الْحَدِيثَ ثُمَّ أَجَابَ السَّائِلَ.....
- 201 3 باب مَنْ رَفَعَ صَوْتَهُ بِالْعِلْمِ.....
- 201 4 باب قَوْلِ الْمُحَدِّثِ حَدَّثَنَا وَأَخْبَرَنَا وَأَنْبَأَنَا.....
- 204 5 باب طَرَحَ الْإِمَامُ الْمَسْأَلَةَ عَلَى أَصْحَابِهِ لِيُخْتَبِرَ مَا عِنْدَهُمْ مِنَ الْعِلْمِ.....
- 205 6 باب مَا جَاءَ فِي الْعِلْمِ وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾.....
- 208 7 باب مَا يُذَكَّرُ فِي الْمُنَاوَلَةِ وَكِتَابِ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْعِلْمِ إِلَى الْبُلْدَانِ.....
- 212 8 باب مَنْ قَعَدَ حَيْثُ يَنْتَهِي بِهِ الْمَجْلِسُ وَمَنْ رَأَى فُرْجَةً فِي الْحَلْقَةِ فَجَلَسَ فِيهَا.....
- 213 9 باب قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَبُّ مَبْلَغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ.....
- 215 10 باب الْعِلْمُ قَبْلَ الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ.....
- 219 11 باب مَا كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَخَوَّلُهُمْ بِالْمَوْعِظَةِ وَالْعِلْمِ كَيْ لَا يَنْفِرُوا.....
- 219 12 باب مَنْ جَعَلَ لِأَهْلِ الْعِلْمِ أَيَّامًا مَعْلُومَةً.....
- 220 13 باب مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ.....
- 222 14 باب الْفَهْمِ فِي الْعِلْمِ.....
- 223 15 باب الْإِغْتِبَاطِ فِي الْعِلْمِ وَالْحِكْمَةِ.....
- 225 16 باب مَا ذُكِرَ فِي ذَهَابِ مُوسَى، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْبَحْرِ إِلَى الْخَضِرِ.....
- 228 17 باب قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللَّهُمَّ عَلِّمَهُ الْكِتَابَ.....

- 18 بَاب مَتَى يَصِحُّ سَمَاعُ الصَّغِيرِ 228
- 19 بَابُ الْخُرُوجِ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ 230
- 20 بَابُ فَضْلِ مَنْ عَلِمَ وَعَلَّمَ 231
- 21 بَابُ رَفْعِ الْعِلْمِ وَظُهُورِ الْجَهْلِ 233
- 22 بَابُ فَضْلِ الْعِلْمِ 235
- 23 بَابُ الْفُتْيَا وَهُوَ وَاقْفُ عَلَى الدَّابَّةِ وَغَيْرِهَا 236
- 24 بَابُ مَنْ أَجَابَ الْفُتْيَا بِإِشَارَةِ الْيَدِ وَالرَّأْسِ 237
- 25 بَابُ تَحْرِيطِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَفَدَا عَبْدِ الْقَيْسِ عَلَى أَنْ يَحْفَظُوا الْإِيمَانَ وَالْعِلْمَ . 240
- 26 بَابُ الرَّحْلَةِ فِي الْمَسْأَلَةِ النَّازِلَةِ وَتَعْلِيمِ أَهْلِهِ 241
- 27 بَابُ التَّنَاوُبِ فِي الْعِلْمِ 242
- 28 بَابُ الْغَضَبِ فِي الْمَوْعِظَةِ وَالتَّعْلِيمِ إِذَا رَأَى مَا يَكْرَهُ 243
- 29 بَابُ مَنْ بَرَكَ عَلَى رُكْبَتَيْهِ عِنْدَ الْإِمَامِ أَوْ الْمُحَدِّثِ 246
- 30 بَابُ مَنْ أَعَادَ الْحَدِيثَ ثَلَاثًا لِيُفْهَمَ عَنْهُ 246
- 31 بَابُ تَعْلِيمِ الرَّجُلِ أُمَّتَهُ وَأَهْلَهُ 248
- 32 بَابُ عِظَةِ الْإِمَامِ النَّسَاءِ وَتَعْلِيمِهِنَّ 252
- 33 بَابُ الْجِرْصِ عَلَى الْحَدِيثِ 253
- 34 بَابُ كَيْفِ يُقْبَضُ الْعِلْمُ 254
- 35 بَابُ هَلْ يُجْعَلُ لِلنِّسَاءِ يَوْمٌ عَلَى حِدَةٍ فِي الْعِلْمِ 255
- 36 بَابُ مَنْ سَمِعَ شَيْئًا فَلَمْ يَفْهَمْهُ فَرَأَجَعَ فِيهِ حَتَّى يَعْرِفَهُ 257
- 37 بَابُ لِيُبْلَغَ الْعِلْمُ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ 257
- 38 بَابُ إِثْمِ مَنْ كَذَبَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ 260
- 39 بَابُ كِتَابَةِ الْعِلْمِ 265
- 40 بَابُ الْعِلْمِ وَالْعِظَةِ بِاللَّيْلِ 270
- 41 بَابُ السَّمْرِ فِي الْعِلْمِ 271

- 42 بَابُ حِفْظِ الْعِلْمِ 273
- 43 بَابُ الْإِنصَاتِ لِلْعُلَمَاءِ 275
- 44 بَابُ مَا يُسْتَحَبُّ لِلْعَالِمِ إِذَا سُئِلَ أَيُّ النَّاسِ أَعْلَمُ فَيَكِلُ الْعِلْمَ إِلَى اللَّهِ 276
- 45 بَابُ مَنْ سَأَلَ وَهُوَ قَائِمٌ عَالِمًا جَالِسًا 283
- 46 بَابُ السُّؤَالِ وَالْفُتْيَا عِنْدَ رَمِي الْجِمَارِ 283
- 47 بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى ﴿وَمَا أَوْتَيْتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ 284
- 48 بَابُ مَنْ تَرَكَ بَعْضَ الْإِخْتِيَارِ مَخَافَةَ أَنْ يَقْصُرَ فَهَمْ بَعْضُ النَّاسِ عَنْهُ فَيَقْعُوا فِي أَشَدِّ مِنْهُ .. 285
- 49 بَابُ مَنْ خَصَّ بِالْعِلْمِ قَوْمًا دُونَ قَوْمٍ كَرَاهِيَةً أَنْ لَا يَفْهَمُوا 286
- 50 بَابُ الْحَيَاءِ فِي الْعِلْمِ 289
- 51 بَابُ مَنْ اسْتَحْيَا فَأَمَرَ غَيْرَهُ بِالسُّؤَالِ 291
- 52 بَابُ ذِكْرِ الْعِلْمِ وَالْفُتْيَا فِي الْمَسْجِدِ 291
- 53 بَابُ مَنْ أَجَابَ السُّأَالَ بِأَكْثَرِ مِمَّا سَأَلَهُ 292

294..... كتاب الوضوء

- 1 بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ 294
- 2 بَابُ لَا تُقْبَلُ صَلَاةٌ بِغَيْرِ طَهُورٍ 296
- 3 بَابُ فَضْلِ الْوُضُوءِ وَالغُرِّ الْمُحَجَّلُونَ مِنْ آثَارِ الْوُضُوءِ 296
- 4 بَابُ مَنْ لَا يَتَوَضَّأُ مِنَ الشُّكِّ حَتَّى يَسْتَيْقِنَ 300
- 5 بَابُ التَّخْفِيفِ فِي الْوُضُوءِ 302
- 6 بَابُ إِسْبَاغِ الْوُضُوءِ 303
- 7 بَابُ غَسْلِ الْوَجْهِ بِالْيَدَيْنِ مِنْ غَرْفَةٍ وَاحِدَةٍ 304
- 8 بَابُ التَّسْمِيَةِ عَلَى كُلِّ حَالٍ وَعِنْدَ الْوِقَاعِ 304
- 9 بَابُ مَا يَقُولُ عِنْدَ الْخَلَاءِ 307
- 10 بَابُ وَضْعِ الْمَاءِ عِنْدَ الْخَلَاءِ 309
- 11 بَابُ لَا تُسْتَقْبَلُ الْقِبْلَةُ بِغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ إِلَّا عِنْدَ الْبِنَاءِ جِدَارٍ أَوْ نُحُوهِ 310

- 12 بَاب مَنْ تَبَرَّزَ عَلَى لَيْتَتَيْنِ 311
- 13 بَاب خُرُوجِ النِّسَاءِ إِلَى الْبِرَازِ 312
- 14 بَاب التَّبَرُّزِ فِي الْبُيُوتِ 314
- 15 بَابِ الْإِسْتِنْجَاءِ بِالْمَاءِ 315
- 16 بَاب مَنْ حَمَلَ مَعَهُ الْمَاءَ لِيُطَهِّرَهُ 316
- 17 بَاب حَمْلِ الْعَنْزَةِ مَعَ الْمَاءِ فِي الْإِسْتِنْجَاءِ 317
- 18 بَاب النَّهْيِ عَنِ الْإِسْتِنْجَاءِ بِالْيَمِينِ 317
- 19 بَاب لَا يُمْسِكُ ذِكْرَهُ بِيَمِينِهِ إِذَا بَالَ 318
- 20 بَابِ الْإِسْتِنْجَاءِ بِالْحِجَارَةِ 320
- 21 بَاب لَا يُسْتَنْجَى بِرَوْثٍ 320
- 22 بَابِ الْوُضُوءِ مَرَّةً مَرَّةً 321
- 23 بَابِ الْوُضُوءِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ 321
- 24 بَابِ الْوُضُوءِ ثَلَاثًا ثَلَاثًا 321
- 25 بَابِ الْإِسْتِنْثَارِ فِي الْوُضُوءِ 324
- 26 بَابِ الْإِسْتِجْمَارِ وَتَرًا 326
- 27 بَابِ غَسْلِ الرَّجُلَيْنِ وَلَا يَمْسَحُ عَلَى الْقَدَمَيْنِ 327
- 28 بَابِ الْمَضْمَضَةِ فِي الْوُضُوءِ 328
- 29 بَابِ غَسْلِ الْأَعْقَابِ وَكَانَ ابْنُ سَيْرِينَ يَغْسِلُ مَوْضِعَ الْخَاتَمِ إِذَا تَوَضَّأَ 328
- 30 بَابِ غَسْلِ الرَّجُلَيْنِ فِي النَّعْلَيْنِ وَلَا يَمْسَحُ عَلَى النَّعْلَيْنِ 329
- 31 بَابِ التَّيْمُنِ فِي الْوُضُوءِ وَالغَسْلِ 331
- 32 بَابِ التَّمَاسِ الْوُضُوءِ إِذَا حَانَتْ الصَّلَاةُ 332
- 33 بَابِ الْمَاءِ الَّذِي يُغْسَلُ بِهِ شَعْرُ الْإِنْسَانِ 333
- 34 بَابِ مَنْ لَمْ يَرَ الْوُضُوءَ إِلَّا مِنَ الْمَخْرَجَيْنِ: مِنَ الْقَبْلِ وَالذُّبْرِ 337
- 35 بَابِ الرَّجُلِ يُوَضِّي صَاحِبَهُ 341

- 363 36 بَاب قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ بَعْدَ الْحَدِيثِ وَغَيْرِهِ
- 345 37 بَاب مَنْ لَمْ يَتَوَضَّأْ إِلَّا مِنَ الْغُشِيِّ الْمُثْقَلِ
- 346 38 بَاب مَسْحِ الرَّأْسِ كُلِّهِ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾
- 349 39 بَاب غَسْلِ الرَّجُلَيْنِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ
- 350 40 بَاب اسْتِعْمَالِ فَضْلِ وَضُوءِ النَّاسِ
- 352 بَاب
- 352 41 بَاب مَنْ مَضَمَّضَ وَاسْتَنْشَقَ مِنْ غُرْفَةٍ وَاحِدَةٍ
- 353 42 بَاب مَسْحِ الرَّأْسِ مَرَّةً
- 354 43 بَاب وَضُوءِ الرَّجُلِ مَعَ امْرَأَتِهِ وَفَضْلِ وَضُوءِ الْمَرْأَةِ
- 355 44 بَاب صَبِّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَضُوءَهُ عَلَى الْمُغْمَى عَلَيْهِ
- 356 45 بَاب الْغُسْلِ وَالْوُضُوءِ فِي الْمَخْضَبِ وَالْقَدَحِ وَالْخَشَبِ وَالْحِجَارَةِ
- 358 46 بَاب الْوُضُوءِ مِنَ الثَّوْرِ
- 359 47 بَاب الْوُضُوءِ بِالْمُدِّ
- 359 48 بَاب الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَيْنِ
- 361 49 بَاب إِذَا أُدْخِلَ رِجْلَيْهِ وَهُمَا طَاهِرَتَانِ
- 362 50 بَاب مَنْ لَمْ يَتَوَضَّأْ مِنْ لَحْمِ الشَّاةِ وَالسَّوِيقِ
- 363 51 بَاب مَنْ مَضَمَّضَ مِنَ السَّوِيقِ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ
- 364 52 بَاب هَلْ يُمَضِّضُ مِنَ اللَّبَنِ
- 365 53 بَاب الْوُضُوءِ مِنَ النَّوْمِ
- 366 54 بَاب الْوُضُوءِ مِنْ غَيْرِ حَدَثٍ
- 368 55 بَاب مِنَ الْكَبَائِرِ أَنْ لَا يَسْتَتِرَ مِنْ بَوْلِهِ
- 372 56 بَاب مَا جَاءَ فِي غَسْلِ الْبَوْلِ
- 373 بَاب
- 374 57 بَاب تَرْكِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالنَّاسِ الْأَعْرَابِيِّ

- 374 58 بَابُ صَبِّ الْمَاءِ عَلَى التُّبُولِ فِي الْمَسْجِدِ
- 375 59 بَابُ بَوْلِ الصَّبْيَانِ
- 376 60 بَابُ التُّبُولِ قَائِمًا وَقَاعِدًا
- 378 61 بَابُ التُّبُولِ عِنْدَ صَاحِبِهِ وَالتَّسْتُرِ بِالْحَائِطِ
- 378 62 بَابُ التُّبُولِ عِنْدَ سُبَاطَةِ قَوْمٍ
- 379 63 بَابُ غَسْلِ الدَّمِ
- 381 64 بَابُ غَسْلِ الْأَمْنِيِّ وَفَرْكِهِ وَغَسْلِ مَا يُصِيبُ مِنَ الْمَرْأَةِ
- 382 65 بَابُ إِذَا غَسَلَ الْجَنَابَةَ أَوْ غَيْرَهَا فَلَمْ يَذْهَبْ أَثَرُهُ
- 384 66 بَابُ أَبْوَالِ الْإِبِلِ وَالذَّوَابِّ وَالْعَنَمِ وَمَرَابِضِهَا
- 387 67 بَابُ مَا يَقَعُ مِنَ النَّجَاسَاتِ فِي السَّمَنِ وَالْمَاءِ
- 391 68 بَابُ التُّبُولِ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ
- 393 69 بَابُ إِذَا أَلْقِيَ عَلَى ظَهْرِ الْمُصَلِّي قَدْرٌ أَوْ جِيْفَةٌ لَمْ تَنْسُدْ عَلَيْهِ صَلَاتَهُ
- 397 70 بَابُ الْبُرَاقِ وَالْمُخَاطِ وَتَحْوِهِ فِي التُّوبِ
- 397 71 بَابُ لَأَ يَجُوزُ الْوُضُوءُ بِالتَّبْيِيدِ وَلَأَ الْمُسْكِرِ
- 398 72 بَابُ غَسْلِ الْمَرْأَةِ أَبَاهَا الدَّمُ عَنْ وَجْهِهِ
- 399 73 بَابُ السُّوَالِكِ
- 403 74 بَابُ دَفْعِ السُّوَالِكِ إِلَى الْأَكْبَرِ
- 404 75 بَابُ فَضْلِ مَنْ بَاتَ عَلَى الْوُضُوءِ
- 407 **فهرس الموضوعات**

الفجر الساطع

على الصحيح الجامع

(شرح مغرب مالكي على صحيح البخاري)
للفقيه المغربي المالكي
محمد الفضيل بن الفاطمي الشبهي الزرهوني^٢ (ت ١٣١٨هـ)

قال في فهرس الفهارس:
«الفجر الساطع أنفس وأعلى ما كتبه الناظرون منه المالكية على الصحيح مطلقاً»

الجزء الأول

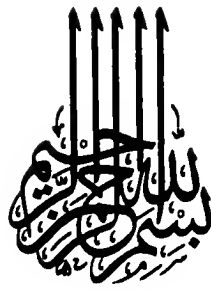
كتاب: الوصي، والإيمان والعلم، والوضوء
الأطرايت: ص ١ إلى ٢٤٧

دراسة وتحقيق وتعليق

الدكتور عبد الفتاح الزيني^٢

رئيس قسم الدكتوراه في الحديث والفقه المالكي
بجامعة الأرباب والعلوم الإنسانية بمخسيك الدار البيضاء
مراجعة الحسة الثاني المحمدية، المغرب

مكتبة الرشيد
نشرت



الفجر الساطع
على الصبح الجامع

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م

مكتبة الرشد - ناشرون

المملكة العربية السعودية - الرياض

الإدارة: شارع الأمير عبد الله بن عبد الرحمن (طريق الحجاز)

ص.ب.: ١٧٥٢٢ الرياض ١١٤٩٤ - هاتف: ٤٥٩٣٤٥١ - فاكس: ٤٥٧٣٣٨١

E-mail: alrushd@alrushdryh.com

Website: www.rushd.com

فروع المكتبة داخل المملكة

- ★ الرياض: المركز الرئيسي: الدائري الغربي، بين مخرجي ٢٧ و ٢٨ - هاتف: ٤٢٢٩٤٨٨ - ٤٢٢٩٣٣٢
- ★ الرياض: فرع طريق عثمان بن عفان - تقاطع مخرج ٧ مع مخرج ٩
- ★ الرياض: فرع الدائري الشرقي: هاتف: ٤٩٧١١٩٩ - فاكس: ٤٩٦١٥٩٩
- ★ فرع مكة المكرمة: شارع الطائف: هاتف: ٥٥٨٥٤٠١ - فاكس: ٥٥٨٢٥٠٦
- ★ فرع المدينة المنورة: شارع أبي ذر الغفاري: هاتف: ٨٢٤٠٦٠٠ - فاكس: ٨٣٨٢٤٢٧
- ★ فرع جدة: ميدان الطائف: هاتف: ٦٧٧٦٣٣١ - فاكس: ٦٧٧٦٣٥٤
- ★ فرع القصيم: بريدة - طريق المدينة: هاتف: ٢٢٤٢٢١٤ - فاكس: ٢٢٤١٣٥٨
- ★ فرع أبها: شارع الملك فيصل: تليفون: ٢٣١٧٣٠٧
- ★ فرع الدمام: شارع الخزان: هاتف: ٨١٥٠٥٦٦ - فاكس: ٨٤١٨٤٧٣
- ★ فرع حائل: هاتف: ٥٢٢٢٢٤٦ - فاكس: ٥٦٦٢٢٤٦
- ★ فرع تبوك: هاتف: ٤٢٤١٦٤٠ - فاكس: ٤٢٣٨٩٢٧
- ★ فرع الأحساء: هاتف: ٥٨١٢٠٢٨ - فاكس: ٥٨١٣١١٥

مكاتبنا بالخارج

- ★ القاهرة: مدينة نصر: هاتف: ٢٧٤٤٦٠٥ - موبايل: ٠١٠٦٢٢٢٦٥٢
- ★ بيروت: بئر حسن: هاتف: ٠١/٨٥٨٥٠١ - موبايل: ٠٢/٥٥٤٢٥٢٣ - فاكس: ٠١/٨٥٨٥٠٢

إهداء

إلى التي لولا تشجيعها وتقديرها، ما اكتملت هذه الموسوعة
الفقهية، أمي الحنون أم محمد، حفظها الله، ورضي الله عنها.
وإلى الذي وجهني صوب مناهل العرفان، والدي السيد
المصطفى بن الحسن، رحمه الله، وأسكنه فسيح جناته.
أهدي إليهما ما استنسخت أيديهما.
وإلى من لم يكتمل نضج ثمرته، شقيقي الشاب اليافع، توفيق،
رحمه الله، وجعله في أعلى عليين.

شكر خاص

إلى رفيقة العمر، التي هيأت لي الظروف المناسبة،
وتحملت كثيراً من تبعات ومشاق هذا العمل، زوجتي أم ولدي
مصطفى الدكتورة سناء بنت الفقيه أحمد الوسيني.
أحبك...

تقدير

إلى صديقي الكريم الفاضل محمد بن الحاج عمر، مخيي كنيته،
خاشو لقباً، الدادسي أصلاً، البيضاوي نشأةً.
وإلى زميلي الجليل الدكتور إسماعيل حنيوي رحمه الله وأسكنه
فسيح جناته.